

مركز الدراسات والبحوث
الاسلامية والعلوم الشرعية

الكتابة في النجوى والنصير لأبي القاسم (ت ١١١١ هـ)

مؤلفه
الدكتور جواد مكي وعبد المجيد

الكتاب الثاني من الفعل والعرف والاشترك

مكتبة الأكراد

بغداد - العراق - هاتف: ٥٥٥٥٥٥ - فاكس: ٥٥٥٥٥٥

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: ٨٩٠٠ لسنة ٢٠٠٢ م
الرقم الدولي: 3 - 495 - 241 - 977 - I.S.B.N

رفع

عبدالرحمن (التجدي)

(مكتبة التراث الفروسي)

القسم الثاني: في الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه مقرَّناً بأحد الأزمنة الثلاثة^(١)؛ فقوله^(٢): ما اِدُلَّ على معنى، كالجس، وقوله: ((في نفسه))، فصل يُخرج الحرف^(٣)، وقوله: ((مقرَّناً بأحد الأزمنة الثلاثة))، يُخْرِجُ الاسم. واعلم أن الحدث والزمان هما جزءا الفعل، وأحدهما مقارن للآخر، والفعل يدلُّ عليهما بالوضع، وعلى كل منهما مفرداً بالضم^(٤).

ومن خواصه دخول ((قد))؛ لما فيها من تقريب الماضي من الحال، وذلك خاص بالفعل^(٥)، والسين، وسوف؛ لأن وضعهما للدلالة على الاستقبال، والفعل مخصوص به الاستقبال^(٦).

ومن خواصه - أيضاً - لحوق الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة؛ نحو: ضربتُ، ضربتُما، ضربتُم، ضربتُن، ضربا، ضربوا، ضربن، فهذه هي المختصة بالفعل، بخلاف الضمائر المستكنة؛ لدخولها على الأسماء أيضاً؛ نحو: ضارب، وضاربان، وضاريون. وبخلاف الضمائر التي ليست مرفوعة؛ نحو: إنه، وله؛ فإنها لا اختصاص لشيء منها بالفعل، وإنما اختصت المرفوعة البارزة بالفعل؛ لأنها فاعلة، والفاعل محص بالفعل حقيقة^(٧).

ومن خواصه - أيضاً - دخول تاء التأنيث الساكنة؛ لأن وضعها ساكنة - لتكون فرقاً بين تاء الأسماء وتاء الأفعال - موجب اختصاصها^(٨).

(١) انظر: الرمبل ١٤، وقواعد المطارحة ١٤، والكتاب ١٢/١، الرضى على الكافية ٢٢٣/٢.

(٢) انظر: الرضى على الكافية ٢٢٣/٢.

(٣) وذلك لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه، وإنما معناه في الجملة أو التركيب. انظر في تفصيل ذلك: ٦٩/٢ هذا الكتاب.

(٤) في الصاحي، ٢٥٢: ((والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دلَّ على زمان كخرج وبخرج))

(٥) في الرضى على الكافية، ٢٢٣/٢: ((وإنما اختصت (قد) بالفعل؛ لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع)).

(٦) في الرضى على الكافية ٢٢٣/٢: ((وإنما اختصَّ بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل مسن الحال إلى الاستقبال) وأضاف الزيدي: أن الفعل الذي يدل على الدعوات والاستقبال - يريد الفعل المضارع - لا يتخلو من حروف [تأنيث]، الواضح في علم العربية، ٧، ٨.

(٧) في الصاحي ٢٥٢: قال قوم: ((الفعل ما حسنت فيه التاء؛ نحو (فمت) و (ذهبت)، وهنا عندنا غلط؛ لأننا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه)).

(٨) وفي الأشباه والنظائر، ٩/٢: (جميع ما ذكر الناس من علامات الفعل يضع عشر علامة: تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، وسوف، ولؤه، والنواصب، والواو، وأحرف المضارعة، ومون التأكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولواؤه مع باء التكلم، ونون الوقاية، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان).

ذِكْرُ الْفِعْلِ الْمَاضِي

الماضي هو: الفعل الدالُّ على زمانٍ قَبْلَ زمانٍ أنت فيه من غير قرينة؛ كـ ((لم)) و((لما))^(١)، ((فما دل على زمان))، شاملٌ لجميع الأفعال، وخرج بقوله: ((قبل زمان أنت فيه)) المستقبل والحال، وخرج بقوله: ((الفعل)) نحو أمس؛ فإنه، وإن دل على زمان قبل زمانك، فإنه ليس بفعل^(٢).

ويُفهم من هذا التعريف تعريفُ المستقبل؛ بأن يقال: ((ما دل على زمان بعد زمانك))، وتعريف الحال بأن يقال: ((ما دل على زمان هو زمان إخبارك)).

والماضي مبني على الفتح لفظاً؛ نحو: ((ضرب))، أو تقييداً؛ نحو: ((رمى))، وبُني على الفتح لكونه أخف، وسكّوا آخر الفعل الماضي إذا اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ متحركٌ؛ نحو: ((ضربت)) و((ضربتما))؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجر، فلما كان متحركاً كرهوا بقاء الفعل الماضي متحركاً؛ لئلا يؤدي إلى توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وإذا اتصل بالفعل الماضي واو الجمع؛ كقولك: ضربوا وقتلوا، ضموا آخره؛ ليناسب الواو.

ذِكْرُ الْفِعْلِ الْمَضارعِ

وهو ما أشبه الاسم بأحد حروف ((نأيت)). ووجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم وقوع كل منهما متحركاً ومخصّصاً؛ أما اشتراك الاسم فكـ ((رجل))، وأما تخصيصه فنحو ((هذا الرجل))^(٣)، وأما اشتراك الفعل المضارع؛ فنحو: ((يضرب))؛ لكونه للحال والاستقبال، وأما تخصيصه؛ فنحو ((سيضرب))؛ و ((سوف يضرب))^(٤)، وأما معاني حروف ((نأيت))، فالهمزة للمتكلم المفرد، مذكراً كان أو مؤنثاً^(٥)؛ نحو: ((أضرب))،

(١) انظر: الرضى على الكافية ٢ / ٢٢٤.

(٢) وذلك لأن الفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي إذا دخلت عليه ((لم)) أو ((لما)).

(٣) يفرق بين دلالة الفعل الزمانية ودلالة الظرف، بأن الأول يدل على الزمن بصفته أو شكله الصرفي، على حين يدل

الثاني على الزمن بالوضع، انظر في تفصيل هذه القضية: الزمن واللغة، ٢٤، ٢٥.

(٤) يريد أن كلمة ((رجل)) نكرة صالحة لأن تطلق على هذا النوع من الإنسان، وعندما تُعرف بالالف واللام تكون

مخصوصة لفراد واحد من هذا النوع.

(٥) أي أن الفعل المضارع عندما يكون نحلياً من الأدوات الزمنية قد يكون دالاً على الحال، أو الاستقبال حسب

السباق، وهذا ما يعنيه بالاشتراك، وعندما تدخل عليه السين أو سوف؛ أي من الأدوات الزمنية فإنه يصبح تالاً على

الاستقبال، وقد يدل على الماضي؛ وذلك إذا سبقه ((لم)) أو ((لما)).

و«أَكُلُ»، والنون قد تُستعمل للواحد للتعظيم؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَنَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾^(١)، وللمتكلم مع غيره مؤثراً، ومذكراً مجموعاً كان أو مثنى، والتناء للمخاطب المذكر ولتثاء، وجمعه؛ نحو: ((تضرب يا زيد)) و ((تضربان يا زيدان))، و ((تضربون يا زيدون))، وللمخاطب المؤنث ولتثاء، وجمعه؛ نحو: ((تضربين يا هند))، و ((تضربان يا هندان))، و ((تضربن يا هندات))، وللمؤنثة الغائبة والغائبتين؛ نحو: ((هند تضرب)) و ((الهندات تضربان))، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنٍ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾^(٢)، والياء لكل غائب غير الغائبة والغائبتين كما تقدم في التاء؛ فمثال ذلك: ((زيد يقوم))، و ((الزيدان يقومان))، و ((الزيدون يقومون))، وللمجمع المؤنث؛ نحو: ((الهندات يقمن)).

واعلم أن الفعل المضارع إذا اتصل به نون جماعة المؤنث التي هي ضمير الفاعل رجع مبنياً؛ فلم تعمل فيه العوامل؛ لما سيذكر؛ نحو ((أنتم تضربن))، و ((هن يضربن))، و ((لا تضربن))، واعلم أن نحو: ((يفعلان))، و ((يفعلون))، ليس تشبیه للفعل، ولا جمعاً له؛ لأن الأفعال لا تشبیه ولا تجمع^(٣)؛ لأن الغرض من التشبیه والجمع الدلالة على البكثرة، ولفظ أفعل يعبر به عن القليل والكثير؛ فإن نحو قولك: ((قام زيد)) محتمل أن يكون قد قام مراراً، أو قام مرةً وإنما التشبیه والجمع في ((يفعلان))، و ((يفعلون)) للفعل خاصة؛ فإن الألف في ((يفعلان))، اسم، وهي ضمير الفاعل، وليست كالألف في ((الزيدان))؛ لأنها حرف، وهي في ((يضربان)) اسم، وكذلك القول في واو ((يضربون))، ونحوه؛ فإنها اسم، وهو ضمير الفاعل، وواو ((زيدون)) حـرف، وكذلك الياء في ((تضربين)) ضمير الفاعل وهي اسم. وإذا قلت: ((الهندات ضربن))، و ((قمن)) فالنون اسم، وهو ضمير راجع على الهندات^(٤)، وإذا قلت: ((قمن الهندات))، فالنون حرف مؤذن بأن الفعل على لغة ((أكلوني البراغيث)) مثل التاء في ((قامت هند))،

(١) يوسف: ٣/١٢.

(٢) القصص: ٢٨/٢٣.

(٣) وأجب عن ذلك بأن الحروف كلها ممتعة من التشبیه والجمع. انظر: الصحاح؛ ٢٥٢. وراجع: المنتص

١٧٣/١، وابن يعش ٦/٧.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: المرجل، لابن الحشاب، ٧٥.

ولا يجوز أن تكون ضميراً ؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وأما الياء في نحو ((اضربي)) و((اخرجي)) فإنها اسم، وهي ضمير الفاعل، وقال بعضهم^(١): ((إنها حرف علامة للتأنيث، والفاعل مستكنٌ كما في المذكر؛ نحو ((قم))، و((اذهب))، والأول أصح.

وأما حركات حروف المضارعة فقد ضُمَّت في الرباعي خاصة، وهو ما كان على أربعة أحرف، نحو: أكرم، وكرّم، ودَحْرَجَ، وقابل، تقول: يُكْرِمُ وَيُكْرِمُ وَيُدْحِرَجُ وَيُقَابِلُ، بضم الياء في ذلك كله، وفتحت فيما سوى ما نقص عن الرباعي؛ نحو: ((يضرب))، أو زاد عليه نحو ((ينطلق)).

وشدّ الضم في فعلين من الخماسي، وهما: أهراق يَهْرِقُ، واسطاع يُسْطِيعُ ؛ لأدّ الأصل: أراق وأطاع، فزيدت الماء والسين على غير قياس^(٢).

وإنما أعرب المضارع دون غيره من الأفعال؛ لمشابهته الاسم^(٣) كما مر، وإعرابه مشروطٌ بأمرين:

أحدهما: عدم اتصاله بنون التأكيد - خفيفة كانت أو ثقيلة - كمثل: ((هل تضربن يا رجل))، و ((هل تضربن يا رجل))، و

والثاني: عدم اتصاله بنون جمع الإناث؛ نحو: ((تضربن يا هندات))^(٤)، و ((الهندات يضربن))، حسبما تقدم. وإنما بُني مع نون التأكيد ؛ لأنه لو أعرب على ما قبل النون؛ لالتبس من هو له، ولو أعرب على النون لكان إعراباً على ما أشبه التنوين، فكان ذلك مانعاً من إعرابه، وإنما بُني مع نون جمع المؤنث؛ لأنه لو أعرب بالحركات لكان على خلاف قياس إعراب فعل الجمع، ولو أعرب بالنون لأدّى إلى الجمع بسين ضميرين، أو نونين، مع مخالفة أخواته؛ فلذلك بُني^(٥).

(١) وهو أبو عثمان المازني، والأخفش. انظر: ابن يعيش ٨٨/٣.

(٢) سواء كانت حروفه أصلية كـ(دحرج) أو فيه زائد؛ نحو: (يكرم).

(٣) وكسر حرف المضارعة ينسب لقبيلة براء؛ فيقال: أنا أعلم ونحن نعلم، وأنت تعلم، وهو يعلم. ويوجد فصي العربية الفصحى فعل واحد يكسر حرف المضارعة؛ وهو إخال، حال إسناده إلى ضمير المتكلم، قال الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري أقسوم آل حصن أم نساء

انظر: الرضي على الكافية ٢٢٨/٢، وفصول في فقه العربية ١٢٤-١٢٦.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١٤٥/٢، وابن يعيش ٤/٧، وللتقصد ١٦٧/١-١٦٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٥١٣.

(٥) ويشعر النحويون شرطاً مهماً لبناء الفعل المضارع غير ما ذهب إليه المؤلف، وهو أن لا يفصل بين الفعل والنون فاصل؛ وذلك مثل قولنا: لتأكلن، سنأكلن، سنأكلن، سنأكلن. انظر: الأشباه والنظائر، ١٥٤/٢.

ذكر إعراب المضارع

وهو رفع ونصب وحزم^(١)؛ لأن مشابهته بالاسم لما كانت قوية، أعرب من ثلاث جهات كإعرابه، والجزم^(٢) فيه عوض الجزم^(٣)، وليس إعراب الأفعال لمعنى الفاعلية والمفعولية الموجودة فى الأسماء، ولكن دخلها الإعراب على وجه من الشبه اللفظي^(٤).
والفعل المضارع الصحيح إذا لم يتصل به ضمير التثنية مطلقاً، ولا ضمير الجمع المذكر خاصة، ولا ضمير المخاطبة، وكانت لامه صحيحة، وهو الفعل الذى لا يكون فى آخره ألفٌ ولا واو ولا ياء؛ نحو: ((نَضْرِبُ))؛ فإعرابه بالضمة حال الرفع، وبالفتحة حال النصب، وبالسكون حال الجزم، تقول: هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، وأما الأفعال المتصلة بها الضمير البارز المرفوع؛ وهى خمسة - كما ستذكر قريباً - فإنها لا تعرب بالحركات، بل بإثبات النون وحذفها.

ذكر إعراب الفعل المعتل

المعتل إن كان آخره ياءٌ أو واوًا، فرفعه بضمة مقدرة، والنصب بفتحة ملفوظ بها، وحزمه بالحذف، كقولك: زيد يغزو، ولن يغزو، ولم يغزو، وكذلك القول فيما آخره ياءٌ نحو زيد يرمى، ولن يرمى، ولم يرم. وإن كان معتلاً بالألف: فرفعه ونصبه بضمة وفتحة مقدرة؛ لامتناع تحريكها، وحزمه بحذف الألف، كقولك: زيد يخشى، ولن يخشى، ولم يخش، وأما قوله - تعالى -: ﴿سَتَقْرَأُ فَلَا تَمْسُ﴾^(٥) فيحتمل أن تكون ((لا)) نافية، فيكون التقدير: نقرئك قراءةً لا تنساها^(٦). وقد كثر قولهم: لم يكن، حتى جاز حذف النون على وجه التخفيف، فقالوا: لم يك، ولم يجز فى غيره نحو: ((لم يخن))، وضعف حذفها فى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾^(٧)؛ لقوتها بالحركة^(٨).

(١) انظر: المسائل العسكرية ٢٤٧، والمقتضب ١/٢.

(٢) فى دقائق التصريف، ٢/٤: ((قال أبو على عماد بن المستر فطرب: إنما يجزم الفعل دون الاسم؛ لأن الجزم

ذهاب الحركة؛ فهو أحف من الحركة، فلما كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه وعلى فاعله، دخله الجزم،

(٣) فالجر من خصائص الاسم، والجزم من خصائص الفعل. انظر المرجل، لابن الحشاب (٥٢) والمفصل ١٢٤٤

وابن عيش، ١١/٧.

(٤) انظر: المرجل ٣٥.

(٥) الأعلى: ٦/٨٧.

(٦) ويجوز أن تكون نافية، والألف الفاصلة القرآنية، أو أنها ناشئة لإشباع الفتحة، انظر البيان فى إعراب القرآن ٢٨٥/٢.

(٧) البينة: ١/٩٨.

(٨) يشترط النحاة لحذف لام (كان) كونه مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، وخالف فسى

هذا الأخير بونس، فأجاز الحذف منسكاً بمثل قول الشاعر:

لَإِنْ لَمْ تَكِ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةٌ

انظر: شرح الأشئوى ٢٠٠/١، وأوضح المسالك ٢٦٨/١-٢٦٩، وابن عقيل ٤٣.

ذُكِرُوا إِعْرَابِ الْأَفْعَالِ

التي تقدم أن إعرابها بإثبات النون وحذفه - وهي الأفعال المتصل بها الضمير المرفوع البارز^(١) - وهي خمسة :

الأول: الفعل المتصل به ضمير المثني المخاطب سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ((تضربان يا زيدان)) و ((تضربان يا هندان)).

الثاني: المتصل به ضمير المثني الغائب، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً؛ نحو: ((الزيدان يضربان))، و ((الهندان تضربان)) بقاء مناة من فوقها.

الثالث: المتصل به ضمير جمع المذكرين المخاطبين؛ نحو: ((أنتم تضربون)).

الرابع: المتصل به ضمير جمع المذكرين الغائبين؛ نحو: ((هم يضربون)).

الخامس: المتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة؛ نحو: ((أنت تضربين)).

وإعراب هذه الأنواع الخمسة بالحرف؛ رفعها بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذف النون؛ نحو: ((لم يضربا))، ((لم تضربوا))، ((لم تضربى))، ((لن يضربا))، ((لن يضربوا))، ((لن تضربى))^(٢)؛ ومنه قوله - تعالى -: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ))^(٣)، وكأنهم لما حملوا النصب على الخفض في ((ضاربتين))، و ((ضاربتين))، حملوا النصب على الجزم في ((تضربان))، و ((تضربون))، و ((تضربين))؛ لئلا يكون للفعل على الاسم مزية.

ذِكْرُ الْفِعْلِ الْمَوْقُوعِ

ويرتفع المضارع إذا تجرّد عن الناصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أنه مرتفع؛ لوقوعه موقع الاسم^(٤)؛ كقولك ((زيد يقوم))؛ فسـ ((يقوم)) في موضع ((قائم))؛ لأن خبر المبتدأ في الأصل إنما يكون اسماً مثله، وكذلك قولك:

(١) وذهب المازني: إلى أن هذه ليست ضمائر، بل هي حروف تدل على الفاعلية، والفاعل مضمر، فهي بمنزلة ناء التأنيث. انظر: الواضح في علم العربية ٤٧.

(٢) فتكون النون سواء ثبتت أم حذفت علامة إعراب، ووجه الاعتراض أن الفاعل - وهو الضمير - واقع بين الفعل وعلامة الإعراب، وزعم الرضى أن الفاعل جزء من الفعل، ولذا جاز ذلك. انظر الرضى على الكافية ٢٣٠/٢.

(٣) البقرة: ٢٤/٢.

(٤) وزعم ثعلب أن للضارعة سبب في رفعه، وذهب الكسائي إلى أن علة الرفع حروف المضارعة وهي (تأبت) انظر شرح الأشموني ٢٧٥/٢، وابن عقيل ١٥٤، والمفصل ٦٤٥، والرضى على الكافية ٢٢/١، وابن عبيش ١٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١، والمقتصد ١٠٤٥، وشرح السهيلي ٥/٤.

((مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ)) هو في موضع ((قائم))، فالرافع له وقوعه موقع الاسم، مرفوعاً كان الاسم، أو منصوباً، أو مجروراً، وقد أوردَ عليّ مذهب البصريين أن الفعلَ مرتفع، ولا يصحُّ أن يقع موقع الاسم في قولك: ((كاد زيدٌ يقوم))؛ إذ لا يقال: ((كاد زيد قائماً))^(١)، وأجابوا أن الأصل صحة وقوع الاسم موقع الفعل المذكور؛ فيقال: ((كاد زيد قائماً))، لكنهم تركوا الأصل لغرض، وهو أن معنى ((كاد زيد يقوم)) : قارب زيد القيام، فعدلوا عن الأصل إلى لفظ الفعل؛ ليكون أدلّ على ما أرادوه من المقاربة، وقد استعملَ الأصلُ في قول الشاعر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيَا^(٢)

فهو على هذا واقع موقع الاسم.

ذكر الفعل المنصوب

ويتصب الفعل المضارع بـ ((أن))، و ((لن))، و ((إذن))، و ((كي))، وأما باقي الحروف؛ كالفاء، والواو، ومتى، واللام: فالنصب إنما هو بـ ((أن)) مقدرة بعدها^(٣). فـ ((أن)) الناصبة^(٤) معناها الطمع والرجاء المتأنيان لمعلوم التحقق؛ ولذلك اشترط لها أن لا يكون قبلها فعلٌ من أفعال العلم؛ لأن الواقع بعد العلم معلوم التحقق؛ فلذلك لم تقع بعد العلم، ومتى وقع بعد العلم ((أن)) فلا يتصب بها الفعل؛ لأنها تكون المحققة من الثقيلة لا الناصبة.

(١) لأن عمر (كاد) لا يكون إلا جملة فعلية نعلها مضارع على ما سيأتي بيانه. انظر ابن عيش ١١٩، ١٣/٧، والجامع

الصغير في النحو، لابن هشام ٥٩، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والمفصل ٢٤٥.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: ((وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْبِيْ لِأَبْطِ شُرًا. قن: الديوان ٩١، والخصائص

٣٩١/١، وديوان لحماسة المرزوقى ٨٣، وابن عيش ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، والخزاعة ٢٧٤/٨، واللسان (كيسد،

٢٢٨/٤، والجامع الصغير، لابن هشام ٥٩، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٠٩،

والتوطئة ٢٩٨، والمفصل ٢٤٥، والأشعري ٢١٥/١، ٢١٦، وبروى: وَمَا كُنْتُ؛ فلا شاهد.

(٣) يعلل ابن هشام ذلك لأصلاتها في النصب، وأنها أم الباب، بخلاف بقية النواصب، فلا تعمل إلا ظاهرة. انظر:

نظر الندى ٦١، وانظر في بيان الخلاف النحوي: الإنصاف ٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٧.

(٤) بخلاف المُفسرة والزيادة، فإنهما لا ينصبان المضارع. انظر: قطر الندى ٦١-٦٢، وشرح الأشعري ٢٨٤/٢،

والجامع الصغير في النحو، لابن هشام ١٧١، وشرح التصريح ٢٣٢/٢-٢٣٣.

ويلزم المخففة من الثقلة الواقعة بعد العلم أحد ثلاثة أشياء^(١)، إما «(قد)»، أو «(حرف استقبال)»، أو «(حرف نفي)»؛ كما سيذكر، وذلك مع «(أن)» المشددة. وإن وقعت «(أن)» المخففة بعد فعل ظن، فيحوز أن تكون هي المخففة من الثقلة، ويلزمها حينئذ ما شرط فيها، ويجوز أن تكون الناصبة كقوله -تعالى-: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٢)، برفع «(تكون)»، ونصبه في السبعة^(٣)؛ وإنما جاز الوجهان لأن الظن إن رُجِحَ فيه التحقق أجرى بجرى العلم، وإن رُجِحَ فيه الرجاء والشك، لم يُجرَ بجرى العلم، وعملت حينئذ.

و «(لن)» تنصب مطلقاً، ومعناها نفي المستقبل مثل «(لا)»، إلا أن «(لن)» أكد^(٤)؛ تقول: لا أبرح، فإذا أكدت قلت: لن أبرح، قال الله -تعالى-: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾^(٥).

و «(إذن)»^(٦) تنصب في المستقبل، بشرط أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ نحو قولك: «(إذن أكرمك)»؛ جواباً لمن قال: أنا آتيك، فإذا انتفى الاستقبال بطل عملها؛ نحو قولك لمن حدث: إذن أظنك كاذباً، برفع «(أظنك)» لأن الفعل للحال. ومثال بطلان عملها عند الاعتماد قولك: «(أنا إذن أكرمك)»؛ لأن ما بعدها، وهو «(أكرمك)»، خير المبتدأ، فلو عملت «(إذن)» لزم لذلك توارد عاملين على معمول واحد، فألغيت «(إذن)». وإذا وقعت «(إذن)» بعد الواو أو الفاء، فالأفصح^(٧) إلغاؤها نحو قولك «(وإذن أكرمك)» بالرفع في جواب من قال: أنا آتيك، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خِلَافَكَ إِلَّا

(١) ويزيد النحاة رابعاً، وهو (لو)، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾. انظر: قطر الندى ٦١.

(٢) المائدة: ٧١/٥.

(٣) قرأ ابن كثير، ونامع، وعاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ أبو عمرو، وحرزة، والكاسي بالرفع، انظر: السبعة في القراءات ٢٤٧.

(٤) وذهب الزمخشري إلى أن (لن) نفي تأييد، ولم يوافق ابن هشام، انظر: قطر الندى ٥٨، وراجع: شرح الأئمنوني ٢٧٦/٢.

(٥) يوسف: ٨٠/١٢.

(٦) انظر: الأصول، لابن السراج ١٤٨/٢-١٤٩، وابن بعش ١٧/٧، وشرح الجمل لابن هشام ٢٧٧، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٧٠/٢، والمقصد ١٠٥٤، والسهيل، لابن مالك ٢٣٠، والكتاب ١٢/٣.

(٧) انظر المنتصب ١١/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/٣، والأصول ١٤٨/٢.

قَلِيلًا^(١)، وقرئ في غير السبعة^(٢): ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ﴾ بحذف النون للنصب.

و«(كي)»^(٣) تنصب أبدا^(٤)، ومعناها أن ما قبلها سبب لما بعدها؛ كقولك: «أَسَلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، فإن الإسلام سبب دخول الجنة، وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار ابن الحاجب^(٥)، وذهب بعضهم^(٦) إلى أن «(كي)» حرف جر فلا تدخل على الفعل إلا بتقدير «(أن)» بعدها، وردَّ بأنها لو كانت حرف جر، لما جاز الجمع بينها وبين اللام في قولك: «قُمْتُ لَكَيْ تَقُومُ»^(٧).

ذِكْرُ إِضْمَارِ «أَنْ»

و «(أن)» تنصب الفعل مضمرة بعد خمسة أحرف؛ وهي: حتى، واللام، والفاء، والواو، وأو.

ذَكَرْتُ حَتَّى: أما «(حتى)» فإنها حرف جر^(٨)، فإذا وقع بعدها الفعل المضارع فلا بد أن تكون في تأويل الاسم؛ ليصح دخول حرف الجر عليه، ولا تكون بتأويل

(١) الإسراء: ٧٦/١٧.

(٢) انظر: الحجة، لابن خالويه ١٩٤.

(٣) انظر: الأصول ١٥٠/٢، وابن يعيش ١٩٧/٧، ودقائق التصريف ٤٠، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٦٤، وشرح التصريح ١٥٠/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ١٤/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٣١/١.

(٤) وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة «أن» فدخل عليها اللام؛ نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾. شرح الأشموني ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: الإيضاح، لابن حاجب ١٥/٢، والرضي على الكافية ٢٣٩/٢.

(٦) وهو الأخصش، انظر: الرضي على الكافية ٢٣٩/٢، والإنصاف ٤٦١، وشرح الأشموني ٢٨٠/٢.

(٧) الحقيقة أن (كي) لها ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون استغناءً مختصرة من كيف، كقول الشاعر:

كَيْ تَحْتَحُونَ إِلَيَّ سَلْمٌ وَمَا ثَمَرْتُ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْسَاءُ تَضَطَّرُّمُ

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الناصلة على (ما) الاستغائية في قولنا: كَيْم؟، بمعنى لِمَ؟

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» للصدرية معنى وعملاً، وهو مراد الناظم، وينبغي ذلك في الواقعة بعد اللام، وليس بعدها؛ كما نسي نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ لدخول حرف الجر عليها، انظر: شرح الأشموني ٢٧٨/٢.

(٨) لـ (حتى) ثلاثة أوجه: الأول: جارة، والثاني: عاطفة، والثالث: ابتدائية؛ أي: حرف ابتداء تبدأ بعده الجملة،

أي تستأنف؛ فدخل على الجملة الاسمية كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُجِّجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ

وعلى التعلية، كما وضح للولف فيما بعد. انظر: شرح الأشموني ٢٩٦/٢، والأصول ١٥١/٢، وابن يعيش ٢٠٧/٧-٢١، ودقائق

التصريف ٤٠، والمقتضب ٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٧/١، وشرح الجمل لابن هشام ٢٧٢، وشرح التصريح ٢٣٧/٢،

والإيضاح، لابن الحاجب ١٩/٢، والكتاب ١٦/٣.

الاسم بـ«(أن)»، أو «(ما)»، أو «(كي)»، ولا يستقيم تقدير «(ما)»؛ لأنها لا تعمل مظهرة، فكيف تعمل مقدرة؟ ولا تقدير «(كي)»؛ لفساده في مثل: سرتُ حتى تغيب الشمسُ فتعنتُ «(أن)»، فوجب تقديرها، وإنما يتصب ما بعد «(حتى)» بشرط أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً عند الإخبار أو لم يكن^(١)؛ نحو قولك: «سرتُ أمس حتى أدخل البلد» بالنصب؛ إذ الغرض هو الإخبار عن الدخول المترقب عن ذلك السير من غير نظر إلى حصوله. وتكون «(حتى)» بمعنى «(كي)»، أى للسبية، وهو الغالب؛ نحو: «أسلمتُ حتى أدخل الجنة» بمعنى: كي أدخل الجنة.

وتكون بمعنى «(إلى)»، أى بمعنى انتهاء الغاية؛ نحو: «سرتُ حتى تغيب الشمس»؛ لأن السير ليس سبباً لغيوبه الشمس، إلا أن في «(حتى)» معنى ليس في «(إلى)»؛ وهو الاستبعاد والاستعظام، ألا ترى من قال: «ضربتهم حتى صغرتهم»، فإنه يريد استعظماً ومبالغة حين أراد أن ضربه انتهى إلى الغاية القصوى، فإن فقد كون ما بعد «(حتى)» مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها - وذلك بإرادتك الحال؛ نحو: «سرتُ حتى أدخل البلد»، وأنت مخبر عن السير حال الدخول^(٢) - كانت حرف ابتداء، فيرفع ما بعدها، وإنما لم تنصب حينئذ؛ لامتناع تقدير «(أن)»؛ لأن «(أن)» للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال، فلا تقتر «(أن)» بعدها إذا كانت للحال؛ لتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال.

وإذا كانت حرف ابتداء؛ وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها؛ لأنها إذا كانت حرف ابتداء، صار ما بعدها مستقبلاً في الإخبار به، فوجب الاتصال المعنوي؛ لتحقيق الغاية التي هي مدلولها؛ وذلك كقولهم: «شربت البعير حتى يجيء البعير بطنه»، فهنا «(حتى)» حرف ابتداء وما قبلها - أعنى: الشرب - سبب لما بعدها - أعنى: جر البطن -؛ ومن ذلك قولهم: «مرض حتى لا يرجونه»^(٣)؛ فالمرض هو سبب عام.

(١) وذلك لأن شرط الاستقبال أن يكون الفعل مستقبلاً بالنسبة لزمان الحكاية، وإن كان ماضياً بالنسبة لزمان الإخبار؛ وذلك مثل قوله - تعالى -: «وذكرناهم حتى يقول الرسول»، فإن قول الرسول، وإن كان ماضياً، إلا أنه مستقبل إلى زوالهم. قطر الندى ٦٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وراجع: الحجة لابن خالويه ٧٢.

(٢) ويمكن أن يكون السير والدخول قد مضيا، ولكننا نزيد الحكاية؛ وذلك مثل قوله - تعالى -: «حتى يقول الرسول»؛ لأن الزوال والقول قد مضيا، انظر: قطر الندى ٦٨، وأوضح السالك ٤/١٧٦.

(٣) انظر: المفصل ٢٤٧، وابن يعيش ٧/٣١١، وانظر: قطر الندى ٦٨، وشرح ابن عقيل ١٥٥، وأوضح السالك ٤/١٧٧-١٧٤، ومفتاح الإعراب ٤٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣-٢٩٦.

الرجاء، ويمتنع: ((ما سرت حتى أدخلها))^(١)، بالرفع؛ لأن نفي السر ليس سبباً للدخول، وكذلك يمتنع: ((أسرت حتى تدخلها؟))؛ لأنه لا يستقيم إثبات السبب مع الشك في وجود السبب، وكذلك يمتنع: ((كان سري حتى أدخلها)) -بالرفع- إذا كانت ((كان)) الناقصة، ويتحتم النصب؛ لأن ((كان)) الناقصة تحتاج إلى خبر، فلو رفعت ما بعد ((حتى)) لزم أن تكون جملة تامة؛ لأن التقدير: حتى أن أدخلها، فلا تكون هذه الجملة خبراً لكان؛ لخلوها عن الضمير العائد على اسم ((كان))، ولفصل ((حتى)) بين اسم ((كان)) الذى هو ((سري)) وبين ما وقع خبراً عنه من غير سبب، وأما لو زدت سبباً يصلح أن يكون خبراً لـ((كان)) لفظاً، وقلت مثلاً: ((كان سري سراً متعباً أو أمس حتى أدخلها)) جاز النصب والرفع، فتكون ((حتى)) فى النصب بمعنى: إلى أن، وفى الرفع حرف ابتداء؛ أى: حتى أنا أدخلها. وكذلك يجوز الوجهان إذا كانت ((كان)) فى المثال المذكور تامة، فإنها لا تحتاج حينئذ إلى خبر، ويصير التقدير: ((ووجد سري حتى أدخلها))، بالرفع والنصب على الوجهين المذكورين فى ((حتى))، وأما قولك: ((أبهم سار حتى يدخل البلد))، فيجوز فيه الرفع والنصب؛ لأنه لم يشك فى السر، وإنما شك فى السائر، ويكون المعنى فى الرفع: أبهم سار حتى هو يدخلها، وفى النصب: أبهم سار إلى أن يدخلها.

ذِكْرُ لَامِ كَيْ، وَلامِ الْجُودِ

أما لام ((كي)) فمعناها معنى ((كي))^(٢)، وتنصب^(٣) الفعل بعدها بتقدير ((أن))، وأما لام الجحود^(٤) فهى لام لتأكيد النفى الداخلة على ((كان))^(٥)؛ كقوله -تعالى-:

(١) انظر: المفصل ٢٤٧، وابن عيش ٣١/٧، وفطر الندى ٦٨، وشرح ابن عقييل ١٥٥، وأوضح المسالك

١٧٦/٤، ومفتاح الإعراب ٤٩، وشرح الأشونى ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(٢) وقد تكون اللام المعاقبة مثل قوله -تعالى-: ﴿فَمَا تَنْقَضُهُ بِأَلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا﴾، وقد تكون زائدة كقوله -تعالى-:

﴿إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ انظر: فطر الندى ٦٦.

(٣) وذهب الكوفيون إلى أن اللام تنصب بنفسها، خلافاً للبصريين، انظر شرح الأشونى ٢٩٠/٢، وابن عيش

١٩٩/٧، والإيضاح، لابن الحاجب ١٤/٢، وشرح التصريح ٢٣٠/٢، ٢٣١.

(٤) وسماها ابن النحاس لام النفى. شرح الأشونى ٢٨٩/٢

(٥) ويشترط النحاة أن يكون ((كان)) فعلاً ماضياً، سواء كان فى اللفظ، أو المعنى، فى اللفظ كما مثل المؤلف، وفى

المعنى؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرُ لَكُمْ﴾.

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(١)، وينصب الفعل بتقدير ((أَنْ)) بعدها كما قيل في ((حتى))، والفرق بينها وبين لام ((كي)) لزوم اختلال المعنى بمحذوف لام ((كي))، بخلاف لام الجحود؛ لكونها زائدة.

ذكر الفاء الناصبة للفعل :

أما الفاء^(٢) فت نصب الفعل بإضمار ((أَنْ)) بشرطين؛ أحدهما: أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، والثاني: أن يكون قبلها أحد الأمور الستة^(٣)؛ وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمنى، والعرض؛ ولذلك ارتفع ((يغضب)) في قولهم: ((الذي يطير فيغضب زيدا الذباب))؛ لفوات أحد الأمور الستة، وإن كانت الفاء فيه للسبب. وأما قول الشاعر:

سَأْتُكَ مَنْزِلِي لَبِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا^(٤)

فأجرى الكلام الموجب مجرى أحد الأمور الستة؛ لضرورة الشعر. واعلم أن الفعل الذي بعد الفاء في تقدير المصدر، وهو معطوف بالفاء، فوجب أن يجعل ما قبله أيضاً في تقدير المصدر؛ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل؛ فمثال الأمر: أكرمني فأكرمك؛ أي ليكن منك إكرام، إكرام مني. ومثال النهي: قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٥)؛ أي: لا يكن منكم طغيان فحلول غضب مني.

(١) الأنفال: ٣٣/٨. وذكر أبو حيان في هذه الآية أنه من أغرب المقولات، مما نقله بعض العلماء عن أبي البقاء من أن اللام في نحو هذه الآية، هي لام ((كي)) الأشباه والنظائر ١١/٣.

(٢) انظر: الأصول ١٥٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، وديقاق التصريف ٣٥، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٧٥، وشرح الصريح ٢٤٠/٢، والإيضاح في شرح للفصل ١٦/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٤٨/٢، والكتاب ٢٨/٣، وللمتعدد ١٠٦١.

(٣) وهي عند بعض النحاة ثمانية؛ ولذا حينما يتحدثون عنها يقولون بالأحوية الثمانية، فزادوا عن الستة التحضيض والدعاء، وهذه الأحوية عند القراء تسعة، فزاد الترجي؛ على حين يلزم بعض المحققين إلى أن الترجي لا طلب فيه؛ لأن الترجي هو ارتقاب أمر لا وثوق بمصوله. انظر في تفصيل هذا: عدة السالك ١٧٩/٤.

(٤) من الوافر، وينسب للمغيرة بن حبناء في شرح شواهد المغني ٤٩٧ وعزارة الأدب ٥٢٢/٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧ وجاء بدون نسبة في المقتضب ٩/٢، ولغظه: وألحق بالعرابي، وفي شرح التسهيل ٣٠/٤، ٤٤٥، ٢٦، والبصرة والذكرة ٤٠٣، وأمال ابن السجري ٤٢٧/١، والكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والشاهد فيه (نأسزيمًا)، فانصب الفعل بعد الفاء ولم يسبقه سبب، ويرؤى: (لأسزيمًا) فلا ضرورة.

(٥) طه: ٨١/٢٠.

ومثال النفي: ((ما تأتينا فتحدثنا))؛ أى لا إتيان منك فلا حديث^(١).
ومثال الاستفهام قوله -تعالى-: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُغَاءٍ فَشَقَعُوا لَنَا﴾^(٢)؛ أى: هل
حصول شغاء فشاعة لنا.
ومثال التمنى قوله تعالى: ﴿يَالَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣)؛ أى يا
ليتنى أكون معهم ففوزاً عظيماً لى.

ومثال العرض: ألا تزورنا فنكرمك؛ أى: ألا تكون زيارة منك فإكرام منا.
واعلم أن الفاء كما تنصب بإضمار ((أن)) بعد الأمور الستة - كما ذكرنا -
فكذلك تنصب بعد الدعاء والتحضيض^(٤)؛ مثال الدعاء: اللهم ارزقنى بعيراً فأحج
عليه. ومثال التحضيض قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾^(٥)؛
لأنَّ ((لولا)) هنا -رف تحضيض مثل ((هلا))؛ أى: هلا تأخر منك فتصدق منى.
وقد يرفع ما بعد الفاء؛ إما على العطف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ
فَيَعْتَدِرُونَ﴾^(٦) وإما على القطع؛ كقول الشاعر:

ألم تسل الربيع القواء فينطق^(٧)

(١) فى (ما تأتينا فتحدثنا) أربعة أوجه؛ أحدها: أن الفاء عاطفة، وعلى هذا يكون المعنى: ما تأتينا فما تحدثنا، على
نقى الفعلين، والثانى: بمعنى: ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثانى؛
وفى هذين الوجهين تكون الفاء مجرد العطف، فلا تنصب، الثالث: إذا قصد الجواب على معنى: ما تأتينا تحدثنا،
فيكون المقصود نفى اجتماعهما، الرابع: على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا، على أن المقصود نفى الثانى؛ لانتفاء
الأول، وفى الوجهين الثالث والرابع يجب نصب الفعل. انظر: شرح الأشموني ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) الأعراف: ٥٣/٧.

(٣) النساء: ٧٣/٤.

(٤) والكسالى والفراء حوزاً نصب الدعاء للدلول عليه بالخبر أيضاً؛ نحو: غفر الله لك فيدخلك الجنة. انظر الرضى
على الكافية ٢/٢٤٤.

(٥) المائقون: ١٠/٦٣.

(٦) المرسلات: ٣٦/٧٧.

(٧) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (ومن تخيرتك اليوم بيضاء سملق) وينسب لجميل بن عبد الله بن معتمر
العذرى فى شرح شواهد الغنى، للسيوطى ٤٧٤، وديوانه ١٤٤، واللسان (سملق)، ٣٠/١٢، والخزانة ٨/٥٢٤،
والكتاب (بولاق) ١/٤٢٢، وجاء بدون نسبة فى المفصل ٢٥٠، والرضى على الكافية ٢/٢٤٥، وأوضح المسالك
٤/١٨٥، والتبصرة والتذكرة ٤٠٣، والجمال ١٩٤، والشاهد فيه رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع.

أى فهو ينطق ؛ لأنه لم يجعل السؤال سبباً للنطق، بل جعله ينطق مع قطع النظر عن السؤال.
وللفاء بعد النفي معنيان^(١) :

أحدهما: ما تقدم؛ أعنى مثال النفي، وهو: ما تأتيان فتحدثنا، أى لا إتيان فلا
حديث ؛ لأنه إذا انتفى السبب، وهو الإتيان انتفى المسبب، وهو الحديث.

والثاني: أن يكون بانتفاء أحد الأجزاء، وهو نفي الحديث، وإن وقع الإتيان فكأنه
يقول: كلما أتيتي لم تحدثني، أى لا يجتمع الإتيان والحديث، ومنه قوله ﷺ :
(« لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَمَسَهُ النَّارُ إِلَّا تَحَلَّةَ الْقَسَمِ »)^(٢)؛ أى: لا يجتمع
على أحد يموت ثلاثة من الولد ومس النار، وهو مغاير للمعنى الأول قطعاً.

ذِكْرُ الْوَاوِ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ

أما الواو^(٣) فتصب الفعل بإضمار ((أَنْ)) بشرطين:

أحدهما: أن تكون الواو للجمع بين ما قبلها وما بعدها^(٤).

والثاني: أن يكون ما قبلها أحد الأمور المذكورة مع الفاء، أعنى الأمر أو النهى إلى
آخرها، والعلة فى اشتراط الشرطين فى الواو هى العلة المذكورة فى الفاء، والأحكام
كالأحكام ؛ لأن الواو والفاء للتعطف، ويلزم منه جعل الفعل الذى قبل الواو فى تقدير
المصدر ؛ ليكون عطف الاسم على الاسم؛ فمثال الأمر: ((أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمَكَ))؛ أى
فيجتمع الإكرامان. ومنه قول الشاعر:

فَقَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَنْدَى الصَّوْتُ أَنْ يَنَادَى دَاعِيَانِ^(٥)

بنصب ((أدعو))؛ أى ليجتمع الدعاءان.

(١) انظر: المفصل ٢٤٦، وابن يعيش ١٦٢/٢، والكتاب ٣٠/٣.

(٢) انظر: السنن الكبرى، لليهقي ٦٤/١٠.

(٣) انظر: الأصول ١٥٤-١٥٥، وابن يعيش ٢٤٤/٧-٢٦٦، ودقائق التصريف ٣٨، وشرح الجمل، لابن هشام
٢٧٠، وشرح التصريح ٢٣٨/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ٢٥/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٥٧/٢،
والمقصد ١٠٥٨، والكتاب ٤١/٣.

(٤) يقصد بهذا للصاحبة، وانظر: شرح الأشموني ٣٠١/٢، ولوضح المسالك ١٧٧/٤، وابن عقيل ١٥٦.

(٥) من الوافر، ونسب للخطبة، فى شرح شواهد المغنى ٨٢٧، ونسب العيني على الأشموني ٣٠١/٢ للأعشى أو
الخطبة، ونسب ابن يعيش ٣٣/٧ للأعشى، ونسب الزعرى فى مفصلة ٢٤٨ لريمه بن جشم، ونسب فى اللسان (ندى)
١٨٧/٢٠ لدثار بن شيان السرى، ونسب فى أمال القائل ٩٠/٢ للفرزدق، وهو بدون نسبة فى شرح التسهيل ٣٦/٤،
والإنصاف ٤١٩، ولتظن: نقلت ادعى وأدع، وقال: إنّه قد روى: ادعى وأدعو، ومعنى الليب ٥٥/٢، والأشوسى
٣٠١/٢، والمقصود والملود ١١٠، ومعانى القرآن للفراء ٣١٤/٢، وشرح الكتاب السيراني ٩٢/١.

ومثال النهي: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، أى لا يُجَمَعُ بينهما؛ بمعنى: لا يكن
منك أكل السمك وشرب اللبن؛ ومن ذلك:

لَا تَهَّ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارَّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)
أى لا يكن منك نهى عن شيء وإتيان لما نهيت عنه.

ومثال الاستفهام: قول الشاعر:

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةَ وَالْإِخَاءَ^(٢)
فالمستول عنه اجتماع الجوار والمودة.

ومثال النفي: ما تأتيني وتحدثني، فالنفي اجتماع الأمرين.

ومثال التمني: قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكْذِبُوا بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَتَكُونُوا مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)؛ قرئ في السبعة: ﴿تَكْذِبُوا﴾، و﴿تَكُونُوا﴾، بالنصب فيهما^(٤)، والمعنى

تمنى اجتماع الأمرين، وهو الرد، وانتفاء التكذيب.

مثال العرض: ((ألا تنزل عندنا وتصيب خيراً)).

مثال التحضيض: هلاً تأتيني وتكرمنى.

وهنا معنى الجمعية فى كل واحد من الأمثلة المذكورة، ويجوز الرفع بعد هذه الواو؛
إما على العطف، وإما على القطع والاستئناف، بحسب ما قبلها، ويتصب أيضاً بعد الواو
العاطفة، بتقدير ((أن)) إذا عطفت فعلاً مضارعاً على اسم؛ ليكون فى تأويل الاسم،
فيستقيم عطفه على الاسم؛ نحو:

(١) من الكامل، وينسب للأخطل فى الكتاب ٤٢٤/١، والبصرة والتذكرة ٣٩٩، وشرح السهيل ٣٦/٤،
وينسب لأبى الأسود الدؤلى فى الخزانة ٥٤٦/٨، والموتلف والمختلف ١٧٩، وحامسة البحوى ١٧٤، وشرح
شواهد المنى ٧٧٩، ومعجم البلدان ٣٨٤/٧، والأغانى ٣٩/١١، واليت غير منسوب فى الرضى ٢٤٩/٢،
وأوضح المسالك ١٨١/٤، والمتنضب ٢٦٦/٢، والجميل ١٨٧.

(٢) من الوافر. وينسب للحطيفة فى شرح شواهد المنى ٩٥٠، والبصرة ٤٧٤٤٤٠، ومعنى اللبيب ١٨٦/٢،
والديوان ٥٤، والكتاب (بولاق) ٤٢٥/١، ونسب ابن مالك فى شرح السهيل ٣٧/٤ للأخطل، وشنور الذهب
٣٢٧، وبدون نسبة فى المتنضب ٢٧/٢، والأشئوى ٣٠٢/٢.

والشاهد فيه (يكون) حيث نصب بتقدير (أن) لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

(٣) الأنعام: ٢٧/٦

(٤) انظر: المحجة، لابن خالويه ١١٢.

لَلْبِسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْسَى أَحَبُّ إِلَى مَنْ لَيْسَ الشُّقُوفُ (١)
 ينصب ((تقر))، وأما نحو قوله -تعالى-: ﴿وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ (٢)، في قراءة
 نافع (٣) وابن (٤) عامر (٥) بالنصب، فإنه قدر معطوفاً على فعل مقدر منصوب؛ أي لستقم ويعلم.
 وعند الكوفيين أن الفعل للضارع إذا صرف عن جواب الشرط إلى غيره، كانت الواو ناصبة.

ذكر ((أو)) الناصبة للفعل

((أو)) تنصب الفعل بتقدير ((أن))؛ لأنها في معنى ((إلى)) (١) فيجب فيها تقدير
 ((أن))، وقال بعضهم: إنها في معنى ((إلا)) المتصلة، ومنه قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ لَكَ
 مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (٢)؛ ومنه قول الشاعر:
 وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَبَاةَ قَوْمٍ كَمَرْتُ كَعُونَهَا أَوْ تَسْتَعِيمًا (٣)
 إما بتقدير إلى أن، أو بتقدير: إلا أن، ومنه قول امرئ القيس:
 قَقَلْتُ لَهُ لَا تَبِكَ عَيْنِكَ إِيمًا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ تَتَعَدَّرًا (٤)

(١) من الواو، وهو ليسون بنت يمدل في الخزانة ٣٠٥/٨، ولفظة: (وليس) وشرح شواهد المغني ١٦٥٣، ٧٧٨، وأما
 ابن السجري ٤٢٧/١، وغير منسوب في الجمل ١٨٧، وأصول ابن السراج ١٥٠/٢، والفصول الخمسون ٢٠٤،
 والكتاب ٤٥٢/٢، وابن يعيش ٢٥٧/٧.
 (٢) الشورى: ٣٤/٤٢، ٣٥.

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أصله من أصهان، وتوفي سنة ١٧٩هـ - انظر: معرفة القراء الكبار
 للذهبي ١٠٧، وسر أعلام النبلاء ٣٣٦/٧.

(٤) هو عبد الله بن يحيى، قضى دمشق ويكنى أبا عمرو، وهو من التابعين، وليس في القراء السبعة من العرب
 غيره، وغير أبي عمرو، والباقون موال، توفي سنة ١١٨هـ - انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي ٨٢.
 (٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٩٩.

(٦) انظر في تفصيل ذلك: الرضي على الكافية ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني ٢٩١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور
 ١٥٦/٢، والأصول ١٥٥/٢-١٥٦، وابن يعيش ٢٣/٧، وشرح الجمل لابن هشام ٢٦٩، وشرح التصريح
 ٢٣٦/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٣/٢، والكتاب ٤٦/٦.
 (٧) آل عمران: ١٢٨/٣.

(٨) من الواو، والبيت لزباد الأعجم في الديوان ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢٠٥، وشرح السهيل ٢٥٥/٤، ٢٦،
 والكتاب (بولاق) ٤٢٨/١، وأما ابن السجري ٧٨٣/٣، والبصرة والتذكرة ٣٩٨، والمقتضب ٢٩٩/٢، وشرح
 شواهد الأشموني، للمعنى ٢٩١/٢، وغير منسوب في معنى الليب ٦٤/١، وشرح الأشموني ٢٩١/٢، والجامع
 الصغير لابن هشام ١٧٣، وعمره في أوضح المسالك ١٧٣/٤.

(٩) من الطويل، وله في الكتاب ٤٧/٣، والخزانة ٥٤٤/٨، وأصول ابن السراج ١٥٦/٢، وأما ابن السجري
 ٧٨٣/٣، والجمل ١٨٦، والبصرة والتذكرة ٣٩٨، ومعاني القرآن للقراء ٧١/٢، والصاحبي لابن فارس ١٠٠،
 وفتح اللغة الثمالي ٢٣٤، والمفصل ٢٤٧، وأما المرزبي ٨١/٣، وشرح السهيل ٢٦٦/٤، والمقتضب ٢٨/٢،

أى إلى أن نموت فتعلموا، وإلا أن نموت فتعلموا، ونصب ((فتعلم)) عطفًا على أن نموت.

واعلم أنه ليس يتحتم نصب الفعل بـ (أن) في هذه المواضع؛ قال سيويه^(١) في البيت المذكور: لو رفعت ((نموت فتعلم)) لكان عربيًا جائزًا؛ كأنك قلت: إنما نحاول وإنما نموت .

واعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعلٍ منصوب، نحو ((أريد أن تأتيني ثم تحدثني))، فإن أردت منه الحديث مرتباً على الإتيان، نصبت ((تحدثني))، وإن لم ترد ذلك، وقطعته عن المعطوف عليه بمعنى: أريد إتيانك، ثم قد استقر عندى أنك تحدثني؛ أى: هذا منك معلوم عندى، رفعت؛ ومنه قول الشاعر:

الشعرُ صعبٌ وطويلٌ سلمةٌ
يريدُ أن يعرِّبه فيعجمه^(٢)

بالرفع؛ أى: فإذا هو يعجمه، ومنه: أريد أن تتكلم بخير أو تسكت، فيجوز فى ((تسكت)) الرفع والنصب؛ فالرفع على تقدير: أو أنت تسكت، والنصب على تقدير: أن تسكت، وكذلك حكم العطف على المحزوم؛ نحو: ((إن تأتني آتكَ فأحدثك))، عطفًا على الجواب الذى هو ((آتكَ))، وكذلك لو عطفت بالواو أو ثم، ويجوز رفع ((فأحدثك)) على الابتداء.

والديوان ٦٦، وعجزه غير منسوب فى الخصائص ٢٠٢/١، والرضى على الكافية ٢٤٨/٢.

(١) انظر الكتاب ٤٧/٣.

(٢) من الرجز، وينسب للمحطبة فى شرح شواهد المنى ٤٧٥، والديوان ١٨٤، وينسب لرؤبة فى الكتاب (بولاق) ٤٣٠/١، وديوان رؤبة ١٨٦، وغير منسوب فى معنى اللبيب ١٤٤/١ ولنظرة:

الشعرُ صعبٌ وطويلٌ سلمةٌ
إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمة
يريدُ أن يعرِّبه فيعجمه

وفى المقضب ٣٣/٢، ولنظرة:

والشعرُ لا يضبطه من يظلمه
إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه

ذِكْرُ جَوَازِمِ الْفِعْلِ

وهي قسمان: القسم الأول: جوازِم فعلٍ واحدٍ؛ وهي أربعة:

«(لام الأمر)»: وهي اللام المكسورة التي يطلب بها الفعل؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَيَنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾^(١).

و«(لم)» وهي لقلب المضارع^(٢) ماضياً، ولنفيه؛ كقولك: لم يخرج.

و«(لا)» مثلها، إلا أنها أكد في قلب المضارع إلى الماضي^(٣)، وتفيد دوام الانتفاء إلى حين الإخبار؛ نحو «(نَدِمَ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ)»، فيلزم استمرار عدم النفع من الماضي إلى وقت الإخبار؛ لازدياد معناها بزيادة «(ما)»^(٤).

و«(لا)» للنهي^(٥) وهي التي يطلب بها ترك الفعل؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾^(٦).

القسم الثاني: جوازِم فعلين^(٧): وهي كَلِمُ الْجَازَاةِ، تدخل على الفعلين؛ لتدل على أن الأول سبب للثاني؛ فالأول سبب، والثاني مسبب، وسُمِّيَ الأولُ شرطاً، والثاني جزاءً.

ذِكْرُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِظْهَارُ ((أَنَّ)) وَالَّتِي يَجِبُ، وَالَّتِي يَمْتَنِعُ

أما المواضع التي يجوز فيها إظهار «(أَنَّ)»: فبعد لام «(كسى)»؛ نحو: «(جئت لتكرمني)»، و«(لأن تكرمني)»، وبعد الحروف العاطفة؛ نحو: «(أريد حضورك

(١) الطلاق: ٧/٦٥.

(٢) الأصح أن يقول: قلب زمن المضارع؛ لأن صيغة المضارع باقية على حالها، والذي يغير هو زمن الفعل. وانظر فسي تفصيل هذه القضية: شرح الأشموني ٣١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٠١/٤، وابن عقيل ١٥٨، وطر الندى ٨٣، والأصول ١٥٧/٢، وابن يعيش ٤٠/٧-٤١، ودقائق التصريف ٤٤.

(٣) انظر: شرح السهيل ١٠/٤.

(٤) انظر في تفصيل الفرق بين «(لم)» و«(لا)» في: قطر الندى ٨٣-٨٤، وأوضح المسالك ٢٠١/٤-٢٠٤، وشرح الأشموني ٣١٤/٢، وابن عقيل ١٥٨، والأصول ١٥٧/٢، وابن يعيش ٤٠/٧-٤١، ودقائق التصريف ٤١، والمقتصد ١٠٩٢-١٠٩٣.

(٥) زعم بعض النحاة أن أصل «(لا)» الظلية لام الأمر، زيدت عليها ألف فانتجت، وزعم بعضهم أنها «(لا)» النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحُفِّتْ كراهة اجتماع لامين في اللفظ. انظر: شرح الأشموني ٣١٢/٢-٣١٣.

(٦) النساء: ٢/٤.

(٧) انظر: شرح الجبل لابن عصفور ١٧٨/٢، والأصول ١٥٦/٢، وابن يعيش ٤٠/٧، ودقائق التصريف ٤١-٤٣، والمقتصد ٣٥/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/٢، والمقتصد ١٠٩٥، وتسهيل الفوائد ٢٣٦.

وتكرمني))، و((أن تكرمني))؛ فرقاً بين العاطفة على صريح الاسم، وبين العاطفة على ما هو في تأويل الاسم^(١).

وأما موضع وجوب إظهارها: فيعد لام ((كي)) إذا توسط بينها وبين الفعل ((لا)) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٢)؛ كراهة دخول حرف الجر على النفي؛ فأظهرت ((أن))؛ لتفصل بينهما.

وأما مواضع امتناع إظهار ((أن))؛ فيمتنع إظهارها مع سوى ((لام كي)) وحرف العطف^(٣)، وإنما وجب إضمارها مع غير ذلك؛ للدلالة القرينة عليها، وكون الحذف أخصراً؛ وإنما جاز إظهارها مع الحروف العاطفة؛ لكرهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهراً؛ كتقولك: أريد حضورك وأن تكرمني، وإن كانت القرينة حاصلة.

وكلم المجازاة حروف وأسماء؛ فالحروف ((إن)) و((إذ ما)) على رأي^(٤)، والأسماء ما عداها؛ وإنما جازت الأسماء؛ لتضمنها معنى ((إن))؛ لما في ذلك من الإيجاز والاختصار.

وهي ضربان: ظروف وغير ظروف:

الضرب الأول: الأسماء التي هي ظروف؛ وهي ((إذ ما)) على رأي؛ نحو قوله:

إِذْ مَا آتَيْتَ عَلَيَّ الرَّسُولَ فَقُلْ لَهُ^(٥)

فدخول الفاء في جوابها يدل على الجزم بها، ولا تستعمل في المجازاة إلا مع

(١) يريد أن (أن) إذا وقعت بعد عطف مسبق باسم خالص من التقدير بالفعل، جاز إضمارها، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيُخْبِرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١/٤٢] وذلك بإضمار (أن) والتقدير: أو أن يرسل رسولا، و(أن) والفعل معطوفان على (وحياً)؛ أي: وحياً أو رسالاً، و(وحياً) ليس في تقدير الفعل. قطر الندى ٦٤.

(٢) الحديد ٥٧/٢٩.

(٣) وهذه المواضع خمسة: وهي إذا وقعت بعد (حتى)، وبعد (أو)، وبعد فاء السببية، وبعد واو المعية، وبعد لام الجحود، وقد نصلها المؤلف فيما سبق. انظر: أوضح المسالك ١٧٠/٤.

(٤) ذهب سيويه وغيره إلى أن (إذ ما) حرف بمنزلة (إن) الشرطية، وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها ظرف زمان بمنزلة (متى)؛ إلا أنها لا تضاف؛ لأن (ما) كافة لما عن طلب الإضافة. انظر: المقتضب ٤٧/٢، والرضي على الكافية ٢٥٣/٢-٢٥٤، وإصلاح الخلل: ٢٦٤-٢٥٦، وقطر الندى ٣٧.

(٥) صدر بيت من الكامل وعجزه: رَحْمًا عَلَيْكَ إِذَا أطمأنَّ الْمَجْلِسُ وَالبيت للعباس بن مرداس في الديوان ٧٢، والمجزأة ٢٩٩، والكتاب (بولاق) ٤٣٢/١، والروض الأنف ٢٩٨/٢، وابن عبيش ٩٧/٤، ٤٦/٧، والمفصل (١٧١)، والبصرة ٤٠٨، وغير منسوب في المقتضب ٤٨/٢، والجمل ٢١٦، والرضي على الكافية ٢٥٣/٢.

((ما))، و ((حيثما)) كذلك؛ نحو: ((حيثما يكن أمر صالح أكن)).

و ((أين)) في المكان، ويُجازَى بها مجردةً، ومع ((ما))؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَيَّمَا
تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(١)، وكقول الشاعر:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي^(٢)

و ((متى)) في الزمان؛ كقول الشاعر:

مَتَى تَأْتَهُ تَعْتَسُوا إِلَيَّ ضَوْءَ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ^(٣)

يجزم ((تأتي))، وجزم ((تجد))، وأما ((تعشوا)) فمرفوع، وهو مثل قولك: إن تأتي

تسلي أعطك، ومعناه: إن تأتي سائلاً أعطك؛ فإن الفعل إذا كان في موضع الحال،

فهو مرفوع، ((وتعشوا)) كذلك؛ أي: متى تأتي عاشياً تجد، وأما قول الشاعر:

مَتَى تَأْتَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا^(٤)

فإنما جزم ((تلمم)) على البدل من ((تأتانا))، ونظيره في الأسماء قولك: مررت برجل

عبد الله، ففسر الإتيان بالإمام. و((تأججاً)) ألفه للتثنية، والفعل ماضٍ، وهو للحطب

والنار.

و((أني)): ظرفُ مكان؛ نحو قول لبيد^(٥):

فَأَصْبَحَتْ أَنِي تَأْتِيهَا تَلْبِيسٌ بِهَا^(٦)

ولا تستعمل ((أني)) مقترنةً بما.

(١) النساء: ٧٨/٤.

(٢) من الخفيف، لابن همام السلولي في الكتاب ٥٨/٣، وغير منسوب في المنتخب ٤٨/٢، وابن عبيش ٤٠/٧، ٤٥/٧.

(٣) من الطويل، للحطبية في ديوانه ٣٢، ٣٨، والكتاب (بولاق) ٤٤٥/١، وشواهد الأسماني المعنى ٣١٩/٢٠، وتهذيب

إصلاح المنطق ٦٤٤/٢، والجميل ٢١٤، وأمالى ابن السحرى ١٢/٣، والمفصل ٢٥٤، والبصرة ٤١٧، وابن عبيش ٥٣/٧،

٢٠/١٠، وجمهرة ابن دريد ٦٢٢/٣، وجاء بدون نسبة في المنتخب ٦٥/٢، وضرر الشعر، للقرنازي ١٩٨، والمتصور

والمسود ٧١، ودلائل الإعجاز ٢٥١، والخزانة ٩٠/٩. والشاهد في (متى) حيث جزم الفعلين، وهما: تأته وتجد.

(٤) من الطويل لعبد الله بن الحر الجعفي في: سر صناعة الإعراب ٦٧٨، وابن عبيش ٥٣/٧، والخزانة ٦٩/٩، والرضى

على الكافية ٢٦٦/٢، والمفصل ٢٥٥، والكتاب (بولاق) ٤٦٦/١، وجاء بدون نسبة في المنتخب ٦٢/٢، وشرح

السهيل ٣٤٠/٣، ٣٤١، والإنصاف ٤٦٨، والدرر ١٦٦/٢، والبصرة والذكرة ١٦٢، وشرح المعلقة العشر ١١١.

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري من قيس، توفي سنة (٦٧٥هـ). انظر ترجمته في الأغاني ٩٣/١٢، ١٣٧/١٥،

وتاريخ آداب اللغة ٦٧٥/١.

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه: (كَلَامًا مَرَّ كَيْفَهَا نَحْتًا رَجَلَيْكَ شَاغِرًا) انظر: ديوانه ٢١٥ - ٢٢٤، والكتاب

(بولاق) ٤٣٢/١، والخزانة ٩١/٧، وابن عبيش ١١/٤، ٤٥/٧، وغير منسوب في المنتخب ٤٨١٢.

الضرب الثاني: الأسماء التي هي غير ظروف، وهي: ما، ومن، وأى، ومهما؛ نحو: قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾^(١)، و﴿من يكرمني أكرمه﴾، وقوله -تعالى-: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، وقوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

والجزم بـ ((كيفما)) شاذٌ خلافاً للكوفيين^(٤)، فإنهم يجرمون بـ ((كيف)) مع ((ما))، وبدونها، وكذلك الجزم بـ ((إذا)) شاذٌ^(٥)، وقد ورد في الشعر؛ كقوله:

وَإِذَا تُصَبَّكُ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةً
فَاصْبِرْ فَكُلُّ غِيَابَةٍ فَسَتَّجَلِي^(٦)

واعلم أن الشرط والجزاء إن كانا مضارعين؛ نحو: ((إِنْ تَقَمَّ أَقَمَّ))، فجزم كل واحد منهما واجب، لكون كل منهما معرباً، والجزاء موجود، فإن اقترن بالجزاء ((لا))؛ نحو: ((إِنْ تَقَمَّ لَا أَقَمَّ))، لم يتحتم الجزم، بل يجوز الرفع على تأويل لا يلبس، فيكون الجزء ((لا)) مع اسمها وخبرها، وتكون الفاء مقدرةً حيث؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾^(٧)؛ قُرئ ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ بالوجهين في السبعة^(٨). وإن كان الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً؛ نحو: ((إِنْ تَضْرِبَ ضَرَبْتُ))، فالجزم أيضاً واجب في الأول؛ لكونه معرباً^(٩).

(١) البقرة: ١٩٧/٢.

(٢) الإسراء: ١١٠/١٧.

(٣) الأعراف: ١٣٢/٧.

(٤) واتفقهم محمد بن المستبر المعروف بقطرب، وقيل: يجوز هنا بشرط اقترانها بـ(ما) انظر: شرح الأشموني ٣٢٤-٣٢٣/٢.

(٥) المشهور أنه لا يجزم بإذا إلا في الشعر، وإنما حُرم بها في الشعر حملاً على متى، وجوز ابن مالك ذلك في الشعر على قلة. انظر: شرح الأشموني ٣٢٣/٢، وانظر: الكتاب ٦٠/٣.

(٦) لم أعثر عليه في مصادر، وهو في الموسوعة الشعرية لأعشى همدان، ولفظه هناك: (متكشفاً) بدلاً من (فستجلى).

(٧) آل عمران: ١٦٠/٣.

(٨) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ خفيفاً، وقرأ عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي بالشديد، وروى حماد عن حمزة بالشعيف مثل أبي عمرو. انظر: السبعة في القراءات ٢١٥، والإرشادات الجلية ٩٦.

(٩) عندما يكون الشرط مضارعاً والمضارع ماضياً - كما هو الحال - فهو عند الجمهور ضرورة، ومذهب الفراء وابن مالك حوازه. انظر شرح الأشموني ٣٢٥/٢.

وإن كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً؛ نحو: ((إِنْ ضَرَبْتَ أَضْرَبُكَ))؛ فيحوز فيه الرفع والجزم، خلافاً للميرد^(١)؛ فإنه لا يجوز فيه عنده إلا الجزم؛ ومثال رفعه قول زهير^(٢):
 وَإِنْ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَاةٍ يَقُولُ لَا غَابَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٣)
 فرفع ((يقول)).

ذِكْرُ امْتِنَاعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ، وَالْجَوَازِ، وَالْوَجُوبِ

إذا وقع الفعل الماضي جزاءً، وكان معناه الاستقبال بأداة الشرط؛ لم يحجز دخول الفاء؛ كقولك: ((إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتَنِي))، إلا إذا كان الجزاء الماضي المذكور مع ((قد)) لفظاً أو معنى، فيجب دخول الفاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرِقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٤)، ومثال معنى ((قد)) قوله -تعالى-: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٥).

وإذا وقع المضارع جزاءً مثبتاً أو منفيًا بـ ((لا)) جاز دخول الفاء، وجاز حذفها؛ لصحة تقدير تأثير الشرط فيهما، وصحة نفى تأثيره؛ فدخولها؛ نحو: ((إِنْ قُمْتَ يَقُومُ))، أى فهو يقوم، قال الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٦)؛ وحذفها نحو: ((إِنْ قُمْتَ تَقُمْ))؛ ومثال دخولها فى المضارع المنفى بـ ((لا)) قوله -تعالى-:
 ﴿فَمَنْ يُؤْمِنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٧).

ومثال حذفها قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾^(٨).

هذا إذا كان الجزاء منفيًا بـ ((لا)) خاصةً، فأما إذا لم يكن الجزاء كذلك؛ فيجب دخول الفاء، سواء كانت الجملة اسمية؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَفَأَنْ هِتَّ فَهُمْ

(١) المنتخب ٦٧/٢.

(٢) هو زهير بن أبى سلمى ربيعة بن رباح اللزني من مضر، توفي سنة (١١٣ق.هـ). الأعلام ٧٨٢/٣.

(٣) من البيط و جاء منسوبا هكذا فى الكتاب (بولاق) ٤٣٦/١، والديوان ١٤٥-١٦٣، والسيوطى ٢٨٣-٢٨٤،

والمنتخب ٧٠/٢، والبصرة والتذكرة ٤١٣، وبدون نسبة فى الأشموني ٣٢٦/٢.

ويروى: (ومألة) بدلًا من (مسفة).

(٤) يوسف: ٧٧/١٢.

(٥) يوسف: ٢٦/١٢.

(٦) المائدة: ٩٥/٥.

(٧) الجن: ١٣/٧٢.

(٨) آل عمران: ١٢٠/٣.

الْخَالِدُونَ ﴿١﴾، أو أمراً؛ كقوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ (١)، أو نهيًا؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (٢)، أو استفهامًا؛ نحو: ((إِنْ تَرَكْنَا فَمَنْ يَرِحْمَنَا))، أو دعاءً؛ نحو: ((إِنْ أَكْرَمْنَا فَرَحِمَكَ اللَّهُ)).

وقد ورد حذف هذه الفاء شاذًا؛ كقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا (٣)

أى: فالله.

وقد تجمى ((إذا)) مع الجملة الاسمية موضع الفاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤)؛ وإنما جاز وقوع ((إذا)) (٥) موضع الفاء؛ لدلالاتها على المفاجأة والتعقيب (٦) كالفاء.

وضابط دخول الفاء وحذفها، هو أن كل موضع أفاد حرف الشرط فى جزائه الاستقبال امتنع دخول الفاء؛ لوضوحه فى الارتباط، وكل موضع لا يفيد حرف الشرط فيه. الاستقبال فلا بد من الفاء؛ لتوضيح الارتباط، وكل موضع يحتمل التقديرين، جاز فيه الإبرامان.

(١) الأنبياء: ٣٤/٢١.

(٢) آل عمران: ٣١/٣.

(٣) المنتحن: ١٠/٦.

(٤) صدر بيتنا من البيط، وعجزه: ((الشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَانٌ)) . وينسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، فى الخزائن ٤٩/٩، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح شواهد المغنى ١٧٨، ٢٨٦. وينسب لحسان بن ثابت فى الكتاب (بولاق) ٤٣٥/١، وأمالى ابن السجرى ٢٤١/١، ٩/٢، ١٤٤، وشرح شواهد الأشعورنى ٣٢٩/٢، وغير منسوب فى شرح التسهيل ٧٠١/٤، وضرائر الشعر، القزاز ١٥٥، والتوطينة ١٥٢، وإصلاح الخلل ٤٠٩، والمفصل ٣٢١، والأشعورنى ٣٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٥٣/١، ٩١، ٦٩/٢، ١٧٥، وأصول ابن السراج ٤٦٢/٣، والبصرة والتذكرة ٤١٠، ويروى: (فالرحمن يشكرها، فلا شاهد).

(٥) الروم: ٣٠/٣٦.

(٦) ويشترط لكى تنحى (إذا) الفحائية عن الفاء إن كانت الأداة (إن) والجواب جملة أممية غير طلبية، كما مثل

المؤلف. انظر: أوضح المسالك ٢١٢٢/٤-٢١٣

(٧) وهناك أمور أخرى توجب اقتران الفاء بالجزء، ولم يذكرها المؤلف، وهى إذا كان الجزء فعلا حاسماً، أو مقروناً

بتنفس، أو بطن، أو ما. انظر فى تفصيل هذه المسألة: شرح الأشعورنى ٣٢٨/٢-٣٢٩

ذكر الجزم بتقديرو ((إن))

وينجزم الفعل المضارع بـ ((إن)) مضمرة بعد أمور خمسة^(١):

وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنى، والعرض؛ وإنما انجزم الفعل فى جواب هذه الخمسة؛ لوجود معنى الشرط فيها، ومعنى الجزاء فى جوابها^(٢)؛ لأن هذه الخمسة كلها منها طلب الفعل المستلزم وقوعه وقوع الفعل الذى بعده؛ ففى الأمر طلب الفعل، وفى النهى طلب الانتهاء عنه، وفى الاستفهام طلب الإخبار، وفى التمنى طلب الشيء الذى يتمناه، وفى العرض طلب [نحو]^(٣) [التزول، وهذه المطلوبات كلها شروط لما وقع بعدها، وإذا كانت شروطاً لما بعدها، ففيها معنى الشرط.

فإذا قلت فى الأمر: ((أكرمْنِي أكرمَك))، كان المعنى: إن تكرمْنِي أكرمَك، وإذا قلت فى النهى: ((لا تضرب زيدا يكن خيراً لك))، كان التقدير: إن لا تضربه يكن خيراً لك، وإذا قلت فى الاستفهام: ((ألا تأتني أحدثك؟))، و ((أين بيتك أزرِك؟))، كان التقدير: إن تأتني أحدثك، وإن تعلمني بيتك أزرِك، فإذا قلت فى التمنى: ((ألا ماء أشربه))، و ((ليت عندنا يحدثنا))، كان التقدير: إن أحد الماء أشربه، وإن تكن عندنا تحدثنا، وإذا قلت فى العرض: ((ألا تنزل عندنا تصب خيراً)) كان التقدير: إن تنزل تصب خيراً.

وكذلك ما فيه معنى الأمر والنهى، فإنه منزلّ منزلة الأمر والنهى فى جزم الجواب، وذلك مثل قولهم: ((أتقى الله امرؤ [فعل]^(٤) خيراً يشب عليه))^(٥)، يجزم ((يشب)) على جواب الأمر، إذا كان المراد: ((ليتقى امرؤ))، و ((ليفعل خيراً يشب عليه))؛ بمعنى: إن يفعل خيراً يشب عليه، وكذلك: ((صه أكرمك))؛ والمعنى: اسكت إن تسكت أكرمك.

(١) انظر: المفصل ٢٤٥، والأصول ٨٢/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٩٧/٢، وشرح التصريح ٢٤١/٢، والمفصل ٢٥٢.
(٢) اختلف النحاة فى تحقيق حازمه؛ فالجمهور يجعلونه جواباً لشرط مقدو، فيكون مجزوماً عندهم بأداة شرط مقدرة، هى ونفل الشرط لا جواباً للطلب المتقدم، فيكون مجزوماً بنفس الطلب، وهو رأى الخليل وسيبويه والسيوطى والفارسي. شرح التصريح ٢٤١/٢.

(٣) غير واضحة فى الأصل.

(٤) الصحيح: بفعل.

(٥) انظر: المفصل ٥٣، وأوضح المسالك ١٩١/٤، وابن يعيش ٤٩/٧.

واعلم أنه من حق المضر أن يكون من جنس المظهر؛ ليدل عليه ^(١)؛ لأن المضر إذا لم يكن من جنس المظهر إيجاباً أو نفيًا لم يصح أن يكون المظهر دليلاً عليه؛ لأنه إنما يدل على ما هو من جنسه، فإذا قلت: ((لا تعص الله يدخلك الجنة))، كان صحيحاً؛ لأن التقدير: إن لا تعصه يدخلك الجنة؛ لأنك إنما تُضمرُ مثلما تُظهرُ من النفي والإثبات، وإذا قلت: ((لا تَدُنْ من الأسد يأكلك))، كان فاسداً؛ لأن النهي لا يدل على الإثبات؛ لأن التقدير: ((إن لا تَدُنْ من الأسد يأكلك))، وهو فاسد، وإنما كان هذا هو التقدير ^(٢)؛ لأن قولك: ((لا تَدُنْ من الأسد)) إنما يدل على ما هو من جنسه، والذي هو من جنسه هو النهي، وإذا قدرت النهي لم يَسْتَقِمِ المعنى، وأجاز الكسائي ^(٣): ((لا تَدُنْ من الأسد يأكلك))؛ اعتماداً على وضوح المعنى، وتقديره عنده: لا تَدُنْ مِنَ الأسد، إن تَدُنْ منه يأكلك.

واعلم أن القراء كلهم خلا أبي عمرو ^(٤) قرءوا: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ^(٥)، يجزم ((أكن)) عطفًا على موضع ((أصدق))؛ لأنه في موضع جزم، كأنه قال: إن أحرقتني أصدق وأكن، وقرأه أبو عمرو خاصة ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُونَ﴾ بنصب ((أكون))، عطفًا على قوله ((فأصدق))، على لفظه ^(٦).

وإنما لم يلحق النفي بالأمور الخمسة في ذلك؛ لأن النفي مجرد إخبار؛ لأنك إذا قلت: ((ما أتيتنا)) قطعت بأنه ما أتى، فليس فيه طلب، فلا يتضمن معنى الشرط؛ كما تضمنه الأمر والنهي إلى آخر الأمور الخمسة؛ لأن الفعل إنما يجزم إذا كان جواباً لما فيه معنى ((إن)) الشرطية، وليس في النفي معنى ((إن)) كما هو في الأمور الخمسة، فمن ثم لم يجز: ما تأتينا تحدثنا، بالجزم، ولكنه يجوز برفع ((تحدثنا)) على الحال، أي ما

(١) انظر: الفصل ٢٥٣.

(٢) انظر: الفصل ٢٥٣، وابن يعيش ٥٠/٧.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ٢٦٣، وأوضح المسالك ١٨٩/٤.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٣٧، والإرشادات الجلية ٥٦٦.

(٥) المناقون: ١٠/٦٣.

(٦) وإن لم يقصد الجزاء، ورفع، كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَهَبٌ لِي مِثْنُ

لَدَيْكَ وَلِيَا * يَرْتَبِي﴾ مريم: ٥/١٩، أو حالاً؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَيَذَرُهُمْ لِي طَغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

الأعراف ١٨٦/٧، أو قطعاً واستثناءً؛ كقولك: (لا تذهب به تغلب عليه) انظر: الفصل ٢٥٣.

تأتينا محدثاً لنا، وهو مثل قوله - تعالى - : ﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(١)؛ أى: لاعبين، ومثل قولك: «انطلق يتكلم»، أى انطلق متكلماً، وأما قولك: «إن تأتني تسألني أعطك»، و «إن تأتني تمشى أمش معك»، فهو برفع المتوسط على الحال، وحزم الطرفين، وتقديره: إن تأتني سائلاً أعطك، وإن تأتني ماشياً أمش معك، ومثله: متى تأه تعشوا إلى ضوء ناره تجد خيراً نار عندها خيراً موقد^(٢) يجزم ((تأه))، و ((تجد))، ورفع ((تعشوا)) على الحال؛ أى: متى تأه عاشياً تجد كيت وكيت.

ذكو صيغة الأمر

ويقال له أيضاً: «مثال الأمر»^(٣)؛ وإنما سُمي فعل الأمر بمثال الأمر؛ لأن الأمر من فعلٍ قد يماثل الأمر من فعلٍ آخر، نحو ((هَب)) من ((وَهَب))؛ فإنه يماثل الأمر من ((هاب يهاب))، و «كل أمرك إلى الله» يماثل الأمر من «كال الطعام يكيه»، فسُمي مثلاً لهذا، وما لم يكن مماثلاً لغيره من هذا الباب؛ فملحق به؛ [فُسِمِي]^(٤) الباب كله مثلاً؛ لوقوع ما ذكرنا فيه.

وصيغة الأمر هي التي يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب، بحذف حرف المضارعة، فتقول في «يَضَعُ»: ضَع، وفي «يَضَارِبُ»: ضَارِب، وفي «يُدْحِجُ»: دَحْرَج. ولا يريد بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقاً، بل هذه الصيغة المخصوصة؛ فيخرج «ليفعل زيد كذا»؛ لأنه ليس للفاعل المخاطب، ويخرج «لتفعل كذا»؛ لأنه ليس بحذف حرف المضارعة، وإن كان قولهم: لتفعل كذا، بالثناء المثناة من فوقها قليلاً؛ ومنه القراءة الشاذة^(٥): ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(٦)، وعلى كل حال فإن الفعل

(١) الأنعام: ٩١/٦.

(٢) سبق ذكره من هذا الكتاب ٢٢٢/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١٩٠/٢، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٢٤٢، والأصول في النحو ٤٦/٢، وشرح الجمل، لابن هشام ٢٨٩ والأنموذج ١٤٤.

(٤) غير واضح في الأصل.

(٥) انظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي ٥٣-٥٤.

(٦) يونس: ٥٨/١٠.

الساكن عليه لام الأمر لم يحدف منه حرف المضارعة، وهو معرب بالجزم، وصيغة الأمر مبنية (١)، فلا مدخل لأحدهما في باب الآخر، وحكم آخره حكم المجزوم باللام (٢)، لاشتراكهما في الطلب؛ نحو: ((اضرب))، ((اضربا))، ((اضربوا))، ((اغز))، ((ارم))، ((اخش))؛ فإنه مثل: ((ليضرب))، ((ليضربا))، ((ليضربوا))، ((ليغز))، ((ليرم))، ((ليخش)).

وإذا حذف حرف المضارعة؛ فلا يخلو ما بعده من أن يكون متحركاً، أو ساكناً. فإن كان متحركاً: نطقت به على ما هو عليه؛ كقولك في قول: ((قل))، وفي ((يعد))، وفي ((تدرج))، ((دخرج))، وفي ((تعلم))، وفي ((تغلم))، وفي ((تقى))، ((تفى))، و((تري))، ((تفه))، و((ره))، و((سكت فسى مثل ذلك إذا وقفوا عليه؛ ليحصل الابتداء بالتحرك، والوقوف على الساكن.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، وليس برباعي؛ زدت همزة وصل؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، مضمومة إن كان بعد الساكن ضمة أصلية؛ نحو: ((اخرج))، و((اقل))، واحترز بقوله: ((أصلية)) عن الضمة العارضة في نحو: ((يمشون))، و((ينون))، فإن أصلهما ((يمشيون))، و((ينون))، فاستقلت الضمة على الياء فحدفت؛ فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحدفت الياء، ثم ضم ما قبل الواو؛ للمناسبة؛ فصار: يمشون وبنون؛ فالضمة فيهما عارضة، فلذلك لم تنحرف هذه الضمة، وكسرت همزة الوصل في ((امشوا))، و((ابنوا))، ولم تضم، وأما إذا لم يكن بعد الساكن ضمة أصلية، فإني تكسر همزة الوصل، سواء كان ما بعد الساكن كسرة أو فتحة؛ نحو: ((اضرب))، ((اتزل))، و((اعلم))، و((اجعل)).

وإن كان الفعل رباعياً، وما بعد حرف المضارعة ساكن؛ نحو: ((يعلم))، و((يرسل))، جئت بالهمزة المحذوفة من المضارع؛ لزوال مقتضى حذفها؛ لأن أصل ((يعلم)) و((يرسل)): ((يوعلم))، و((يورسل))؛ لأن حروف المضارعة تزد على الماضي، ومامضيها: أعلم،

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام عنقوفة، بعد أن حذف حرف المضارعة، وذهب البصريون إلى أنه جعل آخره كآخر المجزوم في الحذف. انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٥٣، والرضي على الكافية ٢/٢٦٨، والفصل ٢٥٧، والإنصاف ٤١٤.

(٢) يرى الكوفيون أنه مجزوم بلام مقدر، ويرى البصريون أنه مبني على الكون إلا أن آخره جعل كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون. انظر: الفصل ٢٥٧، والرضي على الكافية ٢/٢٦٨.

وَأرْسَلَ؛ مثل «دَحْرَجَ»، وكما أن المضارع من دحرج: يدحرج؛ فكذلك المضارع من «أَعْلَمَ»، و «أرْسَلَ»: يُوعَلَمُ وَيُورْسَلُ، لكن كرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة؛ فحذفوا الثانية تخفيفاً، ثم أجزوا حروف المضارعة كلها مجرى واحداً، فلما حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الأمر، زال موجب حذف هذه الهمزة؛ فوجب الإتيان بها مفتوحة مقطوعة؛ فتقول في الأمر من «أَعْلَمَ» و«أرْسَلَ»: «أَعْلِمِ» و«أرْسِلِ»؛ يفتح أولهما؛ كما تقول في الأمر من «دَحْرَجَ»: «دَحْرِجِ».

والأمر مبنى على السكون؛ لذهاب حرف المضارعة الذي به حصل الشبه المتقضي للإعراب، والكوفيون^(١) يقولون: معرب بالجزم بلام مقدره؛ فإن قولك: اغز، وارم، واخش، مثل المعرب الجزوم بلام الأمر؛ أعني: لِيغز، وليرم، وليخش.

ذَكَرُ فَعَلَ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ

وهو الفعل الذي حُذِفَ فاعله وأسندَ إلى ما يقوم مقام الفاعل؛ إما للاختصار، أو للإبهام، أو للجهل بالفاعل، أو غير ذلك^(٢).

وكيفية بنائه أن الفعل إن كان ماضياً^(٣): ضَمَّ أوله، وكُسِرَ ما قبل آخره؛ نحو: «ضَرَبَ»، و «قَتَلَ»، و «دَحْرَجَ»، فإن كان في أول الفعل همزة وصل فضمَّ الهمزة، والحرف الثالث، وهو ما يلي الساكن الذي بعد الهمزة؛ نحو: «أَقْتَدَسَ»، و «أَسْتَخْرَجَ»، بضم الهمزة، والتاء فيهما؛ لأنه لو اقتصر على ضم الهمزة وحدها - وهي تزول في الوصل - لالتبس بالأمر عند سقوطها؛ نحو: «أَلَا اقْتَدَسَ» و «أَلَا اسْتَخْرَجَ».

وإن كان في أول الفعل تاء؛ نحو: باب تَعَلَّلَ، وتفاعَلَ، فَيُضَمُّ التاء مع ضم الحرف التالي؛ فتقول في «تَعَلَّمْ» و «تَجَاهَلْ»: تَعَلَّمْ، وتُجَاهَلْ، بضم التاء والحرف الثاني؛ إذ لو اقتصر على ضم التاء لم يَدْرَ مضارع هو، أم فعل لم يُسَمَّ فاعله؟^(٤)

وإذا كان الماضي ثلاثياً معتلاً العين، مثل: «قال»، و «باع»، فلك فيه ثلاث لغات:

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١٥٣/٢، والرضي على الكافية ٢٦٨/٢، والمفصل ٥٧، وابن عيش ٦١/٧.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٣٢٢/١، وأوضح المسالك ١٣٥/٢، ١٣٧، والمرآة لابن الخشاب

١٢٢، وشرح الجمل لابن هشام ١٦٤.

(٣) انظر: دقائق التصريف ١٥، والمصنف ٢٣/١.

(٤) الحقيقة أن ضم التاء بعد التاء إنما حدث للإبجاع. شرح الأشموني ٣٢٢/١.

إحداها أن تقول: قيل وبيع، بالياء^(١) فيهما، وهى أفصحها.

والثانية: أن تقول: قول وبيع، بالواو فيهما، وهى أضعفها^(٢).

والثالثة: أن يُسَمَّ أولهما الضمَّ تبيهاً على أن أصله الضم، وهى فصحة، وإنما كان ((قيل وبيع)) أفصحها؛ لأن الأصل: بيع، بضم الباء الموحدة وكسر الياء؛ فكَرِهوا الكسرة على الياء بعد الضم؛ فأسكنوها، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها، ودار الأمر بين جعل موضع الياء واوًا، أو تغيير ضمة الباء بكسرة، فكان تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فقيل: ((بيع)) بكسر الباء؛ وحملوا ((قيل)) عليه؛ لأنهما من باب واحد، وقد علم بذلك ضعف لغة ((قول))، و ((بوع))؛ لأنهم قلبوا الياء واوًا فحملوا الأَخْفَ على الأَثَقِ.

ومثله باب ((اختير))؛ لأن أصل ((اختير)) بضم التاء، وكسر الياء؛ فجرى فى ((تير)) من ((أختير)) اللغات الثلاث كما جرت فى ((بيع))، والقول فيه كقول فى ((بيع))، وكذلك نحو: ((انقيد)).

وأما ((أقيم))، و((استخير)) فأصلهما ((أقوم)) و((استخير))، فليس فيهما قبل حرف العلة ضمة؛ لسكون القاف والخاء، كما ترى، فلا يجيء فيه ما قيل فى ((بيع)) و ((قيل)). وحكم ذلك أن تنقل حركة الواو والياء إلى ذلك الساكن، وحركتهما الكسرة؛ فلذلك وجب أن يقال: أقيم واستخير، بكسر القاف والخاء اللذين كانا ساكنين لغة واحدة. وإن بنى المضارع لما لم يسم فاعله ضمُّ أوله، وفتح ما قبل آخره؛ لتمييزه عن بناء الفاعل؛ نحو: ((يُضْرَبُ))، وإن كان المضارع معتل العين، فنقلب عينه ألفًا، سواء كانت واوًا أو ياءً، تقول فى ((يقول)) و((يبيع)): يقال ويُباع؛ لأن أصلهما: يُقَوِّلُ وَيُبيِعُ، فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفًا؛ لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما؛ فصارا: يُقالُ وَيُباعُ.

(١) وأصلها (قول، وبيع) استقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت. انظر: الرضى على الكافية ٢/٢٧٠، وشرح

الأشعرونى ١/٣٢٢، ٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وابن عقيل ٦٩.

(٢) لأن الأولى قلب الضمة كسرة فى الياء؛ فيبقى: ((بيع))، لحفته، ثم حمل (قول) عليه، وعند الجزول: استقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما.

انظر: الرضى على الكافية ٢/٢٧٠، وشرح الأشعرونى ١/٣٢٢، ٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وابن عقيل ٦٩.

ذِكْرُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ

المتعدى: هو الذى لا يعقل إلا بمتعلق^(١) غير الفاعل؛ نحو: «ضرب زيد»؛ فإن فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب؛ بخلاف غير المتعدى؛ نحو: «قعد زيد»؛ فإن فهمه لا يتوقف على شيء آخر^(٢). وغير المتعدى يصير متعديا، إما بالهمزة؛ نحو: «أذهبت زيدا»، أو بتضعيف العين؛ نحو: «فرحت زيدا»، أو بحرف الجر؛ نحو: «ذهبتُ بزيدا»، والمراد بتعدية الفعل تضمينه معنى التصيير؛ إذ معنى «خرجت به» صيرته خارجا. والفعل المتعدى إن كان متعلقه واحداً كان متعديا إلى واحد، وإن كان متعلقه اثنين كان متعديا إلى اثنين، مثل: كَسَوْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَظَنَنْتُ^(٣). وليس فى المعانى ما يتوقف عقلية على ثلاث متعلقات غير فعلين، وهما: أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ، أَدْخَلْتُ عَلَى «عَلِمْتُ»، و «رَأَيْتُ» الهمزة؛ فتعدى إلى ثلاثة^(٤)؛ لزيادة الهمزة الفعل معنى ازداد بسببه مفعولا آخر، فإذا قلت: «أعلمتُ زيدا عمرا فاضلا»، كان معناه: صيرتُ زيدا ذا علم بأن عمرا فاضل، وكذلك «أرَيْتُ».

وزاد الأخص^(٥) «أظننتُ»، و «أحسبتُ»، و «أخجلتُ»، و «أزعمتُ»، وهو غير مسموع. وأجرى مجرى «أعلمتُ»، و «أرَيْتُ»: أَخْبَرْتُ وَخَبَّرْتُ وَحَدَّثْتُ وَأَنْبَأْتُ وَبَيَّنْتُ^(٦)؛ فنصبوا بها ثلاثة مفاعيل أيضا، كما نصبوا بـ «أعلمتُ» ثلاثة مفاعيل، وأصلها أن

(١) وذكر الشيخ خالد الأزهرى أن له علامتين:

إحداهما: أن يصح أن متصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خيرا؛ مثل: (زيد ضربه عمرو) الثانية: أن يصح أن يبنى منه اسم مفعول تلم، بأن يستغنى عن حرف الجر مثل: (زيد مضروب عمرو) انظر: شرح التصريح ٣٠٩/٢، وانظر: حاشية الصبان ٧٨/٢، والرضى على الكافية ٢٧٢/٢.

(٢) وقد تعدى اللازم إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان؛ نحو: ذهبت المنهب البعيد، ويتعدى كذلك إلى الزمان؛ نحو: قدمت شهرين. انظر: الكتاب ٣٤/١، ٣٥.

(٣) فى الكتاب ٤٠/١؛ وإنما منعك أن تنصرف على أحد للفعلين ها هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال للفعل الأول بينما كان أو شكًا، وذكرت الأول؛ لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو، وإنما ذكرت (ظننت) ونحوه؛ لتجعل خبر للفعل الأول بينما أو شكًا، ولم ترد أن تجعل الأول فى الشك أو تقيم عليه فى اليقين.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٩/٢، والبسيط فى شرح الجمل ٤٤٩.

(٥) انظر: ابن عيش ٦٥/٧، ٦٦، والمفصل ٢٥٧، والرضى على الكافية ٢٧٤/٢.

(٦) وهو ما ذهب إليه المعرف وذلك فى؛ نحو قولنا: (بأنك عبد الله صاحب ذلك) وقال (فما كان من ههنا فليله)

للمتعب ١٨٩/٣، وانظر: البسيط فى شرح الجمل ٤٥١، ٤٥٢، وابن عيش ٦٥/٧، ٦٧، والمفصل ٢٥٧.

تتعدى إلى الثانى بحرف الجر، نحو ((حَدَّثْتُ زَيْدًا عَنْ عَمْرٍو))، ولكن لما كان الإنباء مرادفًا للإخبار، والإخبار مرادفًا للإعلام أعملت الأفعال المذكورة إعمال ((أَعْلَمْتُ))^(١).

ذِكْرُ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ

وهي^(٢): ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَعَلِمْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَوَجَدْتُ، وَخَلَيْتُ، تدخل على الجملة؛ لأنَّها تعلق بالنسب، ولا تكون نسبة إلا من جزأين؛ فلذلك افتقرت إلى جزأين.

وإنما سُمِّيَتْ أفعالُ القلوب؛ لأنَّ المفعول الثانى فيها محكومٌ به على الأول، والحكم على الشىء أمر عقلى، فعبروا عن ذلك بالقلب^(٣).

والمشهور أنَّ هذه الأفعال سبعة^(٤): ثلاثة للظن؛ وهى ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلَيْتُ؛ بمعنى ظَنَنْتُ، وثلاثة لليقين؛ وهى: عَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ، إذا [كانا]^(٥) بمعنى علمت، وواحدٌ يَحْتَمِلُ الأمرين، وهو ((زَعَمْتُ)).

ومنهم من يُلحِقُ بها أفعالاً أُخرى، وهى: شَعَرْتُ، وَدَرَيْتُ، وَأَلْفَيْتُ، وَتَوَهَّمْتُ، وَهَبْتُ فى قوله:

(١) وقد أحاز بعض العلماء القياس على ذلك، وزعم أن كل فعل متعد إلى مفعولين، ولا يجوز الاتصاف على أحدهما دون الآخر، يجوز أن تدخل عليه الممزة، فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وأبطل ذلك أبو عثمان المازنى. البيط فى شرح الجمل ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢) الحقيقة أن تسميتها بأفعال القلوب على التغليب؛ لأن منها أفعال التغيير. انظر: شرح الأئمنسى ٢٧١/١، والجامع الصغير فى النحو ٧١.

(٣) انظر: لوضح للمالك ٣١/٢، وشرح الأئمنسى ٢٧١/١، وابن عقيل ٥٨، والجامع الصغير فى النحو ٧١.

(٤) يقول ابن مالك فى عدتها:

انصب بفعل القلب جزأى انصباً	أعنى رأى حالاً علمتُ وجَدْتُ
ظنٌ حسبٌ وزعمتُ ممَّ عَدٌ	حجاً درى وجعل اللذ كاعتقدُ
وهبٌ تعلمتُ والتسى تصيراً	أيضاً بها انصب مبتدأً وعبراً

انظر: ابن عقيل ٥٨، وشرح الأئمنسى ٢٧٠-٢٧٩.

(٥) غير واضح فى الأصل.

هَيُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ^(١)

وَجَعَلْتُ وَاتَّخَذْتُ، أَمَا ((جَعَلْتُ)): فَإِذَا كَانَتْ إِمَّا بِمَعْنَى ((سَمَّيْتُ))؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَانِ إِنَائًا﴾^(٢)؛ أَى: سَمَّوَهُمْ، أَوْ بِمَعْنَى ((صَيَّرْتُ))؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾^(٣)، وَأَمَا ((اتَّخَذْتُ))؛ فَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٤).

وتختص هذه الأفعال بالجملة الاسمية، لبيان ما تكون عليه تلك الجملة من ظن أو علم، وتنصب الجزأين بمعنى المفعولين، وإنما نصبتهما؛ لأنهما متعلقان لها، كما تنصب بـ ((أَعْطَيْتُ)) ونحوه المفعولين.

ذِكْرُ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

من خصائصها أنه لا يُقْتَصَرُّ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهَا^(٥)، وَإِنْ جَازَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ مَعَهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾^(٦)؛ أَى: زَعَمْتُمُوهُمْ إِيَّاكُمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَبْدُ لِلْمَبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ وَبِالْعَكْسِ، فَكَذَلِكَ لَا يَبْدُ لِأَحَدِ الْمَفْعُولِينَ مِنَ الْآخَرِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَالْأَجُودُ يُقَالُ: لِأَنَّ مَتَعَلِّقَهَا نِسْبَةً، وَهِيَ لَا تَتَحَقَّقُ بِدُونِ الْمَتَسِّبِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِأَب ((أَعْطَيْتُ))؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ دَاخِلٌ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

ومن خصائصها: إِذَا تَوَسَّطَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَيْنَ الْمَفْعُولِينَ أَوْ تَأَخَّرَتْ؛ جَازَ الْغَاوِضُ، وَجَازَ إِعْمَالُهَا؛ كَقَوْلِكَ: ((زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقًا))، وَ ((زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقًا))، وَكَقَوْلِكَ:

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو:
هَيُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ أَنْجِلْ بِمِثْرَةٍ لَهُ فَمَنَةٌ إِنْ الزَّمَامَ كَبِيرُ

وهو لأبي دهل الجهمي في درة الغواص ٦٧، والحروة بن أذينة الليثي في: غنيلص الشواهد ٤٤٢.

(٢) الزعراف: ١٩/٤٣.

(٣) مريم: ٣٠/١٩.

(٤) النساء: ١٢٥/٤.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣٤٤-٣٥، والمنهض ٣٣٩/٢، والمفصل ٢٦٦.

(٦) الكهف: ٥٢/١٨.

«زَيْدٌ مَقِيْمٌ ظَنَنْتُ» ، والإعمال ^(١) أولى إذا توسطت؛ لقربها من رتبها، والإلغاء أولى إذا تأخرت؛ وإنما جاز الإلغاء؛ لاستقلال الجزأين كلاماً، بخلاف باب «أَعْطَيْتُ» ، ولم تُلغ إذا قُدِّمت على الأصح؛ لقوتها بالتقدم.

ومن خصائصها أنها تُعلّق مع لام الابتداء، ومع النفي، ومع الاستفهام؛ ومعنى تعليقها إبطال عملها وجوباً؛ نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٍ مُتَطَلِّقًا» ، و «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» و «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو»؛ أي: علمت جواب هذا السؤال؛ لأن ما ذكر له صدر الكلام؛ فلا يعمل ما قبله فيما بعده.

واعلم أن الفرق بين التعليق والإلغاء ^(٢) أن الإلغاء هو إبطال عملها لفظاً ومحللاً، وأما التعليق فهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً؛ فإن موضع الجملة في قولك: «عَلِمْتُ لَزَيْدٍ قَائِمٌ» نصب، وإنما لم يعمل لفظاً؛ لأن لام الابتداء أو حرف النفي أو حرف الاستفهام لمن صدر الكلام، والعامل له حكم التصدر على معموله، فتدافعاً.

ومن خصائص هذه الأفعال أيضاً أنه يجوز أن يكون فيها ضمير فاعل، ومفعول لشيء واحد ^(٣)؛ كقول الشخص عن نفسه: «عَلِمْتُ مُتَطَلِّقًا» ، وفي غيرها يُعدل إلى لفظ النفس، فيقال: «ضَرَبْتُ نَفْسِي» ، و «كَرِهْتُ نَفْسِي» ؛ لأن الغالب في غير أفعال القلوب تعلّق فعل الفاعل بغيره، فلو جمع بينهما لسبق الفهم إلى المغايرة، وليس كذلك أفعال القلوب؛ لأنها تتعلق بالاعتقادات من العلم والظن، وعلم الإنسان وظنه يتعلّق بصفات نفسه أكثر من صفات غيره.

وقد تجيء بعض هذه الأفعال بمعنى آخر؛ فتجيء «ظَنَنْتُ» من الظن بمعنى التهمة، وتجيء «عَلِمْتُ» بمعنى عرفت؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّارَ إِذْ أَنْتُمْ فِي السَّبْتِ﴾ ^(٤) أي عرفتم ^(٥).

(١) اختلف في حال التوسط، فقيل: يجوز على السواء الإلغاء والإعمال، وقيل: الإعمال أقوى.

انظر: شرح الأشموني ٢٨٢/١، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وحاشية الصبان ٢٧/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٨٢/١، وأوضح المسالك ٦٠/٢، وابن يعيش ٨٦/٧-٨٨.

(٣) انظر: الفصل ٢٦٢، وابن يعيش ٨٨/٧.

(٤) البقرة: ٦٥/٢.

(٥) وتجيء كذلك من قولهم: علم الرجل إذا انشفت شفت العليا فهو أعلم. فهي لازمة شرح الأشموني ٢٧٣/١، وانظر: المنتخب ١٨٩/٣، والمفصل ٢٦١.

وتجىء ((وَجَدْتُ)) بمعنى وجدان الضالة، أى الإصابة، تقول: ((وَجَدْتُ نَاقِيَّ))؛ أى: أصبتها^(١).

وتجىء ((رَأَيْتُ)) بمعنى رؤية البصر^(٢)، تقول: ((رَأَيْتُ زَيْدًا))؛ أى: أبصرته^(٣).
وإذا اسْتُعْمِلَتْ هذه الأفعال بهذه المعانى المذكورة، فلا تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد؛ لأن معانيها حينئذ لا تقتضى إلا التعلق بمعنى واحد؛ فتقول: ((عَلِمْتُ زَيْدًا))، كما تقول: ((عَرَفْتُ زَيْدًا))^(٤).

ذِكْرُ الْأَفْعَالِ النَّاقِضَةِ

وهى^(٥): كان، وصار، وبات، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وعاد، وغدا، وراح، وما فتى، وما برح، وما انفك، وما زال، وما دام، وليس، وهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية؛ لإعطاء الخبر حكم معناها؛ فترفع الأول، وتنصب الثانى^(٦)، وسيبويه^(٧) لم يذكر منها غير أربعة، وهى: كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قال: ((وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر))^(٨)، وكذلك يدل على أن هذه الأفعال غير محصورة لما أعطاء من الضابط.

وقد جاء: ((ما جاءت حاجتك))، ((وقعدت كأنها حربة)) بنصب ((حاجتك))^(٩)؛ لأنه خبر ((جاء))، وهى بمعنى صار، واسم ((جاء)) ضمير يعود إلى ((ما))؛ والتقدير:

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/١، والمفصل ٢٦٦.

(٢) وتأتى بمعنى ظن، وهو قليل، وقد جاءنا فى قوله تعالى: ﴿لَهُمْ يَوْمَهُ بَعِيدًا * وَرَأَاهُ قَرِيبًا﴾ سورة المراج ٧٠٦ - أى: يظنونه ونعلمه - الأشموني ٢٧١/١. وانظر: الكتاب ٣٦٧/٢، والمفصل ٢٦٦.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٧١/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٧٢١/١، وابن عقيل ٥٨، وأوضح المسالك ٤٨/٢ - ٥٠.

(٥) ونسى أفعالاً ناقصة، وأفعالاً عبارة؛ أى: غير أفعال حقيقة. انظر: ابن يعيش ٨٩/٧.

(٦) على أنه خبرها، إلا على أنه حال، خلافاً للكوفيين. انظر: الإنصاف ٣٤٨، وشرح الأشموني ١٩٧/١، والأشياء والنظائر ١٤٨/١، وفى النحو العربى نقد وتوجيه ١٨٢.

(٧) انظر: الكتاب ٤٥/١، والمفصل ٢٦٣.

(٨) انظر: الكتاب ٤٥/١.

(٩) انظر: الفصل ٢٦٣، والكتاب ٥٠/١، ١٧٩/٢.

أي حاجة صارت حاجتك، ومنهم من^(١) يرفع ((حاجتك)) ويجعل ((ما)) استفهامية، والأشهر النصب. وأما ((قعدت كأنها حرب))؛ أي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حرب^(٢)؛ أي: حتى صارت كأنها حرب، فموضع كان واسمها وخبرها نصب؛ لأنه خبر ((قعدت))، واسم ((قعدت)) مضمّر، يعود إلى الشفرة، قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾^(٣)؛ أي: فتصير.

وإنما سميت هذه الأفعال ناقصة؛ لنقصها عن غيرها من الأفعال؛ لأن غيرها يتم كلاماً بمرفوعه، وهذه إن لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يكن كلاماً، وجميعها تدخل على الفاعل؛ لتفيد تقريره على صفة باعتبار معناها، فيكتسب الخبر حكم معناها، وهو إما إثبات كما في ((كان))، وإما نفي كما في ((ليس))، وإما استمرار كما في ((ما زال))، وإما رفعت الأول؛ لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه؛ كسائر الأفعال، فارتفع ما أسندت إليه تشبيهاً له بالفاعل، فكما رفعت الأول وجب نصب الثاني على التشبيه بالمفعول، ويسمى الأول اسم ((كان))، والثاني خبر ((كان))^(٤).

وحال اسم كان وأخواتها وخبرها مثل حالهما في باب المبتدأ والخبر^(٥)، فيكون الأصل في اسمها أن يكون معرفة، وخبرها نكرة، وأما قول القطامي^(٦):

ففي قَبْلِ الْفَسْرِقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا^(٧)

(١) في سيويه ٥١/١: (وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما حاجت حاجتك، فترجم انظر: شرح الأشموني ١٨٢/١).

(٢) انظر هنا الخبر في المفصل ٢٦٣، والرضي على الكافية ٢٩٢/٢.

(٣) سورة الإسراء ٢٢/١٧.

(٤) انظر في تفصيل هذه القضية: الزمن واللغة ١٥٦-١٦٥.

(٥) ووجه الخلاف بين المبتدأ والخبر، وبين اسم وخبر كان ذكره أبو حيان عن سيويه أنه لا يكون لـ ((كان)) وأخواتها إلا خبر واحد، وهو ما قال به ابن درستويه، وقيل: يجوز تعدده، وهو مبنى على جواز تعدد خبر المبتدأ، وذهب السيوطي إلى أن المنع أقوى؛ لأن ((ضرب)) لا يكون له إلا مفعول واحد، فما شبه به يجرى مجراه.

انظر في تفصيل ذلك: الأشباه والنظائر ١٦٠/٢.

(٦) هو عمير بن شميم من بني تغلب، وكان نصرانياً، وعاصر الأخطل.

انظر أخباره في: الأغاني ١١٨/٢٠، وتاريخ آداب اللغة العربية ٣٠٤/١.

(٧) من الوافر، وجاء منسوباً هكذا في: شرح شواهد المغنى ٨٤٩، والمقتضب ٩٤/٤، واللسان (ضبع) ٢١٨/٨، والديوان

٤٢-٣١، وشرح التسهيل ٣٥٦/١، ٤٢٩/٣، والخزانة ٣٦٧/٢، والكتاب ٢٤٣/٢، والملح ١٢٠، والمقاصد التحويصة

٢٩٥/٤، وبلا نسبة في ابن بيش ٩١/٧، والمفصل ٢٦٣، وذكر السيوطي أنه يروي: (ولا يك موقفي) فلا شاهد.

فإنه قلب؛ فجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة؛ لأن المعنى غير مجهول مع ضعف ذلك، وقد روى: ولا يك موقفي؛ ومثل ذلك قول حسان^(١):

وَرَبُّ سِيَةِ مَنْ يَتِ رَأْسَ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٢)
ومثله بيت الكتاب:

فَبِأَنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَسُولِ أَطْبِيَّ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حَمَارُ^(٣)
فاسم ((كان)) نكرة، وهو ((طبي))؛ لأن التقدير: أكان طبي؛ لاقتضاء الهمزة الفعل بعدها، وخبرها معرفة، وهو قوله ((أمك))، وارتفع ((حمار)) على تقدير: أم هو حمار.

ذكر معاني ((كان))

وتكون ناقصة، وتامة، وزائدة^(٤)؛ أما الناقصة فهي التي لا تدل على الحدث^(٥)، وهي التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي على أربعة أوجه: أحدها: أن تدل على أمر كان فيما مضى، ثم انقطع؛ كقولك: كان هذا [الفقير] غنياً.^(٦)

ثانيها: أن تدل على أن هذا الذي تشاهده الآن كان أيضاً كذلك فيما مضى، بمعنى لم يزل؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾^(٧).
ثالثها: أن يكون فيها ضمير الشأن والقصة، ولا يكون خبرها إلا جملة^(٨)؛ نحو:

(١) وهو ابن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد شاة، واسمه نيم الله بن نعلية بن عمرو بن الخرج، توفي سنة خمسين، وقيل سنة أربع وخمسين من الهجرة. تهذيب التهذيب ٢/٢٤٧، والأعلام ٢/١٨٨.

(٢) البيت سبق ذكره في هذا الكتاب ١/٧٧.

(٣) من الوافر، لخداش بن زهر في الكتاب ١/٤٨، وشرح شواهد المعنى ٩١٨، والمقتضب ٤/٩٤، وابن يعيش ٧/٩٤-٩٥، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧٢، ونسب في خزائن الأدب ٧/١٩٢، لسروان بن فسزارة العامري، وبدون نسبة في ضرائر الشعر للقرزاز ٩٢، وعجزه بدون نسبة في المفصل ٢٦٤.

(٤) انظر: ابن يعيش ٧/٩٧، والمسائل المشكلة ١١٣، والرضي على الكافية ٢/٢٩٣.

(٥) فهي قريبة من الفعل، وتؤدي وظيفة زمنية في التركيب؛ ولذا أطلق عليها ابن سينا: الكلمات الزمانية. انظر: تفصيل ذلك في: الشفاء ١٤، والزهدي ٢٦٦، والمقتضب ٣/٣٣؛ ٩٧، ١٨٩، وإصلاح الجلل ١٣٥-١٣٦، والغريبة وملحاتها ٧٩، والزمن واللغة ١٦٤.

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) سورة الأحزاب، ٢٥/٣٣.

(٨) انظر: ابن يعيش ٧/١٠٠.

قولك: ((كان زيد قائم))؛ أى: كان الحديث زيد قائم؛ وكقول الشاعر:

إِذَا مَتَّ كَانِ النَّاسُ صَنَفَانُ شَامَتَّ وَأَخْرَفْتَنِ بِالذِّى كُنْتُ أَصَعُّ (١)

فـ ((الناس)) مبتدأ، و ((صنفان)) خبره، واسم ((كان)) مضمرة فيها، وهذه الجملة مفسرة له؛ أى: كان الشأن هذه الجملة؛ لأن قولك: الناس صنفان، شأن وجملة وحديث، فإذا قيل: ضمير الشأن فمعناه ضمير هذه الجملة؛ لأنها قصة وشأن وحديث.

رابعها: أن تكون بمعنى ((صار))؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (٢)، وقيل: هي زائدة (٣)؛ وكقول الشاعر:

بَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطَى كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا يَبُوضُهَا (٤)

أى: صارت؛ لأن البيض لا تكون فراخاً، بل الفراخ يكون بيضاً.

((وكان)) الناقصة لا مصدر لها؛ لأن الفعل إنما يتعدى إلى ما كان فيه دلالة عليه، وليس فى ((كان)) الناقصة دلالة على المصدر؛ فلا يصح أن يكون منصوباً بها، فإن اقترن بها مصدر، فهو منصوب بفعل آخر يدل عليه هذا؛ فلو قلت: ((كرهتُ كَوْنَ زيد قائماً))؛ فهو مصدر ((كان)) التامة، ويجوز أن تقول فى التامة: كان الأمر كَوْنًا، كما تقول: وقع وقوعاً، ولا يجوز أن تقول فى الناقصة: كان زيد قائماً كَوْنًا، فهذه معانى ((كان)) الناقصة.

وأما التامة: فتكون بمعنى حضر، أو وُجِدَ، أو وقع؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٥)؛ ومنه: ما شاء الله كان؛ أى: ما شاء الله وقع؛ ومنه

(١) من الطويل، وهو لعجيز بن عبد الله السلولى فى الدرر ٤٤٦/١، ٨٠، وشرح شواهد الأختوتى ١٩٣/١، وابن عيشى ١٧٧/١ ١١٦٦/٣ ١٠٠/٧، والكتاب ٧١/١، وغير منسوب فى: شرح التسهيل ١٦٦/١، وتحليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٤٦، والجمل ٥٠، وأمالى ابن الشعرى ١١٦/٣، والبصرة والتذكرة ١٩٥، وبروى: (كان الناس نصفين شامت) ينصب (نصفين) خبراً لكان؛ فلا شاهد.

(٢) سورة مريم ٢٩/١٩.

(٣) ويكون (صبياً) حال كونها زائدة حال من الضمير فى الجار، وقيل: إنها بمعنى صار، وقيل: هى التامة، انظر تفصيل ذلك فى: البيان ١١٣/٢.

(٤) من الطويل، وينسب لذى الرمة فى ابن السيد البطيوس ١٥٣-١٥٤، ولابن كزرة فى شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥، ولابن لحر فى الديوان ١١٩، والخزانة ٢٠١/٩، وبدون نسبة فى المنفلت ٢٦٥، والكلمة ١٥٨، والوطنية ٢٢٤، وبروى: (أرهم سبلاً والمطى كأنها)، والفصول الخمسون ١٨٢، وابن عيشى ١٠٢/٧.

(٥) سورة البقرة ٢٨٠/٢. وذكر العكبرى فى البيان ١١٧/١ أوجها أخرى فى الآية الكريمة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١)؛ أى: احدث؛ فيحدث؛ ومنه: كانت الكائنة؛ أى: حدثت، وحصلت.

وأما الزائدة: فهى التى لا يختل أصل الكلام بإسقاطها^(٢)؛ كقول الشاعر:
 سَرَاةٌ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمَسْوَمَةِ الْعَرَابِ^(٣)
 وكقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٤)، ونصب «صبيًا» على الحال؛ أى: كيف نكلم من فى المهد صبيًا، وقيل: هى بمعنى «صان»، كما تقدم^(٥).
 وإنما أتى بالزائدة تحسینًا للكلام وتأکیدًا له^(٦)، وإنما ذُكِرَ «كان» التامة، والزائدة فى باب الناقصة؛ للاتفاق فى اللفظ^(٧).

ذکر معانی ((طار))

ومعناها الانتقال، وهى فى ذلك على استعمالين^(٨):
 أحدهما: باعتبار العوارض؛ نحو: «صار زيدٌ غنياً»، و «صار زيدٌ إلى عمرو»،
 والثانى: باعتبار الحقائق؛ نحو: «صار الطينُ خزفًا»، و «صار الماءُ هواءً».
 ذكر «أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»:
 وهى على ثلاثة معانٍ^(٩):

- (١) سورة يس ٨٢/٣٦.
- (٢) وذهب السمرقاني إلى أنها لا يكون لها اسم ولا خبر، ولكنها دلالة على الزمن، ابن يعيش ٩٩/٧.
- (٣) من الوافر، ولم يعزه أحد إلى قائل معين، وهو نوى: اللسان (كس) ٢٥٣/١٢، والبصرة والذكرة ١٩٢، وإصلاح الخلل ١٥٧، ولفظه: (تساموا) بدلا من (تسامى)، والفرائد، للسيوطى ٢٩٢، والخزانة ٢٠٧/٩، والأشعري ١٩٤/١، والجامع الصغير ٥٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٢، والتوطئة ٢٢٥، والمفصل ٢٦٥، ولفظه: (جباد) بدلا من (سراة)، وعجزه فى أوضح المسالك ٢٥٧/١، والفصول الخمسون ١٨٢.
- (٤) سورة مريم ٢٩/١٩.
- (٥) هنا الكتاب ٣٩/٢.
- (٦) ويشترط النحاة لها شرطين: الأول كونها بلفظ الماضى، والثانى كونها بين شيئين متلازمين. انظر: إصلاح الخلل ٢١٧، وابن يعيش ١١٠/٧، وأوضح المسالك ٢٥٥/١-٢٥٧.
- (٧) وزاد ابن فارس (كان) بمعنى القدرة؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُتَبَّعُوا شجرها﴾ [النمل: ٦٠]؛ أى: ما قدرتم. انظر: الصحاحى ١٣١.
- (٨) انظر: المفصل ٢٦٦، وابن يعيش ١٤٣/٧.
- (٩) انظر: المفصل ٢٦٦، وابن يعيش ١٠٣/٧.

أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة، التي هي الصباح والمساء والضحي، والمراد بمضمون الجملة نسبة الخبر إلى الاسم، ومعنى اقتران مضمون الجملة بأوقاتها أن يثبت للخبر الحصول في الزمان الاستفاد من لفظ هذه الأفعال؛ نحو: ((أصبح زيد عالماً))، و ((وأمسى زيد عارفاً))، و ((أضحى زيد أميراً))؛ أى: اقترن بالصبح ثبوت العلم لزيد، وكذا الكلام في ((أمسى))، و ((أضحى)).

وثانيها: أن تكون بمعنى ((صار))؛ نحو: أصبح، أو أمسى، أو أضحى زيد غنياً؛ أى: صار، وقال الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ — فَ قَالُوا بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ^(١)

وثالثها: أن تكون تامة، بمعنى أن فاعلها دخل في هذه الأوقات؛ كقولك: أصبحنا أو أمسينا.

ذَكَرَ ((ظَلَّ))، و((بَاتَ))

وهما على معنيين^(٢):

أحدهما: اقتران مضمون الجملة بوقتيهما؛ ف ((ظلل)) لجميع النهار، و ((بات)) لجميع الليل؛ أى: لثبوت الخبر لاسمهما نهاراً وليلاً، قال الشاعر:

وَلَقَدْ آيَتُ عَلَى الطَّوِيِّ وَأَظْلَمْتُ حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ^(٣)

أى: آيت على الطوي ليلاً، وأظلمه نهاراً.

والثاني: بمعنى ((صار))؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(٤)؛ أى: صار.

ذَكَرَ ((مَا فَتَى)) و((مَا زَالَ)) و((مَا بَوَّأَ)) و((مَا أَنْفَكَ))

هذه الأربعة بمعنى واحد، وهي للدلالة على استمرار خبرها لاسمها مذ قبله، فإذا قلت: ما فتى، أو ما زال زيد أميراً، كان معناها أنه لم يمتض له زمان إلا وهو فيه

(١) من الحنفية لعدي بن زيد في المنصل ٢٦٦، والديوان ٩٠، وغير منسوب في شرح الأشعري ١٨٢/١، ومعجم الواعى ٧٦/٢.

(٢) انظر: المنصل ٢٦٧، وابن يعيش ١٠٦/٧.

(٣) من بحر الكامل، وهو لعنزة في الديوان ٢٤٩، وغير منسوب في ابن يعيش ١٠٦/٧.

(٤) سورة النحل ٥٨/١٦.

كذلك، وذلك مُذْ كان قابلاً للإمارة، لا في حال طفولته؛ قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَنُنَبِّئَنَّكَ تَذَكُّرًا يَؤُسُفٌ﴾^(١)؛ أى: لا تزال تذكر يوسف^(٢)؛ ولدخول النفي في هذه الأفعال جرت مجرى كان في كونها للإليات.

ذكو ما ((مادام))

وهي للدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خيرها لاسمها^(٣)؛ كقولك: ((أقوم ما دمت قائماً))؛ فقولك: ما دمت قائماً، توقيت لقيام المتكلم بثبوت قيام المخاطب، ومن ثم احتاجت ((مادام)) إلى كلام؛ لأنها ظرف، ولا بد له مما يقع فيه. ويجوز في الباب كله تقديم الخبر عليها أنفسها^(٤)؛ نحو: ((قائماً كان زيد))، إلا ما أوله ((ما))؛ فإنه لا يقدم عليها الخبر؛ فلا يقال: ((قائماً ما فتى زيد))؛ لأن ((ما)) إما نافية، أو مصلرية، ويمتنع تقديم ((ما)) في حيز النفي عليه، وتقديم معمول المصدر على المصدر. وأما جواز تقديم أخبارها على أسمائها؛ نحو: ((كان قائماً زيد))، و ((أكرمك ما دام قائماً زيد)) فمتفق على جوازه، وجوز ابن كيسان^(٥) تقديم الخبر على الجميع، ولم يستثن غير ((مادام)) فقط^(٦).

ذكو ((ليس))

أصل ((ليس))^(٧)، ليس بكسر الياء، ثم لزمها التخفيف بالسكون؛ لجمودها عن التصرف، ومعناها: نفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الأكثر؛ تقول: ((ليس زيد قائماً)) في الحال، ولا تقول غداً، وقيل^(٨): إنها للنفي مطلقاً للحال والاستقبال،

(١) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٢) انظر: البيان ٥٨/٢، والمفصل ٢٦٧.

(٣) انظر: المفصل ٢٦٨، والرضى على الكافية ٢٩٣/٢.

(٤) انظر: ابن عيش ١١٢/٧-١١٤، وأوضح المسالك ١/٢٤٦.

(٥) انظر الإنصاف ١٣٤، وإصلاح الخلل ١٣٩، وابن عيش ١١٣/٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٦.

(٦) ومنه ابن معط كذلك، وذهب ابن إياز في شرحه - المحصول في شرح الفصول - إلى أنه لم يقف نسي تصانيف أهل العربية - متقدمهم ومتأخرهم - على نص يمنع من ذلك، سوى ما حكى عن الشيخ نفي الدين الحلي أن ابن الخشاب نقل مثل هذا. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٥-٦.

(٧) انظر: المفصل ٢٦٩، وابن عيش ١١٢/٧، وعلم اللغة الحديث لا يعتد بهذا، فهي في الأصل لا (أبش) انظر:

فصول في فقه العربية ٤٨.

(٨) انظر: ابن عيش ١١٢/٧، والمتنضب ٤/٨٧.

واستدل هذا القائل بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(١)، فهذا نفي لصرف العذاب عنهم يوم القيامة، فهي لنفي المستقبل. ومذهب بعض النحاة أنها حرف^(٢)، و-ا- تُج على ذلك بوقوعها موقع ((لا)) في قول العرب: ((ليس الطيب إلا المسك))^(٣) بالرفع على المبتدأ والخبر؛ كما تقول: ((ما الطيب إلا المسك)) بالرفع، والصحيح أنها فعل؛ لاتصال الضمائر بهما؛ نحو: ((لَسْتُ)) و ((لَسْتُمْ))، وما أشبه ذلك، وذلك من خواص الأفعال، ويقع فيها ضمير الشأن. وأما جواز تقديم خبرها عليها نفسها، فقد اختلف فيه، فمنهم من أحقها بـ ((كان))؛ لكونها فعلاً محققاً، ومنهم من أحقها بـ ((ما فتى))، واستدل من أحقها بـ ((كان)) بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٤)، ووجه الاستدلال أن ((يوم يأتهم)) معمول لـ ((مصروفاً))، وإذا قُدّم المعمول صح أن يُقَدّم العامل؛ لأن المعمول فرع للعامل، وأجيب عن ذلك أنه من الجائز أن يكون تقديمه لاتساعهم في الظروف، فلا يجوز تقديم غير الظرف^(٥).

ذكر أفعال المقاربة

وهي^(٦) ما وضعت لدنو الخير، أى مقاربتة، ثم دنو الخير وقربه تارة يكون على سبيل الرجاء، وتارة يكون على سبيل مقاربة حصوله، وتارة يكون على سبيل الأخذ والشروع فيه، فحينئذ أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الفعل الذى وُضِع لدنو الخير على سبيل الرجاء، وهو ((عسى))^(٧)،

(١) هود: ٨/١١.

(٢) فى الأشباه والنظائر، ٦٠٣/٥-٦: قال ابن السراج: أنا أنفى بفعلية (ليس) تقليدًا، منذ زمن طويل، ثم ظهر لى حرفيتها، وانظر: إصلاح الخلل ١٤١.

(٣) انظر هذا الخبر فى: الكتاب ١٤٧/١، وجمع المواع ٨٠/٢.

(٤) هود: ٨/١١، وانظر: التبيان ٣٥/٢.

(٥) انظر: تفصيل ذلك فى الإنصاف ١٣٤.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/٢، وابن عيش ٧٨/٧، والمرتمل لابن الخشاب ١٢٨، وشرح الجمل لابن هشام ٢٨١، وتسهيل التوائد ٥٩.

(٧) وقد لا تدل ((عسى)) على دنو الخير، كما فى قولنا: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى: لعله يخرج.

انظر: الرضى على الكافية ٣٠١/٢، والجامى على الكافية ٢٤٦.

فإنها وُضِعَتْ لدنو الفعل على سبيل الرجاء^(١)؛ نحو قولك: ((عسى الله أن يشفي مريضك))، يريد أن قرب شفائه مرجو من الله.

و ((عسى)) فعل غير متصرف، بمعنى أنه لا يأتي منه المضارع، ولا اسم الفاعل، ولا الأمر، ولا النهي؛ وإنما لم تتصرف؛ لتضمنتها معنى ((لعل))، فإنه كما منع الاسم الإعراب لمشابهة الحرف، كذلك منع الفعل التصرف لمشابهة الحرف؛ لأن الحروف وُضِعَتْ لإنشاء المعنى، لا للإجبار عن المعنى^(٢)، والتصرف ينافي الإنشاء؛ لأن التصرف يدلُّ على الخبر في الماضي، أو في الحال، أو في الاستقبال بحسب صيغته. وتأتي ((عسى)) على ضربين: ناقصة، وتامة^(٣).

ذكر ((عسى)) الناقصة

وهي تقدر بفعل متعد؛ فتقدر بمعنى ((قارب))، ويقع بعدها اسم، إمَّا ظاهرًا أو مضمراً، وخبرها ((أن)) مع الفعل^(٤)، ولا تتم بدون الخبر؛ نحو: ((عسى زيد أن يخرج))، و ((عسيت أن أخرج))؛ والتقدير: عسى زيد الخروج؛ أي: قارب زيد الخروج، وأصل خبر ((عسى)) الناقصة أن يكون اسماً قياساً على خبر ((كان))، إلا أنه صار متروكاً، وقد شذَّ بجيئه اسماً صريحاً؛ كقولهم: ((عسى الغوير أبو ساء))^(٥)، وقد تمثلت به الزبء لما عدل قصير عن الطريق، وأخذ على الغوير، فاستنكرت حاله وقالت: عسى الغوير أبو ساء، أي: عسى أن تأتي تلك الطريق بشر، والبأس مصدر، وجمعه ((أبوس)).

(١) وذهب سيوه إلى أن (عسى) طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه.

انظر: المنتقب ٧٠/٣-٧٢، والرضى على الكافية ٣٠٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٤٩/١.

(٢) ولهذا لا يصلح أن يكون أحد طرفي الاستناد. انظر هذا الكتاب ٤٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٢/٣، ١٥٨١، والمفصل ٢٦٩، وابن يعيش ١١٦/٧.

(٤) وزعم بعض النحويين أن المضارع مع (أن) شبه بالفعول، وليس بخبر، وذهب الكوفيون إلى أن (أن) فعل (نسى) محل رفع بدلاً مما قبله. انظر: الجاسي على الكافية ٢٤٤.

(٥) من أمثال العرب، وهو للزبء. انظر: مجمع الأمثال ٣٤١/٢، والكتاب ٥١/١، ومعجم البلدان ٢٢٠/٤،

والمنتقب ٧٠/٣، والمزهر ١٣٧/١، والجامع الصغير ٥٩، ومغنى اللبيب ١٣٣/١، والرضى على الكافية ٢١/٢،

وبجالي نعلب ٣٧٢.

وقيل: لا يجوز أن تكون ((أَنْ)) مع الفعل خيراً لاسم ((عسى))؛ لأن ذلك فى تأويل المصدر، والمصدر لا يخير به عن الجثة؛ إذ تقديره: قارب زيد الخروج. والثانى: أنه على تقدير حذف المضاف؛ أى: عسى زيدٌ ذا خروج^(١).

ذكو ((عسى)) التامة

وهى تقدر بفعل لازم، وهو ((قَرُبَ))، إذا تقدم الخبر على اسمها؛ نحو: ((عسى أن يقومَ زيدٌ))^(٢)، فقولك: ((أَنْ يقومَ)) فاعل ((عسى))، و ((زيدٌ)) فاعل ((يقومَ))^(٣)، والتقدير: قَرُبَ قيامَ زيد، فإن قدمت ((زيدٌ)) على ((عسى))، جاز أن تكون تامة، وجاز أن تكون ناقصة، فإذا قلت: ((زيدٌ عسى أن يقومَ))، فإن جعلت فى ((عسى)) ضميراً يعودُ إلى ((زيد))، و ((عسى)) ناقصة، و ((أَنْ يقومَ)) فى موضع نصب، بأنه خيرها. وإن لم يجعل فيها ضميراً، نتهى التامة، و ((أَنْ يقومَ)) فى موضع فاعل ((عسى))، فتقول فى الناقصة: ((الزيدان عسباً أن يقومَ))، وفى التامة: ((الزيدان عسى أن يقومَ))، فتبرز الضمير المستكن فى الناقصة، والتامة لا ضمير فيها؛ لأن ما بعدها هو الفاعل.

وجوز فى الناقصة حذف ((أَنْ)) من خيرها محلاً على ((كاد))؛ فتقول: ((عسى زيدٌ يخرج))^(٤).
ومنه قول الشاعر:

عَسَى أَنَّهُمُ الَّذِي أَمَسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ قَرَجٌ قَرِيبٌ^(٥)
فحذف ((أَنْ)) من قوله: ((يَكُونُ))، والفصح أن لا تُحذف.

(١) وقال به أبو على الفارسي. انظر تفصيل ذلك فى: الرضى على الكافية ٣٠٢/٢.

(٢) انظر: المنفصل ٢٦٩، وابن يعيش ١١٦/٧.

(٣) وأجاز المراد السرايى والفارسي أن يكون ((زيد)) فى هذه المسألة اسم عسى متأخراً، ومنعه الشلوين، وفسنا كان يجب أن يمثل بقولنا: عسى أن يقوم أخواك. انظر: أوضح المسالك ٣٢٣/١-٣٢٤، وابن يعيش ١٢٣/٧.

(٤) انظر: معنى اللبيب ١٤٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/١، والمنفصل ٢٧٠، والجمل ٢٠٠، والمنفصل ٧٠/٣، والرضى على الكافية ٣٠٤/٢.

(٥) من الوافر، وهو لهدب بن الحشرم العنزي فى شرح شواهد المغنى ٤٤٣-٤٤٤، والجزانة ٣٢٨/٩، والأمالى للقالى ٧١/١-٧٢، ومعنى اللبيب ١٤٣/٢، وشرح شواهد الأشموني ٢١٦/١، وبدون نسبة فى المنفصل ٢٧٠، والجمل ٢٠٠، والمنفصل ٧٠/٣، والكامل ١٣٤/١، والرضى على الكافية ٣٠٤، والتوطئة ٢٩٩، ومعنى اللبيب ١٣٣/١، والجامع الصغير ٥٩، وضرائر الشعر للقرزى ١٣٥، وتحليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٢٦، والأشموني ٢١٧/١؛ ٢٢٣، ويروى: عسى الكرب.

القسم الثاني من أقسام أفعال المقاربة

وهو «(كاد)»، ووضِعَ لمقاربة الخبر على سبيل الحصول، «(وكاد)» خبرٌ محضٌ؛ فلذلك تصرف، وفاعله اسمٌ محضٌ، وخبره فعلٌ مضارعٌ من غير «(أن)»؛ ليدلَّ على تقريب حصول الخبر من الحال؛ نحو: «(كاد زيدٌ يبيء)»، وقد تدخل «(أن)» على خبره، تشبيهاً بـ عسى؛ كقولك: «(كاد زيدٌ أن يخرج)»، قالوا^(١): ولا يحسن في سعة الكلام؛ لأن كاد للتقريب من الحال، و «(أن)» للاستقبال، والفعل يتباعد عن الحال بدخول «(أن)»، وقد جاء في الشعر كقول رؤبة:

قَد كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْنَحَا^(٢)

يصفُ ربعاً، ومعنى «(أن يمح)»: أن يعفو، يقال: مسح الأثر، إذا ذهب. ولا يدخل حرف الاستقبال على «(كاد)»؛ فلا يقال: سيكاد ولا سوف يكاد؛ لمنافاة السين لمعنى «(كاد)»؛ لأن «(كاد)» تقيّد التقريب من الحال؛ ولذلك لا يقال: «(كاد زيدٌ يسافر بعد سنة)»، ويقال ذلك في «(عسى)»؛ كقولك: «(عسى زيدٌ أن يسافر بعد سنة)». وإذا دخل النفي على «(كاد)» ففيها ثلاثة مذاهب^(٣):

الأول: وهو الأصح، أنها كالأفعال، إذا دخل عليها النفي، كان معناها نفياً، وإذا تجردت من النفي، كان معناها إثباتاً؛ لأن قولك: «(كاد زيدٌ يقوم)» معناه إثبات قرب القيام، لا إثبات نفس القيام، فإذا قلت: «(ما كاد زيدٌ يقوم)» فمعناه نفي قرب القيام. والمذهب الثاني: أن يكون «(كاد)» على العكس من الأفعال الماضية والمستقبلة، إثباتها ونفيها إثبات^(٤)، كما إذا قلت: «(كاد زيدٌ يخرج)»، فالخروج غير حاصل، «(ما كاد زيدٌ يخرج)»، فالخروج حاصل.

(١) انظر: الرضى على الكافية ٣٠٥/٢، والمفصل ٢٧٠، والإنصاف ٤٥٣، والمتنضب ٧٥/٣.

(٢) البيت من الرجز، ونسبه مكلنا في الاقصاب ٣٩٦، وشرح درة الغواص للخفصاحي ٣٥، والجمل ٢٠٢، واللسان (كود) ٣٨٧/٤، وهو في ديوانه ١٧٢، على أنه مما نسب إليه، والخزانة ٣٤٥/٩، وابن عبيش ١٢١/٧، والكتاب (بولاق) ٤٧٨/١، وجاء بدون نسبة في: الرضى على الكافية ٣٠٥/٢، والمفصل ٢٧٠، وضرائر الشعر للقرافي ٢٠٢، والتوطئة ٢٩٩، والإنصاف ٤٤٣، والمتنضب ٧٥/٣.

(٣) انظر: الرضى على الكافية ٣٠٦/٢، وابن عبيش ١٢٤/٧-١٢٦، والمتنضب ٧٥/٣، والجمامي على الكافية ٢٤٦.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: المتنضب ٧٥/٣، وابن عبيش ١٢٤/٧-١٢٦، والجمامي ٢٤٦، والرضى على الكافية ٣٠٦/٢.

والمذهب الثالث: أن تكون ((كاد)) فى نفي المستقبل كالأفعال تمسكاً بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَوَاقِهَ﴾^(١)؛ لأنه لا يستقيم أن يكون المعنى إلا كذلك؛ لأنه واقع بعد قوله تعالى: ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ تَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾، وفى الماضى خاصة على العكس من الأفعال، نفيًا وإثباتًا، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا بِهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢)، ووجه التمسك أن فعل الذبح واقع بلا شك، واللفظ منفي^(٣)، أعنى: ما كادوا، والجواب أنه محمول على أن حالهم كانت قبل الذبح فى التعنت حال من لم يقارب الفعل، فالإخبار عن نفي مقارنة الذبح قبل الذبح عند ذلك التعنت، والإخبار عن الذبح بعد ذلك؛ أى: فذبحوها وما كادوا قبل ذلك يقاربون أن يفعلوا، وقد أخذ على ذى الرمة^(٤) من يرى أن ((كاد)) نفيها إثبات فى قوله:

إِذَا غَيْرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذِبْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيْةٍ يَبْرَحُ^(٥)
وهو أنه فهم من ذلك الإثبات، وهو زوال رسيس الهوى، والصواب حمل البيت المذكور على الصحة؛ لأن المعنى: إذا غيّر الهجر المحبين، لم يقارب حبى التغيير، وهو أبلغ من نفي نفس التغيير.

(١) سورة النور ٤٠/٢٤.

(٢) سورة البقرة ٧١/٢.

(٣) والمعنى: أى قاربوا أن يدعوا ذبح البقرة، ويتركوا ما أمر الله من كثرة قيمتها، أو لغلاء ثمنها. انظر فى تفصيل ذلك: تفسير الطبرى ٢١٨/٢-٢٢٢.

(٤) انظر: الرضى على الكافية ٣٠٢/٢، وابن يعيش ١٢٤/٧، وشرح التسهيل ٣٩٩/١.

(٥) من الطويل، وجاء منسوباً هكذا فى: شرح التسهيل ٣٩٩/١-٤٠٠، ولفظه: (النأى) بدلا من (المجر) والديوان ١١٩٢، والمفصل ٢٧١، والأشونى ٢٢٩/١، والرضى على الكافية ٣٠٢/٢، والخزانة ٣٠٩/٩، والموشح ٢٨٣، وابن يعيش ١٢٤/٧-١٢٥. ورسيس الهوى: أصله من رسيس الحصى، وهو أولها الذى يؤذن بورودها.

القسم الثالث من أقسام أفعال المقاربة

وهو ما وُضِعَ لدنوِّ الخير على وجه الشروع فيه، والأخذ في فعله؛ وهو خمسة أفعال: أربعة منها تُسْتَعْمَلُ استعمال ((كاد)) بغير ((أَنَّ))؛ وهي ((جعل وطفق وكرب وأخذ))؛ كقولك: ((جعل زيد يقول))؛ وكقوله تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾^(١)، و((كربت الشمس تغيب))، أو ((أخذ زيد يقول))، وواحد، وهو ((أوشك))، يُسْتَعْمَلُ استعمال ((عسى)) في مذهبيها^(٢)، واستعمال ((كاد)) بغير ((أَنَّ))، فمثاله بمعنى ((عسى)) الناقصة: ((أوشك زيد أن يقوم))، وبمعنى التامة: ((أوشك أن يقوم زيد))، ومثاله بمعنى ((كاد)): ((أوشك زيد يقوم)).

ذكر فعل التعجب

فعل التعجب^(٣) ما وضع لإنشاء التعجب، فلا يدخل فيه مثل ((تعجبت)) و((عجبت))؛ لأنه خبر، وليس بإنشاء للتعجب^(٤)، والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه، وخرج عن نظائره، ومن هنا يُعَلِّمُ أن الله تعالى لا يصدر منه التعجب؛ لفقْد الانفعال، وما جاء في التنزيل على صيغة التعجب، فالنظر إلى المخاطب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٥).
وفعل التعجب غير متصرف؛ لأنه لما تضمن معنى الإنشاء، أشبه الحرف، فمُنِعَ من التصرف؛ كما قيل في ((عسى)).

(١) سورة طه ١٢١/٢٠.

(٢) مذهب أغلب النحاة أن اقتران خبر عسى بـ "أن" كثير، والقليل عدم الاقتران، ويستشهدون بقول الشاعر:
وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْتَعُوا

انظر: شرح الأشموني ٢١٩/١، وأوضح المسالك ٣١١/١، والمفصل ٢٧١.

(٣) وذهب بعض النحاة إلى أنه اسم: انظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/١، والمقتصد ٣٧٣/١، والمرجل لابن الخشاب ١٤٥.

(٤) وعلى هذا يكون للتعجب الخبرى عبارات كثيرة. انظر: شرح التصريح ٨٦/٢.

(٥) سورة البقرة ١٧٥/٢.

وللتعجب صيغتان^(١): إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به؛ نحو: «ما أحسنه»، و«أحسِن به»، و«(ما أحسنه)» هو الأصل، وهى جملة اسمية؛ لأنها مصدرية بالاسم، وهو «(ما)»، و«(أحسِن به)» معدول عنها، وهى جملة فعلية، و«(أحسِن يزيد)» ليس بأمر، بل هو عند سيويه^(٢) خير بلفظ الأمر^(٣)، وجاء الخير بلفظ الأمر، كما جاء الأمر بلفظ الخير فى نحو: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٤)، وكما جاء الدعاء بلفظ الخير فى قولك: «رَحِمَكَ اللهُ»، ويدل على أن قولك: «أكرم يزيد»، ليس بأمر دخول التصديق فيه، وخلو الفعل من الضمير الذى يلحق فعل الأمر فى المثني والجمع؛ نحو: «(أحسِنَا)»، و«(أحسِنُوا)»، فإنه لا يقال: «(أحسِنَا يزيد)»، ولا «(أحسِنُوا يزيد)».

ولا يبنى فيما للتعجب إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل^(٥)؛ لكون كل واحد منهما للمبالغة، فلا ينيان إلا من فعل ثلاثى، ليس بلون^(٦) ولا عيب، ويتوصل فى المتبع بمثل ما يتوصل به إلى التفضيل، فيقال: «(ما أشد استخراجه)»، و«(أشد استخراجه)»، كما قالوا فى التفضيل: «(زيد أشد استخراجا من عمرو)»، وكذلك تقول: «(ما أشد حمرته)»، «(وما أبيض عوره)».

وقد شد؛ نحو: «(ما أعطاه)»، و«(ما أولاه للمعروف)»، و«(ما أفقره)» و«(ما

(١) وتوجد صيغة ثالثة، وهى «فعل»، ويكثر كون فاعله كفاعل (نعم)، ويجوز حره بالياء الزائدة. انظر: الجامع الصغير فى النحو ٢١٠، ٢١١، والمقتصد ١/٢٧٨.

(٢) لكتاب ٧٢/١ وانظر: للفصل ٢٧١، ٢٧٧، والرضى على الكافية ٢/٣١٠، وشرح الأثموني ٢/٢٢٢.

(٣) وذهب الفراء والرحاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه أمر، وفيه ضمير، واختلفوا فى الضمير، فقال ابن كيسان: الضمير للحسن، وغيره للمخاطب. انظر تفصيل ذلك فى: الزمخشري ٢٧٦-٢٧٧، والرضى على الكافية ٢/٣١٠، والأثموني ٢/٢٢٢، وشرح التصريح ٢/٨٩.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٢٨، وفى الأصل: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾.

(٥) ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا مما وقع فى الماضى بخلاف التفضيل. انظر: الرضى على الكافية ٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) ويبنى فقط من السواد والياض. انظر: الأشباه ١/١٤٨، والمقتصد ١/٣٨٠.

(٧) وهو قياس عند سيويه وسماع عند غيره، وحرز الأحفش والمبرد بناء من جميع الثلاثى للزيد فيه. انظر: الكتاب

"بولات" ٢/٢٥٢، والرضى على الكافية ٢/٣٠٨، والمقتصد ٢٧٦.

أَكْرَمَهُ))، وقيل إنه مردود من الرباعي إلى أصله الثلاثي^(١)؛ أى من: عطا يعطو، ومن: ولى يلى، ومن: فقر وكرم.

ولا يبنى فعل التعجب إلا للفاعل دون المفعول، وشذَّ للمفعول؛ نحو: قولهم: ((ما أبغضه إلى، وأحبه، وأشغله)).

ولا يتصرف فى صيغتي فعل التعجب، بتقديم ولا تأخير ولا فصل؛ لكونهما غير منصرفين؛ فلا يقال: ((ما زيداً أحسن)) ولا ((زيداً ما أحسن))، ولا يُقال أيضاً: ((يزيد أحسن))، ولا ((ما أحسن اليوم زيداً))، وأجاز المازني^(٢) الفصل بالظرف؛ لما سمع من العرب ((ما أحسن بالرجل أن يصدق))، ففصل بين ((أحسن)) ومعموله بالجار والمجرور.

و ((ما)) فى ((ما أفعله)) مبتدأ نكرة بمعنى ((شيء)) عند سيويوه والخليل^(٣)، وأصله: شيء أحسن زيداً، والجملة - أعنى أحسن زيداً - فى محل الرفع بأنه خبره، وهو مثل: ((شرُّ أهرٍ ذا ناب))^(٤)؛ حسبما تقدم فى موضعه.

والأحفش^(٥) يرى أن ((ما)) فى ((ما أفعله)) موصولة، والجملة التى بعدها صلتهما والصلة مع الموصول فى محل الرفع، بأنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: الذى أحسن زيداً شيء.

ومذهب سيويوه^(٦) فى ((أكرم زيداً)) أن الجار والمجرور - أعنى: زيد - فى موضع رفع بأنه فاعل ((أكرم))، فلا ضمير فيه، والباء زائدة فى الفاعل؛ كقوله - تعالى -: ((وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا))^(٧)، فجعل فعل الأمر - أعنى: ((أكرم زيداً)) - بمعنى الماضى، أكرم زيد، بمعنى: صار ذا كرم.

(١) انظر: الرضى على الكافية ٣٠٨/٢.

(٢) وعليه الفراء والجرمى، وأبو على، ومنعه الأحفش والمبرد. انظر: المفصل ٢٧٧، والرضى على الكافية ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٧٢/١، والمفصل ٢٧٦، والأشونى ٢٠/٢، والمسائل المشككة ١٦٧. وقال سيويوه: "وهنا تمثيل، ولم يتكلم به".

(٤) هذا الكتاب ٧٧/١.

(٥) انظر: المفصل ٢٧٧، والأشونى ٢٠/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٨١.

(٦) الكتاب ٩٢/١، وانظر: الرضى على الكافية ٣٠٧/٢، والمقتصد ٣٧٦/١، ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١٠٧٨، والمسائل المشككة ١٦٥.

(٧) سورة النساء: ١٦٦/٤.

وفي هذا المذهب شذوذان:

أحدهما: استعمال الأمر بمعنى الماضي.

والثاني: زيادة الباء في الفاعل^(١).

ومذهب الأخصش^(٢) أن ((يزيد)) في ((أكرم يزيد)) مفعول به، وهو المتعجب منه، فعلى هذا يكون ((أفعل)) أمراً لا خبراً، فيكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعله يعود إلى المخاطب؛ أي: أنه أمر لكل مخاطب، بأن يجعل ريداً كريماً؛ أي: بأن يصفه بالكرم، هذا أصله، ثم أجرى مجرى الأمثال، فلم يُعبر عن لفظ الواحد، بقول: يا رجل، ويا رجالان، ويا رجال أحسن يزيد.

والباء على هذا الوجه: إما زائدة، وإما للتعدي، فعلى تقدير أنها زائدة تكون الهمزة للتعدي، والباء زائدة؛ مثل: ((ألقى بيده))، وعلى تقدير أنها للتعدي تكون الهمزة للضرورة؛ مثل قولهم: أغد البعير^(٣)، ثم جيء بالباء لتعدي الفعل، فصار ما كان فاعلاً مفعولاً، وعلى التقديرين ((زيد)) في ((أكرم يزيد)) مفعول لـ ((أكرم))، و((أكرم)) متعد إليه، إما بالهمزة، وتكون الباء زائدة، وإما بالياء، وتكون الهمزة للضرورة، لا للتعدي. ومعنى فعل التعجب معنى قائم برأسه متميز عن غيره، وهو أن ذلك الوصف على

أبلغ ما يكون، وأنه نهاية وغاية وزائد على نظرائه، نادر في بابه.

وإذا قلت: ((ما كان أحسن زيداً))، فقد زيدت ((كان)) إيذاناً بأن التعجب واقع فيما مضى^(٤)، كما زيد مستقبل: ((كان))، ليؤذن بالتعجب في المستقبل، إذا كان في الحال الحاضرة دليل عليه، كقولهم ((ما أطول ما يكون هذا الصبي)).

فإن قيل: كيف جاز ((ما كان أحسن زيداً))، وأحسن فعل ماضٍ، فكيف دخل ((كان)) عليه، فالجواب أن فعل التعجب لما منع^(٥) عن التصرف كان ماضيه كلا

(١) وأرى أن هناك شذوذاً آخر، وهو في نحو قولنا: أكرم به، فإن الضمير، وهو الهاء، لا يصح أن يقع فاعلاً، فهو ضمير نصب أو جر متصل.

(٢) انظر: الرضي على الكافية، ٣٠٩/٢، ٣١٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٧٨.

(٣) أغد البعير فهو مقدّم أي به غدة، والغدة طاعونها. انظر: الصحاح، (غدد)، ٥١٦/٢، واللسان "غدد"، ٣١٩/٤.

(٤) انظر: الكتاب "بولاق" ٣٧/١.

(٥) فراغ في الأصل.

ماضٍ؛ لأنه لما لم يتصرف، ولزم طريقة واحدة أشبه الأسماء؛ ولذلك صغر في ؛ نحو:

يَا مَا أَمِيلِحْ غَزْلَانَا عَوْضَنَ لَنَا^(١)

وقد قالوا: ((ما أصبح أبردها)) ، و((أمسى أدفأها))، وهو شاذٌّ عند أكثر النحاة،
والضمير في ((أصبح)) و((أمسى)) للغداة والعشية.

وإذا قلت: ((ما أحسن ما كان زيد)) رفعتَ ((زيداً)) بـ((كان)) وهى التامة،
والتقدير: ما أحسن كون زيد، وأجاز المبرد^(٢): ((ما أحسن ما كان زيداً)) بالنصب
على تقدير: ((ما أحسن الرجلُ الذى كان زيداً)).

ذِكْرُ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

وهى ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم، والأصل فيها ((نعم))، و((بئس))، فلا يدخل في
ذلك ؛ نحو: ((مدحته)) ، و((ذمته)) و((كرم)) و((فج))؛ لأنها من باب الخير، لا
الإنشاء، و((نعم)) للمدح، و((بئس)) للذم^(٣).

وشرط فاعل ((نعم)) مثل شرط فاعل ((بئس)) من غير فرق^(٤)، وشرطهما أن
يكون فاعلهما أحد أمور ثلاثة، وهو أن يكون معرّفًا باللام تعريف العهدِ الذهنيّ؛
نحو: ((نعم الرجل زيد))، أو يكون مضافاً إلى المعرف باللام؛ نحو: ((نعم صاحبُ
الرجل زيد))، أو يكون مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة أو بـ((ما))؛ مثال المضمّر المميّز
بالنكرة المنصوبة؛ نحو: ((نعم رجلاً زيد))؛ أى: ((نعم الرجلُ رجلاً زيداً))؛ ومثال المميّز

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه: "مِنْ هَوْلَيْكَ بَكْرُ الضَّالِّ وَأَسْرَرٌ".

وتختلف المصادر في نسبة هذا الشاهد؛ فينب في شرح شواهد الأشموني ٢١٦/٢ للعرجي، ونسى الخزانة ١٣/١ أنه
للعرجي، أو للمحون، أو لذي الرمة، أو لعلى بن أحمد العريبي، وهو متأخر، أو للحمين بن عبد الله، وكذا نسي شرح
شواهد المغنى ٩٦٦، وجاء بلون نسبة في: الإتيان ١٠٥، وشرح الكتاب للسرافي ١٢١/١، والأشموني ٢١٦/٢، ٢٩،
ولفظه: "شَدَّنَ لَنَا"، والتبصرة والذكرة ٢٧٢.

(٢) انظر: المنتضب ١٨٥/٤، وابن عميش ١٥٠/٧.

(٣) اختلف في فعليه "نعم" و"بئس"؛ فقال البصريون والكسائي بفعليتهما؛ بدليل: ((فيها ونعمست))، وذهب
الكوفيون إلى أنها اسمان؛ بدليل: ((ما هي بنعم الولد))، و((نعم السر على بئس المع)). شرح الأشموني ٢٩/٢،
والمقتصد ٣٦٣/١، وشرح الكافية لابن مالك ١١٠٢، وشرح التصريح ٩٤/٢.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: الجامي على الكافية ٢٤٩، وشرح الأشموني ٣٠/٢، ٣٢، والمقتصد ٣٦٣/١.

بما قوله - تعالى -: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(١)، وهنا ((ما)) بمعنى شئىء، وموضعها نصب على التمييز، وهى الميزة لفاعل ((نعم))؛ أى: فنعمة الشئىء شئياً هى، و((هى)) ضمير الصدقات، وهى المخصوصة بالمدح، وهذا المضمر المميز بالنكرة إضمار قبل الذكر على شريطة التفسير، فأصل ((نعم رجلاً زيداً)): نعم الرجل، ثم أُضْمِرَتْ ((الرجل))، فصار: نعم هو، ثم استكن الضمير المرفوع فى الفعل؛ فاستتر فيه، فيلزم أن يُبين ويُفسر بنكرة منصوبة على التمييز.

وقيل: تعريف الرجل فى قولك: ((نعم الرجل)) هو تعريف الجنس لا تعريف العهده؛ لأنك إذا مدحت جنس الشئىء لأجل ذلك الشئىء، فقد بالغت فى مدح ذلك^(٢) الشئىء.

واعلم أن من قال: إنه للعهد إنما يريد به أنه لمعهد فى الذهن، لا لمعهد معين فى الخارج، وذلك المعهود الذهنى مبهم باعتبار الوجود الخارجى، كما أن ((أسامة)) معرفة باعتبار الذهن، وليس معرفة باعتبار الوجود فى الخارج، وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح أو الذم، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فالمخصوص بالمدح هو ((زيد))، كأنهم قصدوا إلى إبهام المخصوص أولاً؛ ليعظّم وقعه فى النفس، وتشتوق النفس إلى تفسيره^(٣)، ثم فسّر بنحو: ((زيد))، وكذلك إذا قيل: ((نعم رجلاً زيداً))، فإن الفاعل أُضْمِرَ وأبهم، ثم فسّر جنس ذلك المضمر بالنكرة الميزة، فيكون التقدير: نعم الرجل رجلاً زيداً، واعلم أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر وبين النكرة الميزة تأكيداً للفاعل الظاهر^(٤)،

(١) سورة البقرة: ٢٧١/٢.

وذهب الفراء، وأبو على إلى أن ((ما)) موصولة فاعل نعم، وذهب سيويه والكاسى إلى أنها معرفة تامة بمعنى الشئىء. انظر: الجامى على الكافية ٢٤٩.

(٢) واختلف النحاة كذلك فى ذلك فنقل حقيقة، على أن الجنس كله ممدوح، و((زيد)) مندرج تحت الجنس، ولؤلؤة فى تقريره قولان: أحدهما: أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للمدح جعل المدح المحسن الذى هو منهم؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشئىء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص.

والثانى: المدح إلى الجنس مبالغة، ولم يقصد سوى مدح زيد، فكانه قيل بمدح جنسه لأجله. وقيل مجازاً، فإذا قلنا: نعم الرجل زيداً، فزيد جميع الجنس مبالغة. انظر: شرح الأشموني ٣٣/٢.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٣٢٢/٢-٣٤.

(٤) وهنا ما عليه المراد، وابن السراج، والفارسي، وابن مالك؛ لوروده نظماً وتراً، ومنه سيويه والسمرقاني مطلقاً، وتوألاً ما سُمع، وقيل: إن أناد معنى زائناً حاز، وإلا فلا. انظر: شرح الأشموني ٣٨/٢، ٣٩، وابن عقيل ١٢٢، ١٢٣.

نقول: ((نعم الرجل رجلاً زيد))، وهو جمع بين المفسر والمفسر؛ ولكن جواز، لتأكيد الظاهر، وللتبيه على أن هذا هو الأصل.

وفى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم وجهان:

أحدهما: أن يكون مبتدأً، والجملة التي قبله - أعني ((نعم)) وفاعلها - خبره، فيكون أصله: زيد نعم الرجل، واستغنى الخبر عن ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ((زيد))؛ لكون ((زيد)) هو ((الرجل))؛ لأن المخصوص عبارة عن الفاعل، ومفسر له فلا يحتاج إلى عائد.

والثاني: أن يكون خبراً، والمبتدأ محذوف على تقدير: هو زيد، فعلى الوجه الأول يكون ((نعم الرجل زيد)) جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني يكون جملتين (١).

وشرط هذا المخصوص أن يكون مطابقاً لفاعل ((نعم)) في المعنى، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ تقول: ((نعم الرجل زيد))، و((نعم الرجلان زيدان))، و((نعم الرجال زيدون))، و((نعمت المرأة هند)).

واعلم أنه يجوز ((نعم المرأة هند)) وإن كان لا يجوز ((قام المرأة))؛ لأن ((نعم)) غير متصرف، بخلاف ((قام))، وإنما وجب مطابقة المخصوص للفاعل؛ لأن المخصوص عبارة عن الفاعل (٢).

ولما كان المخصوص لا بد وأن يكون مطابقاً لفاعل ((نعم)) و((بئس)) وجب تأويل ما جاء على خلافه؛ مثل قوله - تعالى -: ((بئس مثل القوم الذين كذبوا)) (٣)؛ لأن المخصوص هو ((الذين كذبوا))، وهم غير مطابقين لـ ((مثل القوم)) الذي هو الفاعل؛ لأنهم ليسوا من جنس المثل؛ لأن المثل هو القول الوجيز، و((الذين كذبوا)) ليسوا بقول وجيز، وتأويله على حذف المضاف؛ أي: ((بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا)) (٤).

(١) انظر في تفصيل ذلك: شرح الكافية لابن مالك ١١٠.

(٢) انظر: الجامى على الكافية ٢٥٠.

(٣) الجمعة: ٥/٢٦.

(٤) ويجوز أن يكون ((الذين كذبوا)) صفة القوم، وبالتالي حذف المخصوص، ويكون التقدير: بئس مثل القوم الكذابين مثلهم. الجامى على الكافية ٢٥٠، وانظر: البيان ٢/٢٦١.

ومما يناسب ((بئس)): ساء^(١)، وهى مثل ((بئس)) معنى واستعمالاً، فحكمها حكمها، وقد تستعمل على غير ذلك كقوله: ((ساءنى ما صنعت))^(٢).

والمخصوص قد يعلم؛ فيجوز حذفه؛ كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾^(٣)، بعد أن تقدم ذكر أيوب، فعلم أن المراد: نعم العبد أيوب، وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٤)؛ أى: فنعمة الماهدون نحن، يدلُّ عليه سياق الكلام.

ومما يناسب ((نعم)): حبذا^(٥)، وهو مركب من ((حب)) و((ذا))، وفاعله ((ذا))^(٦)، ويراد به مشار إليه فى الذهن، و((ذا)) فى ((حبذا)) لا يتغير؛ سواء كان المخصوص مفرداً أو مثني أو مجموعاً أو مذكراً أو مؤنثاً؛ تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الريدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، وإنما لم يتغير عن هذا اللفظ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فكرهوا التصرف فيه، واستغنوا بالمخصوص عن تفسير الفاعل^(٧)، ولم يستغنوا فى ((نعم)) بالمخصوص عن تفسير الفاعل المضمر، بل فسروه بالنكرة؛ لكلا يؤدي حذف النكرة المفسرة فى ((نعم)) إلى التباس المخصوص بفاعل ((نعم)) فى كثير من الصور، ألا ترى أنك لو قلت: ((نعم حبذا))

(١) فى شرح الأشموني ٤٤/٢: "إن أصله" سواء "بالفتح"، فحول إلى فعل بالضم، نصار قاصراً، ثم ضُنَّ معنى "بئس" نصار جاملاً قاصراً حكوماً له بما ذكرنا. وراجع: الفصل: ٢٧٢.

(٢) انظر فى تفصيل ذلك: شرح الكافية لابن مالك ١١١٥.

(٣) ص: ٤٤/٢٨.

(٤) الفاريات: ٤٨/٥٦.

(٥) ويقرق ابن النحاس بين ((نعم)) و((حبذا)) بأن ((حبذا)) مع كونها للمبالغة فى المدح تتضمن تقريب الملوح من القلب، وكذا يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر، والتميز فى حبذا من غير خلاف؛ نحو: حبذا رجلاً زيداً، وجرى فسى نسم وبئس خلاف؛ فمنه جماعه، وجوزة الفارسي والزعشري. انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢١٦، وشرح الأشموني ٤٤/٢-٤٥.

(٦) وهناك مذهبان آخران: الأول أن ((ذا)) رُكِبَتْ مع الفعل، فصارت جزءاً منه، والفاعل التأخر، - اعنى: زيداً - والثانى: غلبت الاسمى، نصار "حبذا" اسماً، وهو مبتدأ، وما بعده خبر وهو ما عليه المراد، وابن السراج، وابن عصفور الذى نسب إلى سيويه. انظر: شرح الأشموني ٤٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٩-٦١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧، وشرح التصريح ٢/٩٩، وشرح الجمل لابن هشام ١٩١، والمسائل المشككة ٢٠١، وشرح التسهيل ٣/٢٧، وتسهيل الفوائد ١٢٩.

(٧) انظر فى تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٦/٢.

السلطان)) وجوزت الإضمار في ((نعم)) من غير تفسير، لم يُعلم: هل الفاعل السلطان أم المخصوص بالمدح، بخلاف ((حبذا))، فإن ((ذا)) مؤذن بأنه الفاعل. وإعراب مخصص ((حبذا)) كإعراب مخصص ((نعم)) في كون المخصوص مبتدأ، وما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف^(١).

ويجوز قبل ذكر مخصص حبذا أن يقع حال موافق للمخصص في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ نحو: ((حبذا ركباً زيد))، ((حبذا راكبين الزيدان))، ويجوز وقوع هذه الحال بعد المخصص أيضاً؛ نحو: ((حبذا زيد ركباً))، و ((حبذا الزيدان راكبين))، ويجوز أيضاً أن يقع قبل المخصص وبعده تمييز على وفق المخصص في الأفراد وغيره، كما قيل في الحال؛ نحو: ((حبذا رجلاً زيد))، و ((حبذا زيد رجلاً))^(٢). والعامل في هذه الحال وهذا التمييز ما في ((حبذا)) من معنى الفاعلية، وذو الحال ((ذا)) في ((حبذا))، لا ((زيد))؛ لأن زيد هو المخصص، والمخصص لا يجيء إلا بعد تمام المدح لفظاً أو تقديراً.

ذكر أبنية الماضي الثلاثي المجرد عن الزيادة

ولا تكون فآؤه إلا مفتوحة، لكن عينه تتحرك بالحركات الثلاث؛ فهو بحسب ذلك ثلاثة^(٣) أقسام:

فالأول: ((فَعَلَّ)) بفتح العين؛ نحو: ((ضَرَبَ))، و((جَلَسَ)).

والثاني: ((فَعِلَّ)) بكسر العين؛ نحو: ((شَرِبَ))، و((فَرِحَ)).

وكل من هذين القسمين يكون متعدياً ولازماً، كما رأيت من الأمثلة المذكورة.

والثالث: ((فَعُلَّ)) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً؛ نحو: ((كَرَّمَ)).

واعلم أن مضارع هذه الثلاثة يجيء على القياس، وعلى غير القياس، والمراد بالقياس أن يكون للمضارع مخالفاً للماضي في البناء، بحيث إن كان الماضي مفتوح

(١) في شرح الأشموني ٤٥/٢: ((قال ابن خروف بعد أن مثل بـ ((حبذا زيد)) : ((حَبَّ)) فعل، و((ذ)) فاعلها، و((زيد)) مبتدأ، وخبره ((حبذا))، وهنا قول سيويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك)).

(٢) انظر في تفصيل هذه المسألة: شرح الأشموني ٤٨/٢.

(٣) انظر: الجاربردى ٣٨/١، والمقتضب ٩/١، والإيضاح ١١٣/٢، والمجموع ٢٠٠/٦، والمتع في التصريف ١٦٦، والرضى على الشافية ٦٧/١، والأفعال لابن القطاع ٧/١، والمنصف ١٧/١.

العين، يكون المضارع إما مكسورَ العين أو مضمومها، وإن كان الماضي مكسور العين يكون المضارع إما مفتوح العين، أو مضمومها، إلا أن ضمَّ المضارع مع كسر الماضي أهمل لثقله، وما ورد منه فمركب، كما يأتي. بيانه، ويسمى ما جاء على القياس الدعائم؛ نحو: كَتَمَ يَكْتُمُ وَشَتَمَ يَشْتُمُ وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وما بخلافه ليس من الدعائم؛ نحو: فَعَلَ يَفْعَلُ، بفتحهما معاً، أو بضمهما معاً، أو بكسرهما معاً.

ذكر مضارِع ((فَعَلَ)) بفتح العين

اعلم أن المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي، وقد جاء مضارع فَعَلَ على ثلاثة أمثلة^(١)

أحدها: يَفْعَلُ، بكسر العين؛ ومثاله من المتعدى: ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومن اللازم: جَلَسَ يَجْلِسُ. ثانيها: ((يَفْعُلُ)) بضم العين؛ ومثاله من المتعدى: قَتَلَ يَقْتُلُ، ومن اللازم (قَعَدَ يَقْعُدُ).

ثالثها: ((يَفْعَلُ)) بفتح العين، على خلاف الأصل، ولا يكون إلا مما عينه أو لامه حرف حلق، وحروف الحلق: الهمزة، والماء، والحاء، والعين، والحاء، والغين؛ نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَمَدَحَ يَمْدَحُ، وَمَنَحَ يَمْنَحُ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ، وَصَبَّغَ يَصْبِغُ، بفتح عين ((يَفْعَلُ)) في الجميع، ولكن ليس الفتح لازماً في كل ما هو كذلك، بل يجوز أن يأتي على الأصل؛ نحو: ((يَصْبِغُ)) بالضم.

وشدَّ ما جاء على ((فَعَلَ يَفْعَلُ)) بالفتح، وليس عينه أو لامه حرف حلق؛ نحو: ((أَبَى يَأْبَى))، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقِيلَ أَنْ ((يَرْكُنُ)) مركب على ما سيأتي بيان التركيب^(٢)، وإنما فتحت عين ((يَفْعَلُ)) من هذه الأفعال بسبب حروف الحلق؛ لأن حروف الحلق ثقيلة، والفتحة تناسب ذلك [لينجس]^(٣) الثقل بالحنة.

واعلم أن ((فَعَلَ)) بفتح العين، إذا كان معتل الفاء أو العين أو اللام أو مضارعاً فلمضارعه أحكام أحر، أما معتل الفاء بالواو، فمضارعه على ((يَفْعَلُ)) بكسر عين المضارع؛ نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَشَدَّ يَجِدُ، بِالضَّمِّ.

(١) انظر: المنتخب ٢٠٩/١، والكتاب "بولاق" ٢١٤/٢، ٢١٥، والأنفال المرسطى ٦٠/١، والمتعنى في التصريف ١٧٣، وابن عيش ١٥٢/٧، والرضى على الشافية ١١٧/١، والمع ٢٠/٦، والإيضاح ١١٤/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٣، والأنفال لابن القطاع ٨١.

(٢) انظر: صفحة ١، ٧ هذا الكتاب، وفي المنى في تصريف الأنفال ١٦١، ركن جاء من بابي نصر علم، وركبت منها لغة ثلاثة ركن يركن، بفتح العين في الماضي والمضارع، وانظر: الصحاح "ركن"، ٢١٢٦/٥، والخصائص ٣٧٥/١، والمحجب ٣٢٩/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٣.

(٣) غير واضح في الأصل.

وأما معتل العين أو اللام بالواو، فمضارعه على ((يفعل)) بالضم؛ نحو: قال يقول، ودعا يدعو؛ لمناسبة الضمة للواو^(١).

وقد شذ: طاح يطيح وتاه يتيه، عند من قال^(٢): طَوَّحْتُ أَطْوَحُ، وَتَوَّهْتُ أَتَوَّهُ؛ لأن قياسه^(٣) حيثُ أن يأتي على: طاح يطوح وتاه يتوه.

وأما معتل العين أو اللام بالياء، فمضارعه على ((يفعل)) بالكسر للمناسبة؛ نحو: باع، يبيع ويرمي يرمي. وأما "فعل" المضعف اللام، فإن كان متعدياً فمضارعه مضموم العين^(٤)، لا سيما إن لحقه الضمير؛ نحو: شده يشده^(٥)، ومدّه يمدّه، وجاء الكسر في بعضه؛ نحو: تمه يتمه وتبه يتبه^(٦)، وأما ((جه فيجه)) بالكسر، ليس إلا، وإن كان لازماً، فمضارعه مكسور العين؛ نحو: حن يحن، وأن يئن.

ذكو مضارع فَعَلْ بكسر العين

ومضارعه^(٧) يأتي على مثالين:

أحدهما: ((يفعل)) بفتح العين؛ ومثاله من المتعدى: شرب يشرب، ومن اللازم: فرح يفرح، وثانيهما: ((يفعل)) بكسر العين مثل الماضي؛ ومثاله من المتعدى حسب يحسب، ومن اللازم: نعم ينعم، ويئس يئس، وييس ييس، وإذا جف^(٨)، وقد جاء الفتح أيضاً في هذه الأفعال المذكورة -أعني: يحسب وينعم، إلى

(١) انظر: النصف ١/١٩٠، والرضى على الشافية ٣/٩٥.

(٢) وهو الخليل بن أحمد. انظر: المفصل ٣٧٦، وابن يعيش ١٠/٧١، والنصف ١/٢٦١.

(٣) وذلك لأنهم لو كسروه لزم الانتقال من الكسر إلى الضم، وهو مستقل، والفتح غير سائغ لاشراطه بحرف الخلق في العين، أو اللام لا فيهما، أو من أجل أن يحصل نوع من الخفة لجريان اللسان على سنن واحد. انظر في تفصيل ذلك: المعنى في تصريف الأفعال ١٤٨، والمراجع التي بهامته.

(٤) ويجوز فيه كذلك الكسر. انظر: الأفعال لابن القطاع ١/٥٧.

(٥) وحكى الفراء: يتمه ويته الضم والكسر. انظر: الأفعال، "طبعة حيدر آباد" لابن القطاع ٦/١ والمغنى في تصريف الأفعال ١٤٩.

(٦) انظر: المنتضب ١/٢٠٩، والكتاب "بولاق" ٢/١٠٩، والأفعال، للسرقطسي ١/٦٠، والمتسع ١٧٣، وابن يعيش ٧/١٥٢، والرضى على الشافية ١/١٣٤، والمجع ٦/٢١، والإيضاح ٢/١١٤، والأفعال لابن القطاع ٨/١، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

(٧) انظر: الأفعال لابن القطاع ٩/١.

(٨) ونقل ابن القطاع عن الأصمعي أن (ضللت أضل) بكسر العين في الماضي والمضارع لغة تميم، وعليها ترى قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سورة سبأ ٥٠/٣٤]. انظر: المحخص ١٥/٥٧، والمغنى في تصريف الأفعال ١٥٩، وراجع: الأفعال لابن القطاع ٩/١ وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

آخرها- بفتح عين ((يفعل))، وجاء ((وله يله))، والأكثر ((يولّه))، وولغ يلغ، وحكى: يولغ ويَلغ، وجاء منها بالكسر فقط: ورث يرث ووثق يثق وومق يمق وورم يرم.
وأما ما جاء على ((فَعَلَ يَفْعَل)) بكسر عين الماضي وضم عين المضارع مثل ((فَضَلَ يَفْضُل)) فمرتب؛ والمراد بالتركيب^(١) أن يبادل بين صيغتين لفعل واحد قد جاء ماضى كل صيغة منهما ومضارعهما على الأصل، كما جاء ((فَضَلَ يَفْضُل)) على صيغة ((قَتَلَ يَقْتُل))، وجاء أيضاً ((فَضَلَ يَفْضُل)) على صيغة ((شَرِبَ يَشْرَب))، فأعطى ماضى إحداهما مضارع الأخرى، فتركب من ذلك ((فَضَلَ يَفْضُل))، بكسر عين الماضي، وضم المضارع على خلاف بابه.

ذكر مضارِع ((فَعَلَ)) بضم العين

وهو لا يكون إلا لازماً، ومضارعه على مثال واحد، على ((يفعل)) بضم العين، مثل ماضيه^(٢)؛ نحو: ((كَرَّمَ يَكْرُم))؛ وكأنه إنما جاء كذلك كراهة أن يشارك غير المتعدى المتعدى.

ذكر أبنية الثلاثي المزيد فيه

وهي خمسة وعشرون بناءً^(٣)؛ خمسة عشر منها للإلحاق، وعشرة لغير الإلحاق، والمراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه، يجعل الزائد مقابل الأصلي، وميزانه اتحاد المصدرين أو الجمعين، كما سيظهر من الأمثلة الآتى ذكرها.

أما الخمسة عشر الموازنة للرباعى على سبيل الإلحاق، فمنها ستة ملحقة بـ ((دَحْرَج))؛ أى بالرباعى المجرد، وهى: ((جَلَّبَب))، و((حَوَقَل))، و((بَيَّطَس))، و((جَهْوَر))^(٤)، و((قَلَّس))، و((قَلَّسَى))؛ لأنهم زادوا فى كل واحد منها زيادة؛ ليوافق ((دَحْرَج)) فى وزنه، فـ ((جَلَّبَب)) فعلل، زيدت فيه الباء من موضع لام الفعل، و((حَوَقَل)) فوعل؛ زيدت فيه الواو ثانية، و((بَيَّطَس)) فيعل، زيدت فيه الباء ثانية أيضاً،

(١) ويطلق عليه كذلك تداخل اللغات. انظر: الأفعال لابن القطاع ٥٧/١، وابن يعيش ١٥٤/٧، والمخمس ١٢٦/١٤، ٥٨/١٥، والخصائص ٣٧٥/١، والأفعال للرسطى ٥٦/١.

(٢) انظر: الكتاب "بولاق" ٢١٤/٢، ٢١٥، والمقتضب ٢٠٩/١، والأفعال للرسطى ٦٠/١، والنصف لابن جنى ٢٠/١، والمتع فى التصريف ١٧٣، وابن يعيش ١٥٢/٧، والرضى على الشافية ١٣٧/١، والإيضاح ١١٤/٢، والمع ٢٠٠/٦، والأفعال لابن القطاع ٨/١، وشرح الكافية لابن مالك ٢٢١٤.

(٣) انظر: الجاربردى ٣٨/١، والفصول الخمسون ٢٥٩، والإيضاح ١١٦/٢، والمع ٢٢٦/٦، والمتع فى التصريف ١٦٦، وابن يعيش ١٥٤/٧، والرضى على الشافية ٦٧/١.

(٤) من "جهر"، وهو رفع الصوت. انظر: الصحاح "جهر" ٦١٨/٢.

و((جَهَّوْنَ)) فعول، زيدت فيه الواو ثالثة، و((قَلَسَ)) فعنل، زيدت فيه النون ثالثة، و((قَلَسَى)) من قلسيته بالقلسوة^(١)، فـ((قَلَسَيْتُ)) على فعليت، زيدت فيه الياء رابعة، ودليل إلحاق هذه كلها بـ((دَحْرَجَ)) أنها مثله في الماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل؛ نحو: حَلِبٌ يَحْلِبُ حَلْبَةً؛ فهو مُحْلِبٌ، وقس على ذلك البواقي.

ومنها سبعة ملحقة بـ((تدحرج))؛ أي: بالرباعي المزيد فيه التاء؛ وهى؛ نحو: تحلب، وتجورب، وتشيطان، وترهوك، وتمسكن، وتغافل، وتكلم؛ فكما أن ((حَلِبَ)) ملحق بـ((دَحْرَجَ)) كذلك ((تَحْلِبَ)) ملحق بـ((تَدَحْرَجَ))، وكذلك القول في ((تَشِيطَنَّ))، و((تَرْهوكَ))، وأما ((تَمَسَّكَنَّ)) على وزن تمفعّل، فقد قيل: إن ((تَمَسَّكَنَّ))، و((تَمَلَّرَعَ)) شاذان، والأكثر أن يقال فيهما: ((تَدَّرَعَ)) و((تَسَّكَنَّ))، وكذلك الكلام في ((تَمَنَّدَلَّ)) إذا مسح يده بالمنديل، فإن الأولى أن يقال: ((تَسَدَّلَ))، و((تغافل)) ملحق بـ((تدحرج))؛ لتصرفه مثله؛ يقال: تغافل يتغافل تغافلاً؛ كما يقال: تدحرج يتدحرج تدحرجاً، وإن كان غافل غير ملحق بـ((دَحْرَجَ))، وكذلك ((تكلم)) ملحق بـ((تدحرج))، ودليل إلحاق هذه كلها بـ((تدحرج)) أنه مثله فى الماضى، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل.

ومنها اثنتان ملحقان بـ((أحرنجم))؛ أي: بالرباعي المزيد فيه النون، وهما: اقعنسس واسلنقى؛ لتصرفهما تصرف ((أحرنجم)) فى الماضى والمستقبل والمصدر، ومعنى ((أحرنجم)): اجتمع ((واقعنسس)): تأخر.

وأما العشرة الغير الملحقة: فمنها ثلاثة موازنة للرباعي، لكن على غير سبيل الإلحاق، وهى: أخرج، وجرب، وقاتل، فزيادة ((أخرج)) الهمزة، وزيادة ((جرب)) من جنس الكلمة، فتضعف عين الفعل من موضعها، وزيادة ((قاتل)) الألف، فهذه الثلاثة، وإن وافقت ((دَحْرَجَ)) فى وزنه بما زيد فيها، فليست ملحقة به؛ لأن حرف الإلحاق هو الذى ليس له معنى فى غير الإلحاق؛ بخلاف الهمزة فى ((أفعل))؛ فإنها موضوعة؛ لمعان كالتعدية وغيرها، وكذلك تضعف العين فى؛ نحو: ((جرب))، وأما الألف فى؛ نحو: ((قاتل)) فموضوعة؛ لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، وهذا كله بخلاف حروف الإلحاق، فإن زيادتها لا تنفيد معنى غير الإلحاق، وأيضاً فإن مصادر هذه بخالفة لمصدر ((دَحْرَجَ))، لا يقال: ((أخرج إخراجاً))، مثل: ((دَحْرَجَ

(١) أى البتةم القلسوة. انظر: الصحاح "قلس" ٩٦٦/٣.

دَحْرَجًا))؛ لأننا نقول: إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لا بالفعال؛ لأن الفعللة هي المصدر الملازم لباب ((دَحْرَج)) بخلاف ((دَحْرَاج)).

ومنها سبعة غير موازنة للرباعي بوجه؛ وهي: انطلق، واقتدر، واستخرج، واشهاب، واشهب، واغدودن، واعلوط، بالطاء المهملة؛ لأن ((استخراج)) مثلاً ليس موازنة لـ ((أحرنجم))؛ لأننا لا نعنى بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنما نعنى وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الأصل الملحق به، و((استخرج)) بالنسبة إلى ((أحرنجم)) بخلاف ما ذكرناه فى الأصلية والزيادة جميعاً، أما الأصلية فهو أن الحاء من ((استخرج)) فاء، وقد وقعت موقع النون من ((أحرنجم))، وهى زائدة فى الأصل، وليس الأمر كذلك فيما هو ملحق، وأما الزيادة فالتون واقعة فى الأصل بعد الفاء والعين، وليس فى ((استخرج)) الذى هو الفرع فى موضعها، ولا فى غير موضعها، وأيضاً فإن مصادر هذه الأفعال مخالفة لمصدر ((أحرنجم)).

ذكر معانى ((فعل)) بفتح العين

ومعانيه لا تنضب كثرة؛ لخفة بنائه، فيقع على ما كان عملاً مرثياً^(١)؛ نحو: ((ضرب))، و((قتل))، وعلى غير المرثى؛ نحو: ((شكى))، و((مدح))، و((نطق الإنسان))، و((هدر الحمام))، و((سهل الفرس))، وعلى ضده؛ نحو: ((سكت))، و((صمت))، وعلى باب المغالبة، وهو أن يكون الفعل بين اثنين، ويغلب أحدهما، فيقع بفتح عين الماضى وضّم المستقبل؛ نحو: ((كارمته^(٢) فكرمه أكرمه))، و((خاصنى فخصمته أخصمه))، و((كاثرنى فكثرت أكثره))، إلا باب معتل الفاء بالواو ومعتل العين واللام بالياء، فإن مضارعها لا يجىء مضموماً، بل على ((يفعل)) بكسر العين؛ نحو: ((وامقه)) فومقه يمقه، وبايعه فباعه يبيعه، و((راماه فرماه يرميه))، وعن الكسائى^(٣) فيما عينه أو لامه حرف حلق على ((يفعل)) بفتح العين؛ نحو: ((شاعرتة فشعرتة أشعره))، وما ذكره غيره أولى؛ لبوت الضم فى مثله نقلاً. قال أبو زيد^(٤): ((شاعرتة أشعره وفاخرتة أفخره))، بالضمّ فيهما على الأصل.

(١) انظر فى تفصيل هذه المعانى: همع الموامع ٢٠/٦، والجاربرى ٤٢/١، والإيضاح ١١٧/٢، والمتع فى

التصريف ١٨٠، وابن يعش ١٥٦/٧، ١٥٧، والرضى على الشافية ٧٠/١.

(٢) الصحيح: كارمنى فكرمه أكرمه؛ لأن المغالبة تكون بين اثنين.

(٣) انظر: المفصل ٢٧٨، وابن يعش ١٥٦/٧، ١٥٧.

(٤) انظر: ابن يعش ١٥٦/٧، ١٥٧، والرضى على الشافية ٧١/١.

ذَكَرَ مَعَانِي ((فَعِل)) بِكَسْرِ الْعَيْنِ

وهو يكثر فيه الأعراض من الأفراح، والأحزان، والعلل، والألوان؛ كـ ((فَرِحَ))، و((حَزِنَ))، و((مَرَضَ))، و((سَقِمَ))، و((أَدِمَ))، و((شَهَبَ))، و((سَوَدَ))^(١).
ذَكَرَ مَعَانِي ((فَعِل)) بِضَمِّ الْعَيْنِ:

وهي للمعاني التي تكون في الأشياء^(٢)؛ أي: الغرائز؛ كـ ((حَسَنَ))، و((قَبِحَ))، و((صَغَرَ))، و((كَبَرَ))، و((ضَعُفَ))، و((نَظَفَ))، و((مَلَحَ))، و((صَلَبَ))، و((صَعَبَ))..

ذَكَرَ مَعَانِي ((تَفَعَّل))

يحيى^(٣) مطاوع ((فَعَّل)) كـ ((جَوَّرَبَهُ فَجَوَّرَبَ))؛ ومعنى المطاوعة: قبولُ المفعول به فعلَ الفاعل؛ فإذا قلت: كسرتُه فانكسرتُ؛ أي: قَبِلَ الكسْرَ. وقد يكون ((تَفَعَّل)) بناءً مقتضياً غير مطاوع لشيء؛ نحو: ((تَرَهَوَّكَ))، وهو ملحق بـ ((تَدَحَّرَجَ))؛ يقال: ترهوك الناسُ في كذا؛ إذا تحركوا فيه.

ذَكَرَ مَعَانِي ((تَفَعَّل))

يحيى^(٤) مطاوع ((فَعَّل))؛ نحو: ((كسرتُه فتكسرتُ))، وقطعته فتقطع، ويحيى. بمعنى التشبيه بالشيء؛ كقول ربيعة:

كَقَيْسٍ عَيْلَانَ وَمَنْ تَقَيَّسًا^(٥)

أي: تشبه بقيس؛ ومنه: ((تهوَّدَ))، و((تنصَّرَ))..

ويحيى. بمعنى تكلف الشيء؛ نحو: "تَشَجَّعَ" و"تَصَبَّرَ"؛ إذا تكلف ذلك.

ويحيى. بمعنى ((استفعل))؛ نحو: ((تكبَّرَ))، و((تعظَّمَ))، بمعنى ((استكبر))، و((استعظم))

و((استعظم))

(١) انظر في تفصيل هذه المعاني: الجارودي ٤٢٢/١، وابن يعيش ١٥٧/٧، والرضي على الشافية ٧١/١، والإيضاح ١١٩/٢.

(٢) وفي المعنى في تصريف الأفعال ١٠٠: "ولما كان فعل موضوعاً لأفعال الغرائز والسحابيا ومن شأن السحيا أن تلامر صاحبها، ولا تملأه إلى غيره؛ كانت أفعال هذه اليااب كلها لازمة غير متعديّة".

وانظر في تفصيل معانيه: الجارودي ٤٢٢/١، والمتع في التصريف ١٨٠، وابن يعيش ١٥٦/٧، والرضي على الشافية ٧٤/١، والإيضاح ١٢٠/٢.

(٣) انظر: المتع في التصريف ١٨١، وابن يعيش ١٥٨/٧، والإيضاح ١٢٠/٢، والمفصل ٢٧٩.

(٤) انظر في تفصيل هذه المعاني: شرح التصريف ١٨٠، وابن يعيش ٧٤، والمتع في التصريف ١٨٣، وابن يعيش ١٥٨/٧، والرضي على الشافية ١٠٤/١، والمع ٢٤/٤، والإيضاح ١٢١/٢، والمقتضب ٢١٦/١.

(٥) يت من الرجز، وجاء في اللسان قيس "٧٠/٨، وذهب ابن بري إلى أن البيت للمعاج وليس لابنه.

ويجىء بمعنى أخذ الشيء بعد الشيء في مهلة؛ نحو: ((تَجَرَّعَ المَاءَ، وَتَحَسَّاهُ))؛
ومنه: التَّحَسُّسُ، والتَّفَهُّمُ، والتَّصْبِرُ، والتَّسْمِعُ، والتَّعْرِفُ، والتَّعَهُدُ.
ويجىء بمعنى اتَّخَذَ الشيء؛ كَوَسَّدَتُ البَابَ، ((تَدَيَّرْتُ المَكَانَ))؛ أى: اتَّخَذْتَهُ دَارًا،
و((تَبَيَّنَى فُلَانٌ فُلَانًا))؛ أى: اتَّخَذَهُ ابْنًا.
ويجىء بمعنى التَّحَنُّبُ للشيء؛ نحو: ((تَهَنَّجْتُ))؛ أى: اجْتَنَبْتُ المَجُودَ؛ وهو نوم الليل.
ويجىء، وليس فيه شيء من هذه المعاني؛ نحو: ((تَبَسَّمْتُ))، و((تَكَلَّمْتُ)).

ذَكَرُ مَعَانِي تَفَاعُلٍ

يجىء ^(١) لما يكون من اثنين فصاعدًا غالبًا؛ نحو: ((تَضَارَبَا))، و((تَضَارَبُوا))؛ فإن
كان ((فَاعِلٌ)) من متعددى إلى مفعول واحد كـ((ضَارِبٌ))، لم يَتَعَدَّ ((تَفَاعُلًا))، بل
يكون لازمًا؛ نحو: ((تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو))، وإن تعدى إلى مفعولين؛ نحو: ((نَازَعْتَهُ
الحَدِيثَ))، تعدى إلى واحد؛ نحو: ((تَنَازَعَ زَيْدٌ وَعَمْرُو الحَدِيثَ))، و((تَجَادَبَا الرِّدَاءَ)).
ويجىء ((تَفَاعُلًا)) -أيضًا- ليرى الفاعلُ من نفسه حالًا، وليس هو فيها، ولا يريد
أن يكون فيها، وذلك؛ نحو: ((تَعَامَيْتُ، وَتَغَافَلْتُ، وَتَنَاسَيْتُ، وَتَمَارَضْتُ))؛ كقول
الشاعر:

إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ
ثُمَّ كَسَرْتُ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَوْرٍ ^(٢)

والتخازرُ: أن يَضِيقَ جَفَنَهُ وَيَكْسِرُهُ.
ويجىء بمعنى ((فَعَّلْتُ))، ولا يراد به الفعل من اثنين؛ نحو: ((تَوَاتَيْتُ فِى الأَمْرِ،
وَتَلَاقَيْتُ، وَتَدَارَكْتُ)) ^(٣).
ويجىء بمعنى ((تَفَاعَلْتُ))؛ نحو: ((تَعَاهَدْتُ))؛ إذا فَعَلْتُ الشَّيْءَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى.
ويجىء مَطَاوَعٌ ((فَاعَلْتُ))؛ نحو: ((بَاعَدْتُهُ فِتْيَاعَدًا)).

(١) انظر في معانيه: الجاريدى ٤٨/١، وشرح التصريف اللوكي ٧٧، والمتع في التصريف ١٨١، وابن يعيش ١٥٨/٧،
والرضى على الشافية ٩٩٩/١، والمع ٢٥/٦، والإيضاح ١٢٣/٢، والمقتضب ٢١٦/١.

(٢) من الرجز: لعمر بن العاص في اللسان "مرر" ١٩/٧، و"خزر" ٣١٨/٦، وذهب إلى أنه ينسب لأرطاة بن
سهبية، ونسبه في سبط اللآلى ٢٩٩/١، للأخير، وبدون نسبة في الكتاب ٦٩/٤، والمنصل ٢٨٠، والمقتضب
٧٩/١، وأمالى القائل ٩٦/١، وابن يعيش ٨٠/٧، والخصص ١١٩/١، ١٨٠/١٤، وأختب ١٢٧/١، وأصول

ابن السراج ١٢٠/٢، ومعجم مقاييس اللغة ١٨٠/٢، والمتع لابن عصفور ١٨٣/١.
(٣) وأنكر السهيلي أن يجىء فاعل غو دال على المشاركة. انظر: الروض الأنف ٦٩/٢.

ويجىء متعدياً معنى أَفْذَلَهُ؛ كقوله -تعالى-: ﴿تَسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا﴾^(١)؛ أى: تَسَقِطُ عَلَيْكَ النخلة رطبا.

ذكر معاني أفعال

صيغة^(٢) ((أَفْعَلَّ)) تأتي على وجوه:

- (١) أن تكون لتعدية الفعل فى الأكثر؛ نحو: ((أَجَلَسْتَهُ)).
- (٢) أن تكون لتعريض الشئ للشئ ، وأن تُجْعَلَ بسبب منه ؛ نحو: ((أَقْتَلْتَهُ))؛ أى: عرضته للقتل، و((أَبْعَتُ الْغَلَامَ وَغَيْرَهُ)) عَرَضْتَهُ لِلْبَيْعِ؛ ومنه قوله -تعالى-: ﴿رَأَيْتُمْ أُمَّاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾^(٣)؛ أى: جعل له قبرا.
- (٣) أَفْعَلَّ الشئ، إذا صار ذا كذا؛ أى: ذا أمر من الأمور التى دل عليها الفعل؛ نحو: ((أَعَدَّ الْبَعِيرُ))، إذا صار ذا غدة^(٤)، والغدة فى الإبل، كالطاعون فى الإنسان، و((أَقْشَعَ السحابُ))، إذا صار ذا انكشاف.
- (٤) أَفْعَلَّ إذا حان وبلغ؛ نحو: ((أَحْصَدَ الزَّرْعُ))، إذا بلغ الحصاد^(٥).
- (٥) أن تكون ((أَفْعَلْتَهُ)) بمعنى وجدته كذلك، تقول: ((أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ))؛ أى: وجدته محموداً، أو موصوفاً بالحمد، وتقول: ((أَبْخَلْتَهُ))؛ أى: وجدته بخيلاً.
- (٦) أن تكون بمعنى السلب والإزالة؛ نحو: ((شَكَا فَأَشْكَاهُ))؛ أى: أزال شكواه، و((أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ)) إذا نقطته؛ لأنك تزيل عجمته؛ لأنه قبل النقط ذو عجمة، لا تعرف الباء من التاء.
- (٧) أن يكون بمعنى الدخول فى الشئ؛ مثل ((أَظْلَمَ))، إذا دخل فى الظلام، و((أَصْبَحَ))، إذا دخل فى الصباح، و((أَحْرَمَ))، إذا دخل فى الأشهر الحرم، و((أَجْرَمَ))، إذا لم يأت ما يوجب عليه عقوبة؛ لأنه دخل فى حرمة لا تهتك، و((أَحْرَمَ)) إذا دخل فى الصلاة، والحج.
- (٨) أن يقال: ألبن الرجل، وأتمره، وألحمه، وأشحمه، إذا كثر عنده ذلك.

(١) سورة مريم ١٦/٢٥.

(٢) انظر فى معانيه: الجاريدى ١/٤٥، وشرح التصريف الملوكى ٦٧، والمنع فى التصريف ١٨٦، وابن عيش ١٥٩/٧، والرضى على الشافية ١/٨٣، والمع ٦/٢٢، والإيضاح ٢/١٢٦.

(٣) سورة عبس ٨٠/٢١.

(٤) انظر فى تفصيل ذلك: المنى فى تصريف الأعمال ١١١.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضى ١/٨٩.

٩) أن تجيء بمعنى فى نفسه، ولا يراد به شىء من هذه المعانى؛ نحو: «أشفق»، و«ألح».
 ١٠) أن يجيء بمعنى «فعل»^(١)؛ نحو: قَالَ البيع، وأقاله، وشغلّه، وأشغله، وأشغل لغة رديّة، وبكرتُ بكورا، وأبكرتُ إيكارا بمعنى.

ذِكْرُ مَعَانِي فَعَلٍ

و «فعل»^(٢) يواخى «أفعل» فى التعدية؛ نحو: «فرحته».
 ويجيء فعلته، ويراد به النسبة؛ نحو: فسقته، وزينته، وفجرته.
 ويجيء، ويراد به: قلت له ذلك؛ نحو: «جدعته» و«عقرته»؛ أى: قلت له: جدعاه، وعقرا.
 ويجيء بمعنى التنحية؛ نحو: «فرعته»، إذا زلت فرعاه، وهو بشر أبيض، و«قديبت عينه»؛ إذا أزلت قذاها، و«جلدت البعير» إذا أزلت جلده، كما يقولون «سلخت الشاة»، ولا يكاد يقولون: سلخت البعير، و«قرذته»؛ أزلت قراده.
 ويجيء بمعنى فعل؛ نحو: «بكرت وبكرت» وميزت الشىء، بمعنى عزلت بعضه عن بعض ومزته، وتقول: أعاضنى، وعاضنى، وعوضنى، بمعنى، وقصرت الصلاة وقصرتها.
 ويجيء بمعنى التكثير غالباً؛ نحو: «غلفت الأبواب»^(٣) و«قطعت الثوب»، و«جول فى الأرض».
 ويجيء بمعنى صار الشىء بصفة كذا؛ نحو: عجزت المرأة وثبت.
 ويجيء ولا يراد به شىء مما ذكر؛ نحو: كلم وسلم ووقر وبجل وجرّب.

ذِكْرُ مَعَانِي فاعِلٍ

يجيء^(٤) لما يكون بين اثنين غالباً^(٥)؛ بأن يفعل كل منهما مع الآخر ذلك الفعل؛ نحو: «قاتل»، و«ضارب»، فإذا قلت: «ضارب زيد عمراً»، نسبت الفعل إلى أحدهما، فرفعت وجعلته واقعاً على الآخر فنصبته، والفاعل هنا مفعول -أيضاً- فى المعنى؛ كما أن المفعول فاعل -أيضاً- فى المعنى؛ ولهذا جاز عند البصريين فى الضرورة خاصة «خاصم زيد

(١) وقد ألفت كتب كثيرة تحمل اسم «فعل وأنعلت»؛ كما فعل أبو زيد الأنصارى، وأبو عبيدة، والأصمعى، والفراء، والرحاج، وكتابه مطبوع متناول بين أيدي الباحثين، والآمدى، والغالى، والأتبارى، وابن مالك. انظر: كشف الظنون ١٣٩٥، ١٤٤٧.

(٢) انظر فى معانيه: الجاربرى ٤٧/١، وشرح التصريف الملوكى ٧٠، والمتع فى التصريف ١٨٨، وابن بيش ١٥٩/٧، والرضى على الشافية ٩٢/١، والممع ٢٣/٦، والإيضاح ١٢٨/٢، والمتنضب ٢١٢/١.

(٣) سورة يوسف ٢٣/١٢.

(٤) انظر فى معانيه: الجاربرى ٤٧/١، وشرح التصريف الملوكى ٧٣، والمتع فى التصريف ٨٨، وابن بيش ١٥٩/٧، والرضى على الشافية ٩٦/١، والممع ٢٤/٦، والإيضاح ١٢٩/٢، والمتنضب ٢١١/١.

(٥) قال «غالباً» لأن قولنا «سافر» لا يكون بين شخصين.

عمرو) يرفعهما، وحكى ابن الأثير (١) أن بعض النحاة يميز نصبهما؛ كما يميز رفعهما (٢).

ويجىء ((فاعل)) بمعنى فعل؛ نحو: ((سافر)).

ويجىء بمعنى ((أفعلت))؛ نحو: ((عافاه))؛ أى: أعفاه، و((طارقتُ النعل))؛ أى: أطرتها.

ويجىء بمعنى ((فعل))؛ نحو: ((صاعرَ خذَه))؛ أى: صعر، و((ضاعف))؛ أى: ضعف.

ويجىء بمعنى ((تفاعل))؛ نحو: ((سارعَ وتسارعَ، وجاوزَ وتجاوزَ)) بمعنى.

ذكر معاني انْفَعَلَ

لا يكون (٣) إلا مطاوع فعل (٤)؛ نحو: ((كسرتَه فانكسرت))، إلا ما شذ من مجيئه مطاوعاً لأفعل؛ نحو: ((أقحمته فانقحمت))، و((أغلقته فانغلق))، و((أزعجته فانزعجت))، ولا يكون إلا حيث علاج (٥) وتأثير؛ لأنه قبول المفعول فعل الفاعل؛ ولهذا كان قولهم: ((انعدم)) خطأ؛ لأنه لا معالجة فيه، إنما هو فقد وذهاب، فليس هو مثل ((انقطع)) الذى هو قول القطع، فأما قولهم ((هذا القول لا ينقال وقد انقال))؛ فهو لأن القائل يعمل في تحريك لسانه وإدارته، ويقال: ((طردته فذهب)) ولا يقال: ((انطرد)) استغناء بـ ((ذهب)) عنه.

ذكر معاني افتَعَلَ

ويجىء (٦) بمعنى انْفَعَلَ غالباً، في كونه مطاوع فعل؛ كقوله: ((غسسته فاغتم وانغم)) ويجىء ((افتعل)) أيضاً بمعنى ((تفاعل))؛ نحو: ((اختصموا، والتقوا، واجتورا))؛ كما تقول: تخاصموا وتلاقوا وتجاورا، وكذا: اختصموا واصطلحوا؛ مثل: تخاصموا وتصلحوا. ويجىء بمعنى اتخاذ الشيء؛ نحو: ((اذبح)) إذا اتخذ لنفسه ذبيحة، والأصل ((اذبح))، وكذلك: اشتوى واختبز، إذا اتخذهما.

(١) انظر: مجالس نعلب ٤٨٥/٢، والجاريدى ٤٨/١.

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن المرفوع هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب، ومن هنا استحق أن يكون فاعلاً، والثاني متأخراً في إحداث الفعل؛ ولذا جاز أن يكون مفعولاً به، والراجع أن كليهما تام بالفعل على حد سواء.

انظر: الجاريدى ٤٨/١، وشرح الشافية للرضى ١٠٠/١، ١٠١، والمغنى في تصريف الأفعال ١٢٠.

(٣) انظر في معانيه: الجاريدى ٥١/١، وشرح التصريف الملوكنى ٧٩، والمتع فى التصريف ١٨٩، وابن عيسى ١٥٩/٧، والرضى على الشافية ١٠٨/١، والإيضاح ١٣١/٢، والمقتضب ٢١٣/١.

(٤) ويشترط أن يكون من الأفعال الظاهرة التى تراها العين كالكسر والقطع والحذف، لا يقال: علمته فانعلم ولا فهمته فانفهم انظر: المغنى في تصريف الأفعال ١٢٥.

(٥) الفعل العلاجي هو ما يحتاج في حلوته إلى تحريك العضو. انظر: المغنى في تصريف الأفعال ١٢٥.

(٦) انظر في معانيه: الجاريدى ٥٠/١، وشرح التصريف الملوكنى ٨٠، والمتع فى التصريف ١٩٢، وابن عيسى ١٦٠/٧، والرضى على الشافية ١٠٨/١، والمع ٢٦/٦، والإيضاح ١٣١/٢، والمقتضب ٢١٣/١.

ويجىء بمعنى فعل ؛ نحو: «قرأ واقرأ» ، و«خطفَ واخطَفَ» .
ويجىء لزيادة المعنى ؛ نحو: «كَسَبَ، واكْتَسَبَ» و«عَمِلَ، واعتَمَلَ»، فمعنى «كسب» أنه
أصاب الشيء، ومعنى «اكتسب» أنه أصابه بتصرف وطلب، وكذلك «اعتَمَلَ» .
ويجىء وليس فيه شيء من ذلك ؛ نحو: «اشتَمَلَ» ، و«ارتَجَلَ» .

ذِكْرُ مَعَانِي اسْتَفْعَلَ

أصل ^(١) «استَفْعَلَ» أن يكون لطلب الفعل ^(٢)، فإذا قلت: «استَعَلَمْتُ منه الخبير»؛
فالمعنى: طلبت منه أن يُعَلِّمَنِي، و«استَحَقَّ» إذا طلب حقاً، و«استَعَمَلْتُ» إذا طلبتُ
منه العمل، و«استَعَجَلَ» طلب العَجَلَةَ .

ويجىء بمعنى التحول من حال إلى حال ؛ نحو: «استَحَجَرَ الطَّيْنُ»؛ أى: تحوَّل
حجرًا، و«استَسَرَّ البَغَاثُ» أى صار نسرًا، وفي المثل: «إِنَّ البَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَسِرُّ» ^(٣) .
ويجىء بمعنى وجود الشيء على صفة ؛ نحو: «استَسَمَّتْهُ» ^(٤) بمعنى وجدته كذلك،
و«استَعْظَمْتَهُ» و«استَطَعَمْتَهُ»؛ أى: وجدته كذلك، و«استَسَمَّنْتَ ذَا وَرَمٍ» أى:
اعتقدت فيه السمن .

ويجىء بمعنى "فَعَلَ" ؛ نحو: "استعلَى" ؛ أى: علا .
ويجىء بمعنى "أَفْعَلَ" ؛ نحو: "استنفذه" ؛ أى: أنقذه .
ويجىء بمعنى الحينونة والبُلُوغُ ؛ نحو: "استرفع الثوب" ، و"استحضر النهر" .
ويجىء، ولا يراد به شيء مما ذُكِرَ ؛ نحو: "استرجع عند المعصية" .

(١) انظر في معانيه: الجارودي ٥٢/١، وشرح التصريف اللوكي ٨٢، والمنع في التصريف ١٩٤، وابن عبيش ١٦١/٧، والرضي
على الشافية ١١٠/١، والمعم ٢٨/٦، والإيضاح ١٣٣/٢، والمقتضب ٢١٤/١ .

(٢) وهو إما صريح نحو: استغفرت الله، وإما في التقدير؛ نحو: استخرجت القلم، فمزاولة إخراجِه والاجتهاد في
تحريره كأنه طلب منه أن يخرج. انظر الرضي على الشافية ١١٠/١، والمخصص ١٨٠/١٤، والنصف ٧٧/١،
ومجموعة الشافية، للجارودي ٥٢/١، والمعنى في تصريف الأفعال ١٢٩ .

(٣) انظر: بجمع الأمثال ١٣/١، وشرح الرضي على الشافية ١١٠/١، والنصف ٧٨/١، والبغاث: ضرب من
الطير، والمثل يضرب للضعيف بصر قويا، وللذليل يمز بعد الذل .

(٤) غير واضح في الأصل .

ذكر معاني أَهْوَعَلَ

وهو^(١) بناء مبالغة وتوكيد^(٢)؛ نحو: "أخشوشن"، و"أعشوشبت الأرض"، و"أحلولى الشىء"، مبالغات فى "أخشن، وأعشبت، وحلا".
وإعروورى، إذا ركب القرس، أو الحمار عرياً.

ذكر أبنية الفعل الرباعى

للمجرد^(٣) منه بناء واحد على فَعَّلَ، ويكون مُتَعَدِّياً وغير مُتَعَدِّ؛ فالمتعدى؛ نحو: ((دَحْرَجْتُ))، وغير المتعدى؛ نحو: ((دَرَجَ الرجلُ)) إذا ذلَّ، و ((دَرَجَتِ الحمامة للذكر)) إذا خضعت له.

والمزيد فيه ثلاثة: "أَفَعَّلَ وَأَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ؛ نحو: أَحْرَجَمَ أحرنجاماً^(٤)، وأقشعرت أقشعراً وتَدَحْرَجَ تدحرجاً، وجميع المزيد المذكور لازم.

واعلم أن مضارع غير الثلاثى المجرى؛ سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه، أو رباعياً بمجرداً، أو رباعياً مزيداً فيه، فإنه يُكسر ما قبل آخره إذا لم يكن أول الماضى تاءً؛ نحو: ينطق ويدحرج ويحرنج، وأما إذا كان أول الماضى تاءً زائدةً؛ نحو: تضارب، وتدحرج وتكلم، فمضارعه حيثئذ لم يُكسر ما قبل آخره، ولكن يبقى مفتوحاً؛ نحو: ((يتضارب))، و((يتدحرج)) و((يتكلم)).

(١) انظر فى معانيه: شرح التصريف اللوكى ٨٥، والمتع فى التصريف ١٩٦، وابن يعش ١٦١/٧، والرضى على الشافية ١١٢/١، والممع ٢٩/٦، والإيضاح ١٣٤/٢.

(٢) وذلك لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى؛ إذ الألفاظ قوالب المعانى. انظر: المعنى فى تصريف الأفعال ١٣٤، والمراجع التى بهامشه.

(٣) انظر: الجارردى ٥٣/١، الفصول الخمسون ٢٥٩، وشرح التصريف اللوكى لابن يعش ٨٩، والمتع فى التصريف ١٧٨، وابن يعش ١٦٢/٧، والرضى على الشافية ١١٤/١، والممع ١٩/٦، والإيضاح ١٣٤/٢، والمقتضب ١٠٥/٢، والنصف ٢٤/١.

(٤) فى الفصل ٢٨٢: "قال سيويه: وليس فى الكلام: أحرنجمته؛ لأنه نظير انعمت فى بنات الثلاث، وزادوا نوناً.

القسم الثالثُ في الحرفِ

وهو ((ما دلَّ على معنى في غيره))، والهاء في ((غيره)) راجعة إلى ((ما دلَّ))، وقد تقدّم الكلام على الحرف في أول الكتاب^(١).

والحرف يأتي لمعنى في الاسم خاصة؛ كحرف التعريف، وحرف الجرّ، وحرف النداء^(٢)، ويأتي لمعنى في الفعل خاصة؛ كقد، والسين، وسوف، والجوازم، والتواصب، ويأتي للربط، ويندرج فيه ما يربط بين اسمين، أو بين فعلين مجردين عن الضمير تقديراً؛ كحرف العطف، أو بين اسم وفعل؛ كحرف الجرّ، أو بين جملتين؛ كحرف الشرط، و((إذن)) وواو الحال، وحرف الجواب.

ويأتي لقب معنى الجملة^(٣)، وهو إما مغير، للإعراب؛ نحو: ليت، ولعلّ، وكأنّ، وإما غير مُغير كحرف الاستفهام، وحرف النفي، ويأتي للتوكيد، إما مغير للإعراب؛ نحو: ((إن)) و((أن)) وغير مغير له؛ نحو: لام الابتداء، ويأتي للزيادة، إما في الجملة؛ نحو: ((بحسبك زيد)) و((ما زيد بقائم))، وإما في غير الجملة؛ كقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤).

والحرف ينقسم إلى بسيط، ويراد به ما هو حرف واحد؛ كالباء، واللام، وكاف التشبيه، ونحوها، وإلى مركّب^(٥)؛ إما ثنائي كـ ((من)) و((عن))، وإما ثلاثي كـ ((على))، أو رباعي كـ ((حتى))، أو خماسي؛ نحو: ((لكن))، ولا تجاوز أصول الأسماء في العلة.

(١) انظر هنا الكتاب ١/٤٢.

(٢) يريد أنها حروف مختصة بالاسم. انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٥-٨٦.

(٣) وذلك لأن قولنا: كأن زيداً أسداً، يعنى المشابهة فقط، ولا يعنى المطابقة بينهما، وكنا: ليت زيداً شجاعاً؛ سى: أن زيداً ليس بشجاع.

(٤) سورة المائدة ١٣/٥.

(٥) انظر: المقتصد ١/٨٥-٨٦.

ذِكْرُ حُرُوفِ الْجَرِّ

حرف الجر: ما وُضِعَ للإفشاء بفعل، أو شبهه؛ أو معناه إلى ما يليه، قوله: ((ما وُضِعَ للإفشاء))؛ أى: للإيصال^(١)، قوله: ((إلى ما يليه))؛ أى: إلى ما يلي حرف الجر من الأسماء^(٢)، قوله: ((بفعل)) احتراز من الاسم والحرف، فإن الأصل فى الاسم أن لا يعمل، وما عمل منها إنما كان لشبهه بالفعل، وكذلك الحرف.

قوله ((وشبهه أو معناه))؛ أى شبه الفعل من الأسماء، ومعنى الفعل من الأسماء؛ كاسم الفاعل، والمصدر، وغير ذلك، أما الفعل؛ فتحو: ((مررت بزيد))، وأما شبه الفعل؛ فتحو: ((أنا مار بزيد))، و((مرورى بزيد حسن))؛ فالباء هى التى أوصلت الفعل وشبهه إلى ما يليها من الاسم.

وأما معنى الفعل، فتحو: ((زيد فى الدار لإكرامك))، فاللام متعلقة بما ((فى الدار)) من معنى الاستقرار، وكذلك ((هنا أبوك فى الدار))، فإن العامل ما فى هذا من معنى الإشارة^(٣)، وإذا قلت: ((خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ))، فـ ((مِنْ)) أوصلت معنى الخروج إلى البصرة، على سبيل الابتداء، وكذلك: ((قَدِمْتُ إِلَى بَغْدَادِ))، فـ ((إِلَى)) أوصلت معنى القدوم إلى بغداد، على سبيل الانتهاء.

وسميت حروف الجر؛ إما لأنها تجرُّ معانى الأفعال إلى الأسماء؛ وإما لأنها أضيفت إلى عملها؛ كقولهم: حروف الجزم، وحروف النصب^(٤).

وحروف الجر ثمانية عشر حرفاً^(٥)، وهى: مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي، وَالْبَاءُ، وَالسَّلَامُ، وَرُبُّ، وَوَاوُ رَبِّ، وَوَاوُ الْقَسَمِ وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمَنْذُ، وَمَذُ، وَحَاشَى، وَعَدَا، وَخَلَا.

(١) يعنى بالإيصال التمدية. انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢، والمفصل ٢٨٣.

(٢) وذلك لأنه مختص بها دون الأفعال كما سبق. انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢.

(٣) انظر: ١١٩/١ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢، والإيضاح ١٤٠/٢ وابن يعين ٧/٨ والمجموع ١٥٣/٤ وأصول ابن السراج

٤٠٨/١، والبسيط فى شرح الجمل ٤٥٦، ٨٢٨.

(٥) وعدتها عن ابن مالك عشرون حرفاً زاد "كى" و"متى" و"لعل" وأضاف المصنف واو "رُبُّ" متفقا مع بعض

التحويين. انظر: شرح الأشموني ٤٥٢/١، والصبان ٢٠٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨١، وعد بعضهم من

حروف الجر "ها" التيه وهمزة الاستفهام إذ حملت عوضاً من حرف الجر فى الاسم. حاشية الصبان ٢٠٥/٢،

وانظر: ابن يعين ١٠/٨، والبسيط فى شرح الجمل ٨٤٠، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٠، والأنوذج للزمخشري

١٦٢، وشرح اللمحة لابن هشام ١٨٦/٢، والفصول الخمسون ٢١٢، والمقدمة الجزولية ١٧٠.

واعلم: أن عشرة من هذه الحروف، وهى: من، وإلى، وحتى، وفى، والباء، واللام، ورب، وواو رب، وواو القسم وتاؤه، لا تكون إلا حروفاً، وخمسة تكون حروفاً وأسماءً، وهى: عن، وعلى، والكاف، ومندٌ، ومُدٌ، والثلاثة البواقي تكون حروفاً، وأنعالاً؛ وهى حاشى، وعدا، وخلا.

أما ((من)) فتكون للتبعيض، وللبيان، وللابتداء^(١)، فالتى للتبعيض هى التى يحسن مكانها ((بعض))^(٢)؛ نحو: ((أخذت من الدراهم))، والتى للبيان هى التى يحسن مكانها ((الذى))؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَرْثَانِ﴾^(٣)؛ أى: الرجس الذى هو وثن^(٤)، والتى للابتداء تُعرف بأن يحسن فى مقابلتها ((إلى))؛ إما لفظاً، أو تقديرًا؛ نحو: ((سرت من البصرة إلى الكوفة))، و((زيد أفضل من عمرو))، فإن معناه أن ابتداء فضله كان مترابياً فى الزيادة من ((عمرو))، وأما ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم))؛ فابتداء الاستعاذة كان من الشيطان مع قطع النظر عن الانتهاء؛ لأنه لا يتعلق به غرض، وكذلك ((أخاف من عذاب الله))، فإن ابتداء الخوف من العقاب لا يقبل الانتهاء. والبصريون^(٥) يخصصونها بأنها للابتداء فى غير الزمان، والكوفيون^(٦) يعمونها فى الزمان وغيره؛ ويستدلون بقوله تعالى: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾^(٧)؛ فقد دخلت على الزمان، وتأولها البصريون بمعنى: ((من تأسس أول يوم)). وتقع ((من)) زائدة^(٨)، وتُعرف بأنك لو حذفتها، لكان المعنى الأصلى على حاله،

-
- (١) وذكر الأشموني أنها تأتي لمعان عشرة. حاشية الصبان ٢١٠/٦، وانظر: شرح الكافية لابن مالك ٧٩٦، والأصول ٤٠٩/١، والمجم ٢١١/٤، وابن يعيش ١٠/٨.
- (٢) والرضى على الكافية ٣٢٢/٢: قال المراد وعبد القاهر، والزمخشري إن أصل ((من)) المبتدأ ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم فى قولك: أخذت من دراهم، ((بدأ الأخذ)). وانظر: للفصل ٢٨٣، وابن يعيش ١٠/٨.
- (٣) سورة الحج ٢٢/٣٠.
- (٤) ويريد المؤلف بالثى للبيان بيان الجنس: حاشية الصبان ٢١١/٢، والجنى العانى ٣١٤.
- (٥) انظر: ابن يعيش ١٣١٨، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، والبرهان فى علوم القرآن ٤١٥/٤، وحاشية الصبان ٢١١/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٨٩.
- (٦) وواقفهم المراد وابن درستويه وبعض البصريين: ابن يعيش ١٠/٨-١٣، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧.
- (٧) سورة التوبة ٨/١٠٨.
- (٨) انظر: للفصل ٢٨٣، والرضى على الكافية ٣٢٢/٢-٣٢٣، والتوطئة ٢٤٤، وابن يعيش ١٣/٨، وشرح الأشموني ٤٦١/١، وحاشية الصبان ٢١٢/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٨، وذكر أن الكسائى كذلك يجلس ذلك، والإيضاح ١٤٢/٢، والمتنضب ١٣٦/٤. وذكر ابن الحاجب فى الإيضاح أنها تزداد كذلك فى الاستفهام؛ نحو: قولنا: هل من أحد؟

ولا يفوت بحذفها سوى التأكيد؛ كقولك: ((ما جاءني من أحد))، وهي مختصة عند البصريين بغير الموجب، وجوز الكوفيون، والأخفش^(١) زيادتها في الواجب أيضاً، واستشهدوا بقولهم: ((قد كان من مطر))^(٢)، وتأويله: قد كان شيء من مطر، فتكون للتعويض، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٣)، وقد قال: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(٤)، والجواب أن ((من)) هنا -أيضاً- للتعويض؛ أي: يغفر لكم بعض ذنوبكم، وهو خطاب لقوم نوح.

وأما ((إلى))، و((حتى))؛ فلانتهاء الغاية^(٥)، إلا أن ((حتى)) تفيد معنى ((مع))^(٦)؛ أي: يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف ((إلى))، فإذا قلت: ((قدم الحاج حتى المشاة))؛ فكأنك قلت: مع المشاة، و((أكلت السمكة حتى رأسها)) و((تمت البارحة حتى الصباح))؛ أي: أكلت الرأس مع السمكة، وتمت الصباح مع البارحة، هذا هو المختار^(٧).

وقيل: الضابط في دخول ما بعد ((حتى)) فيما قبلها أن يكون ما بعدها داخلاً في مسمى ما قبلها؛ فيدخل الرأس في الأكل؛ لدخوله في مسمى السمكة، ولا يدخل الصباح في النوم؛ لأنه غير داخل في مسمى البارحة.

و ((إلى)) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها في الأصح، وقيل: يدخل، وقيل: إن كان من جنس ما قبله دخل، وإلا لم يدخل، وعلى الأصح فإنما دخلت ((الرافق))

(١) وهي التخصيص على العموم أو تأكيد التخصيص عليه، حاشية الصبان ٢/٢١١، وشرح الكافية لابن مسالك ٧٩٧، وابن عبيش ٨/١٠، والمجم ٤/٢١٥، والبيط ٨٤١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/٢١٢، والإيضاح ٢/١٤٢.

(٣) سورة نوح ٤/٧١.

(٤) سورة الزمر ٥٣/٣٩.

(٥) وذلك لانتهاء الغاية في الأزمنة والأمكنة. شرح الكافية لابن مالك ٧٩٩، وابن عبيش ٨/١٤، والأصول ١١١/١، والمجم ٤/١٦٤، وحاشية الصبان ٢/٢١٣، والبيط في شرح الجمل ٨٤٦، والأنموذج للزمخشري ١٦٤، وشرح للمحة ٢/١٨٩، والفصول الخمسون ٤٢١٣-٢١٦، والإيضاح ٢/١٤٤-١٤٥، والجنى الثاني ٣٧٣.

(٦) انظر في تفصيل هذا: حاشية الصبان ٢/١١٣، والبيط في شرح الجمل ٨٤٦-٨٤٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٣، والمجم ٤/١٥٤، والأصول ١/٤٢٥، وابن عبيش ٨/١٥.

(٧) انظر في تفصيل ذلك: ابن عبيش ٨/١٦-٢٠، وشرح الأشموني ١/٤٦٢، وحاشية الصبان ٢/٢١٣، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٩.

و((الكمبان)) في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١)، وتبيان ذلك من النبي ﷺ بالفعل، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله^(٢).

وتجيء ((إلى)) بمعنى ((مع))^(٣) قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٤)، وأما قوله تعالى: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٥)، فهي للغة؛ أى: من ينصرتني إلى أن يتم أمر الله.

و((حتى)) لا تدخل إلا على اسم ظاهر؛ فلا يقال: حناه؛ كما يقال: ((إليه))، خلافاً للمرد^(٦). وأما ((في))^(٧) فمعناها الظرفية؛ كقولك: ((جلست في المسجد)). وتكون كـ ((على)) قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا أُصَلِّبُكُمْ فِي جُلُوعٍ النَّخْلِ﴾^(٨)؛ أى: على^(٩). وأما الباء^(١٠) فتكون للإلصاق؛ كقولك: ((به داء أى التصق بداء به، وكقولك ((أقسمت بالله))؛ أى ألتصقت قسمي بالله، وللإستعانة؛ كقولك: ((كُتِبَ بالقلم))، وللمصاحبة^(١١)؛ كقولك: ((اشترت الفرس بسرجه ولجامه))، وللتعدية كـ ((خرجت به))، ومنه قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾^(١٢)؛ أى: أهبط القرآن جبريل،

(١) سورة المائدة ٦/٥.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ١٥/٨.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢١٣/٢، والبيط في شرح الجمل ٨٤٦-٨٤٧، وابن يعيش ١٤/٨-١٥، واضع ١٥٤/٤.

(٤) سورة النساء ٢/٤.

(٥) سورة الصف ١٤/٦١، وفي الأصل: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾.

(٦) انظر: ابن يعيش ١٦/٨، والرضى على الكافية ٣٢٦/٢، والجامع الصغير ١٣٧.

(٧) انظر: شرح اللحة ١٩١/٢، والأنموذج ١٦٥، والفصول الخمسون ٢١٣، والإيضاح ١٤٦/٢، والمع ٨٠٨.

(٨) شرح الكافية لابن مالك ٨٠٨.

(٩) سورة طه ٧١/٢٠.

(١٠) في الرضى على الكافية ٣٢٧/٢: ((والأولى أنها معناها تمكن المصلوب في الجزع تمكن المظروف في الظرف)).

(١١) انظر: حاشية الصبان ٢١٩/٢، وشرح اللحة ١٩٦/٢، والأنموذج ١٦٦، والفصول الخمسون ٢١٣، والإيضاح ١٤٧/٢، والبيط في شرح الجمل ٨٢٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠، والمع ١٥٦/٤، وابن يعيش ٢٢/٨.

(١٢) وتكون بمعنى "مع". حاشية الصبان ٢٢١/٢.

(١٣) سورة الشعراء ١٩٣/٢٦.

وللمقابلة؛ ((بعت ا بهذا))^(١)، ومعنى ((في))؛ كقولك: ((ظننتُ به خيراً)).
وتكون زائدة في غير الموجب^(٢)، في خبر مبتدأ نفيًا واستفهامًا قياسًا؛ نحو: ((ما زيدٌ بقائم))، و((هل زيدٌ بقائم؟ وفي الموجب سماعًا؛ نحو: ((بيده))، و((بحسبك زيد))^(٣).
وأما اللام فتستعمل ان^(٤)؛
١) للاختصاص؛ نحو: ((الجلُّ للفرس)) و((المال لزيد)).

٢) للتعليل؛ نحو: ((ضربته للتأديب)).

٣) للزيادة؛ كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ﴾^(٥)؛ أي: ردفكم.

٤) أن تكون بمعنى ((عن)) إذا استعملت مع القول؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٦)، وليس معنى الآية أن الكافرين خاطبوا المؤمنين؛ لأنه لو كان كذلك، لوجب أن يقول: ((سبقتمونا إليه))، فعلم أن معناه: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

٥) أن تكون بمعنى واو القسم في التعجب في اسم الله تعالى^(٧)؛ كقول الشاعر:

لله يقي على الأيام ذو حيد بمشخر به الظيان والآس^(٨)

وأما ((رُبَّ)) فللتقليل^(٩) كما أن ((كَمْ)) للتكثير^(١٠)، ولـ ((رُبَّ)) أحكام:

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٢٠/٢.

(٢) انظر: البسيط في شرح الجمل ٨٥٨، وابن يعيش ٢٣/٨.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٢٢٢/٢.

(٤) انظر: في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٦٣/١، والرهان في علوم القرآن ٣٣٤/٤-٣٥٠، وحاشية الصبان ٢١٥/٢، وشرح اللوحة ١٩٧/٢، والأعمودج ١٦٧، والفصول الخمسون ٢١٤، والإيضاح ١٤٩/٢، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠١، وابن يعيش ٦٥/٨، والمعجم ٢٠٠٤، والأصول ٤١٣/١.

(٥) سورة النمل ٧٢/٢٧.

(٦) سورة الأحقاف ١١/٤٦.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٢١٦/٢.

(٨) من البسيط "لامية بن أبي عمير، أو لأبي ذؤيب كما في الخزانة ٩٥/١٠، ولأبي ذؤيب في شرح شراهد المنفى ١٥٦، ٥٧٣، والحصرة والذكرة ٤٤٦، وقال: ويروي تاشق ولبيد سارة المنلى في أصول ابن السراج ٤٣٠/١، والكتاب (بسولاق) ١٤٤/٢، وابن يعيش ٩٨/٩، ٩٩، وللفضل ٣٤٥، والبيت غير منسوب في شرح السهيل ١٤٠/٣-١٩٩، والجمل ٧١، والمتنضب ٣٢٤/٢، والصاحي ٨٦، صدره في التوطئة ٢٥٨، وابن الشجري ٣٦٩/١، وشرح الأشموني ٤٦٤/١.

(٩) في الأشموني ٤٧٨/١: ((وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً))، وانظر كذلك: البسيط في شرح الجمل ٨٥٩، والجنى الثاني ٤١٧.

(١٠) ولنا ذهب الكوفيون والأخفش إلى اسمية "رب" وأيده الرضي؛ لأنه لا خلاف في اسمية ((كم)).

انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٢-٢٠٤، والبسيط في شرح الجمل ٨٦٠-٨٦١.

أحدها: أن لها صدر الكلام؛ لكونها لإنشاء التقليل.

والثاني: اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة؛ نحو: ((رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ اجتمعتُ به))، و((رُبُّ رَجُلٍ أَبُوهُ عَالِمٌ))، و((رُبُّ رَجُلٍ مَرَرْتُ بِهِ)) بالنكرة^(١)؛ واختصت لعدم الاحتياج إلى المعرفة؛ ووجب أن تكون النكرة موصوفة على الأصح^(٢)؛ ليتحقق التقليل الذي هو مدلول ((رُبُّ))؛ لأنه إذا وُصِفَ الشَّيْءُ صَارَ أَحْصَى مِمَّا لَمْ يَوْصَفْ. والثالث: أن يكون فعلها؛ أى: جوابها، عاملها فعلاً ماضياً محذوفاً غالباً؛ لأن وضعها لتقليل تحقق؛ ولأن الصفة قد أغتت عنه، وسدت مسده، وإتْمَا قَيْدَ الحذف بالغالب؛ لأنه قد يظهر؛ نحو: ((رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ اجتمعتُ به))، و((كريم)) صفةً لمجرور ((رُبُّ))، و((اجتمعت به)) هو فعلها الماضى وهو جوابها، وعاملها الذي يتعلق به ((رُبُّ))، ولا تعلق إلا بما بعدها؛ لما ذكرنا من أن لها صدر الكلام، فلا يكون العامل إلا بعدها.

وجوز بعضهم كون فعلها مضارعاً^(٣)؛ نحو: ((رُبُّ رَجُلٍ وَجِيهٌ يَقُولُ ذَلِكَ)).

وقد تدخل ((رُبُّ)) على مضمرة، يُمَيِّزُ ذَلِكَ المضمِرَ بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ^(٤)؛ نحو: ((رَبُّهُ رَجُلًا))، وهذا الضمير مبهم، كالضمير المستتر في ((نَعَمَ رَجُلًا زَيْدًا))، وهذا الضمير مفرد مذكر عند البصريين^(٥)؛ نحو: ((رَبُّهُ رَجُلًا)) و((رَبُّهُ رَجُلَيْنِ))، و((رَبُّهُ رَجَالًا)) و((رَبُّهُ امْرَأَةً)) و((رَبُّهُ امْرَأَتَيْنِ)) و((رَبُّهُ نِسَاءً))؛ لكونه راجعاً إلى مقدر ذهنى، لا لشيء مقدم ذكره؛ لتجب مطابقتها، خلافاً للكوفيين؛ فإنهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فيقولون: ((رَبُّهُمَا)) و((رَبُّهُم)) و((رَبُّهَا)) و((رَبُّهِنَّ))^(٦). وتلحق ((رُبُّ)) ما الكافة^(٧)، فتدخل على الجملة^(٨)؛ سواء كانت فعلية

(١) لأن النكرة محتملة للقلّة والكثرة بخلاف المعرفة. البسيط فى شرح الجمل ٣١١، وابن بعش ٢٩٨/٨، والممع ١٧٢/٤، والأصول ٤١٦/١.

(٢) وهو اختيار أبى على وابن السراج، وقيل: لا يجب ذلك. والرضى على الكافية ٣٣٢/٢.

(٣) انظر: الأصول ٤٢١/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤٥٧/١، والبسيط فى شرح الجمل ٨٦٧-٨٦٨، وشرح الكافية لابن مسالك ٧٩٤، وشرح السمعة ١٩٣/٢، والإيضاح ١٥٠/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٤٥٧/١، وابن بعش ٢٨٨/٨، والممع ١٧٩/٤، والأصول ٤١٩/١.

(٦) وأحازه ابن الأنبارى كذلك. شرح الكافية لابن مالك ٧٩٤.

(٧) انظر: ابن بعش ٣٠/٨، والبسيط فى شرح الجمل ٨٦٦، والممع ٢٢٨/٤.

(٨) انظر: ابن بعش ٣٠/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨١٦.

أو اسمية^(١)، إذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجمل؛ نحو: «ربما قام زيد»، و«ربما زيد قائم»، ولا يقال: «ربما يقوم زيد»^(٢)؛ لأن «رب» للزمان الماضي، وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٣)، فهو بمنزلة المضى؛ لصدق الوعد به. وأما واو «رب» فهي الواو التي يتدأ بها في أول الكلام، بمعنى «رب»؛ ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة، وتحتاج إلى جواب مذكور، أو محذوف ماضٍ؛ كما قيل في «رب»، وهذا مذهب^(٤) الكوفيين، والمبرد، فإن الجر عندهم بالواو، لا بـ «رب» والمذهب الآخر مذهب سيويه، وغالب البصريين؛ أن واو «رب» إنما تجر بـ «رب» مضمرة بعدها؛ لأن «رب» تضم بعد ثلاثة أحرف: الواو، والفاء، وبل، أما الواو^(٥)؛ فكتوله:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعْفَرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٦)

فجر «بلدة» بـ «رب» مضمرة؛ قالوا: لأن الواو حرف عطف في الأصل، وهو لا يعمل، وأما الفاء^(٧)؛ فكتوله:

فَإِنْ أَفْلَكَ فَنَدَى حَقِّ لَطَاءِ
أَي: قرب ذى حتى، ومثله توله:

فَحُورٌ قَدْ لَهَوَتْ بِهِنَّ عَيْنٌ^(٨)

(١) الحقيقة أنه ينتر دخولها على الجملة الاسمية؛ حتى قال أبو على الفارسي: إنه يجب أن تقدر «ما» اسما محروراً بمعنى شيء، والواقع بعدها نحو اضرب عنوف، والجملة صفة «ما». انظر: شرح الأشموني ٤٨١/١.

(٢) في الرضى ٣٣٣/٢: «وللمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو على في غير الإيضاح». (٣) سورة الحجر ٢/١٥.

(٤) انظر: الإنصاف ١٦٥، والرضى على الكافية ٣٣٣/٢ - ٣٣٤، والجمع ٢٢٢/٤، وشرح الأشموني ٤٨٣/١، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤، والبيوط في شرح الجمل ٨٧٠.

(٥) انظر: البيوط في شرح الجمل ٨٦٨ - ٨٧٠.

(٦) سبق ذكره في هذا الكتاب ١٣١/١.

(٧) انظر: البيوط في شرح الجمل ٨٧١.

(٨) من الوافر، وينب لريضة بن مقروم في شرح شواهد المنى ٤٦٦، والخزانة ٢٦٩/٩، وأمالى ابن السكيت ٢١٧/١ ولغظه "فدى لب" وبدون نسبة في الرضى على الكافية ٣٣٣/٢.

(٩) صدرت من الوافر، وتامة: «تواعم في الروط وفي الرياط» وهو للمتخل مالك بن عويمر فسي شرح شواهد الأشموني ٤٨٢/١، وغير منسوب في ابن يعش ٥٣/٨، والإنصاف ٣٢٢، والأشموني ٤٨٢/١.

أي: قرب حور، وأما ((بل))^(١) فكقوله:

بَلْ بَلَدٌ مَلَأَ الْفَجَاجَ قَتْمَةً^(٢)

وأما وار القسم وباؤه فيتوقفان على معرفة القسم، وهو مصدر ((أقسمت))،
والقسم في العرف اليمين، والأفعال الموضوعة للقسم: أقسمت وحلفت وآليت، وقد
أجرى مجراها ((علم الله)) و((يعلم الله))، وهي خير في اللفظ، إنشاءً في المعنى بمنزلة
قولك: بعث واشترت وطلقت ونحوها.

ولا يتم القسم إلا بجمليتين^(٣): أولى وثانية، فالأولى؛ نحو: ((حلفت بالله))، والثانية
نحو: ((لقد قام زيد)) أو ((لتقومن))، ولكل واحدة منهما أحكام تخصها:

منها: أن الأولى لا تكون إلا إنشائية، بخلاف الثانية، فإنها تكون خبرية وطلبية،
والأولى لا تكون إلا مؤكدةً للثانية، والثانية مؤكدةً بالأولى. والأولى هي القسم
بالحقيقة؛ لأنها تشمل على الاسم الذي يُلصَقُ به القسم؛ ليعظُمَ به ويفخَم، وهو المقسَمُ
به؛ كاسم الله في؛ نحو: ((حَلَفْتُ بالله))، والثانية هي المقسم عليها.

وإذا كانت الثانية خبرية، فهو القسم لغير الاستعطاف؛ نحو: ((حلفت بالله لقد قام
زيد))، وإذا كانت طلبية، فهو القسم للاستعطاف؛ نحو: ((حلفت بالله لتقومن)).

ولجيزة القسم في كلامهم أكثرها التصرف فيه على وجوه من التخفيف؛ منها:
أنهم حذفوا الفعل، وحرف القسم، كما سنذكر، وحذفوا الخبر من الجملة الأولى،
وهو ((فسى)) في قولك: لَعَمْرُيُ وَلَعَمْرُ أَيْبِكُ، وَلَعَمْرُ اللهِ، وَعَمِينُ اللهُ، وَإِيمَنُ اللهُ،
وَأَيْمٌ^(٤) اللهُ، وأمانة الله، و((عمر)) بفتح العين، وضمها بمعنى، ولكن المستعمل في
القسم المفتوح العين، ومعنى: ((لَعَمْرُ اللهِ)) الحلف ببقاء الله ودوامه، وإذا قلت: ((لَعَمْرُ
الله))، فكأنك قلت: ((بتعميرك الله))؛ أي: بإقرارك له بالبقاء.

(١) انظر البسيط في شرح الجمل ٨٨٨.

(٢) من الرجز، وينب لرؤية في شرح شواهد الأشعوني ٤٨١/١، وبعده: لَا يَشْتَرِي كِتَابَهُ وَجَهْرَمَهُ وَهُوَ نَسِي
الفصول الخمسون ٢١٥، والمجم ٤/٢٢٢، والإنصاف ٤١٧، والأشعوني ٤٨١/١.

(٣) انظر: الأتمودج ١٦٩، وشرح اللوحة ٢/٢٠٣، والفصول الخمسون ٢١٤، والبسيط في شرح الجمل ١٨٥٨
١٨٧١ ٨٨٨، وابن يعيش ٨/٣٢، والأصول ١/٤٣١، والمجم ٤/٢٣٢ ٢٣٦.

(٤) الحقيقة أن "أيم الله" هي نفسها "أيمن الله"، بعد حذف النون. انظر: الرضى على الكافية ٢/٣٣٥.

وأما ((لِئِنَّ اللَّهَ)) فاسم مفرد عند البصريين^(١) موضوع للقسم، مأخوذ من الِئِنَّ والبركة؛ كأنهم أقسموا بِيَمْنِ اللَّهِ، وهمزته همزة وصل مفتوحة^(٢)، وتدخُل لام الابتداء، كما تدخُل في قولك: ((لعمرك)).

وذهب الكوفيون إلى أن ((لِئِنَّ)) جمع يمين، وهمزته قطع، وإنما سقطت في الوصل؛ لكثرة الاستعمال، وتحذف نونه، فيبقى ((أَيْمَنَ اللَّهُ))^(٣)، ويجوز في ((أَيْمَنَ اللَّهُ)) بحذف النون فتح الهمزة وكسرها، و((أمانة الله)) كذلك مرفوعة بالابتداء، والخير محذوف، ومن ذلك ((عَلَىٰ عَهْدِ اللَّهِ))، و((عَهْدُ اللَّهِ)) مرفوع بالابتداء، و((عَلَىٰ)) الخبر. ولما كانت أفعال القسم غير متعدية بنفسها عدت بالحروف؛ التي هي واو القسم، وتأوّه، والباء.

أما الواو: فلا تكون إلا عند حذف الجملة الأولى المقسم بها؛ فلا يُقال: ((حلفتُ والله))؛ لأن الواو عوض عن الباء، والفعل؛ لأن الواو للجمع، والباء للإلصاق، وما أُلصِقَ بالشيء فقد جامع، ولا تستعمل في قسم الاستعطاف؛ فلا يُقال: ((والله؛ أحرمني))، كما يقال: ((بالله أحرمني))، ولا تدخُل على المضمر؛ فلا يُقال: ((وك لأفعلن))، كما يقال: ((بك لأفعلن))، و((بى لأقومن))؛ وإنما اختصت الواو بالظاهر؛ لأنها بدل عن الباء، والمضمر بدل من المظهر، لم يجوزوا دخولها على المضمر؛ لئلا يجمع بين البدلين.

وقد يحذف حرف القسم، وحذفه على صريين: بعوض، وبغير عوض^(٤)؛ أما حذفه بعوض فتحوها: الله لأفعلن^(٥)؛ أى: والله لأفعلن.

(١) انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف ٣٤٣.

(٢) ويستدل البصريون على ذلك بسقوطها في قولهم: لئِنَّ اللَّهَ في الكلام الفصيح.

انظر تفصيل ذلك في: المنتضب ٢٢٨/١ وإصلاح الخلل ١٩١-١٩٢، والإنصاف ٣٤٣.

(٣) وقد يقال: ((هيم الله))، وقد تحذف الياء مع النون؛ فيقلب: ((أم)) بفتح الهمزة وكسرها. انظر: الرضى على الكافية، ٢٣٥/٢.

(٤) انظر: الأصول ٤٣١/١.

(٥) انظر: شرح اللحة ٢٠٠/٢.

فـ "ها" قد عوض من حرف القسم حرف التنبيه، وكذلك يُعوض منه ألف الاستفهام^(١)؛ نحو: ((اللَّهِ لأفعلن))؛ بالمد، وجرَّ اسم الله، كما هو مع حرف التنبيه^(٢).
وأما حذفه بغير عوض، فنحو: ((اللَّهِ لأفعلن))، فنصب اسم الله تعالى بفعل القسم المقدر، قال امرؤ القيس:

فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكٌ حِيلَةٌ^(٣)

بنصب ((يمين)).

ويجوز عند سيويه^(٤) ((اللَّهِ لأفعلن)) بالجرِّ على إرادة الحرف المحذوف؛ ورده المراد^(٥)، بأن حرف الجر لا يعمل مضمراً؛ وإنما يجوز الجر في اسم الله -تعالى- خاصة؛ لكثرة القسم به، والنصب فيه وفي غيره.

وأما التاء^(٦)؛ فمثل الواو في وجوب حذف الفعل معها، وهي محتصة ببعض الظاهر، وهو اسم الله تعالى؛ كقوله تعالى: ((تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَابَكُمْ^(٧))). والتاء بدل من الواو، كما أبدلت في ((تجاء)) و((تراث))، فهي فرع الواو التي هي فرع الباء، فلذلك ضاق بحالها، واختصت باسمه تعالى^(٨).

وأما الباء؛ فهي أعم من الواو والتاء؛ لأنها تستعمل مع الفعل وحذفه مع الظاهر ومع الفعل ((حلفت بالله)) ومثالها مع حذفه: ((بِاللَّهِ تَمَّ))، ومثالها مع المضمرة ((حَلَفْتُ بِكَ وبه))، وأمثلة الباقي ظاهرة.

وإنما اختصت الباء بهذه الأمور؛ لأنها حرف جر، وحروف الجر تضيف معنى الفعل وشبهه إلى ما بعدها، فلذلك أضافت معنى ((أقسمت)) إلى المقسم به، وظاهر الفعل معها ودخلت على المضمرة.

(١) انظر: شرح اللحة ٢٠١/٢.

(٢) ويعوض عنها كذلك بقطع الألف مثل ((أنا الله)).

(٣) من الطويل، الديوان ٤٨، وغير منسوب في المص ٢٣٣/٤، ومماه: "وَمَا إِنْ أَرَى عَنكَ الْعَمَاءَ تَجَلَّى".

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ١٤٤/٢، وابن عيش ٥٣/٨، والمص ٢٣٤/٤.

(٥) انظر: المنتضب ٣٢١/٢. وانظر تفصيل هذا الخلاف في: الإنصاف ٣٣٤، وإصلاح الخلل ١٤٠.

(٦) انظر: شرح اللحة ٢٠٦/٢، والفصول الخمسون ٢١٤، وابن عيش ٣٢٢/٨-٣٣.

(٧) سورة الأنبياء ٥٧/٢١.

(٨) ذهب النحاة إلى أن الواو بدل من الباء على أن الأخيرة أصل؛ وخالفه في ذلك السهلي. البسيط نسي شرح

الجمل ١٨٧٢؛ ٩٢٥.

ذِكْرُ أَحْكَامِ جَوَابِ الْقِسْمِ

قد علمت أن القسم نوعان: قسم لغير السؤال والاستعطاف، وقسم للسؤال والاستعطاف، أما قسم غير السؤال والاستعطاف فيجاب أى يتلقى - بـ ((أن)) أو باللام، أو بكليهما، أو بحرف النفي؛ نحو: ((والله إن زيدا قائم)) و((والله لزيد قائم))، ونحو قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(١)، و((والله، ما زيد قائم)) و((والله، لا رجل أفضل منك)).
 وإن كان المقسم عليه جملة فعلية، وفعلها ماضٍ مثبت؛ جاز تلقيه باللام، و((قد)) معاً؛ نحو: ((والله لقد قام زيد))، وأجاز بعضهم تلقيه بـ ((قد)) وحدها؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٢) جواب: ﴿والشمس وضحاها﴾، وما بعده، قال^(٣) التبريزي: والتقدير: لقد.

وجاز تلقيه باللام وحدها؛ كقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي^(٤)

فتلقاه بقوله: لـ ((ناموا)).

وإن كان فعل الجملة المقسم عليها مضارعاً مثبتاً، فيُلقى باللام، ونون التأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ نَمْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَهُ لِيُجَنَّبَنَّ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٥)، وقد تحذف نون التأكيد في ضرورة الشعر؛ كقوله:

لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتِكُمْ .. لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ يَبْسِي أَرْسَعُ^(٦)

أي: ليعلمن ربي.

(١) سورة العصر ١-٣/١١٠٢.

(٢) سورة الشمس ٩/٩١.

(٣) انظر: ابن بيشر ١٩/٢١٠، ومعجم المومنين ٤/٣٤٨.

(٤) من الطويل، وورد منسوباً هكذا في: سر صناعة الإعراب ١٣٧٤ ١٣٩٣ ٤٠٢، وشرح التسهيل ٣/٢١٤،

وديوانه ٣٢. والفصل ٣٢٦-٣٢٧، وشرح شواهد المعنى ١٣٤١ ٤٩٤، وابن يعيش ٩/١٢٠ ١٢١ ٩٧، وخزانة

الأدب ١٠/٧١، وإصلاح الخلل ١٦٧، وعجزه منسوب في التبيين ٢٨٠-٢٨١، والبيت غير منسوب في منتهى

الليب ١/١٤٩، والمعجم ٢/١١٥ ٤١٤٩.

(٥) يرسف: ١٢/٣٢.

(٦) من الطويل، للكاتب بن زيد في الخزانة ١٠/١٦٨ ٧٠ ١١/١٣٣١ ٣٥١ ٤٢٩، وغير منسوب في الرضى

على الكافية ٢/٣٣٩، وشرح التصريح ٢/٢٥٤، والمفاصل النحوية ٤/٣٢٧، ويروى: "واسع".

وإن كان الفعل منفيًا، فيلزم الماضي ((ما))؛ نحو: ((والله ما قام زيد))، وقد يكون ماضيًا
 لفظًا ومستقبلًا معنيًا، فتدخل عليه ((لا))؛ نحو: ((والله لا قمت))، وكقول الشاعر:
 حَبُّ الخَمِينِ فِي الدنْيَا عَذَابُهُمْ وَاللّٰهُ لَا عَذَابَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ^(١)
 أي: لا تعذبهم.

ويلزم المضارع، أعني المنفي ((ما))، أو ((لا)) مع نون التأكيد، وبدونها؛ ونحو
 ((والله، لا أفعله أبدًا)) و((والله، ما أفعل)).

ويجوز حذف حرف النفي من المضارع المنفي المذكور؛ لدلالة الحال عليه؛ كقول الشاعر:
 تَنفَكَ تَنَمَعُ مَا حِينًا تَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونُ^(٢)
 أي: لا تنفك، وكقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَٰسُوفَ﴾^(٣)؛ أي: لا تزال؛
 وكقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأُرْصَالِي^(٤)
 أي لا أبرح؛ وكقول الآخر:

لِلّٰهِ يَتَّقِي عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ^(٥)

أي: لا يتقى.

وأما قسم السؤال والاستعطاف، فلا يحتاج جوابه إلى ما ذكر من ((إن))، أو اللام،
 أو حرف النفي؛ لقيام الطلب أو ما في معناه مقام ذلك؛ كقولك: ((بالله أخبرني: هل
 قام زيد؟))، وكقولك في النهي: ((بالله لا تقم))، ونحو ذلك.

(١) من البحر البسيط وهو للمول بن أميل في المغني ٢٤٣، والخزانة ٣٣٢/٨، والأغاني ١٥٠/١٩.

(٢) من الكامل وينسب لخليفة بن براز من شعراء الجاهلية في: الخزانة ١٢٤٢/٩، والمفردات النحوية ٧٥/٢،
 وغير منسوب في المفصل ٢٦٨-٢٦٩، وابن عبيش ١٠٩/٧، والرضي على الكافية ٣٤٠/٢، وتخليص الشواهد
 وتلخيص القوائد ٢٣٣، والإنصاف ١٣٠.

(٣) يوسف: ٨٥/١٢.

(٤) من الطويل، وهو منسوب في: الكتاب بولاق ١٤٧/٢، والديوان ٤٨، وأمالى المرتضى ١٣٧/٣، والتبصرة
 والتذكرة ٤٥٤، ٤٤٨، وأمالى ابن السجري ١٤٠/٢، وأصول ابن السراج ٤٣٤/١، والخزانة ٤٣/١٠، وابن عبيش
 ١٠٢/٩، وشرح شواهد الأشموني ١٨٠/٩، والجلد ٧٣، والأضداد لابن الأثير ١٤٢، وصدره منسوب
 في المفصل ٣٤٨، ٢٦٨، ولفظه قلت لها والله لا أبرح قاعدًا، وبدون نسبة في المنتخب ٣٢٦/٢، (ضربوا) بدلا
 من ((قطموا))، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣، والأشموني ١٨٠/١، وشرطه بدون نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١.
 (٥) البيت سبق ذكره.

ذِكْرُ حَذْفِ جَوَابِ الْقِسْمِ

ويُحذف جواب القسم إذا تقدم على القسم ما يدل عليه؛ نحو: ((زيد عالم، والله))، وكذلك يُحذف إذا اعترض القسم؛ أي توسط؛ نحو: ((زيد- والله - قائم))، فجواب القسم في كلِّه محذوف؛ لدلالة الجملة المتقدمة، والمعرضة على الجواب؛ لأنه مثلها بعينها. وأما عن: فللمجاوزة^(١)؛ نحو: ((رميت عن القوس))^(٢)؛ لأنها يقذف عنها بالسهم، ويتجاوز به عنها، و((أطعمه عن جوع)) و((كساه عن عري))؛ لأنه يجعل الجوع والعري متجاوزين عنه. ويدخل عليها حرف الجر فتكون اسماً^(٣). بمعنى الجانب؛ نحو: ((جلست من عن يمينه))؛ أي: من جانبها.

وأما على: فمعناها الاستعلاء^(٤)؛ تقول: ((جلست علي الحصير))، و((عليه دين))، و((فلان أمير علينا))^(٥)، قال تعالى: ((فَإِذَا اسْتَوَيْتِ أَنْتَ وَمِنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ))^(٦)، وتقول في سعة الكلام: ((مررت عليه))، إذا جزته. وتكون اسماً^(٧)؛ كقولك: ((نمت من عنى الحائط))، وكقول الشاعر:

عُدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا^(٨)

أي: من فوقه، يصف قطعةً عُدَّتْ من فوق فرخها طالبةً للورد.

- (١) لم يذكر المؤلف إلا الجائزة مرافقاً للمصريين، وقد تأتي لعمان أخرى. انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤٧٠/١، والبيط ٨٤٨، والمجع ١٨٩/٤، ومعنى اليب ١٢٩/١، وابن بيش ٣٩/٨، وللخصص ٦٥/١٤، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٨.
- (٢) وأجاز أبو عبيدة زيادتها، واستدل بقوله تعالى: ((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ التَّوْرَةَ: ٦٣/٢٤)) أي أمره، المجمع ١٩٢/٤.
- (٣) وزعم ابن مالك أن ((عن)) في هذا المثال للاستعانة؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس، وهذا لا يكون إلا إذا أُريدَ حبل القوس آلة للرمي، ومستعاناً بها فيه. انظر حاشية الصبان ٢٢٤/٢.
- (٤) وفي حاشية الصبان ٢٢٣/٢: وقد نجيء "عن" موضع "بعد"، قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذ ظرفاً، ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر. وانظر: البيط ٨٣٨، ٨٤١، ٨٤٧ وشرح الكافية لابن مالك ٨١٢، وابن بيش ٤٠/٨.
- (٥) انظر ابن بيش ٣٨/٨، وشرح للمصحح ١٩٠/٢، والأعمودج ١٧٠، والفصول الخمسون ٢١٧، والإيضاح ١٥٥/٢، والمجع ١٨٥/٤، والجنى الثاني ٤٤١، وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٨.
- (٦) غير واضحة في الأصل.
- (٧) سورة المؤمنون: ٢٨/٢٣.
- (٨) وزاد ابن عصفور "على" التي تأتي فعلاً، وكذا عن ابن الطراوة والفارسي والشلوبين، الأشباه والنظائر ٨٨-٨٩، وحاشية الصبان ٢٢٦/٢، وراجع البيط ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٧٣.
- (٩) صدرت من الطويل، وعمره: (تصل وعن قبضٍ ويطلبه محبلي) واليت لزاحم العقيلي، في الكتاب بولاق ٣١٠/٢ ولغظه ((حسبها))، وابن بيش ٣٩/٨، والخزانة ١٤٧/١٠، وشرح الشواهد شلحة للمني ٤٢٥، واللسان على ٣٢١/١٩، وغير منسوب في معجم القليوبيس ١١٦/٤، وللخصص ١٤٥٧/١٦٦، والمتنضب ٥٣/٣، والمفصل ٢٨٨، والرؤى على الكافية ٣٨٣/٢، والأشباه والنظائر ٦/٢، وأصول ابن السراج ١٧٦/٣، والبصرة والخزكرة ٣٨٣، والجمل ٦١، والمجع ٢١٩/٤.

وأما ((الكاف))^(١) : فلتشبيهه؛ نحو: ((زيدٌ كالأسد))، وزائدة؛ كقوله -تعالى-: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))^(٢) ، ويدخل عليها حرف الجر؛ فتكون اسماً بمعنى: ((مثل))^(٣) ؛ كقوله:

يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبِرِّدِ الْمُنْهَمِّ^(٤) .

وأما: ((مُذٌّ)) و((مُذٌّ))؛ فيكونان اسمين، وقد تقدما في الظروف^(٥) ، ويكونان حرفي جر^(٦) ، ويفرق بينهما؛ إما من جهة اللفظ، فإنهما إذا كانا اسمين، رفع ما بعدهما، وإن كانا حرفين جرًّا ما بعدهما، وإما من جهة المعنى؛ فإنهما إذا كانا حرفين تعلقا بما قبلهما، وكان الكلام بهما جملة واحدة، وإذا كان اسمين، ورفع ما بعدهما؛ كقولك: ((ما رأيتُه مُذُّ يومان)) ، كان الكلام جملتين: الجملة الأولى فعلية، والثانية اسمية^(٧) ، يصحُّ أن يُصدَّقَ في إحداهما، ويكذَّبَ في الأخرى؛ فيُصدَّقُ في قوله: ((مَا رَأَيْتُهُ))، ويكذَّبُ في قوله: ((مُذُّ يَوْمَانٍ))، وهذا المعنى مستحيل فيهما، إذا كانا حرفين .

- (١) انظر حاشية الصبان ٢٢٤/٢، وابن عيش ٤٢/٨، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٠، ٣١٨، وشرح اللمعة ١٩٨/٢، والأتمودج ١٧٢، والفصول الخمسون ٢١٧، والمجع ١٩٤/٤ .
- (٢) سورة الشورى: ١١/٤٢، ونصب الرضى ٣٤٤/٢، إلى أنه يجوز أن لا يحكم بزيادة الكاف في هذه الآية .
- انظر: البرهان في علوم القرآن ٣١٠/٤، وحاشية الصبان ٢٢٥/٢ .
- (٣) وتكون حارة أيضاً، وذكر سيوبه أنها لا تقع كذلك إلا ضرورة. المجع ١٩٧/٤ .
- (٤) من الرجز وقيل: يبيض ثلاثاً كما جازم، وهو للمعاج في شرح شواهد المغني ٥٠٣، والخزانة ١٠/١٦٦، وملحقات ديوانه ٨٣، وغير منسوب في المنفصل ٢٨٩، والرضى على الكافية ٣٤٣/٢، وأوضح المسالك ٥٤/٣، وابن عيش ٤٤/٨، والمجع ٤٩٧/٤، والتوطئة ٢٤٣، والبيض جمع بياض، اللحم جمع جماء، وهي البقرة التي لا تفرون لها، والمنهم المناب .
- (٥) انظر: هذا الكتاب ٢١٧/١ .
- (٦) انظر: حاشية الصبان ٢٢٦/٢، والبيط في شرح الجمل ٨٥٤، وابن عيش ٤٤/٨، ٤٥، وشرح اللمعة ١٩٩/٢، والأتمودج ١٧٣، والإيضاح ١٥٨/٢، والجنى الثاني ٤٦٤، وشرح الجمل الزجاج ٥٣/٢ .
- (٧) وتكون: (مُذٌّ) هنا مبتدأ، وما بعدها خبر، وقال بعض الكوفيين بأن (يومان) في المثال الذي ذكره المؤلف فاعل، وتقدير الكلام حينئذ: مذ مضى يومان، وذهب الفراء إلى أن موضع الكلام كله نصب على الظرف؛ أي ما رأيتُه من الوقت الذي هو يومان. انظر في تفصيل ذلك: الإنصاف ٣٢٦، والأشياء والنظائر ١٦٦/٢، وإصلاح الخلل ٢٣٥، ومعنى الليب ٢١-٢٢، وحاشية الصبان ٢٢٧/٢، والبيط في شرح الجمل ٨٦١-٨٦٢ .

وفرق آخر: أنهما إذا كانا حرفين، فالعنى كائن فيما دخلا عليه، لا فيهما، فإذا قلت: ((زيد عندنا مذ شهر)) وخففت، كان الشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار هناك، وكانت ((مذ)) حيثذ بمعنى ((في))، وإن رفعت الشهر تعينت ((مذ)) للاسمية، وكان المعنى أن الوقت الذي حصل فيه الاستقرار شهر^(١).

وذهب قوم من النحاة^(٢) إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين، فإذا رفعت ما بعدهما كان التقدير ما تقدم، وإذا خففت كانا في تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين كقوله -تعالى-: ﴿مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٣). وهما لا ابتداء الغاية في الزمان الماضي كما أن ((من)) لا ابتداء الغاية في المكان^(٤)؛ نحو: ((ما رأيت مذ يوم الجمعة)).

ويدخلان على الزمن الحاضر؛ فيكونان بمعنى ((في))^(٥)؛ نحو: ((ما رأيت مذ يومنا أو شهرنا))؛ أي في يومنا، أو شهرنا))، والبصريون يخصصون من بغير الزمان؛ فلا يميزون: ((ما رأيت من يوم الجمعة))، والكوفيون يميزونه. وأما حاشي^(٦) وعدلا وخال^(٧): ففيها معنى الاستثناء، وإذا جررت بها تكون

(١) في حاشية الصبان ٢٢٦/٢: "قال الشاطبي: قد يمتلآن الاسمية والحرفية، كما في " ما رأيت مذ أو منذ أن الله خلقه " بفتح الهززة - أما إن كثرت فالاسمية معينة .

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢١/٢ .

(٣) سورة النمل: ٦/٢٢ .

(٤) وتصدق عبارة الكوفيين التي تنص على أنهما مركبان من "من" حرف الجر، و"إذ"، ثم تغيرا عن حالهما في أفراد كل واحد منهما، فحذفت الهززة، ووصلت "من" بالنال، وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الأفراد والتركيب، ويستدل الكوفيون على ذلك بأن من العرب من يقول في "مذ": "مذ بكسر الميم، وهنا ما قال به الفراء . انظر: الإنصاف ٣٢٦ .

(٥) إذا كان الزمن ماضيا فبمعنى "من" كما ذكر المؤلف، وبمعنى "من"، و"إلى" إذا كان ما بعدهما معدودا؛ نحو: ما رأيت مذ يوم الخميس . انظر: مغني اللبيب ٢١/٢ .

(٦) مذهب البصريين في "حاشي" أنها حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنها حرف جر، وذهب المراد إلى أنها تكون فعلا وحرقا، وهو ما عليه الأخفش، والجرمي، والملازني، والزجاج . انظر في هذا الخلاف: الإنصاف ٢٤١، والمفصل ٢٩٠، والتوطئة ٢٤٢، ومغني اللبيب ١١٠/١، والبسيط في شرح الجمل ٨٥٤، ٨٨٨، وابن يعيش ٤٨/٨، والإيضاح ١٥٩/٢، وذكر المرادي أنها قد تكون اسما إذا توتت مثل قراءة: ﴿حاشا لله﴾ بمعنى: التنزيه. الجنى اللداني ٥١٠-٥١٧، و انظر: المحب ٣٤٦/١ .

(٧) انظر: ابن يعيش ٤٩/٨، وشرح اللوحة ١٩٢/٢، والأمموزج ١٧٤، والجنى اللداني ٤١٤، ٤٣٣ .

حروفاً، وإذا نصبت بها تكون أفعالاً قد أضمر فاعلوها، فإن دخلت ((ما)) عليها كقولك: ((قام القوم ما عدا عمراً)) تعينت للفعلية، وتعين النصب. واعلم أن ((كي)) عند الزمخشري، وغيره من البصريين^(١) حرف جر بمنزلة اللام، إذا قال: ((جئتُك لأمر))، فتقول: ((كيه؟))؛ كما تقول: ((له؟))؛ لأن ((كي)) دخلت على ((ما)) الاستفهامية، وهي اسم، فلا بد من أن تكون ((كي)) حرفاً من حروف الجر؛ لدخولها على الاسم؛ لأنها لو كانت هي الناصبة للفعل، لم تدخل على الاسم؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء^(٢).

ذَكَرُ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ

ويُحذفُ^(٣) حرفُ الجرِّ؛ فيتعدى الفعل بنفسه؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٤)؛ أي: من قومه؛ وكقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ^(٥)

أي: من ذنب، و((دخلت الدار))؛ أي: في الدار؛ وكقول الشاعر:

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَاغْفِلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(٦)

(١) انظر: المفصل ٢٩١، والمقتضب ٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والمع ٤/٢٠٠، ومنه الليب ١٥٦/١، وابن عيش ٤٩/٨، وشرح لللمحة ١٩٤/٢، والإيضاح ١٥٩/٢، والمع ٤/١٩٩.
(٢) ذكر الأشموني أن "كي" بحر ثلاثة أشياء: الأول "ما" الاستفهامية، وقد مثل المؤلف له، و"ما" المصدرية مع صلته؛ كقول الشاعر:

يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

و"أن" المصدرية وصلته؛ نحو: "جئت كمي أكرم زيناً". حاشية الصبان ٢/٤٠٤.

(٣) انظر: الأمودج ١٧٥، والإيضاح ١٦٠/٢، وابن عيش ٥٠/٨.

(٤) سورة الأعراف، ١٥٥/٧.

(٥) صلويت من البسيط، وعمره: "رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ"، وهو من الأبيات التي لا يعرف نائلها، انظر البيت في: الكتاب ٣٧/١، والخزانة ١١١/٣، وأمالى المرتضى ٤٧/٣، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢، والمقتضب ٣٢١/٢، وأصول ابن السراج ١٧٨/١، والبصرة والذكرة ١١١، وصدرة في شرح الأشموني ٤٤٢/١، والفرائد الجديدة ٦٥٦/٢.

(٦) من البسيط، لعمره بن معد يكرب في ديوانه ٦٣، والكتاب ٣٧/١، والخزانة ١٢٤/٩، وشرح شواهد المغنبي ٧٢٧، وأمالى ابن السجري ٣٣٩/١؛ ٣٣٣/٢، والجمل ٢٨، ولأعشى طرود في أصول ابن السراج ١٧٨/١، والمؤتلف والمختلف ١٧، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعه بن خنصاف في الخزانة ٣٣٩/١، ٣٤٢، ٢٤٣، وخنصاف بن نديه أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيويه ٢٥٠/١، وبدون نسبة في المقتضب ٣٦/٢، والمفصل ٢٩١، وشرح الملتفات العشر للبريزي ١٧٤، وابن عيش ٥٠/٨، واللامات ١٣٩، والمختب ٥١/١، ٢٥٢.

أي: أمرتُك بالخير؛ كقولك: ((كَلْتُ زَيْدًا)) و((وَزَنْتُ زَيْدًا))؛ أي: كَلْتُ لزيد الطعامَ، ووزنتُ لزيد الدراهم، فحذفوا حرف الجر، وحذفوا أيضًا ((الطعام)) و((الدراهم))؛ لأن معناه: كَلْتُ الطعامَ، ووزنتُ الدراهمَ لزيد^(١).

وإذا حُذفت حروفُ الجر، وجبَ النصب؛ لأنه مفعول، فلا وجه إلا النصب، ويحذف حرفُ الجر مع ((أَنْ)) المفتوحة المشددة، و((أَنَّ)) المفتوحة المخففة كثيراً مستمراً، والمراد بالمفتوحة المخففة الناصبة للفعل، لا المخففة من الثقيلة، ولا المفسرة؛ نحو: ((عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ))، و((جِئْتُ أَنَّكَ أَكْرَمْتَنِي))؛ أي: من أنك، ولأنك؛ وكقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)؛ أي: ويأمرُ بقولوا، ومثل ذلك كثير في الكتاب العزيز، وغيره.

وجميع ذلك إما منصوباً، أو في موضع النصب، فإن قيل: إذا كان الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر، فكيف تعدى بعد حذفه فنصب المفعول، فالجواب أن الفعل إذا تعدى بحرف الجر، وكثر استعماله، وصار ذلك معلوماً، حُذف اختصاراً حين علم أن أصل الكلام كذلك، كما حذفوا أشياء كثيرة من الكلام؛ لحصول العلم بها تخفيفاً؛ كحذف المتبداً والخير ونحوهما. وهذا هو المسمى بالمنصوب بنزع الخافض.

وقد يزداد حرف الجر مع الفعل المتعدي، تأكيداً للمعنى، وتقويةً لعمل العامل؛ نحو: ((نصحتُ زيداً))، و((نصحتُ له))، و((شكرتُه))، و((شكرتُ له)).

وقد يزداد حملاً على تداخل المعنيين؛ كقوله:

نَضْرِبُ بِالسِّيفِ وَنَرْجُو^(٣) بِالْفَرْجِ

فعدى ((نرجو)) بالباء، لما كان الرجاء بمعنى الطمع؛ أي: ونطمع بالفرج.

(١) لزيد [مكرر في الأصل.

(٢) سورة البقرة: ١٦٩/٢.

(٣) في الأصل: "ونرجوا" والصحيح ما أثبت.

(٤) بيت من الرجز، وقيل: "نَحْنُ نَبُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ"، وهو للناطقة الجمعدى في ملحقات ديوانه ٢١٦، ومعجم ما استعجم ١٠٢٩/٢، ومعجم البلدان ٢٧١/٤، والخزانة ٥٢/٩، وبدون نسبة في درة الغواص ١٠، بدون نسبة في الإنصاف ٢٤٥، والتبيين ٤١٣.

والقياس أن لا يُضمر حرف الجر؛ لأنه والمجرور كشيء واحد، وقد جاء ذلك في مواضع لا يقاس عليهما؛ منها: إضمار ((رب))، وإضمار باء القسم قليلاً، في قولك: ((الله، لأفعلن))^(١) يجر اسم الله - تعالى - وجر هذا عند المحققين لا يجوز إلا مع همزة الاستفهام، أو ((ها)) التنبيه؛ كقولك: ((الله، لأفعلن))، و((ها الله، لأفعلن))؛ ليكون عوضاً عن حرف القسم، وأضمر حرف الجر شاذاً؛ فمنه إضماره في قول رؤية: ((خير عافاك الله))^(٢) يجر ((خير))؛ إذ قيل له: كيف أصبحت .

وأجاز سيويه^(٣) في قول زهير:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَاءِيًا؛

خفَضَ ((سابق)) على إضمار الباء في ((مدرِك))؛ أي: لست بمدرِك، ولا سابق.

ذِكْرُ الْحُرُوفِ الْمَشْبُهَةِ بِالْفِعْلِ

وهي: إن، وأن، وكأن، ولت، ولعل، ولكن: تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب البتداء ويسمى انتها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، ووجه شبهها بالفعل، أنها تقتضي اسمين، كما يقتضيهما الفعل المتعدي^(٤)، فتنصب أحدهما وترفع الآخر، كما صنع في مقتضى الفعل المتعدي؛ وقدم المنصوب على المرفوع؛ للفرق بين الفعل، وما أشبهه^(٥).

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٣٤/٢ .

(٢) انظر هذا الخبر في: الفصل ٢٩١-٢٩٢، وابن عبيش ٥٣/٨، وحاشية الصبان ٢٣٣/٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٣٠٦/١ .

(٤) من الطويل، ونُصب هكنا في الكتاب ١٦٥/١، ولفظه: ولا سابقاً، والديوان ٢٨٧، وشرح شواهد المغني ٢٨٢، ٦٩٥، وابن عبيش ٥٢/٢، ودرة القواص ٢٨، وشرح درة القواص ٧٧، وشرح التسهيل ٣٨١/١، ٥٢/٢، ٤٧/٤، وتخليص الشواهد وتلخيص القوائد ٥١٢، ومعنى اللب ٨٩/١، ٩٦/٢، ١٩٠، والجمل ٨٦، وأصول ابن السراج ٢٥٢/١، والخزانة ١٠٢/٩، وجاء منسوباً لصرمة الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١، ولفظه: ولا سابق بالخفض، وجاء عجزه هكنا ١٥٥/٢، بدون نسبة، وفي الإنصاف ٤٥٢، وكما قال زهير ويقال صرمة الأنصاري، ونسبه في ١٦٢، لصرمة فقط، وبدون نسبة في الفصل ٢٥٦، والأشعري ٤٨٦/١، والأشبه والنظائر ٣١٦/١، والرضى على الكافية ٢٦٧/٢، والبيان ٢١٠/١، والشاهد فيه: ولا سابق شيئاً، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر ليس على توهم إثبات الباء، وقد روي بالنصب عطفاً على اللفظ، فلا شاهد فيه، وقال الخفاجي: وروى فيه "وسابقي" بإضافته إلى باء المتكلم ورفع شيء فعله فلا شاهد .

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل ٧٦٨-٧٦٩ .

(٦) انظر: البسيط في شرح الجمل ٧٦٩ .

وكلها لها صدر الكلام، غير ((أَنَّ)) المفتوحة، وإنما كان لها صدر الكلام؛ لأن كلاً منها يدل على قسم من أقسام الكلام من تَمَنُّ، أو تَرَجُّ، أو استدرَك، أو غير ذلك، فوجب التقديم، وأما ((أَنَّ)) المفتوحة فإنها مع ما في حيزها في تأويل المفرد، وإنما التزموا أن لا تكون أول الكلام؛ لثلا تبقى عرضةً لدخول ((إِنَّ)) المكسورة عليها، فإنه لا يجوز أن تقول: ((إِنَّ أَنْ زَيْدًا مَنْطَلِقًا))، عند سيبويه^(١)؛ وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهةً لاجتماع اللغظين المشتبهين، وأجازوه الكوفيون.

وتلحق هذه الحروف ((مَا))^(٢)، فتلغيا عن العمل على الأصح، وتدخّل حيثشذ على الجملة الفعلية أيضاً؛ كقولك: ((إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)) و((إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ))، ولا يتحتم الإلغاء مع ((مَا))، بل يجوز الإعمال أيضاً، كما في قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتَا وَنَصْفَهُ فَقَدْ^(٣)
بالوجهين: برفع ((الحمام))، ونصبه.

ذَكَو ((إِنَّ)) ، و((أَنَّ))

((إِنَّ)) المكسورة لا تغير معنى الجملة^(٤)، بمعنى أنها لا تخرجها عن حكم الاستقلال^(٥)؛ ولذلك يحسن السكوت على الجملة التي دخلت عليها، كما كان يحسن السكوت عليها قبل دخولها، فإذا قلت: ((إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا))، أفدت به ما أفدت بقولك: ((زَيْدٌ قَائِمٌ))، مع زيادة التأكيد والمبالغة^(٦).

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٤٦٣/١، وفي المنتخب ٣٤٣/٢: "لا يحسن دخول إن على أن"، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٢، والإيضاح ١٨٦/٢، وابن يعيش ٧٠/٨-٧١.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٧٩، والإيضاح ١٦٢/٢-١٩٦٣، وشرح اللوحة ٢٩/٢، وابن يعيش ٥٤٨-٥٥٨/٨، والمعجم ١٨٩/٢.

(٣) من البيط، وهو في الكتاب ١٣٧/٢، والديوان ٢٤، والخزانة ٢٥١/١٠، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٥٨، وتخليص الشواهد ٣٦٢، وابن السحري ٣٩٧/٢، ٥٦١، وشرح شواهد المغني ٧٥، ٢٠٠، والإتصاف ٣٨٣، ومفني اللبيب ١/٦١، ٢٦٢، ٨/٢، وشرح شواهد الأشونى ٢٤٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٢١٥، وصدرة منسوب في الفصل ١٢٣، والبيت غير منسوب في أصول ابن السراج ٢٢٣/١، والرضى على الكافية ٣٤٨/٢، وشرح الأشونى ٢٤٢/١، والمعجم ١/٢٢٨، ١٩٦٩/٢، وصدرة غير منسوب في التوطئة ٢٢٢، وأوضح المسالك ٣٤٩/١، ويروي: "أو نصفه".

(٤) انظر: الجنى اللداني ٣٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٢، والمنتخب ٣٣٩/٢.

(٥) فراغ في الأصل بين "أنا" و "لذلك".

(٦) في المعجم ١٤٩/٢: "وزعم نعلب أن الفراء قال: ((إِنَّ)) مقدرة لفسم مزوك استغنى عنه بها، والتقدير: والله إن زَيْدًا لِقَائِمًا، و((أَنَّ)) المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد".

و((أَنْ)) المفتوحة تغير معنى الجملة^(١)، وتجعلها في تأويل المفرد، الذي هو مصدر خبرها؛ نحو: ((أعجبي أنك قائم))؛ أي: قيامك، و((أعجبي أن زيداً أحمك))؛ أي: أخوة زيد، فهي مع الجملة التي بعدها في تأويل المفرد، فإن تعذر قدرت بالكون؛ نحو: ((أعجبي أن هذا زيد))؛ أي: كونه زيداً.

ومن أجل كون المكسورة لا تُغَيِّرُ معنى الجملة؛ وجب الكسر لفظاً أو حكماً في كل موضع تبقى فيه الجملة بحالها، ومن أجل كون المفتوحة تُغَيِّرُ معنى الجملة، وتجعلها في حكم المفرد، وجب الفتح لفظاً أو حكماً في كل موضع تكون مع ما بعدها في محل المفرد.

ذِكْرُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُكْسَرُ فِيهَا ((إِنْ))

وهي تُكْسَرُ^(٢) إذا وقعت ابتداءً؛ لكونه موضع الجملة؛ نحو: ((إِنْ زِيدًا قَائِمًا))، وتُكْسَرُ أيضاً بعد القول؛ نحو: ((قلتُ: إِنْ زِيدًا قَائِمًا))؛ لأن مقول القول جملة، وتُكْسَرُ -أيضاً- إذا وقعت جواب القسم؛ نحو: ((والله، إِنْ زِيدًا قَائِمًا))؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

وتُكْسَرُ -أيضاً- بعد الموصول؛ نحو: ((جاءني الذي إن أباه عالم))؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾^(٣)؛ أي: الذي إن مفاتحه لتنوء بالعصبة.

وتُكْسَرُ -أيضاً- إذا وقعت بعد واو الحال؛ نحو: ((جاءني زيد وإنه ضاحك))، وبعد ((حتى)) التي للابتداء خاصة؛ نحو: ((قام القوم حتى إن زيدا قائم)).

وبعد ((ألا))، و((أما)) من حروف التبيه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾^(٤). وكذلك تُكْسَرُ إذا وقع في خبرها اللام؛ نحو: ((علمتُ إنك لَقَائِمًا)).

قال الله -تعالى-: ﴿إِنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾^(٥).

وبعد حروف التصديق؛ نحو: ((نعم إن زيدا قائم)).

(١) انظر: الجنى الثاني ٢٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٨، وابن يعيش ٥٩/٨، والبيط ٧٨/٧٨.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٨٢، والبيط في شرح الجمل ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، والإيضاح

١٦٥/٢-١٧١، وابن يعيش ٥٩/٨-٦٢، وللنضب ٣٤٦/٢، وشواهد التوضيح ١١٨.

(٣) القصص ٧٦/٢٨.

(٤) البقرة: ١٣/٢.

(٥) العاديات ١١/١٠.

ذَكَرُ مَوَاضِعٍ فَتَحِيهَا

وهي ^(١) تَفْتَحُ إِذَا كَانَتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا فَاعِلَةٌ؛ نَحْوُ: «بَلَّغَنِي أَنْ زَيْدًا عَالِمٌ»؛ أَي: بَلَّغَنِي عِلْمَ زَيْدٍ؛ لَوْجُوبِ كَوْنِ الْفَاعِلِ مَفْرَدًا.
وَتَفْتَحُ -أَيْضًا- إِذَا وَقَعَتْ مَفْعُولَةٌ؛ نَحْوُ: «كَرِهْتُ أَنْ زَيْدًا جَاهِلٌ»؛ أَي: كَرِهْتُ جَهْلَ زَيْدٍ.

وَتَفْتَحُ -أَيْضًا- إِذَا كَانَتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأً؛ نَحْوُ: «عِنْدِي أَنْتَ عَالِمٌ»؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مِنْ خَوَاصِهِ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا.

وَتَفْتَحُ -أَيْضًا- إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ «لَوْلَا»؛ نَحْوُ: «لَوْلَا أَنْتَ مَنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ»؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ لَوْلَا مَبْتَدَأٌ، نَحْوُهُ مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ بَعْدَ «لَوْلَا» مُلْتَزِمٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَقْرَرِ؛ لِكُونِهِ فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ؛ أَي: لَوْ وَقَعَ قِيَامُكَ كَانَ كَذَا.

وَتَفْتَحُ -أَيْضًا- إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ؛ نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْتَ مَنْطَلِقٌ»؛ أَي: مِنْ انْطِلَاقِكَ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْرَدًا.

وَتَفْتَحُ -أَيْضًا- إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ «حَيْثُ» -أَيْضًا- عَلَى الْمَخْتَارِ، وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مُلْتَزِمَةً اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ، وَالْأَصْلُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرَدِ، فَاعْتَبِرِ الْأَصْلَ فِيهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ تَأْوِيلَ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَ «أَنَّ» بِالْمَفْرَدِ، قَدَرْتَ بِالْكَوْنِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ ^(٢)؛ أَي: لَوْ نَبَتْ كَوْنُ مَا فِي الْأَرْضِ.

ذَكَرُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا كَسْرُ ((إِنْ)) وَفَتْحُهَا

وهو ^(٣) أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَقْدَرَ فِيهِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ تَقْدَرَ مَوْضِعًا لِلْجُمْلَةِ، وَأَنْ تَقْدَرَ مَوْضِعًا لِلْمَفْرَدِ، جَازَ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِينَ، مِثْلَ قَوْلِهِ: وَكَنتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ ^(٤)

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٨٨، والإيضاح ١٦٥/٢-١٧١، وابن عيش ٥٩/٨-٦٢، والممع ٦٧/٢ والأصول ٢٦٥/١، والمقتضب ٣٤١/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١١٨.
(٢) سورة لقمان ٢٧/٣١.

(٣) انظر: البسيط في شرح الجمل ١٨١٧، ١٨٢٦، ١٨٣٣، ٨٢٤، والإيضاح ١٧١/٢، والممع ١٦٨/٢، والأصول ٢٧/١.

(٤) من الطويل، ولم أقف على نسبه، وهو في الكتاب ١٤٤٧/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وابن عيش ٩٧/٤، وأوضح المسالك ٣٣٨/١.

إن قدرت أنها وقعت موقع إذا هو عبد القفا، كسرت؛ لمكان الجملة، وإن قدرت إذا العبودية، والخبر محذوف، فتحت؛ لوقوعها موقع المفرد؛ لأن المعنى: فإذا العبودية حاصلة، وكذلك إذا قلت: ((من يكرمني فإني أكرمه))، إن قدرت أنها وقعت موقع فأنا أكرمه كسرت؛ لمكان الجملة، وإن قدرت: فجزاؤه أني أكرمه؛ أي: فجزاؤه الإكرام فتحت؛ لوقوعها خبراً لمبتدأ، وهو موضع المفرد، الذي هو الإكرام.

فِكْرُ الْعَطْفِ عَلَى اسْمِ ((إِنَّ)) الْمَكْسُورَةِ بِالرَّفْعِ:

لما كانت إن المكسورة لم تُغَيَّرْ معنى الجملة؛ صَحَّ أَنْ تُقَدَّرَ كَالْعَدَمِ، فَتَعَطَّفَ عَلَى مَعْلِ اسْمِهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بَاقٍ فِيهِ، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً لَفْظًا أَوْ حِكْمًا؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تُغَيَّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ؛ فَمِثَالُ إِنْ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا:

((إن زيدا منطلق وعمرو))، بالرفع عطفاً على محل اسمها، ومثال ((إن)) المكسورة حكماً الداخلة على ما أصله المبتدأ والخبر؛ كالدخلة على مفعول أفعال القلوب، فهي مكسورة حكماً، وإن كانت مفتوحة لفظاً؛ نحو: ((ظننت أن زيدا قائم))، فيجوز العطف على موضع اسمها بالرفع؛ وإنما قلنا: إن المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة؛ لأن هذه الأفعال إذا علقت لرجع ما بعدها إلى أصله من المبتدأ والخبر؛ نحو: ((علمت لزيد قائم))؛ ومن ذلك بيت الكتاب:

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا قَسَى شَقَاقٍ^(١)

فَعَطَّفَ عَلَى مَعْلِ الْمَكْسُورَةِ حِكْمًا الْمَفْتُوحَةَ لَفْظًا ((أنتم))، وهو صيغة المرفوع، و((بغاة)) خبر ((أنتم))، وأما خبر ((إن)) فمحذوف؛ لدلالة خبر المعطوف عليه؛ لأن، بلفظه؛ إذ تقديره: فاعلموا أنا بغاة، وأنتم بغاة.

وشرط العطف بالرفع أن يمضي لفظاً أو تقديراً؛ فاللفظ؛ كقولك: ((إن زيدا قائم وعمرو قائم))، والتقدير؛ كقولك: ((إن زيدا وعمرو قائم))، و((أنا وأنتم بغاة))؛ لأن التقدير: ((إن زيدا قائم وعمرو قائم)) بخلاف قولك: ((إن زيدا وعمرو قائمان))، فإنه ممنوع عند البصريين؛ لأنه لم يجمع عنهم مثله.

(١) من الوافر، بشر بن أبي حازم في الديوان ١٦٥، والكلب ١٥٦/٢، والخزانة ٢٩٣/١٠، ويلا نسبة في ابن يعيش

ولا يستقيم قياسه على محل الاجتماع، أعني: إن زيدا وعمرو قائم؛ لأن الأول منصوب بان، والثاني مرفوع بالابتداء، بخلاف: ((إن زيدا وعمرو قائمان))؛ لأنه يلزم أن يكون ((قائمان)) معمولاً لـ ((إن)) وللابتداء معاً، وهو باطل؛ لأنه من حيث هو معمول للابتداء لا يكون معمولاً لـ ((أن))، ومن حيث هو معمول لـ ((أن))، لا يكون معمولاً للابتداء، وإلا لزم اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد، فيلزم أن يكون معمولاً لـ ((أن)) غير معمول لـ ((أن))، وهو فاسد.

والمبرد^(١) من البصريين جوز العطف بالرفع على اسم ((إن)) قبل مضي الخبر، لا لفظاً ولا تقديراً، بشرط أن يكون اسم ((إن)) مبنياً؛ نحو: ((إني وزيد ذاهبان))؛ لأن اسم ((إن)) لما كان مبنياً لم تعمل فيه ((إن))، فلم تعمل في الخبر أيضاً، فيكون الخبر معمولاً للابتداء فقط، وقد ثبت بالنص عن العرب قولك: ((إنك وزيد ذاهبان))، وأما ((إن زيدا وعمرو ذاهبان))، فالمبرد وغيره من البصريين متفقون على امتناعه خلافاً للكوفيين فإنهم يجوزون: ((إن زيدا وعمرو ذاهبان)) برفع عمرو^(٢)، وإذا عطفت على اسم ((إن)) قبل مضي الخبر، فالواجب عند البصريين النصب في المعطوف، وأما الخبر فالخيار تشيته مع الواو حيثنذ؛ نحو: ((إن زيدا وعمراً قائمان))، وإفراده مع ((أو)) ومع ((لا))، ومع ((ثم))، ومع ((الفاء))؛ نحو: ((إن زيدا، أو عمراً قائم))، و((إن زيدا لا عمراً قائم))، وكذلك مثال ((ثم))، و((الفاء)).

و((لكن)) المشددة مثل ((إن)) المكسورة، في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بذلك الشرط، والنصب على اللفظ؛ نحو: ((كان كذا، لكن عمراً منطلقاً، وبشرراً وبشراً))؛ وإنما جاز ذلك في ((إن)) المكسورة، وفي ((لكن)) خاصة لكون كل منهما لا يغير معنى الجملة، بخلاف الأربعة الباقية، التي هي ((أن)) المفتوحة، و((كأن))، و((ليت))، و((لعل))، فإنه لا يجوز العطف على محل اسمها؛ كما جاز في ((إن)) المكسورة، ولكن المقدمتين الذكر لتغيير هذه الأربعة معنى الابتداء؛ لأن هذه الأربعة تضمنت معاني أفعال مخصوصة من جعلها في تقدير المفرد؛ من تشبيهه وعن وترج.

(١) انظر: المقضب ١١١/٤-١١٢، وانظر: في تفصيل هذا الخلاف: الإيضاح ١٥٨، والبيان ٣٤١، والإيضاح

١٨١/٢، وابن يعيش ٦٩/٨.

(٢) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨١/٢.

ذِكْرُ دَخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ مَعَ ((إِنَّ)) الْمَكْسُورَةِ:

وتدخل لام الابتداء مع ((إِنَّ)) المكسورة دون أحواتها (١)، إما على خبرها؛ نحو: ((إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)) على متعلق الخبر بشرط تقديمه على الخبر؛ نحو: ((إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلْتُ))، وإما على اسمها، إن فصل بينه وبين ((إِنَّ)) فاصل؛ نحو: ((إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا)) ولو أخرجت متعلق الخبر وأدخلتها عليه؛ نحو: ((إِنَّ زَيْدًا أَكَلَّ لَطَعَامُكَ)) لم يجوز؛ لأنها لا يتأخر عن الاسم والخبر جميعاً، وإنما اشترط في دخولها على الاسم الفعل؛ لامتناع دخولها إذا لم يفصل بينهما؛ نحو: "إن زيدا قائم"؛ لكرهتهم اجتماع حرفي ابتداء. واعلم أن دخول هذه اللام مع "لكن" كما شرح في "إن" ضعيف استعمالاً، وإن لم يزل مع الابتداء، وقد جاء مع ضعفه؛ كقوله:
ولكنني من حبيها لعميداً^(٢)

ذِكْرُ تَخْفِيفِ ((إِنَّ)) الْمَكْسُورَةِ:

وتخفف المكسورة فتلزمها اللام؛ نحو: ((إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)) بالرفع، ولزمتها اللام؛ فرقا بينها وبين النافية، في مثل: ((إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ))، بمعنى: ما زيد قائم، وتلزمها أيضاً هذه اللام (٣) عند عملها، وإن لم تشبه بالنافية حيث، طرداً للباب؛ نحو: ((إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ))^(٤). ويجوز إعمالها والغائها؛ فمثال إعمالها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤَيِّنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٥)، ومثال إغائها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٦). وإن المكسورة إذا خففت جاز دخولها على الأفعال العاملة في المبتدأ والخبر، دون غيرها؛ لاشتمال هذه الأفعال على مقتضاها، وهو المبتدأ والخبر، بخلاف غيرها، ويطلق عملها حيث؛ نحو: ((إِنَّ كَانَ زَيْدٌ لَقَائِمًا))، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

(١) انظر: البسيط في شرح الجمل ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٤؛ وابن عيش ٦٢/٨، ٦٦، وللتضب ٣٤٣/٢.

(٢) من الطويل، وصدرة: "يلومني في حب ليلى عواذلي" به. ان الإصناف ١٧١، والخزانة ٣٤٠/١٠.

(٣) انظر: ابن عيش ٧١/٨، والمع ١٨٠/٢.

(٤) انظر: ابن عيش ٧١/٨ وشرح الكافية، لابن مالك ٥٠٣، والإيضاح ١٨٧/٢، وللتضب ٣٥٨/٢.

(٥) سورة هود ١١/١١.

(٦) سورة يس ٣٦/٣٢.

لَفَاسِقِينَ ﴿١٠١﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسِهِمْ لَعَاפِلِينَ﴾^(١)، خلافاً للكوفيين في التعميم، فإنهم عمموا دخولها على الأفعال؛ سواء كانت الأفعال عاملة في المبتدأ والخبر أو غير عاملة، وأنشدوا:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةٌ مُتَعَمِدٌ^(٢)

فدخلت ((إن)) على ((قتلت)). وهو ليس من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهو شاذ عند البصريين^(٤).

ذَكَرَ تَخْفِيفَ ((أَنْ)) الْمَفْتُوحَةَ

وتخفيف المفتوحة، كما تخفف المكسورة^(٥) فتعمل على سبيل الوجوب في ضمير شأنٍ مقدرٍ، وإنما كان كذلك؛ لأن المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة حسبما تقدم، ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر، فقدروا عملها في ضمير شأنٍ مقدرٍ؛ لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف. وتدخل المخففة المفتوحة على الحمل الاسمية والفعلية^(٦) سواء كان الفعل عاملاً في المبتدأ والخبر، أو غير ذلك، ويلزمها إذا دخلت على الأفعال، إما حرف نفي أو ((قد)) أو ((سوف)) إلا أن يكون الفعل غير متصرف، فلا يلزم ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٧)، وإنما لزمها ذلك إما ليكون كالعوض عما ذهب منها، أو للفرق بينها وبين ((أَنْ)) المصدرية، فإن

(١) سورة الأعراف ١٠٢/٧.

(٢) سورة الأنعام ١٥٦/٦.

(٣) من الكامل، وينسب لعاتكة بنت زيد بن عمرو في شرح شواهد المغني ٧١، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، وغير منسوب في ابن يعيش ٧١/٨؛ ونظفه في ٢٧/٩: "هبلتك أمك" والرضى على الكافية ٣٥٩/٢، والفصل ٢٩٨، ويروى: "شلت يميناك" في مغني اللبيب ٢٣/١، ورس صناعة الإعراب ٥٤٨، والتوطئة ٢٣٤، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٧٩، وشرح درة الغواص ١٨١، وإصلاح الخلل ٣٧٦، وجاء في الإنصاف ٥٠٨: "شلت يميناك"، "وكبت عليك" بدلا من "وجبت عليك"، والمجم ١٨٣/٤.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٧١/٨، والإنصاف ٥٠٨.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٩٥، والإيضاح ١٨٧/٢، وابن يعيش ٧١/٨، والمجم ١٨٤/٢، والمقتضب ٣٥٨/٢.

(٦) انظر في تفصيل هذا: المقتضب ٥٠/٣.

(٧) سورة الأعراف ١٨٥/٧.

المصدرية لا تجامع شيئاً من الأمور الثلاثة المذكورة، ويفرق بينهما أيضاً أن المصدرية تنصب الفعل المضارع، والمخففة المذكورة لا تنصبه، و((أن)) المصدرية لا تقع بعد العلم، والمخففة تقع بعده (١).

ومثال المخففة مع حرف النفي: ((علمت أن لا يخرج زيد))، وكتوبه تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (٢)، وقد استعملت معها ليس مكان ((لا))؛ لشبهها بها في النفي؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٣)، وقد عوضوا ((لم)) عنها؛ قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾ (٤).

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ (٥)، فلما في ((إذا)) من معنى الشرط المختص بالاستقبال، صارت بمنزلة ((السين)) و((سوف))، ومثالها مع ((قد)): ((علمت أن قد خرج زيد))، ومثالها مع السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (٦)، وأما إذا دخلت على الاسم، فلا يوزمها شيء من هذه الحروف؛ لأنها حيث لا تشبه بـ((أن)) المصدرية؛ نحو: بيت الكتاب:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل (٧)
وشد إعمال ((أن)) المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن المقدر؛ كقول الشاعر:
فلو أنك في يوم الفراق سألتني
فأوقع بعدها صيغة المنصوب.

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٩٩.

(٢) سورة طه ٨٩/٢٠.

(٣) سورة النجم ٣٩/٥٣.

(٤) سورة البلد ٧/٩٠.

(٥) سورة النساء ١٤٠/٤.

(٦) سورة الزمل ٢٠/٧٣.

(٧) سبق ذكره في هذا الكتاب ١٩٧/١.

(٨) من الطويل، وقائله مجهول، وهو في شرح اللغوي ١٠٥، والإحصاف ١٦٩، والأشعرى ٢٤٨/١، والمنفصل ٢٩٧، والرضى ٣٥٩/٢، والخبين ٣٤٩، وابن بيش ٧١/٨، والخزانة ٧٢٤٤٢٦/٥، والقراء ٣٨١/١٠، والجنى الثاني ٢٣٦، والمع ١٨٧/٢، اللسان "أذن" ١٧١/١٦، وابن بيش ٧٣/٨، ومعاني القرآن، للسر ٩٠/٢، والقرب ١١١/١، وتهذيب الفقه ٥٦٥/١٥، وللحصص ١٤٧/١٧، والأزهرية ٦٢، ووصف اللباني ١١، وللقاصد البحرية ٣١١/٢، وللصف ١٢٨/٢.

ذَكَرُ ((كَانَ))

وهي ^(١) لإنشاء التشبيه ^(٢) نحو: ((كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدَ))، وتخفف، فتلغى على الألفصح ^(٣)؛
لكونها أضعف من ((أَنَّ))؛ نحو: قوله:

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّخْرُ
كَأَنَّ نَدْيَاهَا حُقَّانٌ ^(٤)

وتدخل على الفعلية أيضًا حينئذ؛ كقوله تعالى: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ
بِالْأَمْسِ) ^(٥) ومنهم من يعملها؛ كقوله:

كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خَلْبٍ ^(٦)

ذَكَرَ لَكِنْ

وهي للاستدراك ^(٧) تتوسط بين كلامين متغايرين، بالنفي والإثبات؛ لرفع وهم
نشأ من كلام سابق، والمعتبر فيه إنما هو التغير المعنوي لا اللفظي؛ تقول: ((ما جاء
زيد لكن عمرًا جاء))، فالتغير هنا حاصل لفظًا ومعنى، وتقول: ((سافر زيد لكن عمرًا
حاضر))، فالتغير هنا حاصل معنى لا لفظًا. وتخفف، فتلغى ^(٨)؛ أى يظل عملها مطلقًا؛
لعدم الاختصاص الموجب للعمل، أعني لدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، وأكثر ما

(١) انظر: الجني النان ٥١٨، والمعجم ١٤/٢، وابن يعيش ٨١/٨، والبسيط ١٨٦٦؛ ٧٦٨؛ ٧٨٤؛ ٧٩١.

(٢) وزاد الكوفيون التحقيق، والتقريب، والشك: المعجم ١٤٨/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٩٦، والإيضاح ١٩٧/٢، وشرح اللوحة ٣٣/٢، وابن يعيش ٨٢/٨، والمعجم

١٨٧/٢.

(٤) من الهزج، وهو بدون نسبة في الكتاب ١٣٥/٢، والخزانة ٣٩٢/١٠.

(٥) سورة يونس ٢٤/١٠.

(٦) بيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢، وغير منسوب في اللسان "خلب"

١/٣٥٢، والإنصاف ١٦٦، وابن يعيش ٨٣/٨، والخزانة ١٠٣٩١، والمقرب ١/١١٠، والجني الداني ٥٢٣،

وتخليص الشواهد ٣٩٠، والتوظيفة ٢٣٨، والتبيين ٣٤٩، والمفصل ٣٠١، والرضى على الكافية ٢/٣٦٠، وأصول

ابن السراج ١/٢٣٨، والصحاح "أَنَّ" ٥/٢٠٧٣، والكتاب ٣/١٦٤، والشاهد "كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ" بإعمال كَانَ

المخففة، ويروى: "وريداه" فلا شاهد.

(٧) وقيل للاستدراك والتوكيد، وهي بسيطة، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لكن "أَنَّ"، أو "لا كَانَ"، أو

(لا أَنَّ)، والمعجم ١٤٨/٢، وانظر الجني الداني ٥٥٥، وابن يعيش ٧٩/٨، والبسيط ٧٦٦-٧٦٨؛ ٧٩١.

(٨) وعن يونس والأخفش حراز الإعمال! أوضح المسالك ١/٣٨١، وانظر: شرح اللوحة ٢/٣٥٣٤، وابن يعيش

٩/٨٠-٨١، والمعجم ١٨٨/٢.

تستعمل مع الواو؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، بتخفيف لکن، ورفع ما بعدها في قراءة ابن عامر وحزمة^(٣)، والكسائي^(٤). وقال بعضهم: إذا خففت ((لكن)) كانت حرف عطف، فلم يجر معها ذكر الواو^(٥)؛ لامتناع دخول حرف العطف على مثله.

ذكوليت

وتستعمل^(٦) لإنشاء التمني، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾^(٧)، وكقوله تعالى: ﴿نَقَالُوا يَا لَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا﴾^(٨). وجوز الفراء^(٩): ((ليت زيداً قائماً)) إجراء لها مجرى ((أتمنى))، وجوزه الكسائي أيضاً^(١٠)، لكن بتقدير ((كان))^(١١)؛ أي:

(١) سورة الأنفال ١٧/٨.

(٢) سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٣) هو حمزة بن حبيب، وهو ابن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، ومات سنة ست وخمسين ومائة، معرفة القراء الكبار للذهبي ١١١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ١٦٧-١٦٨، والإرشادات الجلية ٤٥-٤٦.

(٥) عد النحاة شروط كون "لكن" عاطفة ثلاثاً هي:

الأول: ما ذكره المؤلف، وهو عدم ذكر الواو قبلها.

الثاني: إفراد معطوفها. الثالث: أن تسبق بنفي أو نهي. انظر: أوضح المسالك ١/٢٨٣-٣٨٥، وابن يعيش ٨٠/٨-٨١.

(٦) انظر: الجنى اللغوي ٤٥٨، والإيضاح ٢/١٩٨، وابن يعيش ٨/٨٣، والبيط ٧٦٦.

(٧) القصص ٢٨/٧٩.

(٨) سورة الأنعام ٦/٢٧.

(٩) انظر: المفصل ٣٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥١٦، والرضى على الكافية ٢/٣٤٦-٣٤٧، والمصح ٢/١٥٧ وقال: والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الخلال أو إضمار فعل وحذف الخبر.

(١٠) انظر: المفصل ٣٠٢.

(١١) وأرى أن هناك علاقة بين "ليت" و "رأيت". فعندما نقول: رأيتك عالماً، بمعنى، كانت في الأصل "رأيت"، قبل نزول القرآن الكريم، ثم تطور الفعل "رأيت" بإبدال الراء لاما وتخفيف المزج فصار: ليت، ثم فقدت الحركة، وبقي عمل الفعل "رأيت" في المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، والذي يدل على هذا التطور الذي انتاب الفعل قولنا في العامية: يا ريت.

ليت زيدا كان قائما، وتمسكا بقول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا^(١)

وأجيب عنه بأن ((رواجع)) منصوب على الحال من الضمير المقدر فسى الخسر المحذوف؛ أى: يا ليت أيام الصبا رواجعا حال من الضمير المستكن فى لنا.

ذكر لعل

وهى لإنشاء^(٢) ترجى وقوع أمر^(٣)، والفرق بين التمنى والترجى لا يكون إلا فى الممكنات، والتمنى يكون فى الممكنات والمستحيلات، فإن الإنسان لا يترجى الطيران وقد يتمناه، وزعم أبو زيد^(٤) أن من العرب من يجر بلعل، وأنشد:

فَقَلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفِعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعْلُ أَبِي الْمُغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٥)

وهى لغة عقيلية، وأجابوا بأن ذلك شاذ.

وفى لغات^(٦): لعلّ وعلّ ولعنّ وعنّ ولأنّ.

(١) من الرجز، وهو للمجاج فى ملحقات ديوانه ٣٠٦/٦، وشرح شواهد المغنى ٦٩٠، ولرؤية فى ابن بيش (١٠٤/١)، وبدون نسبة فى سيويه ١٤٢/٢، والرضى على الكافية ٣٤٧/٢، والمفصل ٣٠٢، والأشئونى ٢٣٠/١، وأصول ابن السراج ٢٤٨/١، والتوطئة ٢٣٩، والمجع ١٥٧/١.

(٢) انظر: الجنى اللانى ٥٢٧، والمجع ١٤٨/٢، والإيضاح ٢٠٠/٢، وابن بيش ٥٦/٨، والبسيط ٤٧٦٦ ٤٧٦٨ ٧٨٤، ٧٩١.

(٣) وفى الصحاحى ١٤١: أهل البصرة يقولون: "لعلّ" ترج، وبعضهم يقول: توقع، وتكون بمعنى عسى وتكون بمعنى كسى؛ قال جل شاعر: ﴿وَأَنْهَارٌ أَوْسَبُغًا لِعَلِّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [التحل: ١٥] يريد: لكن تهتدوا وانظر البرهان للزركشى ٣٩٤/٤.

(٤) فى المجمع ٣٠٧/٤: والجربها لغة عقيلية، حكاهما أبو زيد والأخفش والفراء. انظر الجنى اللانى ٥٣٠.

(٥) من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوى فى سر صناعة الإعراب ٤٠٧، والأصغيات ٩٦، وأمالي، ابن السجرى ٣٦١/١، والخزانة ٤٢٦/١٠، وشرح شواهد الأشئونى ٤٥٤/١، وغير منسوب فى الجنى اللانى ٥٣١، والبصرة والتذكرة ٣٩٩، التوطئة ٢٣٩، وأمالي المرتضى ٦٠/٣، ولفظه: (وارفع الصوت ثانيا) وعجزه غير منسوب فى معنى الليب ٢٢٢/١ ٧٨/٢، والأشئونى ١٨٦/١ ٤٥٤، والمجع ٢٠٧/٤، ويروى: لعل أبا المغوار، فلا شاهد، وقد أنكر هذه اللغة قوم منهم الفارسى وأول الليت على أنه الأصل: لعل أبى المغوار منك، ويروى "جهره" بدلا من "مرة".

(٦) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٤٧٢، والجنى اللانى ٥٢٧، والمجع ١٤٨/٢، وابن بيش ٨٧/٨، والبسيط ٧٦٤ ٧٦٣.

ذِكْرُ حُرُوفِ الْحَمَلِ

وهي عشرة ^(١): الواو، والفاء، وُثْمٌ، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن ^(٢). فأربعة، وهي: الواو، والفاء، وُثْمٌ، وحتى، للجمع بين الثاني والأول في الحكم، الذي نُسِبَ إلى الأول ^(٣)؛ تقول: ((جاءني زيدٌ وعمرو))، فتجمع الواو ^(٤) بين الرجلين في المجيء، وتقول: ((زيدٌ يقومُ ويقعد))، فتجمع بين الفعلين في إسنادهما إلى ضمير ((زيد))، وتقول: ((زيدٌ قائمٌ وأخوه قاعد))، و((هل قامَ بشرٌ، وسافرَ خالد))، فتجمع بين مضمونتي الجمليتين في الحصول؛ وكذلك ((ضربتُ زيداً فعمراً))، و((ذهبَ عبدُ اللهٌ ثمَّ أخوه))، و((رأيتُ القومَ حتى زيداً))، ثم إنها تفتقر بعد ذلك، ((فالواو)) ^(٥) للجمع المطلق ليس فيها دلالة على أن الأول قبل الثاني ولا بالعكس، ولا أنهما مقابل، كما ذلك جائز ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ ^(٦)، فالموت بعد الحياة مع أنه يدمه عليه، والفاء ^(٧) للجمع مع الترتيب؛ أي أن الثاني بعد الأول بغير مهملة، والأخفش ^(٨) يجوز وقوع الفاء زائدة، خلافاً لسيبويه ^(٩)، وينشد:

لَا تَجَزَّعِي إِنْ مَنَقَا أَهْلَكُنَّهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ^(١٠)

- (١) انظر: ابن يعيش ٨٨/٨، والمعجم ٢٢٣/٥، والمتنضب ١٤٨/١، وشرح المقدمة النحوية ٢٠٢، وشرح اللحة ٢٤٧/٢، والإيضاح ٢٠/٢، والتسهيل ١٤٧.
- (٢) و"ليس" من حروف العطف كذلك، وأضاف يونس النحوي "لكن"، وزاد الأخفش، والفراء (إلا)، وهناك من زاد "أي". التسهيل ١٧٤، وانظر: البسيط في شرح الجمل ٣٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٢.
- (٣) انظر: المعجم ٢٢٣/٢، ٢٢٢، ٢٢٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٢.
- (٤) انظر: المعجم ٢٢٣/٥، والمتنضب ١٤٨/١، وشرح اللحة ٢٤٧/٢، والإيضاح ٢٠٤/٢، والبسيط في شرح الجمل ٣٣٤، ٧٨٠، ٧٨١، وابن يعيش ٩٠/٨.
- (٥) في الأصل "قالوا"، والصحيح ما أتته.
- (٦) سورة العنكبوت ٢٤/٤٥.
- (٧) انظر: المعجم ٢٣٢/٥، والمتنضب ١٤٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٦/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٤، والبسيط في شرح الجمل ٣٣٦، وابن يعيش ٩٤/٨-٩٥.
- (٨) انظر: الكتاب ١٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والرضي على الكافية ٣٦٧/٢.
- (٩) انظر: الكتاب ١٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣، والرضي على الكافية ٣٦٧/٢.
- (١٠) سبق ذكره في هذا الكتاب ٨١/١.

فريدت الفاء مع ((عند))؛ لأن التقدير: فاجزعى عند ذلك^(١).
 ((وُثْمَ)) مثل الفاء، إلا أن بينهما مهلةً وتراخيًا، وقد تجيء بمعنى الواو؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، وقيل: زائدة.
 وأما حتى^(٣) فللترتيب بمهلة، لكن الواجب فيها أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه، إما جزؤه الأفضل، أو جزؤه الأضعف؛ نحو: ((مات الناسُ حتى الأنبياءُ))، و((قدم الحاجُّ حتى المشاةُ))؛
 وثلاثة، وهى: أو^(٤)، وإما^(٥)، وأم^(٦)؛ لإثبات الحكم إما للمعطوف، أو للمعطوف عليه مبهماً؛ أى: لا على التعيين، لكن ((أو))، و((إما))^(٧) يقعان فى الخير والأمر والاستفهام؛ فمثالها فى الخير: ((جاءنى زيد أو عمرو))؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٨)، على أحد التأويلين، والتأويل الثانى مذهب الكوفيين^(٩)، أنها بمعنى الواو، و((جاءنى إما زيد، وإما عمرو))؛ ومثالها فى الأمر: ((اضرب رأسه، أو ظهره))، و((اضرب إما رأسه، وإما ظهره))، ومثالها فى الاستفهام: ((أَلْقَيْتَ عبدَ الله أو أخاه؟))، و((أَلْقَيْتَ إما عبدَ الله وإما أخاه؟)).
 والمشهور فى ((أو))، و((إما)) أنهما فى الخير للشك، وفى الأمر للتخيير

(١) انظر: الجنى اللانى ٤١١، والمجم ٢٣٦/٥، والمتنضب ١٤٨/١، وشرح اللمة ٢٤٨/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٠٦/٢، والتسهيل ١٧٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٨، والبيط فى شرح الجمل ٣٣٧، وابن يعيش ٩٤/٨-٩٥.
 (٢) سورة التوبة ١١٧/٩.

(٣) انظر: المجم ٢٢٨/٥، والمتنضب ١٥٠/١، وشرح اللمة ٢٤٩/٢، والإيضاح، لابن الحاجب ٢٠٧/٣، والتسهيل ١٧٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٠٩، والبيط فى شرح الجمل ٣٣٣، وابن يعيش ٩٤/٨-٩٦.
 (٤) انظر: افصح ٢٤٧/٥، والمتنضب ١٤٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٧/٢.

(٥) مذهب الفارسي: أن "إما" ليست حرف عطف، وعددها الزحاج وغيره من حروف العطف، ولكن بشرط أن لا تقع فى صدر الجملة، حيث لا يكون العطف، وأن لا يدخل حرف العطف عليها. إصلاح الخلل ٨٧-٨٨، وانظر: المتنضب ١٤٩/١، والأنموذج ١٨٣.

(٦) انظر: المجم ٢٣٧/٥، وابن يعيش ٩٧/٨-١٠٢، والمتنضب ١٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٧/٢، والأنموذج ١٨٤، والتسهيل ١٧٦.

(٧) ولم يعد الشيخ أبو على الفارسي "إما" فى حروف العطف؛ لدخول العطف عليها؛ ووقوعها قبل المعطوف عليه. ابن يعيش ١٠٣/٨، والبيط فى شرح الجمل ٣٣١/٣٤٢.

(٨) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

(٩) ويبدو أن المؤلف قد وافقهم على هذا؛ على ما سيأتى بيانه.

والإباحة^(١)؛ فمثال الشك ما تقدم من قولك: ((جاءني زيد، أو عمرو))؛ ومثال التخيير: ((خذ هذا أو ذاك))، ومثال الإباحة: ((جالس الحسن أو ابن سيرين))، وقد تأتي ((أو)) في الخبر لغير الشك؛ كقولهم: ((كنتُ بالبصرة أكل السمك أو التمر))؛ أى: هذا مرة، وهذا مرة، ولم يُردْ به الشك، وقد تكون ((أو)) بمعنى الواو^(٢)؛ كقول الشاعر:

فَقَالُوا لَنَا ثَبَانٌ لَأَبْدَ مِنْهُمَا صُنُورٌ رَمَاحٌ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلٌ^(٣)

فـ ((أو)) هنا بمعنى الواو؛ بدليل قوله: ((لا بد منهما)).
وتقع ((أو)) في النهي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ آثَمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٤)؛ أى: لا تطع واحداً منهما، فيكون معناها النهي عنهما معاً. والفرق بين ((أو)) و((إما))^(٥) أن كلامك مع ((أو)) من أوله مبني على صورة اليقين، ثم يعترضه الشك؛ نحو ((جاءني زيد أو عمرو))، وكلامك مع ((إما)) من أوله مبني على الشك؛ لأنه لا بد من تقدم ((إما)) قبل المعطوف عليه؛ تقول: ((جاءني إما زيد وإما عمرو)).

وأما ((أم))^(٦) فتكون متصلة ومنقطعة^(٧)؛ فالمتصلة تختص بالاستفهام، فلا تستعمل في غيره، ويلزم أن تستعمل مع همزة الاستفهام، والأفصح أن يقع أحد الأمرين بعد الهمزة، والآخر بعد ((أم))؛ نحو: ((أرجل في الدار أم امرأة؟))؛ ليتضح للمسئول من

(١) والفرق بين التخيير والإباحة أن الجمع بين المتماثلين في التخيير ممتنع، وحائز في الإباحة. انظر: أوضح المسالك ٣/٣٧٧، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٢١١.

(٢) وهو مذهب الكوفيين. انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢١، وأوضح المسالك ٣/٣٧٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٤.

(٣) من الطويل، وينسب لمعمر بن علبة الحارثي في شرح شواهد المعنى ٢-٢، وبدون نسبة في منسى الليب ١/٦٣، وشرح التسهيل ٣/٣٦٣، والأشعري ٢/١٠٩.

(٤) سورة الإنسان ٧٦/٢٤.

(٥) انظر: أصول ابن السراج ٢/٢١٣.

(٦) وذهب بعض النحويين إلى أن أصل "أم": أو، أبدلت الميم من الواو؛ لتحول إلى معنى يزيد على معنى (أو). انظر: الصاحبي ٩٧.

(٧) ومذهب ابن عصفور أن "أم" المتصلة عاطفة، والمنقطعة غير عاطفة، وفيه خلاف مشهور. الأشاء والنظائر ٤/٩-١٠، وانظر: الأنموذج ١٨٤، وشرح اللمحة ٢/٢٥٣، والبسيط في شرح الحمل ٢٤٩-٣٥٠.

أول الأمر المسئول عن تعيينه، ولا يحسن أن يفصل بين الهمزة، وبين المسئول عن تعيينه؛ نحو: ((أفى الدار رجل أم امرأة؟)) ومن أجل أن ((أم)) المتصلة يليها أحد المستويين، ويلى المستوى الآخر الهمزة ضعف أو امتنع أن يقال: ((أرايت زيدا أم عمرا؟))؛ لكون ما يليهما مختلفا؛ لأن ما يلى الهمزة فعل، وما يلى ((أم)) اسم. وذهب بعضهم إلى أن ذلك ليس بممتنع، ولا ضعيف، وأن سيويه^(١) نص على جوازه وحسنه؛ ومنه قول الشاعر:

لَيْتَ شَعْرِي نَعْمَى أَنَّهُوَيْنَ مَنْ يَهَى — وَآكَ أَمَّ مَنْ رَضِيتهَ بِالشَّبَابِ^(٢)
فأوقع بعد الهمزة فعلا، وهو ((تهوين))، وبعد ((أم)) اسما وهو ((من)).

ويجب أن يكون جواب قولك: ((أرجل فى الدار أم امرأة؟)) تعيين أحدهما؛ لا ((لا))، ولا ((نعم))؛ لأن السائل عالم أن أحدهما فى الدار، لكن لا على التعيين بخلاف ((أو)) فى قولك: ((أرجل فى الدار أو امرأة؟))، فإن المتكلم متردد، هل فى الدار أحد أم لا، فجوابه، نعم أو لا، ولو أجب بالتعيين كان الجواب وزيادة؛ لأن ((أو)) لا تقتضى وجود أحدهما، و((أم)) تقتضيه.

والمنقطعة^(٣) معناها معنى ((بل))، وهمزة الاستفهام، وتُستعمل مع الهمزة، وتُستعمل فى الخبر، والاستفهام؛ أما الخبر؛ فكقولك لشيخ رأيت: إنها لإبل قطعاً، فإذا حصل الشك فى أنه شاء، قلت: أم شاء، قاصداً إلى الإضراب من الأخبار الأول، واستناف سؤال، فكأنما قلت: بل ((أهى^(٤) شاء))، وأما الاستفهام؛ فكقولك: ((أعندك زيد أم بكر؟))، وكأنك سألت أولا عن حصول زيد، ثم أضربت عنه إلى السؤال عن حصول بكر، وجوابه ((لا))، أو ((نعم)).

وثلاثة؛ وهى: لا، وبل، ولكن المخففة، لإثبات الحكم لأحد الأمرين معينا، فـ((لا))^(٥) لنفى ما وجب للأول عن الثانى؛ نحو: ((جاءنى زيد لا عمرو))، فثبت الأول، وتنفى الثانى.

(١) انظر: الكتاب ١٦٩/٣ - ١٧٠، وابن يمش ٩٧/٨ - ١٠٢.

(٢) لم أعر عليه فى مصادرى.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٢/٣.

(٤) غير واضح فى الأصل.

(٥) انظر: ابن يمش ١٠٤/٨ - ١٠٧، والمقضب ١٤٩/١، والأعمودج ١٨٥، وشرح اللمعة ٢٠٦/٢.

و«(بل)»^(١) للإضراب عن الأول موجباً كان أو منفيّاً؛ نحو: «(جاءني زيدٌ بل بكرةً)»، لكن إذا وقع الإخبار عن «(زيد)» غلطاً؛ ونحو «(ما جاء زيدٌ بل عمرو)»، فيحتمل إثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد، ويحتمل أن يكون بياناً لمن نُسب إليه المجيء المنفي، أولاً كما في الإثبات. وأما «(لكن)»^(٢) فإن وقع بعدها مفرد كانت للاستدراك، ولزم تقدّم النفي عليها؛ نحو: «(ما جاءني زيدٌ لكن بكرةً)»، وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب؛ في المفردات، وهو ضعيف^(٣)، وإن وقع بعدها جملة، فيجوز أن يقع بعد النفي والإيجاب، كما قيل في «(بل)»، في عطف المفردات؛ فمثالها في النفي «(ما قام زيدٌ لكن عمرو قام)»، ومثالها في الإيجاب: «(قام عمرو لكن بكر لم يقم)»، فهي إذن لعطف جملة على جملة؛ لمغايرة ما بعدها لما قبلها. وقيل^(٤): التي تقع في الجمل ليست بعاطفة، بل حرف ابتداء، وقد ظهر على الأنصح أن «(لكن)» في المفردات^(٥) لا تكون بعد النفي، و«(بل)» تقع بعد النفي وبعد الموجب.

- (١) انظر: ابن عيش ١٠٤/٨-١٠٧، والمجع ٢٥٥/٥، والمتنضب ١٥٠/١، والأنموذج ١٨٥، وشرح المحجة ٢٥٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢١٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٣، والبسيط في شرح الجمل ٣٢٢، ٣٤٠، ٣٤٢.
- (٢) انظر: ابن عيش ١٠٤/٨-١٠٧، والمجع ٢٦٣/٥، والمتنضب ١٥٠/١، والأنموذج ١٨٥، وشرح المحجة ٢٥٧/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢١٣/٢، والنهليل ١٧٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٣٠، والبسيط في شرح الجمل ٣٤٠، ٣٤٨.
- (٣) انظر بسط هذه المسألة في الإنصاف ٣٨٨، والرضى على الكافية ٣٩٢/٢، وشرح الأشعرى ١١٣/٢، والبسيط في الجمل ٣٤٠، ٣٤٨.
- (٤) وهو ما عليه يونس بن حبيب. انظر: أوضح المسالك ٣٨٣/٣.
- (٥) قيد المصنف "لكن" بقوله "في المفردات"؛ لأنها إن نلتها جملة تكون حرف ابتداء كما ذكر قبل ذلك. و انظر: أوضح المسالك ٣٨٥/٣.

ذِكْرُ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ

وهي ثلاثة^(١): ((هأ، وأما، وألا))، والقصد منها تنبيه المخاطب بذكرها على ما يأتي بعدها من القول^(٢).

أما ((أما)) و((ألا)) فلا يدخلان إلا على الجملة^(٣)؛ كقولك: ((أما زيد قائم))؛ وكقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤).

وتحذف ألف ((أما)) في القسم^(٥)؛ نحو: ((أَمْ وَاللَّهِ لأفعلن))؛ لكثرة الاستعمال^(٦).

وأما ((ها)) فتدخل على المفرد والجملة؛ قال الله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾^(٧)، و((ها هو قائم))، و((ها زيد قائم)).

وأما قولهم: ها أنا ذا، ونحوه فحرف التنبيه داخل على الاسم المضمَر عند سبويه؛ لأن ((أنا)) في ((ها أنا ذا)) هو الذي يلي حرف التنبيه، وأما عند الخليل^(٨) فداخل على المبهم، أعنى ((ذا))؛ والتقدير: أنا هذا، ففصل بالمضمَر بين حرف التنبيه وبين المبهم، ويدخل على أسماء الإشارة^(٩) ((هذا))، و((هذه))، ويدخل على المضمَر؛ نحو: ما ذكرنا، أعنى: ها هو، وها أنت، وها أنا، وقيل: دخولها على أسماء الإشارة هو

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٠، وابن يعيش ٨/١١٣، والمعجم ٤/٣٦٦، والأعمودج ١٩٢.

(٢) في الرضي على الكافية ٢/٣٨٠: "اعلم أن ألاً وأماً حرف استفتاح يُتدا بهما الكلام، وقائدتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة، وكانهما مركبتان من همزة الإنكار، و حرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات.

(٣) انظر: الجني اللاني ٣٧٠، ٣٧٧.

(٤) سورة يونس ١٠/٦٢.

(٥) انظر: المعجم ٤/٣٦٨، وابن يعيش ٨/١١٦.

(٦) وذكر ابن يعيش ٨/١١٦، أنه حكى عن العرب: أمّ وشه، لأنعلن، ويريدون: أما والله! نحننوا الألف تنقيفاً، وذلك شاذ قياساً واستعمالاً، أما شفوذه في الاستعمال، فلقله، أما القيل فمن جهتين:

الأولى: أن الألف خفيفة، غير مستقلة.

الثانية: أن اللذف في الحروف جدد؛ لأنه نوع من الحروف، والحروف لا تُعرف لها تصرفات؛ لعدم اشتقاقها.

(٧) سورة آل عمران ٣/١١٩.

(٨) انظر: الكتاب ٢/٣٥٤، والرضي على الكافية ٢/٣٨١، والمعجم ٤/٣٦٧.

(٩) انظر: ابن يعيش ٨/١١٥-١١٦.

الأكثر؛ لأن أسماء الإشارة لما كانت مبهمة تصلح لكل حاضر من حيوان وجماد زيد عليها حرف التنبيه لقوته على تعيين ذلك المشار إليه، بخلاف «ها أنت»، فإنه لا يكون إلا للمخاطب، فلا يحتاج إلى التنبيه، كما يحتاجه المبهم.

ذكر حروف النداء^(١)

وهي ^(٢): «يا»، و«أيا»، و«هيا»، و«أي»، و«همزة»، ^(٣)، والمراد بها تنبيه المدعو ودعاؤه^(٤)؛ أي: طلب إقباله؛ فـ «يا» أعم هذه الحروف استعمالاً؛ لأنها تُستعمل فى القريب والبعيد والمتوسط، و«أيا» و«هيا» يختصان بالمنادى البعيد، و«أي» و«همزة» بالمنادى القريب، لكن همزة للمنادى الأقرب^(٥)، وأما «وا» فتختص بالندوب؛ حسبما تقدم ذكره فى أوائل الكتاب^(٦).

ذكر حروف الإيجاب والتصديق

وهي ستة^(٧): «نعم»، و«بلى»، و«إي»، و«أجل»، و«حين»، و«إن»؛ ^(٨) وإنما سميت حروف التصديق والإيجاب؛ لأنها مصدقة لما سبقها، و«نعم» لتصديق ما سبقها من الكلام

(١) انظر: الفصول الخمسون ٢١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٨، والإيضاح ٢/٢٢٠، وابن يعيش ٨/١١٨، والمقتضب ٤/٢٣٣، والأنموذج ١٩٣، وشرح المقدمة النحوية ٢١٩.

(٢) انظر فى استعمالات حروف النداء والخلاف فى دلالتها: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنسى اللانى ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٣) وزاد الكوفيون فى أحرف النداء: «آي» و«أي». شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والتسهيل ١٧٩.

(٤) وقد تكون للتعجب؛ مثل: يا له فارساً، وفى التعجب من المذموم مثل: يا له جاهلاً، وفى المدح: يا فارساً، وفى التلطف والتأسف، مثل قوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾ [يس: ٣٠]، وفى التنبيه مثل قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا﴾. إلى غير ذلك. الصحاحى ١٤٨-١٤٩. انظر فى استعمالات حروف النداء والخلاف فى دلالتها: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنسى اللانى ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٥) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٩، والجنسى اللانى ٣٤٩، وابن يعيش ٨/١١٨.

(٦) راجع هذا الكتاب ١/١٠٤.

(٧) انظر: المص ٤/٣٧١، والتسهيل ١٧٩، والإيضاح ٢/٢٢١، وابن يعيش ٨/١٢١، والمقدمة الجزولية ٣٢١، والأنموذج ١٩٤، وشرح المقدمة النحوية ٢٠٨.

(٨) وزاد الزجاج "حلل"، وهو يرد اسماً بمعنى "عظيم"، وكنا "بجل" بمنزلة "نعم"، وترد فعلاً بمعنى بكفى، واسماً مرادفاً لحسب. انظر: المص ٤/٣٧٢، ٣٧٣، والجنسى اللانى ٤٠، ٤٠١.

وتقريره ^(١)، مثبتاً كان أو منفيًا، استفهاماً كان أو خبراً؛ تقول لمن قال: «قام زيد»، أو «ما قام زيد»، أو «لم يقم زيد»: نعم، تصديقاً لما قاله، هنا بحسب اللغة دون العرف، ألا ترى أنه لسو قيل لك: «أليس لي عندك كذا مالاً»، فقلت: نعم، لألزمك القاضي به تعليلاً للعرف ^(٢).

وأما بحسب اللغة فلا يلزم شيء؛ لأنه تصديق لقوله: ليس لي عليك شيء، «بلى» محتصة بإيجاب بعد النفي، استفهاماً كان ذلك أو خبراً، تقول في جواب من يقول: «لم يقم زيد» أو لم يقم زيد بلى أى: «بلى قد قام زيد»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ^(٣)؛ أى: بلى أنت ربنا، ولو قيل في الجواب: «نعم»، كان كفرًا؛ لأن «نعم» مقررة لما قبلها نفيًا كان أو إيجابًا، إلا أن تُحمَل على العرف كما قلنا.

وإى ^(٤) بكسر الهمزة، حرف للتحقيق، وهى للإثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَبِثُونَ أَصْحَقُّ هُوَ قَوْلِي وَإِي رَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ ^(٥)، فيلزم أن يقع قبلها الاستفهام، وبعدها القسم.

والثلاثة الباقية، وهى: «(أجل)» ^(٦)، «(وجير)» ^(٧)، «(وإن)» ^(٨)، تصديق للمخبر؛ كقولك في جواب من يقول: «(أقام زيد)»: أجل، وجير، أو إن. واستشهادهم فى «(إن)» على أنها بمعنى «نعم» بقول الشاعر:

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرْتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ ^(٩)

(١) انظر: المعج ٤/٣٩١، والجنى الدانى ٤٦٩، والمقدمة الجزولية ٣٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/٢، والتسهيل ٢٤٤.

(٢) وجوز بعض النحاة وقوع نَعَمْ موقع بلى إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير.

انظر: الرضى على الكافية ٢/٢٨٢، وابن يعيش ٨/١٢٢.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٧٢.

(٤) انظر: المعج ٤/٣٧١، والمقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٥) سورة يونس ١٠/٥٣.

(٦) انظر: المعج ٤/٣٧١، والجنى الدانى ٣٥٤، والمقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٧) وذهب بعض النحاة إلى أنها قَسَمٌ، ومعناها حقًا؛ واحتجوا بتوحيها. انظر: الجنى الدانى ٤١٢.

(٨) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٢.

(٩) من الكامل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات فى: شرح شواهد المغنى ١٢٦، وشرح التسهيل ٢/٣٢٢-٣٣،

ديوانه ٦٦، والبيان والتبيين ٢/٢٧٩، والرضى على الكافية ٢/٣٨٣، والخزانة ١١/٢١٣، وأمال ابن السحري

٢/٦٥، واللسان (أنى) ١٦/١٧٢، وبدون نسبة فى المنقب ١/٣٦، والفصل ٣٠٠-٣٠١، وسر صناعة الإعراب

٤٩٢، وأصول ابن السراج ٢/٣٨٣، وابن يعيش ٨/١٢٢، ١٢٥.

ضعيف لاحتماله إن الأمر كذلك، وإنما يظهر ذلك في قول ابن الزبير^(١) لما قال لمن قال له: ((لعن الله ناقة حملتي إليك)): ((إن وصاحبها)).

ذكر حروف الزيادة

وهي^(٢): الباء، ومن، وإن، وأن، ومأ، واللام؛ وإنما سُميت هذه الحروف حروف الزيادة^(٣)؛ لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تكون إلا زائدة، والغرض من حروف الزيادة التأكيد، والفصاحة، أو غيرهما^(٤).

قال ابن السراج^(٥): ((إنه لا زائد في كلام العرب؛ لأن كل ما يُحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد، فهو داخل في قسم المؤكّد، فالباء ومن واللام، تقدم ذكرها في حروف الجر))^(٦)، و((إن)) المكسورة الخفيفة، تزداد بعد ((ما)) النافية؛ لتأكيد النفس، ويطلق عمل ((ما)) حيثئذ؛ كقول الشاعر:

فَمَا إِن طَبَّابِينَ وَلَكِن
مَآيَانَا وَدَوَّلَنَا آخِرِينَ^(٧)

وكقول النابغة:

مَا إِن آتَيْتَ لَشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ
إِذْنٌ فَلَا رَقَعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي^(٨)

وكقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَأَمُومًا إِنْ مِنْ حَلِيثٍ وَلَا صَالِي^(٩)

(١) هو عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي، توفي سنة (٧٣هـ)، وله ترجمة في: جوهرة الأنساب ٨٧، ١٧٧، ١٢١، والأعلام ٨٧/٤، وبهامشه مراجع أخرى.

(٢) انظر: الرضى على الكافية ٣٨٤/٢، وابن عيش ١٢٨/٨، والإيضاح ٢٢٧/٢، والأنموذج ١٦٩، والبيان ٢٧٩/٢.

(٣) وتسمى كذلك حروف الصلة. ابن عيش ١٢٨/٨.

(٤) ذكر الرضى ٣٨٤/٢، أن فائدة الزائد إما معنوية، وإما لفظية؛ فالمعنوية - ما ذكره المؤلف - وهو التأكيد، واللفظية تزين اللفظ، وكونه زيادتها أنصح؛ فلا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية، وإلا عدت عبثاً، ولا يجوز هذا في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الله عز وجل.

(٥) أضف إلى ذلك أن هنا يؤدي إلى العبث بالتزليل، وانظر في تفصيل ذلك: ابن عيش ١٢٨/٨.

(٦) انظر: هذا الكتاب ٧٤/٢.

(٧) سبق ذكره في هذا الكتاب ١٤٨/١.

(٨) من البسيط، وهو في الديوان ٣٦، والمعلقات ٣٠٠، والأرعية ٥٢، والخزانة ٧٣/٥، واللسان "ندى" ٣١٤/١٥.

(٩) سبق ذكره في هذا الكتاب ٨١/٢.

وتراد أيضاً بعد ((ما)) المصدرية قليلاً؛ نحو: ((انتظرنى ما إن جلس القاضي))؛ أى: مدة جلوسه، وكذلك تراد بعد ((لما)) قليلاً؛ نحو: ((لما إن قمتَ قمتَ)).

و((أن)) المفتوحة المخففة تُراد بين ((لو)) والقسم؛ نحو: ((والله أن لو قمتَ قمتَ)) وبعد ((لما)) فى الكثير؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾^(١)، وقلت زيادتها بعد الكاف؛ كقوله:

كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَطُورُ إِلَيَّ نَاطِرِ السَّلْمِ^(٢)

فيمَن رواه بجر ((ظنية))؛ كأنه قال: ((كظنية))، فجر ((ظنية)) بالكاف، و((أن)) زائدة، و((ما)) تراد مع ((متى))، و((إذا))، و((أين))، و((أى))، ومع ((إن)) إذا وقعت شروطاً؛ نحو: ((متى ما تكرمنى وإذا ما أكرمتنى أكرمتك، وأينما تكن أكن))، ونحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٣). وأما زيادة ((ما)) بعد ((إن)) الشرطية، فكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَدَّهَبْنَ بِكَ﴾^(٤)، وإذا زيدت ((ما)) بعد ((إن)) الشرطية؛ تلزم فعلها نون التوكيد غالباً، ويكون مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(٥)، وتكون لغير التأكيد؛ كقول الأعشى:

إِنَّمَا تَرَيْنَا حَفَاةً لَا نَعَالِ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَىٰ^(٦) وَنَتَعَلُّ^(٧)

(١) سورة يوسف ٩٦/١٢.

(٢) عَجْرِيَّتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، وَصَدْرُهُ: "وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ"، وَهُوَ لَابِنِ صَرِيمِ الْيَشْكُرِيِّ، وَقِيلَ: صَاحِبُهُ أَرْقَمُ الْيَشْكُرِيُّ، أَوْ كَعْبُ بْنُ أَرْقَمِ الْيَشْكُرِيُّ؛ أَوْ رَاشِدُ بْنُ شَهَابِ الْيَشْكُرِيِّ، أَوْ عَلِيَاءُ بْنُ أَرْقَمِ الْيَشْكُرِيِّ؛ كَمَا فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ١١٦. وَنَسَبُهُ سَبِيحَةٌ فِي كِتَابِهِ ١٣٤/٢، لَابِنِ صَرِيمِ الْيَشْكُرِيِّ، وَكَذَلِكَ فِي أَسْوَلِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢٤٥/١، وَفِي الْإِنْصَافِ ١٦٨، أَنَّهُ لَزِيدُ بْنُ أَرْقَمِ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣/٢، وَشَرْحُ الْفَصْلِ لَابِنِ بَيْشِ ٨٢/٨، ٨٣، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي التَّوْطِئَةِ ٢٣٨، وَالْكَامِلُ ٥٨/١، وَالْمَفْصَلُ ٣٠٢، وَتَخْلِيصُ الشُّرَاهِدِ ٣٩٠، وَالْمَهْجُ ١٨٨/٢، ١٤٦/٤، وَلِغَطِّهِ: "وَأَرْقَى السَّلْمِ" بَدَلًا مِنْ "نَاطِرِ السَّلْمِ" وَيُرْوَى بِرَفْعِ "ظَنِيَّةً" وَحَرْفًا.

(٣) سورة الإسراء ١١٠/١٧.

(٤) سورة الزخرف ٤١/٤٣.

(٥) سورة مريم ٢٦/٩.

(٦) فِي الْأَصْلِ "إِنَّا كَذَلِكَ وَمَا نَحْفَىٰ"، وَالصَّحِيحُ بِدُونِ الْوَاوِ.

(٧) مِنَ الْبَيْطِ، فِي دِيْوَانِهِ ١٠٩، وَالْأَزْهَرِيَّةُ ١٤٣/٨، وَخِرَازِنَةُ الْأَدَبِ ٢٥١/١١، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ٣٢٦،

وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٢٩٠/٢، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ١١/٢.

وإذا قصدت بـ ((إذ)) وجبت المجازاة، فلا بد معها حينئذ من ((ما))؛ كقوله:

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الْأَمِيرِ فَقُلْ لَهُ^(١)

فدخول الفاء في الخير دليل المجازاة.

و((حيثما تكن أكن))؛ قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٢).
وتزاد أيضاً بعض حروف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾^(٣)، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤)، و﴿مِمَّا خَبَبْنَا لَهُمْ﴾^(٥).
وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو: ((غضبت من غير ما جرم))؛ أى من غير جرم، وأما قولهم: ((جئت لأمر ما))، فقد قيل: زائدة، وقيل: صفة، كما تقدم فى الموصولات^(٦).

((ولا)) تزد مع الواو، لتأكد نفي سابق؛ كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٧)، وكذلك تزد بعد ((أن)) المصدرية؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدٌ﴾^(٨)، وكقوله تعالى: ﴿لَسَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٩)، وتزد ((لا)) قبل ((أقسم)) قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١٠)؛ أى أقسم بيوم القيامة، وقال بعضهم^(١١): هى نافية فى التثنية، و((أقسم)) للإثبات.

وشدت زيادة ((لا)) بين المضاف والمضاف إليه؛ كقوله:

(٦) سبق ذكره فى هذا الكتاب ٢٢/٢.

(٢) سورة البقرة ١٤٤/٢، ويبدو أن المؤلف حذفها بوضع خط عليها.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩/٣.

(٤) سورة النساء ١٥٥/٤.

(٥) سورة نوح ٢٥/٧٥، فى الأصل (خطاياهم)، والصحيح الذى أثبت.

(٦) انظر: هذا الكتاب ٢٠٦/١، وانظر فى ذلك البيان فى إعراب القرآن ٢٦٦/١.

(٧) سورة الفاتحة ٧/١.

(٨) سورة الأعراف ١٢/٧.

(٩) سورة الحديد ٢٩/٥٧.

(١٠) سورة القيامة ١/٧٥.

(١١) انظر: البحر المحيط لأبى حيان ٣٤٤/١٠، وحاشية الشهاب ٢٨٠/٨.

فِي بئرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ^(١)

أى فى بئرِ حورٍ، والحور جمع ((حائى))؛ من ((حائى))؛ إذا هلك؛ أى: فى بئرِ هلاك.

ذِكْرُ حَرْفَى التَّفْسِيرِ

وهى^(٢): ((أى))، و((أن))^(٣)، أما ((أى))^(٤) فيكون حرف نداء؛ كقولك: أى زيد أقبل، ويكون تفسيراً لمعنى قول صريح؛ كتفسيرك لقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٥)؛ أى: مِنْ قَوْمِهِ^(٦).
وتكون تفسيراً لغير قول صريح؛ كما تفسر قولك: ((استكتمت سرى))؛ أى: سألته كتماناً.

ويكون تفسيراً لمعنى قول غير صريح؛ كقولك: ((أشرت إليه))؛ أى: افعل كذا، فَسَّرْتُ الإِشَارَةَ بِذَلِكَ.

وأما ((أن)) فلا يُفَسَّرُ بها إلا ما كان فى معنى القول، لا القول على الأصح؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٧)، وكتبتُ إليه: أَنْ قَمٌ، فلو قلت: قلت له: ((أن قم)) لم يجز؛ لأنه لا يُفَسَّرُ بها نفسُ القول، بل معناه.

ذِكْرُ الْحَرْفَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ

وهما: ((ما))، و((أن))^(٨)، وسُيِّمَا مصدرين؛ لأنهما مع الفعل الذى بعدهما بتأويل

(١) من الرجز وهو للمصاح فى المفصل ٣١٢، والخزانة ٥١/٤، وابن يعيش ١٣٦/٨، واللسان (حور) ٢٦٩/٥، وغير منسوب فى الرضى على الكافية ٣٨٥/٢.

(٢) انظر: الإيضاح ٢٣٠/٢، وابن يعيش ١٣٩/٨، والممع ٢٦٤/٥، والأعمودج ١٩٧، والصحيح أن يقول: وهما.
(٣) الفرق بين "أى" و "أن"، أن "أى" تُفَسَّرُ كُلُّ مَبْهَمٍ مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ، و"أن" لا تُفَسَّرُ إِلَّا مَفْعُولًا مَقْدَرًا لِلْفِعْلِ دَلَالًا عَلَى مَعْنَى الْقَوْلِ. انظر: الرضى ٣٨٥/٢، وابن يعيش ١٤٠/٨-١٤١.

(٤) انظر: الممع ٣٧٠/٤.

(٥) سورة الأعراف ١٥٥/٧.

(٦) ونصب قوم إلى أن "أى" هنا اسم من أسماء الأفعال، وسماه "عوا" و "أنهرا"؛ كصه، ومه. انظر: ابن يعيش ١٤٠/٨.

(٧) سورة الصافات ١٠٤/٣٧.

(٨) انظر: الإيضاح ٢٣١/٢، وابن يعيش ٤٢/٨، والأعمودج ١٩٧.

المصدر؛ نحو: ((أعجبنى ما صنعت))؛ أي: صنعك، و((أعجبنى أن خرجت وأن تخرج))؛ أي: خروجك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١)، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢)، و﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾^(٣)، مصدرية عند البصريين فى موضع نصب على المفعول من أجله؛ أي: جاءه الأعمى، وعند الكوفيين أنها بمعنى ((إذ))؛ أي: إذ يجيئه جاءه الأعمى.

وألحق ابن الحاجب^(٤) بهما حرفاً ثالثاً، وهو ((أن)) المشددة المفتوحة، وهى لتأويل الاسمية بمصدر خبرها، أو بما فى معناها، أو بالكون؛ نحو: ((أعجبنى أن زيداً قائم))، و﴿أَنَّهُ أَخْوَكُ﴾، و﴿أَنَّهُ فِى الْبَحْرِ﴾؛ أي: قيامه، وأخوته، وكونه فيه.

ذكو حرف التحضيض

وهى^(٥): هلاً، ولولاً، ولوماً، وألاً^(٦). واعلم أن هذه الحروف إذا دخلت على الفعل الماضى دلت على اللوم والتوبيخ على ترك الفعل^(٧)؛ نحو: ((هلاً قرأت))، وإذا دخلت على الفعل المضارع دلت على الحث والطلب؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِ كَذَّابًا لَأَنزَلْنَاكَ مِنَ السَّمَاءِ نَارًا فَتَلْقَاهَا لَهْلَهًا كَذِّبًا﴾^(٨).

وتلزم هذه الحروف الفعل لفظاً أو تقديراً؛ لأن معناها لا يصح إلا فيه؛ لأن الحث على الشيء توكيد للأمر بفعله؛ فمثال وقوع الفعل بعدها لفظاً: ((هلاً ضربت زيداً))، ومثاله تقديراً: ((هلاً زيداً ضربته))؛ أي: هلاً ضربت زيداً ضربته، ومنه قول جرير:

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٧.

(٢) سورة البقرة ٢/١٨٤.

(٣) سورة عبس ٨٠/٢.

(٤) انظر: الإيضاح فى شرح المنفصل ٢/٢٣١، والرضى على الكافية ٢/٣٨٦.

(٥) انظر: الإيضاح ٢/٢٣٤-٢٣٥، وابن يعيش ٨/١٤٢، والمعجم ٥/٢٦٤، والأعمودج ١٩٩، وشرح المقدمة النبوية ٢١٠، والتسهيل ٢٤٣.

(٦) وهى مركبة تدل مفرداتها على معنى والركيب على معنى التحضيض. انظر: ابن يعيش ٨/١٤٤.

(٧) فى الرضى على الكافية ٢/٣٨٧: "فإن سلا الكلام من التوبيخ فهو العرض؛ فتكون هذه الحروف للعرض".

(٨) سورة الحجر ١٥/٧.

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُتَنَعَا ^(١)
 فنصب ((الكمي)) بفعل مقدر؛ أي: هلاً تعدون الكمي، و((الضوطري)): الضخم
 الذي لا غناء عنده، ومعنى البيت: أنكم تفتخرون بعقر النيب، وهو جمع ((ناب))،
 وهي المسنة من الإبل، وليس لكم في الشجاعة نصيب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ﴾ ^(٢)، وقوله: ﴿فَلَوْلَا
 إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَا﴾ ^(٣)، والتقدير: فلولا ترجعونها إن كنتم غير مدنيين.
 والحروف التحضيض صدر الكلام؛ لكونها دالة على نوع من أنواع الكلام،
 فوجب أن يكون لها صدر الكلام؛ لما مر في باب ((إن)) وغيرها ^(٤).

ذَكَرَ حَرْفَ التَّوَقُّعِ

وهو ((قَدْ)) ^(٥)، وقيل له: حرف التوقع ^(٦)؛ لاقتراحه بالأفعال المتوقعة في الحال،
 ومنه قول المقيم: ((قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ))، لقوم يتوقعون قيامها؛ وإذا دل على الماضي
 قربه من الحال؛ نحو: ((كنت أمني الحج، وقد حججت)) في زمن قريب من زمن
 إخباره، وإذا دخل على المضارع، كان للتقليل؛ كقولهم: ((إن الكنوب قد يصدق))، فهو في
 هذا النوع من الأفعال بمنزلة ((رب)) في الأسماء، وقد يُحذف الفعل بعده، إذا فهم؛ كقوله:
 أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ^(٧)

(١) من الطويل، وهو لجزير في الفصل ٣١٦، والديوان ٩٠٧، والخزانة ٥٥/٣، وشرح شواهد المغني ٦٦٩، وابن
 يعيش ١٤٤/٨، ١٤٥، والبيصرة والتذكرة ٢٣٤، والجمل ٢٤١، ٤١١، وزعم ابن السحري ٤٢٦/١، ٨٤/٢،
 ٥٠٩، أنه للأشهب بن زميلة، وبدون نسبة في تخلص الشواهد ٤٣١، وشرح التسهيل ١١٤/٤، والخصائص
 ١٤٤/١، والكامل ١٩٥/١، والصاحي ١٣٥.

(٢) سورة المنافقون ١٠/٦٣.

(٣) سورة الواقعة ٨٦/٥٦، ٨٧.

(٤) انظر هذا الكتاب ص ٨٩/٢.

(٥) انظر: الجمع ٣٧٧/٤، وابن يعيش ١٤٧/٨، والفصل ٣١٦، والإيضاح ٢٣٥/٢.

(٦) وعبارة الزعرى: ((حرف التريب)). الفصل ٣١٦، انظر: الإيضاح ٢٣٥-٢٣٧.

(٧) من الكامل للباقة الديباني في ديوانه ٨٩، والخزانة ١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١، والمتنضب ٤٢/١، وشرح
 شواهد المغني ٤٩٠، ٧٦٤، ولفظه: ((أند))، والبيان والتبيين ٢/٢٨٠، وشرح الكتاب للسرافي ٢٣٢/١، والأغاني ٨/١١،
 والأزهيّة ٢١١، وشرح التصريح ٣٦/١، وابن يعيش ١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢، وشرح درة الغواص ١٩، وبدون نسبة في
 شرح التسهيل ١٠٩/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، ولفظه: ((أند))، وكنا لفظه في معنى الليب ١٤٨/١،
 والفصل ٣١٧، وعجزه في الرضى على الكافية غير منسوب ٢٨٨/٢، وابن يعيش ١١٠/١٠.

أى: وكان قد زالت، ويجوز الفصل بين ((قد)) وبين الفعل بالقسم؛ كقولك: ((قد والله أحسنت))، ونحو: ((قد لعمرى، بتُ ساهراً))؛ وقد تأتى للتحقق؛ نحو: ((قد يعلم الله^(١))).

ذكر حرفى الاستفهام

وهما: ((المهزة))، و((هل))^(٢)، ويدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية؛ كقولك: ((أزيد قائم؟))، و((أقام زيد؟))، و((هل عمرو خارج؟))، و((هل خرج عمرو؟))، ولهما صدر الكلام؛ لكونهما لنوع من أنواع الكلام؛ وذلك يقتضى تقديمهما؛ ليحصل العلم فى أول الأمر بأن الكلام للاستفهام.

و((المهزة)) أكثر تصرفاً فى الاستعمال من ((هل))^(٣)؛ لأن الخبر إذا كان فى الجملة الفعلية فعلاً جاز استعمال ((المهزة)) دون ((هل))؛ فيجوز: ((أزيد قام؟))، ولم يجز: ((هل زيد قام؟))، لو على شذوذاً؛ لأن أصل ((هل)) أن تكون بمعنى ((قد))؛ كقوله تعالى: ((هل أتى على الإنسان^(٤)))، فكما لا يقال: قد زيد خرج، لا يقال: ((هل زيد خرج؟))، فإن قيل: لو كان كذلك لامتنع ((هل زيد خارج؟))، كما امتنع: ((قد زيد خارج؟))، قلنا: إنما جاز: ((هل زيد خارج؟))، حملاً على أختها، وهى: ((أزيد خارج؟))، وإنما لم يحمل فى ((زيد خرج))؛ لأن اعتبار ((هل)) فى هذه الجملة - أعنى خرج - أولى من حملها على أختها؛ لكونها بمعنى ((قد))^(٥)؛ وقد وجد ما تقتضيه^(٦). وتقع المهزة؛ لكونها أعم تصرفاً للإنكار أيضاً؛ كقولك: ((أتضرب زيداً وهو أخوك؟)).

(١) سورة الأحزاب ١٨/٣٣، وسورة النور ٦٣/٢٤.

(٢) المصح ٣٦٠/٤، ٣٩٢، والجنى اللانى ٩٧، ٣٣٩، والإيضاح ٢٣٨/٢-٢٤٠.

(٣) يفرق الزركشى بين ((المهزة)) و((هل))، فيذكر أنه لا يكون المستفهم مع ((هل)) ألا فيما لا ظن له فيه البتة. البرهان ٤٣٣/٤.

(٤) سورة الإنسان ١/٧٦.

(٥) غير واضح فى الأصل.

(٦) فى الفصل ٣١٩: (وعند سيويه أن ((هل)) بمعنى ((قد))، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تفع إلا نسي

الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها فى قوله:

سَأَلْتُ فَوَارِسَ بَرَبِئَتِنَا أَهْلُ رَأَوْنَا بِفُجِّ القَاعِ ذِي الأَنْهَمِ

و انظر: ابن بيش ١٥٢/٨-١٥٣.

ويقع بعدها المفعول؛ كقولك: «أزيدا ضربت»، وتقع للتقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾^(١)، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢)، وتقع مع «أم»؛ نحو: «أزيدا عندك أم عمرو؟»، وتدخل الهمزة على حروف العطف؛ كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾^(٣)، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾^(٥).

ولا تقع «هل» هذه المواقع؛ إما لكون الهمزة أخصر وأكثر استعمالا، وإما لكون «هل» في الأصل بمعنى «قد».

ذِكْرُ حُرُوفِ الشَّرْطِ

وهي: «إن»، «ولو»، و«أما»^(٦)، وما يقع شرطا من غيرها فأسماء تضمنت معنى الشرط، وقد تقدم ذكرها في قسم الاسم^(٧).

وحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها لإنشاء نوع من أنواع الكلام، وتدخل «إن»، و«ولو» على جملتين، فتجعلان الأولى شرطا؛ والثانية جزءا؛ كقولك: «إن تضربني أضربك» و«ولو جئتني لأكرمك»، لكن «إن» للاستقبال، بمعنى أنها تجعل الفعل الذي دخلت عليه بمعنى الاستقبال؛ سواء كان الفعل ماضيا؛ نحو: «إن ضربت ضربت»، أو مضارعا؛ نحو: «إن تضرب أضرب».

و«ولو» للمضي؛ سواء دخلت على الماضي؛ نحو: «لَو ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ»، أو للمضارع؛ نحو: «لَو تَضْرِبُ أَضْرِبُ»^(٨). ويلزمان الفعل لفظا أو تقديرا، فالفعل لفظا؛

(١) سورة المراتل ٧٧/٢٠.

(٢) سورة الشرح ٩٤/١.

(٣) سورة البقرة ٢/١٠٠.

(٤) سورة محمد ٤٧/٦٤.

(٥) سورة يونس ١٠/٥١.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٤١/٢، وابن عيش ١٥٥/٨، والمنتخب ٤٥/٢، والأمموزج ٢٠٤.

(٧) انظر المجلد الأول من هذا الكتاب ١/٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٨) ومذهب الفراء أن "لو" تستعمل في المستقبل كـ "إن"، وذلك مع قلته، وزاد عن العرب؛ نحو: "اطلبوا العلم، ولو بالصين".

نحو: «إِنْ ضَرَبْتَ ضَرْبًا» و«لَوْ ضَرَبْتَ ضَرْبًا»، وتقديراً؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢)؛ أى: وإن استجارك أحد، ولو تملكون، وقال السيد فى حروف الشرط: وينبغى أن يعلم أن مفسر المخوف مضارع مجزوم، إن كان المفسر مضارعاً مجزوماً؛ نحو: «إن زيد يقيم»؛ ليطابق المخوف.

وأما الأسماء المتضمنة معنى الشرط؛ نحو: «مَنْ»، فلا تحذف أفعالها؛ لكونها فرع «إِنْ» الشرطية، فلا يُصَرَّفُ فيها كما تُصَرَّفُ فى «إِنْ» إلا فى الضرورة؛ كقول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتَّ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا تُجْرَةُ يُمَسُّ مِنْهَا مُفْرَعًا^(٣)

وتقديره: «فمن نُؤْمِنُهُ نحن».

ومن أجل أن «لَوْ»، و«إِنْ» تلزمان الفعل؛ قيل: «لَوْ أَنْكَ انْطَلَقْتَ»، بأن المفتوحة المشددة؛ لأنها فى تأويل المفرد؛ لكونها هى وما عملت فيه فاعلاً للفعل المقدر بعد «لَوْ»، والتقدير: لو تحقق أو ثبت انطلاقك انطلقت؛ وإنما كان الفعل المقدر تحقق أو ثبت لما فى «أَنْ» من الدلالة على التحقيق والثبوت؛ ولأجل دلالة «أَنْ» على ذلك، استعنى عن مفسر للفعل المقدر المذكور، ولكن التزم أن يكون خبر «أَنْ» فى هذه الصورة فعلاً، إن أمكن، ليكون كالعوض عن لفظ الفعل المفسر؛ ليحصل لأن المفتوحة المشددة التقوية بصورة الفعل، فلذلك جاز: «لَوْ أَنْكَ انْطَلَقْتَ لَانْطَلَقْتُ»، ولم يجوز: «لَوْ أَنْكَ مَنْطَلَقْتَ انْطَلَقْتُ»؛ لفوات التقوية بصورة الفعل؛ لأنه أوقع «منطلق» مع إمكان «انطلق»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٥).

(١) سورة التوبة ٦/٩.

(٢) سورة الإسراء ١٧/١٠٠.

(٣) من الطويل فشم المرى فى الخزانة ٣٨/٩، والكتاب ١١٤/٣، وشرح شواهد المفنى ٨٣٩، وبدون نسبة نسى المقتضب ٧٥/٢، وشرح التسهيل ٧٤/٤، والإنصاف ٤٩٢.

(٤) سورة المحررات ٥/٤٩.

(٥) سورة البقرة: ١٠٣/٢.

ويلزم أن يكون الفعل الواقع في خبر ((أن)) هذه ماضياً؛ ليطابق معنى ((لو)) في الماضي .
 أما إذا تعذر أن يكون خبر ((أن)) فعلاً، بأن يكون جاملاً جاز أن يقع غير فعل حيث؛ نحو:
 ((لو أنك زيد لاكرمتك))؛ لتعذر الإتيان بالفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(١)؛ إذ لا فعل بمعنى ((أقلام)) فيوقع خبراً، وقد أوردوا قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٢)؛ لأنه أوقع ((بادون)) خبراً مع إمكان ((بلوا)).
 وأجيب^(٣) عن ذلك بأن ((لو)) هذه ليست ((لو)) الشرطية؛ وإنما هي للتمنى بمعنى يودون لو أنهم بادون.

فصل

والفعل الواقع بعد ((إن)) الشرطية معناه الاستقبال، وقد يراد به الماضي مع المستقبل جميعاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَقَّوْنَا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾^(٤)، فيدخل في مثل ذلك الماضي والمستقبل؛ إذ المراد: من آمن ومن يؤمن؛ لأن سياق الكلام يقتضى ذلك، وكذلك: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٥)؛ سواء كانوا جنباً، أو يجنبون نسي المستقبل؛ فإن الحكم لا يختص بأحدهما.

فصل

وإذا اجتمع القسم والشرط، وتقدم القسم على الشرط؛ نحو: ((والله، إن أتيتني لأكرمتك))، كان الجواب للقسم دون الشرط، ووجب أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما في المثال المذكور؛ أعني: ((أتيتني))، فلو أجب الشرط دون القسم، وقلت: ((والله، إن أتيتني لأكرمتك))، كان رديناً، وإنما أجب القسم دون الشرط؛ لأن الشرط جاء معترضاً بين القسم وجوابه، والمعترض في حكم العدم؛ فالغنى جوابه لذلك؛ وإنما لزم أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً، كما ذكرنا أو معنياً؛ نحو: ((والله، إن لم

(١) سورة لقمان ٢٧/٣١.

(٢) سورة الأعراب ٢٠/٣٣.

(٣) انظر: ابن عبيد ١١/٩، وتذكرة النحاة ٣٨.

(٤) سورة محمد ٣٦/٤٧.

(٥) سورة المائدة ٦/٥.

تكرمني لأكرمك))؛ لأن حرف الشرط لما يطل عمله فى الجواب الذى هو ((لأكرمك))، لكونه جواباً للقسم طلب أن يكون فعل الشرط، فيختلف العامل فى الشرط والجزاء، وهو غير جائز؛ فلذلك التزم أن يكون فعل الشرط ماضياً؛ لأن الماضى لا يظهر فيه عمل لحرف الشرط، ولا لغيره.

وإن توسط القسم، وتقدم عليه، إما شرط أو غير شرط، والشرط مؤخر عن القسم، جاز اعتبار القسم والغاؤه، لإمكان ذلك، فمثال تقدم الشرط، والقسم معترض، قولك: ((إن تكرمنى فوالله، لأكرمك))، فيحوز اعتبار القسم، لإمكان الوفاء بجواب الشرط وجواب القسم؛ لأن الشرط إنما يجاب فى مثل ذلك بالفاء، ولا يمنع دخولها على القسم، فأمكن جواب الأمرين على ما تقتضيه أبوابهما، ويجوز إلغاء القسم، بأن يجعل معترضاً؛ فيتعين الجواب للشرط؛ كقولك: ((إن تُكرمنى والله، أكرمك)).

ومثال تقدم غير الشرط على القسم، والشرط مؤخر عن القسم قولك: ((أنا، والله، إن تُكرمنى أكرمك))، فيحوز أن تعتبر القسم، وتقول: ((أنا، والله، إن أكرمتنى لأكرمك))، فتجعل الشرط معترضاً، فيتعين الجواب للقسم، ويكون القسم، وجوابه، والشرط خير المبتدأ، ويجوز أن تجعل القسم معترضاً؛ وتقول: ((أنا، والله، إن تكرمنى أكرمك))، فيتعين الجواب للشرط، ويكون الشرط وجوابه والقسم خيراً للمبتدأ.

وإذا كان القسم مقدراً قبل الشرط، ولم يكن ملفوظاً به، فهو كالملفوظ به، فى كون الجواب للقسم لفظاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قَوْلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ﴾^(١)، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرِكُونَ﴾^(٢)، فإن تقديره: والله، إن قوتلتهم، وإن أطعتموهم، فإنه لولا تقدير القسم قبل الشرط، لوجب دخول الفاء على ﴿إنكم لمشركون﴾.

وأما ((أما))^(٣) الشرطية فحرف شرط^(٤)؛ ولذلك لزمها الفاء، وتستعمل لتفصيل

(١) سورة الحشر ١١/٥٩.

(٢) سورة الأنعام ١٢١/٦.

(٣) وتفتح همزتها إذا كانت تحتاج إلى جزاء، وتُكسر إذا كانت فى معنى "أو"، ويلزمها التكرار، نقول ضربت، إما زيناً، وإما عمراً، فمعناه زيناً، أو عمراً.

انظر الكامل ٢٠٢/١، والواضح فى علم العربية ١٧٧-١٧٨، وابن عبيش ١١/٩.

(٤) فراغ بين الواو و"لذلك" فى الأصل.

أمور في نفس المتكلم، إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد، بل قد يذكر الجميع؛ نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(١)، وقد يذكر واحد ويترك غيره؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾^(٢)، ولم يذكر بعدها «أما» أخرى؛ لكونه معلوماً من الأول.

ومن ذلك قول القائل: «أما أنا، فقد فعلت كذا»، ويسكت. وكان الواجب في «أما زيد منطلق» أن يليها الفعل لكونها حرف شرط^(٣)، لكن التزموا حذف الفعل معها، وجعلوا الواقع بعدها عوضاً من الفعل المحذوف؛ نحو: «أما زيد منطلق»؛ ليكون عوضاً من الفعل المحذوف؛ لأن الاسم الواقع بعد «أما» هو المقصود دون الفعل، وأصله أن يكون بعد الفاء؛ لأن معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فوقعت «أما» موقع مهما، و«زيد» موضع الفعل المحذوف، أعنى: يَكُنْ؛ فصار «أما زيد منطلق»، وحينئذ إما أن يكون الذي بعد «أما» مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً فهو مبتدأ، خبره ما بعد الفاء؛ نحو: «أما زيد منطلق»، وإن كان منصوباً؛ نحو: «أما زيداً فأنا مكرم»، و«وأما السائل فلا تنهر»^(٤)؛ فالأصح أن العامل فيه ما بعد الفاء؛ لاقتضائها^(٥) ما بعد الفاء إياه؛ ولأنه إنما قُدم على عامله، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف؛ لأن التقدير: إن أردت من تعلق به إكرامى فأنا مكرم زيداً، وإن أردت بيان ممن تعلق به النهي عن النهي عن النهي عن القهر منى، فلا تقهر اليتيم، ولا تنهر السائل، وكذا إذا كان المنصوب الذي بعد «أما» ظرفاً؛ نحو: «أما يوم الجمعة فزيد منطلق»؛ ف «(يوم الجمعة) معمول لـ(منطلق)»؛ لأن التقدير: إن أردت بيان زمان وقع فيه انطلاق زيد، فزيد منطلق يوم الجمعة.

(١) سورة الضحى ٩٣/٩-١١.

(٢) سورة آل عمران ٧/٣.

(٣) انظر: ابن يعيش ٦١/٩.

(٤) سورة الضحى ١٠/٩٣.

(٥) يبدو أن المؤلف قد حذف "ما" من "اقتضاء" كما في الأصل، فهي غير واضحة وحذفها أصح من الإتيان. والمعنى: لاقتضاء الفاء تقدير لفظاً لإياه أي: "إياه أنا مكرم"، و"إياه لا تنهر".

وقد ظهر مما قلناه أن أصل المنصوب أن يكون بعد الفاء، وقُدِّم على عامله؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وبعضهم منع أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها كما هو مذهب البصريين^(١)، وذهبوا إلى أن العامل في الاسم الذي بعد ((أما)) إنما هو الفعل المحذوف المقدر بعد ((أما))، فإذا قلت: ((أما يوم الجمعة فزيد منطلق))، ومهما يُذكَرُ اليتيم فلا تنهر، ومهما تذكر السائل فلا تنهر، وقال قوم: إن جاز تقديم الاسم المنصوب بعد ((أما)) على جواب ((أما))؛ نحو: ((أما يوم الجمعة فزيد منطلق))، فهو معمول لما في حيز الفاء؛ لأن يوم الجمعة يجوز أن يكون ظرفاً لـ((منطلق))، ومتقدماً عليه، وإن لم يميز تقديمه؛ نحو: ((أما زيداً فإنى مكرم))؛ فالعامل فيه الفعل المحذوف المقدر، أعنى: مهما تذكر زيداً فإنى مكرم؛ لا امتناع أن يعمل ما بعد ((إن)) فيما قبلها.

فكرو حروفِ الرَّدِّمِ

وهو ((كَلَامٌ))^(٢)؛ لأنه للردع والتنبية على الخلق^(٣)؛ وإنما يُستعمل إذا سُمع محال، أو تقول على إنسان كما إذا قيل: ((فلان يشتمك))؛ فتقول: كلاً؛ أى: ارتدع عن هذا، وقد جاء ((كلام)) بمعنى حقاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ﴾^(٤)؛ أى: حقاً.

وإذا وقفت على التى بمعنى الردع، كان مستقيماً^(٥)، و((كلام)) التى بمعنى حقاً اسم عند بعضهم^(٦)، لكنه بُنِيَ لموافقته ((كلام)) التى بمعنى الردع فى اللفظ.

(١) انظر: ابن يعيش ١١/٩-١٢، والإيضاح، لابن الحاجب ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: المعج ٤/٣٨٤، والمفصل ٣٢٥، وابن يعيش ١٦/٩، والجنى الدانى ٥٢٥، والإيضاح ٢/٢٧٦، والأنموذج ٢٠٧.

(٣) فى المفصل ٣٢٥: "قال سيبويه: هو ردع وزجر، وقال الزجاج: (كَلَامٌ) ردع وتبصير. وانظر ابن يعيش ١٦/٩.

(٤) سورة العلق ٦/٩٦.

(٥) وفى الرضى على الكافية ٢/٤٠٠-٤٠١، أن ((كلام)) التى بمعنى حقاً لا يجوز الوقوف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها. وانظر ابن يعيش ١٦/٩، والبرهان فى علوم القرآن ٤/٣١٤.

(٦) وهو ما ذهب إليه الكسائى، ويكون موضعها النصب على المصدر، والعامل عنون؛ أى: أحق ذلك حقاً. انظر فى تفصيل ذلك: البرهان فى علوم القرآن ٤/٣١٥.

ذِكْرُ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ

اعلم^(١) أن تاء التأنيث الساكنة حرف يلحق الأفعال الماضية خاصة؛ للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث؛ نحو: «قامت هند»، ولا تدخل المضارع؛ لأن التاء فسي قولك: «تقوم هند» أغنت عن ذلك.

والفرق بين تاء التأنيث الداخلة على الأسماء التي تقدم ذكرها في باب المذكر والمؤنث^(٢)؛ نحو: «طلّحت»، وبين هذه التاء أن اللاحقة للأسماء تكون متحركة فسي الوصل؛ نحو قولك: «طلّحت الطّلحات»، و«امرأة قائمة أمامك»^(٣)، وهذه التاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلأ ووقفأ، إلا إذا لقيها ساكن، فإنها تحرك؛ لالتقاء الساكنين؛ فهي ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض^(٤)؛ نحو قولك: رمت المرأة ورمنا وقامتا، فإن لحقت؛ نحو: «غزأ» و«رمى» حذف آخرهما؛ لالتقاء الساكنين؛ تاء التأنيث وحرف العلة، فقلت: غزت ورمت، بجذب الألف ولا تُرد، ولو تحركت التاء في نحو: رمت المرأة ورمنا، فلا يقال: رمنا^(٥)، كما سنذكر في التاء الساكنين^(٦).

وأما إلحاق الفعل علامة التثنية والجمعين؛ نحو: «قاما الزيدان»، و«قاموا الزيدون»، و«قمن النساء» فضعيف استعمالاً، قوى قياساً على التاء، مع جواز جعل ما جعل فاعلاً مبتدأ، خبره ما قدم عليه، والعلامة ضمير عائد إليه معنى؛ وهي لفة «أكلوني البراغيث»^(٧). وفي «أكلوني البراغيث» شدوذان آخران: أحدهما: جعل الواو علامة لما لا يعمل، والثاني: جعل القرض أكلاً.

وعلى تقدير إلحاقها، فإنها ليست بضمائر؛ لكلا يلزم الإضمار قبل الذكر، بل

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٧٥، وابن يعيش ٩/٢٧، والأعمودج ٢١٠.

(٢) انظر هنا الكتاب ١/٢٤٨.

(٣) كما أن هذه التاء تقلب في الوقف هاء السكت، بخلاف الفعلية. انظر: الأشباه والنظائر ١/٥٠-٥١.

(٤) أي أن التحريك عارض.

(٥) وجاء على لفة ضعيفة، ذكره الرضى في شرح الكافية ٢/٤٠١، وابن يعيش ٩/٢٨.

(٦) انظر: هنا الكتاب ٢/١٨٠.

(٧) لفة «أكلوني البراغيث» لفة لبعض العرب، وقيل: إنهم طسي، وقيل: أزد شونبة، وقيل: هم بنو الحارث بسن

كعب. المقتصد ١/١٧٥.

علامات أُلحِتْ بالفعل؛ ليدلُّ على أحوال الفاعل؛ كناء التانيث؛ وإنما قَوِيَ إلحاق علامة التانيث، وضَعْفَ إلحاق علامة التثنية والجمع؛ للزوم التانيث الحقيقي للاسم، وعدم لزوم التثنية والجمع؛ لعروضهما.

واعلم أن التاء في ((مُت))، و((رُبَّت))، و((لَات)) ليست تاء التانيث المذكورة، بل دخلت هذه التاء لتانيث اللفظة للمبالغة في معناها كما دخلت في ((عَلَّامَة)) و((نَسَابَة)) للمبالغة، لا لتدلُّ على أن الفاعل مؤنث.

ذِكْرُ التَّنْوِينِ

التنوين^(١): نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل، واحترز بقوله: ((لا لتأكيد الفعل)) عن نون التوكيد^(٢)؛ نحو: ((اضْرِبِينَ))، والتنوين ستة أنواع^(٣):

أحدها: تنوين التكرار: وهو يدلُّ على أن الاسم نكرة^(٤)؛ نحو: صِهْ وصِهْ، وسيبويه

وسيبويه آخر.

والثاني: تنوين التمكين^(٥): وهو يلحق الاسم؛ ليدلُّ على أن له مكانة في الاسمية^(٦)؛ نحو: ((زَيْدٌ))، و((رَجُلٌ)).

ولا بد من زيادة شرح لتنوين التمكين، وتنوين التكرار؛ فنقول: إن الأسماء المعربة تنقسم إلى خفيف في غاية الخفة؛ وهو ما لم يخرج عن أصله إلى مشابهة الفعل بوجه؛ نحو: ((رَجُلٌ))، و((فَرَسٌ))، وإلى ثقل، وهو ما لا ينصرف. وإلى متوسط، وهو ما فيه علة واحدة فرعية؛ نحو: ((زَيْدٌ))، و((عَمْرُو))؛ فتنوين التمكين هو الداخل على الاسم النكرة الخفيف في الغاية؛ نحو: ((رَجُلٌ))، وعلى المعرفة المنصرف؛ نحو: ((زَيْدٌ))، وعلى الاسم الذي يُنْكَرُ فيفضل مما لا ينصرف، ويُلْحَقُ بزَيْدٍ؛ نحو: ((مَرَرْتُ بِعِثْمَانَ، وَعِثْمَانَ آخِرٍ))، و((بِأَحْمَدَ، وَأَحْمَدٍ آخِرٍ)).

(١) انظر: الإيضاح ٢٧٦/٢، وابن يعيش ٢٩/٩، والأتمودج ٢١٢، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢.

(٢) يريد نون التوكيد الخفيفة.

(٣) انظر: ابن يعيش ٢٩/٩، وشرح الأشموني ١٨/١، وأوضح المسالك ١٤/١، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣.

(٤) والمحققة أنه للاحق لبعض البنات، أوضح المسالك ١٤/١، وشرح الأشموني ١٨/١، وابن يعيش ٢٩/٩، والأتمودج ٢١٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١٨/١، وابن يعيش ٢٩/٩، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢١.

(٦) أى لم يُشَبَّه الحرفُ بِقَبِيئِي، ولا الفعلُ؛ فَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ.

وأما تنوين التذكير فهو الذى يلحق الاسم البنى؛ للفرق بين معرفته ونكرته؛ نحو ما تقدم من ((صَهْ وَصِهْ، وسيويه وسيويه آخر))، فإنه معرفة إذا لم يُتَوَّنْ، ونكرة إذا نُتَوَّنْ، وإذا قلت: صَهْ، بغير تنوين، أمرته بالسكوت المعهود، وإذا نونت، أمرته بسكوت ما.

والثالث: تنوين العوض^(١) وهو الذى يلحق الاسم عوضاً، إما عن الياء أو عن إعلاله نحو: ((جوار)) حسبما تقدم فى أوائل الكتاب^(٢)، وإما عن المضاف إليه^(٣)؛ نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾^(٤)؛ أى: يوم إذ كان كذا، فلما حذف المضاف إليه، وهو كان كذا، عوض عنه التنوين، وكذلك: ((مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا))؛ أى: بكلهم، وهو جواب قول القائل: ((هل لك عهد بالقوم))؛ فيقال: ((مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا)).

والرابع: تنوين المقابلة^(٥)، ولا يكون إلا فى جمع المؤنث؛ فإنه لمقابلة نون جمع المذكر السالم، ولو حُمِلَ على غير ذلك لم يتجه؛ فإنك لو جعلت تنوين ((مسلمات)) للصرف تعذراً لوجوده فى ((عرفات)) مع المانع من الصرف، وكذلك لـ جعلته للتمكين أو التنكير لم يتجه؛ فتعين أن يكون للمقابلة.

والخامس والسادس: تنوين الترم، والتنوين الغالى، ويلحقان^(٦) أواخر الأبيات والأنصاف المصّرة؛ لتحسين الإنشاد^(٧)، وهو إن لحق القافية المطلقة سُمى تنوين الترم، وتنوين الإطلاق؛ كقوله:

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (٨)

(١) انظر: شرح الأشموني ١٨٨/١، وأوضح المسالك ١٥/١، وابن عقيل ٤، وابن بيش ٣٠/٩، والأمودج ٢١٢، وشرح المقدمة النحوية ١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٣.

(٢) انظر هنا الكتاب ٥٧/١.

(٣) ويكون المضاف إليه أحد ثلاثة؛ إما أن يكون جملة؛ نحو: "جبتذ"، وإما أن يكون مفرداً؛ نحو: (بكل)، وإما أن يكون حرفاً؛ نحو: "غواش". ابن عقيل ٤، وشرح الأشموني ١٨٨/١، ١٩.

(٤) سورة الروم ٤/٣٠.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٤، وشرح الأشموني ١٩/١، وأوضح المسالك ١٥/١، وابن بيش ٣٠/٩، وشرح المقدمة النحوية ١٢٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٦.

(٦) انظر: ابن عقيل ٤، وشرح الأشموني ١٤٤/١، ١٧، وابن بيش ٣٤/٩، وشرح الأشموني ١٤٤/١، ١٧، المقدمة النحوية ١٢٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٧.

(٧) وفى شرح الأشموني ١٧/١: (زاده الأخص، وسماه بذلك لأن الغلر: الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سُمى غالياً لقلته).

(٨) سبق ذكره فى هنا الكتاب ١٩٢/١.

ومنه: أَلْقَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَبَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَيْنَ^(١)

فإن التنوين متاب حرف الإطلاق؛ نحو: ألف ((العتاب)).
ويقع في الأسماء والأفعال ولا يختص بأحدهما^(٢)، وإن لحق القافية المقيدة سُمي:
التنوين الغالي؛ نحو: قول رؤية:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُحْتَرِقِينَ^(٣)

وقد جمع بعضهم أقسام التنوين نظماً؛ وهو:
عَاوِضٌ بِتَنْوِينٍ وَقَبَائِلٌ بِهِ
وَأَنْ تَرْتَمَّتْ فَعَمَّ بِسَهْ

ويُحذفُ التنوين من العلم الموصوف به ((ابن)) مضاف إلى علم آخر؛ نحو:
((جاءني زيد بن عمرو))؛ لشدة اتصال الموصوف بالصفة، ويعلم منه أنه لو كان صفة
لغير العلم؛ نحو: ((جاءني رجل ابن ظالم))، أو كان ((ابن)) مضافاً إلى غير العلم؛ نحو:
((زيد ابن أخي)) لم يُحذفِ التنوين^(٤).

وكذلك لم يُحذفِ التنوين إذا لم يكن صفة؛ نحو: أن يكون أحدهما مبتدأ والآخر
خبراً، وشبه ذلك؛ كقولك: ((زيد بن عمرو)) واعلم أنه حيث يسقط التنوين من الموصوف
به ((ابن)) تسقط الألف من الخط، أعني همزة ((ابن))، وحيث يثبت التنوين في اللفظ
ثبتت الهمزة في الخط فتسقط من ((زيد بن عمر)) وتثبت في ((زيد ابن أخي)) وشبهه.
واعلم أن حكم ((ابنة)) كحكم ((ابن)) في جميع ما ذكرنا.

(١) من الوافر، لجورج في ديوانه ٨١٣، والخزانة ٦٩/١، وأمال ابن الشجري ١٦٠/١، ولفظه: (براني أنسى لسو
أجبت)، وشرح شواهد اللفظي ٧٦٢، وابن بيش ١٥/٤، ٢٩/٩، وتاج العروس (ردف)، ١١٤/٦، والمفصل
٣٢٩، وسر صناعة الإعراب ٤٢١، وغير منسوب في شرح الكتاب، للسراي ٢٢٨/١، وشرح التسهيل ١١/١،
وأصول ابن السراج ٢/٢٨٦، ١٨٨، وعجزه غير منسوب في الرضى على الكافية ٤٠٢/٢، والمقتضب ٢٤٠/١.
(٢) ولنا لا يعد تنوين الفرض والتنوين الغالي في الحقيقة تنويناً، الأشعري ١٧/١.
(٣) بيت من لرحزه، وهو لرؤية في ديوانه ١٠٤، والخزانة ٢٥/١٠، وقوفى الأخصى الأوسط ٣٥، ١٠٩، والشعر والشعراء
٩/١، وشرح شواهد اللفظي، ٧٦، ٧٨٢، واللوشح ٣٤٣، والمفصل ٣٢٩، وابن بيش ٣٤/٩، وشرح شواهد الأشعري
١٦/١، ومعنى الليب ٣٥/٢، وبلون نسبة في ضرائر الشعر للقرائز ١٢٠، والخصائص ٢٧٢/١، وقسه اللغة
للنعماني ٢٢٣، وشرح التسهيل ١١/١، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣، ٦٣٦، والأشعري ١٦/١.
(٤) انظر في تفصيل ذلك: ابن بيش ٣٤/٩، ٣٧.

ذَكَرُ نُونِ التَّأَكِيدِ

وهى نوعان: خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة مع غير الألف^(١)؛ لأنها تكسر مع الألف فى المثنى والجمع المؤنث؛ نحو: ((اضربان)) و((اضربتان)).
واعلم أن الثقيلة أبلغ فى التأكيد من الخفيفة^(٢)، ولا يؤكد بالمخففة أو المشددة إلا القعل المستقبل^(٣) الذى فيه معنى الطلب؛ كالأمر، والنهى، والاستفهام، والتمنى، والعرض، والقسم، والتحضيض^(٤). وإنما دخلت النون فى هذه المواضع السبعة؛ لأنها مواضع طلب، فتدخل النون تأكيداً لذلك الطلب، وحثاً على إيقاعه؛ ولذلك لم يؤكد الماضى والحال؛ لأن الماضى وقع، والحال حاصل، فلا طلب فيهما لحصولهما، ولا يؤكد النفى إلا قليلاً؛ نحو: زيد ما يقوم؛ لخلوه عن معنى الطلب، وإنما جاز فيه ذلك على قلبه؛ تشبيهاً له بالنهى؛ ومنه:

يَحْسِبُهُ أَنْ جَاهِلٌ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَيَّ كُرْسِيَهُ مُعَمَّمَا^(٥)

وهذا مشبه بالنهى؛ لأن ((يعلم)) بحزوم مثل النهى، وألف ((يعلم)) ألف نون التوكيد، كان ((يعلمن)) وقف عليها بالألف، وأما قول جذيمة^(٦) الأبرش:

(١) انظر: الفمع ٣٩٧/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٣٩٨، والإيضاح ٢/٢٧٩، وابن عيش ٣٧/٩، والسهيل ٢١٦، والمقدمة الجزولية ٢٨٥، والأنموذج ٢١١.

(٢) وذهب الزركشى إلى أن الخفيفة بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، على حين تكون الثقيلة بمنزلة تأكيد ثلاثاً. البرهان فى علوم القرآن ٤/٤٣٠، وانظر فى تفصيل الفرق بينهما: شرح الأشموني ٢/٢١٠.

(٣) وقد جاء تأكيد الماضى شذوذاً فى قول الشاعر:

دَلَمَنْ سَدَدَكَ إِنْ رَجِيتَ بَيْتِيَا

شرح الأشموني ٢/٢١١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/٢١١، ٢١٣، وابن عيش ٣٨/٩، ٤٠.

(٥) من الرجز، واحتلف فى نسبه؛ فنسبه العيني فى شرح شواهد الأشموني ١٨/٢، إلى أبى حبان الفقعسى، ونسبه آخرون إلى أبى الصمعاء ماسد بن هند العيسى؛ كما فى الخزانة ١١/١٤٠٩، وبدون نسبة نسي الرضى على الكافية ٤/٢، ٤٤٠، والتبصرة والتذكرة ٤٣١، وأصول ابن السراج ٢/١٧٢، ٢٠٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٨، ومر صناعة الإعراب ٦٧٩، وصدرة فى التوطئة ٣٥٧، وأمالى ابن السحري ٢/١٦٥، والتبصرة والتذكرة ٤٣، وأصول ابن السراج ٢/١٧٢، ٢٠٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٨، ومر صناعة الإعراب ٦٧٩.

(٦) هو جذيمة بن مالك بن فهر الأزدي، المعروف بالأبرش، وهو شاعر جاهلى. انظر فى ترجمته: الخزانة ٤/٥٦٩، ومعجم البلدان ٣/٣٧٩، والأعلام ٢/١١٤.

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَّقَنْ تَوْبَى شَمَالَاتٍ (١)

فهى على التشبيه بالنفى؛ لأن ((رُبِّ)) للقليل، والقليل يقارب النفى، وقال يونس:

إنهم يقولون ربما تقولن ذلك؛ وهو مثل: ربما أوفيت في علم تَرَفَّقَنْ (٢).

ولزمت نون التأكيد في جواب القسم المبتدأ؛ نحو: ((وَاللَّهِ، لَيَخْرُجَنَّ زَيْدٌ)) (٣)؛ لأن

القسم موضع التأكيد، ولما لزم ذلك في القسم المبتدأ تعين المنفى؛ قولك: ((وَاللَّهِ،

يَخْرُجُ زَيْدٌ)) ونحوه؛ أى لا يخرج؛ لأنه قد علم أنه لو كان مبتدأ لم يكن بدَّ له من النون.

ولا يحذف في جواب القسم المنفى من حروف النفى إلا ((لا)) خاصة، فلو حذفت

((ما))، وقلت: ((وَاللَّهِ، زَيْدٌ مَنْطَلِقًا))، تعنى: ما زيد منطلقًا، لم يجوز. وكثر دخول نون

التوكيد مع فعل الشرط عند تأكيد ((إن)) الشرطية بـ((ما))؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا

تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٤)؛ ويجوز تركها؛ كقول الشاعر:

فَبِمَا تَرَيْتَنِي وَلَيْ لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٥)

فزاد ((ما)) مع حرف الشرط، ولم يؤكد فعله بالنون، فقال: تَرَيْتَنِي، فإنه لو أكد

انكسر وزن البيت.

(١) من اللبدي، وهو في شرح شواهد المعنى ٣٩٢، ٧٢٠، ٧٦١، وابن يعيش ٤٠/٩، ٤١، والبصرة والذكرة ١٩٠، ٤٣١،

وفي المفصل ٣٣١، أنه لمرور بن هند، والخزاعة ٤٠٤/١١، وابن السحري ٢٤٣/٢، وبدون نسبة فى معنى الليب

١١٩٩/١، ١٢٠، ٩/٢، وقال الأمازي في شرحه بهامشه: وغلط ابن حزم نفسه إلى تأبط شرا، والأشعوني ٢١٨/٢، والمقتضب

١٥/٣، والمرضى على الكافية ٤٠٣/٢، وضرائر الشعر للقرائز ٨٥، والشرطية ٣٥٧، وأمالى ابن السحري ٥٦٥/٢، وأصول ابن

السراج ٤٥٣/٣، وفي الخزانة ٤٠٧/١١: وروى صاحب الأغاني فى البيت كنا "ترفع أنواب شمالات"، ورواه أيضا: "ترفع

الأنواب شمالات"، والذي فى الأغاني ٧٣/١٤، وهو الموضع الوحيد ما ذكره المصنف.

(٢) ذهب بعض النحاة إلى أن إحقاق النون فى مثل هذا الموضع ضرورة، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يختص

بالضرورة، وهو ما يشعر به كلام سيبويه، كنا قال الأشعوني. شرح الأشعوني ٢١٧/٢، وانظر: الخزانة ٤٠٧/١١،

والبصرة والذكرة ١٩٠، ٤٣١.

(٣) وحكى سيبويه: والله لأضربه. شرح الأشعوني ٢١١/٢.

(٤) سورة مريم ٢٦/١٩.

(٥) من المقارب، لأعشى ميمون فى الكتاب ٤٥/٢، ٤٦، ولقطة: (فأما ما ترى لى بملت)، وديوانه ١٢٠، ولقطة: (أهوى

بها)، وفى الخزانة ٥٧٨/٤، وابن يعيش ٩٥/٥، ٦/٩، ٤١، وأمالى ابن السحري ١٥٩/١، ٣٤٦، ٩٤/٣، ١٢٨، وأصول

ابن السراج ٤١٣/٢، ولقطة: (فإن تبصرنى ولى لى)، وعجزه منسوب فى ضرائر الشعر، للقرائز ١٦١، والبيت غير منسوب

فى أوضح المسالك ١١٠/٢، ومعانى القرآن، للقراء ١٢٨/١، ولقطة: (فإن تعهدى لامرئة لى ... أترى بها)، وشرح الجمل،

لابن عصفور ٣٩٥/٢، ولقطة: (وأما ترى لى بملت)، والبصرة والذكرة ٦٢٥.

ذِكْرُ حَرَكَاتِهِ مَا قَبْلَ نُونِ التَّأْكِيدِ بِحَسَبِ الضَّمَائِرِ

والضَّمَائِرُ ^(١) تنقسم إلى بارزة وغير بارزة. ذكر أحكام نون التأكيد مع الضمائر البارزة: والمذكور هنا منها إنما هو جمع المذكر وضمير المؤنث المخاطبة، وأما ضمير التثنية مطلقاً وضمير جمع المؤنث، فنسذكر حكمهما في فصل مفرد لهما.

وحكم الضميرين البارزين المذكورين؛ أعنى: ضمير جمع المذكر، وضمير المؤنث المخاطب مع نونى التأكيد الخفيفة والشديدة، كالكلمة المنفصلة كما سيظهر من الأمثلة، ويجب فى الضميرين المذكورين أن يُضَمَّ نُونُ التَّأْكِيدِ مع ضمير جمع المذكر ويُكسر مع ضمير المخاطبة؛ نحو: ((هَلْ تَضْرِبِينَ يَا قَوْمُ؟)) بضم الباء، و((هَلْ تَضْرِبِينَ يَا هِنْدُ؟)) - بكسر الباء - وأصلها: تَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ ^(٢)، فحذفت نون الإعراب منهما؛ لزوال الإعراب بدخول نون التوكيد ^(٣). ثم حذفت الواو التى هى ضمير الجمع، والياء التى هى ضمير المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين - أعنى: الواو والياء ونون التأكيد كما يحذف كل من الواو والياء المذكورتين إذا لقيهما ساكن من كلمة أخرى منفصلة؛ نحو: ((يَا رِجَالَ اضْرِبُوا الْقَوْمَ))، و((يَا هِنْدُ اضْرِبِي الْقَوْمَ)) بحذف الواو والياء؛ لسكونها، وسكون لام التعريف.

وأما حكم الفعل المعتل اللام مع الضميرين البارزين المذكورين، فالذى لامة واو أو ياء حكمه كما ذكر؛ فتقول مع ضمير جمع المذكر: ((هَلْ تَغْرُونَ؟)) و((هَلْ تَرْمِينَ يَا قَوْمُ؟)) بضم ما قبل النون، والأصل: تَغْرُونَ وَتَرْمُونَ، فحذفت نون الإعراب، ثم واو ضمير الجمع؛ لما تقدم شرحه، كما تحذفها لساكن فى كلمة أخرى، نحو: ((يَا رِجَالَ اغْرُوا الْقَوْمَ وَارْمُوا الْقَوْمَ)).

وتقول مع ضمير المخاطبة: ((هَلْ تَغْرِينَ؟)) و((هَلْ تَرْمِينَ؟)) بكسر ما قبل النون، والأصل:

(١) انظر: المقتضب ١/٣.

(٢) الصحيح "تضربون" و"تضربين" بثلاث نونات.

(٣) للحقيقة أن حذف النون هنا منعا لعدم توالى ثلاثة أمثال؛ نون الإعراب، ونون التوكيد المشددة.

وما ذهب إليه المؤلف خطأ من حيث إن الفعل المضارع المسند إلى ضمير واو الجماعة أو باء المخاطبة معرب، وليس مبنياً؛ لوجود فاصل بين الفعل والنون، وهو الواو والياء. انظر إلى تفصيل ذلك: شرح قطر الندى ٣٥، ٣٦.

تغزين وترمين،^(١) فحذفت نون الإعراب، ثم ياء ضمير المخاطبة^(٢)؛ لما ذكر، كما تحذفها لساكن في كلمة أخرى؛ نحو: ((يا هند اغزى القوم وارمى القوم)).
وأما الذى لامه ألف فلا تحذف، ولكن تحرك بالضمّة مع ضمير جمع المذكر، وبالكسرة مع ضمير المخاطبة، فتقول مع ضمير جمع المذكر: ((يا قوم، اخشون الله!))؛ كما تقول: ((يا قوم اخشوا الرجال))؛ قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوْنها عَيْنَ اليَقِينِ﴾^(٣)؛ فحرك الواو بالضم، وتقول مع ضمير المخاطبة: ((يا هند اخشين الله))؛ كما تقول: ((اخشي القوم))؛ قال الله تعالى: ﴿فإِما تَرَيْنِ مِنَ البَشَرِ أَحداً﴾^(٤)، فحرك الياء بالكسرة؛ لأن نون الإعراب لما حذفت التقى ساكنان: حرف العلة ونون التأكيد، فضمت الواو، وكسرت الياء؛ كما يفعل بهما إذا اتصلتا بساكن من كلمة أخرى.

وإنما حرك ما أصله الألف، ولم تحذف، كما حذفت الواو والياء فى: ((يا قوم اغزن)) و((يا هند اغزن))؛ لوجود الضمة والكسرة فى ((اغزن))، و((اغزن))، اللتين على الواو والياء المحذوفتين، بخلاف ما أصله الألف؛ لانفتاح ما قبله، فلو حذفت لم يبق على حذفه دليل.

ذكر أحكام نون التأكيد مع الضمائر المستترة

وهى ضمير المفرد المذكر مخاطباً، كان أو غائباً، وضمير المؤنث الغائبة، وحكم نونى التأكيد مع هذه الضمائر المستترة كحكمهما مع الكلمة المتصلة، والمراد بالكلمة المتصلة الفعل المتصل به ضمير المتنى؛ نحو: ((قاما وغزوا))، ويجب فى الضمائر المذكورة أن يفتح ما قبل نون التأكيد، طلباً للخفة؛ نحو: ((زيد ليقومن))، و((أنت لتقومن)) و((هند لتقومن))، والفعل المعتل اللام كذلك؛ تقول: ((هل ترين يا رجل))، فنقلب الألف، وتحركها؛ لسكون نون التأكيد؛ كما تحركها إذا لقيها ضمير التنية؛ نحو: ((أم ترين))، وتقول: ((اغزون يا رجال))، فتحرك الواو بالفتح؛ كما تحركها لاتصال ضمير التنية؛ نحو: ((اغزوا))، وكذلك حكم الياء تقول للمفرد المذكر: ((ارمين يا رجل)) فتحرك الياء بالفتح، كما تقول: ((ارميا)).

(١) الصحيح: "تغزين وترمين".

(٢) فى شرح الأشموني ٢٣٥/٢: (أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها؛ نحو: "اخشين يا هند" فتقول:

"اخشن"، وحكى الفراء أنها لغة "طحي".

(٣) سورة التكاثر ١٠٢/٧.

(٤) سورة مريم ١٩/٢٦.

وإنما حُرِّكت الواو والياء هنا ولم يُحذفَا كما حُذِفَا مع الضمائر البارزة؛ لأن الواو والياء هنا لو حذفَا لوقع اللبس أيضاً؛ ألا ترى أنك لو قلت لجمع المذكور: اغزَوْنَ، وحركت الواو بالفتح، لالبس بالمفرد المخاطب؟! ولو حركتها بالضم، اجتمع الواو، ضمها مع ضم ما قبلها وذلك مستقل أيضاً.

ذِكْرُ حِكْمِ نَوْنِ التَّأَكِيدِ مَعَ المَثْنَى مَطْلَقًا وَمَعَ جَمْعِ المَوْثِ

وهو ^(١) أن تثبت الألف في المثني، وتأتي بالنون المشددة؛ نحو: ((اضربان))؛ لكلا تشبه بالواحد، وتقول في جمع الموث: ((اضربان)) بزيادة ألف بعد نون الجمع، وقبل نوني التوكيد؛ لئلا يجتمع ثلاث نونات.

ويجب كسر نون التأكيد المشددة مع المثني، وجمع الموث السالم؛ لوقوعها بعد الألف.

ولا تدخل نون التوكيد الخفيفة المثني، وجمع الموث؛ لأنه يستلزم إما تحريك النون وإما حذفها؛ لالتقاء الساكنين على غير حده، وهما يتعذران، خلافاً ليونس ^(٢)، فإنه أجازها، وجوز التقاء الساكنين على غير حده ^(٣)؛ كما سيأتي بيانه في باب التقاء الساكنين في قسم المشترك ^(٤) - إن شاء الله تعالى -، فلو أتيت بنون التأكيد المخففة، لم يكن الساكن الثاني مدغمًا فلم يكن على حده، فلم يجوز.

ونون التأكيد المخففة تُحذفُ لأحد أمرين؛ وهما: التقاء الساكنين، والوقف؛ أما حذفها لالتقاء الساكنين؛ فتحو قول الشاعر:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ ^(٥)

(١) انظر: المنتخب ٢٣/٣.

(٢) وهو ما ذهب إليه الكوفيون، انظر: الفصل ٣٣٠، والأشباه والنظائر ١٥١/٢، والرضى على الكافية ٤٠٥/٢، وشرح الأشموني ٢٢٥٥/٢، وابن عيش ٣٨/٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٢٥/٢.

(٤) انظر هذا الكتاب ١٧٨/٢.

(٥) من المنسرح، للأضبط بن فريع في شرح شواهد المغني ٤٥٣، وشرح شواهد الأشموني ٢٢٦/٢، والنبصرة والتذكرة ٤٢٤، وبدون نسبة في الإنصاف ١٨١، ومعنى اللب ١٣٥/١، والأشموني ٢٢٦/٢، والفصل ٣٣٢، والرضى على الكافية ٢٠٦/٢، وأوضح المسالك ١١١/٤، والكمال ١١٠/٢، وأمال ابن السحري ١٦٦/٢، وابن عيش ٤٣/٩، وحامسة ابن السحري ٤٧٣، وذكر العيني في شرحه لشواهد الأشموني ٢٢٦/٢، أنه يروى (لا تُعادي الفقير)، وعلى هذا لا استنهاد فيه.

أى لا تَهَيِّنْ، والذي يدل على أنه كذلك أنه لولاه لقليل: لا تُهَيِّنْ؛ لأنه يكون مجزوماً، وحينئذ كان ينكسر وزن البيت.

وربما حذفت نون التأكيد الخفيفة المذكورة في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكن، على توهم الساكن؛ نحو قوله:

اضْرَبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسِّيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (١)

أى: اضربن، فحذفت نون التأكيد الخفيفة، وبقيت فتحة الباء دالة عليها، ولولا ذلك لكانت الباء ساكنة بالفعل الأمر.

وأما حذفها للوقف فنُحذف إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً؛ كما يُحذف التويين، وإذا حذفت، وجب رد ما كان قد حُذِفَ لأجلها؛ فيرجع الفعل معرباً على حسبه، فنقول في ((هَلْ تَخْرُجُنْ يَا قَوْمُ؟)): هل تخرجون؟ يرد الواو والتون، وبمذه التون نون الإعراب؛ لأن نون التأكيد حذفت للوقف، وكذلك إذا وقفت على ((هل تَخْرُجُنْ يَا امرأة؟)) قلت: ((هل تخرجين؟)) لما قيل في ((هل تخرجون)).

وأما نون التأكيد التي يكون ما قبلها مفتوحاً، فنُقلب ألفاً عند الوقف، تشبيهاً لها بالتويين؛ كقولك في ((اضْرِبِينَ يَا رَجُلُ)): اضربا؛ لتكون علامة التأكيد باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للألف (٢)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (٣)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَلْيَكُونَا﴾ (٤)، فإذا وقفت، وجب أن تقف بالألف، فنقول: لنسفعاً وليكونا، وإذا لقيت ساكناً بعدها حذفتها؛ كقولك في ((اضْرِبَنَّ الرَّجُلُ)): اضرب الرجل، وتبقى الفتحة التي كانت قبل نون التأكيد؛ لتسدل عليها، ولم يحركوها كما حركوا توئين الأسماء؛ فرقاً بين ما يدخل الاسم وبين ما يدخل الفعل؛ ليكون لما يدخل الأسماء على ما يدخل الأفعال مزية؛ وقد وضعنا جدولاً لجميع أمثلة نون التأكيد، وهذه صورته:

(١) من النسرحة، لطرفة في شرح شواهد المعنى ٩٣٣، وملحق ديوانه ١٥٥، والنوادر ١٦٥، وابن بري (نفس) ٢/٢٩٦، وشرح شواهد الأسموني للمعنى ٢/٢٢٨، وقال: وقال: ابن بري (إنه مصتوع عليه) وبدون نسبة في الخصائص ١/١٣٢، والزهر ١/١٠٧، ١٠٨، والإنصاف ٤٥٤، والجمهرة ٣/٤٣، والمقاييس ٥/٣٢، وصنوه في شرح الأسموني ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٤٤.

(٢) وأجاز بونس للواقف كذلك إبدال الخفيفة باء أو واو في نحو: (احشبن) و(احشبنون) فنقول: احشبن واحشوا، وغيره بقول. احشبن واحشوا. شرح الأسموني ٢/٢٢٩.

(٣) سورة الملق ٩٦/١٥.

(٤) سورة يوسف ١٢/٣٢.

ذَكَرُ حَرْفِي الْخَطَابِ

وهما^(١): الكاف، والتاء اللاحقتان علامة للخطاب، واحترز بقوله: ((علامة للخطاب)) عن كاف المذكر، والمؤنث المخاطبين؛ نحو: ((ضَرَبْتُكَ)) ، و((ضَرَبْتُكَ))، فإنها اسم بدليل دخول الجار عليها؛ نحو: ((مَرَرْتُ بِكَ وَبِكَ))، وعجبت مِنْكَ وَمِنْكَ^(٢)، فأما التي مجرد الخطاب علامة له فذلك حرف، وتلحق أواخر الضمائر؛ نحو: ((يَاكَ))^(٣)، وإنما لحقت آخر هذا الضمير لبيان المخاطبين، وتلحق اسم الإشارة؛ نحو: ذلك، وذلك، وأولئك، وهناك، وتلحق أيضاً اسم الفعل؛ نحو: هَاكَ^(٤) وروبيكَ^(٥).

وأما تاء الخطاب فهي التاء في ((أَنْتِ))، وهي حرف، بخلاف التاء في ((قَمْتِ))، فإنها اسم؛ لأنها فاعل، وأما كونها حرفاً في نحو: ((أَنْتِ))؛ فلاتصالها بالمضمر الذي هو ((أَنْ))^(٦)، في قولك: ((أَنْتَ قَائِمٌ)).

وحرفا الخطاب يلحقهما التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ كما تلحق الضمائر؛ كقولك: ((ذَلِكَ))، و((ذَلِكَنَّ))؛ قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٧)، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾^(٨)، وكذلك ((أَنْتُمْ))، و((أَنْتِنَّ))؛ وإنما لحقها علامة التثنية، والجمع، والتذكير،

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، والمقدمة الجزولية ٢٢٤، والأمموزج ١٩٦.

(٢) والكاف الاسمية تعيد كذلك الخطاب، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها من نحو: بك وبك. انظر: ابن يعيش ١٢٦/٨.

(٣) انظر: هذا الكتاب ١/١٨١.

(٤) في ابن يعيش ١٢٦/٨: "وكذلك الكاف في هاك، فإنها حرف مجرد من معنى الاسمية، وهو من أسماء الأفعال؛ نحو: خذ، وتناول، والذي يدل على أن الكاف فيه حرف أنهم يستعملون موضع الكاف للخطاب الممزة، فيقولون: "هاه" للممزة بفتح الممزة، و"هاه" للمؤنث، فلما وقع موقع الكاف ما لا يكون إلا حرفاً عَلِمَ أنها حرف، وربما قالوا: "هَاهُكَ" بفتح الممزة والكاف، و"هَاهُكَ" بكسر الكاف كأنهم جمعوا بينهما تأكيداً للخطاب".

(٥) لأننا نقول: (روبيك زيد)، فلو كانت الكاف منصوبة لما تعدى اسم الفعل إلى "زيد". انظر: ابن يعيش ١٢٦/٨.

(٦) انظر هذا الكتاب ١/١٨٠.

(٧) سورة غافر ٤٠/٦٢.

(٨) سورة يوسف ١٢/٣٢.

والتأنيث؛ لاختلاف أحوال المخاطبين: تنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً.

ولا موضع لمُذِين الحرفين من الإعراب؛ لأنهما ليسا بضميرين. ونظير كاف الخطاب الماء في «(إياه)»، والياء في «(إيأي)»^(١).

فإنهما حرفان مُجرَّدان عن الاسمِ للخطاب، «(وإيأيا)» هو [الضمير]^(٢)، وهذه البلواحق لا موضع لها من الإعراب، وكذلك «(إياهما)»، و«(إياهم)» و«(إيانا)» كلُّها حروف مُنزَلة مُنزَلة حرفي الخطاب^(٣).

ذِكْرُ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ

وهو «(كى)»^(٤)؛ يقول القائل: «(قَصَدْتُ فُلَانًا)»؛ فتقول له: كَيْمَهُ؟!، فيقول: كى يحسن إلى، و«(كيمه)» مثل: «(فيمه)»، و«(عمه)»، و«(لمه)»، دخل حرف الجر على «(ما)» الاستفهامية محذوفاً ألفها، ولحقت بها هاء السكت.

واختلف في إعراب «(ما)» الاستفهامية حيثُذ، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمرة؛ تقديره: كى تفعل ماذا^(٥).

ذِكْرُ هَاءِ السَّكْتِ

وهي^(٦) التى فى نحو قوله تعالى: «(مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهٗ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ)»^(٧)؛ وإنما سميت هاء السكت؛ لأنها يسكت عليها، وهى مختصة بالوقف^(٨)؛ لأنها اجتلبت لبيان الحركة الموجودة فى الوصل، والحركة موجودة فى الوصل، ولما كان الوقف

(١) يريد بقوله هنا أنهما لا موضع لهما من الإعراب. انظر: الفصل ٣١١.

(٢) فى الأصل: الضم.

(٣) وذهب الخليل لمد أن الماء والياء مضافان، وتبعه السرافي، بخلاف ما عليه المصنف، وأبو الحسن الأحنفش.

انظر: الفصل ٣١١، وابن عيش ١٢٧/٨، ١٢٨.

(٤) انظر: الإيضاح ٢٦٥/٢، وابن عيش ١٤/٩، والأنموذج ٢٠٧.

(٥) ووجه الشكوة فى هذه الجملة هو أن اسم الاستفهام تأخر وله حق الصلابة. انظر الإيضاح ٢٨٢/٢، وابن عيش ١٤/٩.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٨٢/٢، وابن عيش ٤٥/٩، والكتاب ١٥٩/٤، والمقدمة الجزولية ٢٨٢، والأنموذج ٣١١.

(٧) سورة الحاقة ٢٨/٦٩، ٢٩.

(٨) وهى مختصة فى حال الوقف، فإذا وصلنا حذفت الماء. انظر ابن عيش ٤٥/٩.

يُذْهِبُ الْحَرَكَهَ، جُعِلَ السَّكْتُ عَلَى الْمَاءِ، وَثَبَتَ الْحَرَكَةُ قَبْلَهَا^(١).
وهي تلحق كل متحرك ليست حركته إعرابية، ولا مشبهةً به، فلحقت المبيئات،
وكانت حركة البناء أحقُّ بها من حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب تتقل وتغيب،
وحركة البناء لا تغيب؛ ولذلك وَقَفَ بهذه الماء على نحو: ((لَيْتَهُ))، و((كَيْفَهُ))، و((مَمَّةُ))،
و((ثُمَّ مَه))؛ أى: وثم ماذا، و((إِنَّه))، بمعنى ((نَعَمْ))^(٢)، و((حَيْهَلَه))؛ أى: أسرع.
وتَلَحَّقَ أيضاً لبيان الألف؛ وذلك نحو: وا زيدا، وا رباه، وا عجاه، وا مرجاه^(٣).
وقال السخاوى فى ((شرح المفصل)): ((ولا يرى النحاة إدخالها فى الوصل؛ لأنه
إذا وصل أمكن تحريك الحرف، وظهرت الألف أيضاً، فلم يكن إليها حاجة، فنعد
هؤلاء لا يجوز الوصل بالهاء، وإن لم يؤدِّ إلى تحريك الماء، ويقول هؤلاء فى قوله تعالى:
﴿كِتَابِيهِ﴾ و﴿حَسَابِيهِ﴾ ونحو ذلك: إنه يجب أن يتعمد الوقف عليه؛ لئلا يخالف
الخط، ثم قال: وأقول إن هذه الماء فى بعض المواضع قد وَقَعَ الإجماع على إثباتها فى
الوصل وفى بعض المواضع قد أثبتتها أكثر القراء، انتهى كلام السخاوى، وقد منع
صاحب^(٤) المفصل من تحريكها فى الوصل، وأنكر ذلك، والتحريك إنما يجيء فى التى
تأتى لبيان الألف، وقد جاء ذلك فى الشعر فى قوله:

يَا مَرْجَاهُ بِحَمَارٍ عَفْرَاءَ إِذَا آتَى أَدْنِيَهُ لِمَا شَاءَ
مِنَ الْحَشِيشِ وَالشَّعِيرِ وَالْمَاءِ^(٥)

وقال:

لَا مَرْجَاهُ بِحَمَارٍ نَاجِيَهُ

(١) وزادتها على ضربين: لازمة، وغير لازمة؛ فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد نحو: عمِّقَه
شَه، وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد نحو: فيه ومَمَّة. انظر: ابن عبيش ٤٥/٩.
(٢) انظر: هذا الكتاب ١٠٥/٢.
(٣) انظر: نشأ الكتاب ١٠٤/١.
(٤) انظر: المفصل ٣٣٢-٣٣٣، وابن عبيش ٤٦/٩-٤٧.
(٥) من فرج، لبروة بن حزام العنرى فى ابن عبيش ٤٧/٩، والخزاعة ٢٧٢/٧، ٤٥٧/١١، وبدون نسبة فى تهذيب إصلاح
اللسان للتبريزى ١٥٤، وحز أن تروى على المد والقصير، وضرائر لشر للقرن ٤٠ ولفظه: وا مرجاه ... عفره ... وشاه ...
وماه، بالهاء، وثبت الأول فى مفصل لربعمشرى ٣٣٢، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٤/٢.

إِذَا آتَىٰ أَدَّتِيَهُ لِّلسَّانِيَةِ^(١)

والبصريون يحملون مثل هذا على تشبيه هاء السكت بهاء الضمير، وقيل: إنه لما جعل الهاء آخر النادى ضمها، وأجاز الكوفيون ((يا مَرَّحِيَاهِ))، و((يا عَجَبِيَاهِ)) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين^(٢).

ذِكْرُ حَوَافِرِ الْإِنكَارِ

وهو^(٣) زيادة تلحق الآخر في الاستفهام، وله معنيان: أحدهما: إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب. والثاني: إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر؛ كقولك: أزيدنيه. لمن قال: قدم زيد^(٤)، منكراً لقنومه أو لخلاف قنومه.

ذِكْرُ شَبِيهِ الْوَقْفِ وَسَبِينِهِ

وكل^(٥) منهما تلحق بكاف المونث في الوقف؛ نحو: قولك: أكرمكش، وأكرمكش، ومررت بكش، ومررت بكس، ويسمى الوقوف على الشين المعجمة الكشكشة، وهي في نميم^(٥)، والوقوف على السين المهملة الكسكسة، وهي في بكر. والغرض بالكشكشة والكسكسة بيان كسرة الكاف تأكيداً؛ لبيان التانيث.

ذِكْرُ حَوَافِرِ التَّنْذِيرِ

وهو^(٦) حرف يشغل المتكلم لسانه به إلى أن يتذكر؛ لأنه لا يريد أن يقطع الكلام، فهو يشعر السامع بأنه يتذكر؛ نحو: إذا أراد أن يقول: ((قال زيد))، فذهب عنه:

(٦) من الرجز، ولم يعزه أحد إلى قائل معين، وهو في ضرائر الشعر للفرزاق ٤٠ ولنظفه: أتى قدمته، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، والمفصل ٣٢٢، وتهذيب إصلاح النطق للثعدي ١٥٥، ولنظفه: "يا مرجباه" بدلا من "لا مرجباه"، وصدوره في الوساطة ٤٦٣.

(١) انظر في تفصيل ذلك: ابن عبيش ٤٦٦-٤٧٠، والإيضاح ٢٨٤/٢.

(٢) انظر: ابن عبيش ٥٠/٩، والإيضاح ٥٨٦/٢، والأنموذج ٢١٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٢٥.

(٣) فرادوا (إن) التي تزداد للتأكيد في نحو: (فما إن طبنا حين) فاصلة بين آخر الكلمة وزيادة. انظر: ابن عبيش ٥٠/٩.

(٤) انظر: المفصل ٣٢٢، وابن عبيش ٤٤٨/٩، الاقتراح للسيوطي ٨٣، والأنموذج ٢١٢.

(٥) ونجى كذلك إلى ربيعة ومضر. انظر: المفصل ٣٣، ودرة الغواص ١١٤-١١٥، وابن عبيش ٤٨/٩، والاقتراح للسيوطي ٨٣، وانظر تفصيل هذه القضية في فصول في فقه العربية ١٤١-١٤٢.

(٦) انظر: الإيضاح ٢٨٩/٢، والأنموذج ٦١٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٢٨.

((زيد))، فيقول: ((قالا))، فيأتى بألف؛ يشتغل بها إلى أن يتذكر ((زيداً))، وكذلك إذا أراد أن يقول: ((زيدٌ يقولُ لعمرو))، فذهب عنه ((لعمرو))، فيقول: ((زيد يقول))، فيشتغل بالواو، وكذلك إذا أراد أن يقول: ((خرجت من العام الذى جاء فيه زيد))، فذهب عنه ما بعد العام، فيقول: ((خرجت من العام))، فيشتغل بالياء إلى أن يتذكر. وهذه الزيادة تابعة لما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار، فنكون ألقاً إن كان قبلها فتح، وواواً إن كان قبلها ضم، وياء إن كان قبلها كسر؛ فإن عرض التذكر عند ساكنٍ فتكونُ كسرةً؛ فتقول فى ((زيدٌ قد ضرب))؛ قدي، حسبما تقدم، وكذلك حكم التنوين؛ لأن التنوين لا يتحرك إلا فى ثلاثة مواضع؛ كلها لالتقاء الساكنين؛ نحو: ((سينى)) فى ((سيف قاطع))، و((ازيدنيه)) فى الإنكار، قال السخاوى^(١): ((والتنوين يتحرك أيضاً فى موضع رابع، وهو أن تلقى عليه حركة الهزمة؛ نحو: زيد أبوك)).

ذِكْرُ الْأَمَاتِ

وقد^(٢) أكثر النحاة فى ذكر اللامات حتى صنّف بعضهم فيها كتاباً^(٣)، وقد أثبتنا من أوصافها ما اخترنا إثباته؛ فنقول: إن اللام تجيء فى الاستعمال على عدة وجوه: أحدها: لام الجر، ويقال لها لام الإضافة، وهى إن كان تقدم ذكرها فى حروف الجر^(٤)، لكن إعادتها هنا لا تخلو من زيادة فائدة، ولام الإضافة ضروب: منها لام الملك كـ ((المال لزيد))، ولام الاستحقاق؛ كـ ((الحمد لله))، و((الفضل والمنة لله))؛ لأن هذه الأحوال ليست مما تملك وإنما تستحق، واللام التى بمعنى ((إلى))؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾^(٥)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(٦)، واللام التى بمعنى ((على)) كـ ((سقط لوجهه))؛ وكقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾^(٧).

(١) انظر: ابن عمير ٥١/٩-٥٢.

(٢) انظر: الإيضاح ٢٦٨/٢، وابن عمير ١٧/٩، والأنموذج ٢٠٨.

(٣) من ذلك اللامات، لأبى إسحاق الزجاج، وكتاب اللامات لأبى بكر بن الأثير. انظر: كشف الظنون ١١٤٥٣-١٥٣٥.

(٤) تقدم ذلك فى هذا الكتاب ٧٤/٢.

(٥) سورة يونس ٣٥/١٠.

(٦) سورة الأنعام ٢٨/٦.

(٧) سورة الإسراء ١٧/١٠٧.

واللام التي بمعنى ((مع))؛ كقول منبه:
 فَلَمَّا تَفَرَّقَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا
 واللام التي بمعنى ((بعد))؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١)؛ أي
 بعد دلوها، وكـ ((صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ))^(٢)؛ أي: بعد رؤيته.
 واللام التي بمعنى ((من))، كـ ((سمعت لزيد صياحا))؛ أي: منه.
 واللام التي بمعنى ((في))؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣)؛
 أي: فيه.

واللام التي لتعليل؛ بمعنى: من أجل؛ كقولك: ((جئت للسمن واللبن))؛ وكقوله
 تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٤)؛ أي: من أجل حب الخير.
 ونظام التعدية، كـ ((نصحت له)).
 ولام التعجب، كـ ((الله ذره))؛ أي: ما يجيء منه بمنزلة در الناقة؛ كقول الأعشى:
 شَبَابٌ وَسَيْبٌ وَأَفْقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا^(٥)
 ولام التبيين؛ وهي التي تكون بعد المصادر المنصوبة؛ كـ ((بعدا له))، و((رعيا له))
 و((ويلا له))؛ فإنه لولاها لم يعلم المدعو له من المدعو عليه، فإن قلت: ويلا لزيد،
 كانت لام الاستحقاق؛ كـ ((ويلا للمطققين))^(٦).
 واللام الداخلة بين المضاف والمضاف إليه؛ لتوكيد الإضافة؛ مثل ((يا ويح لزيد)).

(١) من الطويل، وله في شرح الديوان ١٢٢، وشرح شواهد المغنى ٥٦٥، وأمال ابن الشحرى ٦١٦/٢، وبدون
 نسبة إلى معنى اللبيب ١٧٨/١، وشرح التسهيل ١٤٧/٣، والأخميني ٦٦١/١. وأدب الكاتب ١٨٣، وجمع
 لغوات ٢٠٣/٤، والجنى الثاني ١٤٧.

(٢) سورة الإسراء ٧٨/١٧.

(٣) جملة من حديث شريف، ونصه: ﴿صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَطْرُوا لِرُؤْيَيْهِ﴾ وهو في صحيح مسلم ١٢٢/٣،
 وصحيح البخارى (كتاب الصوم) ٣٢٧/١.

(٤) سورة الأنبياء ٤٧/٢١.

(٥) سورة العاديات ٨/١٠٠.

(٦) من الطويل، وهو في أمالي ابن الشحرى ٤٠٩/١، والديوان ١٨٥، وشرح شواهد المغنى ٥٢٥، وشرح أبيات
 المغنى للبيضاوى ٣٠٢/٤، وغير منسوب في الجنى الثاني ٦٨.

(٧) سورة المطففين ١/٨٣.

ولام الاستغاثة.

ولام ((كى)).

ولام الجحود وقد تقدمت^(١).

اللام التي بمعنى ((أَنْ)) وتشبه لام ((كى))؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٢)، ولا تكون هذه اللام إلا بعد ((أمرت))، أو ((أردت)).

ولام العاقبة، ويسمى الكوفيون لام الصيرورة، وهي تشبه لام ((كى))؛ كقول سابق اليربى^(٣):

أَمَوْنَا لِدَوَى الْمَرَاثِ نَجْمَهَا وَدَوْرْنَا لِنُجُوبِ الدَّهْرِ نَبِيهَا^(٤)

وكقول الآخر:

هُمُو سَمَوْنَا كَلْبًا لِيَأْكُلَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ أَخَذُوا بِالْحَزْمِ مَا سَمَوْنَا الْكَلْبًا^(٥)

كأنه فعلٌ ليكون عاقبة الفعل هذا.

ثانيها: لام التعريف^(٦)، وإنما لم تعمل -مع أنها مختصة بالأسماء-؛ لأنها تصير مع ما دخلت عليه كـبعض أجزائه.

وهي ضروب: منها لام تعريف الجنس، ولام العهد، ويفترقان؛ إنك تريد بالتي للجنس استغراق الجنس، وبالتي للعهد شيئاً واحداً معهوداً لك، ولن مخاطبه، وقد تقدم ذكرهما، واللام التي تكون عوضاً من يائي النسب؛ كاليهود والخرس؛ فدخول اللام عليهما إنما هو عوض عن النسبة؛ لأن الأصل: يهوديون وخرسيون، واللام التي بمعنى الذي، وقد تقدم ذكرها، واللام الزائدة؛ كقول الشاعر:

(١) انظر: هذا الكتاب ٢/١٤.

(٢) سورة البينة ٥/٩٨.

(٣) هو سابق بن عبد الله اليربى أبو سعيد، شاعر من الزهاد، له كلام في الحكمة والفرقات، وهو من مسائل نسي أمية، واليربى لقب له، ولم يكن من اليربى، وتوفي نحو سنة (١٠٠ هـ). انظر في ترجمته: الخزانة ٩/٥٣٢، والأعلام ٣/١١١.

(٤) من البسيط، وهو في حاشية الدمهورى ٨٩، واللامات ١٦٠.

(٥) لم أشر عليه في مصادري.

(٦) انظر الإيضاح ٢/٢٦٨، وابن يعيش ٩/١٧، وشرح المقدمة النحوية ٢١٦.

أَمَّا وَدَمَاءَ مَآثِرَاتٍ تَخَالُهَا عَلَى قَنَّةِ الْعُزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا^(١)

فالأنف واللام في قوله: ((وبالنسر)) زائدتان؛ لأن ((نسرًا)) مثل زيد وعمرو؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(٢)؛ فاللام زائدة؛ لأن نسرًا مثل زيد، وأما اللام في الحرث، والحسين، والحسن، فقال الخليل^(٣): دخلت ليُجعل الاسم لشيء بعينه؛ لأن الأصل أن يقال: رجل حارث، والمعرف عند الخليل الألف واللام؛ مثل ((قد وهل))، وأصل همزتها القطع؛ وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، ويدل على ذلك ثبوتها مع حرف الاستفهام، وفي قولهم: يَا اللَّهُ، وقال سيويه^(٤): السلام وحدها حرف التعريف؛ وإنما جيء بالهمزة لِيُتَوَصَّلَ بها إلى النطق بالسكن، كما زيدت في ((ابن))، وقد مال أبو العلاء المعري إلى قول الخليل في قوله:

وَخَلْبَيْنِ مَقْرُونَيْنِ لَمَّا تَعَاوَنَا إِذَا لَا قَضِيًّا فِي الْمَحَلِّ بَعِيدَا

ويُنْفِهُمَا إِنْ أَحَدَثَ الدَّهْرُ دَوْلَةً كَمَا جَعَلَاهُ فِي الدِّيَارِ طَرِيدَا^(٥)

وسُمِّيَ التَّوْنِينُ فُضِيًّا؛ لأنه يكون في آخر الاسم، والألف واللام وفي أوله؛ أي:

أنهما يطردان التونين، فإذا زال التعريف عاد التونين ونفاهما.

ثالثها: لام جواب القسم^(٦)؛ كـ ((وَاللَّهِ، لأفعلن))، و((وَاللَّهِ، لزيد قائم))، و((وَاللَّهِ، لزيد أفضل من عمرو))، وقد تقدم ذكرها^(٧).

رابعها: اللام الموطئة للقسم، وهي ما تدخل على الشرط، بعد تقدم القسم عليه، إبتدأنا من أول الأمر بأن الجواب له لا للشرط، فقولك: ((وَاللَّهِ، لئن أكرمتني لأكرمك))؛ فاللام في ((لأكرمك)) هي جواب القسم، وفي ((لئن)) هي الموطئة، وهي زائدة ومؤكدة ومشعرة باستقبال اليمين، ويجوز إسقاطها؛ لأنها زائدة.

(١) من الطويل، لمر بن الجن في الخزانة ٢١٤/٧، وله أول رجل جاهلي في المقاصد لنحوية ١/٥٠٠.

(٢) سورة نوح ٢٣/٧١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٢٤.

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٢٤.

(٥) لم أعثر على البيتين في مصادري.

(٦) انظر: ابن يعيش ٩/٢٠.

(٧) انظر ما تقدم في هذا الكتاب ٢/٧٩.

خامسها: لام جواب ((لَوْ))، و((لَوْلَا))^(١)؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢)؛ كقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾^(٣) ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى.

ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾^(٤)، ويجوز حذف الجواب أصلاً؛ كقوله: ((لو كان لي مال)) وتسكت؛ أى: لأنفقت، وفعلت، وفعلت.

سادسها: لام الأمر^(٥)؛ نحو: ((لِفَعَلٍ زَيْدٍ))، وهى مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾^(٦)، وهى تدخل على الأمور الغائبة؛ لأنك إذا خاطبت المأمور استغنيت عن اللام بقولك: اذهب وقم، وقد تدخل على المخاطب؛ كما قرئ: ﴿فَبِذَلِكَ فَتَنَّا قُورَاحًا﴾^(٧). وقد جاء حذفها فى:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا^(٨)

أى: لتفد نفسك، وقد منع بعضهم من ذلك، ولم يجوزوه فى ضرورة الشعر أيضاً.
سابعها: لام الابتداء^(٩)، وهى مفتوحة؛ كقولك: ((لزيد منطلق))، وتدخل على الاسم

(١) انظر: ابن عيش ٢٢٢/٦.

(٢) سورة الأنبياء ٢٢٢/٢١.

(٣) سورة النساء ٨٣/٤.

(٤) سورة الواقعة ٧٠/٥٦.

(٥) انظر: الإيضاح ٢٧١/٢، وابن عيش ٢٤١/٩.

(٦) سورة البقرة ١٨٦/٢.

(٧) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، والمغيب لابن جنى ٣١٣/١.

(٨) من الوافر، لحسان بن ثابت فى الرضى ٢٥٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٠٦، ولأبى طالب فى شرح شفاء الذهب ٢٧٥، وكنا نسب للأعشى، انظر هنا الخلاف فى آمال ابن الشجرى ١٥٠/٢، ١٥١، والخزاعة ١١١/٩، وهو من الأبيات التى لا يعرف لها قائل على الأرجح، وهو فى الكتاب ٤٠٨/١ وابن عيش ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، وشرح الكتاب للسرافى ٩٢/١، والمقتضب ١٣٢/٢، والإنصاف ٤١٨، ودرة الفواص ٧٠، وضرائر الشعر للقرناز ١٢٥، والمفصل ٣٢٧، والبيان ١٧٨، وشرح شواهد المعنى ٥٩٧، والمعنى ١٨٦/١، وشرح التسهيل ٦٠/٤، وأصول ابن السراج ١٧٥/٢.

(٩) انظر: الإيضاح ٢٧٣/٢، وابن عيش ٢٥/٩.

والفعل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَابَةً﴾^(١)؛ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٢)؛
وتدخل على القسم به؛ كقولك: ﴿لَعَمْرُكَ لَأَقُومَنَّ﴾، والخبر محذوف؛ أى: لعمرُك قسَمى.

وهذه اللام تعلق الفعل عن العمل، وتؤكد مضمون الجملة، وليست بلام القسم،
وإن شابهتها؛ لأنك إذا قلت: ﴿لَأُرِيدَ قَائِمٌ﴾، فإنما قصدت تحقيق خبرك من غير عَيْن،
فأما إذا صحبتها إحدى التونين فهي لام القسم، ذَكَرَ الْقِسْمُ قَبْلَهَا أو لم يُذْكَرْ؛
كقولك: ﴿لَأَقُومَنَّ﴾، ولتُخْرِجَنَّ يا زَيْدُ)).

ثانها: اللام الفارقة^(٣)، وتُسَمَّى أَيْضًا لَامَ الْفَصْلِ، ويسمى الكوفيون لام ((إلا))؛
كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾^(٤)؛ ونحو: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا
عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥)، و((إن)) هذه هي المخففة من الثقيلة؛ وسميت الفارقة؛ لأنها تفرق
بين ((إن)) التى بمعنى ((ما))؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾^(٦)؛
وبين ((إن)) المخففة من الثقيلة؛ لأنك لو لم تأت باللام الفارقة، لم يكن بينها وبين
قولك: ﴿إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ﴾، وأنت تريد ((ما زيد ذاهب)) قَرْنًا، فإذا قلت: ﴿إِنَّ زَيْدًا
لذَاهِبٌ﴾ تعينت أنها المخففة، ولم يحتمل أن تكون التى بمعنى ((ما)).

(١) سورة الحشر ١٣/٥٩.

(٢) سورة النحل ١٦/١٢٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٢٧٤، وابن عيش ٩/٢٦.

(٤) سورة يوسف ١٢/٣.

(٥) سورة الطارق ٨٦/٤، وفى الأصل (وإن) والصحيح ما أثبتته. ويجوز أن تكون (لما) فى الآية الكريمة بمعنى

(إلا)، فلا شاهد. انظر: الثبيان فى إعراب القرآن ٢/٢٨٥.

(٦) سورة يونس ١٠/٦٨.

ذِكْرُ الْوَاوِ

وهي ضروب، فمنها واو العطف، والاعتذار في إعادة ذكرها كما تقدم في اللام، وواو العطف ضروب؛ الواو التي للجمع، كما تقدم في حروف العطف^(١).

والواو التي بمعنى ((مَعَ)) ولا تنصب؛ نحو: ((مَزَجْتُ عَسلاً وَمَاءً))، ويحسن موضعها الباء، والواو التي بمعنى ((مَعَ)) وتنصب، وقد تقدم ذكرها^(٢).

والواو الزائدة عند الكوفيين، وقد قوى ذلك ابن مالك^(٣)؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٤)؛ وكقول الشاعر:

قَلَّمَا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ مِنْهُمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْقَدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بَنَةُ وَأَنْلَ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبُكْرِ^(٥)

قوله: ((وَصَبَّ)): الواو زائدة.

والواو المحذوفة، كقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ((تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دَرَاهِمِهِ، مِنْ صَاعٍ بِتَمْرِهِ))^(٦)، ومنه سماع أبي زيد^(٧) من العرب ((أَكَلْتُ خَبِزًا لِحْمًا تَمْرًا))؛ ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي قُودِ الْكَرِيمِ^(٨)

(١) انظر: هنا الكتاب ٢/٩٩.

(٢) انظر: هنا الكتاب ١/١١٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٥، وابن عيوش ٨/٩٥، وضرائر الشعر للقرائز ٧٠-٧٢.

(٤) سورة الزمر ٣٩/٧٣.

(٥) من الطويل، للأخطل في: خزانة الأدب ١١/٥٤، وشعر الأخطل ٦٧٢، وغير منسويين في شرح التسهيل ٣/٣٥٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٧٢.

(٦) انظر: صحيح مسلم كتاب الزكاة ٣/٨٧، ولغظه: "تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دَرَاهِمِهِ، مِنْ تَوْبِهِ، مِنْ صَاعٍ بَرَةٍ، مِنْ صَاعِ تَمْرَةٍ"، وهو في المسند، لابن حنبل ٤/٣٥٦، والنسائي باب الزكاة ٦٤.

(٧) انظر: الأشموني ٢/١٢٠، وضرائر الشعر ١٦١، والخصائص تحقيق النجار ١/٢٩٠، وضرائر الشعر للقرائز ١٦٨.

(٨) من الخفيف، ولم أعثر له على قائل، وهو في الأشموني ٢/١١٩، والخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، ولغظه يزرع الود، والبيت في ديوان المعاني ٢/٢٢٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١، وما يجوز للشاعر نفس الضرورة ١٦٨، وبيروى: بغرس.

فإن واو العطف مقدرة في ذلك كله.

والواو التي بمعنى ((أو))؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾^(١)؛ أي: متى، أو ثلاث، أو رباع، ومنها واو الابتداء، وهي المنقطعة عن العطف؛ لأن ما بعدها مبدوء به، مستقبل بنفسه، لا تعلق له بما قبله؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢)، ويقال لها أيضاً: واو الاستئناف.

ومنها واو الحال؛ كقولك: ((مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو جَالِسٍ))، وقد تقدم ذكرها في الحال^(٣).
ومنها الواو التي بمعنى ((رُبَّ))، وهي تجرُّ بنفسها عند الأخفش^(٤)، وقيل: تجرُّ بإضمار ((رُبَّ)) بعدها.

ومنها واو القسم، حسبما تقدم ذكرها^(٥)، ومنها الواو التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بإضمار ((أَنَّ))، وقد تقدم ذكرها أيضاً^(٦).

ومنها واو الإضراب؛ كقول بعضهم مخاطباً لعمر بن الخطاب : ((لَا وَأَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِينَ)).

واعلم أن من هذه الواوات اثنتين يجرُّ ما بعدهما، وهما واو ((رُبَّ)) وواو القسم، واثنتين ينتصب ما بعدهما، وهما واو ((مع))، وواو الجمع الناصبة للفعل بإضمار ((أَنَّ))، واثنتين يرتفع ما بعدهما، وهما واو الحال، وواو الابتداء.

(١) سورة النساء ٣/٤.

(٢) سورة التوبة ٤٠/٩.

(٣) انظر هنا الكتاب ١/١٢١.

(٤) انظر شرح الجمل، لابن أبي الربيع ٧٠.

(٥) انظر هنا الكتاب ٢/٧٦.

(٦) انظر: هنا الكتاب ٢/١٦.

ذِكْرُ الْفَاءِ

ولها مواضع؛ منها: ما تقدم^(١) في ((رَبِّ))^(٢)، وكونها زائدة؛ ومنها: أن يعطف بها، وتدلُّ على الترتيب، والتعقيب، مع اشتراك ما بعدها مع ما قبلها؛ كقولك: ((ضربت زيداً فعمراً)).

ومنها: أن يكون ما قبلها علةً لما بعدها، وتجري على العطف والتعقيب دون الاشتراك؛ كقولك: ((ضربته فبكي))، و((ضربه فأوجعه)) إذا كان الضربُ علةً للبكاء والوجع.

ومنها أن تكون للابتداء، ويقال لها: فاء الجواب؛ لمحيثها فسى جواب الشرط؛ كقولك: ((إن تزرني فأنت محسن))، وأما كونها للابتداء؛ فلأن ما بعدها كلام مستأنف يعمل بعضه، في بعض؛ لأن قولك: ((أنت)) ابتداء، و((محسن)) خبره، وقد صارت الجملة جواباً بالفاء، وكذلك حكمها إذا وقعت بعد الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمنى، والعرض، إلا أنك تنصب ما بعد الفاء في هذه الأشياء الستة بإضمار ((أن))، حسبما تقدم^(٣).

واعلم أن فاء الجواب إنما تأتي في غير الموجب؛ أي: في غير الخير الثابت، كالشرط والجزاء والأمور الستة المذكورة، ولا تأتي هذه الفاء في الموجب أصلاً، فإنك لو أدخلتها في الموجب، وقلت: ((تأتيني فأعطيك)) لم يجوز؛ لفوات معنى ((إن تأتيني^(٤) أعطك))، وإذا قلت: ((إن تأتني فأعطيك))، كان المعنى ((إن تأتيني أعطك))، فيصح، فلما كانت هذه الأشياء كلها غير موجبة، وجاء الجواب عنها بالفاء على إضمار ((إن)) حصل معنى الشرط والجزاء، وذلك أن هذه الأمور الستة تناسب الشرط من قبل أنها غير موجبة؛ كما أن الشرط غير موجب.

(١) انظر هذا الكتاب ٧٦/٢.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) انظر هذا الكتاب ١٤/٢.

(٤) الصحيح: إن تأتني أعطك.

ذكر حروف النفي

وهي ^(١): «ما»، و«لا»، و«لم»، و«لن»، و«إن».

فـ«ما» لنفي الحال ولنفي الماضي المقرب من الحال أيضاً في قولك: «ما فعل» فكأنها نفى لقول القائل: «قَدْ فَعَلَ» ^(٢)، وتدخل على الأسماء والأفعال، كقولك: «ما زيد قائماً وقائماً»، على اللغتين ^(٣)، و«ما قامَ زيدٌ» ^(٤).

و«لا» لنفي المستقبل في قولك: «لا يفعل» ^(٥)، وهي نفى لقولك: «سيفعل»، وتدخل على النكرة فتفنيها نفيًا عامًا مستغرقًا للجنس في قولك: «لا رجل نسي الدار»، وهو إخبار عن خلو الدار عن الجنس كله قليله وكثيره ^(٦). وتكون لنفي ليس بعام ولا مستغرق ^(٧)؛ كقولك: «لا رجل في الدار ولا امرأة»، و«لا زيد في الدار ولا عمرو»، فيحوز أن يكون في الدار رجلان فصاعداً وامرأتان فصاعداً.

وتكون نهيًا في قولك: لا تقم ولا يقم زيد، بالجزم، ولا يتصور النهي إلا في المستقبل، والدعاء كالنهي؛ نحو: «لا قطع الله يده»، و«لا رعا»، و«لا يغفر له» بالجزم. وقد تنفي الماضي؛ نحو: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ^(٨).

و«لم» و«لما» لقلب معنى المضارع إلى الماضي وتفيه، فيصير الفعل المستقبل منفيًا فيما مضى، إلا أن بينهما فرقًا ^(٩)، وهو أن «لم يفعل» نفى «فعل»، و«لما يفعل» نفى «قَدْ فَعَلَ»، وأصل «لما»: لم، زيدت عليها «ما» فأدت طول المعنى، كما طالت الكلمة، فلذلك دلت على نفى المتوقع، فإذا قلت: ندم ولم ينفعه الندم، أخبرت أن ندمه

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢١٤، والأتمودج ١٨٨.

(٢) حيث إن "قد فعل" زمنه قريب من الحال لدخول "قد". راجع هذا الكتاب ١١/٢.

(٣) يريد لفة المحازين، ولفة بنى ميم.

(٤) لأنها حرف غير مختص. وانظر: الإيضاح ٢/١١٤.

(٥) انظر: المعجم ٤/٣٩١، والإيضاح ٢/٢١٥.

(٦) وتسمى (لا) النافية للجنس، وقد تقدم ذكرها في هذا الكتاب ٨٥/١.

(٧) وهي (لا) التي تعمل عمل (ليس)، وقد تقدم ذكرها أيضاً في هذا الكتاب ١/٨٦.

(٨) سورة القيامة ٥٣/٣١.

(٩) انظر تفصيل ذلك في الأشباه والنظائر ١/٣٦١، وابن عيش ٨/١٠٩-١١١، والإيضاح ٢/٢١٧.

لم ينفعه لا غير، وإذا قلت: لما ينفعه الندم، أخبرت أنه إلى الآن على ذلك. وتكون ((لَمَّا)) ظرفاً منصوباً انتصاب الظروف؛ كقولك: ((لَمَّا قام قمتُ))، ولا بد فيها من فعلين؛ أحدهما جواب الآخر، فكأنك جعلت قيامك كالجزاء لقيامه؛ لأنك علقته وقوعه بوقوعه، والعامل في ((لَمَّا)) هو الجواب؛ رتكون بمعنى ((إلا)) أيضاً. ((ولن))^(١) لتأكيد ما تعطيه ((لا)) من نفي المستقبل، تقول: ((لا أبرحُ اليوم مَكَانِي))، فإذا أكدت قلت: ((لن أبرحَ))^(٢)، والصحيح أنها حرف برأسها، لا أنها من ((لا أن))^(٣). و ((إن))^(٤) المكسورة الخفيفة تكون نفيًا وغير نفي، فإذا كانت نفيًا كانت بمنزلة ((ما)) في نفي الحال، ودخلت حينئذ على الجملتين؛ الفعلية والاسمية، كما دخلت ((ما)) عليهما؛ كقولك: ((إن قام زيد))، و ((إن زيد قائم))؛ كما تقول: ((ما زيد قائم))، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٦)؛ أى: ما الحكم إلا لله. ولا يجوز إعمالها عمل ((ليس)) عند سيويه^(٧)، وأجازه المبرد.

(١) انظر الإيضاح: ٦١٨/٢.

(٢) وهو رأى الزمخشري، ورأى السيوطي أنه قد يكون النفي بلا أكد من النفي بلن. انظر: والنظائر

٩/٣-١٠، وكنا الجامع الصغير ١٦٩، وابن يعيش ١١١/٨-١١٢.

(٣) انظر ذلك في هنا الكتاب ١٠/٢.

(٤) انظر: الإيضاح ٢١٩/٢.

(٥) سورة الأنعام ١١٦/٦.

(٦) سورة الأنعام ٥٧/٦.

(٧) انظر: المنتصب ١٨٨/١، وابن يعيش ١١٢/٨-١١٣، والأخونى ٢١١/١.

ذِكْرُ حُرُوفِ الْاِسْتِثْنَاءِ

وهي ^(١): إلا، وحاشى، وعدا، وخلا في بعض اللغات، و((حاشى)) حرف جر، ونفسه معنى الاستثناء، وهي فعل عند المبرد ^(٢) وغيره، وفيها لغات ^(٣) أخر: حاش، وحشاً، وحشاً. و((عدا)) و((خلا)) حرفا جر ^(٤)، وفيهما أيضاً معنى الاستثناء، والأكثر أن يكونا فعلين ^(٥)، ويُصَبَّ الاسم بعدهما على أنه مفعول، والفاعل مضمَر، فإذا قلت: ((جاء قومٌ عدا، وخلا زيداً))، كان معناه: عدا بعضهم زيداً، وخلا بعضهم زيداً.

ذِكْرُ حُرُوفِ الْاِسْتِقْبَالِ

وهي ^(٦): سوف، والسين، وأن، ولا، ولن، فإن هذه الحروف إذا دخلت على الفعل الذي يحتمل الحال والاستقبال أخلصته للاستقبال.

وإنما لم تعمل ((السين)) و((سوف))، وقد اختصاً بالفعل؛ لأنهما جُعلا مع الفعل كأحد أجزائه، وأحد الأجزاء لا يعمل في سائرهما، وُنبت ((سوف)) على الفتح. وفي ((سوف)) زيادة تنقيس على ((السين)) ^(٧)، ومنه: سَوَّقته، إذا قلت له مرةً بعد مرة: سوف أفعل.

((وأن)) تدخل على الماضي والمضارع، فيكونان معناها في تأويل المصدر، وإذا دخلت على المضارع لا يكون إلا مستقبلاً؛ كقولك: أريد أن تخرج، ومما يدل على أنها استقبال أنها لا بد منها في خير ((عسى))؛ لأن ((عسى)) كما كانت فعلاً على

(١) انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، والأمثلة ١٩٦.

(٢) انظر: المنتصب ٤/٣٢٦، والأشعري ١/٤٠٨، والصاحح (حشا) ٦/٢٣١٤، والجنى الدانى ٥١٠-٥١٧، والإيضاح ٢/١٥٩.

(٣) انظر: اللسان: "حشاً" ١٨/١٩٤، والجنى الدانى ٥١٠-٥١٧.

(٤) إن لم يبقَ ما النافية. انظر: الإيضاح ٢/٢٢٤، وابن يعيش ٨/٤٩.

(٥) انظر: ابن يعيش ٨/٤٩، اللسعة ٢/٩٢، والأمثلة ١٧٤، وشرح المقدمة النحوية ٢١٤.

(٦) انظر: المسع ٤/٣٧٥، وابن يعيش ٨/١٤٨.

(٧) ذهب ابن لياذ في شرح المحصول إلى أن الفرق بين السين وسوف من وجهين: الأول: المعنى في سوف أشد من معنى السين. والثاني: يجوز دخول اللام في سوف، ولا تكاد السين، وقال ابن الخشاب: سوف أشبه بالأسماء من السين؛ لكونها تلامية. انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٢٣، والجامع الصغير ٢٢٠-٢٢٢، وابن يعيش ٨/١٤٨-١٤٩، والبرهان في علوم القرآن ٤/٢٨٠-٢٨٢، والجنى الدانى ٤٣١.

لفظ الماضي غير متصرف، وهى للترجى، والترجى مخصوص بالاستقبال؛ فلذلك اشترط فى خبرها ((أَنَّ))؛ لتخصيصها بالاستقبال الذى هو معنى الترجى؛ ولذلك لم يجعل المصدر مكان ((أَنَّ)) والفعل؛ لأن المصدر مبهم لا يُعلم وقته.

ذِكْرُ الهمزةِ

وهى ^(١) عند البصريين ضربان: همزة وصل؛ نحو: ((اخْرُجْ))، وهمزة قطع؛ نحو: ((أَكْرَمَ))، والمرادُ بهمزة القطع: الهمزة التى بُنيتِ الكلمة عليها لمعنى؛ كالتعديسة وغيرها، وهمزة الوصل: هى التى ليس لها معنى غير الوصلة إلى النطق بالساكن. وعند الكوفيين الهمزات ستة: همزة وصل، وهمزة قطع، كما ذُكر، والثالثة همزة أصل؛ نحو: همزة إى وآى، والرابعة همزة الاستفهام؛ نحو: ((أَأَنْتَ قُلْتِ)) ^(٢)، والخامسة: همزة المتكلم؛ نحو: ((أَقْدُمُ))، والسادسة: همزة ما لم يُسم فاعلُه؛ نحو: ((استخرجَ المالُ)) ، و((انطلقَ يزيدُ)) ^(٣).

(١) انظر: المقدمة الجزولية ٢٣٣ ، والمتض ٨٥/٢.

(٢) سورة المائدة ١١٦/٥.

(٣) الحقيقة أن الهمزة تسمان كما ذهب البصريون، وأما ما أورده المؤلف للكوفيين فلا يبعد أن يكون معانى للهمزة سواء كانت قطعاً أم وصلًا.

القسم الرابع في المشترك

وهو ما التقطناه من مشترك المفصل، ويشتمل على فصول:

الفصل الأول: في الإمالة^(١)

ويشترك فيها الاسم والفعل، وهي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة^(٢)؛ ليتجاسس الصوت^(٣)، كما أشرت الصاد صوت الزاي في نحو: ((المصدر))؛ لتحصل الموافقة بين الصاد والدال؛ لأن جرى اللسان في طريق واحد أخف من جريه في طرق مختلفة، وليست الإمالة أمراً لا يُخرج عنه؛ فإنه قد يُميل أحدهم ما لا ينصبه الآخر^(٤)، وعلى هذا جاء القرآن العزيز^(٥).

والإمالة هي لغة بني تميم ومن جاورهم^(٦)، وهي ضد التفخيم الذي هو لغة أهل الحجاز^(٧).

واعلم أن الألف اللينة صوت لا يعتمد له في النهم، فلا يكون إلا تابعاً للحركة التي قبله، فإذا أردت إمالة الألف نحو الياء، قرّبت الفتحة التي قبله من الكسرة، فحينئذ تُميل الألف.

(١) وتسمى الكسر والبطح والإضجاع، ويقال له اللطيف وبين بين، ولغة: مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها. انظر: الإقنان ٢٥٦/١، وابن عبيش ٥٣/٩-٥٤، وحاشية الصبان ٢٢٠/٤، والرضي على الشافية ٥/٣، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٦٧، والموسع ١٨٣/٦، والإيضاح ٢٩١/٢، والجساربردي ٢٣٨/١، والمقدمة الجزولية ٣٠٩.

(٢) وبالألف نحو الياء. انظر: الإقنان ٢٥٦/١، والمقتضب ٤٢/٣، وأوضح المسالك ٣٥٤/٤، وحاشية الصبان ٢٢٠/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٠.

(٣) قال الأشموني: "وأما ناعتها: فاعلم أن لغرض الأصلي منها هو لتناسب، وقد ترد للتعب على أصل أو غيره".

(٤) انظر: الإقنان في علوم القرآن ٢٥٧/١، والنشر ٣٢/٢.

(٥) وقد أمال القراء العشرة إلا ابن كثير. انظر: الإقنان ٢٥٩/١.

(٦) من قبائل وسط الجزيرة وشرقها، ولا يُميل هذه القبائل بنسبة واحدة، بل يظهر أن إمالة قبائل وسط الجزيرة كانت تلك الإمالة الشديدة. انظر: للبحات العربية ٦٨/٦٩، وفي الدراسات القرآنية ٦٩-٩٦، وانظر في تفصيل أقسامها: الإقنان في علوم القرآن ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٧) انظر: ابن عبيش ٥٤/٩، وحاشية الصبان ٢٢١/٤.

وأسباب الإمالة سبعة^(١):

أحدها: أن يقع بقرب الألف كسرةٌ ؛ ككسرة عين ((عمّاد))، ولام ((عالم))، يستوى في ذلك التأخّر والتقدم، وإنما تؤثر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته، إما بحرف، ككسرة عين ((عماد))، أو بحرفين أولهما ساكنٌ؛ ككسرة شين ((شمّال))، فإن تقدمت الكسرة الألف؛ بحرفين متحركين؛ نحو قولك: ((أكلتُ عنبًا))^(٢)، أو بثلاثة أحرف؛ نحو: ((قتلتُ قنبا))؛ لم تسغ الإمالة.

وأما قولهم: يريد أن ينزِعها ويضربها، وهؤلاء عندها، ولهم درهمان، بإمالة الألف لكسرة الزوال في ((ينزِعها))، وراء ((يضربها))، وعين ((عندها))، ودال ((درهمان))، فشاذٌ، والذي سوّغه أن الهاء ضعيفةٌ؛ فهي كالمعلومة، فلم تعدّ حاجزاً. واعلم أن الألف تُمال مع الفتحة في نحو: ((يريد أن يضربها))، ولا تُمال مع الضمة في قولك: ((هو يضربها))^(٣)؛ لأن الضمة مع الواو، والواو الساكنة لا إمالة معها، والفتحة أقرب إلى الكسرة من الواو؛ فلذلك أميلت مع الفتحة، ولم تُمال مع الضمة. ثانيها: أن يقع بقرب الألف ياء^(٤)، وتقدمت الياء؛ نحو: ((سَيَّال)) و((شَيَّان))^(٥)، وأمّلت فيهما الألف من أجل الياء؛ لأن الألف تطلب فتح القم، والياء تطلب خلاف ذلك، فأمّلت الألف؛ ليجرى اللسان على طريقة واحدة، ((والسَيَّال)) ضربٌ من الشجر. ثالثها: أن تكون الألف منقلبةً عن واو مكسورة^(٦)؛ نحو: أَلْف ((خاف))؛ فإنها

(١) ومنهم من جعلها ثمانية، ومنهم من جعلها اثني عشرة، وقيل: غير ذلك.

انظر: أوضح المسالك ٣٥٤/٤، والإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/١، والنشر ٣٢٢/٢، وراجع في أسباب الإمالة: حاشية العبان ٢٢١/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٧٠، وابن يعيش ٥٥/٩، والرضى على الشافية ٤٤/٣، والمجع ١٨٤/٦، والفصول الخمسون ٢٥٦.

(٢) وإمالة "شمّال" أقوى من إمالة "أكلتُ عنبًا"؛ لقوة الحاجز بالحركة. انظر: ابن يعيش ٥٦/٩، والرضى على الشافية ٨/٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤.

(٤) سواء كانت متصلة أم منقطعة كما مثل المؤلف. انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤، والرضى على الشافية ٩/٣.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢٢٤/٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣٥٥/٤، والرضى على الشافية ١٠/٣.

مالة، واختلف في سبب إمالتها^(١)، والأولى أن يُقال: إنها للكسرة التي كانت فسي عين الفعل، إذ أصل ((خاف)): خَوْفَ.

رابعها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء؛ نحو: أَلَف ((هاب))؛ لأنه من الهيبة، وألف ((ناب))؛ لأن جمعه ((أنياب))، فالإمالة هنا تدل على أن أصل الألف الياء، وليست للمشاكل كما تقدم؛ إذ لا ياء ها هنا في اللفظ، ولا كسرة.

خامسها: أن تكون الألف صائرة ياءً في موضع^(٢)؛ نحو: أَلَف "دعا" فإنها تصير ياء في "دُعِي"؛ ونحو: أَلَف ((مغزى)) من الغزو؛ فإنها تصير ياءً في الثانية؛ لأن ما كان على أكثر من ثلاث أحرف رجع إلى الياء، وإن كان من الواو، ونحو أَلَف ((جَلَسِي)) و((أخرى)) و((موسى))^(٣)؛ فإنها وإن لم تكن أصل في الياء، لكنها تصير ياءً في الثانية والجمع؛ كقولك: حَلِيان، وحَلِيات، فأشبهت الألف التي لها أصل في الياء، فأميلت.

سادسها: الإمالة^(٤) لأجل الإمالة، وهو سبب ليس بقوى؛ نحو: ((رأيت عمادا)) في الوقف، بإمالة الألف المبدلة من التنوين؛ لأجل إمالة الألف التي قبل السدال؛ لأجل كسرة العين.

سابعها: الإمالة لتشاكل؛ كإمالة ﴿وَضَحَّاهَا﴾^(٥)، لتشاكل ﴿جَلَّاهَا﴾^(٦)، وهو ليس بكثير الوقوع، وإن كان قوياً^(٧). وقد أجروا في الإمالة الألف المنفصلة بحرى المتصلة^(٨)، والكسرة العارضة بحرى الأصلية^(٩)، والمراد الألف المبدلة من التنوين، وبالمتصلة أَلَف التأنيث، والألف في نحو: ((عِيلَان))؛ فقالوا: ((رأيت زيداً))، كما قالوا:

(١) انظر: الجاربردى ٢٤١/١.

(٢) انظر: أوضح للسالك ٣٥٤/٤-٣٥٥، وحاشية الصبان ٣٣٢/٤، وارضى على الثانية ١١/٣.

(٣) وفي الإتيان ٢٥٨/١: "وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة أَلَف التأنيث في نحو "المسنى" وألف ((موسى)) و((عيسى)) لشبهها بألف الهدى".

(٤) وقد أمال الكسائي الألف بعد النون من ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾، لإمالة الألف من "لله" ولم يمل: ﴿وَرَأَى إِلَهَهُ﴾؛ لعدم ذلك بعده.

(٥) سورة الشمس ١/٩١.

(٦) سورة الشمس ٣/٩١، وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٦١٢/٢، وذكر أن الكسائي وحده هو الذي أمالها.

(٧) وعنه السيوطي من الإمالة لأجل الإمالة. انظر: الإتيان ٢٨٥/١.

(٨) انظر: ابن يعزى ٥٧/٩، والإيضاح ٢٤٣/٢.

(٩) انظر: الجاربردى ٢٣٩/١.

((رَأَيْتَ حُبْلَى))، و((مَرَرْتَ بَعْلَانَ)) بالإمالة؛ لأن كل واحدة من الألفين المذكورتين زيادة على الكلمة معنى، وليست منقلبة عن واو، ولا ياء، والمراد بالكسرة العارضة: كسرة نحو اللام فى قولك: ((أَخَذْتَ مِنْ مَالِهِ))، فهى عارضة؛ لأنها حركة إعراب تنغير، فلا تلزم، فأشبهت الأصلية فى؛ نحو: ((عَالِمٍ)) و((كَافِرٍ)).

واعلم أن الألف إذا وقعت آخر الكلمة، فإن كانت فى فعل أميلت؛ نحو: ((غَزَا))^(١)، وإن كانت فى اسم، ولم يُعرف انقلابها عن الياء لم تُمل ثالثة، وتُمال رابعة، فلا تُمال ألف ((قَفَا))، و((عَصَا))، ونحوهما؛ لأن الأسماء لم تنتقل من حال إلى أخرى، ولم تُصرف، بخلاف الأفعال، فإن ألقها التى من الواو ترجع إلى الياء فى بعض الأحوال؛ مثل: ((أَغْرَى)) و((غَزَى))، فرجعت إلى الياء^(٢) والألف المتوسطة^(٣)؛ أعنى: التى هى عين الفعل إن كانت منقلبة عن ياء أميلت، سواء كانت فى اسم كـ ((نَاب))، أو فعل كـ ((بَاع))، وإن كانت منقلبة عن واو، فلا تُمال إلا إذا كانت فى فعل، وكان يُقال فيه ((فَعَلَ)) بكسر العين؛ نحو: ((خَاف))، وقد خرج مما قلناه ما كان من الأسماء من ذوات الواو؛ نحو: ((بَاب))، وخرج أيضاً من الأفعال ما كان من ذوات الواو مما لا يُقال فيه فعلت؛ نحو: ((قَالَ)).

ويُمنع الإمالة سبعة^(٤) أحرف، إذا وليت الألف، سواء كانت قبل الألف أو بعدها، وهى الصاد؛ كـ ((صَاعِد))، و((عَاصِم))، والضاد؛ كـ ((ضَامِن))، و((عَاضِد))، والطاء؛ كـ ((طَائِف))، و ((عَاطِس))، والظاء؛ كـ ((ظَالِم))، و((عَاطِل))، والغين؛ كـ ((غَائِب))، و((وَإِغْل))، والخاء؛ كـ ((خَامِد))، و((نَاحِل))، والقاف؛ كـ ((قَاعِد))، و((نَاقِف)).

وهذه الحروف السبعة تسمى المستعلية^(٥)؛ لأن اللسان يطلب العلو بها فى النطق.

(١) فى المنتضب ٤٤/٣: "فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف؛ فإن الإمالة فيه قيحة نحو: دعا وغزا وعنا، وقد

تجوز على بعد؛ لأن هذه الألف هى فى مال فى أغرى ونحوه". وانظر: ابن عيش ٥٧/٩، والإيضاح ٢٩٣/٢.

(٢) رقى لغة هذلي أنهم إذا أحقرها إلى ياء لتكلم يقولون: عصى وقى. انظر: أوضح للسلك ٣٥٥/٤.

(٣) انظر: ابن عيش ٥٨/٩، والإيضاح ٢٩٥/٢، والمنتضب ٤٢/٣.

(٤) وقيل لثمانية: الراء، وحروف الاستعلاء السبعة. وسوف يذكر المؤلف الراء فيما بعد. انظر: أوضح المسالك

٣٥٦/٤، وحاشية الصبان ٢٢٦/٤، والرضى على الشافية ١٤/٣، والفصول الخمسون ٢٥٦، وابن عيش ٥٩/٩،

والمنتضب ٤٦/٣، والكتاب ١٢٨/٤.

(٥) انظر: هذا الكتاب ٣١٤/٢.

بها إلى الحنك الأعلى، ولما كانت كذلك، وكانت الألف أيضاً تستعلى، والإمالة انخفاض، فيتأنيان، ففكره الجمع بين هذين الأمرين من الاستعلاء والانخفاض، فامتعت الإمالة؛ ليكون العمل في وجه واحد؛ لأنه أخف، فلم تمل^(١). واستثنى باب ((رمى)) و((باع))، فإن الحرف المستعلى لا يمنع الإمالة في هذين البابين، وكذلك ((طاب)) و((خاب))^(٢)؛ فإنه يُمال مع وجود حروف الاستعلاء؛ لأن سبب الإمالة قوى؛ لأن الألف تنسها ياء، أو عليها كسرة؛ بخلاف ما لا يُمال؛ فإن السبب إما قبل الألف أو بعدها.

وكما منعت هذه الحروف الإمالة إذا وليت الألف قبلها وبعدها، فكذلك تمنع الإمالة إذا وقعت بعد الألف بحرف أو حرفين على الأكثر؛ كـ ((ناشص))^(٣)، ومقاريص، وعارض^(٤)، ومعارض، وناشط^(٥)، ومناشط، وباهظ^(٦)، وسواعيظ، وبالغ، ومبالغ، وناقح، وناقح، وناقح، وناقح^(٧)، ومعاليق^(٨).

وأما إذا كانت هذه الحروف قبل الألف بحرف - وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسور، أو كانت قبل الحرفين أو أكثر - لم يمنع عند الأكثر^(٩)؛ نحو: صعب، ومصباح، وضعاف، ومضحك، وطلاب، ومطعام، وظماء، وإظلام، وغلاب، ومفتاح، وخبات، وأخبات، وقفاف، ومقالات.

وإنما تمتعت متأخرة؛ لثقل الاستعلاء بعد الاستفال، ولم تمنع متقدمة؛ لأن الاستعلاء قبل الاستفال أخف من الاستعلاء بعد الاستفال، وأما من سوى بينهما، وهو السذى ليس بالأكثر، فلا إشكال عليه.

(١) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٢٢٤/٤.

(٢) وفي حاشية الصبان ٢٢٦-٢٢٧: "ومنع المستعلى إمالة الألف في الاسم، ولا يمنع في الفعل من ذلك؛ نحو: "طاب"، و"بني"، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم؛ ولذلك لم ينظر إلى أن ألقه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقاً".

(٣) ناشص: المرتفع. انظر: الصحاح "نشص" ١٠٥٨/٣.

(٤) عارض: السحاب المعرض في الأفق، والعارض الثاب والفرس الذي يلبه. انظر: الصحاح "عارض" ١٠٨٥/٣.

(٥) ناشط: الثور الوحشي يخرج من أرض إلى أرض. انظر: الصحاح "نشط" ١١٦٣/٣.

(٦) باهظ: يقال بهظه الحمل، أي أتله وعجز عنه. انظر: الصحاح "بهظ" ١١٧١/٣.

(٧) ناقح: من نقى البيع أي: راج. انظر: الصحاح "نقق" ١٠٦/٤.

(٨) معاليق: جمع ملاق، يقال: رحل ذو ملاق؛ أي شهد المنصورة. انظر: الصحاح (علق) ١٠٣١/٤.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٣٥٧/٤.

وإذا كانت الراء مفتوحة، أو مضمومة، وجاورت الألف قبلها أو بعدها نعت الإمالة منع المستعلية؛ كـ ((هنا راشد وجمارك))، و((رأيت جمارك))؛ لأن الراء لما فيها من شبه المضاعفة يكون فتحها كفتحيتين، وضمتها كضمتين^(١)، فلا يقرى سبب الإمالة عليها^(٢).

فأما إن كانت الراء مكسورة كانت كسرتها ككسرتين، فيقرى سبب الإمالة نحو: ((وأنظر إلى جمارك))^(٣)، و((مررت بطارد))، فتميمهما والراء المكسورة بعد الألف إذا وليت الألف تقلب الراء الغير مكسورة: أما غلبت الراء المكسورة المستعلية، كقولك: من قرارك، بالإمالة فإن تباعدت الراء المكسورة لم تؤثر؛ أي: لم توجب الإمالة عند أكثرهم، فأمالوا ((هذا كافر))، ولم يميلوا ((مررت بقاد))؛ لأن الراء لما تباعدت، لم تغلب حرف الاستعلاء، لكن بعضهم خالف فصح نحو: ((كافر)) وأمال؛ نحو: ((بقاد))^(٤)، وشد إمالة ((أنفحاج)) و((أنفاس))^(٥)، لأنهما في حالة الرفع والنصب ليس فيهما كسرة، ولا ياء، ولا شيء من أسباب الإمالة.

وقد أميلت الفتحة قبل الراء المكسورة من أمثلها؛ لتشبه الفتحة المكسرة؛ نحو: ((من انضرو))، و((من الكين))، و((المحاذ))، بإمالة الذوق دون الألف؛ لأن كسرة الراء لم تقو على إمالة الألف مع الذال؛ لأن الألف قبلها فتحة، والحرف بعدها وهو الذال مفتوح. والحروف لا تمال؛ نحو: ((حتى))^(٦)، و((على))^(٧)، و((أما))، و((إلا)) إلا إذا سمى

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٢٦/٤، والإيضاح ٢٩٨/٢، والكتاب ٣٦٦/٤، والمقدمة الجزولية ٣١١، وشرح

العلم لابن عصفور ٦١٤/٢.

(٢) لما فيها من شكوك، تشبهت بالمستعلية. حاشية الصبان ٣٦٦/٤، وشرح الرضوي حاشية ٢٠/٣، والنقشب ٤٨/٣، والجارودي ٢٤٠/١.

(٣) سورة البقرة ٢٥٩/٢، وفي الأصل "فانظر"، والصحيح ما أثبتته. وانظر الإشارات الخلية ٢٠٢.

(٤) وفي حاشية الصبان ٢٢٩/٤: "قال سيويه: والذين يميلون "الكافر" أكثر من الذين يميلون بقاد". وانظر: الكتاب ١٤٢/٤.

(٥) وفي شرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٧: أن أبا عمرو والكاسي يقولان إمالة ألفي "كافر" و"كافرا" ويحذفون الراء، وانظر: النقشب ٥١٣/٣، والكتاب ١٢٧/٤، والإيضاح: لابن السكيت ١٠١.

(٦) وعن سيويه: ومن وافقه إمالة "حتى"، وحكى إمالتها عن حمزة والكاسي. حاشية الصبان ٢٢٢/٤، وراجع: الرضوي على حاشية ٢٦٦/٣، والإيضاح ٣٠١/٢.

(٧) في النقشب ٣٥١/٣: "فأما "على"، و"إل" فلا تصلح إمالتها؛ لأن "على" من "عرت"، ومن اسم، بذلك على

ذلك قوسم. حاشية من عليه، أي: من فوقه، قال الشاعر:
عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظَّلَّ بَعْدَ مَا

رَأَتْ حَاجِبَ النَّمْسِ أَيْ تَوَسَّوَتْ

بها^(١)، وقد أميلت ((بلى))؛ لشبهها بالاسم؛ لكونها على ثلاثة أحرف، وأميلت ((لا)) فى ((إما لا))؛ لإغنائها عن الجمل؛ لأنها قد تقع جواباً^(٢)، ويكتفى بها، وكذلك ((يا)) فى النداء أميلت؛ لأنها نائبة عن الفعل.

والأسماء المبنية يُمال منها ما يستقل بنفسه؛ نحو: ((ذا))، و((متى))، و((أنى))^(٣)، ولا يُمال ما ليس بمستقل؛ نحو: ((ما))، الاستفهامية، أو الموصولة، أو الشرطية؛ ونحو: ((إذا))، وأما ((عسى)) فإمالتها جيدة^(٤).

الفصل الثانى فى الوقف

وهو^(٥) قطع الكلمة عما بعدها؛ لفظاً أو تقديراً، ويشترك فيه الاسم والفعل والحرف، وفى الوقف على ما هو متحرك فى الوصل لغات:

منها الإسكان الصريح^(٦): فى كل حال؛ كقولك ((هذا بكر))، و((رأيت بكر)) و((مررت ببكر))؛ لأنه لما وجب الابتداء بالمتحرك^(٧) اختير الوقف بالسكون؛ ليخالف الانتهاء الابتداء^(٨). وإن اجتمع ساكنان؛ فإنه يجوز فى الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يوفر على الحرف الموقوف عليه الصوت، فيجرى ذلك له بجرى تحريكه؛ كما جرى بجرى الحركة، وليس كذلك الوصل، ألا ترى أنك إذا قلت: ((بكر)) فى حال

(١) انظر: الإيضاح ٣٠٢/٢، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٥، والمعجم ١٦٧/٦، وابن عمير ٦٥/٩، والمقتضب ٥٣/٣، والجاريدى ٢٤٧/١.

(٢) وحكى قطرب إمالة "لا" لكونها مستقلة. انظر: حاشية الصبان ٢٣٢/٤.

(٣) انظر: الجاريدى ٢٤٨/١.

(٤) انظر: لرضى على الشافية ٢٦٦/٣، والجاريدى ٢٤٩/١، وشرح الكافية، لابن مالك ٩٧٥، وفى المقتضب ٥٣/٣: ((وأما عسى)) فإمالتها جيدة؛ لأنها فعل، وألفها منقلبة من باء، تقول: عبت، كما تقول: رمى ورميت).

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٤، والمقرب، لابن عصفور ٢٢٦/٢، والجاريدى ١٦٨/١، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٧٩، ورضى على الشافية ٢٧١/٢، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والمعجم ١٩٩/٦، والإيضاح ٣٠٢/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٢٧/٢، وتسهيل ٣٢٨، والأصول ٣٧١/٢.

(٦) انظر: لرضى على الشافية ٢٧٢/٢، والمعجم ٢٠٧/٦.

(٧) انظر: الجاريدى ١٦٤/١.

(٨) الحقيقة أن الوقف بالسكون هو الأصل - كما هو عليه المؤلف - وحرك الآخر فى الكلمات المختلفة ليعين عن المعانى، وهو المتصور بالإعراب، الذى تقدم تفصيله فى هذا الكتاب ٤٨/١.

الوقوف وجدت في الرء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الرصل.
ومنها الإشمام^(١): وهو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان على صورتها، إذا لفظت
بالضمة^(٢)، فذلك هو الدلالة على الإشمام، والغرض الفرق بين ما هو متحرك في
الرصل، وإنما سَكَنَ في الوقف، وبين ما هو ساكنٌ في كل حال.
ويختص الإشمام بالرفوع أو المضموم؛ لأنه هو الذي يمكن فيه أن يجعل العضو على
صورة الضمة دون المنصوب والمجورور^(٣).

ومنها الروم^(٤): وهو أن يروم التحريك، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في الياء.
والقراء لا يرومون حركة المنصوب^(٥)؛ لخفة النطق بها، ولا المنصوب المنون؛
للقوف عليه بالألف، ولكن يرومون ما سواهما، وإذا رمت الحركة، فهي موجودة،
فلم تحتاج إلى دليل عليها.

ومنها التضعيف^(٦): وهو تشديد الحرف الذي تقف عليه؛ نحو: ((يا فرج))^(٧)
بتشديد الجيم، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الرصل^(٨)، ويختص
التضعيف بكل كلمة آخرها حرف صحيح قبله متحرك، فإن كان قبله ساكن لم يصح
التضعيف؛ لاستلزامه الجمع بين ثلاثة سواكن؛ وكذا إن كان آخره همزة لم يُضعف،

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٤ وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٨٩ والرضى على الشافية ٢٧٥/٢ والمقدمة

الجزولية ٢٨٠ وانصاع ٦/٢٠٨.

(٢) وررى الإشمام عن بعض القراء في الجر، وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الذين يسمون
الروم إشماماً والتحقيق خلافه، فإن الروم صوت بركة الأعمى والبصر، والإشمام ليس فيه صوت، فبدركه البصر
دون الأعمى. انظر: إصلاح الخلل ٣٣٣ وابن يعيش ٦٧/٩.

(٣) ابن يعيش ٦٧/٩، وإصلاح الخلل ٣٣٣.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٤ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٨٩، والرضى على الشافية ٢٧٥/٢، والمقدمة
الجزولية ٢٨٠، وانصاع ٦/٢٠٧.

(٥) وهو ما عليه القراء أوضح المسالك ٤/٣٤٥.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٤/٢١٠، والمقرب ٢/٢٧-٢٨، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٨٩، والمصع ٦/٢٠٩.

(٧) في أوضح المسالك ٤/٢٣٥: "وهو لغة سعدية".

(٨) وشرطه خمسة أمور؛ وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، ولا ياء، ولا واو، ولا ألفاً، ولا تالياً لسكون.
انظر: أوضح المسالك ٤/٣٤٥.

وكذا حرف العلة لا يُضَعَّف؛ لثقلهما، وكذا المنصوب المنون لا يضعف؛ للوقوف عليه بالألف، فأما ما لا ينون فيُضَعَّف؛ نحو: ((رأيت أحمر))؛ فحينئذ قد اشترك في التضعيف المرفوع، والمجرور، والمنصوب غير المنون.

وقد جعلوا لهذه الأربعة علامات؛ فعلامَةُ الإسكان: الفاء^(١)، والإشمام: نقطة، والرَّومُ خط بين يدي الحرف، والتضعيف: الشين.

ومنها أن تقف على المنصوب المنون حال النصب: بالألف، وفي الرفع والجر: بالإسكان. ومنها الوقف على المرفوع بواو، والمنصوب بألف، والمجرور بياء^(٢). سواء فيه المنون وغيره، تقول: ((رأيت أحمد)) و((مررت بأحمدي)) و((جاءني أحمق)).

ومنها: تحويل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرتة على الساكن قبله، دون الفتحة في غير الهمزة^(٣)، كما سيأتي حكمها، فتقول: ((هذا بكر))، و((مررت بيكر)) و((رأيت بكرًا))، فتبدل من التنوين في حال النصب ألفًا.

ويشترط لهذه اللغة أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا^(٤)، كسكون كاف ((بكر))، وأن لا تخرج الكلمة بالتحويل إلى ما لا نظير له، فلا يقال: ((هذا عدل))؛ لعدم ((فعل)) بكسر فاء الفعل وضم عينه، ولا ((مررت بقفل))؛ لعدم ((فعل))؛ أعنى ضم الفاء وكسر العين، وأجازه الأَخْفَش^(٥) متمسكًا بـ((دئل)) اسم قبيلة. ويشترط أيضًا أن لا يكون مثل ((توب)) و((زيد))؛ فلا يقال: ((توب)) و((زيد))؛ لثقل الضم والكسر على الواو والياء^(٦).

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٠٤/٤، والجاربردي ١٧١/١.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣١٠/٢، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ٢٠٢/٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢١٠/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٩٠، والإيضاح ٣٠٥/٢، والرضى على الشافية

٣٢١/٢، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ١٧٣/٤.

(٤) وكنا شرط المنقول منه، فلا ينقل نحو "طهي" و"دلو". انظر: حاشية الصبان ٢١٢/٤، والجاربردي ١٨٨/١.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣٤٧/٤، وابن بعش ٧٠/٩-٧٢.

(٦) وكذا في نحو "تاب"، و"باب"؛ للتعذر، أو يستلزم لك إدغام ممنع الفك في غير الضرورة؛ كما نفسى نحو

"حد" و"عم". انظر: حاشية الصبان ٢١٠-٢١١.

ويشترط أيضاً أن تكون الحركة إعراباً غالباً^(١)، فلا يقال: ((مِنْ قَبْلِ)) و((مِنْ بَعْدِ))؛ لأن الحرص إنما هو على معرفة حركة الإعراب، لا على حركة البناء، ويجرى ذلك في المعرف باللام أيضاً، فنقول: ((هَذَا الْبِكْرُ))، و((مَرَرْتُ بِالْبِكْرِ))، قال الشاعر:

قَدْ نَصَرَ اللَّهُ وَسَعَدَ فِي الْقَصْرِ^(٢)

وقال:

أَنَا جَرِيرٌ كُنْتُي أَبُو عَمْرٍ

أَضْرِبُ بِالسِّيفِ وَسَعَدَ فِي الْقَصْرِ^(٣)

أراد: أبو عمرو، فحول كسرة الراء إلى الميم، وكذلك حول كسرة راء ((الْقَصْرِ)) إلى الصاد وأما في حال النصب فلا يحول^(٤)؛ لأن أصله أن يظهر إعرابه في الوقف إذا كان منوناً، ولكن لما زال التنوين للآم، كان التنوين كأنه موجود فيه، فنقول على هذه النغمة: ((رَأَيْتَ الْبِكْرَ)) بفتح الراء، كأنك قلت: ((رَأَيْتَ بِكْرًا)) وقد حولت الحركة في نحو: ((لَمْ)) ((لَمْ أَضْرِبُهُ))، و((هَنْدَ ضَرْبَتَهُ))، وكان ينبغي أن لا تُحوَّل؛ لأن حركة الهاء فيها ليست بحركة إعراب، ولكن لما سكنت الهاء خَفِيَتْ، وزادها خفاء الساكن قبلها، فلذلك حُوِّلت حركتها إلى ما قبلها؛ قال زياد^(٥) الأعجم:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ

مِنْ عَنزِيٍّ سَبِيٍّ لَمْ أَضْرِبُهُ^(٦)

كان ((لَمْ أَضْرِبَهُ)) فسكن الهاء، وحول حركتها إلى الساكن الذي قبلها، وهو الباء، صار: لَمْ أَضْرِبُهُ:

(١) انظر: حاشية الصبان ٢١١/٤.

(٢) ثلاثة أبيات من الرجز، وهي في الإنصاف ٥٩١ بدون نسبة.

(٣) انظر: الهامش السابق.

(٤) وأجاز الكوفيون ذلك، ونقل عن الجرمي، والأخفش أنهما أجازاه كالكوفيين. حاشية الصبان ٢١٢/٤.

(٥) هو زياد الأعجم البصري، يكنى أبا أمامة مولى عبد القيس، ولقب بالأعجم لعجمة كانت في لسانه، وتوفى عام (١٠٠هـ). انظر: في ترجمته: الأغاني ٩٨/١٤، والأعلام ٥٤/٣، وانظر هناك بهامشه مصادر أخرى.

(٦) من الرجز. وله في ابن عبيش ٧٢/٩، والكتاب ١٨٠/٤، والديوان ٤٥، وغرر منسوب في المفصل ٣٣٩، والأشعري ٥١٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠٦، وحاشية الصبان ٢١٠/٤، والمقدمة الخزولية ٢٨٠.

فأما ما آخره همزة، إذا وقفتَ عليها في هذه اللغة فتحوّل حركاتها الثلاث: الضمة والكسرة، والفتحة أيضاً إلى ما قبلها؛ وذلك لحناء همزة؛ والحرص على بيانها ^(١)، فنقول في ((الخبو)) بالهمزة وسكون الباء: ((هذا الخبُّ))، و((رأيت الخباً))، و((مررت بالخبى)) بتسكين همزة وتحريك الباء بالضم، والفتح، والكسر، وكذلك تقول في ((البطو)) بسكون الطاء: هذا البطُّ، و((رأيت البطاً)) و((مررت بالبطى)) فتسكن همزة، وتحرك الطاء بالضم، والفتح، والكسر، وكذلك تقول: ((هذا الردء)) و((رأيت الردأ))، و((مررت بالردى))، وجوزوا الردء ^(٢) وشبهه على وزن فِعْل، بكسر الفاء وضم العين، وإن لم يكن في الكلام فِعْل، كل ذلك لما قلناه من الحرص على بيان همزة لحنائها. ومنهم ^(٣) من يقول: هذا الردى. فيكسرون الدال إبتاعاً للكسرة التي قبلها. ويقول: من البطو، فيضمون الطاء اتباعاً للضمة التي قبلها؛ كراهة الانتقال من ضم إلى كسر وبالعكس.

ومن لغات الوقف على المهموز أن يدلوا من همزة حرف ^(٤) لين، سواء تحرك ما قبلها؛ نحو: ((الكلاء))، أو سكن؛ نحو: ((الخباء))، وسواء كان فاء الكلمة مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً؛ فيقولون: هذا الكَلو، والخبو، والبطو، والردو، ورأيت الخبأ، والبطأ، والردأ، ومررت بالكلى، والخبى، والبطى، والردى.

ومنهم من يقول: هذا الردى، بالياء في الأحوال الثلاثة، على إبتاع حركة فاء الفعل، وأهل الحجاز يقولون ^(٥) في ((الكلاء))، و((أكمى))، و((أهنى)) مهموزة: ((الكلاء)) بالألف، و((أكمى)) بالواو، و((أهنى)) بالياء، في الأحوال الثلاثة؛ لأن همزة سكنت للوقف، فقلبت على حسب ما قبلها؛ فقلبت في ((كلاء)) ألفاً؛ كما قبلت

(١) انظر في بيان ذلك: حاشية الصبان ٢١٢/٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٩٠، والمقدمة الجزولية ٢٨٠، والكتاب ١٧٧/٤، والجاربردى ٣٧٦/١.

(٢) وهذه لغة كثير من العرب منهم مجيم وأسد. وانظر: شرح الأشموني ٥١٦/٢.

(٣) وهم بعض مجيم. انظر: شرح الأشموني ٥١٦/٢.

(٤) انظر: الإيضاح ٣٠٦/٢ - ٣٠٧.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢١٣/٤.

فى ((رأس))، وفى ((أكمؤ)) وأوا؛ كما قلبت فى ((جونة))^(١)، وفى ((أهني)) بـاء؛ كما قلبت فى ((ذيب))، و((أكمؤ)) جمع قلة لـ((كَمِي)) واحداً الكمأة ((التي تؤكل))، وجمع الكثرة ((كمأة))، و((الهنئ))؛ العطاء، يقال: هنأته أهنؤه هناء؛ أى: أعطيته.

ذكر الوقف على المعتل

إذا^(٢) اعتل الآخر، وما قبله ساكناً كـ((ظبي))، و((دلو))؛ فيجرى فى الوقف بجرى الصحيح؛ فتقول: هذا ظبي، ومررت بظبي، ورأيت ظبياً، وإن كان ما قبل حرف العلة متحركاً^(٣)، وهو ياء قبلها كسرة كـ((قاضي))، وقد حذفت للتوين فى الوصل؛ نحو: ((قاضي))، و((جوار)) فى الرفع والجر؛ فالأكثر أن يوقف على ما قبله كما يصل، فلا تُردُّ الياء فى الوقف؛ لأنها غير موجودة فى الوصل، فتقول: ((هذا قاضي وجوار))، و((مررت بقاضي وجوار))؛ لأن التوين موجود حكماً؛ لأن الياء إنما حذفت له لا للوقف، وسيبويه^(٤) يختار هذا المذهب.

ومنهم^(٥) من يردُّ الياء فى الوقف؛ لأن الموجب لحذفها فى الوصل، هو التوين، وقد زال للوقف، فتقول: ((هذا قاضي وجواري))، ومررت بقاضي وجواري، ويونس يختار هذا المذهب، وهو كتوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٦) ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبَى﴾^(٧) بإثبات الياء^(٨).

فإن كانت هذه الياء ثابتة فى الوصل؛ نحو: ((جاء القاضي))، و((يا قاضي)) فى النداء، و((رأيت جواري))، فالوقف عليه بالياء عند الأكثر؛ لأنه لا تنوين ها هنا، تحذف

(١) الجونة: حونة العطار، وهى ما يحفظ فيه العطار الطيب، وربما تهتمز، والجمع: حُونُ الصَّحاح (جون) ٥/١٠٩٦.

(٢) انظر: المقرب ٢/٢٩-٣٠، والكتاب ٤/١٧٠.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١٨٣، والأشئوى ٢/٥١١-٥١٢، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤، والفصل ٣٤٠، وابن عيش ٩/٧٤-٧٥، والمقرب ٢/٣٠٠، والإيضاح ٢/٣١٠، وشرح الرضى على الكافية ١/٥٨.

(٥) انظر: المقدمة الجزولية ٢٨١، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤.

(٦) سورة الرعد ١٣/٧.

(٧) سورة النحل ١٦/٩٦.

(٨) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١١، والإرشادات الجلية ٢٧٤.

له الياء؛ لسقوطه في ((القاضي)) للألف واللام، وفي ((يا قاضي)) للنداء، وفي ((رأيت جوارى))؛ لعدم الصرف. وذهب قوم^(١) إلى حذفها؛ فقالوا: هذا القاض، ومسررت بالقاض، ويا قاض، وهذا عكس ما حذف في الياء للتونين وصلأ؛ نحو: ((قاضي))، فإن الوقف عليه بغير رد الياء هو الأكثر، وبردها هو الأقل، والذي فيه الياء ثابتة في الوصل نحو: القاضي ويا قاضي ورأيت جوارى، الوقف عليه بالياء هو الأكثر والوقف عليه بحذف الياء هو الأقل.

ويوقف على اسم الفاعل من: أرى بُرَى، بتخفيف همزة بالياء، وإن كان قد أذهبها التونين في الوصل؛ فنقول: هنا مُرَى، ويا مُرَى؛ لكلا يجمعوا عليه ذهاب همزة الياء^(٢). وإن كان حرف العلة ألفاً؛ فالأكثر أن يقف عليه بالألف^(٣)، فنقول: ((هذه عصا)) و((مررتُ بعضاً)) و((رأيتُ عصاً))، وكذلك ((حَيْلِي))، تقف عليها بالألف في الأحوال الثلاث.

وبعضهم^(٤) يقول: ((هذه حَيْلِي))، وبعضهم يقول: ((حَيْلِي)) بالواو، وبعضهم يقول: ((حَيْلًا)) بقلب الألف همزة في الوقف؛ لمناسبة همزة الألف؛ لأنه من مخرجها. ومذهب سيويه^(٥) أن ألف ((عصا)) الموقوف عليها في حالة النصب هي المبدلة من التونين؛ إجرأ للمقصور بحرى الصحيح، وأما في الوقف والجر فهي الألف الأصلية التي هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو في ((عصا))، وعن الياء في ((رحي))، وذهب المراد^(٦) إلى أنها أصلية في الأحوال الثلاث؛ أى: المنقلبة، وذهب المازني^(٧) إلى أنها ألف التونين في الأحوال الثلاث.

(١) أنظر: الواضح في علم العربية ٢٩١، وابن عميش ٧٥/٩، والتقدمة الجزولية ٢٨١، والكتاب ١٨٤/٤.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٩٨٢.

(٤) وذكر ابن مالك أن ناساً من قيس وفزارة يدلون ألف المقصور غير المنون في الوقف بأء. شرح الكافية الشافية ١٩٨٤، وانظر: الكتاب ١٨١/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٠٨/٦ - ٥١٠، وابن عميش ٧٦-٧٧، والتبيين، للمكبري ١٨٦-١٨٧، والجاربردي ١٧٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ١٩٨٤، والأشباه والنظائر ٢٦٤/٢.

(٦) انظر: التبيين ١٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٩/٤.

(٧) انظر: التبيين ١٨٧، وابن عميش ٧٦-٧٨.

والوقوف على الفعل الصحيح كالوقوف على الاسم حسبما تقدم، وأما المعتل فَيُوقَفُ على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لاهم بإثبات أواخره؛ نحو: ((هو يَغزُو))، و((لن يَحشَى))، وأما الوقوف على المجرم ففيه وجهان: الأول: وهو الأجود أن يقف بهاء السكت^(١)؛ نحو: ((لم يَغزُه)) و"لم يرمِه" ((لم يَحشَه))، وكذلك المنسي؛ نحو: ((اغزِه))، و((ارمه))، و((اخشه))، بحذف لام الفعل للحزم وإلحاق هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات التي قبلها لتدل على المحذوف.

والثاني: أن تقف بلا هاء، بحذف اللام وإسكان ما قبلها، فتقول: لم يَغز ولم يَرم ولم يَحش، واعز، وارم، وأحش.

وهذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعداً، فأما إذا أفضى الحذف إلى أن يبقى على حرف واحد، لم يكن بد من الهاء؛ نحو قولك في الأمر من ((وقا يقى)): قه، ومن ((رأى)): ره، ومن ((وعا يعى)): عه^(٢)، واغتفر أمر الإلباس بهاء الضمير؛ لأنه لا يوقف عليه إلا كذلك ضرورة عند الابتداء به.

ويجوز في الوقف على القوافي ثلاثة أوجه^(٣):

أحدهما: أن تصل بالواو، والمكسور بالياء، والمفتوح بالألف؛ للترتم بالشعر، نحو:
الخيامو^(٤)، ومنزلى^(٥)، والعتابا^(٦).

(١) أكثر ما تزداد هاء السكت فيه بعد شيتين: أحدهما: الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً، كما مثل المؤلف، أو وقفاً، والثاني: (ما) الاستفهامية إذا حوت بحرف نحو: على مه وله. انظر: شرح الأشموني ٥١٩/٢، وراجع نسي ذلك: المقرب ٣١١/٢، والمقدمة الجزولية ٢٨٢.

(٢) وكذلك الفعل المضارع المجرم نحو: لم يره ولم يمه ولم يقه؛ لأن حرف المضارعة زائدة؛ وذلك لتلا يبقى الفعل على أصل واحد. انظر: شرح الأشموني ٥١٩/٢، والجاربردي ١٨٧/١، والمجم ٢١٧/٦.

(٣) انظر: الإيضاح ٣/٣/٢، والواضح في علم العربية ٢٨٨.

(٤) يراد بيت جرير:

مَتَى كَانِ الْخِيَامُ بَدَى طَلُوحُ
سُقِيتَ الْغَيْثُ أَبْهًا الْخِيَامُ

انظر: ابن بعيش ٣٣/٩.

(٥) يشتر إلى بيت امرئ القيس:

قَفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلُ
بَسَطَ اللَّوِيَّ بَيْنَ الدَّخُولِ قَحْوَمَلُ

انظر: ابن بعيش ٣٣/٩.

(٦) يشتر إلى بيت جرير أيضاً، وهو:

أَفْأَلَى السُّورِ عَادِلُ وَالْعَتَابَا
وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

انظر: ابن بعيش ٣٣/٩.

ثانيها: إبدال حروف المد نوناً ساكنة بعد حرف الروي؛ نحو: «عتاباً» للترجم بالشعر أيضاً. ثالثها: وهو يشمل القوافي، وفواصل الآيات^(١)؛ أن تقف عليها كما تقف على غيرها من الكلام، وتُحذف الواو والياء إن كانتا أصليتين، وإن كان الحرف الأصلي لا يُحذف في الكلام، فإنه إذا جاء في القوافي بعد حرف الروي أو في الآيات بعد الفواصل حرف أصلي من واوٍ أو ياءٍ جاز حذفه، واستوى الأصلي والزائد؛ لأن حرف المد، وإن كان أصلياً؛ فإنه إذا جاء بعد الروي أو الفاصلة، وقع موقع الزائد، وهو من جنسه فتحذف، وأنشد سيويه:

لَا يَيْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانَنَا تَرَكْتَهُمْ لَمْ آذُرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْأَمْسِ مَا صَنَعَ^(٢)

بتسكين العين، أراد: ما صنعوا، واعلم أن الوزن ينكسر بمثل هذا الوقف؛ وإنما جاز ذلك لأنه قد أتى من الكلام بما يدل على المعنى، وليس من شرط دلالة الكلام على المعنى أن يكون موزوناً.

وأما الوقف على فواصل الآيات على هذا الوجه الثالث؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(٣)؛ ليوافق ﴿وَالْفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ . وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾^(٤)، فالفاصلة الراء، والياء في ((يسرى)) واقعة موقع الزائد كالواقعة بعد حرف الروي، وقوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٥)؛ لأن الفاصلة اللام، فحذفت الياء الواقعة بعدها، وهي من أصل الكلمة، وكذلك: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٦)، الفاصلة الدال، وكذلك: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٧)، ومثله كثير في الكتاب العزيز.

(١) انظر: الكتاب، لسيوه ٢٠٤/٤.

(٢) من البسيط لان مقبل في ديوانه ١٦٨، والعمدة ٢٤٠/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٣٦/٤، والكتاب ٢١١/٤، وغير منسوب في المنفصل ٣٤١، ولنظفه: (غداة البين) بدلاً من: (غداة أمس).

(٣) سورة الفجر ٤/٨٩.

(٤) سورة الفجر ١/٨٩، ٢، ٣.

(٥) سورة الرعد ٩/١٣.

(٦) سورة غافر ٣٢/٤٠.

(٧) سورة غافر ٣٣/٤٠.

وتقلب تاء التانيث في الاسم المفرد هاء في الوقف؛ رفعا، ونصبا، وجرأ^(١)؛ تقول: ((جاءني طلحة، وقائمة، ورأيت طلحة، وقائمة، ومررت بطلحة، وقائمة))، بخلاف الوصل، فإنها تبقى تاء على حالها؛ كقوله:

طلحة الطَّلَحَاتِ^(٢)

ومنهم من يقف عليها بالتاء، إجراء للوقف مجرى الوصل^(٣)؛ فيقول: ((هذا طلحت))، و((عليك السلام والرحمت))؛ قال الشاعر:

الله أَنبَجَاكَ بِكَفِّي مُنَلِّمَت
 مِنْ بَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَت
 صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلُصَمَاتِ
 وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَت^(٤)

أى: بعد ما، فأبدل من الألف هاء ثم أبدل من الهاء تاء، ومثل ذلك في الموقف عليها بالهاء والتاء ((هيهات))^(٥)، فمن فتح آخرها كتبها بالهاء، ووقف عليها بالهاء

(١) ويشترط فيها كذلك أن تكون غير متصلة بما كن صحيح، مثل تاء (بتت) و(أخت). انظر: حاشية الصبان ٢١٣/٤، والقرب ٢٤/٢، وشرح الكافية، لابن مالك ١٩٩٥، والجاربردى ١٧٤/١، والإيضاح ٣١٤/٢، وابن يعيش ٨٠/٩، والرضى على الشافية ٢٨٨/٢، والمعجم ٢٠٠/٦، والأشياء والنظائر ٥٠/١ - ٥١. (٢) قطعة من بيت من الخفيف وهو:

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَقْتُوهُمَا بِسَحْنَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو في اللسان (طلح) ٣٦٦/٣، وابن يعيش ٤٧/١ - ٤٨، وديوانه ٢٠، ومعجم البلدان ١٩٠/٣ - ١٩١، وغير منسوب في التبيين ٢٢٠، والمقتضب ١٨٨/٢، والأشتقاق ٤٧٥، ومعجم الفواصح ١٤٧/٢، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، وتخليص الشواهد ٩٨.

(٣) وذهب الشيخ ابن النحاس إلى أن النحاة أجمعوا على أن ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاء. الأشياء والنظائر ٥٠/١ - ٥١.

(٤) من الرجز، لأبي النجم التملي في اللسان ((أما)) ٦١/٢٠، ونُسب البيت الثاني في بحالي نعلب ٢٧٠، وبدون نسبة في سر صناعة الإعراب ١٦٠، ولفظه: "بجلك" وابن يعيش ٨١/٩، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٧/٢، والأشونى ٥١٨/٢، وقال العيني بهامشه: "رجز غير معزوف فائله"، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤ - ٣٤٩، وحاشية الصبان ٢١٤/٤.

(٥) وذكر الجاربردى أن هذا قليل. الجاربردى ١٧٤/١.

فيقول: ((هيهاه))^(١)؛ لأنها واحدة كـ ((أرطاه))، ومن كسر آخرها كتبها بالتاء؛ فيقول: ((هيهات))؛ لأنها جماعة ((هيهاه)) عندهم، فيقف عليها بالتاء، كما يقف على جمع المؤنث؛ نحو: ((مسلمات)).

ويجوز أن يجرى الوصل بجرى الوقف^(٢)، وقد قيل: إنه يختص بالضرورة، وقيل: لا يختص بها؛ لوقوعه في كلام الله تعالى^(٣)؛ نحو: ﴿مَالِيَهُ﴾^(٤)، و﴿سُلْطَانِيَهُ﴾^(٥)؛ ومنه ﴿مِنْ سَبَابٍ﴾^(٦)، يأسكان الهمزة في الوصل، إجراءً للوصل بجرى الوقف، وكذلك قول الشاعر:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا
فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَحْصَبَا^(٧)

فإن التشديد إنما يكون في الوقف؛ نحو ما تقدم في الوقف بالتضعيف من ((يا فرج))، و((أخصب)) في الوصل تشبيهاً بالوقف، فإنه يقال في الوقف ((أخصب)) بغير ألف الوصل، فجمع في ((أخصبا)) بين الحركة والتشديد، وشرط أحدهما انتقال الآخر، فأجرى المشدد في الوقف بجرى غير المشدد في الوصل. وحكى سيويه^(٨) أنهم يقولون في العدد: ((ثلاثهربعه))، إجراءً للوصل بجرى الوقف.

(١) ونقل بعضهم أنها لغة طيء، وفي الإفصاح: أنه شاذٌ لا يقاس عليه. انظر: شرح الأشموني ٥١٨/٢، وحاشية الصبان ٢١٤/٤.

(٢) انظر: الإفصاح ٣١٥/٢، وابن عيش ٨١/٩، والمع ٢٢١/٦.

(٣) انظر: المحجة للفرسي ٣٦٨-٣٦٩.

(٤) سورة الحاقة ٦٩/٢٨.

(٥) سورة الحاقة ٦٩/٢٩.

(٦) سورة النمل ٢٧/٢٢. انظر: الإنحاف ٣٣٦، والمحجة، لابن خالويه ٢٧٠.

(٧) من الرجز، وقال العيني في شرحه ٥٢٤/٢: "وقد عرّى في الكتاب لرؤية، وعزاه أبو حاتم لأعرابى، وابن يعقوب لربيعة بن صبح، ولرؤية في الكتاب ١٧٠/٤، وملحقات ديوانه ١٦٩، وغير منسوب في ضرائر الشعر للقرظي ٨٩، ولفظه "في عامكم ذام" وعزاه في شرح الأشموني ٥٢٤/٢، وابن عيش ٦٩/٩.

(٨) في ابن عيش ٨٢/٩: "من ذلك ما حكاه سيويه من قولهم في العدد "ثلاثهربعه" فأبدل من التاء هاء في الوقف ثم أتى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على أحد القراء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَلْمَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، وذلك إنما يكون في الوصل". وانظر الكتاب ٢٦٥/٣، والفصل ٣٤٢، والمقتضب ١٠/١.

ذِكْرُ الْوَقْفِ عَلَى الْكَلِمَةِ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ

تقول في الوقف عليها: ((أنا))، و((أَنْه))^(١)، إما بالألف أو بهاء السكت؛ لأنك لو سكّنت النون، وقلت: ((أَنْ))، بمعنى ((أنا)) أشبه ((أَنْ)) التي هي حرف؛ فجيء بالألف وبهاء السكت^(٢)؛ للفرق بينهما، وتقول: هو وهي، بإسكان الواو والياء في الوقف، و((هَوَه)) و((هِيَه))، بتحريكهما، وإلحاق هاء السكت^(٣)؛ أما بسكونهما؛ فلأن حكم ما يوقف عليه السكون، وأما إلحاق هاء السكت؛ فلأن الواو والياء في ((هو)) و((هي)) متحركتان في الوصل، فجيء بالهاء في الوقف؛ لبيان حركتهما، وتقول: ((ها هنا))، و((ها هنا))، و((هؤلاء))، و((هؤلاء))، إذا قُصِرَ، أعنى إذا قصر ((هؤلاء)) و((هؤلاء)) والهاء؛ لبيان الألف؛ لأنها خفية.

ولا يجوز أن يأتي بهذه الياء في الأسماء المتمكنة التي آخرها ألف، فلا تقول ((أَفْعَاه)) كما قلت، ((هؤلاء))؛ لتلا تلتس بالإضافة، وتقول: ((أكرمك وأكرمك))، بإلحاق هاء السكت؛ لبيان الحركة، وتقول: ((غلامي))، بالإسكان، ((غلامية)) بإلحاق الهاء؛ أما السكون فعلى الأصل، وأما إلحاق الهاء؛ فليان حركة ياء المتكلم الوصل؛ لأن ياء المتكلم مفتوحة على المختار، وتقول: ضربي، بإثبات الياء ساكنة، و((ضربني)) بإلحاق الهاء، و((ضربني)) بال حذف وسكون النون؛ أما ثبوت الياء ساكنة فعلى الأصل في الوقف، وأما إلحاق في الهاء فليان حركة ياء المتكلم، وأما الحذف وسكون النون فلأن الوقف من شأنه حذف الحركة، وقرأ أبو عمرو^(٤) ﴿أَكْرَمَنْ﴾^(٥) و﴿أَهَانَنْ﴾^(٦)؛ قال الأعشى:

(١) انظر: الإيضاح ٣١٧/٢، والرضى على المشافة ٢٩٤/٢، والجاربردى ١٧٧/١، والمقتضب ٩/١.

(٢) وجاء هنا في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ نار حامية. انظر: الإرشادات الجلية ٥٧٨.

(٣) وفي ((هي)) و((هي)) ثلاث لغات:

الأولى: فتح الواو والياء.

الثانية: سكونهما.

الثالثة: تشديدهما، وحكي لغة رابعة، وهي أن تُحذف الواو والياء، وتبقى الهاء متحركة. الجاربردى ١٧٩/١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٦٨٤-٦٨٥، والإرشادات الجلية ٦٠٧.

(٥) سورة الفجر ١٥/٨٩.

(٦) سورة الفجر ١٦/٨٩.

وَمِنْ شَأْنِي كَأَسِيفٍ وَجْهَهُ إِذَا مَا اتَّصَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ^(١)

وتقول: ضربتكم، وضربهم، وعليهم، وبهم، بإسكان الميم في الوقف؛ لأن شأن الوقف أن تحذف الحركة وما يجرى مجراها من حروف المد واللين؛ لما بينهما من المجانسة والمناسبة؛ فتحذف حرف المد الذي هو الواو في ((ضربهم)) وما أشبهه في الوقف؛ لأنه كالحركة^(٢).

ومنه قولك: أخذت منه، وضربته، بإسكان الهاء في الوقف، ومثل هذا لا يكون في الوصل إلا موصولاً؛ أي: متحرك الهاء، وتقول في الوصل: هذى أمة الله، فإذا وقفت قلت: هذه؛ لأن الوقف لما كان مسلطاً على حذف الحركة، وما جانسها من الياء والواو؛ حذفت له الياء من ((هذى))؛ فبقي الاسم على حرف واحد؛ فوجب إلحاق الهاء للعرض، فقالوا: هذه، وأما قولهم: هذى؛ فهو لأنهم أجروا هذه الهاء بجرى الهاء التي لإضمار المذكر في نحو: ((به))، فإذا وقفت على ((هذى)) حذفت الياء، فقلت ((هذه)) ليس إلا، كما تفعل في ((به))^(٣).

وتقول: ((حاتم))، و((حاتمة))، و((فيم))، و((فيمه)) بغير هاء^(٤)، وإلحاق الهاء؛ لأن ((ما)) الاستفهامية المتصلة بحروف الجر المذكورة لك؛ فيها أن تحذف ألفها في الوقف، كما تحذفه في الوصل من غير تعويض^(٥)؛ كقولك ((حاتم)) كما تقول في الوصل ((حاتم أنت واقف؟!))، فلك أن تعوض من ألفها هاء السكت كما قلنا في ((حاتمة)) و((فيمه))؛ لأنه قد بقي اسم الاستفهام على حرف واحد، وتقول في الوصل: ((بجيء م حيث)) و((مثل م أنت))، فإذا وقفت عوضت وقلت: ((بجيء م))

(١) من المتعارف، ويؤرى له في المفصل ١٣٤٣، ٣٤٤، وابن خالويه ٢٢٥، وفقه اللغة للثعالبي ٢١٨، وابن يعيش ٨٢١٩، والديوان ٦٥، ٦٩، والكتاب ١٨٧/٤، وشرح أبيات الكتاب للسراني ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: الجاربردى ١/١٨٥.

(٣) انظر: الجاربردى ١/١٨٥.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/٢٦٥.

(٥) الحقيقة أن (ما) في الاستفهام إن حُرِّتْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا وَجَوْبًا، سواء حُرِّتْ بِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ، بشرط أن لا تُرَكَّبَ مع (ما) في قولنا: ماذا. حاشية الصبان ٤/٢١٦ - ٢١٧.

و((مثلُ مَه))، بإلحاق هاء السكت ليس إلا^(١)؛ لأن اتصال ((ما)) الاستفهامية بـ ((بجىء))، وبـ ((مثل)) ليس كاتصاله بحرف الجر؛ لأن ((بجىء))، و((مثل)) يصح الوقوف عليهما منفصلين عن ((ما))، فيبقى ((ما)) على حرف واحد؛ فيجب إلحاق الماء، بخلاف حرف الجر، فإنه لا ينفصل من ((ما))؛ لشدة اتصال حرف الجر؛ فلذلك وجبت الماء في ((ما)) مع ((بجىء))، و((مثل))، ولم تجب في ((حَتَم)) وبابها. وتقول في الوقف على نون التأكيد الخفيفة في ((أضربين)): اضرباً، فتبدلها ألفاً حسبما تقدم^(٢) في نون التوكيد^(٣)، قال الأعشى:

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاقَّهْ فَاعْبُدَا^(٤)

وتقول في ((يا قوم هل تضربن)): هل تضربون، بإعادة واو الجمع؛ لأن نون التأكيد حذفت للوقف، كما تحذف للتوين لشبهها به، فعادت واو الجمع ونون الإعراب؛ لأنهما إنما حذفاً من أجل نون التأكيد، وقد زالت للوقف، وهو أيضاً مما تقدم مع نون التأكيد^(٥). واعلم أن الزمخشري ذكر في المشترك القسّم بعد الوقف، ونحن قدمناه فسي قسم الحرف؛ فلذلك لم نذكره هنا.

الفصل الثالث في تخفيفِ الهمزِ

وهو^(٦) أن تردُّ الهمزة إلى وجه من التخفيف، ويشارك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ وإنما حُقِّقَت الهمزة؛ لأنها أبعد الحروف مخرجاً، فاستقبل إخراجها

(١) انظر: الجاربردى ١/١٧٧.

(٢) انظر: هنا الكتاب ٢/١٢٤.

(٣) انظر: الإيضاح ٢/٣٢١، وابن بيش ٩/٨٨، والرضى على الشافية ٢/٢٧٩.

(٤) من الطويل وصلته: «وَمَا يَاك وَالْيَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا»، وهو منسوب في شرح شواهد المتن ٥٥٧، ٧٩٣ وأورد صلته: «وَمَا النَّصْبِ لِلنَّصُوبِ لَا تَسْكُنُهُ»، وابن بيش ٩/٨٨، وفي الديوان ١٨٧ ولقطة: «ولا تعبد الأوثان»، وشرح شواهد الأشمونى ٢/٢٢٧، وعجزه منسوب في: الفصل ٣٤٤، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وبلون نسبة في معنى الليب ٢/٤٠، وأوضح المسالك ٤/١١٣، والأشمونى ٢/٢٢٧.

(٥) انظر: هنا الكتاب ٢/١٢٥.

(٦) انظر: شرح الرضى على الشافية ٣/٣٠، وابن بيش ٩/١٠٧، والإيضاح ٢/٣٣٣، والجاربردى ١/٢٥٠، وأصول ابن السراج ٢/٣٩٨.

من أقصى الخلق؛ إذ هو مثل السعلة أو التهوع^(١).

وفى تخفيفها ثلاثة أوجه: (١) الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين بين؛ أى: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها، وهذا هو بين بين المشهور، وأما غير المشهور فهو بين بين الشاذ، وهو أن تجعل همزة بين همزة وبين الحرف الذى منه حركة ما قبلها فى بعض المجال.

ولا تخلو همزة من أن تكون ساكنة أو متحركة:

أما همزة الساكنة: فبديل بحرف يجانس^(٢) حركة ما قبلها^(٣)؛ فإن كانت حركته فتحة أُبدلت ألفاً نحو: ((رأس)) و((راس))، وإن كانت كسرة أُبدلت ياءً نحو: ((بئر))، و((بير))؛ وإن كانت ضمة أُبدلت واواً نحو: ((لوم)) و((لوم))، وكذلك حكم همزة إذا كانت فى كلمة والحركة التى قبلها من كلمة أخرى؛ نحو: قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمُدَى أَتَيْنَا﴾^(٤)، اجتمع فى ((اتنا)) همزتان: الأولى همزة وصل مكسورة، جىء بها وصلة إلى النطق، والثانية فاء الفعل ساكنة، فلما اتصلت بـ((المدى)) سقطت همزة الوصل، فاجتمع ساكنان: ألف ((المدى)) وهمزة ((اتنا)) الساكنة، فحذفت الألف، فبقيت همزة ساكنة، وقبلها مفتوح، أعنى: دال ((المدى))؛ فبقي ((إلى المد أتنا))، فإذا حُففت، انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما قلبت فى ((راس))، فيبقى ((إلى المداتنا))، بألف محضة، وقس على ما ذكرناه ما يأتى من ذلك؛ نحو: ﴿الَّذِي أَوْثَقَ﴾^(٥)، فسقط همزة الوصل للاتصال بـ((الذي))، فلتبقى ساكنان: ياء ((الذي)) وهمزة ((اتمن)) الساكنة، فحذف ياء ((الذي)) فبقي: الذئمن، فتحصل همزة ساكنة، وقبلها كسرة، فنُقلبت ياءً كما قلبت فى ((ذيب)) فبقي: ((الذئمن)).
وأما همزة المتحركة، فإن لم يتقدمها شيء، فبقيت ابتداءً: أب، أم، إبل، فلا

(١) ولذا قرأه بروى عن قيلة قرىب أنها لا تعرف النبر، ولا تحمفه، إلا إذا اضطرت. انظر: الرضى على الشافية ٣٢/٣.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣٠/٣، والجارىردى ٢٥٠.

(٣) زيادة توجد بالحاشية فى الأصل، غير واضحة.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ٣٢/٣ والجارىردى ٢٥١/١.

(٥) سورة الأنعام ٧١/٦.

(٦) سورة البقرة ٢٨٣/٢.

يمكن تخفيفها، بل تبقى همزة خالصة، وإن تقدمها شيء فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكناً، أو متحركاً، فذلك قسماً^(١):

ذِكْرُ الهمزةِ المتحركةِ التي قبلها ساكنٌ:

وهي^(٢) إن كان الساكن الذي قبلها ياءً أو واوًا زائدتين مَدَّتَيْنِ أو ما يشبه المدة؛ نحو: ياء التصغير، قلبت الهمزة إلى مثل تلك المدة جوازاً، وأدغمت فيها تلك المدة؛ فتقول في ((خطيئة)) و((مقروءة)) بالهمز: خطيئةً ومقروءةً، بقلب الهمزة ياءً وواوًا، والإدغام فيها^(٣)، وكثر ذلك في ((نبي)) و((برية))؛ لكثرة استعمالهما، والمراد بالمدة ياءً ساكنة مكسورة ما قبلها، أو واوً ساكنة مضمومة ما قبلها، ومعنى كونهما زائدتين مَدَّتَيْنِ أن تكونا قد زيدتا للمد؛ لأنهما إذا زيدتا لا لعنى، وإنما جاء للمد لا غير؛ وذلك مثل ياء خطيئة؛ فإنها ياء مكسورة ما قبلها زائدة، لا للإلحاق ولا لغيره، فهي للمد ليس إلا، وكذا الكلام في واو ((مقروءة)).

وأما مشابهة ياء التصغير للمدة؛ فهو أنها تشبهها في أنها لا تكون إلا ساكنة؛ فلذلك إذا اجتمعت مع الهمزة المتحركة قلب الهمزة ياءً وتُدغَمُ فيها ياء التصغير؛ وذلك؛ نحو: ((أفيس)) جمع ((فأس))، والأصل ((أفوس))، فصغر لأنه جمع قلة، فصار: ((أفيس)) على وزن أفعل، فقلبت الهمزة ياءً، وأدغم فيها ياء التصغير؛ مثل ((خطيئة))، فصار: أفيس. وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة ألفاً، وأردت تخفيفها جعلتها بينين^(٤)؛ لتعذر الإدغام؛ لأن الألف لا تدغم، ولا يدغم فيها؛ ولتعذر إلقاء حركتها على الألف؛ لأن الألف لا تتحرك، فلما تعذر قلبها، والإدغام فيها، وتعذر نقل حركتها، وحذفها، لم يبق إلا أن تجعل بين بين؛ إذ فيه بقية منها، وفيه تخفيفها، وتلينها، وتسهيل نبرتها، فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف؛ نحو: ((ساءل))، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو؛ نحو: ((التساؤل))، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحو: قائل.

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢، والجاربردى ١/٢٥٢، وأصول ابن السراج ١/٤٠٦.

(٢) انظر: ابن عيمش ٩/١٠٨، والجاربردى ١/٢٥٢.

(٣) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢.

(٤) انظر: الجاربردى ١/٢٥٢.

وإن كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً، وأردت تخفيفها ألقيت عليه حركة الهمزة وحذفتها، وبقيت من أعراضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى قبلها؛ فتقول نسي ((مسألة)): مسلة، وفي ((الخبء)): هذا الخبُّ يا فتى، وكذلك الحكم في كلمتين؛ نحو: ((من أبوك))؛ فتقول: من أبوك، فنُلقي الحركة على النون، وتفتحها، وتُسقط الهمزة؛ وتقول: كم أبلك، فتكسر الميم بنقل كسرة همزة ((إبلك)) إليها، وتحذف الهمزة^(١).

وإن كان الساكن الذي قبلها ياءً أو واوًا زائدين لا للمد، ولكن لمعنى، وهو إلحاق بناء ببناء، كان حكمها حكم الحرف الصحيح في إلقاء حركة الهمزة عليهما وحذفهما؛ فتقول في ((جبال)): جيل، وهو علم للضبع، وياؤه لإلحاقه بـ((جعفر))، فتنتقل حركة الهمزة، وهي فتحة، إلى الياء الساكنة التي قبلها، وتحذف الهمزة؛ فيصير ((جيل))، فإن قيل: كيف لم تنقلب ياء ((جيل)) حينئذ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؟! فالجواب أن الياء في نية السكون، والهمزة في نية البقاء، وكذا تقول نسي ((جؤنة)): جونة، وهي الدلو الضخمة، وواوها لإلحاقها ببنات الأربعة، والكلام في عدم انقلاب واوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كالكلام في ((جيل))، وكذا حكم الياء والواو الأصليين المنفصلين؛ فتقول في ((هذا أبو إسحق))، ونحوه: ((أبو إسحق))، فنُلقي حركة الهمزة على الواو، وتحذفها وتبقى الواو مكسورة؛ لأنك حرّكتها بحركة الهمزة، وكذا ((مررتُ بأبي إسحق))؛ فتقول: بأبي إسحق، بنقل كسرة الهمز إلى الياء، وحذف الهمزة، فتبقى الياء متحركة بالكسرة، تليها السين الساكنة، وتقول في ((ذو أمرهم)): ذو أمرهم، فتنتقل فتحة الهمزة إلى الواو، وتحذف الهمزة، فتبقى الواو مفتوحة؛ تليها الميم الساكنة، وتقول في ((قاصوا أهلك)): قاصوا بك، بنقل فتحة الهمزة إلى الواو، وحذف الهمزة، وتقول في ((ابتغى أمره)): ابتغى أمره، وقد التزم تخفيف الهمزة في باب: أرى، وترى؛ ويرى^(٢)؛ لأن الماضي ((رأى))، فكان قياس المضارع أن يكون ((أرأى)) و((ترأى)) و((نرأى)) كما قالوا في ((نأى)): نأى، فالتزم تخفيفه بنقل حركة همزة ((ترأى)) إلى الراء، وحذفت الهمزة وجوباً، ولزم هنا

(١) انظر: الكتاب ٥٤٥/٣.

(٢) انظر: الجاربردى ٢٥٤/١.

التخفيف؛ لكثرة الاستعمال، فقد جاء على الأصل في ضرورة الشعر^(١)؛ كقوله:

أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقَيْتُ وَالذَّهْرُ أَعْصَرَ وَمَنْ يَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ^(٢)

وقد شدَّ عند سيويه^(٣) تخفيف همزة ((المرأة))، و((الكأمة))؛ حيث قالوا: المرأة والكأمة، بألف خالصة، فأبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفاً، فانفتح ما قبل الألف ضرورة؛ وإنما كان شاذاً؛ لأن طريق هذه الهمزة أن تُلْقَى حركتها على ما قبلها، وتُحذَفُ، فيبقى ((مرأة)) و((كأمة))، لكن قالوا: ((مرأة وكأمة))، فيقتصرُ فيه على السماع، ولا يُقاس عليه عند البصريين^(٤)، وأما الكوفيون فيقيسون عليه، ويجعلونه مطرّداً.

ذِكْرُ الهمزةِ المتحركةِ التي قبلها متحركةٌ:

وهي تسعة أقسام^(٥): مفتوحة وقبلها الحركات الثلاث، ومكسورة وقبلها الحركات الثلاث، الثلاث، ومضمومة وقبلها الحركات الثلاث؛ أما المفتوحة وقبلها مفتوح ومكسور ومضموم؛ نحو: ((سأل))، و((مائة))، و((موجل))، وأما المكسورة وقبلها الحركات الثلاث المذكورة؛ فنحو: ((سئم)) و((مستهزئين))، و((سئل))، وأما المضمومة وقبلها الحركات الثلاث المذكورة؛ فنحو: ((رعوف))، و((مستهزئون))، و((رعوس))، فقسمان من هذه التسعة؛ وهما المفتوحة وقبلها مضموم، أو مكسور يخففان بقلب الهمزة واواً أو ياءً، فتقلب المفتوحة التي قبلها مضموم واواً؛ فتقول في ((جون)) جمع ((جونة))؛ ((جونة)) وفي ((موجل))؛ موجل، بواو مفتوحة محضة فيها بغير همز، وتقلب المفتوحة التي قبلها مكسور في؛ نحو: ((مائة)) ياءً محضةً مفتوحةً.

وإنما تجعل بين بين؛ لأن الهمزة إذا جعلت بين بين تقرب من الألف، وقبلها ضمة أو كسرة؛ فكرهوا الضم أو الكسر على ما يقرب من الألف، وباقى الأقسام من

(١) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ﴾ بإثبات الهمزة، كما قرئ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾. انظر: المحتب ٣٧١/٢؛ ٣٧٤.

(٢) من الطويل، للأعلم بن جرادة السعدي في النوادر ١٨٥ ولنظفه: (يرأ ويسمع)، وأمالى الزجاجي ٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ٥٤٥/٢، والمتع في التصريف ٤٠٥، وفي الصحاح (مرأ) ٧٢/١ وبعضهم يقول: هذه مرأة صالحة، ومرأة أيضاً، بترك الهمزة وتحويلك الراء بحركتها.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٠٩/٩.

(٥) انظر: الرضى على الشافية ٤٤/٣، وابن يعيش ١١١/٩.

التسعة، وهي سبعة: المفتوحة التي قبلها مفتوح، والمكسورة التي قبلها الحركات الثلاث، والمضمومة التي قبلها الحركات الثلاث؛ وإنما تُخَفَّفُ بجعلها بين بين، لا بالنقل، ولا بالإبدال، أما النقل، وهو أن تنقل حركتها إلى ما قبلها وتُحذف؛ فلتعذره؛ لأن ما قبلها متحرك، ولا سبيل إلى تحريكه بحركتين، وأما الإبدال؛ فلقوة الهمزة بالحركة، خلا ما تقدّم من نحو: ((مَوْجَل))، و((مَائَة))؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وإذا انتفى في هذه الأقسام النقل، والإبدال؛ تَعَيَّنَ بين بين.

وقد حَوِّزَ بعضهم^(١) في قسمين من هذه السبعة الإبدال: أحدهما المضمومة المكسورة ما قبلها؛ نحو: ((مستَهزِئُون))، فحَوِّزَ أن تُقَلَّبَ همزُها ياءً محضةً، وثانيهما: المكسورة المضمومة ما قبلها؛ نحو: ((سُئِلَ))، فحَوِّزَ أن تُقَلَّبَ همزُها واوًا محضةً.

وأما عند سيويه^(٢) فلا يجوز فيها غير جعلهما بين بين، لكن ((سُئِلَ)) و((مستَهزِئُون)) خاصة يجوز جعلهما بين بين المشهور، وبين بين الشاذ أيضًا، وباقى الأقسام إنما يجعل بين بين المشهور، لا غير.

وقد تُقَلَّبُ الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها حرفَ لينٍ من جنس حركة ما قبلها، على غير قياس^(٣)؛ لأن قياس مثلها أن يجعل بين بين، فقلبوها على غير قياس ياء، إذا انكسر ما قبلها؛ نحو قولك في ((واجِب)) بالهمزة: وهو واجِب، ياء محضة في الوصل، وألفًا إذا انفتح ما قبلها؛ نحو: ((سَأَلَ))، بألف محضة؛ نحو: قول حسان:

سَأَلَتْ هُدَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ ضَلَّتْ هُدَيْلَ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصَبِّ^(٤)

وكانوا قد سألوا من رسول -صلى الله عليه وسلم- إباحة الزنا، والشاهد فيه قوله: ((سألت))، بألف محضة، والأصل ((سألت)) بهمزة مفتوحة، قبلها سين مفتوحة، وقياسها بين بين، لا قلبها ألفًا.

(١) ذكر الزعزعي في مقفله ٣٥٠ أنه الأحفش، وانظر: ابن عيش ١١٢/٩.

(٢) انظر: ابن عيش ١١٢/٩.

(٣) انظر: الجاربردى ٢٦٢/١، والكتاب ٥٥٤/٣.

(٤) من البسيط، وله في الكتاب ٤٦٨/٣، ولفظه: «بما سألت»، والروض الأنف ١٧٣/٢ - ١٧٤، وديوانه ٦٧، والفصل ٣٥٠، والمقتضب ١٦٧/١، وابن عيش ١١٤/٩، وبدون نسبة في ضرائر الشعر للتراز ٢٠٥.

واعلم أن الخارج عن القياس إنما هو ((واجي)) بلقب الهمزة إلى ألف الوصل؛ لما قلنا لا واجي في البيت المشهور.

وَكُنْتُ أَذَلَّ مَنْ وَتَدَّ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي^(١)

خلافًا لسيويه^(٢)، فإن قلبها ياء في البيت المذكور شاذ عنده، وليس بحق؛ لأن الهمزة سكنها الوقف، وقلبها مكسور؛ وهو الجيم؛ فهو كـ((بئر))؛ فقياسها أن تُقلبَ ياءً محضةً؛ كما فعل الشاعر، وقد حذفوا الهمزة في ((كُلُّ))، ((مُرُّ))، و((حُذِّدٌ) حذفًا غير قياسي^(٣)؛ لأن قياس الأمر من هذه الأفعال أن يقال: أُوْكُلُ، أُوْمُرُ، أُوْحُدُّ؛ لأنَّ الأصل: ((أُكُلُّ))، ((أُمُرُّ))، ((أُحُدُّ))^(٤)؛ لأن هذه الأفعال كُتِرَ استعمالها؛ فاستثقلوا ذلك فيها؛ فأسقطوا الهمزة الثانية على غير قياس؛ فحصل الاستغناء عن همزة الوصل؛ لأن^(٥) ما بعد الهمزة السلكة الساقطة متحرك؛ وقد التزموا الحذف في ((كُلُّ))، و((حُذِّدٌ))، دون ((مُرُّ))؛ قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾^(٦).

واعلم أن قولك ((مُرُّ)) أفصح من ((أُمُرُّ))، و((أَمْر)) أفصح من ((ومر))^(٧).

ذِكْرُ تَخْفِيفِ هَمْزَةِ بَابِ الْأَحْمَرِ

إذا خُفِّفَتِ هَمْزَةٌ؛ نحو: ((الأحمر))؛ بأن أُلغيت حركتها على لام التعريف؛ ففي ألف الوصل بعد ذلك مذهبان: الأول: حذف ألف الوصل اعتداديًا بحركة اللام؛ كقولك ((لأحمر))، وهو القياس؛ لأن الحاجة إلى همزة الوصل كانت من أجل سكون السلام، فإذا تحركت، فقد استغنى عن همزة الوصل.

الثاني: إبقاء ألف الوصل؛ لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف؛ لأنها عارضة؛

(١) من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في: ابن بعيش ١١٤/٩ والديوان ١٨، والكتاب ٥٥٥/٣، والمتنضب ١٦٦/١، وعجزه في الفصل ٣٥٠.

(٢) انظر: ابن بعيش ١١٣/٩-١١٤، والمفصل ٣٥٠.

(٣) انظر: الجاربردي ٢٥٨/١.

(٤) في الأصل: أأكُلُ وأأخذ وأأمر، والصحيح أن الهمزة الأولى وصل.

(٥) لا أن: في الأصل.

(٦) سورة الأعراف ١٩٩/٧.

(٧) انظر: الجاربردي ٢٨٥/١، والرضي على الشافية ٥١/٣.

لسكون اللام في الأصل؛ كقولك: ((الْحَمْسُ))^(١).

وقد جاء على المذهب الأول؛ أعني مثل ((لَحْمَر)) : ﴿عَادَا لَوْلِي﴾^(٢)، في قراءة أبي عمرو^(٣)، بإدغام نون التنوين في اللام، ومنه قولك في ((من الآن)) : مِلَّانَ، بتسكين نون ((من))، وإدغامها في اللام، ومنه قولك في ((أسأل))؛ سَلَّ^(٤).

وقد جاء على المذهب الثاني، أعني مثل ((الحمر)) : مِنْ لَانَ، بتحريك النون؛ لالتقاء الساكنين، وهما نون ((من)) ولام التعريف؛ لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف، ومنه قراءة ﴿مِنْ لَوْضٍ﴾^(٥)، في ((من الأرض))، و﴿مِنْ لَأَخْرَةَ﴾^(٦) في ((من الآخرة))، و﴿مِنْ لَأَخْسِرِينَ﴾، في ((من الأخسرين)) بتحريك نون ((من))، بسكون اللام في الأصل، ومنه -أيضاً- قول الشاعر:

أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَشَوْشٍ مَا لَكَاةٌ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مَلَكَاةٌ^(٧)

الأصل ((من الكذاب))، فحذف النون تخفيفاً؛ لالتقاء الساكنين، لعدم الاعتداد بحركة اللام، وكان الوجه تحريكها، لا حلقها على غير قياس.

(١) في الأصل ((الحمر))، والمصحح أن منه ألف وصل.

(٢) سورة النجم ٥٣/٥٠.

(٣) في التبصرة ٨٧: (روافق أبا عمرو ورش على إبقاء الحركة في: ﴿عَادَا لَوْلِي﴾. وفي مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب ٣٣٤/٢، أن نافعاً وأبا عمرو أذغما التنوين في اللام الأول من (الأول)، وقد منع ذلك المبرد وغيره؛ لأنها أذغما ساكناً فيما أصله السكون، وحركه عارضة، والعارض لا يندب به، وأن وجه قراءتها بالإدغام ما حكى عن المازني وغيره من قول العرب: (لحمس) ويعنون (الأحمس)، وانظر كذلك في البحر المحيط، لأبي حيان ٢٧/١٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٧/٥، والإرشادات الجلية ٥٤١.

(٤) انظر: الجاربردي ٢٥٥/١.

(٥) سورة البقرة ٢٧٦/٢، وانظر: التبصرة ٨٦، والإرشادات الجلية ٢٧.

(٦) سورة التوبة ٣٨/٩، وانظر: التبصرة ٨٦، والإرشادات الجلية ٢٧.

(٧) من المسرح، للقطب بن زوزارة في شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، وغير منسوب في الخزانة ٣٠٥/٩، ووصف المياني ٣٢٥، والخصائص ٣١١/١، ولفظه: (أباهدختوس مالكة) وكلنا في إصلاح الخليل ٣١٨، وسر صناعة الإعراب ٥٣٩، وأمال ابن السحري ١٩٧/١ ١٤٥ ٣٨٦، وابن يعيش ١٣٥/٨ ١١٠/٩ ١١٦، واللسان (ألسك) ١٢٧٢/٢ (لكن ١٣/١٣٩١، متن) ١٣/٤٢٣، وعجزه في الأشباه والنظائر ١/٢٢٠.

ذِكْرُ النِّقَاءِ الهمزَتَيْنِ والثَّانِيَةِ ساكِنةً

ويلتقيان على وجهين^(١):

أحدهما: أن يلتقيا في كلمة واحدة، فتقلب الثانية حرف لين، ومذهب سيبويه^(٢) أن ذلك واجب؛ لأنه إذا استقلَّت الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع ثنتان في كلمة كان الثقل أبلغ، فمن ذلك: آدم، وأئمة، وجاء، وخطايا، أما ((آدم)) فأصله ((آدم)) بهمزتين، فقلبت الثانية ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما قيل في ((رأس))، لكن رُفِضَتْ هذه الهمزة، وصارت ألفاً كألف ((كاهل)) و((ضارب))، وكذلك جُمِعَ على ((أوادم))، وصغَّرَ على ((أويدم))، كما جُمِعَ ((كاهل)) على ((كواهل))، وصغَّرَ على ((كويهل)).

وأما ((أئمة))^(٣) فالأصل ((أئمة)) على وزن ((أفعله)) جمع ((إمام))، كما جمع ((مثال)) على ((أمثلة)) فلما اجتمع في ((أئمة)) همزتان: الأولى همزة الجمع، والثانية فاء الفعل، كان القياس قلب الثانية ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن لما وقع بعدها مثلاًن، وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى -وهي كسرة- إلى الهمزة الثانية الساكنة، وأدغموا الميم في الميم، فانقلبت الهمزة الثانية ياء؛ لأن الهمزتين لما اجتمعتا في كلمة لزم الثانية البذل، فأبدلت ياء؛ لانكسارها، فصار ((أئمة))، ياء مكسورة.

وأما ((جاء)) بهمزة وتونين، مثل ((قاضي))، فأصله ((جائ)) ياء قبل الهمزة، وعين الفعل في مثله تقلب همزة، كما في ((قائل)) و((بائع))، على ما سيذكر في الإعلال^(٤)، فلما قلبت ياء ((جائ)) همزة صار ((جائ)) بهمزتين^(٥)، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء، وذلك من جنس حركة ما قبلها، فصار ((جائ)) مثل ((قاضي))، ثم حذفت الياء فسي الرفع والجر للتونين، فصار ((جاء)) كـ ((قاضي)).

(١) انظر: الرضى على الشافية ٥٢/٣ وابن عيش ١١٦/٩ والإيضاح ٣٤٦/٢ والجاربردى ٢٦٠/١.

(٢) انظر: الكتاب (بولاق) ١٦٤/٢ والمقتضب ١٥٦/١.

(٣) انظر: ابن عيش ١١٦/٩-١١٨ وشرح شافية ابن الخاحب للرضى ٥٨/٣.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٢٦٦/٢.

(٥) وجاء ذلك في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت حائى إليك ولا ما يحدث الله فى غد

وقال ابن جنى: (لكن الهمز الذى فيه عرض عن صحة صنعة (الخصائص) ٤٠٦/١).

وأما ((خطايا)) جمع ((خطيئة))؛ فالأصل ((خطائي))^(١)، بهمزيين: الثانية لام الفعل، والأولى الياء في ((خطيئة))^(٢) المنقلبة همزة في الجمع، كياء ((سفينة)) و((قبيلة)) المنقلبة همزة في ((سفائن)) و((قبائل))، فقلبت الثانية ياء؛ لاجتماع الهمزتين، فصار ((خطاي))، فاستقلوا الياء بعد كسرة مع الهمزة، فأبدلوا من كسرة الهمزة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار: ((خطاء))؛ فاجتمع ثلاثة أمثال: الألفان والهمزة المفتوحة، فاستقل ذلك، فقلبت الهمزة ياء، فصار ((خطايا)).

وقال الفراء^(٣) وأصحابه: ((خطية)) مثل ((هدية))، بغير همزة، فجمع على ((خطايا)) كما قيل: ((هدايا)).

وثانيهما: أن التلقى همزتان في كلمتين^(٤)؛ نحو: ﴿أَأَنْتَ قُلْتِ﴾^(٥)، فإذا التقنا كذلك جاز تحقيقهما وتخفيفهما، وتخفيف الأولى ذون الثانية وبالعكس، بأن تجعل المخففة بين^(٦). قال ابن الحاجب^(٧): وهو غير مستقيم، فإنه يكون تخفيف أحديهما بغير ذلك، وأهل الحجاز يحققونهما معاً^(٨)؛ فيقولون: ﴿جاء أشراطها﴾^(٩) بهمزيين خالصتين، وهو مذهب الكوفيين، وبه قرأ ابن عامر^(١٠).

ومن العرب من يدخل بينهما ألفاً من ثقل اجتماعهما؛ نحو قول ذى الرمة:

أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(١١)

(١) وسمع أبو زيد على الأصل من يقول: اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزيين، وقال الزعزعي بأنه شاذ المتعصب ١٥٩/١ والخصائص ٤٠٦/١، والمفصل ٣٥١، وابن عيش ١١٦/٩-١١٧، وشرح شافعية ابن الحاجب للرضى ٥٨/٣.

(٢) وهذا هو مذهب سيويه، ويرى الخليل أن الأصل ((خطاي)) الجارديري ٢٦٣/١.

(٣) في الصحاح ((خطام)) ٤٧/١: (ولا تقل: أخطيت؛ وبعضهم يقولونه، وانظر الإنصاف ٦٤٦.

(٤) انظر: الرضى على شافعية ٦٣/٣، وابن عيش ١١٨/٩، والإيضاح ٣٤٩/٢، والجارديري ٢٦٥/١.

(٥) سورة المائدة ١١٦/٥.

(٦) انظر: المقرب ٣٦/٢.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٤/٢، والرضى على شافعية ٦٥/٣.

(٨) والخليل يمتثل تخفيف الثانية. انظر: المتعصب ١٥٩/١، والمفصل ٣٥١، وابن عيش ١١٨/٩ - ١١٩.

(٩) سورة محمد ٤٧/١٨.

(١٠) انظر: السبعة في القراءات ١٤٠، وفتحة ٧٥.

(١١) قطعة من بيت من الطويل ونماذج:

يا ظيعة الوغمةاء بسين جلاجل وبين القفا آأنت أم أم سالم

وله في الكتاب (بولاق) ١٦٨/٢، والديوان ٧٦٧، ورسالة الإعراب ٧٢٣، والمتعصب ١٦٣/١، والمفصل ١٢٥/٣٥٢، وابن عيش ١٩٤/١، وغر منسوب في معاني القرآن للأخض ١١٨٨/٤، وإصلاح الخليل ٢٩٥، وأدب الكتاب ٨١، والإنصاف ٣٨٥، وشرح الرضى على الشافعية ٦٤١/٣، واللسان (جمل) ١٣/١٣٠.

ونحو قول الآخر:

حُزِقَ إِذَا مَا الْقَوْمَ أَبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرَدًا^(١)
و «الحزق» القصير، ومثله في الكتاب العزيز كثير؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَهُ﴾^(٢)، ﴿إِذَا مَتَّ﴾^(٣)، ﴿أَأَنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ﴾^(٤).

(فصل)

وفى؛ نحو: قولك «اقرأ آية» ثلاثة أوجه^(٥):

أولها: إبدال الأولى ألفاً؛ لأنها ساكنة، وقبلها فتحة فتقول: اقرأ آية، يجعل الأولى ألفاً،
والثانية همزةً بحالها.

ثانيها: تحريك الأولى بحركة الثانية، وحذف الثانية التي ألقيت حركتها على الأولى،
فتقول: اقرأ آية، بتحريك همزة الأولى، وحذف الثانية، كما قلت: من أبوك.

ثالثها: لغة أهل الحجاز أن تبدل الأولى ألفاً، وتجعل الثانية بين بين؛ فتقول: اقرأ آية، وسها
في المفصل حيث قال: وأن يجعلها معا بين بين^(٦)؛ لأن الأولى ساكنة، والساكنة لا تجعل بين
بين أصلاً؛ لأن الغرض من بين بين تقريبها من السكون، فتقرب إلى الخفة، وإذا كانت ساكنة
فقد بلغت الغاية في الخفة، فلا يصح أن تخفف حينئذ بالتقريب من السكون.

(١) من الطويل، وهو لجامع بن عمرو الكلابي في شرح شواهد الشافية ٤/٣٤٩، ٣٥٠ وغير منسوب في المفصل
٣٥٢، وابن يعيش ٩/١١٨، وشرح الشافية ٣/٦٤، واللسان (حزق) ١٠/٤٧، ووصف المباني ٢٦، وسر صناعة
الإعراب ٧٢٣، والأزهية ٤٠.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/٦٤، وانظر: البصرة ٧١، والإرشادات الجلية ٢٩.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٤٧، وانظر: البصرة ٧٣، والإرشادات الجلية ٥٤٨.

(٤) سورة المائدة ٥/١١٦، وانظر: البصرة ٧١، والإرشادات الجلية ٤٤٨، ٤٤٧.

(٥) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/٣٥١.

(٦) انظر تفصيل ذلك في المفصل ٣٥٢، وشرح الشافية، للررضي ٣/٦٤، وابن يعيش ٩/١١٨ - ١١٩.

الفصل الرابع في التقاء الساكنين

وتشترك^(١) فيه الأضرب الثلاثة^(٢).

واجتماع الساكنين قسمان: الأول: اجتماعهما من غير أن يغير واحد منهما بشيء، لا بحذف ولا بتحريك ولا غير ذلك، والثاني: إزالة اجتماعهما، إما بحذف أحدهما أو بتحريكه.

ذكر القسم الأول:

وهو^(٣) التقاء الساكنين من غير تغيير، وله أربع صور:

إحداها: أن يلتقيا على حدهما، وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة حال التجرى، والساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغم^(٤)؛ والمراد بحرف المد واللين الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها في؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٥)، و﴿الْحَاقَّةُ - مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٦)، ونحو قولك: وَتُمُودُ الثَّوْبِ، وهو من تَمَادَدْنَا الثَّوْبَ، إذا بنيت له لما لم يُسَمَّ فاعله، فتضم التاء وما بعدها مثل ((تضروب)).

وإنما وجب في التقاء الساكنين على حدهما أن يكون الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً لما في حرف المد من المد القائم مقام الحركة، بسبب استمرار الصوت المتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، ولما في الحرف المشدد من سهولة النطق لعمل اللسان عملاً واحداً، ولا بد في التقائهما على حدهما من حصول هذين الشرطين، فإن حرف المد وحده في؛ نحو: ((قوم))، أو المدغم وحده في نحو: ((يشدد)) لا يكفى، ويجب إزالتها حينئذ بتحريك ميم ((قوم)) وشين ((يشدد))، ولا بد مع ذلك أن يكونا في كلمة واحدة؛ لأنه لو كان المد في آخر كلمة، والمدغم في أول أخرى لم يكن

(١) انظر: ابن يعيش ١٢/٩، والإيضاح ٣٥٢/٢، والتسهيل ٢٥٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٢.

(٢) يريد الاسم والفعل والحرف.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٥.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٢٣/٩، والإيضاح ٣٥٤/٢.

(٥) سورة الفاتحة ٧/١.

(٦) سورة الحاقة ٦٩/١١.

اجتماعهما على حدهما، ووجب إزالة اجتماعهما بحذف الأول نحو: ((قالوا أدارأنا)) و((قالا أدارأنا)) و((في ادرأنا)) فتحذف الواو والألف والياء في هذه الصور.

ثانيها: أن يلتقيا حال الوقف، فإن التقاء الساكتين فيه قد اغتفر، لما قدمناه في باب الوقف من توفر الصوت على الحرف الموقوف عليه حتى صار بمنزلة الحركة^(١).

ثالثها: أن يلتقيا حال إبدال همزة الوصل ألفاً عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام، فيلتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن همزة الوصل، ولام التعريف الساكنة؛ خوف اللبس كما سنبينه، ويقع ذلك في كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة ودخلت همزة الاستفهام عليها فيما فيه لام التعريف، وفي ((إيمن وإيم الله)) خاصة؛ إذ لا ألف وصل مفتوحة في سوى ذلك؛ كقولك: ألحسن عندك؟ ألرجل عندك؟ بقلب همزة الوصل ألفاً فيلتقى ساكنان: هذه الألف ولام التعريف الساكنة التي بعدها، وكان من حق هذه الألف حين دخلت همزة الاستفهام عليها، أن تحذف؛ لأنها أبداً تسقط فسى الوصل، لكن لو سقطت لالتبس الاستفهام بالخير، وكذلك ((أأيمن الله يمينك)) و((أأيم الله يمينك))، بإبدال همزة الوصل ألفاً؛ لدخول همزة الاستفهام عليها فيلتقى ساكنان: هذه الألف والياء في ((إيمن)) و((أيم)) للبس المذكور.

وليس في العربية موضع ثبتت فيه همزة الوصل في الوصل إلا في هذين الموضعين، أعنى مع همزة الاستفهام فيما فيه لام التعريف، وفي ((إيمن)) و((أيم)).

وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا بين بين، وليس بالفصيح؛ كقول الشاعر:

وما أدرى إذا يَمُنْتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيُّهما يلينى

الخيرُ الذى أنسا أبتغيه أم الشرُّ الذى هو يتغينى^(٢)

فإنه لو لم يجعلها بين بين لم يقم الوزن.

رابعها: أن يلتقيا فيما يعدد من حروف المهمل وغيرها، إذا كان قبل الساكن حرف لين؛ نحو:

((جيم)) ((عين)) ((قاف)) ((ميم)) ((نون)) ((زيد)) ((ثان))؛ لعدم التركيب، وقد قيل إن

السكون في مثله للوقف، إجراء للوصل مجرى الوقف، كما تقدم الكلام عليه في الوقف^(٣).

(١) انظر: هنا الكتاب ١٥٤/٢.

(٢) من الوافر، للمتعب العبدى في ديوانه ٢١٣، والخزانة ٣٧/٦ ١١/٨٠، ولنظرة: وجها، بدلا من (أرضاً)، وشرح اخبارات

المفضل ١٢٦٧، وشرح شواهد الشافية ١٨٨/٤، والشعر والشعراء ٤٠٣/١، وشرح شواهد المغنى ١٩٢، واللسان ((أيم))

٣٧/١٢، وله أبو لسيم بن عبد بنى المحلس لو لأبي زيد في المقاصد التحوية ١٩٢/١.

(٣) انظر: هنا الكتاب ١٦٣/٢.

ذكر القسم الثاني

وهو الذي لا بد فيه من إزالة اجتماع الساكنين؛ إما بحذف أحدهما أو بتحريكه؛ لتعذر النطق بهما.

القول على إزالة اجتماع الساكنين بالحذف:

ويزال^(١) اجتماعهما بالحذف إذا كان الساكن الأول حرف مد، إما ألفاً، أو ياء قبلها كسرة، أو واواً قبلها ضمة.

أما حذف الألف فمثل ((لم يخف))، كان ((بخاف))، فسكنت الفاء للحزم، والتقت مع الألف، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين.

ومثل ((اخشى يا امرأة))، أصلها ((اخشى))، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، فاجتمعت مع ياء الضمير، فحذفت الألف، بقي ((اخشى)).

ومثل: ((رمت)) و((غزت)) كان الأصل ((رمت)) و((غزت))، فحركات الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفاً، بقي ((رمت)) و((غزت))، فالتقى ساكنان: الألف وتاء التانيث، فسقطت الألف، بخلاف "رميا" و"غزوا"، فإن الألف فيهما لم تحذف، ولكن انقلبت إلى الأصل، ليتمكن تحريكها بالفتح؛ لوقوعها قبل ألف ضمير المتنى^(٢)، وكذا إذا التقنا في كلمتين، فتقول: ((بخشى القوم))، بحذف ألف ((بخشى))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول في الثنية: ((لم يضربا القوم)) بحذف ألف ((يضربا))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول: ((عصا الرجل، ورحى الحرب، وحنلى الرجل، ومعزا الرجل، وغلاما الرجل))، بحذف الألف فى ذلك جميعه؛ لسكونها وسكون لام التعريف.

وشذ قولهم^(٣): ((التقت حلقتا البطان))، بالجمع بين ساكنين من كلمتين، وهما ألف ((حلقتا)) ولام التعريف، والقياس حذفها؛ لأنها مثل ((غلاما الرجل))، وقد جاءت فى الشعر محذوفة على القياس، وهو قوله:

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٦.

(٢) لأننا لو قلنا بحذف الألف: وما وغزا لا تيسر إسناده بالمتنى بإسناده بالفرد. الخصائص ١٥٠/١.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٢٠/٩.

قَدِ التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبَطَانَ بِأَقْفٍ وَأَمَّ وَجَّاسَتْ نَفْسُهُمْ جَزَعًا^(١)

وأما حذف الياء فمثل ((لَمْ يَبِعْ))، كان ((بييع))، فسكنت العين للجزم، والتقت مع الياء، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ومثل ((ارمى يا امرأة))، أصله ((ارمى))، استقلت الكسرة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء الأولى وياء الضمير، فحذفت الياء الأولى، ومثل ((يا قوم ارموا))، أصله "يا قوم ارموا"، كُرِهت الضمة على الياء بعد الكسر، فسكنت، فاجتمع ساكنان: الياء وواو الضمير، فحذفت الياء، وأبدل من كسرة الميم ضمة، بقى ((ارموا)).

وكذلك الحكم في كلمتين؛ تقول: يرمى الغرض، بحذف الياء؛ لسكونها وسكون لام التعريف، وتقول: لم تضربني ابنك، فتحذف الياء؛ لالتقاء الساكن الذي بعدها؛ وهو الياء المرحدة، وكذا ((هذا غازی المسلمین))، بحذف الياء؛ لسكون لام التعريف بعدها. وأما حذف الواو فمثل ((لم يقل))، كان ((يقول))، فسكنت اللام للجزم، والتقت مع الواو، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين.

وتقول: ((يا قوم اغزوا))، أصله ((اغزوا))، كُرِهت الضمة على الواو بعد الضمة، فسكنت، فاجتمع ساكنان: هي وواو الضمير، فحذفت وبقيت واو الضمير. وكذلك الحكم في كلمتين؛ تقول: ((يفغزو القوم)) بحذف الواو؛ لسكون لام التعريف بعدها، وتقول: ((هذا أخو القوم))، بحذف الواو؛ لسكونها وسكون لام التعريف بعدها.

القول على إزالة اجتماع الساكنين بالتحريك:

وذلك بأن يكون الساكن الأول إما حرفاً صحيحاً أو حرفاً من حروف اللين غير مدة، أو تكون لام التعريف، فإنها تحرك؛ لالتقاء الساكنين كما سيأتي:

ذكر تحريك الصحيح لالتقاء الساكنين:

وهو^(٢) نحو: قولك ((أذهب اذهب))، بكسر الياء؛ لسكونها وسكون ذال ((أذهب)) التي بعدها؛ لسقوط همزة الوصل، و((لم أبله)) والأصل ((أبال))، فحذفت الياء

(١) بيت من النسر، ولم يتمكن من الوصول إلى نسبه، وصدده في الرضى على الكافية ٤٠٥/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠٠٦.

للحزم، فصار ((لم أبال))، فأجروه بحرى ما لم يحذف منه، فجزموا اللام فاجتمع ساكنان: هي والألف، فحُذفت الألف^(١) فصار ((لم أبل))، ثم لحقه هاء السكت، وهي ساكنة، فحُركت اللام بالكسرة؛ لالتقاء الساكنين، فصار ((لم أبله)) ولم يردوا الألف لما تحركت اللام؛ لعروض حركتها؛ لأن هاء السكت غير لازمة؛ لسقوطها فى الوصل.

وكذلك الحكم فى كلمتين؛ نحو: ((أخذت من ابنك))، فتكسر نون ((من))^(٢)؛ لاجتماع الساكنين: النون والباء، ونحوه ((مُدُّ اليوم)) فتحرك الذال؛ لسكونها وسكون لام التعريف بعدها، وتحركها بالضم إبتاعاً لضممة الميم، ونحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ﴾^(٣) بتحريك الميم بالفتح^(٤)، وكان القياس الكسر، ولكن حُركت بالفتح. أما تحريكها فلالتقاء الساكنين؛ الميم واللام من اسم الله تعالى، وأما الفتح فلأن قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، فكروها الكسر فيها، فحُركت بالفتح، كما كرهوه فى ((أين)) و((كيف)) للثقل، والثقل فى الميم أبلغ^(٥)، ونحو نون التنوين، فإنها حركت بالكسر فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٦)؛ لالتقاء الساكنين؛ النون واللام من اسم الله تعالى، وقد حذفت هذه النون لالتقاء الساكنين، كما حذفت المدة، وكان من حقها أن تُحرك ولا تُحذف. فى؛ نحو: قول الشاعر:

ومن بنى خلف الحضرة الجلاعيد^(٧)

ومن قوله:

(١) الأصل أن يبقى على حاله لا يحذف منه وسطه؛ وذلك لأن اللام متحركة بالكسر.
(٢) فى الفصل ٣٥٥: "وكسروا نون" من "عند ملاقاتها كل ساكن سوى لام التعريف فهى عندها مفتوحة، تقول: من ابنك ومن الرجل، وقد حكى سيويه عن قوم نصحاء: من ابنك، بالفتح، وحكى فى: يسن الرجل، الكسر، وهى قليلة حينة".

وانظر: ابن يعش ١٣١/٩، والمجم ١٧٦/٦، والإيضاح ٣٦٤/٢، والتسهيل ٢٥٩، وشرح الكافية لابن مسالك ٢٠٠٩، والمجم ١٨٢/٦.

(٣) سورة آل عمران ٤١/٣.

(٤) انظر: البصرة ٧٠.

(٥) وذلك لأن نون "أين" مسبوقة بياء قبلها مفتوحة، أما ميم (ميم) قبلها ياء مكسورة ما قبلها.

(٦) سورة الإخلاص ١/١١٢، ٢.

(٧) لم أعثر عليه فى مصادرى.

عَمُرُو الَّذِي هَشِمَ الشَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَوْنَ عَجَافٌ^(١)
 وإنما جاز ذلك؛ لأن النون توأخى حروف اللين في كونها تُدغم في الياء والواو،
 وتُزاد كما تُزاد حروف المد؛ فلذلك حُذِفَ التثوين من ((خلف)) ومن ((عمرو)) فسى
 الشعر المذكور.

ذَكَرَ تَحْرِيكَ حُرُوفِ اللَّيْنِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَدَّةٍ:

والمراد^(٢) بغير المدة الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحًا؛ وذلك نحو: ((يا قوم
 اخشوا الله))، بتحريك الواو بالضم؛ لالتقاء الساكنين: الواو والام التعريف، وحُرِكت
 هذه الواو ولم تحذف؛ لأنها غير مَدَّة، وحُرِكت بالضم لما سنذكر، ونحوه قوله تعالى:
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهَدَى﴾^(٣)، بتحريك الواو بالضم؛ لالتقاء
 الساكنين: الواو والام التعريف، كان الأصل ((اشترىوا)) مثل ((اجتمعوا))، فاستثقلت
 الضمة على الياء فحذفت، والتقى ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء، وبقي
 ((اشترىوا))، فلما لقيت الواو ساكنًا بعدها، وهو لام التعريف، حُرِكت بالحركة التي
 كانت على الياء، فقالوا: ((اشترىوا الضلالة))، بتحريك الواو بالضم، ولو قرئت
 بالكسر ((اشترىوا الضلالة)) لكان جائزًا، وقرأ بعضهم: ^(٤) ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالََةَ﴾ بالفتح،
 وكذلك ما كان مثله؛ نحو: ﴿عَصَا الرَّسُولِ﴾^(٥)، ﴿قَتَمْنَا الْمَوْتَ﴾^(٦)، ﴿وَأَتَوْا
 الزَّكَاةَ﴾^(٧)، فيجوز فيه تحريك الواو بالحركات الثلاث، فالكسر على الأصل، والضم

(١) من الكامل، لعبد الله بن الزبيرى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٩، واللسان "سنت" ٢/٣٥١-٣٥٢، وله أو لاتبه
 هشام فى اللسان "هشم" ١٦/٩٤، ولطروود بن كعب الخزاعى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٨، والاشتقاق ١٣، وبدون
 نسبة فى الكامل ١/١٧٦، والنوادى ٤٦٤، وابن بيش ٩/٣٦، معجم البلدان "مكة" ٥/١٨٥، وشعر عبد الله بن

الزبيرى ٥٢-٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٣٥.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٢٠١٠، والمعجم ٦/١٨٢.

(٣) سورة البقرة ٢/١٦.

(٤) انظر: المحجة للفارسى ١/٦٨.

(٥) سورة النساء ٤/٤٢.

(٦) سورة الجمعة ٦٢/٦.

(٧) سورة البقرة ٢/٢٧٧.

لما قدمنا ذكره، والفتح لأنه أخف، وكذلك الكلام فيما أشبهه من ((اخشوا الله)) وشبهه؛ ونحو قولك ((اخشي الله يا امرأة)) بتحريك ياء ((اخشى)) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، هي ولام التعريف، في اسم الله -تعالى-؛ ونحو ((مُصْطَفَى اللَّهِ)) بتحريك الياء بالكسر، كان ((مصطفين)) جمع ((مصطفى))، سقطت النون للإضافة، فالتقى ساكنان: الياء واللام في اسم الله، فحُرِّكَتْ الياء بالكسر، ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾^(١) بتحريك واو ((لو)) بالكسر؛ لالتقاء الساكنين: هي والسين.

واعلم أن الحرف المحزوم إذا تحرك لملاقاة ساكن بعده؛ نحو: ((خَفَّ اللَّهُ)) و((رَمَتِ الْمَرْأَةُ)) و((يَا قَوْمِ اخشَوْنَ)) و((اخشِين)) لم يرد ما حذف منه، فلا يقال ((خَافَ اللَّهُ)) ولا ((اخشَوْن)) بوراين، ولا ((اخشِين)) بيائين؛ لأن هذه الحركة إنما جاءت لملاقاة الساكن بعدها، وهو غير لازم، فلا يمتد بها، لكونها حركة عارضة؛ لسقوطها في الوقف، وعند عدم الساكن بعدها، بخلاف ما إذا تحرك المحزوم بحركة لازمة فإنه يعتد بها للزومها، فيرد المحذوف؛ لزوال السكون؛ نحو: ((يَا زَيْدَانَ خَافَا)) و((يَا زَيْدُونَ خَافَا)) و((يَا هُنْدَ خَافِي))؛ لأن الضمير المتصل كالجزم، فمن ثم ردت الألف في ((خَافَا)) و((خَافُوا)) و((خَافِي))، ولم ترد في ((خَفَّ اللَّهُ)) و((رَمَتِ الْمَرْأَةُ)).

ذِكْرُ تَحْرِيكِ لَامِ التَّعْرِيفِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ :

وهي تُحْرِكُ بِالْكَسْرِ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا، وَلَكِنْ اجْتَلَبَتْ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؛ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بِهِ؛ نَحْوُ: ((الْإِسْمُ)) و((الْإِبْنُ)) و((الْإِنْتِظَارُ)) و((الْإِسْتِغْفَارُ))؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ سَاكِنٌ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ تَوْصِيلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ اسْتَعْنِيَ عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَحُذِفَتْ^(٢)، فَالتقى ساكنان: لام التعريف وفاء الكلمة، فحُرِّكَتْ اللام؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِالْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي ((الْإِنْتِظَارِ)) و((الْإِسْتِغْفَارِ)).

واعلم أنه كما أُزِيلَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنِينَ بِتَحْرِيكِ الْأَوَّلِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، كَذَلِكَ قَدْ يُزَالُ بِتَحْرِيكِ أَحْيِهِ، أَعْنَى السَّاكِنِ الثَّانِي.

(١) سورة التوبة ٤٢/٩.

(٢) نطقاً لا خطاً.

ذكر تحريك الساكن الثاني:

اعلم أن تحريك الأول هو الأصل، ومقتضى القياس؛ لأن الأول هو الذى منع من الوصل إلى الثانى، فلا يعدل عنه إلا لعلّة.

فمن ذلك تحريك الثانى فى ((أين)) و((كيف)) و((منذ)) فإنه لو حُرِّك الأول فى ((أين)) و((كيف))، وهو الياء، لانقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن هذه الحركة لو وُجِدت لكانت لازمة؛ لكونها حشواً، ولزم لسكون الألف تحريك النون؛ لسكونها فى الأصل، وسكون الألف، فكان يلزم أن يتلوه تغيير بعد تغيير [تغيير بعد تغيير] ^(١)؛ فلذلك حُرِّك الثانى من أول الأمر، ولو حُرِّك الأول فى ((منذ)) لذهب وزن الكلمة فلا نعلم: هل هى من ساكن الوسط فى الأصل أو متحركة؟.

ومن ذلك تحريك نون البنية والجمع، وهى الساكن الثانى فى قولك ((مسلمان)) و((مسلمون))، حُرِّك فيهما الثانى؛ لامتناع تحريك الأول، أعنى ألف ((مسلمان))، وواو ((مسلمون)).

ومن ذلك تحريك الثانى إذا سكنوا اللام فى الأمر من نحو: ((انطلق يا زيد))، فيحركون الساكن الثانى بالفتح، وهو قاف ((انطلق))؛ لالتقاء الساكنين، وهما السلام والقاف من ((انطلق))؛ لأن الأول سكن تخفيفاً؛ لتوالى الحركات؛ حملاً على ((فخذ))، فإن ((طلق)) من ((انطلق)) مثل ((فخذ))، فسكنت اللام، كما سكنت خاء ((فخذ))؛ وحركت القاف لالتقاء الساكنين، وحركت بالفتح؛ لأنه أخف وأشبه بحركة ما قبل اللام، أعنى طاء ((انطلق)).

ومن ذلك قول الشاعر:

عجبتُ لولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يلدُهُ أبوان ^(٢)

(١) مكرر فى الأصل.

(٢) من الطويل، لعمر الجنى وغيره فى شرح شواهد المغنى ٣٩٨، وفى شرح الشواهد على دانتونى ٤٧٨/١: قاله رجل من أزد السرا عن الفارسي أن عمر الخنثى لقي امرأ القيس فأنشده، وغرر منسوب فى الرضى على الكافية ١/١٥٤، وأوضح المسالك ٣/٥١، ومعنى اللبيب ١/١١٩، وضرائر الشعر للقرناز ١١٠، ولقظه: "ودى رحم لم يلدّه أبوان" والأشمونى ١/٤٧٨، والفصل ٣٥٣، وابن بيش ٩/١٢٦، ولقظه: "ألا رب مولود".

أراد ((لم يَلِدْهُ))، فأسكن اللام للضرورة تشبيهاً بـ ((كيف))، فالتقى ساكنان: السلام والذال، فحرك الثاني بالفتح، وأراد بالمرلود عيسى ابن مريم وبذى الولد آدم، وبعده:
 وذى شامة سوداء في حُرِّ وجهه مُجَلَّلَةٌ لا تنقضى لزمان
 ويكمل في تسع وخمسين شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان
 يعنى القمر .

ومن ذلك ((ويَتَّقَهُ)) فى قراءة (١) عاصم (٢): ((ويَخشى الله وَيَتَّقَهُ)) (٣) بإسكان القاف وكسر الهاء، كان أصله ((يتقى)) حُلِفت الياء للحزم، ثم ألحقت هاء السكت، صار ((يَتَّقَهُ))، ثم سُكنت القاف تشبيهاً لـ ((تَقَّة)) بـ ((كَتِف))، ثم حُرِّكت هاء السكت، وهى الساكن الثاني؛ لالتقاء الساكنين، قال ابن الحاجب (٤): وفيه تعسف مع الاستغناء عنه، والأولى أن يُقال: إن الهاء ضمير عائذ على اسم الله، وسكنت القاف على ما ذكر، بقى ((ويَتَّقَهُ)) من غير اجتماع ساكنين، ومن غير تحريك هاء السكت وإثباتها فى الوصل.
 ومن ذلك ((رَدُّ)) فى لغة بنى تميم، وهى فى لغة الحجاز ((أَرْدُدُّ)) (٥)، فنقل بنو تميم حركة الدال الأولى إلى الراء، فسقطت همزة الوصل، وسكنت الدال الأولى؛ لتقلل حركتها، فأدغموها فى الدال الثانية، فالتقى ساكنان؛ الدال الأولى المدغمة والثانية الساكنة لفعل الأمر، فوجب تحريك الساكن الثانى؛ لاجتماع الساكنين؛ لأنهم لو حركوا الأول لبطل الإدغام، وانتقض ما أرادوه من التخفيف بالإدغام، فقالوا ((رَدُّ))، وقالوا فى المغرب ((لم يَرُدُّ))، والذين أدغموا دال ((رَدُّ))، شبهوه بالمغرب المنصوب والمرفوع؛ نحو: ((لن يَرُدُّ))، ((وهو يَرُدُّ))، فإنه أدغم إجماعاً، فشبها المبنى والمجزوم بالمغرب، فأدغموا، لكن المغرب لا يجتمع فيه ساكنان؛ لحركة الرفع والنصب، وأهل الحجاز كما قالوا فى المغرب ((لم يَرُدُّ)) فلم يجتمع فى لغتهم ساكنان.

(١) انظر: السبعة فى القراءات ٤٥٧، والإرشادات الجليلة ٣٨١ - ٣٨٢.

(٢) هو عاصم بن أبى النجود الأسدى، كوفي، وهو أحد السبعة، وتوفى فى آخر سنة سبع وعشرين ومئة، انظر فى ترجمته: معرفة القراء الكبار ١/٨٨.

(٣) سورة النور ٥٢/٢٤.

(٤) انظر: الإيضاح فى شرح النصل ٣٥٧/٢ - ٣٥٨.

(٥) انظر: الكامل للمبرد ١/٢٣٩ - ٢٤٠، والكتاب ٣/٥٢٩.

ذكو أن أصل هذه الحركة أن تكون بالكسر:

اعلم ^(١) أن الأصل فيما حُرِّك من الساكنين أن يكون بالكسر لما بين الكسر والسكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كُنْ واحد منهما بقيل من العربات؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم؛ فلذلك جعل الكسر عوضاً عن السكون عند الحاجة إلى الحركة، ولا يُعدل عن تحريكه بالكسر إلى الضم أو الفتح إلا لعارض يقتضى ذلك جوازاً أو وجوباً، والجواز قد يكون على السواء وقد يكون الأصل أولى، وقد يكون المدول إليه أولى.

أما الجواز على السواء، فهو أن يكون ما بعد الساكن الثانى ضمة أصلية لفظاً أو تقديرًا فى نفس الكلمة الثانية التى الساكن الثانى فيها، فمثال الضمة الأصلية لفظاً قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾ ^(٢) سقطت همزة الوصل، فالتقى ساكنان: الأول تاء ((قالت)) والثانى خاء ((أخرج))، وبعد الثانى الراء، وهى مضمومة لفظاً ضمة أصلية، فاستوى فى تاء ((قالت)) الأمران ^(٣)، أما الضم فللا يخرجوا من كسرة إلى ضمة لازمة، ولم يعتدوا بالساكن حاجزاً، وأما الكسر فعلى الأصل، ومن ذلك أيضاً ما قُرئ فى هاتين الآيتين: فالأولى: ﴿أَنِّي مَسِّي الشَّيْطَانُ بِغَضَبٍ وَعَذَابٍ أَرْكَضُ بِرَجْلِكَ﴾ ^(٤)، والثانية: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ أَدْخُلُوهَا﴾، فإنه قُرئ ^(٥) ﴿وَعَذَابِينَ أَرْكَضُ﴾، و﴿وَعُيُونٍ أَدْخُلُوهَا﴾ بتحريك نون تنوين ((عذاب)) ونون تنوين ((عيون)) بالضم؛ لالتقاء الساكنين، هما التنوين المذكور وراء ((أركض)) ودال ((ادخلوها))، واستوى فى تحريك التنوين الأمران، أعنى الضم والكسر؛ أما الضم فإلتباس ضمة كاف ((أركض))؛ وخاء ((ادخلوها))، وأما الكسر فعلى الأصل.

ومثال الضمة الأصلية تقديرًا ضمة زاي ((أغزى يا هند))؛ لأن الأصل ((أغزوى))، مثل ((أخرجى))، فاستقلوا كسرة الواو؛ فحذفوها، فالتقى ساكنان: الواو والياء،

(١) انظر: ابن يعيش ١٢٧/٩، والمعجم ١٧٨/٦، والإيضاح ٣٦٠/٢.

(٢) سورة يوسف ٣١/١٢.

(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٢٦٣.

(٤) سورة ص ٣٨/٤١، ٤٢.

(٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٧١.

فأسقطوا الواو؛ لالتقاء الساكنين، وأبدلوا من ضمة الزاى التى كانت قبل الواو كسرة؛ لتصح الياء بعدها؛ لأنها لو بقيت لانقلبت الياء واواً، فضمة زاي ((اغزى)) أصلية تقديراً، فإذا اتصل بها كلمة من قبلها آخرها ساكن فنسقط همزة الوصل ويستوى فى تحريك الساكن الأول الضم والكسر؛ كقولك: ((قالت اغزى)) بتحريك تاء ((قالت)) بالضم والكسر لما قلنا، فلو وجدت ضمة فى نفس الكلمة الثانية لكنها ضمة غير أصلية لم يستو الأمران، مثل ((أَنْ امشُوا))^(١)، ((وَإِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ))^(٢)، فإن ضمة شين ((امشوا)) ليست أصلية؛ لأن الأصل ((امشيوا))، بكسر الشين وضم الياء، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء وأبدل من كسرة الشين ضمة؛ لتصح الواو، وكذلك ضمة راء ((امرؤ))؛ لزوالمها فى النصب والجر؛ كقولك: ((رأيت امرأ))^(٣) و((مررت بامرئ))^(٤)، ولو وجدت ضمة بعد الساكن الثانى، لكن لا فى الكلمة الثانية، وإن كانت أصلية لم يكن تحريك أحد الساكنين بالضم والكسر على السواء، مثل ((إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ))^(٥)، فإن ضمة الحاء وإن كانت أصلية بعد الساكن الثانى، ولكن ليست فى الكلمة الثانية؛ لأن حرف التعريف كلمة مستقلة، فالضمة التى بعده فى كلمة أخرى لا فى الثانية؛ لأن الثانية هى لام التعريف، وليس فيها ضمة، فلا يستوى فيه الأمران.

وإنما استوى الضم والكسر فيما تقدم، ولم يلزم الضم كما لزم فى همزة الوصل فى نحو: ((اخرج)) و((اقتل))؛ لأن همزة الوصل مع الضمة فى كلمة واحدة، وليس ما ذكرناه مع هذه الضمة فى كلمة واحدة، فافتقتا، ومما حرك على خلاف الأصل قوله تعالى: ((مُعْتَدٍ مَرِيَبٍ الَّذِي))^(٦)، فإنه قرئ فى الشاذ ((مَرِيَبٍ * الَّذِي))، بتحريك نون ((مَرِيَبٍ)) بالفتح هرباً من توالى الكسرات^(٧).

(١) سورة ص ٦/٣٨.

(٢) سورة النساء ٤/١٧٦، وفى الأصل: "وإن امراء" والصحيح ما أثبت.

(٣) فى الأصل: امراء.

(٤) فى الأصل: امراء.

(٥) سورة الأنعام ٦/٥٧.

(٦) سورة ق ٥٠/٢٦٠.

(٧) لم أعثر على هذه القراءة فى مصادرى.

وأما الذى تحريكه على الأصل أولى؛ فهو الأكثر فيما حرك لالتقاء الساكنين، ومنه واو ((لو)) فإن تحريكها بالكسر أولى؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(١) لما سذكروه الآن.

وأما الذى تحريكه على خلاف الأصل أولى؛ فمنه ضم واو الضمير؛ كما تقدم من نحو: ﴿اخشوا الله﴾ و﴿اشترُوا الضلالة﴾^(٢) وإنما كان الضم أولى؛ للفرق بين واو الضمير وبين واو ((لو))؛ فإن الواو المفتوح ما قبلها إن كانت ضميراً، ولقيت ساكناً بعدها مثل ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْقُضْلَ﴾^(٣)، فتحريكها بالضم أولى، وإن كانت حرفاً من نفس الكلمة؛ نحو: واو ((لو))، فتحريكها بالكسر أولى فى مثل ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾؛ وإنما تخصّص ما هو اسم بالضم دون الحرف؛ لأن الواو التى هى اسم -أعنى واو الضمير- قد سقط من قبلها حرف مضموم؛ لأن الأصل فى ﴿لَا تَسْأَلُوا﴾: لا تسألوا، وفى ((اخشوا)): ((اخشوا))، وفى ارموا: ارموا، وكذلك جميع ما يأتى من هذا الباب، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، ثم حذفت لسكونها وسكون واو ضمير الجمع، فلما احتاجوا إلى تحريك هذه الواو حركوها بالحركة المحذوفة، وهى ضمة، وكانت أولى من حركة غرية، وأما الواو التى هى حرف وهى من نفس الكلمة؛ نحو: واو ((لو))، فحركت على الأصل فى التقاء الساكنين.

واعلم أنه جاء كسر واو الضمير تشبيهاً لها بواو ((لو))، وضم واو ((لو)) تشبيهاً لها بواو الضمير؛ لكون كل منهما واواً ساكنة قبلها فتحة.

وللنحاة مثل ذلك فى جعلهم كل قبيل مشبهاً بالآخر؛ كإجازتهم الجسر فى ((الضارب الرجل)) تشبيهاً بـ ((الحسن الوجه))، وإجازتهم النصب فى ((الحسن الوجه))؛ تشبيهاً بـ ((الضارب الرجل)).

ومنه ((رد)) و((شد)) و((مد))؛ فالأولى تحريك الساكن الثانى بالضم للإبجاع؛ لأن عمل اللسان فى جهة واحدة أخف؛ فلذلك حركوا الساكن الثانى بحركة ما قبل الساكن الأول، وحرك الثانى لالتقاء الساكنين، وهما الدال الأولى المسكنة للإدغام،

(١) سورة التوبة ٤٢/٩.

(٢) سورة البقرة ١٦/٢.

(٣) سورة البقرة ٢٣٧/٢.

والدال الثانية الساكنة للأمر، ومنهم من يحرك ذلك كله بالكسر على الأصل، فتقول: ((ردّ))، ((لم يردّ)) بالكسر، ومنهم من يفتح فيقول ((ردّ)) و((لم يردّ)) بالفتح؛ طلباً للخفة، هذا إذا لم يتصل به ما يقتضى خلاف ذلك؛ نحو: ((يا زيد ردّ القوم)) فلاكثر فيه الكسر؛ لأنه مثل ((اضرب القوم))، مع جواز الضم والفتح أيضاً^(١)؛ وإنما لم يجب في ((ردّ القوم)) الكسر كما وجب في ((اضرب القوم))؛ للإدغام، وينشد بيت جرير:

فَقَضِ الطرفَ إنك من عمير^(٢)

على الأوجه الثلاثة، وكذلك ((ذم)) في قول الشاعر:

ذمّ المنازل بعد منزلة اللبوى والعيش بعد أولئك الأيام^(٣)

وأما ما عدل به عن الأصل وجوباً، فمنه ((رد)) وشبهها إذا اتصل بـ ((ها ألف)) الضمير، فتقول: ((ردّها)) و((عضّها))، ونحوها بفتح ما قبل الهاء وجوباً، وذلك لخفاء الهاء، حتى كأن الدال في ((ردّها)) أو الضاد في عضّها قد وليت الألف.

ومنه ((ردّه)) و((عضّه)) إذا اتصل به واو؛ ولذلك حرك الساكن الثاني في ((ردّه)) بالضم لمناسبة الواو المتصلة بالهاء لخفاء الهاء حتى كأنها لم تحجز؛ وليس ضم ((ردّه)) بقوة فتح ((ردّها))، وكذلك وقع الخلاف في ((ردّه)) وشبهه، فجوز فتحه قوم، ومنعه الأكثر. وغلطوا ثعلباً في جواز الفتح^(٤)؛ أعنى دال ((ردّه))^(٥).

ومنه ((من)) مع لام التعريف؛ نحو: ((من الرجل)) بفتح نون ((من)) وجوباً، والتزوما لكثر وقوع ((من)) مع لام التعريف؛ طلباً للخفة، وقد جاء الكسر على

(١) انظر: ابن يعيش ١٢٨/٩، والإيضاح ٣٦٤/٢.

(٢) من الوافر، وعجزه: (فلا كعباً بلغت ولا كلاباً)، وله في ديوانه ٨٢١، وابن يعيش ١٢٨/٩، والخزانة ١٢٢/١؛ ٧٢ و٧٤، ودرّة الغواص ٢٣، وشرح الكتاب للسرايى ١٥٩/١، واللسان (حدم) ١١٨/٤، وبلون نسبة فى المنتضب ١٨٥/١، والانتضاب ١٠٨/١، والكامل ٢٤٠/١، والخزانة ٥٣١/٦، ٣٠٦/٩، والكتاب ٥٣٣/٣.

(٣) من الكامل. جريز في ديوانه ٩٩٠، والمفصل ١٤٠، ٣٥٤، وابن يعيش ١٢٩/٩، وشرح شواهد الأشمونى ١٠٠/١، وقال: ويموز فى اليم الحركات: الفتح للتخفيف، والضم لإتباع الكسر على الأصل. وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٢٣، وبلون نسبة فى المنتضب ١٨٥/١، والأشمونى ١٠٠/١، وعجزه فى أوضح المسالك ١٣٣/١.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٢٨/٩.

(٥) وسمع الأحمش ناساً من بنى عقيل يقولون: ((مده)) و((عضه)) بالكسر. ابن يعيش ١٢٨/٩.

الأصل، فقالوا ((مِنِ الرجل)) بكسر النون، وهو ضعيف، وهو بعكس ((مِنِ ابْنِكَ))؛ لأن كسر نون ((من)) فى قول ((مِنِ ابْنِكَ)) هو الفصحى؛ لأنه على الأصل، وقد جاء فيه الفتح، وهو أضعف؛ فقالوا: ((مِنِ ابْنِكَ)) مثل ((مِنِ الرجل)).
فأما نون ((عن)) فعلى الأصل فى الموضوعين، فتقول ((عَنِ الرجل)) و((عَنِ ابْنِكَ)) بالكسر فيها ليس إلا (١).

ومنه ((هَلَمْ يَا هؤُلاءِ)) بتحريك الساكن الثانى - وهى ميم ((هلم)) المدغم فيها - بالفتح وجوباً فى لغة أهل الحجاز، وأما أهل نجد فيقولون: ((هَلْمُوا))، ((هَلْمَى))، على ما سبق فى موضعه (٢).

((فصل))

ومنهم من كره (٣) اجتماع الساكنين مطلقاً، وإن كانا على حدّهما، ولم يمكنه تحريك الألف، فقلبها همزة؛ لأنها أقرب الحروف إليها، فقالوا ((دَابَّة)) و((الضَّالِّين)) بالهمز، وكذلك جميع ما هو من بابها (٤).

(١) وعن الأحفش (عَنِ الرجل) بالضم. انظر: الفصل ٣٥٥.

(٢) انظر: هنا الكتاب ١٨١/٢.

(٣) انظر: ابن بيش ١٢٩/٩.

(٤) انظر: ابن بيش ١٢٩/٩، وتهذيب اللقمة ٦٨٢/١٥.

الفصل الخامس فى حكم أوائل الكلم

وتشترك^(١) فيه الأضرب الثلاثة، والأصل أن لا يبدأ إلا بمحرك^(٢)، ولا يوقف إلا على ساكن، أما الابتداء بالمتحرك فلضرورة النطق، وليس ذلك لقياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة، وعدم إمكان الابتداء بالساكن، وأما الوقف على الساكن فلازم استحساناً، لا تعذره؛ لأنه ممكن، وقد جاء من الكلّم ما وُضِعَ أوله على السكون، وذلك يكون فى الأسماء والأفعال والحروف.

القول على الأسماء التى هى كذلك

وهى ضربان : أسماء غيرُ مصادر، وهى سماعية، وأسماء هى مصادر، وهى قياسية.

ذكر الأسماء غير المصادر التى هى السماعية

وهى عشرة أسماء : ابن وابنة وابنم واسم واست وثان وأثتان وامرؤ وامرأة ولينم الله^(٣).
فأما ((ابن)) فأصله ((بنّ)) بفتح الفاء والعين كـ ((جمل)) دلّ عليه جمعه، والنسبة إليه؛ لأنه يجمع على أبناء^(٤) كـ ((أجمال))، وينسب إليه ((بنوى)) فحذفوا منه اللام، وهى واوه^(٥)؛ تخفيفاً، وسكنوا أوله، وأدخلوا همزة الوصل عوضاً مما حذف منه.
وأما ((ابنة)) فأصلها ((بنوة)) تأنيث ((ابن))^(٦)، فحذفت الواو تخفيفاً، وسكّن أولها، وأدخلوا همزة الوصل عليها عوضاً عن المحذوف، فصارت ((ابنة))، والتاء فيها للتأنيث، بخلاف ((بنت))، فإن تاءها ليست للتأنيث، وإنما هى بدل من لام الكلمة المحذوفة، حسبما تقدم فى التصغير^(٧).

(١) انظر: ابن يعيش ١٣١/٩، والإيضاح ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: الجاربردى ١٦٤/١.

(٣) ويرى ابن هشام أنه ينبغي أن يزيدوا ((أل)) الموصولة؛ و ((ابنم)) لفة فى ((لينم))، فإن قالوا: هى ((لينم)) فحذفت اللام، قلنا: ((وابنم)) هو ((ابن)) فزيدت الميم. انظر: أوضح المسالك ٣٦٧/٤.

(٤) أصل ((أبناء))؛ أبناؤ، والواو الأخيرة هى المحذوفة فى المفرد، وردت فى الجمع منطوقة، وقبلها ألف زائدة، فقلبت همزة، على ما سيأتى فى باب الإعلال والإبدال.

انظر: شرح الشافية، للرضى ٢٥٥/٢.

(٥) ونقل ابن الشحرى فى أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن الذى حذف به، واشتقه من ((بنى بامرأته ينسى))، ولا دليل فى البتة، لأنها كالتفتوة، وهى من الباء. انظر: الأشعرى ٥٨١/٢.

(٦) انظر: شرح الرضى على الشافية ٢٥٧/٢.

(٧) انظر: هذا الكتاب ٢٩٩/١.

وأما ((ابنم)) فأصله ((ابن))^(١)، زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت فسى ((زُرْم)) و ((سْتَهُم)) بمعنى عظيم الزرقة، والعظيم العجيزة، أى الاست، وليست الميم بدلا من اللام المحذوفة من ((ابن))، وإلا لكانت اللام كالثابتة، وبطل دخول همزة الوصل. وأما ((اسم)) فأصله ((سِمَو))^(٢) بكسر فاء الفعل، فحذفت لامه التى هى الواو، وسُكن أوله، وعوض همزة الوصل كما قيل فى ((ابن)).

وأما ((است))^(٣) فأصله ((سْتَه)) على وزن ((فَعْل)) بفتح العين فحذفت اللام التى هى الماء، وعُوِّضَ بهمزة الوصل كما قيل فى ((ابن)) ومنهم من حذف العين، وهى تاء ((سته))، فصار ((سَه))، وهو قليل ومنه قول النخعي: ((العين وكاء السه))^(٤). وأما ((اثان)) فأصله ((ثَيَّان)) بتوالى ثلاث فتحات مثل: ((عَلَيَّان))، وهو من ((ثيت))، بدليل قولهم: ((ثوى))، فحذفت ياؤه على غير قياس، بقى ((ثنان))، فأسكنت فاؤه، وجعلت همزة الوصل عوضاً مما حذف منه.

وأما ((اثتان))، فالقول فيها كالقول فى ((أثنين))، والفاء فيها للتأنيث. وأما ((امرؤ)) فخفت همزة من آخره بالحذف^(٥)؛ لكثرة الاستعمال، وعُوِّضَ منها همزة الوصل، ولم يحذفوا همزة الوصل إذا رجعت الهمزة؛ لأن حذف هذه الهمزة سافح أبداً، فلما كانت إذا رجعت بصدد الزوال صار وجودها كعدمها، قال ابن يعيش^(٦) فى شرحه: وكثرت هذه الكلمة فى كلامهم حتى صارت عبارة عن كل ذكر وأثنى من الناس.

وأما ((امراة)) فالقول فيها كالقول فى ((امرئ)) .
وأما ((ابن الله)) فقد تقدم الكلام على معناها فى القسَم^(٧)، أما همزتها فهى همزة

(١) انظر: شرح الرضى على الشافية ٢٠٠/٢.

(٢) ما ذكره المصنف رأى البصريين، ويرى الكوفيون أنه من الوسم. التبيين ١٣٢-١٣٨، وابن يعيش ١٣٤/٩، وشرح الأشموني ٥٨٠/٢، وانظر: شرح الرضى على الشافية ٢٠٨/٢.

(٣) انظر: شرح الرضى على الشافية ١٥٩/٢.

(٤) سبق ذكره فى هذا الكتاب ٣١٣/١.

(٥) إذ أصله ((مره))، فخفت بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعُوِّضَ عنها همزة الوصل، ثم نبتت عند عودة الهمزة. انظر: شرح الأشموني ٥٨٢/٢.

(٦) انظر: ابن يعيش ١٣٤/٩.

(٧) انظر: ما تقدم فى هذا الكتاب ٧٧/٢.

وصل عند البصريين عوضاً عن اللام المحذوفة^(١)، وهي نون ((إيمن)) في قولك: ((إيم الله))، ولم يحذفوا هذه الهمزة وإن عادت النون؛ لأنها يصدد أن تحذف، وهي همزة مفتوحة لشبه ((إيمن)) بالحرف؛ لأنها اسم غير متمكن، ولم يستعمل إلا في القسم، ففتحت الهمزة معها، كما فتحت مع لام التعريف، وحكى يونس ((إيمن)) بكسر الهمزة^(٢) تنزِيل .

ذِكْرُ الْمَوَاصِرِ الَّتِي تَلْزِمُهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِسُكُونِ أَوَائِلِهَا

أما الأسماء العشرة التي هي غير مصادر المقدمة الذكر فمجموعة معدودة^(٣)؛ وأما المصادر فقياسية^(٤)؛ لأنها تأتي من كل فعل بعد ألفه أربعة أحرف فصاعداً إذ ابتدئ به، وكان ماضياً أو أمراً، كـ ((انطلق انطلاَقاً))، و ((استخرج استخراجاً))، وقد خرج من ذلك نحو: ((دحرج دَحْرَجَةً)) و ((أكرم إكراماً))؛ لعدم الألف في أول ((دحرج))، ولكون ما بعد ألف ((أكرم)) أقل من أربعة، فإذا كان الفعل بالصفة المذكورة، أعني أن يكون أوله ألفاً وبعدها أربعة فصاعداً، كان أوله ساكناً، وهمزته همزة وصل، وكان مصدره كذلك، فإن قيل: أسطاع إسطاعاً، بمعنى أطاع، بقطع الهمزة عند بعض العرب^(٥) وأهراق إهراقاً، فعلان أولهما ألف وبعدهما أربعة أحرف، ومع ذلك فليست الهمزة فيهما، ولا في مصادرهما للوصل، فالجواب أن زيادتهما على غير قياس، فهما شاذان.

(١) وإلى هنا ذهب ابن كيسان وابن درستويه.

انظر: الصحاح ((يمن)) ٢٢٢٢/٦، والقاموس المحيط ((يمن)) ٢٨١/٤، وراجع شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٣ .

(٢) انظر: الكتاب ١٤٩/٤، والقاموس المحيط ((يمن)) ٢٨١/٤، وشرح الكافية، للرضي ٣٣٥/٢، وشرح الأشموني

٥٨٣/٢، وأوضح المسالك ٣٦٧/٤.

(٣) ويعمل النحاة ذلك بأن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمر، منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون،

فإذا اتفق الابتداء بها صلت بهمزة وصل، للإمكان، ثم حملت مصادر هذه الأفعال عليها في إسكان أوائلها

وإحتلاب الهمزة، وليست هذه الأسماء العشرة من ذلك، فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة. انظر:

شرح الأشموني ٥٨٠/٢.

(٤) انظر: ابن عيش ١٣٥/٩، والمنصف ٦٥/١، والتسهيل ٢٠٤.

(٥) انظر: الجارودي ٢٢٨/١.

والأفعال التي مصادرهما كذلك ثمانية^(١):

- ١- انفعل انفعالا، كـ ((انطلق انطلاقاً)).
- ٢- افتعل افتعالا، كـ ((اقتدر اقتداراً)).
- ٣- استفعل استفعالا، كـ ((استخرج استخراجاً)).
- ٤- افعل افعلالا، كـ ((احمر احمراراً)).
- ٥- افعلل افعلللا، كـ ((اقعّس اقعّساً)).
- ٦- افعالل افعاللا، كـ ((اشهاب اشهباً)).
- ٧- افعلل افعللا، كـ ((اخروط اخروطاً)).
- ٨- افعلل افعللا، كـ ((اخشوشن اخشوشاناً)).

فجميع مصادر هذه الأفعال وما أشبهها يلزمها همزة الوصل ؛ لأن أوائلها وُضِعَتْ على السكون، وتسقط همزاتها في الوصل وجوباً.

ذكر الأفعال التي يلزمها همزة الوصل لسكون أوائلها

فمنها^(٢) أفعال المصادر المذكورة التي هي ((انطلق)) و((اقتل)) و((استخرج)) إلى آخرها إذا كانت ماضية أو أمراً، فهما جاء من ذلك فهمزته همزة وصل، وتسقط في الدرج. ومنها كل فعل ثلاثي سَكَنَ فيه ما بعد حرف المضارعة؛ نحو: ((يضرب)) إذا بنيت للأمر؛ نحو: ((اضرب))، فيلزمه همزة وصل مكسورة، إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية؛ نحو: ((اقتل)) و((اغز)) فإنها تضم، وخرج بقوله ((ضممة أصلية)) باب ((ارموا)) و((امشوا)) فإن الهمزة فيهما مكسورة، لأن الأصل ((ارمُوا)) و((امشُوا))، فما بعد الساكن إنما هو كسرة في الأصل، والضممة عرّضت بعد الحذف ؛ لأجل الواو حسبما تقدم ذكره.

(١) انظر: الرضى على الشافية ٢/٢٥٩، والنصف ١/٦٥، والنهبل ٢٠٤، والكتاب ٤/١٤٤.

(٢) انظر: المنتخب ٢/٨٦، والنصف ١/٥٣.

ذكر الحروف التي يلزمها همزة الوصل لوضعها على الساكن

وهي ^(١) لام التعريف وميمه في لغة طيبي، كقولك «الرجل» و «امرئرجل» ^(٢) وهمزة الوصل فيهما مفتوحة ؛ لأنها كثرت في كلامهم، ففتحوها طلباً للخفة، فأوائل جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعال تبقى ساكنة على حالها في الدرج ؛ لأن الكلام المتصل صار وصلة إلى النطق بالساكن، فأغنى عن همزة، فلذلك كان إثباتها في الوصل لنا ^(٣) ؛ لأنها وضعت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وقد حصل ذلك بالكلام الذي اتصل به، إلا في ضرورة الشعر؛ نحو: قول قيس ^(٤) بن الخطيم :

إذا جاوز الإثني سرُّ فإنه ينشُر وتكسرُ الحديثُ قَمِينُ ^(٥)

فأثبتها في «الإثني» لضرورة قيام الوزن، وإلا مع همزة الاستفهام ^(٦) فيما فيه لام التعريف ومع «ليبن»؛ نحو: «الرجل عنك»، «آمن الله بيمينك»، فإنهم التزموا جعل همزة الوصل في الموضوعين المذكورين ألفاً للبس الاستخيار بالخبر، حسيماً تقدم في التقاء الساكنين ^(٧).

ذكر حكم الهمزات المتوصل بها إلى النطق بالساكن

وتسمى هذه همزات الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالساكن بعدها، وحكمها أن تكون مكسورة ؛ لأنها ساكنة في الأصل ^(٨)، وحُرِّكت لاجتماعها مع لام التعريف الساكنة، والأصل فيما حُرِّك لالتقاء الساكنين أن يُحرَّك بالكسر، وإنما قلنا إن أصلها السكون، لأنها زيدت في الأول، كزيادة هاء السكت في الآخر لبيان الحركة، فكما أن

(١) انظر: النصف ١/٦٦.

(٢) انظر في تفصيل هذه اللغة: هذا الكتاب ٢/٢٣٨.

(٣) انظر: الرضى على الشافية ٢/٢٦٥، وابن يعيش ٩/١٣٧، والإيضاح ٢/٣٧٠.

(٤) هو قيس بن الخطيم بن عدى الأوسى أبو زيد، شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهلية، توفي قس نحو (٥٢٠ هـ)، انظر في ترجمته: الخزانة ٧/٣٤١-٣٥، والأعلام ٦/٥٥.

(٥) من الطويل، وهو في ديوانه ١٦٢، ودرة القواص ١١٧، ولفظه: (بَنَتْ وتكسر الوشاة قمين)، وشرح حرة القواص ٢٣٩، وابن يعيش ٩/١١٩، ١٢٧، ولفظه: (بَنَتْ وتكسر الوشاة قمين)، وشرح حرة القواص ٢٣٩، وابن يعيش ٩/١١٩، ١٢٧، ولفظه: (بَنَتْ وتكسر الوشاة قمين)، وشرح التسهيل ٣/٤٦٦.

(٦) انظر: ابن يعيش ٩/١٣٨.

(٧) انظر: هذا الكتاب ٢/١٧٨.

(٨) انظر: الجاربردى ١/١٦٤، وابن يعيش ٩/١٣٦، والإيضاح ٢/٣٦٨.

هاء السكت ساكنة، فكذلك هذه الهمزة، لكن تكون مضمومة إذا كان ثالث الفعل مضمومًا ضمًا لازماً؛ نحو: ((أخرج))، وكذلك إذا نبت الأفعال المقدمة الذكر لما لم يُسم فاعله؛ نحو: ((استخرج المال)) و ((انطلق يزيد)) و ((اقتل على عمرو)) بضم همزة الوصل مع ضم ما بعد الساكن فيتبع الضم الضم؛ لأنهم استقلوا الخروج من كسر إلى ضم، ولم يعتدوا بالساكن بينهما حاجزاً؛ لأن الساكن كالميت، وتكون مفتوحة مع لام التعريف، وإنما فتحت معها ليفرقوا بين دخولها على الحرف وبين دخولها على الاسم والفعل، وفتحت فسي كلمتي القسم أيضاً، وهى ((يمن الله)) و ((أيم الله))؛ لشيئهما بلام التعريف فسي لزومهما موضعاً واحداً، وهو القسم، ففتحت معهما، كما فتحت مع لام التعريف.

واعلم أن ((هو)) و ((هى)) إذا اتصلتا بالواو أو الفاء أو لام الابتداء أو همزة الاستفهام جاز إسكانها، لأن قولك ((وهو)) كـ ((عَضُد)) وقولك ((زَهْي)) كـ ((كَبِد))، فسكنت الهاء فيها تشبيهاً بضاد ((عَضُد)) وباء ((كَبِد))، فمثال التسكين مع الواو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١)، ومع الفاء ﴿فَهُوَ يَخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾^(٤)، جميع ذلك قرئ بالإسكان والتحرير، ومثاله مع لام الابتداء قوله تعالى: ﴿لَهُوَ الْقِصَصُ الْحَقُّ﴾^(٥)، ومثاله مع الهمزة قول الشاعر:

لَقِمْتُ لَلزُّورِ مُرْتَاعًا وَأَرُقِي لَقِلْتُ أَمِي سَرَتٍ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ^(٦)

فإذا ابتدئ بهما رُدنا إلى أصلهما، كقولك مبتدئا ((هو)) بضم الأول و ((هى)) بكسر الأول.

(١) سورة البقرة ٢/٢٩، والأنعام ١/١٠٦.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٣٩.

(٣) سورة هود ١١/٤٢.

(٤) سورة البقرة ٢/٧٤.

(٥) سورة آل عمران ٣/٦٢.

(٦) من البسيط، والبيت لزباد بن منقذ في الخزانة ٥/٢٤٤ ٢٤٥، والدرر ١/١٩٠، وشرح التصريح ٢/١٤٣، وشرح شواهد الشافية ٤/١٩٠، وشرح شواهد الغنى ١٣٤، ومعجم البلدان ١/٢٥٦، والمقاصد الحوية ١/٢٥٩ ٤/١٣٧، والمرار العنرى في حاشية الأمر ١/٤٠، وغو منسوب في ابن يعيش ٩/١٣٩، واللسان ((هيا)) ١٦٥/٣٧٦، والخصائص ١/٣٥٠ ٢/٢٣٠، وأسأل ابن الحاسب ١/١٥٦، والمنفى ١/٤٠، ويروى ((ونمت للطيب)) وكذا ((فارقي)).

ولام الأمر أصلها الكسر؛ نحو: ((ليقم زيد)) بالكسر لا غير، فإذا اتصل بها السواو والفاء جاز إسكانها تخفيفاً؛ نحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾^(١) ونحو ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾^(٢)، وكذلك يجوز إسكانها أيضاً مع ((ثم))، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعْ﴾^(٣)، وكقوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾^(٤)، بإسكان اللام فيها؛ لأنه جعل الميم الثانية من ((ثم)) بمنزلة الفاء في قولك ((فليقضوا)).

وإنما أورد تسكين الهاء في ((هو)) و ((هي)) ولام الأمر في باب ما وضع أوله على السكون، وإن لم يكن منه؛ خوفاً من أن يتوهم أنه منه، فبين أن سكون ذلك عارض لضرب من التخفيف، فلا يعتد به، وأنت بالخيار في تسكين ذلك وتحريكه^(٥).

(١) سورة الحج ٢٢/٢٩.

(٢) سورة الكهف ١٨/١٩.

(٣) سورة الحج ٢٢/١٥.

(٤) سورة الحج ٢٢/٢٩.

(٥) انظر: ابن يعيش ٩/١٣٩، والإيضاح ٢/٣٧٠.

الفصل السادس فى زيادة الحروف

ويشترك^(١) فيه الاسم والفعل^(٢)، والزيادة تكون لأحد سبعة^(٣) أمور :

- ١- أن تكون للدلالة على معنى، كزيادة حروف المضارعة وحروف الشية والجمع وما أشبهها.
 - ٢- أن تكون للإلحاق، حسبما تقدم فى أبنية الأسماء والأفعال^(٤)، كزيادة الواو فى ((جَوْهَر)) إلحاقاً بـ ((جَعْفَر)).
 - ٣- أن تكون لتلين اللفظ وإزالة قلق اللسان بسبب توالى الحركات، ولا تكون الزيادة لهذا المعنى إلا من حروف المد، كآلف ((عمامة))^(٥)، وياء ((صحيفة))، وواو ((عجوز)).
 - ٤- أن تكون للعرض عما حُذِف، كناء ((إقامة)).
 - ٥- أن تكون للتكثير، كميم ((زُرْقَم)) و ((سُتْهِم)).
 - ٦- أن تكون للإمكان، كآلف الوصل وهاء السكت فى ((قَه)) فى الوقف؛ لأنه لا يمكن أن يتبدأ بحرف، ويوقف عليه.
 - ٧- أن تكون للبيان، كزيادة هاء السكت أيضاً فى ((مَالِيَه))^(٦) لبيان الحركة، وفى نحو: ((يا زيدا)) لبيان الألف.
- وحروف الزيادة عشرة^(٧)، يجمعها قولك ((اليوم تنساه))^(٨)، ومعنى كونها حروف زيادة أنه إذا وقع فى الكلمة حرف زائد لغير الإلحاق ولغير التضعيف فلا يكون إلا منها، وليس المراد أنها لا تقع إلا زائدة، فإنها قد تقع أصولاً؛ نحو: ((هول)).

(١) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٣٠١، وابن عميش ١٤١/٩، والمعجم ٢٣٧/٦، والإيضاح ٣٧١/٢، والأصول ٢٣١/٣، والمعجم فى التصريف ٢٠١، والأشباه والنظائر ٢٢٧/١، والمقتضب ١٩٤/١، والنصف ٩٨/١، والمقدمة الجزولية ٣١٦، وشرح التصريف الملوكى ١٠٠.

(٢) ولا يكون هناك حروف زائدة فى الحرف؛ وذلك لعدم تصرفه. الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، وابن عميش ١٤١/٩.

(٣) انظر: المعجم ٢١٦/٢، والنصف ١٣-١٥، والرضى على الشافية ٣٧٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٢٧/١.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٣٢٩/١، ٥٩/٢.

(٥) غير واضحة فى الأصل.

(٦) سورة الحاقة ٢٨/٦٩.

(٧) وذكر ابن دريد أنها تسعة عند بعض النحاة، الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، وانظر: الجاربردى ١٩٣/١، والمقتضب ٩٤/١، والمقدمة الجزولية ٣١٦، وشرح التصريف الملوكى ١٠٠.

(٨) وكنا (سألتونيهما) و (هوت السان). الجاربردى ١٩٣/١.

ويعرف الزائد من الأصلي بواحدة من ثلاث : وهي الاشتقاق، وعدم النظر^(١)، وكثرة وقوع الحرف زائداً^(٢)، والمقدم في ذلك الاشتقاق^(٣)، وهو اشتراك اللفظين في المعنى الأصلي والحروف الأصول كـ ((ضارب)) و ((مضروب)) من الضرب، ولذلك حكم بزيادة التون في ((عسلى)) وهو الناقعة السريعة ؛ لأنه موافق في الحروف الأصول وفي المعنى الأصلي لـ ((عسلى))، إذا أسرع، ومنه ((عسلان الذنب))..

والحرف الزائد هو الذى يسقط فى تصاريف الكلمة تحقيقاً وتقديراً، وقد تقدم فى قسمى الاسم والفعل عند ذكر الأبنية المزيد فيها نبذ من القول فى زيادة هذه الحروف^(٤)، وأما المذكورة هنا فهو ما يميز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها، وابتدأنا بذكر زيادة الهمزة ثم الألف ثم الياء ثم الواو ثم الميم ثم التون ثم التاء ثم الهاء ثم السين ثم اللام.

ذكر زيادة الهمزة

وهى^(٥) إما أن تقع أولاً أو غير أول.

أما التى تقع أولاً، فإن وقع بعدها ثلاثة أحرف، أصول، قُضِيَّ زيادتها كـ ((أرنسب))، و ((أكرم))، إلا أن يقوم دليل على أصالتها كـ ((إمعة)) و ((إمرة))^(٦)، أو على جواز الأمرين كـ ((أولق))^(٧).

أما زيادة الهمزة فى ((أرنسب)) فلكثرة زيادتها فى هذا الموضع فيما عُرِفَ اشتقاقه، وأما ((أكرم)) فللاشتقاق ؛ لأن ((كرم)) ليس فيه همزة، وكذلك ما يأتى من هذا

(١) وذلك مثل (تتل)، وهو ولد التعلب، و (نوحس)، فلر قلنا بأصالة التاء والتون لزم وجود وزن لا نظير له فى العربية بين اوزان الاسم الرباعى المنحرد. المعنى فى تصريف الأفعال ٥٨-٥٩.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣٤٤/٢.

(٣) انظر: الرضى على الشافية ٣٣٤/٢.

(٤) انظر: هذا الكتاب ٣٣١/١.

(٥) انظر: ابن عيش ١٤٤٤/٩، والإيضاح ٣٧٢/٢، والمتع فى التصريف ٢٢٧، والمتع ٢٢٧/٦، والأصول ٣٣٢/٣، والرضى على الشافية ٣٧٢/٢، والجاربرى ٢٠٣/١، والمقتضب ١٩٦/١، والمئصف ٩٩/١، والفصول الخمسون ٢٦٢، وشرح التصريف الملوكى ١٣٥.

(٦) الإمعة: الرجل يتابع الناس فى آرائهم دون أن يثبت على رأى. اللسان ((أمع)) ٣٤٩/٩، والإمسة: الرجل ضعيف الرأى يوافق الآخرين فى كل آرائهم. اللسان ((أرس)) ٨٦/٥.

(٧) فى أدب الكتاب ٢١٨: قال سيبويه: كل همزة حانت أولاً فهى مزبلة فى نحو أحر وأفكل و أشباه ذلك إلا أولها فإن الهمزة من نفس الحرف، ألا ترى أنك تقول: ((ألق الرجل)).

قال: وهو فعول، و ((أوطى)) لأنك تقول: أديم ماروط، ولو كانت الهمزة زائدة لقلت: مرطى. وانظر ابن عيش ١٤٥/٩، وشرح الأحنونى ٥٦٧/٢.

الباب مثل ((أحمد)) ((أسود)) وما أشبههما ؛ لعدم الهمزة فى ((حمد)) و ((سود)).
 وأما أصلاتها فى ((إمعة)) صفة للذى يكون تبعاً لغيره ؛ لضعف رأيه، فلو كانت
 الهمزة فيها زائدة لكان وزنها ((إفعله))، لكن ليس فى الصفات ((إفعله)) ؛ فلذلك
 حكم بأصلتها ^(١)، فىكون وزنها فعلة.

وأما جواز الأصالة والزيادة فى همزة ((أولق)) وهو ضرب من الجنون، فبعضهم، وهم
 الأكثر، يقولون : إن همزته أصلية والواو زائدة، فىكون وزن ((أولق)) على هنا ((فوعَل))؛
 لأنه من ((ألق)) فكما أن الهمزة فى ((ألق)) فاء الفعل، فكذلك هى فى ((أولق))،
 وبعضهم ^(٢) يقول هو من ((ولق)) إذا أسرع، فوزنه على هنا أفعل ؛ لأن الواو أصلية،
 فهى فاء الفعل والهمزة زائدة كما رأيت من أصالة الواو فى الفعل الذى هو ((ولق)).

وإن وقعت الهمزة أولاً ووقع بعدها حرفان أصليان أو أربعة أصول، قضى بأصلتها
 كـ ((إتب)) ^(٣)، و ((إزار))، و ((إصطبل))، و ((إصطخر))، أما أصالة همزة ((إتب))
 وهو ثوب بلا كم ولا جيب؛ فلئلا ينقص الاسم عن مثال الأصول، فىبقى على حرفين
 لو جعلنا همزته زائدة و ((إزار)) كذلك ؛ لأن الألف زائدة، وأما أصلتها فى
 ((إصطبل))، ((إصطخر)) وما أشبههما ؛ فلأن الأربعة مستقلة والهمزة حرف ثقيل،
 وما كانوا ليزيدوا الثقيل ثقلاً، فىحكم بأصلتها حتى يقوم دليل على الزيادة، وأما
 الهمزة التى تقع غير أول فكذلك يقضى بأصلتها؛ لأن الحشو لا يكاد يزداد فيه إلا أن
 يأتى عن ذلك ما يعرف عن ذلك، ويوجب زيادتها كهمزة ((شمال)) و ((ندل)) وهو
 الكابوس، و ((جرائض)) وهو العظيم البطن، و ((ضهياءة)) وهى التى لا تحيض، كأنها
 ضاهت الرجال، أما زيادة همزة ((شمال)) فلأنه من ((شملت الريح)) وأما ((ندل))
 فلأنه من الندل، ولقولهم ((ندلان)) بغير همز، ولولا أسقطوها فى الندل ((وفى الشية -
 لقضى بأصلتها، وأما ((جرائض)) ؛ فلقولهم ((جرواض)) ^(٤)، و ((جرباض)) بغير

(١) انظر: الكتاب ٤/٨٠٣.

(٢) وقال بهما الفارسي كما ذكره عنه ابن عصفور. انظر: المتع فى التصريف ٢٣٥-٢٣٧، والخصائص ٩/٩،

٢٩٩/٣، والنصف ١-١١٤، وشرح الشافية ٢/٣٤٣، وابن عيمش ٩/١٤٥.

(٣) الإتب: برد تلبه المرأة، يكون من غير كمين ولا جيب. اللسان ((إتب)) ١٩٩/١.

(٤) انظر: المتع فى التصريف ٢٢٧.

همز، وأما ((ضهياء))، فلقولهم فيها أيضاً ((ضهياً)) بغيرها، فتكون الهمزة زائدة، ووزنها ((فعلا))^(١)؛ لأنك لو جعلت الهمزة لام الفعل لكان وزنها فعَّيل بالفتح، وهو غير موجود في كلامهم.

ذكر زيادة الألف

وهي^(٢) إذا كانت في الأسماء والأفعال، ومعها ثلاثة أصول فصاعداً، قضى بزيادتها، فألف ((غزا)) و ((رمي)) ليست زائدة؛ لأنها مع أقل من ثلاثة أصول، ولا تُزاد الألف أولاً^(٣) لامتناع الابتداء بالساكن، لكن تُزاد ثانية، كـ ((ضارب)) و ((حاتم))، وثالثة كـ ((حمان))، و ((كتاب))، ورابعة كـ ((حيلي))، و ((جلباب))، و ((سرداح)) وهي الناقاة الكثيرة اللحم، وخامسة؛ نحو: ((حليلاب)) وهو نبات يتعلق بالشجر.

ولا تُزاد الألف في حشو الاسم للإلحاق، لكن في آخره كألف ((معزى))، فإنها للإلحاق بـ ((درهم)) للتأنيث أما زيادتها فلقولهم ((معز))، وأما كونها ليست للتأنيث فلتتوين ((معزى))^(٤)، و ((معزى أعجمي))، أجرتة العرب مجرى ((رجل))، و ((فرس))، فدخله الإلحاق بزيادة الألف كما دخل في الأسماء العربية.

وأما إذا وقعت الألف آخرها فهي على أحد ثلاثة أوجه، إما للإلحاق كما قلنا في ألف ((معزى)) وإما للتأنيث كألف ((حلي))، وإما لغيرهما كألف ((قبعثرى)) وهو العظيم الخلق، فإن ألفه كألف ((كتاب)) لا للتأنيث ولا للإلحاق، وأما كونها لغير التأنيث فلتتوين "قبعثرى"، وأما كونها لغير الإلحاق فللزيادة على الغاية؛ لأن غاية الأصول خمسة، وليس لهم أصل سداسي ليلحق به.

(١) وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون الهمزة أصلية، وبإزاء زائدة، ويكون مشتقاً من ((ضاهات)) أى شابهت، لأنه يقال ((ضاهيت)) و ((ضاهات))، ورجح هذا ابن عصفور، قائلا: وهو أول به؛ لأن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها. انظر: للمتح في التصريف ٢٢٨، وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ((ضهياً)) وزنها نعل، فهي رباعية، وليس فيها زيادة. انظر: تهذيب الألفاظ ٣٦٨.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٢/٣٧٢، والمتح في التصريف ٢٧٩، والمع ٦/٢٤٠، والأصول ٣/٢٣٣، والإيضاح ٢/٣٧٥، وابن بعث ٩/١٤٦، والمقتضب ١/١٩٤، والنصف ١/١١٨، وشرح التصريف للموكي ١٢٢.

(٣) سوى ألف الرصل.

(٤) والدليل على تذكره قول الشاعر:

ومعزى هدبها بعلبـر قـسرآن الأرض مُودانا

فوصف بالذكر، دليلاً على تذكره. انظر: ابن بعث ٩/١٤٧، والمتح في التصريف ٢٤٩-٢٥٠.

ذكر زيادة الياء

وهي ^(١) إن كانت مع ثلاثة أصول فهي زائدة أينما وقعت، سواء كانت أولى كـ ((يَلْمَع)) وهو السراب، و((يَهَيَّر)) ^(٢) وهو الحجر الصلب، و((يَضْرِب))، أو ثانية، كـ ((يَبْطِر))، أو ثالثة كـ ((عَثِر)) وهو الغبار أو رابعة كـ ((زَبِنَة)) ^(٣)، أما زيادتها في ((يلمع))، فلقولهم ((لمع)) وأما في ((يهيئ))، والزائد هي الأولى؛ فلأننا لو جعلنا الثانية هي الزائدة لزم وجود ((فَعِيل)) وهو غير موجود في كلامهم فوزنه ((يَفْعَل))، وأما ((يبطر))؛ فلأنه من ((بطر)) إذا شق، وأما في ((عثر)) و((زبنة)) وهو واحد الزبانية؛ لأنها لا تكون في مثلها فيما عرّف اشتقاقه إلا زائدة، فوجب القضاء بزيادتها فيما لم يعرف اشتقاقه حملاً على ما عرّف اشتقاقه إلى أن يقوم دليل على خلافه، كالياء نى ((يَأْجِج)) ^(٤)، وهو واد بقرب مكة، وفي ((مريم)) و ((مدين)) وفي ((صِصِيَّة))، وهي شوكة يسوى بها الحائك السدا واللحمة، وفي ((قَوَّيْتُ)) ^(٥)، أما الدليل على أصلها في ((يأجج)) فزيادة الجيم الأخرى؛ لأنها زائدة للإلحاق بـ ((جعفر))؛ ولأجل الإلحاق لم تدغم فيها الجيم الأولى، وإذا كانت الجيم زائدة لزم أصالة الياء؛ لثلاث تنقص الكلمة عن مثال الأصول، فوزن ((يأجج)) فعلل، لا "فَعِيل" وأما أصلها في ((مريم)) و((مدين))؛ فلعدم ((فَعِيل))، بفتح الفاء، فوزنهما ((فعلل))، وكان القياس أن يقال ((مريم))، و ((مدين)) بكسر أولهما، ليصيرا على وزن

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣٧٢/٢، والمتع ٢٨٦، والأصول ٢٣٤/٣، والإيضاح ٣٧٧/٢، وابن عبيش ١٤٨/٩، والمنتخب ١٩٥/١، والنصف ١١١/١، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح التصريف اللوكرى ١٢٢.
(٢) اليهجر: الحجر الصلب. وقال ابن السراج: ((يهيئ اسم من أسماء الباطل، قال: وربما زادوه ألفاً فقالوا: ((يهييري))، وقيل غير ذلك في معناه. انظر: شرح الأشموني ٥٦٥/٢، واللسان (هين) ١٣١/٦.
(٣) الزبينة: واحدة الزبانية، وهم بعض الملائكة الذين يدفعون أهل النار، وقيل كل متعبد من الإنس والجن. انظر: اللسان (زبن) ٥٤/١٧.

(٤) وهو ما عليه سيويه، ويستدل النحاة على ذلك بدليل فك الإدغام ليلحق بجمع، وذهب الرضى إلى أن الياء زائدة؛ لأن ((أجج)) مستخدم في كلامهم، ويروى ((يأجج)) بكسر الجيم، فنكون الياء على هذا زائدة لعدم النظر. انظر: الكتاب (بولاق) ٣٤٦/٢، وشرح الشافية ٣٨٧/٢، وابن عبيش ١٤٩/٩.
(٥) فوقت الدحاجة إذا صوتت عند البيض. انظر: اللسان (قوا) ٧٦/٢٠.

((عشر))^(١)، وأما أصالتها في ((صِصِيَّة)) فلأنهم لو جعلوا اليائين زائدتين نقصت أصالتها عن مثال الأصول، ولا وجه للقضاء بزيادة إحداها دون الأخرى، فلما امتنع أن يكونا زائدتين لزم أصالتهما^(٢)، وأما قوقيت فياؤه مبدلة من واو، كان الأصل ((قوقوت))، فقلبوا الواو الثانية ياء؛ لوقوعها رابعة كما قلبت في ((أدعيت))، والكلام في أصالتهما كالكلام في ((صِصِيَّة)).

وأما إذا كانت الياء مع أربعة أصول، فإن كانت الياء أولا كـ ((يَسْتَعُونَ)) وهو اسم مكان بالحجاز، فهي أصل^(٣)؛ لأن بنات الأربعة إذا لم تكن جارية على الفعل فلا يلحقها الزوائد من أولها؛ لأن بنات الأربعة أقل تصرفاً من بنات الثلاثة، وقد ضعفت الزيادة في أوائل بنات الثلاثة، ولم تتمكن كمكبتها في الوسط والآخر؛ لأنه قد يجتمع فيهما زيادتان، ولم يقع ذلك في أوائلهما، وإذا كان كذلك لم يجز في أوائل بنات الأربعة، بخلاف الجارية على الفعل فتلحقها خاصة الزيادة من أوائلها؛ نحو: ((منطلق)) و((مدرج)).

وأما إذا لم تكن الياء أولا على الوجه المذكور فهي زائدة، كما في ((سَلْحَفِيَّة))، لجمعها عنى ((سلاحف))؛ لأن الزيادة في غير الأوائل لا تمتنع في بنات الأربعة.

فكر زيادة الواو

وهي^(٤) لا تزاد^(٥) أولا، لكن في غير الأوائل...^(٦) فمثالها زائدة ثانية ((عَوَسَج))؛ لأنه من ((عسج)) إذا مد عنقه، وثالثة ((قَسَوْر))؛ لأنه من "القَسْر"؛ ورابعة ((عَنْفُوَان)) وهو أول الشباب؛ لأنه من ((العنف)) ضد الرفق، وخامسة ((قَلَسُوَّة))؛ لأنها من ((قَلَس)).

قالوا: وفي مثل هذا كله زائدة؛ إلا أن يعترض ما يقضى بأصالتها؛ نحو: واو

(١) وكان لقيس كذلك قلب لياء ألفا على حد مقال ومقام. ابن عبيش ١٤٩/٩ وشرح الشافية ٣٩١/٢.

(٢) لأن الكلمة مركبة من ((صي)) مرتين. انظر: ابن عبيش ١٤٩/٩.

(٣) ولتلك لكثرة ما علم منه بالاشتقاق. انظر: ابن عبيش ١٤٩/٩.

(٤) المتع ٢٩١، وابن عبيش ١٥٠/٩، والأصول ١٣٦/٣، والإيضاح ٢٨٠/٢، والرضى على الشافية ٣٧٢/٢،

والتنقيب ١٩٥/١، والنصف ١١٢/١.

(٥) انظر: ابن عبيش ١٥٠/٩، وشرح الأعمشوني ٥٦٦/٢.

(٦) فراغ في الأصل.

((عزويت))^(١)، وهو اسم موضع؛ لأنه لو قضى زيادتها لكان وزنه ((فعويل))؛ فيدخل في الكلام ما ليس منه؛ لأنه ليس في كلامهم ((فعويل))، وإذا ابتنى ((فعويل)) كان وزنه ((فعليت))، مثل ((عفريت))، فتكون الياء والتاء زائدتين، والواو لام الكلمة. وأما في أوائل الكلم، فلا تقع الواو زائدة؛ لأنهم قد يدلون الواو الأصلية إذا وقعت أولاً استثنافاً لها، كما أبدلت تاء في ((تراث))، وهمزة في ((أقتت))^(٢)؛ فلئلا تزاد أولاً بطريق الأولى.

وأما واو ((ورتل)) وهو الداهية فأصلية، وليست زائدة، وإنما الزائد التون؛ للإلحاق بـ ((سفرجل)) لزيادتها في ((جحتفل))، وهو الجيش العظيم، ووزنه ((فعلل))، فإن ((قيل)) إن الواو والياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا مع التضعيف، ولا تضعيف في ((ورتل))، فليست الواو فيه أصلاً، فالجواب أن جعل الواو أصلاً في ((ورتل)) أقرب وأولى من جعلها زائدة؛ لأنها ثبتت أصلاً في بنات الأربعة مع التضعيف، ولم تكن قسط زائدة في بنات الأربعة لا مع التضعيف ولا مع غيره.

ذكر زيادة الميم

وهي^(٣) إما أن تقع أولاً أو غير أول، أما التي تقع أولاً، فإن وقع بعدها ثلاثة أحرف أصول فحكمها حكم همزة في القضاء بزيادتها، وهي إما تُزاد أولاً في الأسماء، فتُزاد في مفعول من الفعل الثلاثي كـ ((مضروب))، وفي اسم الزمان والمكان كـ ((مقتل))، وفي اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافقه كـ ((مكرم))، و((مدحرج))، وفي مفعال للمبالغة كـ ((مقياس))، و ((مفتاح)).

وزيادة الميم أولاً أكثر من زيادة همزة أولاً، والذي يدل على زيادتها في جميع ما ذكرناه الاشتقاق ألا ترى أن ((بمضروباً))، و((مقتلاً))، و ((محبساً)) من: الضرب والقتل والحبس، و((مدحرج)) من ((دحرج))، و((مكرم)) من ((أكرم))، و((مقياس)) من ((قاس))، و((مفتاح)) من ((فتح)).

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٦٨.

(٢) سورة الرسالات ٧٧/١١.

(٣) لا تزاد إلا في الأسماء. الرضى على الشافية ٢/٣٧٢، وانظر ابن يمين ٩/١٥٦، والإيضاح ٢/٣٨٠، والمتع في التصريف ٢٣٩، والمعجم ٦/٢٣٨، والأصول ٣/٢٧٣، وأدب الكاتب ٢١٨، والجاربردى ١/٢٢١، والمقتضب ١/١٩٥، وشرح التصريف اللوكي ١٥٠، والنصف ١/١٢٩.

فإن أبهم ما يأتي فيه الميم أولاً حُمِلَ على ما عَلِمَ إلى أن يقوم دليل على أصالتها كميم ((معدّ))^(١)، و ((مِعْزَى))^(٢) و ((مَأْجِح)) اسم مكان، و((مَهْدَد))^(٣) اسم امرأة، و ((مَنْجُون)) وهو الدولاب، و((مَنْجِين))^(٤) فإن الميم في جميع ذلك أصلية، أما ((معدّ))، فلقولهم : تمعددوا، أى كونوا على ما كان عليه معدّ من خلقه وطريقته، فميم ((معدّ)) هى ميم ((تمعددوا))، وهى فى ((تمعددوا)) أصل ؛ لأن الميم لا تُزاد فى الأفعال، فهى فى ((معدّ)) أصل ووزنه ((فعل)) بتشديد اللام، وأما ((مِعْزَى))^(٥)؛ فلقيام الدليل على زيادة الألف للإلحاق بـ ((درهم))، فلو لم تكن الميم أصلاً لنقص الاسم عن مثال الأصول، وأما ((مَهْدَد))، و((مَأْجِح)) فإنما كانت الميم أصلية فيهما؛ لأنهما من: مهد بمهد وموج بموج الماء إذا صار أجحاً، وحملها على ذلك أولى من جعل الميم زائدة، حملاً على ((هدد)) و ((أجج))؛ لأن عدم تغير العلم أولى من المصير إلى تغييره، فوزن ((مأجج)) و ((مهدد)) فَعَلَّل، واللام الثانية زائدة للإلحاق بـ ((جعفر))؛ ولذلك لم تُدغم؛ لأنه لو أدغم لقات الغرض الذى له زيدت اللام، وهو الإلحاق، ولو قلنا بزيادة الميم واللام معاً لنقص الاسم عن مثال الأصول، فلزم أن تكون الميم أصلاً، وأما ((مَنْجُون)) فممه أصلية^(٦)، وقد تكررت فيه النون عيناً ولاماً للإلحاق بـ ((عَضْرُقُوط))، فوزنه فَعَلَّلُول؛ إذ ليس فى العربية مَفْعُول، ومن الدليل على أصالة النون أيضاً جمعه على ((مَنَاجِين))، وإذا ثبت أصالة النون فيه ثبت أصالة الميم، وإلا لكان وزنه مَفْعُولُول، وهو معدوم فى كلامهم، وأيضاً فاجتماع زيادتين فى

(١) انظر: المنصف ١/١٢٩.

(٢) انظر: المنصف ١/١٣٢.

(٣) انظر: المنصف ١/١٤١.

(٤) والقول بأن الميم أصلية والنون زائدة منذهب سيويه والملازني، ووزنه عندهما فعليل كمنزيس، وقال غيره إن النون الأولى والميم معاً زائدتان، لقول العرب: حنقناهم، أى وميناهم بالحنق، وحنى أبو عبيدة عن بعض العرب: ما زلنا بحنق، فعلى هنا وزنه منفعال، والصحيح منذهب سيويه، لجمعه على بجاتق، وذهب الفراء إلى أنها مولدة، أى حنقناهم، وقال: الميم تزد على نحو هنا إشارة إلى عدم النظر. انظر: ابن عيش ٩/١٥٢-١٥٣، والمتع فى التصريف ٢٥٣-٢٥٦، وأدب الكاتب ٢١٨، والمنصف ١/١٤٦.

(٥) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

أول الكلمة لا تكون إلا فيما كان جارياً على الفعل؛ نحو: ((منطلق))، و((مستخرج))،
وأما ((منجنيق)) ففي أصالة الميم خلاف^(١)، ومذهب الأكثر أنها أصل، والنون زائدة؛
لقولهم ((بجانيق))، فسقوطها في الجمع دليل على زيادتها.

وإذا ثبت زيادة النون قُضِيَ بأصالة الميم؛ لأنه لا يجتمع زيادتان في أول الاسم إلا
أن يكون جارياً على فعله كما قلنا في نحو: ((منطلق))، و ((مستخرج))، وإذا كانت
الميم أصلاً فيه كان، وزنه فنعليل.

وأما إذا وقعت أولاً خامسةً، فهي أصل كـ ((مرزنجوش))^(٢)؛ لما سبق من أن
زيادة الهزمة مستقلة في ذوات الأربعة لطولها، فلم يكونوا ليزيدوا الثقل ثقلاً، وإذا
كانت لا تزداد أولاً في ذوات الأربعة فذوات الخمسة بذلك أولى، فيحكم بأصالتها ما
لم يقد دليل على الزيادة..

وأما الميم التي تقع غير أول، أي تقع حشواً فهي أصل^(٣)؛ لأنه ليس بموضع زيادتها
إلا أن يدل دليل على الزيادة كميم ((دلامص))، و ((قمارص))^(٤) و((هرماس))
و((زرقم)) أما ((دلامص)) وهو البراق، فلقولهم ((دلاص))^(٥) وأما ((قمارص)) وهو
الحامض فلقولهم ((بن قارص))؛ لكونه يقرص اللسان، وأما ((هرماس))، وهو الأسد؛
فلأنه من الهرس، وأما ((زرقم)) ونحوه ((ستهم)) فلأنه بمعنى الأزرق والأسته، فقد دل
على زيادة الميم حشواً في ذلك كله الاشتقاق؛ لسقوط الميم فيما ذكر من ((دلاص))،
و ((قارص))، و((الهرس))، و((الأزرق))، و ((الأسته)).

والميم من زيادات الأسماء، ولا حظ للفعل فيها؛ ولذلك قُضِيَ بأصالة ميم ((معد))؛
لكونها أصلاً في ((معدود))، وأما قولهم ((تمسكن))، و ((تملغ))، و ((تمندل)) فشاذا.

(١) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٢) المرزنجوش: نت، ويقال له الزعفران. الصحاح مردقش ١٠١٩/٣، وانظر: أوضح المسالك ٣٦٥/٤.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢١٨.

(٤) الصواب: قوامص. اللسان (قرص) ٧٣/٧.

(٥) وزعم أبو الحسن والملازمي أن ((دلامصاً)) من ذوات الأربعة وأن معناه كعني ((دليص)) - وهو الدرغ
البراق - وليس بمشتق منه، فجعلناه من باب ((سبط وسبطر))، وخالفهما ابن عسور المتع في التصريف ٢٤٥ -

٢٤٦، وشرح الأشموني ٥٦٩/٢، وانظر: المصنف ١٥١/١.

ذِكْرُ زِيَادَةِ النُّونِ

ولها ^(١) في ذلك موضعان: أحدهما موضع تكثر زيادتها فيه، فمتى وجدت فسى ذلك الموضع قُضِيَ زيادتها فيه، إلا أن يقوم دليل على أصلتها، وثانيها موضع تقل زيادتها فيه، فمتى وجدت في ذلك الموضع قضي بأصلتها، إلا أن يقوم دليل على زيادتها. أما الموضع الذي تكثر زيادتها فيه فله عدة صور؛ منها أن تقع النون أخيراً بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أحرف أصول، فإذا وقعت كذلك فاحكم زيادتها، إلا أن يقوم دليل على أصلتها كما سيأتي، فإذا وقعت النون على هذه الصفة، فالأصل أن تلحق الصفات بما مؤنثه ((قَعْلَى))؛ نحو: ((سِكْرَان))؛ لأن الصفات بالزيادة أولى؛ لشبهها بالأنفعل، وأما الأعلام من نحو: ((مَرَوَان))، و ((قَحْطَان))، و ((عُثْمَان)) ^(٢) فمحمولة على الصفات في ذلك، وأما نحو: ((عَنَان))، و ((سَنَان)) فنونهما أصل؛ لعدم تقدم ثلاثة أصول على الألف، وأما ((دَهْقَان)) ^(٣)، و ((شَبِطَان)) فإنه وإن كان قبل الألف ثلاثة أصول لكن النون فيهما أصل؛ لقيام الدليل على أصلتها؛ لأن ((دَهْقَان)) من ((تَدَهَّقَن))، و ((شَيْطَان)) من ((تَشَيْطَن)) ^(٤)، وكذلك: حسان و حمار قبان ^(٥) و فينان، وهو الرجل الكثير الشعر قيمن صرفها؛ لأنها من ((حسن))، و ((قبن))، و ((فنن)) إذا أبعده في الأرض؛ فنون ذلك غير زائدة، ولذلك صُرِفَتْ، ومنهم من جعل النون فسى ((حسان))، و ((حمار قبان)) زائدة، ومنعهما الصرف حملاً على الأكثر، وهو القياس، فيكون ((حسان)) من الحس، و ((حمار قبان)) من القب.

(١) انظر: الرضى على الشافية ٢/٣٧٦، والإيضاح ٢/٣٨٤، والمتع في التصريف ٢٥٧، والمع ٦/٢٣٨، والأصول ٣/٢٣٨، والجارودي ١/٢٢٧، ولقتضب ١/١٩٢، والنصف ١/١٠٢، وشرح لتصريف الملوكي ١٦٦، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح الأختوني ٢/٥٧٢، وأوضح المسلك ٤/٣٦٥.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٦٥.

(٣) دهقان: مرعب إذا جعلنا النون أصلية، من قولهم تدهقن الرجل، وله دهقنة موضع كنا، صرف؛ لأنه فعلا، وإن جعلناه من الدهق، لم يصرف، لأنه فعلا. اللسان (دهقن) ١٧/٢٠.

(٤) يجوز أن تكون النون أصلية من (شطن بشطن) إذا بعد أو (شاطن تشيطان)، وسمى بذلك كل منسرد لبعده غوره في الشر، وقبل هو فعلا من شاط بشيط إذا هلك ويجوز أن يكون سمي بفعلا لمبالغته في إهلاك غيره. انظر: الشيبان ٤/١، وانظر مناقشة هذه المسألة بالتفصيل في المتع في التصريف ٢٦١-٢٦٢، والمغني في تصريف الأنفال ٩٠، والمراجع التي بهامشه.

(٥) قبان: دوية، يقال: ((قب الفحل)) إذا سمع قمقعة أنيابه. اللسان ((قب)) ٢/١٥٠.

والقاعدة في ذلك أن ما آخره ألف ونون بعد ثلاثة أصول إن كان مشتقاً مما ليس فيه نون، فنونه زائدة، وهو غير منصرف كـ ((سكران)) ؛ لأنه من السكر، فنونه زائدة، وهو غير منصرف، وإن كان مشتقاً مما فيه النون، فنونه غير زائدة وهو منصرف، كـ ((ندمان)) ؛ لأنه من الندامة، فنونه غير زائدة وهو منصرف ^(١).
وأما ((دهقان))، و((شيطان)) فإن كانا من ((تدهقن))، و((تشيطن))، فنوناهما غير زائدتين، وهما منصرفان، وإن كانا من ((دهق)) و((شيط)) كانت النون فيهما زائدة، وهما غير منصرفين لزيادتهما.

ومنها زيادتها في أول الفعل المضارع، والفعل المطاوع؛ نحو: ((نفع))، و((انفعل)) ^(٢).

ومنها زيادتها في آخر الجمع نحو: ((غربان)) ^(٣)، وفي المصدر؛ نحو: ((غليان)) ^(٤).

ومنها زيادتها سادسة في نحو: ((زعفران)) ^(٥)، وسابعة في نحو: ((عيثران)) ^(٦)؛

لأنها لو جعلت أصلية فيهما لخرجا عن وزن أبنية الأصول.

ومنها أن تُزاد ثالثة ساكنة نحو: ((جحنفل)) و((شربث)) ^(٧)، وهو الغليظ الكفين، و((عصنصر)) ^(٨) وهو اسم جبل، و((غصنفر)) و((غرندد))، فالنون زائدة في ذلك كله؛ لأن الألف والواو والياء تكثر زيادتها إذا وقعت هذا الموقع في بنات الأربعة، كالألف في؛ نحو: ((مساجد)) والواو في؛ نحو: ((فدوكس)) وهو الأسد، والياء في نحو: ((دريهم))، فكذلك النون إذا وقعت هذا الموقع ؛ لأنها من حروف الزيادة، وقد وقعت في موقع كثر فيه زيادة الحروف المذكورة، فوزن ما ذكر من ((جحنفل)) إلى ((غصنفر)) فعمل ^(٩).

وأما الموضع الذي تقل زيادة النون فيه فهو أن تقع غير ثالثة، سواء كانت أولى

(١) انظر: ابن يعيش ١٥٥/٩.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.

(٣) لأن مفرد ((غرب))، وليس فيه النون، وانظر: الكتاب ٣٢١/٤.

(٤) لأنه من إلی غلي، وانظر: الكتاب ٣١٩/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، ونظرة: ((عبوثان)).

(٧) انظر: شرح الأشموني ٤٧٣/٢.

(٨) انظر: لوضع المسالك ٣٦٥/٤، والأشموني ٥٧٢/٢، وهو من صفات الأسد. انظر: بلدي اللغة ١٤٧.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

كـ ((نَهَشَل))^(١) وهو الذئب، وهو فعّل، مثل ((جعفر))، فلذلك لم يمكن الحكم بزيادة نونه، أو كانت ثانية كـ ((خَنَزَق)) وهو القصر؛ وإنما كانت نونه أصلية لأنها في مقابلة الأصول؛ إذ هي بإزاء الراء من ((قَرَطَعَب))^(٢)، قال سيويه^(٣): إذا كانت النون ساكنة ثانية لا تجعل زائدة إلا بلليل، وأما إذا قام دليل على الزيادة فهو مُقدم، فيحكم بزيادتها حينئذ، كما في ((نرجس)) و ((عَنْبَس))^(٤) وهو الأسد، و ((عَنْسَل))^(٥)، و ((عَفْرَنِي)) وهو من أسماء الأسد، و ((بَلْهَنِيَّة))^(٦) و ((خَنْفَقِي))^(٧)، أما ((نرجس))، فلعدم النظر، لو قلنا بأصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام مثل ((جعفر))، بكسر ما قبل آخره فوزنه ((نَفَعِل)) وأما ((عنبس)) و ((عنسل)) فمن العبس والعسل، وهو الإسراع، وعسلان ((الذئب)) شدة عدوه.

وأما ((عَفْرَنِي))، فالنون والألف فيه للإحاق بـ ((سَفْرَجَل))، وهو من قولهم ((جاءني عَفْرَةُ الحِر)) بضم العين والفاء، أي في شدة الحِر.

وأما ((بَلْهَنِيَّة)) و ((خَنْفَقِي))، فالنون زائدة فيها لقولهم ((عيش أبله)) وخفق الرياح يخفق، أي أسرع.

ذكو زيادة التاء

وهي^(٨) تُراد في الأوائل وفي الأواخر^(٩)، فهي تزداد حيث لا تُزداد الواو، وقد اطردت زيادة التاء في التفعيل كـ ((التقطيع))؛ لأنه من ((قطع)) فكانت التاء في التقطيع عوضاً من تشديد الطاء، وفي التفعال كـ ((التسأل))، و ((التكران))، وفي التفعّل كـ ((التكلم))، وفي

(١) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٢.

(٢) قرطعب، يقال: ما عليه قرطعية، أي قطعة حرقه، وماله قرطعية، أي ماله شيء.

انظر: الصحاح ((قرطعب)) ٢٠١/١، والقاموس المحيط ١٢٠/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٦٩/٤ - ٢٧٠، وابن عيش ١٥٥/٩.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٧٣/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٥٧٣/٢.

(٦) البلهنية: سعة العيش.

انظر: الصحاح ((بلهن)) ٢٠٨٠/٥، والقاموس المحيط ((بلهن)) ٢٠٤/٤.

(٧) خنفيقي: من معانيها الناهية.

انظر: الصحاح ((حنفيقي)) ١٤٧٠/٤، والقاموس المحيط ((حنفيقي)) ٢٣٥/٣.

(٨) انظر: الرضى على الشافية ٣٧٦/٢، وابن عيش ١٥٦/٩، والمتع التصريف ٢٧٢، والأصول ٢٤١/٣، والإيضاح

٣٨٦/٢، والمقتضب ١٩٨/١، والتصريف اللوحي ١٨٧، والنصير الخمسون ٢٦٣، وأروض المسالك ٣٦٦/٤.

(٩) وكذا في الحشو. الفنى في تصريف الأنعال ٩٢، وانظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.

التفاعل كـ ((التخاصم))، وفي فعليهما نحو: ((تَكَلَّم)) و ((تَخَاصَم))^(١).
 وزيدت ثانية في نحو: ((الاقطاع))، وفي فعله نحو: ((اقتطع)) و ((افتقر))^(٢).
 وزيدت في أوائل المضارع؛ نحو: ((تقوم))^(٣).
 وزيدت في الآخر للتأنيث نحو: ((قامت)) و ((مسلمة صالحة))^(٤)، وزيدت في جمع
 المؤنث السالم؛ نحو: ((مسلمات))، وفي ((رَغَبْت))^(٥) وهو عظيم الرغبة، وفي جَبْرُوت^(٦)
 و((عنكبوت))؛ لورود ((العنكب)) بمعناه^(٧).
 ثم التاء فيما سوى هذه المواضع أصل في نحو: ((تُرْتَب)) وهو الأمر الراتب الثابت،
 والتاء الأولى فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام ((فُعَل)) يضم اللام الأولى فهو تفعل، وإلا في
 نحو: ((تَوَلَّج)) وهو كَنَسُ الوحش^(٨)، والتاء فيه بدل من الواو؛ لأنه مسن الولوج^(٩)،
 فوزن ((تَوَلَّج)) تَفَعَّل.
 وقيل: إن ((تَفَعَّل)) قليل^(١٠)، و ((فَوَعَّل)) كثير فهو فَوَعَّل، فتكون التاء أصلاً
 على هذا القول الآخر، وإلا في ((سَنَبْتَة))^(١١)، وهي قطعة من الدهر، وتأوها زائدة؛
 لقولهم مضى سنة^(١٢) من الدهر وسنبتة، فسقوط التاء دليل على زيادتها.

-
- (١) انظر: أوضح المسالك ٣٦٦/٤.
 (٢) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.
 (٣) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.
 (٤) انظر: الكتاب ٢٣٦/٤، وشرح الأشموني ٥٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٦٦/٤.
 (٥) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.
 (٦) انظر: شرح الأشموني ٥٧٤/٢.
 (٧) انظر: الصحاح ((عكب)) ١٨٨/١، ومنه سببه أنه رباعي لقولهم في معناه ((العنكب)) وذهب بعض
 النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة. شرح الأشموني ٥٧٥/٢.
 (٨) انظر: الصحاح ((ولج)) ٣٤٨/١، والكناس هو مستو الوحش، يقال: كَسَّ الظبي، أي دخل في كناسه.
 اللسان ((كس)) ٨١/٨.
 (٩) وربما قالوا: فَوَلَّج، فأبدلوا من التاء دالا. انظر: ابن عمير ١٥٨/٩.
 (١٠) وهو مذهب البغداديين، لأن التاء عندهم زائدة. انظر: ابن عمير ١٥٨/٩.
 (١١) انظر: المفصل ٣٥٩.
 (١٢) في الأصل: ((سنب)) والصحيح أنها بناء التأنيث.

ذِكْرُ زِيَادَةِ الْهَاءِ

وهي ^(١) قد زيدت أكثرًا زيادة مطردة للوقف، وذلك لبيان الحركة أو حروف المد، أما زيادتها لبيان الحركة فإنما تلحق بالحركة الغير الإعرابية، وغير المشبهة بها؛ نحو: ﴿حَسَابِيَّةٌ﴾ ^(٢) و﴿ثُمَّ﴾، ولا تدخل على حركة بناء تشبه الإعراب، فلا تدخل على الفعل الماضي؛ نحو: ﴿قامه﴾، و﴿ضربه﴾، ولا على المنادى؛ نحو: ﴿يا زَيْدُ﴾؛ لأنهما يشبهان المعرب، وإذا لم تدخل على ما يشبه المعرب فلتلا تدخل على المعرب بطريق الأولى، وأما زيادتها لبيان حروف المد التي هي الألف والواو والياء فنحو ﴿وازيده﴾ و﴿اغلامهم﴾، ونحو: ﴿حَسَابِيَّةٌ﴾.

وزيدت الهاء أيضًا زيادة غير مطردة مما يسمع، ولا يُقاس عليه في جمع ﴿أم﴾؛ لقولك ﴿أمهات﴾، وقالوا ﴿أمات﴾ بغير هاء، لكن ﴿أمهات﴾ بالهاء يكثر في الأناسي، و﴿أمات﴾ بغيرها يكثر في البهائم ^(٣)، وقد جمع اللغتين من قال:

إذا الأمهاتُ قَبِحْنَ الوُجُوهَ فَوَجَّتْ الظَّلَامُ بِأَمَاتِكَ ^(٤)

وزيدت الهاء أيضًا في الواحد، فقالوا ﴿أمهتي﴾، قال الشاعر:

أُمُهْتِي خَنَدَفُ وَالْيَاسُ أُمِي ^(٥)

ووزن ﴿أم﴾: فَعْلٌ، فاهمزة فاء، والميم الأولى عين، والميم الثانية ^(٦) لام.

(١) نسب إلى الورد أنه كان يخرج الهاء من حروف الزيادة، وهو خلاف ما في المقتضب. شرح الرضي على الشافية ٣٨٢/٢، والمقتضب ١٩٨/١، ١٦٩/٣، وابن عيش ١٤٣/٩، وانظر ابن عيش ٢/١٠، والمنع في التصريف ٢١٧، والأصول ٢٣٦/٣، والإيضاح ٣٨٧/٢، والجاريدى ٢٢٩/١، وشرح التصريف الملوكي ١٩٨. سورة الحاقة ٦٩/٢٠.

(٢) وذكر ابن درستويه وغيره أنها لغة ضعيفة، انظر: التاج ((أمم)) ١٩٠/٨، وشرح الشافية ٣٨٤/٣، والقاموس المحيط ((أمم)) ٧٧/٤، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وابن عيش ٤/١ - ٥. (٤) من المتقارب، لروان بن عبد الحكم في شرح شواهد الشافية ٣٠٨/٤، وغير نسوب في الفصل ٣٥٩، وابن عيش ١٠/٣ - ٤، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وشرح الشافية ٣٨٣/٢، واللسان ((أمم)) ٣٠/١٢، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤، ووصف الباتني ٤٠١.

(٥) من الرجز، وهو لقصى بن كلاب في التاج ((أمم)) ١٩٠/٨، والخزانة ٣٧٩/٧، وشرح شواهد الشافية ٣٠١/٤، واللسان ((أمم)) ٢٩٥/١٤، وبدون نسبة في شرح الشافية ٣٨٣/٢، والأمالي للقال ٣٠٥/٢، والجمهرة ٢٦٧/٣، والفصل ٣٥٩، والصحاح ((أمم)) ١٨٦٣/٥، وابن عيش ٤/٩٠، وذكر لعيني أن هذا البيت لقصى أحد أجداد لبيبي في مجموعة يفتخر فيها بحمام الطائي، وهذا غير حازم؛ لأن قصي متقدم زمانًا عيين حمام الطائي، والأرجح أنه لليلى بنت حلوان بن عمران بن قضاة.

(٦) وحكى الخليل: نامت فلانة: أي اتخذتها أما، والمشهور تأمتهما. انظر: شرح الرضي على الشافية ٣٨٤/٢، وابن عيش ١٠/٤ - ٥، والأمالي ٣٠١/٢، والتاج ((أمم)) ١٥٠/٨.

وزيدت أيضاً في ((أهراق إهراقه))^(١)، وذلك أنه ورد ((هراق)) و ((أهراق))، فمن قال ((هراق)) فالهاء بدلٌ من همزة ((أراق))، كما قالوا: ((هردت أن أفعل)) في أردت، ومن قال ((أهراق)) فالهاء عنده زائدة، كالعوض من حركة العين؛ لأن من قال ((أهراق)) سكن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة، فالهاء حينئذٍ عنده عوض، لا من حرف، بل من فتحة عين الكلمة؛ لأن الأصل ((أروق)) ((أواريق))، فنقلت الفتحة إلى الراء التي قبلها فانقلبت الواو ألفاً ثم جعلت الهاء في ((أهراق)) عوضاً عن نقل فتحة عين الفعل عن العين إلى الفاء، وأصل ((يريق)) : يوريق، فأبدلوا من الهمزة هاء، بقي ((يُهرِّيق)).

وزيدت أيضاً في ((هركولة)) وهي الجسيمة^(٢)، ووزنها ((هَفَعُولَةٌ))؛ لأنها من الركل وهو الرفس^(٣). وزيدت أيضاً في ((هَجْرَع)) وهو الطويل، ووزنه ((هَفْعَل))^(٤)؛ لأنه من الجرْع، وهو المكان السهل.

وزيدت أيضاً في ((هَلْقَامَةٌ)) عند الأخفش^(٥)، وهو من أسماء الأسد؛ لأنه من اللقم. ويجوز أن تكون مزيدة في ((سَلْهَب))؛ لقولهم ((سَلَبَّ)) ومعناها الطويل.

ذِكْرُ زِيَادَةِ السَّيْنِ

وزيادتها قليلة^(٦)، ولكن اطردت زيادتها في استفعل وما تصرف منه؛ نحو: ((استخرج يستخرج استخراجاً، وهو مستخرج))، والغالب عليه الطلب في قولك ((استفهم))، و ((استعلم))، إذا طلب الفهم والعلم^(٧).

(١) الهاء زيدت عوضاً عن تحريك العين عند سيويه. انظر: شرح الشافية ٣/٣٨٤، وابن يعيش ٦/١٣٦.

(٢) بمعنى المرأة.

(٣) وهو ما حكاه أبو الحسن عن الخليل، وحكى أبو زيد فيها ((هركلة)). انظر: ابن يعيش ٥/١، وشرح الرضى على الشافية ٢/٣٨٥.

(٤) وفي شرح الرضى على الشافية ٢/٣٨٥: ((وأكثر الناس على ما قال ابن حنبل، وهو أن المجرع والمبجع فعلى وهركولة فعولاً؛ لقلّة زيادة الهاء)).

(٥) انظر: المفصل ٣٥٩، وابن يعيش ١٠/٥.

(٦) انظر: الرضى على الشافية ٢/٣٧٦، وابن يعيش ٥/١٠، والمتع في التصريف ٢٢٢، والأصول ٣/٢٤٢، والإيضاح ٢/٣٨٩، والجارودي ١/٢٢٨، والمقتضب ١/١٩٨، وشرح التصريف اللوحي ٢٠٦، الفصول الخمسون ٢٦٣.

(٧) وذكر المبرد أن السين لا تُزاد إلا في موضع واحد وهو استفعل وما تصرف منه انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٩ - ٣٩٠.

وزيدت غير مطردة في؛ نحو: ((أسطاع يَسْطِيع))، والمراد: أطاق يطيع، فزيدت السين عوضاً من سكون عين الفعل؛ لأن أصل ((أطاع)) أطوع^(١)، فُنُقِلت فتحة الواو إلى الطاء، وانقلبت الواو ألفاً، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وعوض السين عن نقل حركة عين الفعل عن العين إلى اللام^(٢) كما تقدم في ((أهراق)).

وزيدت السين أيضاً مع كاف الضمير في خطاب المؤنث، وهي لغة بعض العرب، فيتبعون كاف الخطاب في المؤنث سينا في الوقف؛ تبيناً لكسرة الكاف^(٣)، ويقولون: ((مررت بكِ)) و ((أخذت منكِ)) و ((رأيتكِ))^(٤).

فكرو زيادة اللام

وهي^(٥) أبعد حروف الزيادة شبيهاً بحروف المد واللين؛ ولذلك قلت زيادتها؛ ولذلك زيدت في أسماء الإشارة، كقولك: ذلك وهنالك وألالك؛ لأن الأصل: ذاك وهنالك وألاك، قال:

وهل يعظ الضليل إلا أولالكا^(٦)

وكُسرت هذه اللام لثلاث تلتبس بلام الملك في قولك ((ذالك))، وزيدت أيضاً في قولهم ((عبدل))^(٧) بمعنى عبد، و((زيدل)) بمعنى زيد، و((فَحَجَل))

(١) وهنا ما قال به سيويه. الكتاب ٢٨٥/٤، الجاربردى ٢٢٨/١.

(٢) وهو رأى سيويه، وقد تعقب المراد ذلك على سيويه فقال: ((إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجوفاً في اللفظ فلا، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء)). انظر: المتع في التصريف ٢٢٤.

(٣) وذهب ابن الحاجب إلى أن السين هنا ليست حرفاً زائداً؛ لأنه جيء بها للوقف بعد تمام الكلمة وليس صحيحاً عدلها صح عد الشين من كشكش، ولا سبيل إلى ذلك. الإيضاح ٣٨٩/٢.

(٤) وهي المعروفة بالكسكة: انظر ص ٨٣٠، من هنا الكتاب.

(٥) وأنكر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة. شرح الشافية للرضي ٣٨١/٢، وانظر: ابن عيسى ٦/١٠، والمتع في التصريف ٢١٣، والأصول ٢٤٣/٣، والنوادر ١٥٤، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٣٢، وإصلاح النطق ١٩٨/١، وشرح التصريف اللوحي ٢٠٩.

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدوره: ((أولاً لك قومي لم يكونوا أشابة))، وهو للأعشى في ابن عيسى ٦/١٠، ولأخي الكلجة في الخزانة ٣٩٤/١، والنوادر ١٥٤، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٣٢، وإصلاح النطق ٣٨٢، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢، وشرح التصريح ١٢٩/١.

(٧) وزعم أبو الحسن أن معنى عبدل: عبد الله فتحتمل أن تكون من قبيل عبرى وعبسى فلا تكون زائداً، بل هي بعض اسم. انظر: المتع في التصريف ٢١٣ - ٢١٤.

بمعنى الأفحج، وهو وسيع الخطوة، وأما قولهم ((هيقل))^(١) و((فيشلة))^(٢)، فيحتمل أن تكون اللام زائدة؛ لقولهم لذكر النعام ((هيق)) بمعنى ((هيقل))، ولقولهم ((فيشلة)) بمعنى فيشلة، ويحتمل أن تكون اللام أصلاً وتكون الياء زائدة؛ لأن زيادة الياء ثانية كثيرة، وزيادة الياء أيضاً من زيادة اللام.

الفصل السابع في إبدال الحروف

وهو^(٣) جعل حرف مكان حرف من حروف الإبدال التي ستذكر، والإبدال يقع في الأضرب الثلاثة، لقولك في ((وجوه)): «أجوه» وفي ((أراق)): «هراق»^(٤)، وفي ((هلا فعلت)): «ألا فعلت»، فالذي أثبت هو البديل، والزائل هو المبدل منه، وكذلك العوض والمعوّض منه، وربما فرقوا بين البديل والعوض بأن البديل يختص بجعل الحرف في موضع المبدل منه؛ نحو: تاء ((تُخمة))؛ لأنها موضع الواو المبدل منها، والعوض يختص بجعل الحرف في غير موضع المعوض منه؛ نحو: همزة ((اسم))، فإنها عوض من لامه المخنوفة، فلما أقيمت الهمزة في غير موضع المخنوف، وهو الواو سُمي ذلك عوضاً، ولا يقال له بدلٌ إلا تجوزاً مع قلته، والبديل يأتي لتسهيل اللفظ بمشاكلته الحروف.

وهو عليّ ضريين: بدلٌ، وهو إقامة حرف مقام آخر؛ نحو: إقامة تاء ((تخمة)) مقام الواو، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره، والقلب إنما يكون في حروف العلة، وفي الهمزة كـ ((قام))، فإن أصله ((قَوم))، فالألّف واو في الأصل، وكـ ((راس))، فألفه همزة في الأصل^(٥).

ولا نريد بالبدل هنا البديل الحادث مع الإدغام، بل الذي بدون الإدغام^(٦).
وأما حروف الإبدال فقال في المقتضب^(٧): «وحروفه حروف الزيادة والطاء والذال

(١) الهيقل: الذكر من النعام. اللسان ((هيق)) ٢٤٩/١٢.

(٢) الفيشلة: رأس الذكر. انظر: الصحاح ((فشل)) ١٢٩٠/٥.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢٧٩/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٧، وشرح التصريف اللوكمي، لابن يعيش ٢١٣، وابن يعيش ٧/١٠، والرّضى على الشافية ١٩٧/٣، والمع ٢٥٦/٦، والأصول ٢٤٤/٣، والإيضاح ٣٩١/٢، والجاردي ٣١٣/١، وللقنطرب ١٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٥٨٥/٢.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٦/٦، وشرح الرّضى على الشافية ٣٨٤/٣.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٢٨٠/٤.

(٦) وذلك لأن إبدال الإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلى الألف. انظر: شرح الأشموني ٥٨٥/٢، وحاشية

الصبان ٢٧٩/٤.

(٧) انظر: ابن يعيش ٧/١٠، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٧٧.

والجيم، ويجمعها قولك ((استجده يوم طال))^(١).

وقال السخاوى وما معناه: أنه غلط في جعله السين من حروف البدل، وقال ابن الحاجب^(٢): إن ما ذكر من حروف البدل غير جامع لها ولا مانع لغيرها، وبيان أنها غير مانعة أن حرف البدل إنما يعنى به الحرف المبدل لا المبدل منه، بدليل أن العين يُبدل منها، وليست معدودة في حروف الإبدال باتفاق، فإذا كان كذلك فعده السين من حروف البدل خطأ؛ لأنها لا تُبدل، وإنما يُبدل منها، قال: فقد ثبت بما ذكر أن الحروف المذكورة غير مانعة؛ لأنه أدخل غيرها فيها، وبيان أنها غير جامعة هو أن الصاد والزاي يُبدلان من السين، ولم يعدهما ها هنا من حروف البدل، وقد ذكر ذلك في المفصل، انتهى كلام المذكور.

وقد ذكرنا حروف الإبدال على ما رتبها في المفصل، ونهنا على السين والصاد والزاي في موضعها كما ستقف عليه، وعدتها^(٣) في المفصل ثلاثة عشر حرفاً^(٤)، أولها الهمزة، ثم الألف، ثم الواو، ثم الياء، ثم الميم، ثم النون، ثم التاء، ثم الهاء، ثم اللام، ثم الطاء، ثم الدال، ثم الجيم، ثم السين.

القول على إبدال الهمزة من غيرها

وهي^(٥) تُبدل من خمسة أحرف من حروف اللين الثلاثة ومن الهاء والعين.

(١) في ابن يعيش ٧/١٠: ((استجده يوم صال زط)) وانظر: شرح الأشموني ٥٨٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٣.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٢/٢، وشرح الأشموني ٥٩٠/٢.

(٣) اختلف علماء التصريف في عدد حروف الإبدال: فعد أكثرهم أنها اثنا عشر حرفاً. وأسقط بعضهم اللام، وعدّها أحد عشر وبعضهم عدّها تسعة، وعند الرماني أنها أربعة عشر حرفاً. انظر: شرح الأشموني ٥٩٨/٢ - ٥٩٠، وابن يعيش ٨/١٠، وأوضح المسالك ٣٧٠/٤، وحاشية الصبان ٢٨٠/٤ - ٢٨٣.

(٤) انظر: ابن يعيش ٨/١٠، وشرح الأشموني ٥٩٠/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٠، وشرح الملوكي، لابن يعيش ٢٦٧، وابن يعيش ٨/١٠، والمتع في التصريف ٣٢٠، والأصول ٢٢٤/٣، والفصول الخمسون ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٥٩١/٢، وأوضح المسالك ٣٧٣/٤، والرشي على الشافية ٢٠٣/٣، والمسح ٢٥٩/٦، والإيضاح ٣٩٢/٢، والمقتضب ٢٠٠/١.

فكرو إبدال الهمزة من حروف اللين

وهو يأتي على ثلاثة أقسام^(١) :

أحدها: إبدال واجب مطرد.

ثانيها : إبدال جائز مطرد.

ثالثها : إبدال غير مطرد.

والمراد بالمطرد جرىُّ البابِ قياساً من غير حاجة إلى سماع في كل فرد منه، والمراد بالواجب ما لا يجوز غيره، والمراد بغير المطرد ما يتوقف كل فرد منه على السماع، والمراد بالجائز ما يجوز فيه الإبدال وتركه.

أما القسم الأول : وهو إبدال الهمزة من حروف اللين إبدالاً واجباً مطرداً، فله عدة صور؛ منها : وجوب إبدالها من ألف التانيث في: نحو: ((حمراء)) و ((صحراء)) و ((عُشراء)) وما أشبهها^(٢) ؛ وإنما وجب إبدال الهمزة من الألف المذكورة ؛ لأن الأصل كان : ((حمراء)) ، و ((صحراء)) ، و ((عُشراء)) ، بألف واحدة مقصورة مثل ((جُبلى)) و ((سُكوى)) .

فزادوا قبلها ألفاً أخرى تكثيراً لأبنية التانيث ؛ ليصير له بناءان : ممدود وهو باب ((حمراء)) ، ومقصور، وهو باب ((جُبلى)) ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان: الألف الأولى الزيدة للمد، والألف الثانية التي للتانيث، ولم يجوز حذف إحداهما؛ لأنهم لو حذفوا الأولى لبطل المد الذي بُنيت الكلمة عليه، ولو حذفوا الثانية زالت علامة التانيث، فلم يبق إلا التحريك، فلو حركت الأولى لبطل المد المقصود؛ لانقلابها همزة؛ لأن الألف لا تقبل التحريك، وكانت الكلمة تنول إلى القصر فحركت الثانية، فانقلبت همزة، فصارت ((صحراء))، فهزمة ((صحراء)) وما أشبهها بدل من ألف التانيث ؛ ولذلك جمعت على ((صحارى))، بانقلاب الهمزة ياءً، ولو كانت أصلية لثبت الهمزة في الجمع، وكان يجب أن يقال ((صحارئ)) بالهمز.

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو أو من الياء إذا كانتا لامين كهزمة ((كساء))

(١) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٧٤/٤.

و ((رداء))^(١) ؛ لأن أصل ((كساء)) : كَسَاو^(٢)، يواو هي لام الفعل ؛ لأنه من الكسوة، وأصل ((رداء)) : رداى، يياء، هي لام الفعل ؛ لأنه من قولهم ((فلان حسن الردية))، فوَّعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، وكان ينبغي أن يصحاحا؛ لسكون ما قبلهما، كما صحتا فى ((دلو)) و ((ظبي))، لكنهم أعلوهما ؛ لضعفهما بالتطرف، ووقعوهما بعد ألف زائدة، فقلبتا ألفاً ؛ إما لعدم الاعتداد بالألف حاجزاً، حتى صار حرف العلة كأنه قد ولى الفتحة التى قبل الألف، وإما لكون الألف مُنَزَلَةً مُنَزَلَةَ الفتحة؛ لأنها من جوهرها، فقلبوا حرف العلة بعدها ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف الأولى والألف الثانية المنقلبة عن حرف العلة، ولم يمكن حذف إحداها ؛ لئلا يتقلب الممدود مقصوراً، فحركت الأخرى؛ لما تقدم فى ((صحراء))، فانقلبت همزة، فاهمزة فى الحقيقة فى ((كساء)) و((رداء)) إنما هى بدل من الألف التى هى بدل من الواو أو الياء.

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الياء فى نحو: ((علباء)) وهو عصب العنق ؛ لأن الأصل ((علباى)) ؛ لقولهم: ((عَلِبَ العَيْنُ)) إذا أخذته داءً فى جانبى عنقه، و ((بعيرٌ معلبٌ)) موسوم فى جلبائه، ومثله ((حرباء)) ؛ وإنما وجب إبدالها من الياء المذكورة بوقوع الياء طرفاً بعد ألف زائدة للمد، فقلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الألف همزة ؛ لما قيل فى ((كساء)).

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو والياء إذا كانتا عين الفعل^(٣)؛ كما فى نحو: ((قاتل))، و ((بائع)) ؛ لأنهم لما أرادوا بناء اسم الفاعل من ((قال))، و ((باع)) زادوا قبل ألف ((قال))، و ((باع)) ألفاً، لبناء اسم الفاعل، كما زيدت فى ((ضارب))، فاجتمع ساكنان ألف اسم الفاعل، وألف ((باع))، و ((قال))، ولم يمكن الحذف؛ لأنه

(١) شرح الأشموني ٥٩١/٢، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٣.

(٢) فى شرح الأشموني ٥٩٣/٢: ((وقال حنقا أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة؛ وذلك لأنه لما قيل ((كساو)) و ((رداى)) تحركت الواو والياء بعد فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين، لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنها فى محل التنغير، وهو الطرف، نقلبا ألفاً حملا على باب ((عصا)) و ((رحا)) فالتقى ساكنان نقلبت الألف الثانية همزة لأنها من عروج الألف. وانظر: النصف ١٣٧/٢.

(٣) انظر: النصف ٢٨٠/١، وشرح الأشموني ٥٩٤/٢، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤.

يزيل صيغة اسم الفاعل، ويصيره إلى لفظ الفعل، ولم يجر رده إلى الأصل، فيقال :
 ((قاول))، و ((بايع)) ؛ لزوال إعلال اسم الفاعل، لاعتلال الفعل فقلبت الألف الثانية
 فيهما همزة وكسرت كما كسرت عين فاعل، فهذه الهمزة بدل من ألف ((قال))،
 و((بايع))، والألف بدل من الواو فى ((قال))، ومن الباء فى ((بايع))^(١)، كما قيل فى
 ((كساء))، و ((رداء))^(٢).

ومنها وجوب إبدال الهمزة من الواو إذا كانت الواو فاء الكلمة، ومعها واو أخرى
 لازمة^(٣)؛ نحو: ((أواصل))، و ((أواقى)) جمع ((واصل))، و ((واقية))، وهى ما تقيك
 وتحفظك، كان الأصل ((وواصل))، و ((وواقى))، فلما اجتمع الواوان وجب قلب
 الأول همزة ؛ لثقل ذلك؛ ولأنها كانت تبقى معرضة لدخول واو العطف وواو القسم
 عليها، فيجتمع ثلاث واوات، وذلك مستقل ؛ فلذلك وجب أن تبدل من الواو الأولى
 همزة، فقيل ((أواصل)) ((وأواقى))، قال :

يا عَدِي لَقَدْ وَتَكَ الْأَوَاقِي^(٤)

واحترز بقوله ((واو أخرى لازمة)) عن الواو التي تقع ثانية غير لازمة، وهى ما
 زيدت للمد ساكنة؛ نحو: الثانية فى قولك: ((ووعِد))، فإذا كانت الثانية غير لازمة لم
 تكن الأولى من قبيل الهمز اللازم، بل الجائز، فتقول : وُوعِدَ وأُوعِدَ ؛ لأن الثانية بمنزلة
 الألف من ((فاعل)) ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فجاز همز الأولى، ولم يجب كما
 سيأتى فى ((وجوه)).

(١) وزعم المراد أن ألف ((فاعل)) أدخلت قبل الألف المنقلة فى ((قال))، و ((بايع)) وأمثالها، فالتقى ألفان، وهما
 لا يكونان إلا ساكنين، فلزم الحذف؛ لانتفاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذف لالتبس الكلام وذهب البناء. وصار
 الاسم على لفظ الفعل، فتحركت العين؛ لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة. انظر: المتع نسي
 التصريف ٣٢٨، وشرح الأشموني ٥٩٤/٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك فى الأشموني ٥٩٣/٢ - ٥٩٤.

(٣) انظر: الجوهري ٢٧٠/١، وتوضيح السالك ٣٧٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٥٩٥/٢.

(٤) عجز بيت من الخفيف، وصدرة: ((ضربت صدرها إلى وقالت))، وقد عزاه ابن منظور فى اللسان ((وقسى))
 ٢٨٢/٢٠، والجوهري فى الصحاح ((وقسى)) ٢٤٢٦/٦، لمهلل، وهو فى الخزانة ١٦٥/٢، والأسالى للقسالى
 ١٢٩/٢، ولقظه: ((يا عديبا))، والبيت غير منسوب فى ابن بيش ١٠/١٠، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠، وعجزه

ومنها وجوب إبدال همزة من الواو الأولى في تصغير ((واصل)) و ((واقية))^(١)، فتقول : أوَيِّصِلْ وأَوَيِّقْ، والأصل : ((وَوَيِّصِلْ)) و ((وَوَيِّقْ))، فأبدل من الواو الأولى همزة وجوباً، كما في جمعهما حسبما تقدم.

وأما القسم الثاني : وهو إبدال همزة من حروف اللين إبدالاً جائزاً مطرداً، فله أيضاً صور : ومنها إبدالها من الواو المضمومة ضمّاً لازماً، سواء كانت الواو ((٢)) فاء، كـ ((وجوه)) وكـ ((وَقَّتْ))، أو عيناً غير مدغم فيها كـ ((أدور)) و ((أثوب))، فإذا وقعت كذلك جاز إبدال همزة منها جوازاً حسناً استقلالاً للواو المضمومة ؛ لأنها كالواوين، وجاز إبقاء الواو ؛ لأنه هو الأصل، فتقول مخيراً في ذلك بين ((أحوه)) و ((أقت))، بالهمز، وبين ((وجوه)) و ((وَقَّتْ))، بالواو، وكذلك ((أدور)) و ((أثوب)) بالهمز، و ((أدور))، و ((أثوب)) بالواو.

وإنما قال مضمومة ضمّاً لازماً ليخرج ضمة الإعراب ؛ نحو : ((هذا دلي))، وضمة التقاء الساكنين ؛ نحو قوله تعالى : ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾^(٣).

ويمكن أن يستغنى عن قولنا ((ضمّاً لازماً)) بتقيد الواو بكونها فاء أو عيناً، فإنها إذا وقعت مضمومة فاءً أو عيناً، لا يكون ضمها إلا لازماً، حسبما ذكره في المفضل^(٤).

وقال : غير مدغم فيها ؛ ليخرج مثل ((التحول))، و ((التصور))، فإن إبدالها غير جائز؛ لئلا يزول الإدغام.

ومنها جواز إبدال همزة من الواو المضمومة المذكورة إذا كانت عيناً، وكانت مشفوعة بواو أخرى، مثل : ((الغُور))، وهو النِيلَج^(٥)، و ((الغُور)) من ((غار الماء غُوراً))، كل منهما بواوين، الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، فيجوز لك أن تبدل من الأولى المضمومة همزةً، ويجوز أن تبقئها واوً على حالها، أما قلبها همزةً؛ فَلْتَنْزِلِ السَّوَاوِ

(١) شرح الأشعري ٦/٦٠١.

(٢) انظر: للنصف ١/٢١٢، وابن جني ١٠/١٠٠، وللسمع في التصريف ٣٣٢، وللمع ٦/٢٥٦، والإيضاح ٢/٣٩٤.

(٣) سورة البقرة ٢/١٦.

(٤) انظر: المفضل ٣٦٠.

(٥) النيلج: دخان الشحم، يعالج به الرشم لكي يخضر، اللسان ((نيلج)) ٣/٢٠٧، وذكر أن أبا عبيدة ذكره دون أن يفسر معناه.

المضمومة متزلة واووين ؛ لأن الضمة واو صغيرة، فجازر القلب ؛ لاستثقال اجتماع ثلاثة أمثال، لا يجتمع الواووين فقط ؛ لأن الثانية مده، وأما إبقاؤها واواً على حالها فلأنه الأصل ؛ ولأن ضمة الواو حركة، والحركة لا يكون لها حكم الواو حقيقة، ولم يُكره اجتماع الواووين هنا ؛ لكون الثانية مده.

أما القسم الثالث، وهو إبدال الهزمة من حروف اللين إبدالاً غير مطرد فله صور أيضاً :
 منها إبدال الهزمة من الألف^(١)، وهو غير مقيس عليه، وليس كل العرب يفعله مثل ((دأبة)) و ((سأبة)) و ((أياض)) و ((العالم)) و ((الخاتم))^(٢)، و ((فوقات الدجاجة))، كل ذلك بإبدال الهزمة من الألف، حسبما سبق بعضه في التقاء الساكنين^(٣).

ومنها إبدال الهزمة من الواو التي هي غير مضمومة^(٤)، وهو أيضاً إبدال غير مقيس عليه، وغير المضمومة إما مكسورة أو مفتوحة، أما الواو المكسورة فقد أبدلوا الهزمة منها إذا وقعت أولاً إبدالاً غير مطرد؛ نحو: ((وشاح)) و ((وسادة)) و ((وفادة)) وهو اسم الوفد، فنقول : إشاح وإسادة وإفادة، بهمز ذلك كله.

وقد رأى المازني^(٥) أن الإبدال من المكسورة خاصة مقيس مطرد، وقرأ أبي سعيد ابن جبير^(٦) : «من إعاء أخيه»^(٧)؛ أي : ((وعاء أخيه))، وأما المكسورة الواقعة حشواً؛ نحو: ((طويل)) فلم تُهمز بوجه.

وأما الواو المفتوحة فقد أبدل منها الهزمة على قلة في نحو قولهم ((امرأة أناة))، والأصل ((وناة))^(٨)؛ لثقل حركتها بسبب عجزتها، وفي نحو: ((أسماء)) اسم امرأة، فإبـ

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢، والمتع في التصريف ٣٢٠، والإيضاح ٢/٣٩٥.

(٢) وعن المعاج أنه كان يهزم العالم والخاتم وحكى باز وفوقات الدجاجة.

انظر: المفصل ٣٦١، ٣٦٢، وشرح الأشموني ٢/٦٠٤.

(٣) انظر: هنا الكتاب ٢/١٧٨.

(٤) انظر: النصف ١/٢٢٨، وابن يعيش ١٠/١٣، والمتع ٣٣٢.

(٥) انظر: المفصل ٣٦٢، والمتع في التصريف ٣٣٣، وشرح الأشموني ٢/٦٠٣.

(٦) انظر: المختب ١/٣٤٨.

(٧) سورة يوسف ١٦/٧٦.

(٨) انظر: النصف ١/٢٣١.

همزتها بدل من واو مفتوحة ؛ لأن الأصل: وسماء من الوسامة، وهو الحسن^(١).
 وفي ؛ نحو: ((أحد))^(٢) فإن همزته أيضاً بدل من واو مفتوحة ؛ لأن الأصل
 ((وَحَد)) من الوَحدة، وأما ((ما بالدار من أحد)) فهمزته أصلية؛ لأنه ليس
 بمعنى الوَحدة، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ رأى سعد بن أبي وقاص
 يدعوه ويشير بإصبعين في الدعاء، فقال له ﷺ: ((أحد أحد))^(٣)، أى أشر بإصبع
 واحدة، والأصل ((وَحَد)).

ومنها إبدال همزة من الياء^(٤)، وهو أيضاً غير مقيس عليه، فمنه قولهم: ((قطع الله أديه))،
 أى يديه، وقولهم ((فى أسنانه ألك))، أى : يلك، واليَلِكُ وقصر الأسنان العليا، وقولهم
 ((الشِّمة))، وهى الخليقة، وأصلها ((الشِّمة)) بالياء، فهذا إبدال همزة من حروف اللين.

ذكر إبدال همزة من الماء

وهو^(٥) أيضاً قليل غير مطرد، فمنه قولهم ((ماء))، وأصله ((موه)) الميم فاءً، والسواو
 عين، والماء لأمّ، فقلبوا الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار فى التقدير ((ماه))،
 فأبدلوا من الماء همزة، فصار ((ماء))، وإنما كانت همزته بدلاً من الماء؛ لقولهم فى الجمع
 ((أمواه))، وفى التصغير مويه، ولقولهم ((أمهتُ الدواة)) إذا صببت فيها الماء، ومنه قولهم فى
 الجمع ((أمواه)) والأصل ((أمواه))، فأبدلوا من الماء فى الجمع أيضاً همزة، قال الشاعر :

وبلدة قالصة أمواؤها

ماصحّة رآد الضخى أفاؤها^(٦)

والأصل ((أمواهاها)) فأبدل من الماء فى الجمع أيضاً همزة، ومنه قولهم ((ألّ فعّلت))
 بمعنى ((هلّ فعّلت)) وقولهم: ألاّ فعّلت، بمعنى هلاّ فعّلت .

(١) هذا الرأى نسب لابن السراج فى شرح الأعرابى ٦٠٣/٢، ويجوز أيضاً أن تكون ((أسماء)) مشتقة من
 السمو، وهو الرقعة، وعلى هذا تكون همزة زائدة.

(٢) وعده ابن حنى شاذاً. النصف ٢٣١/١.

(٣) انظر: النهاية فى غريب الحديث ((أحد)) ١٩/١، وهو من شواهد المقصل ٣٦٢.

(٤) انظر: المتع فى التصريف ٣٤٢، والجمع ٢٥٦/٦، وابن يعيش ١٥/١٠.

(٥) انظر: المتع فى التصريف ٣٤٨، وابن يعيش ١٥/١٠، والمصنف ١٥١/٢، وشرح الشافية، للرضى ٣٠٨/٣.

(٦) من الرجز، ولم يسم أحد قائله، وهو فى سر صناعة الإعراب ١٠٠، وابن يعيش ١٥/١٠، واللسان ((سوه))

٤٤٠/١٧، والمتع فى التصريف ٣٤٨، ولقطة: ((سن)) بدلا من ((ماصحّة)) والمفصل ٣٦٢، والتاج ((سوه))
 ٤١٤/١، وشرح الشافية ٢٠٨/٣، والمصنف ١٥١/٢.

ذُكِرَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْعَيْنِ

وهو أيضا قليل، فمنه قولهم في ((عُباب)): «أَبَاب»^(١)، فأبدلوا الهمزة من العين،
لقرب مخرجها، وأنشدوا عليه:

أَبَابٌ بِحَرْفِ ضَاكٍ هَزُوقٌ^(٢)

أى مرتفع .

القول على إبدال الألف من غيرها

وهي^(٣) تبدل من أربعة أحرف؛ من الواو والياء والهمزة والنون.

ذُكِرَ إِبْدَالُ الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وهو^(٤) يأتي واجبا مطرداً وغير مطرد، أما الإبدال الواجب المطرد فإبدال الألف من
الواو والياء عينين ولا ميم في فعلٍ أو اسم على وزن الفعل، إذا تحركت الواو أو الياء
بحركة لازمة غير منقوطة، ولا عارضة، وانفتح ما قبلها، ولم يلزم من القلب لبس، ولم
يكونا في معنى ما يكتنفه ساكن، فإذا اجتمع في الواو والياء هذه القيود وجب قلبها
ألفاً، سواء كانتا عيناً أو لاماً، فمثالهما عينين في الفعل واو ((قَوَّلَ)) وياء ((بَيَّعَ))
فقلبوهما ألفاً لاجتماع القيود المذكورة^(٥)، ومثالهما لامين في الفعل ((غَزَا)) و((رَمَى))،
والأصل ((غَزَوَ)) و((رَمَى))، فتحركت الواو والياء بالحركة الموصوفة، وانفتح ما
قبلهما، فقلبتا ألفاً فصارا ((غَزَا)) و((رَمَى))، ومثالهما عينين في الاسم ((بَاب))

(١) في الأشعري ٦٠٤/٢ وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلا من العين، وإنما هو فعال من ((أب)) إذا نها؛ لأن البحر يتبيها
للارتجاج على هذا أصل. وانظر: اللسان ((عَب)) ٦٢/٢ وسر صناعة الإعراب ١٠٦.

(٢) بيت من الرجز ولم يزهه أحد إلى قائل معين، وهو في شرح الأشعري ٦٠٤/٢، ولفظه: ((هزوق))، بدلا من
((زهوق))، والمفصل ٣٣٣، والمنع في التصريف ٣٥٢، والنتاج ((أَب)) ١٤٣/١، واللسان ((أَبَس)) ١٩٩/١،
وابن بيش ١٥٠/١، وشرح الشافية ٢٠٧/٣، وشرح شواهدنا ٤٣٢/٤، وسر صناعة الإعراب ١٠٦، وبسروي:
((هزوق)) و ((هزوق)).

(٣) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن بيش ٢١٨، وابن بيش ١٦/١، والرضي على الشافية ٢٠٨/٣، والإيضاح
٣٩٧/٢، والأصول ٢٦٤/٣، والجارودي ٣٠٧/١، والمقتضب ١٩٩/١.

(٤) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن بيش ٢١٨، وابن بيش ١٨/١، والمنع ٢٦٦/٦، والأمول
٢٦٥-٢٦٤/٣.

(٥) انظر: الجارودي ٣١٧/١، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشعري ٢٢٣/٢.

و((ناب))، والأصل ((بَوب)) و((نَب))، فقلبتا أَلْفًا لحصول القيود المذكورة فيهما، فصارا ((باب)) و((ناب)) وكذلك ما يأتي من ذلك، ودار أصلها دور، فقلبت السوار أَلْفًا، فصار: دار، ومثالهما لامين في الاسم ((عصا ورحى)) والأصل: عَصَوَّ وَرَحَى، فقلبتا أَلْفًا لما قلنا، فصارا: عصا ورحى .

فإذا فُقدَ قيد من القيود المذكورة تعذر قلبهما أَلْفًا حينئذ؛ ولنذكر أمثلة ذلك للإيضاح، فمثال الحركة غير اللازمة قولك: ((جَيْل)) فلا تُقلب هذه الياء أَلْفًا، وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأن حركتها غير اللازمة؛ لأنها منقولة إليها من الهمزة المفتوحة؛ لأن أصله ((جَيْال))، وكذلك حركة الواو في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾^(١) فإنها عارضة لالتقاء الساكنين، والعارض كالمعْدوم.

ومثال ما يلزم من قلبها اللبس ((التَّرْوَان)) و((الغليان)) و((المَهْدِيَان))^(٢)، فإنها لو قُلبت في ذلك أَلْفًا؛ لتحركها وانفتح ما قبلها لاجتماع أَلْفَانٍ؛ ووجب حذف إحداهما، فيصير اللفظ إلى ((نَرَان)) و((غَلَان)) على وزن فَعَالٍ، فيكتسب بناء فَعَلَانٍ بفعَالٍ، وكذلك ((الزَّيْدَانِ رَمِيَا وَغَزَوَا))، فلو أُعلِّ صارا ((رَمَى)) و((غَزَى))، والتبس الاثنان بالواحد.

وقد حُمِلَ ((الحَيْدَان)) و((الجَوْلَان))^(٣) على ((التَّرْوَان)) لأنهم لما صححوا حرف العلة، والذي هو اللام في التروان والغليان مع ضعفهما بتطرفهما؛ كان تصحيح العين في ((الحَيْدَان)) و ((الجَوْلَان)) أولى؛ لقوتيهما بقربيهما من الفاء^(٤).

ومثال كونهما في معنى يكتفه الساكن ((اجْتَوَرُوا)) و ((اعْتَرَوْا))^(٥)؛ لأنه في معنى ((تَجَاوَرُوا)) و ((تَعَاوَرُوا)) فلا تُقلب الواو هنا أَلْفًا؛ لأن ما قبلها ساكن، وهو الألف وكذلك ((حَوَل)) و((عَوَر)) و ((صَيْد))، يقال: ((صَيْدَ البعير)) إذا رفع رأسه؛ لأن ذلك بمعنى ((احْوَل)) و((اعوَر)) و((اصَيْد))، فكما لم تُقلب في ((احْوَل)) وبابه، لم تُقلب فيما هو بمعناه.

(١) سورة البقرة ١٦/٢ .

(٢) انظر: النصف ٦/٢ .

(٣) الجولان: حال في الحرب حولة، وحال في التطرف يجول حولاً وجولاناً وجولوا. انظر: الصحاح ((جول)) ١٦٦٢/٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٨ .

(٥) شرح الأشموني ٦٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٨ .

وشدّ صحتهما في نحو ((القود))^(١) و((الأود))^(٢) و((الخونّة))^(٣). وأما إبدال الألف منها غير المطرد المذكور دليلاً على ما غير من ذلك، أى الذى يوجد بالسمع ولا يقاس عليه، فنحو إبدال الألف من الياء في قولهم ((طائى)) نسبة إلى ((طيى)) والأصل ((طيى)) فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية، وكذلك قالوا: ((حارى)) فى النسبة إلى الحيرة، وهو بلد بقرب الكوفة، بقلب الياء ألفاً، وكذلك قالوا: ((ياجل)) فى ((يوجل)) بقلب الواو الساكنة ألفاً .

وأما سلامة حرف العلة عيناً فى قولهم ((نوى)) و ((عوى)) و ((شوى)) ، وما أشبهها، فلاعتلال اللام؛ لأنهم لما أعلّوا لامه لم يجمعوا بين إعلالين فى كلمة واحدة، وكانت اللام أولى بالإعلال لتطرفها^(٤).

ذكر إبدال الألف من الهمزة

وهو^(٥) ينقسم إلى لازم وغير لازم، فاللازم إبدال الألف من الهمزة الثانية الساكنة إذا تقدّمها همزة مفتوحة؛ لتضاعف الثقل باجتماعهما، فُبدل الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها كما فى ((آدم)) و ((آمن)).

وغير اللازم إبدال الألف من الهمزة الساكنة التى قبلها حرف مفتوح غير همزة كما فى ((رأس))، حسبما تقدّم ذكر ذلك فى تخفيف الهمز^(٦).

(١) القود: قتل النفس بالنفس . انظر: الصحاح ((قود)) ٥٢٨/٢.

(٢) الأود: يقال آده الأمر وأودوا بلغ منه المجهود والمشقة، وفى التنزيل العزيز: ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾ . انظر: الصحاح ((أود)) ٤٤٢/٢.

(٣) شرح الأشموني ٦١٠/٢.

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٦٢٥/٢.

(٥) انظر: التصريف الملوكى، لابن بعش ٢٢٨، وابن بعش ١٩/١٠.

(٦) انظر: ١٦٧/٢.

ذكر إبدال الألف من النون

ولا يكون^(١) إلا في الوقف، وهو على ثلاثة أوجه:

أحدهما: إبدال نون المنون المنصوب ألفاً، كقولك في الوقف ((رَأَيْتُ زَيْدًا)) لكن ما آخره تاء التانيث، وإن كان في الدرَج منصوباً منوناً فإنه لا يُوقف عليه بالألف، بل بالهاء^(٢)، كقولك ((تَزَوَّجْتُ مَرَّةً)) و((أَكَلْتُ تَمْرَةً)) وأما غير تاء التانيث، فسواء كانت أصلية كـ ((بنت))، أو للإلحاق كـ ((غَوَيْتُ))، أو مبدلة من حرف أصلي كـ ((بنت)) و((أخت))^(٣) فيوقف عليها في النصب بالألف كغيرها؛ كقولك: ((بَنَيْتُ بَيْتًا)) و((رَأَيْتُ عَفْرِيَّتًا)) و((تَزَوَّجْتُ بِنْتًا)).

ثانيها: إبدال نون التأكيد الخفيفة ألفاً في الوقف كما سبق^(٤)، فتقف على ((لَنْسَفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ))^(٥): لنسفا .

ثالثها: إبدال نون ((إِذَنَّ)) في الوقف ألفاً، كقولك ((كان إذا))، فتقف بالألف بدلا من نون ((إِذَنَّ))، وإن كانت نوناً أصلية غير زائدة لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولم تَحْرِ نون ((عن)) و((إن)) مجراها في ذلك، لكون إذن مشابهة للإسم دونهما.

القول على إبدال الياء من غيرها

وهي^(٦) تبدل من ثمانية عشر حرفاً، تسعة لا يلزم أن تكون للتضعيف، وتسعة كل منها أحد حرفي التضعيف، وقد نظموا الحروف المذكورة التي تبدل الياء منها، فقالوا:
هل مكان سرّ بصدى أنمت عوض يجسد
ونحن نذكر إبدال الياء من الحروف المذكورة في قسمين:

(١) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٣٢، والأصول ٢٥٥/٣، وابن يعيش ٢٠/١٠.

(٢) يريد هاء السكت.

(٣) عنده أن ((بنت)) و((أخت)) تاء بدل من الواو في بنو وأخر حسبما تقدم ذلك في هذا الكتاب.

(٤) انظر: ١٦١/٢.

(٥) سورة الملق ١٥/٩٦.

(٦) ولنا تعد الياء أوسع حروف الإبدال. انظر: حاشية الصبان ٣٣٥/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢،

وشرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٢٣٩، والرضى على الشافية ٢٠٩/٣، والأصول ٢٥٥/٣، وابن يعيش

(١٠٠/٢١)، والإيضاح ٣٩٨/٢، والمقتضب ٢٠٠/١.

القسم الأول: فى إبدال الياء من الحروف التسعة التى لا يلزم أن تكون للتضعيف: وهى الألف، ثم الواو، ثم الهمزة، ثم النون، ثم العين، ثم الباء، ثم التاء، ثم السين، ثم الشاء.

ذكر إبدال الياء من الألف

وتبدل الياء^(١) منه مطرداً متى انكسر ما قبل الألف، كما فى تصغير ((مفتاح)) وتكسيره، كقولك: ((مفتيح)) و ((مفاتيح))، وكذلك إذا كان قبل الألف ياء فتقلب الألف ياءً، وتدغم كما فى تصغير ((حمار)) فتقول ((حمير))، وكذلك إذا وقعت الألف رابعة فصاعداً، واحتيج إلى تحريكها أبدال من تلك الألف ياءً، وذلك فى الشية والجمع، كقولك ((ملهيان)) و ((مُعطيان)) و ((حليان)) و ((ملهيات)) و ((مُعطيات)) و ((حليات)) و ((مررت بكليهما)).

وكذلك تبدل الياء من الألف فى ((رأيت كليهما))، و ((مررت بكليهما)).

ذكر إبدال الياء من الواو

وتبدل^(٢) الياء من الواو، سواء كانت الواو فاءً أو عيناً متى اجتمع فى الواو ثلاث شرائط: أحدها: انكسار ما قبلها، ثانيها: سكونها، ثالثها: كونها غير مدغمة. ولانقلاب الواو ياء عدة أمثلة:

منها ((مقات)) و ((ميزان))، والأصل ((موقات)) و ((موزان))؛ لأنه من الوقت والوزن، فقلبت الواو ياءً؛ لحصول الشرائط المذكورة الموجبة للقلب^(٣)، فلو فقد أحدها لم تُقلب، إلا فيما يُستثنى من ذلك كما سيأتى، كما لو فقد انكسار ما قبلها، كقولك ((موزون))، أو فقد سكونها، كقولك ((طوال))، أو وجد الإدغام، كقولك ((اجليواذ)) فإن الواو تبقى فى مثل ذلك سالمةً على حالها؛ لزوال موجب القلب، أعنى مجموع الأمور الثلاثة، لكن منهم من يقلب الواو المدغمة ياءً إذا انكسر ما قبلها، فتقول ((اجليواذ)) كما قيل فى ((ديوان))، والأصل ((ديوان))^(٤) ببدال مكسورة واو مشددة، فأبدلت الواو الأولى ياءً؛ لضرب من التخفيف، وإنما لم تُقلب الواو ياءً فى ((اجليواذ)) و ((ديوان))، وقد اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ لأن الياء فىهما غير لازمة؛ لأنها إنما أبدلت من الواو تخفيفاً، فلذلك لم تُقلب لها الواو الأخيرة.

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الأشمونى ٦٠٩/٢.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤.

(٣) انظر: الفصل ٣٦٤.

ومنها: ((عِصِي)) جمع ((عَصَا))، والأصل ((عُصُور))^(١)، فأبدل من واو فُعُول ياء، بقی ((عُصِي))، ثم قلبت الواو التي هي لام الكلمة ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسرت الفاء؛ والعين للتناسب، بقی ((عِصِي))، وكان من حقه أن تُدغم الواو في الواو ومن غير قلب، فيقال ((عِصِي))، لكن قلبت كراهة؛ للواو المشددة مع كونها في جمع، والجمع أثقل من الواحد، وكونها في موضع يكثر فيه التغيير، وهو الطرف، فلذلك قلبت ياءً.

ومنها ((غَازِي)) و ((غَازِيَّة))^(٢)، والأصل ((غَازِر)) و ((غَازِرَة)) لأنه من ((غَزَوْتُ))، فوُجعت الواو طرفاً، والتغيير لازم للطرف، فلذلك كفي في القلب سبب واحد، وهو انكسار ما قبلهما، وأما التي في غير الطرف، فلا يكفي في قلبها ياءً سبب واحد؛ لبعدها عن محل التغيير بل لا بد من المجموع كما تقدم.

ومنها ((أَدَلِي)) و ((أَحَقِي)) جمع ((دَلِي)) و ((حَقِي))^(٣) والأصل ((أَدَلِي)) و ((أَحَقِي))، فوُجعت الواو طرفاً بعد ضمة، وليس ذلك في الأسماء المتمكئة، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فصار من قبيل^(٤) المنقوص.

ومنها كل مصدرٍ وقعت فيه الواو بعد كسرة وبعدها ألف، وقد أُعِلَّ فعل ذلك المصدر نحو ((القيام)) و ((الانقياد))؛ والأصل ((القوام)) و ((الانقياد)) فحصلت الواو فيهما بالشرائط المذكورة، فُقلبت ياءً وجوباً، فلو فقد أحد الشرائط المذكورة لم تُقلب، كما لو وقعت كذلك، ولكن لم يُعَلَّ فعل ذلك المصدر فإنها لا تقلب نحو ((قَاقِمٌ قِوَاماً))، فإن الواو صحت؛ لصحتها في الفعل، وهو ((قَاقِمٌ))، وإن كان قلبها كسرةً وبعدها ألف.

ومنها ((حِيَاضٌ))^(٥) وبابه نحو ((ثِيَابٌ)) و ((رِيَاضٌ)) والأصل ((حِيَاضٌ)) و ((ثِيَابٌ)) و ((رِيَاضٌ))، لأن المفرد ((حَوْضٌ)) و ((ثَوْبٌ)) و ((رَوْضَةٌ))، وكان حق جمعه أن تسلم

(١) انظر: الفصل ٣٦٣.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٦٠٨/٢.

(٣) الحَقْوُ، والحِقْوُ: الكسْعُ، وفي الصحاح: الحقو مشد الإزار من الجنب. انظر: الصحاح ((حقاً)) ٢٣١٧/٦ (٤).

(٤) والتصحيح شاذ. انظر: أوضح المسالك ٣٩١/٤.

(٥) الحِيَاضُ: جمع حَوْضٍ، وهو بجمع الماء. انظر: الصحاح ((حَوْضٌ)) ١٠٧٣/٣، وانظر: الفصل ٣٦٣، وشرح

الأشموني ٦١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٦، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

فيه الواو؛ لأنها متحركة، وليس فيها سبب ظاهر غير سبب واحد، وهو انكسار ما قبلها، والسبب الواحد لا يكفى فى غير الطرف، والوجه أن يقال إنها إنما قلبت فى الجمع المذكور لاجتماع خمسة أسباب:

أحدها: انكسار ما قبل الواو فى ((حِياض)).

ثانيها: كونها فى جمع.

ثالثها: سكون الواو فى المفرد، أعنى فى ((حَوْض)) ونحوه.

رابعها: كون لام ((حِياض)) صحيحة؛ لأن اللام إذا صحت قوى إعلال العين.

خامسها: وقوع الألف فى الجمع بعد الواو؛ فللهذه العلة قلبت الواو ياءً فى ((حِياض)) وبابه، لا لانكسار ما قبلها فقط، فإنه ليس بعلّة تامّة، ألا ترى صحة الواو فى طولال، مع انكسار ما قبلها؛ لكون الواو فى مفرده الذى هو ((طويل)) متحركة.

ومنها: ((سَيِّد)) و ((لَيَّة))^(١)، والأصل ((سَيِّود)) و ((لَوِيَّة))، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء فى الياء.

ومنها ((أَغْرِيَّت)) و ((اسْتَغْرِيَّت)) والأصل ((أَغْرَوَّت)) و ((اسْتَغْرَوَّت))؛ لأنه من الغزو، فقلبت الواو ياءً قلباً مطرداً؛ لوقوعها رابعةً فصاعداً^(٢).

ومنها ما شد قلبها فيه، وهو نحو ((صِيَّة)) و ((ثِيْرَة)) و ((عَلِيَّان)) و ((يَجَل))^(٣)، وأما ((صِيَّة)) فالأصل صيوان ((صِيْوَة)) لأنه من ((صَيَّوت)) وأما ((ثِيْرَة)) جمع ((ثَوْر)) فحقه أن يقال فيه ((ثَوْرَة)) مثل ((زَوْج)) و ((زَوْجَة)).

وقال المبرد^(٤) : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان، والثور الذى هو القطعة من الأقط^(٥)، فقالوا فى الحيوان ((ثِيْرَة)) وفى الأقط ((ثَوْرَة)).

وأما ((عَلِيَّان)) و ((عَلِيَّانَة))، وهى الناقة الطويلة، فأصلها ((عَلْوَانَة))؛ لأنها من ((عَلَوْت))،

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٨٩، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٦٢١-٦٢٢.

(٢) وإنما وجب ذلك لانتلابها فى المضارع نحو ((غزرو وبتغازى)). الكامل ١/٧٠، وحاشية الصبان ٤/٣٣٦،

وانظر: الكتاب ٤/٣٩٣، والمفصل ٣٦٣.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢/٣١٦، وأوضح المسالك ٤/٣٨٦.

(٤) انظر ابن يعيش ١٠/٢٥٠، والخصائص ١/١٨٨، والأشموني ٢/٦١٢.

(٥) الأقط: شئ، يتخذ من الخيض الغنى. اللسان ((أقط)) ٩/١٢٥.

فقلبت الواو ياء في ذلك كله على غير قياس، وأما ((يَجَل)) فأصله ((يُوجِل))؛ لأنه من الرجل، فكروهوا الخروج من الياء إلى الواو، كما كروهوا الخروج من الكسرة إلى الضمة، فقلبوا الواو ياءً، فصار ((يَجَل))، وهو أيضاً غير مطرد، وإنما يُسمع، ولا يُقاس عليه.

ذِكْرُ إِبْدَالِ الْبَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ

وتبدل^(١) منها متى انكسر ما قبلها، ساكنة كانت الهمزة أو مفتوحة، كـ ((ذِيب)) و((مِير)) بدلا مطرداً، والمير جمع ميرة، وأصل ((ميرة)) : ((ميرة))، بالهمز، وهى العلاوة، فقلبت كما تقدم فى تخفيف الهمز^(٢).

ذِكْرُ إِبْدَالِ الْبَاءِ مِنَ النَّونِ

وقد^(٣) أبدلت فى جمع ((إنسان)) و((ظربان))^(٤)، فقالوا: ((أناسي))، و((ظرائي)) بتشديد الياء، والأصل ((أناسين)) و((ظرايين))، فالياء الثانية فى ((أناسي)) و((ظرائي))، بدل من النون. وأبدلت الياء من التون فى التضعيف أيضاً، وذكرناه هنا، وإن كان التضعيف يذكر فى القسم الثانى؛ ليجتمع الكلام فى التون كقولهم: تَظَنَيْتَ، والأصل: تَظَنَنْتَ^(٥)، فقلبوا التون الثالثة ياء^(٦)، ولذلك قالوا: ((دينار)) والأصل ((دِنَان)) بنونين^(٧)، فأبدلوا من التون الأولى ياء، يجلى على ذلك جمعه على دنانير، كذلك ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾^(٨) أصله: ((يتسنن))، أى يتغير، فأبدلوا من التون الثالثة ياء بقى ((يتسنى))، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحرکها فى الأصل وانفتاح ما قبلها، بقى ((يتسنا))، ثم حذفت الألف للحزم، فصار اللفظ ((لم يتسن)) وأبدلت من نون ((إنسان))، فى قوله:

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢.

(٢) انظر: هنا الكتاب ١٦٨/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤.

(٤) الظربان: حيوان أصغر من السنور أصلم الأذنين قصر القوائم، ومن الرائحة، جمعه ظربى وظرايين. انظر:

اللسان (ظرب) ٥٩/٢

(٥) وابدلت النون ياء هروبا من اجتماع الأمثال. انظر: المتع فى التصريف ٣٧٢.

(٦) وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعال: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ أصله يتسنن، أى يتغير، من قوله تعال ﴿من﴾

حما مسنون﴾. حاشية الصبان ٣٣٦/٤.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤.

(٨) سورة البقرة ٢/٢٥٩، وهى قراءة عامة للكوفة: تسر لظرى ٥/٤٦٠، ولكشف عن وجهه لغزائت ١/٣٠٧-٣٠٩.

فيا ليتني من بعد ما طاف أهلها هَلَكْتُ ولم أسمع بها صوتَ إيسان^(١)
فأبدل من نون ((إنسان)) الأولى ياء^(٢).

ذكر إبدال الياء من العين

وهو^(٣) نحو قولهم في الضفادع: ضَفَّادِي، فأبدلوا من العين ياء، وكذلك أبدلت الياء من العين في التضعيف، فقالوا: تَلَعَّيْتُ، والأصل ((تَلَعَّعْتُ)) من اللعاعة^(٤)، وهى بقله، ومنه لَعَاعَةُ الدنيا، فأبدلوا من العين الثالثة ياءً.

والاعتنار في ذكر إبدال الياء من العين المضاعفة هنا ما قيل في النون، وكذلك الكلام فيما يأتي من ذلك.

ذكر إبدال الياء من الباء الموحدة

وأبدلت منها في قول الشاعر:
لها أشاريو من لحم تَمَرَةٍ من الثعالي ووَخَزٍ من أرائها^(٥)
أى من الثعالب، ومن أرائها، فأبدل الياء من الباء فيهما، يصف بذلك عقابا، والأشاريو جمع إشراوة، وهى القطعة من اللحم تجفف للادخار، ومعنى تمر: محففة من التمر، والوخز القطع من اللحم، وأبدلت الياء أيضا من الباء في التضعيف فى قولهم: ((لا ورَيْبِك)) والأصل ((لا وربك)) بياء مشددة، فأبدلوا من الباء الثانية ياء، وكذلك ((دياج))، والأصل ((دياج))، بجمعه على ((دبياج)).

(١) من الطويل، لعامر بن حوين فى المتع ٣٧١-٣٧٢.

(٢) وقالوا فى الجمع: أياسين بالياء. انظر: المتع فى التصريف ٣٧٢ وحاشية الصبان ٣٣٦/٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤، والجارىردى ٣١٨/١.

(٤) اللعاعة: الكلال الحقيقى رعى أو لم يرع. انظر: الصحاح ((لمع)) ١٢٧٩/٣.

(٥) من البسيط، لأبى كاهل الشكرى أو للنمر بن تولب فى التاج ((تمر)) ٦٩/٣، ((شور)) ٣٩٦/٣، وخز ٨٩/٤ وغير منسوب فى الفصل ٣٦٥، والمتع فى التصريف ٣٦٩، وشرح الشافية ٢١٢/٣، والصحاح ((تمر)) ٦٠٢/٢، ((شور)) ٦٩٦/٢، ((وخز)) ٩٠١/٣، واللسان ((تمر)) ١٦١/٥، ((شور)) ٦٦٩/٦، ((وخز)) ٢٩٥/٧، وشرح الأشموني ٥٩١/٢، وابن عيش ٢٤/١٠، ٢٨، وعجزه غير منسوب فى الجمع ١٧٧/٣، ٣٤٠/٥.

ذكر إبدال الياء من الناء المثناة الفوقية

وهو^(١) نحو قول الشاعر:

وَأَيْتَمَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ^(٢)

فأبدل من الناء الأولى في ((اتصلت)) ياء.

ذكر إبدال الياء من السين

وهو نحو قول الشاعر:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةَ فَسَأَلَ فَرُوجُكَ خَامِسَ وَأَبُوكَ سَادِي^(٣)

أى سادس، فأبدل من السين ياء.

ذكر إبدال الياء من الناء المثناة

وهو^(٤) نحو قول الشاعر:

قَدِ مَرُّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّلَاثِ

وَأَنْتَ بِالْمَهْجَرَانِ لَا تَبَالِي^(٥)

أى: الثالث، فأبدل الناء ياء.

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٢) بيت من الرجز، وقيل: ((لَمَّا بِهَا يَتَشَدُّ كُلُّ مَشَدِّ))، ولم يسم أحد قائله، وهو فى اللسان ((وصول)) ٢٥٢/١٤، والمتع ٣٧٨، والمفصل ٣٦٤، وشرح اللوكى ٢٤٨، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٢٢٨، وابن بعبش ٢٦/١٠، والتاج ((وصول)) ١٥٥/٨، وسر صناعة الإعراب ٧٦٣-٧٦٤، ولنظفه: فابتصلت، وكذا فى حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٣) من الوافر، وهو لامرئى القيس فى جمهرة اللغة ١٩٦/٢ وملحقات ديوانه ٤٥٩ وبدون نسبة فى القلب والإبدال ٦٠، وتهذيب الألفاظ ٥٩١، وإبدال أبى الطيب ٢/٢١٧، والمتع ٣٦٨، وشرح اللوكى ٢٥٥، وابن بعبش ٢٤/١٠، ٢٨، واللسان ((فصل)) ٣٣/١٤، و((ست)) ٣٤٥/٢، و((سدا)) ٩٩/١٩، والمفصل ٣٦٥، والتاج ((فصل)) ٥٨/١٤٨، والصاح ((فصل)) ١٧٩٠/٥، وإصلاح المنطق ٣٠١، وشرح الشافية ٢١٢/٣، ويروى: ((وجوك)).

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٥) من الرجز، ولم يزه أحد إلى قائل معين، وهو فى المفصل ٣٦٦ وابن بعبش ٢٨/١٠ وشرح الشافية ٣١٢/٣ والمتع فى التصريف ٣٧٨ .

القسم الثاني في إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف

وحروف التضعيف^(١) التسعة التي تبدل منها الياء أولها بحسب ما رتبناها: اللام، ثم الصاد، ثم الراء، ثم الضاد، ثم الميم، ثم الدال، ثم الهاء، ثم الكاف، ثم الجيم.

ذكر إبدال الياء من اللام المضاعفة^(٢):

وقد أبدلت الياء منها في قولهم ((أَمَلَيْتُ))، والأصل ((أَمَلَّتُ))، قال الله تعالى: ﴿وَيَمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٣)، وعلة إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف حيث وجد إنما هو لفرارهم من التضعيف وكراهتهم لاجتماعهما من غير إدغام.

ذكر إبدال الياء من الصاد المضاعفة:

وأبدلت^(٤) الياء منها في قولهم ((قَصَيْتُ أَظْفَارِي))، والأصل ((قَصَصْتُ)) بتشديد الصاد الأولى، فأبدلوا من الصاد الثالثة ياء.

ذكر إبدال الياء من الراء المضاعفة:

وأبدلت الياء منها في قولهم ((تَسَرَّيْتُ)) والأصل ((تَسَرَّرْتُ)) لأن السرية من السرّ، وكذلك ((قِرَاطُ))، أصله قراط، براء مشددة فأبدلوا من الراء الأولى ياء، وكذلك ((شِرَازُ))، والأصل ((شِرَازُ))، لقولهم ((قِرَارِيطُ))، و((شِرَارِيذُ))^(٥).

ذكر إبدال الياء من الضاد المضاعفة:

وأبدلت^(٦) الياء منها في قول العجاج:

إذا الكرام ابتلروا الباع بَلَرُ

تَقَضَى البازي إذا البازي كَسَرُ^(٧)

(١) انظر: ابن يعيش ٢٤/١٠ والمتع في التصريف ٣٦٨ وأدب الكاتب ١٧٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢/٢ .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ والمفصل ٣٦٤ .

(٥) انظر: ابن يعيش ٢٤/١٠-٢٦ .

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٣٦/٤ .

(٧) البيتان من الرجز في ديوانه ٤٢/١، والمتع في التصريف ٣٧٤، وابن يعيش ٢٤/١٠-٢٥، والصحاح

((نقض)) ٢٤٦٤/٦، والناج ((نقض)) ٢٩٧/١٠، وشرح شواهد الأشعري ٣٣٦/٤، وأدب الكاتب ١٧٣، وغيره.

منسوب في حاشية الصبان ٣٣٦/٤، وشرح الأشعري ٦٤٩/٢ .

والأصل تقضض؛ لأنه من الانقضااض، فأبدلوا من الضاد الثالثة ياءً.

ذكر إبدال الياء من الميم المضاعفة:

وأبدلت^(١) الياء منها في قول الشاعر:

تَزورُ امرأً أما الإلّة فَيَتَقى وأما بفعل الصالحات قِيأتُمي^(٢)

يريد: يأتُم، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياء، وكذا أبدلوا في ((ديماس))، والأصل ((دِماس))، على رأى من جمعه على دماميس.

ذكر إبدال الياء من الدال المضاعفة:

وأبدلت^(٣) الياء منها في ((تَصْدِيّة))، فقالوا: ((تَصْدِيّة))^(٤) والأصل ((تَصْدِيّة)) من ((صَدَدْتُ))، و((تَصْدِيّة)) مثل ((تَحِلَّة)) و((تَعَلَّة)) والأصل: التحللة، والتعللة، فلما أبدلت الياء من إحدى الدالين من ((تَصْدِيّة)) للتخفيف بطل الإدغام، وبقي ((تَصْدِيّة)).

ذكر إبدال الياء من الهاء المضاعفة:

وأبدلت الياء منها في ((دَهْدَيْتُ الحجر))^(٥)؛ لأن الأصل ((دَهْدَهْتُ))، فأبدلوا من الهاء الثانية ياء، وكذلك ((صَهْصَيْتُ))^(٦)، والأصل ((صَهْصَهْتُ)).

ذكر إبدال الياء من الكاف المضاعفة:

وأبدلت الياء منها في جمع ((مَكُوك)) وهو مَكِيَاك، فقالوا: ((مَكَاكِي))، والأصل ((مَكَاكِي))، فأبدلوا من الكاف الأخيرة ياء، وأدغموا فيها الياء التى قبلها، فصار ((مَكَاكِي)).

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٢) من الطويل، وهو للمعاج في أدب الكاتب ١٧٣، ولكثير عزة في ديوانه ١٢٢/٢، وبدون نسبة فى المنفصل ٣٦٤، والمتع فى التصريف ٣٧٤، والتاج ((أمم)) ١٩٣/٨، وابن يعيش ٢٥/١٠، واللسان ((أمم)) ٢٩٢/١٤، وحاشية الصبان ٣٣٧/٤، وشرح الأشعرنى ٦٥٠/٢٠، ولفظه: ((وأما بفعل الصالحين)).

(٣) انظر: فى حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٤) التصديّة: وهى التصديق والصوت. والأصل تصددة. حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٥) دهديت الحجر: أى دحرجته. انظر: الصحاح ((دمه)) ٢٢٣١/٦ .

(٦) إنا قال: صه صه. انظر: المتع فى التصريف ٣٧٩ .

ذكر إبدال الياء من الجيم المضاعفة:

وأبدلت^(١) الياء منها في دِيَاجِي، لأن الأصل ((دياجيج)).

القول على إبدال الواو من غيرها

وهي تُبدل^(٢) من ثلاثة أحرف؛ من الألف والياء والهمزة.

ذكر إبدال الواو من الألف:

فمنه أنها تُبدل واجبا مطرداً من ألف فاعل، كضارب، وخاتم، وألف فاعال، كـ ((ساباط))^(٣)، وألف فاعول كـ ((عاقول))، وفي التصغير والتكسير، كقولك: ((ضويرب)) و((خويتم)) و((وضوارب)) و((خواتم)) و((سوييط)) و((سواييط)) و((عويقل)) و((عواقيل))، أما انقلاب الألف واواً في تصغير الأسماء المذكورة؛ فلانضمام ما قبلها^(٤)، وأما في تكسيرها فحتملاً للتكسير على التصغير؛ لأنها من واد واحد من قبيل أن علم التصغير ياء ساكنة ثالثة قبلها فتحة، وعلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياء أخت الألف، وما بعد ياء التصغير حرف مكسور، وما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلذلك حُمِل كل منهما على الآخر، أما حمل التكسير على التصغير، فكما ذكرنا، وأما حمل التصغير على التكسير فنحو ((أَسِيد))، فإن القياس يقتضى في مثله قلب الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، فيقال: ((أَسِيد))، فلم يدغموا حملاً لـ ((أسيود)) المصغر على ((أساود))، المكسر.

و ((آدم))، كـ ((خاتم))، فنقلب ألفه واواً في تصغيره وتكسيره، فتقول: أويدم، وأوادم؛ لما تقدم في تخفيف الهمز^(٥).

ومنه أن الواو تبدل أيضاً من الألف في كل اسم مقصور نَسَبَتْ إليه، سواء كانت

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ٢٠٨٢، وشرح التصريف الملوكي ٢٥٧، وابن يعيش ٢٩/١٠، والرضى على الشافية ٢١٣/٣، والمتن في التصريف ٣٦٢، والمع ٢٦٤/٦، والأصول ٢٦٦/٣، والإيضاح ٤٠٣/٢، والمقتضب ١٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٩٢/٤.

(٣) ساباط: سقيقة بين حائطين تحتها طريق، والجمع سواييط وساباطات. الصحاح ((بسط)) ١١٢٩/٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣٩٢/٤.

(٥) انظر: هذا الكتاب ١٧٥/٢.

ألفه من الواو أو الياء نحو ((عَصَوِيَّ))، و((رَحَوِيَّ))، وإنما انقلبت الألف في ذلك إلى الواو دون الياء لئلا يُجَمَعَ بين الياءات والكسرات.

ومنه أن الواو تُبدل من الألف في تشية نحو ((إلى)) و ((لدى)) و ((إذا)) و ((على))، إذا سميت بها شخصاً، كقولك: ((إِلْوَان)) و((لِدْوَان)) و((إِدْوَان)) و((عَلْوَان))، فتُقلَب الألف في جميع ذلك وما أشبهه واوا؛ لأن هذه الحروف لما انتقلت إلى الأسماء حُكِمَ على ألفها كما حُكِمَ على ألفات الأسماء التي لا تحسن إمالتها، مثل ((عصا))، و((قطا)).

فكر إبدال الواو من الياء:

فمنه^(١) أنها تُبدل مطرداً من كل ياء ساكنة غير مدغمة قبلها ضمة نحو موقن، وموسر، كان الأصل ((مُيقن))، و((مُيسر)) لأنه من اليقين واليسر، فسكنت الياء وانضم ما قبلها، فُقلبت واوا، وكذلك ((طوبى))، أصلها ((طُيبى))؛ لأنها من الطيب، فُقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

ومنه أن الواو تُبدل أيضاً مطرداً من الياء في ((فِعال)) مصدر فاعل، كـ((ضِرَّاب))، مصدر ضارب، في التصغير، إذا سُمي به، فنقول: ((ضُويرب))، وكذلك تقول في ((قِيتال))؛ قويتيل؛ لأن الياء في ((ضِرَّاب))، و((قِيتال)) هي أَلِف فاعلت؛ وإنما صارت ياء لانكسار ما قبلها، فلما انضم ما قبلها للتصغير صارت واوا.

ومنه أن الواو تُبدل من الياء في كل اسم معتل اللام على وزن فُعلى، مثل ((تُقوى))، و ((بُقوى))، و((رُعوى))، و ((فُتوى))^(٢) والأصل ((تُقيا)) و((بُقيا)) و((رُعيا)) و((فُتيا))؛ لأنه من: ((وقيت)) و((بقيت)) و((رعيت)) و((أفتيت))؛ للفرق بين الاسم والصفة، فإن الصفة من هذا الباب لا تُقلَب فيها الياء واوا، لقولك: ((صدياً))، و((رياً))، و((حزياً)).

ومنه ما هو مسموع، وهو إبدال الواو ياء في قولهم: ((هذا أمر مضمور عليه))، ((وهو أمورٌ بالمعروف ونهوءٌ عن المنكر))، و((جبيبت الخراج جباوة)).

قالوا: وليس لقلب الياء واوا في ذلك وما أشبهه علة إلا تعويض الواو بذلك عن

(١) انظر: حاشية الضبان ٢٤٠/٤، وشرح التصريف اللوكي، لابن يعيش ٢٥٧، والنصول الخمسون ٢٦٥، والمفصل ٣٦٦، وأوضح المسالك ٣٩٢/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٩٣/٤، وشرح الأشموني ٦١٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

كثرة دخول الياء عليها؛ فيكون ذلك كالتقصاص.
ومنه إبدال الواو في: ((بُوْطِر))، والأصل ((بُيْطِر))، فسكنت الياء، وانضم ما قبلها،
فقلبت واوا، وكذلك ما أشبهه.

ذكر إبدال الواو من الهمزة:

وهو^(١) نحو قولك: في ((جُوْن)) بالهمز ((جُوْن))، بإبدال الواو المحضة من الهمزة
حسبما سبق الكلام عليه في تخفيف الهمز^(٢).

القول على إبدال الميم من غبويه

وهي^(٤) تبدل من أربعة أحرف: من الواو واللام والنون والياء.

ذكر إبدال الميم من الواو:

وأبدلت^(٥) في ((فم)) وحده كان أصله ((فوه))، عينه واو، ولامه هاء، لتصغيره على
((فُوْيه))، وتكسيره على ((أفواه))، ووزنه ((فَعْل)) بفتح الأول وسكون الثاني، فحذفت
هاؤه؛ لوقوعها طرفاً على. حذ حذف حروف اللين؛ لأن الهاء حرف مهموس مشابه
للألف؛ لأنها تُزاد في الوقف؛ لبيان الحركة؛ كما تُزاد الألف، وتشارك الألف في
الخفاء، فلما حذفت بقي ((فَو))، الأول مفتوح، والثاني واو، فلو بقيت واوا، لتحركت
حال الأفراد بحركات الإعراب وانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأدى ذلك إلى
حذف الألف؛ لملاقاة ساكن بعده، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد معدوم، فلما
كان بقاء الواو يقضى إلى ذلك أبدلوا منها ميماً؛ لكون الميم حرفاً صحيحاً، وهو من
مخرج الواو؛ لأنهما من الشفة، وإنما قال حال الأفراد لأنه إذا أضيف، كقولك ((فوك))
و((في))، زال الموجب لإبدال الواو ميماً؛ لامتناع دخول حركات الإعراب عليها حيثنذ.

(١) جمع حونة، وهي سلة مستطوية منشأة جلدا، يجعل فيها الطيب والياب. انظر: القاموس المحيط (جان) ٤/٢١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٤٣، والمفصل ٣٦٦.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/١٧١.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٩، وشرح التصريف الملوكي، لابن بعيش ٢٨٩، والرضى على الشافية ٣/٢١٥،

وابن بعيش ١٠/٣٣٢، والمتع في التصريف ٣٩١، والأصول ٣/٢٧٣، والإيضاح ٢/٤٠٦، والجاربردى ١/٣٢٠،
والمتنقب ١/٢٠٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠١.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٩، والجاربردى ١/٣٢٠، والمفصل ٣٦٦، وشرح الأشموني ٢/٦٢٩، وأرضح

المسالك ٤/٤٠١.

ذكر إبدال الميم من الهمزة:

وأبدلت^(١) من لام التعريف فقط في لغة طحّ، كما في الحديث: «ليس من امسبر امصيام في امسقر»^(٢)، وهو بدل شاذ.

ذكر إبدال الميم من النون:

فمنه^(٣) مطرد، وهو إبدال الميم من كل نون ساكنة بعدها ياء نحو ((عنين)) و ((شبناء))^(٤)، فتبدل النون ميماً في اللفظ دون الخط، وتقول: ((عمين)) و ((شبياء)).

ومنه إبدال غير مطرد، لكن مسموع؛ وهو أن يُبدل الميم من النون المتحركة نحو ((الشنب)) و ((العنب))؛ لأن النون تقوى بالحركة، فلا تبدل منها، لكن جاء ذلك في قول الشاعر:

يا هال ذاتُ المنطق التّمّام

وكفّك المخضّب البّام^(٥)

فأبدلت من نون ((البنان)) ميماً، وجاء أيضاً ((طامه الله على الخين))، والأصل ((طانه الله على الخين))، أى جبله، فأبدل من النون المتحركة ميماً.

ذكر إبدال الميم من الباء الموحدة:

فمنه قولهم^(٦): ((بنات بخر))، وهى سحائب بيض تأتي قبل الصيف، والأصل ((بنات بخر)) من البخار، فأبدلوا من باء ((بخر)) ميماً^(٧).

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردى ٣٢٠/١.

(٢) فى صحيح البخارى ((كتاب الصيام)) ٣٣٣/١: ((ليس من امر الصيام فى السفر))، وفى صحيح مسلم ((كتاب الصيام)) ١٤/١٣، ((ليس امر أن تصوموا فى السفر))، وجاء فى معنى اللبيب ٤٧/١ بالإبدال وقال: ((كنا رواه النسر بن تولىب والصحيح أن الحديث من رواية كعب بن عاصم كما فى مسند أحمد ومعجم الطبرانى الكبير))، وهو من شواهد المفصل ٣٦٦، وابن عيش ٣٤٠/١٠، والمتع فى التصريف ٣٩٤، وشرح المشافىة ٢١٦/٣.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردى ٣٢٠/١، والمفصل ٣٦٦.

(٤) الشبناء: عنوبة فى الأستان، أو نقط بيض فيها. اللسان ((شنب)) ٤٨٨/١.

(٥) ليتان من لرجو، وهما لروبة فى ديوانه ١٨٣، وفى المفصل ٣٦٦، وشرح المشافىة ٢١٦/٣، وابن عيش ٣٣/١٠، وشرح شواهد الأشمونى ٦٢٩/٢، وغير منسوب فى أوضح المسالك ٤٠١/٤، والمتع فى التصريف ٣٩٢، وشرح الأشمونى ٦٢٩/٢.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٤٠/٤، والجاربردى ٣٢٠/١.

(٧) فى الخصائص ٤٨٠/١ وليس بعيد عندى أن تكون الميم أصلاً فى هذا أيضاً، وذلك لقوله تعالى ﴿وَتَسْرَى﴾ الفلك فيه مواخر أى ذاهبة وجانية.

ومنه ((مازلت راتما على هذا الأمر))، أى راتباً، و ((رأيت من كشم))، أى من كشب، وهو القرب.

ومنه قوله:

قَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجَلَى مَشَابِرَةً حَى اسْتَقَّتْ دُونَ مَحْنَى جِيلِهَا نَعْمًا^(١)
أَرَادَ نَعْبًا، وهو جمع ((نُعبَة))، وهى الجرعة، فأبدل الميم من الباء فى ذلك كله.

القول على إبدال النون من غيرها

وهى^(٢) تبدل من حرفين: من الواو واللام^(٣).

أما إبدال النون من الواو فمنه قولهم ((صنعاني)) و((بهراني))^(٤)، والأصل ((صنعاوى)) و((بهرأوى))، فأبدلوا النون من الواو. وأما إبدال النون من اللام ففى ((لَعَنَ)) والأصل ((لَعَلَّ))^(٥).

القول على إبدال التاء من غيرها

وهى تبدل من خمسة^(٦) أحرف، من الواو والباء والسين والصاد والباء الموحدة، وزاد السخاوى^(٧) على ما فى المفصل إبدالها من الطاء والدال، فصارت سبعة.

ذكر إبدال التاء من الواو:

وهى تبدل من الواو فاءً ولأما^(٨).

أما إبدالها من الواو فاءً فمنه إبدال مطرد واجب، وهو إبدال التاء من كل واو وقعت فاء فى افتعل، وما تصرف منه، نحو ((اتعد)) و((اتزن)) و((يتعد)) و((يتزن))

(١) من البسيط ولم يعزه أحد إلى قاتل، وهو فى المفصل ٣٦٧، والمتع فى التصريف ٣٩٣، وابن عيش ٣٣/١٠، ٣٥، سر صناعة الإعراب ٤٢٦، والمقرب ١٧٨/٢.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح التصريف اللوكى، لابن مالك ٢٨٥، والرضى على شافية ٢١٨/٣، والمتع فى التصريف ٢٩٥، والأصول ١٧٦/٣، والإيضاح ٤٠٦/٢، وابن عيش ٣٦/١٠، والمتنضب ٢٠٢/١، والمفصول الخمسون ٢٦٤. (٣) وذكر الأشموني أن النون أبدلت كذلك من الميم فى قولهم للحية: أيم وأين، وقالوا: أسود قائم وقاتن، ومن الميزة فيما حكاه الفراء: حنان فى حناء، وهو الذى يعضب به. حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح الأشموني ٦٢٩/٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، والمفصل ٣٦٧.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣٣٨/٤، وشرح التصريف اللوكى ٢٩٢، والمتع ٣٨٣، والإيضاح ٤٠٧/٢، وابن عيش ٣٦/١٠.

(٦) وذكر الأشموني أنها أبدلت من سبعة أحرف. حاشية الصبان ((٣٣٨/٤)).

(٧) وعند ابن عصفور تبدل من ستة أحرف: الواو والياء والسين والصاد والطاء والدال. والمتع ٣٨٣ وانظر:

الجاربردى ٣٢١/١، والمتنضب ٢٠١/١.

(٨) أوضح السالك ٣٩٦/٤.

و((متعد)) و((مترن)) والأصل ((اوترن)) و((يوتزن)) و((موتزن)) وكذا ((اوتعد)) إلى آخرها، فقلبو الواو تاء، وأدغموها في تاء الافتعال. ومنه إبدال التاء من الواو بدلاً غير مطرد، وقد جاء منه أشياء: منها التاء في ((أتلجه)). بمعنى أولجه، قال امرؤ القيس:
 رَبِّ رَامٍ مِنْ بَنِي نُعْلٍ مُتَلَجٍ كَفَيْهِ لِسِي قُتْرَةٌ^(١)
 الشاهد فيه ((مُتَلَجٍ)). بمعنى مُولَجٍ، فأبدلوا فيه التاء من الواو، و((القنرة)) بالضم بيت الصائد الذي يكمن فيه؛ لتلا يفر الوحش منه.

ومنها التاء في ((تحاه)) و((تراث))، وهى بدل من الواو؛ لأن ذلك من ((واجه)) و((ورث))؛ وإنما كان غير مطرد لأنه لا يقال في ((وقوف)): تقوف، ولا في ورود: تروود.
 ومنها التاء في ((تُحمة)) و((تُهمة)) و((تُقية)) و((تُتري)) و((توراة)) و((تولج)) وهو كناس الوحش، و((تلاذ)) وهو المال الأصلي، فإن التاء في ذلك كله بدل من الواو؛ لأنه من الوَحْشِ ومن الوهم ومن الوقاية، ومن المواتره ومن وري الزند إذا ظهر نوره، ومن الولوج في الكناس، ومن الولاد.

ومنها التاء في ((تَيَقور)) وهو فَيَعول؛ من الوقار، فهى بدل من الواو؛ لأن الأصل ((ويقور))، وكذلك التاء في ((تَكَلان))؛ لأنه من ((وكلت الأمر)) وفى ((تَكَلمة))^(٢) والأصل ((وَكَلَة)) وهو العاجز الذى يكل أمره إلى غيره، فالتاء في ذلك كله بدل من الواو فاءً. وأما إبدال التاء من الواو لآماً فمنه التاء في ((أخت)) وفى ((بنت)) وفى ((هنت)) وفى ((كلتا))؛ لأن الأصل ((أخوة)) و((بنوة)) و((هنو)) و((كلوى))، فأبدلت التاء من الواو فى ذلك كله، ولذلك لم تكن التاء فى ((بنت)) و((أخت)) للتأنيث، وإنما هى بدل من الواو التى هى لام الكلمة^(٣).

ذكر إبدال التاء المثناة من فوق من الياء آخر الحروف:

فمنه^(٤) مطرد، وهو أن تبدل التاء من كل ياء وقعت فاء افتعل نحو ((اتسر)) والأصل ((ايتسر))؛ لأنه من ((اليسر))، فأبدلوا من ياء ((ايتسر)) تاء، وأدغمت التاء فى التاء، كما أبدلت التاء من الواو فى نحو ((اتزن)) حسبما تقدم.

(١) من اللدب، وهو فى ديوانه ١٢٢، وهو فى ابن عبيش ٣٧، ٣٦/١٠، وعجزه فى الفصل ٣٦٧، وشرح لسانية ٣١٩/٣.

(٢) فى الأصل: تلكمة.

(٣) انظر: الفصل ٣٦٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٧/٤، والفصل ٣٦٨، وأرضح المسالك ٣٩٦/٤.

ومنه إبدال التاء من الياء لأمًا في ((أَسْتَنَّا))، والأصل: ((أَسْنِينَا))؛ لأن الثلاثي وهو ((سنوه)) إذا زيد فيه رجعت واوه ياء، مثل ((أَغْرِينَا))، ثم أبدلوا من الياء في ((أَسْنِينَا)) تاء لتمييز ((أَسْنِينَا))، وهو القحط عن ((أَسْنِينَا)) إذا دخلنا في السنة، وكذا التاء في قولك: ((نِثْنَان))، و ((كَيْت)) و ((ذَيْت))، والأصل ((نِثْنَان))،...^(١) فأبدلوا من الياء التي هي لام الكلمة تاء صار ((نِثْنَان))، ولذلك كانت تاء، نثين، ليست للتأنيث مثل تاء ((بنتين)) نثية ((بنت))، بخلاف قولك ((انثنان)) فإنها للتأنيث، كما أنها في قولك ((ابنتان)) للتأنيث حسبما سبق ذلك، وأما ((كَيْت)) و ((ذَيْت)) فالأصل ((كَيْة)) و ((ذَيْة)) فحذفوا تاء التأنيث وأبدلوا منها ياء، ثم أبدلوا من الياء الأخيرة تاء فصار ((كَيْت)) و ((ذَيْت)).

ذكر إبدال التاء من السين:

فمنه^(٢) إبدالها في نحو ((طِيسْت)) و ((سَيْت))، لأن أصل ((طِيسْت)) : ((طِيس))، بسين مشددة، فأبدل من السين الأخيرة التاء، صار ((طِيسْت)) وأصل ((سَيْت)) : ((سدس)) فأبدلوا من السين الأخيرة تاء فصار ((سَيْدْت))، ثم أبدل من الدال تاء أخرى، وأدغمت التاء في التاء صار ((ست)).

ومما أبدلت فيه التاء من السين قول الشاعر:

عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَّارُ النِّسَاءِ^(٣)

أى الناس.

(١) فراغ في الأصل.

(٢) وتغزى إلى اليمين. المفصل ٣٦٨، والكتاب ٢٣٩/٤، وانظر: محاضرات الأدباء ٦٣/١، وميزات لغات العرب ٢٨، ونصول في فقه العربية ١٥١

(٣) بيت من الرجز، ويروى:

بِأَسْمَاءِ اللَّهِ نَسِي السَّمَلَةَ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَّارُ النِّسَاءِ

غير أعفَاء ولا أكياءات

وهو لعلاء بن أرقم في النوادر ٣٤٥، وجمهرة اللغة ٣٣/٣، واللسان ((نوت)) ٤٠٧/٢، وبدون نية في إبدال ابن السكيت ١٠٤، والمتنوع ٣٨٩، واللسان ((أنس)) ٣٠٨/٧، وابن يعيش ٣٦/١٠، وآمال القائل ٦٨/٢، والحيدوان ١٨٧/١، ١٦٦/٦، وضرائر الشعر للقرظي ١٦٤، ورس صناعة الإعراب ١٥٥، والأشتقاق، لابن دريد ١٣٩، والمفصل ٣٦٨، والصاحبي ٨٠، وفقه اللغة للثعالبي ٢٢٨، والمختص ٤٥١/١، والمختص ٢٦/٣، ٢٨٣/١٣.

ذكر إبدال التاء من الصاد:

فمنه ((لُصَّت))، قال الشاعر:

كاللُّصُوتِ الْمُرْدِ (١)

والأصل ((لُصَّ))، فأبدل من الصاد الثانية تاء.

ذكر إبدال التاء من الباء:

فمنه ((الذُعالت)) بالتاء المثناة من فوقها، والأصل ((الذُعالب)) بالباء الموحدة، وهي جمع ((ذُعُلوب)) وهو الخلق من الثياب.

وأما إبدال التاء من الطاء والدال، وهو ما ذكره السخاوي (٢) زائداً على المفصل، فنحو قولهم ((فستاط))، والأصل ((فسطاط)) (٣)، ونحو قولهم ((ناقة تريبوت))، والأصل ((دربوت))؛ لأنه من الدريرة (٤).

القول على إبدال الهاء من غيرها

وهي (٥) تُبدل من أربعة أحرف: من الهزمة، والألف، والياء، والتاء.

ذكر إبدال الهاء من الهزمة:

وهو (٦) مسموع لا يقاس عليه، ومع ذلك فقد أبدلت من الهزمة الزائدة والأصلية. أما إبدالها من الهزمة الزائدة فمنه ((هَرَّقتُ الماء))، أى أرقته، و((هَرَّحتُ الدابة))، أى أرحتها، و((هَنَّوتُ الثوب))، أى أنرته، و((هَرَّدتُ الشيء))، أى أردته.

(١) قطعة من بيت من الكامل، وتمامه:

فتركن نهدياً عيلاً أبنائها وبنى كنانة كاللُّصُوتِ الْمُرْدِ

لعامر بن جوين في شرح الشافية ٤/٤٧٥، وغير منسوب في الفصل ٣٦٨، وابن يعيش ١٠/٣٦١، وشرح الشافية ٣/٢٢٢، وأمالى ابن الحاجب ١/٤٦٤، وسر صناعة الإعراب ١٥٦، ٥٨٦، واللسان ((لصت)) ٢/٨٤، ((عيل)) ١١/٤٨٨، وفي جمهرة اللغة ١-١٠٢/١٠٣، أنه لعبد الأسود بن عامر الطائي وفي ١٩/٢ أنه لأبي الأسود الطائي.

(٢) انظر: شرح الشافية ٣/٢٢٢ وشرح الأشموني ٢/٦٥١.

(٣) والدليل على ذلك قولهم في الجمع ((فساطيط)) دون ((فستيط)). انظر: شرح الأشموني ٢/٦٥١.

(٤) انظر: الفصول الخمسون ٢٦٤ والدرية: العادة والجرأة على الأمر. اللسان ((درب)) ١/٣٦٠.

(٥) انظر: شرح التصريف اللوكي لابن يعيش ٤/٣٠٤، والرضى على الشافية ٣/٢٢٢، والمتع فى التصريف ٣٩٧، والإيضاح ٢/٤٠٩، وابن يعيش ١٠/٤٤٢، والمتنضب ١/٢٠١.

(٦) انظر: الجارمزدى ١/٣٢٢.

وأما إبدال الماء من الهمزة الأصلية فمنه ((هَيَاك))، أى إياك، و((لَهْتَكَ))، أى لأنك، و((هما والله لقد كان كذا))، أى أما والله، و((هِنُ فَعَلت))، أى إن فعلت ((فعلت))^(١) فى لغة طيى، ومنه قول الشاعر:

وأتت صواحيها فقلن هذا الذى مَنَحَ المودَّةَ غَيْرَنَا وجفانَا^(٢)
 الشاهد فيه: هذا الذى، بمعنى ((إذا الذى))، فأبدل الماء من همزة ((إذا)).

ذكر إبدال الماء من الألف:

فمنه قول الشاعر:

قَدْ وَرَدتْ مَنْ أَمَكَنَهُ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَا
 إن لم تُرَوِّها فَمَنَّهُ^(٣)

أى: من هاهنا ومن هنا، وإن لم أروها فما أصنع، فأبدل الماء من الألف فى ((هنا)) وفى ((ما)) ومنه إبدالها من ألف ((أنا)) فى قولك ((أَنَّهُ)) مع جواز أن لا يكون بدلاً من الألف، بل هاء السكت كما تقدم فى الوقف^(٤)، ومنه ((حِيَهْلُهُ))، والأصل: ((حيهلا))، فأبدلت الماء الأخيرة من الألف، ومنه ((يا هَنَّا)) فى قوله:
 وقد رابنى قولها يا هَنَّا^(٥)

وهى لفظة ذم، وهى مبدلة من الألف المتقلبة عن الواو فى ((هنوات))؛ لأن الأصل ((هناو))، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى الفان، فقلبت الأخيرة هاء نصار ((هناه)).

(١) مكرر فى الأصل.

(٢) من الكامل لجميل بنية فى ديوانه ١٩٦، واللسان ((ذا)) ٤٥٠/١٥، وغر منسوب فى جواهر الأدب ٣٣٤، والمختب ١٨١/١، وشرح الشافية ٢٢٤/٣، وشرح شواهدا ٤٧٧/٤، وابن بيش ٤٢/١٠، ٤٣، والمفصل ٣٦٩، والمغرب ١٧٩/٢، وفى شرح شواهد الشافية ٢٤/٣: (وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومي؛ فإن فى غالب شعره أن النساء تعشقنه).

(٣) من الرجز ونسبه بعض شراح الشواهد لبعض الأعراب، وهو فى المفصل ٣٦٩، وابن بيش ١٣٨/٣، ٤٣/١٠، ٦/٤، والمتع فى التصريف ٤٠٠، واللسان ((هنا)) ٣٧٤/٢٠، والنصف ١٥٦/٢، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩/٤ ويروى: ((إن لم أروها)).

(٤) انظر: هنا الكتاب ١٦٥/٢.

(٥) من المقارب، وتمامه ((ويحك ألفت شرا بش)) لامرئ القيس فى ديوانه ١٦٠، والجمل ١٦٣، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٨/٢، وابن بيش ٤٢/١٠-٤٣، وبنون نسبة فى تهذيب إصلاح النطق، للبريزى ١٥٤، والمفصل ١٦٩.

ذكر إبدال الهاء من الياء:

فمنه قولهم ((هذه أمة الله))، فالهاء الثانية في ((هذه)) بدل من الياء؛ لأن الأصل ((هذى أمة الله)).

ذكر إبدال الهاء من التاء:

وهو يأتي في الوقف على نحو ((طلّحة)) حسبما تقدم في الوقف^(١)، قالوا: وحكى قطرب^(٢) في لغة طي: ((كيف البنون والبناء وكيف الإخوة والأخوات))، فأبدل الهاء من تاء ((البنات)) وتاء ((الأخوات))^(٣).

القول على إبدال اللام من غيرها

وهي^(٤) تُبدل من حرفين: من النون والضاد:

أما إبدال اللام من النون فمنه قول الشاعر:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِلًا لَا أَسْأَلُهَا أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّوَيْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٥)

والأصل ((أصيلان)) تصغير ((أصيل)) على غير قياس، فأبدل لام ((أصيلان)) من

نون ((أصيلان)).

أما إبدال اللام من الضاد فمنه قول الشاعر:

مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٌ لَأَطْجَعُ^(٦)

بمعنى ((اضطجع))، فأبدل اللام من ضاد ((اضطجع)).

(١) انظر: هنا الكتاب ١٦٣/٢.

(٢) انظر: المنصل ٣٧٠ وابن بيش ٤٢/١٠ ..

(٣) والحقيقة أن الهاء هاء السكت .

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤، والرضى على الشافية ٢٢٦/٣، والمنع فى التصريف ٤٣، والإيضاح

٤١١/٢، وابن بيش ٤٥/١٠ .

(٥) من البسيط للنايفة فى الكتاب ٣٢١/٢، والديوان ١٤، والملقات ٢٩٠، ونظمه ((رعى أسائلها))، والأغاني ٢٧/١١،

والخزائن ٤/١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ٣٦١/١١، والنصرة والذكرة ٣٨١، ٨٦٨، والأصول ٣/٢٧٥ واللان ((أصل))

١٧/١١، والممع ١٥١، والمقتضب ٤/٤١٤، وابن بيش ٢/٨٠، وعجزة غير منسوب فى المنصل ٣٧٠، وأوضح

المسالك ٤/٣٧٠، وأصول ابن السراج ١/٢٩٢، وأسرار العربية ٢٦٠، ووصف المباني ٣٢٤ .

(٦) البيت من الرجز، وقوله ((لما رأى أن لا دعه ولا شبع)) لمنظور بن حبة الأمدى فى شرح الشافية ٢٢٦/٣،

وبدون نسبة فى الخصائص ١/٦٤، ٢٧١، والأشياء والنظائر ١/٣١٣، وأوضح المسالك ٤/٣٧، وسر صناعة

الإعراب ٣٢١، والمنع فى التصريف ٣٠٤ والثجاج ((أرط)) ٥/١٠١، واللان ((أرط)) ٩/١٢٣، والصحاح

((أرط)) ٣/١١١، وابن بيش ١٠/٤٦، وإصلاح المنطق ٩٥ .

القول على إبدال الطاء من غيرها

وهي ^(١) تُبدل من التاء ^(٢):

فمنه واجب مطرد، وهو إبدال الطاء من تاء افتعل، وما تصرف منه، متى كانت فاء افتعل أحد حروف الإطباق المستعلية، وهي أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ لأن التاء حرف مهموس غير مستعمل وحروف الإطباق مستعلية، وهي تضاد التاء، فأبدلت التاء منها؛ ليتجانس الصوت؛ ويكون العمل من جزمة واحدة، وسيأتي في الإدغام مشروحاً ^(٣)، فمثال تاء افتعل صاداً ((اصطبر))، وضاداً ((اضطرب))، وطاءً ((اطرد))، وطاءً ((اظلم))، والأصل ((اصتبر))، و ((اضترب)) و ((اطرد)) و ((اظلم)) فأبدلت الطاء من الطاء في ذلك .

ومنه بدل غير واجب نحو قولهم ((فحصتُ برجلي))، والأصل ((فحصت))، فوقع لام الفعل صاداً، وبعده تاء فعلت، فأبدلت الطاء من التاء، وهو في لغة بني تميم ^(٤)، فقالوا، ((فحصت)) للتناسب، وليس بلغة شائعة.

القول على إبدال الدال من غيرها

وهي ^(٥) تبدل من تاء افتعل أيضاً، متى كانت زايًا أو ذالًا أو جيمًا في بعض اللغات، وهو شاذ؛ لأن الزاي حرف مجهور، والتاء مهموسة فيتضادان؛ فأبدلت التاء دالا لتناسب الزاي، وكذا الكلام في الذال والجيم. فمثال فاء افتعل زايًا: ازد هي وازدجر وازدان وازدلف، والأصل ازتهى وازتجر وازتلف، فأبدلت الدال من التاء في ذلك للتناسب.

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٨، وشرح التصريف الملوكي ٣١٦، والرضى على الشافية ٣/٢٢٦، والمتع في التصريف ٣٦٠، والمع ٦/٢٧١، والإيضاح ٢/٢١٤، والأصول ٣/٢٧١، وابن عيش ١٠/٤٦، والمقتضب ١/٢٠٢ .

(٢) وحكى يعقوب عن الأصمعي إبدالاً من الدال في قولنا ((مط الحرف في مده)) والأبعاط في الأبعاد . حاشية الصبان ٤/٣٣٨ .

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/٣٣٠ .

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٤٠ .

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٨، وشرح التصريف الملوكي لابن عيش ٣٢٢، والإيضاح ٢/٤١٢، وابن عيش ١٠/٤٨، والرضى على الشافية ٣/٢٢٧، والمتع في التصريف ٣٥٦، والأصول ٣/٢٧٠، والمع ٦/٢٧٢، والمقتضب ١/٢٠٣، وأوضح المسالك ٤/٤٠٠ .

ومثال فاء الافتعال ذالاً. اذدكر، غير مدغم، والأصل ((اذتكر)).
ومثالها جيما في بعض اللغات ((اجدمعوا)) والأصل ((اجتمعوا))، ومنه ((اجلسن)). بمعنى
((اجتزن))، قال الشاعر:

فقلتُ لصاحبي لا تَجَبَّأنا
بِتزع أصوله واجلسْ شَيْحاً^(١)
أى اجتَزْ شَيْحاً.

وقد أبدلوا الدال أيضاً من التاء في ((تَوَلَّج)) وهو كئاش الوحش، فقالوا: ((دَوَّلَج))، وأصل تائه
بدل من الواو.

القول على إبدال الجيم من غيرها

وقد أبدلت من الياء المشددة^(٢) في الوقف^(٣)، وهو قليل شاذ لا ينطق به إلا بعض
العرب، كما حكى^(٤) أنه سُئل بعضهم ممن أنت، فقال: فقيمَج، أى فقيمى^(٥)، وقد أجرى
الواصل مجرى الوقف من قال:

خالى عُوَيْفٍ وَأَبُو عَلَجٍ

المطعمان اللحمَ بِالْعَشَجِ^(٦)

يعنى ((أبو على)) و ((العشى))، فنوى الوقف على الياء وأبدلها جيماً؛ لأن الياء إنما

(١) من الوافر ليزيد بن الطثيرة في اللسان ((حزن)) ١٨٤/٧، والصحاح ((حزن)) ٨٦٨/٣، وفي التاج ((حزن)) ١٥/٤ أن
الكسائي نسب هذا بيت ليزيد بن الطثيرة، وقال ابن بري إنما هو لمضرس بن ربيع، وانظر: التيه والإيضاح ((حزن))
٢٢٨/٢، واليت غير منسوب في المفصل ٣٧١، والمتع في التصريف ٣٥٧، وسر صناعة الإعراب ١٨٧، واللسان
((حزن)) ١٩٤/٥، وتأويل مشكل القرآن ٢٩١، وابن يعيش ٤٩/١٠، وروايته ((لا تحبنا)).

(٢) انظر: ابن يعيش ٥٠/١٠، والإيضاح ٤١٢/٢، وارضى على الشافية ٢٢٩/٣، والمتع ٣٥٣، والجاربردى ٣٢٤/١،
والمنتخب ٢٠٣/١، والقلب والإبدال، لابن السكيت ٢٨، والإبدال لابن الطيب ٢٥٩/١، وشرح الملوكى ٣٣٠.

(٣) والباحث في علم اللغة يعثر على أمثلة أبدلت فيها الياء المخففة جيماً، انظر في تفصيل ذلك إبدال أبى الطيب
١٦٤ وابن يعيش ٥٠/١٠. وفصول فقه اللغة العربية ١٣١.

(٤) وهى التى تسمى بجمعحة قضاة. انظر في تفصيل هذه القضية: فصول في فقه العربية ١٣٠.

(٥) انظر هنا الخمر في المفصل ٣٧١ وابن يعيش ٥٠/١٠ ولسان العرب ((حرف الجيم)) ٢٦/٣.

(٦) من الرجز نسبه القائل في الأمال ٧٧/٢ لرجل من أهل البادية ولم يعين اسمه، وهو فى إبدال ابسى الطيب

٢٥٧/١ وشرح الملوكى ٣٢٩، ٣٣٠، والمتع ٣٥٣ والصحاح ((الجيم)) ٢٩٧/١ وإبدال ابن السكيت ٩٥

والتكميل ١٩٣ والمفصل ٣٧١، ٣٧٢ وسر صناعة الإعراب ١٧٥ والصالح والشاحج ٦٠٠، ٦٠١ وصدرة نسي

أوضح المسالك ٣٧٢/٤ وأصول ابن السراج ٢٧٤/٣ والتبصرة والتذكرة ٨٦٥ وشرح الشافية ٢٨٧/٢ وتهذيب

اللغة ٦٨/١ وابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠.

أبدلت جيماً، لخفائها بالسكون في الوقف، وإلا فالياء المتحركة لا تبدل جيماً؛ لقوتها وزوال خفائها بالحركة.

القول على إبدال السين

قد تقدم^(١) في صدر الفصل أن السين ليست من حروف البديل لكنها مُبدل منها، فأيرادها في حروف البديل ليس بسديد، ويبدل منها حرفان: الصاد والزاي.

القول على إبدال الصاد من السين:

فمنه^(٢) أنه يجوز إبدال الصاد من السين، متى وقع بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء؛ لأن هذه الحروف مستعلية، والسين مهموسة مستفلة، ولما كانت الصاد مستعلية، وهي مع ذلك مهموسة وافقت هذه الأحرف في الاستعلاء، ووافقت السين في الهمس والصغير والمخرج، فلذلك أبدلت منها^(٣)، فمثال السين التي بعدها الغين ((سَالغ))^(٤) وهو من البقر كالبازل من الإبل، يقال: عجل، ثم تبيع، ثم جَدَّع، ثم رَبَّاع، ثم سَدَيْس، ثم سَالغ، ويجوز ((صَالغ))، بإبدال الصاد من السين، ومثال السين التي بعدها خاء ((سَخْر)) و ((سَلْخ))، فتقول ((صَخْر)) و ((صَلْخ)) بالصاد أيضاً، ومثال السين التي بعدها قاف ((سَوِيق)) و ((سَبِقت))، فيجوز ((صَوِيق)) و ((صَبِقت)) بالصاد أيضاً، ومثال السين التي بعدها طاء ((سَراط)) و ((سَاطع)) فيجوز ((صَراط)) و ((صَاطع)) بالصاد أيضاً، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يميز فيها ذلك، فلا يقال في ((قست)) : قصت، ولا في ((حسرت)) : حسرت.

ويجوز في صاد نحو ((الصَراط))^(٥) المضارعة، وهو إشراب الصاد صوت الزاي.

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣٩/٤، وذكر الأشموني أن السين تبدل من ثلاثة أحرف : من ثناء في ((اتد)) على أحد الوجوه، وأصله ((استخذ))، ومن الثين في قولهم في ((مشلود)) : مشلود، ومن اللام في قولهم: ((استقطه))، انقطه، وقال في غايه الشنوذ . وانظر كذلك: ابن يعيش ٥١/١٠، والإيضاح ٤١٣/٢، والأصول ٤٣١/٣ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٣٧/٤، وابن يعيش ٢/١٠، والإيضاح ٤١٤/٢ .

(٣) وذكر الأشموني أن الصاد أبدلت كذلك في اللام في "جسد"، أي جلد . حاشية الصبان ٣٣٧/٤ .

(٤) السلوغ : خروج النابن . اللسان ((سَلغ)) ٣١٧/١٠ .

(٥) وقرئ قلب السين زايماً؛ لأنها من حرو الصغير ومن أشم الصاد زايماً قصد أن يجعلها بين الجهر والإطباق. انظر : البيان ٧/١، وشرح درة المنوخ للخافضى ٣٣، وإعراب القراءات السبع، لابن خالويه ٤٩/١، والإرشادات الجلية ٢٨-٢٩ وراجع: ارضى على الشافية ٢٣٣/٣، وابن يعيش ٥٢/١٠ .

القول على إبدال الزاي من غيرها

وهي^(١) تبدل من السين والصاد:

أما إبدالها من السين، فُتبدل الزاي مطردًا جائزًا من كل سين ساكنة بعدها دال؛ نحو: ((يَسْنَر))^(٢)، فيجوز ((يَزْدَر))، وفي ((يَسْدِلْ ثوبه)) يَزْدِلْ ثوبه، وكلب وهم بطن من قضاة، يدلون الزاي من السين إذا وقع بعد السين قاف، فيقولون في سقر زقر^(٣).

وأما إبدال الزاي من الصاد، فُتبدل أيضًا مطردًا جائزًا من كل صاد ساكنة بعدها دال؛ نحو: ((قَصْدِي))، فيجوز فيه ((قَرْدِي)) بالزاي، ويجوز إبقاء الصاد بحالها، وهو أكثر، ويجوز أن يضارع بها الزاي.

ولا تقع المضارعة إلا حيث يتجاوز حرفان بينهما منافرة، فيؤتى بحرف يصلح للتوسط بينهما ليزيل المنافرة، وذلك كما ينحى بالصاد نحو الزاي إذا تقدمت الصاد على الدال فتأتي بحرف مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، وليس كذلك السين في ((يسنر))، فلا يجوز فيها المضارعة فإن تحركت الصاد امتنع إبدال الزاي منها، لكن يجوز فيها المضارعة، فتقول في نحو ((صدر عن كذا)) بالصاد، وبمضارعة الصاد الزاي دون إبدال الصاد زايًا. فالحروف المذكورة حينئذ على ثلاثة أوجه منها ما يجوز فيه الإبدال والمضارعة، نحو الصاد مع الزاي في؛ نحو: ((قصدي))، ومنها ما يجوز فيه الإبدال دون المضارعة، وهو السين الساكنة إذا كان بعدها دال؛ نحو: ((يسنر))، ومنها ما يجوز فيه المضارعة دون الإبدال، وهو ما فيه شين معجمة مع دال، أو جيم مع دال؛ نحو: ((أشدق)) و ((أجدس))، فتشرب الجيم صوت الشين، وتشرب الشين صوت الجيم، وهي لغة قليلة رديئة؛ لعسر النطق بذلك؛ ولذلك لم يأت في القرآن الكريم، ولا في كلام فصيح.

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٩.

(٢) يسنر: يتعمر من شفة الحر. اللسان ((صدر)) ١٩/٦.

(٣) وروى ابن حنبل عن الأصمعي أن رجلين اختلفا في الصقر، فقال أحدهما الصقر بالصاد، وقال الآخر السقر بالسين، فراضيا بأول وارد عليها فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزقر. انظر: إخصائص ١/٣٧٨-٣٧٩، والفصل ٣٧٢، وابن عمير ١٠/٥٢/٥٣.

الفصل الثامن فى الإعلال

وهو^(١) تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروف الإعلال ثلاثة : الألف والواو والياء ؛ وسُميت حروف العلة لكثرة تغييرها، وثلاثتها تقع فى الأضرب الثلاثة، كقولك : مال، وكتاب، وسوط، وبيض، وقال، وحاول، وبائع، ولا، ولو، وكى .

القول على الألف

وهى لا تكون أصلاً فى الأسماء المتمكنة ولا فى الأفعال^(٢) ، بل إما زائدة كآلف ((كتاب))، أو منقلبة عن واو أو ياء كآلف ((مال)) و ((رحى)). وإنما حكموا بعدم أصلها فى الأسماء والأفعال لحصول الاشتقاق والتصريف فى الأسماء والأفعال المستدل بهما على الزيادة والانقلاب، كفقْد ألف ((ضارب)) فى المشتق منه، ودر الضرب، بخلاف الحروف، فإن الألف فيهن أصل ليس إلا؛ لأن الحروف جوامد غير متصرفة ولا مشتقة، فلا يُعرف لها أصل غير ما هى عليه، فلا يقال فى ألف ((ما)) و ((لا)) و ((حتى)) إنها زائدة^(٣) ، أو بدلٌ ؛ لعدم الاشتقاق وعدم التصريف ؛ لأن البدل ضرب من التصريف، ويجرى مجرى الحروف فى أصالة الألف الأسماء المبنية المتوغلة فى شبه الحروف؛ نحو: ((متى))، والأسماء الأعجمية؛ نحو: ((ماه)) ؛ لأننا قضينا بعدم زيادة الألف فى الحروف؛ لعدم الاشتقاق ؛ وهذا موجود فى هذه الأسماء.

القول على مواقع الواو والياء الأصليتين

وهما يتفقان فى مواقعهما من الكلمة ويختلفان^(٤) ، أما اتفاقهما : فيتفقان فى وقوعهما فاءً، كـ ((وعد)) و ((يسر))، وعيناً كـ ((قول))، و ((بيع))، ولأما

(١) انظر : حاشية الصبان ٣٤/٤، وابن عبيش ٥٤/١٠، والرضى على الشافية ٦٦/٣، والمتع فى التصريف ٤٢٥، والإيضاح ٤١٥/٢، والجاربردى ٢٦٧/١ .

(٢) انظر : الجاربردى ٢٦٨/١ .

(٣) بخلاف قولنا : وار وزاى ، فإن هذه الألف منقلبة ؛ وذلك لأن هذه الألفاظ أسماء للحرف.

انظر : ابن عبيش ٩٩/١٠، والخصائص ٢٨٣/١ .

(٤) انظر : ابن عبيش ٥٩/١٠، والرضى على الشافية ٧١/٣ .

كـ (غزو)، و ((رمى))، ويتفقان أيضاً في وقوعهما عيناً ولاماً معاً، فمثال الواو عيناً ولاماً ((قوة)) ومثال الياء عيناً ولاماً ((حية))^(١)، ويتفقان في وقوعهما مجتمعين في أول الكلمة، وتقدم كل منهما على الأخرى؛ نحو: ((ويح)) و ((يوم))، ولكن تقديم السواو أكثر، فباب ((ويح)) أكثر من باب ((يوم)).

وأما اختلافهما فمنه أن الواو تقدمت فاءً على الياء لأمأ؛ نحو: ((وقيت))، وأنها تقدمت أيضاً عيناً على الياء لأمأ؛ نحو: ((طويت)) دون العكس، أي دون أن تقدم الياء على الواو، وكذلك فإن قيل فالحيوان قد تقدمت فيه الياء عيناً على الواو لأمأ، فالجواب أن الأصل في ((حيوان)) عند الخليل وسيبويه^(٢) ((حيان))؛ لأنه من ((حييت))، و ((الحية)) من ذلك؛ وإنما قالوا ((حيوان)) لأن اختلاف الحرفين أخف من اتفاقهما.

ومنه أن الياء وقعت مضاعفة فاءً وعيناً معاً، ولم يأت ذلك إلا في كلمة واحدة، وهي ((بين))، اسم مكان^(٣)، ولم تقع الواو كذلك، والمراد بالتضعيف أن يتجاوز المثان^(٤). ومنه أن الياء وقعت فاءً ولاماً معاً؛ نحو قولهم: ((يديت إليه يداً)).

ومنه أن الياء وقعت فاءً وعيناً ولاماً^(٥) في قولهم: بيت ياء حسنة؛ إذا كتبتها، ولم تقع الواو فاءً ولاماً إلا في قولهم ((واو))، وكذلك لم تقع الواو فاءً وعيناً ولاماً إلا في الواو على قول الأَخْفَش^(٦) إن ألفها منقلبة عن واو، فهي على قوله موافقة للياء في ((بيت)).

وقال الفارسي^(٧): إن ألف واو منقلبة عن ياء، فهي على قوله موافقة لها فسي ((بيت))، وهو أولى من قول الأَخْفَش. فإنه لم يسمع كلمة كلها من حرف واحد إلا ((بيت))، وهو شاذ؛ ولكون العربية ليس فيها كلمة فاؤها ولامها واو جعلوا الفاء واواً دليلاً على أن اللام ياء، واتفقوا على أن كل كلمة فاؤها واو إنما تكتب لامها ياء، فلذلك كتبوا ((الوغي)) بالياء.

(١) وذلك لأن أصل (قوة): قور، و (حية): حي. انظر: ابن يعيش ٥٤/١٠-٥٥.

(٢) انظر: المقتضب ١٨٦/١، وابن يعيش ٥٥/١٠.

(٣) وهو واد بين ضاحك وضريحك، وهما جبلان أسفل القرش، وهو واد بين عميس الحماتم وصحيرات اليمامة، نولة الرسول عليه السلام. القاموس المحيط (بين) ٢٠٤/٤.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ١٨٦/٣، وابن يعيش ٥٩/١٠، والجاربردى ٢٦٩/١.

(٥) انظر: الرضى على الشافية ١٨٧/٣، والجاربردى ١٦٩/١.

(٦) انظر: المفصل ٣٧٤، وابن يعيش ٥٨/١٠.

(٧) انظر: الخصائص ٢٨٣/١، وابن يعيش ٥٨/١٠.

القول على الواو والياء فاءين

ذكر الواو فاءً^(١) : وهي تثبت صحيحة وتسقط وتقلب:

أما ثباتها على الصحة فنحو ((وَعَدَ))، و ((وَلَدَ)) فَعَلَيْنِ، و ((الوَعْدَ))، و ((الوَلَدَ))
اسمين لا مصدرين؛ لأن مصدر مثل ذلك يسقط من الواو فيقال: ((عِدَّةَ))، و ((لِدَّةَ))،
كما سنذكره الآن في سقوط الواو.

وأما سقوط الواو فاء نفى مضارع فَعَلَ أو فَعِلَ، إذا كان مضارعهما مكسور العين
لفظاً أو تقديرًا؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة.

أما العين المكسورة لفظاً فنحو ((يُوعِدُ))، و ((يُؤَمِّقُ))^(٢)، سقطت الواو؛ لوقوعها
بين ياء وكسرة، بقي: ((يَعِدُ))، و ((يَمْقُ))، ثم طردوا الحذف مع باقي حروف
المضارعة، فقالوا: ((أَعِدُ))، و ((تَعِدُ))، و ((نَعِدُ))، وإن لم تقع الواو بين ياء وكسرة
ليأتى المضارع على وجه واحد طرداً للباب^(٣).

وأما العين المكسورة تقديرًا؛ فنحو: ((يُوضَعُ))، و ((يُوسَعُ))، فإن العين فيها مكسورة
بحسب الأصل، فهي مكسورة تقديرًا، ولكن فُتِحَتْ من أجل حرف الحلق، فالفتحة
عارضه، والعارض لا اعتداد به؛ لأنه كالمعدوم، فلذلك سقطت الواو فيهما، فقالوا:
((يَضَعُ))، و ((يَسَعُ))، فأما إذا انفتحت العين ولم تكن مكسورة تقديرًا، فإن الواو تثبت
كما في قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٤)، فحذفت الواو من ((يَلِدُ))؛ لانكسار ما
بعدها، وتثبت في ((يُولَدُ))؛ لانفتاح ما بعدها؛ وإنما حُذِفَت الواو إذا وقعت بين ياء
وكسرة؛ طلباً للخفة؛ لأن الواو ثقيلة، وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل
أثقل من الاسم فحذفت الواو فيه؛ لاجتماع هذا الثقل.

(١) انظر: الرضى على الشافية ١٧٣/٣، وابن عيش ٥٩/١٠، والمتع في التصريف ٤٢٦، والإيضاح ٤١٩/٢،
والأشباه والنظائر ٢٩٧/٣-٢٩٨، والمتعب ٢٢٦/١، والنصف ١٨٤/١، والكتاب ٣٣٠/٤.

(٢) انظر: المصنف، لأبن حتى ١٨٨/١، والجاربردى ٢٧٢/١.

(٣) وذهب الفراء إلى أن الواو حلت من ((يَعِدُ))، و ((يَزِنُ))؛ لأنها متعديان، رغم ذلك على كل متعد، وأجابته
البرد بأن التعدى وغير التعدى لا وجه له هنا؛ لأنهم قالوا: وقع بقع، ووضع في السر يضع، ووقدت النار تقد،
ووبل المطر يبل، فحذفوا الواو، وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعد. المصنف، لأبن حتى ١٨٨/١.

(٤) سورة الإخلاص ٣/١١٢.

وكذلك تحذف الواو من المصدر الذى حذفت من فعله؛ نحو: ((العِدَّة)) و ((المَقَّة))،
والأصل ((الوِعْدَةَ)) و ((الوِمْقَةَ))؛ وإنما حذفت لأمرين: أحدهما: كون الواو
مكسورة، وهو مستثقل، وثانيهما: كون الفعل أعلًى، أعنى ((بعده)) و ((عسق))؛ لأن
المصدر يعتل باعتلال فعله^(١).

وأما قلب الواو ففيما مر من الإبدال^(٢) فى؛ نحو: ((تخمة)) و ((ميزان))^(٣).

ذكر الياء فاء^(٤)

وهى مثل الواو فيما ذكر إلا فى السقوط إذا وقعت بين ياء وكسرة، فإن الياء تثبت ولا
تحذف؛ لأنها من جنسهما، فثبت فى؛ نحو: يتع الثمر يتع ويسر يسر، وهو قمار العرب
بالأزلام، والاسم ((الميسر))، وقد حكى سيويه^(٥) على سبيل الشذوذ أن بعضهم يجرى
الياء مجرى الواو فى الحذف فى ((يسر يأس))، فيقول: ((يسر يسر)) ك ((ومتق يمق))؛
من أجل مجيء الهزمة مستقلة معها؛ فلذلك تحذف فى ((يأس))؛ لأجل الهزمة، ولا
تحذف عند قلبها، فلا يقال: يسر يسر، بل: يسر يسر؛ لفقد الهزمة.

وأما قلب الياء فقد سبق فى الإبدال^(٦)، وهى قلب مثلما قلب الواو، فيقال فى
((يتسر)) : أَسَرَ، كما يقال فى ((أوتعد)) : أتعد.

ذكر التنبيه على موضع ثبوت الواو وموضع حذفها

اعلم أن الفرق بين ((وجل يوجل)) و ((وجع يوجع)) حيث تثبت الواو فيهما، وبين
((وضع يضع)) و ((وسع يوسع)) حيث حذفت الواو فيهما، وكل من القيلين فيه حرف
الخلق، أن فتحة ((يوجل)) و ((يوجع)) أصلية؛ لأنه من باب ((فعل يفعل)) مثل ((علم
يعلم)) و ((شرب يشرب))، وفتحة ((يضع)) و ((يوسع)) عارضة، ومثله من العتل ((ورم يرم))

(١) انظر: الجاربردى ٢٧٣/١، والمفصل ٣٧٥.

(٢) انظر: هنا الكتاب ٢٣٦/٢.

(٣) وكذا قولنا: فى ((ورعد)) و ((وزن)) و ((أدور)) : أعد وأزن وأدور. المصنف ٢١٢/١، والرضى على
الشافية ٧٦/٣، والكامل ٤١/١.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ١٧٣/٣، والكتاب ٣٣٧/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٥٤/٤، والمفصل ٣٧٥، وابن بيش ٦٢/١٠.

(٦) انظر: هنا الكتاب ٢٢٨/٢.

و((ورث يرث)) فالكسرة مرادة ؛ وإنما فُتِحَ حُرْفُ الحَلْقِ فَحُذِفَتِ الواوُ فِي ((يَضَعُ)) و((يَسَعُ)) لِلْكَسْرِ المَرَادَةِ، وَقَدْ شُبِّهَتِ الفَتْحَةُ العَارِضَةُ فِي ((يَضَعُ)) و((يَسَعُ)) بِكَسْرَةِ ((التَّجَارِي))، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ((تَجَارِي))، وَقِيَاسُهُ الضَّمُّ مِثْلُ ((التَّحَاسُدُ))، ((التَّكَاثُرُ)) ؛ وَإِنَّمَا كُسِرَتِ الرَّاءُ فِيهِ [لِتَصَحَّ] ^(١) الْيَاءُ، وَشُبِّهَتِ الفَتْحَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي ((يُوجَلُّ)) وَ ((يُوجَعُ)) بِكَسْرَةِ ((التَّجَارِبِ)) جَمْعُ ((تَجْرِبَةٍ))، فَكَسْرَةُ ((التَّجَارِي)) عَارِضَةٌ كَفَتْحَةِ ((يَضَعُ)) وَ ((يَسَعُ))، وَكَسْرَةُ رَاءِ ((التَّجَارِبِ)) أَسْلِيَّةٌ كَفَتْحَةِ ((يُوجَلُّ)) وَ ((يُوجَعُ)).

ذَكَرَ مَا جَاءَ فِي مَضَارِعِ أَفْعَالٍ تَذَكُرُ

اعلم أنه قد جاء عن العرب ^(٢) قلب الواو والياء في مضارع افتعل ألفاً، فيقولون ((يأتعدُّ)) و ((يأتسرُّ))، وجاء في مضارع ((يئسُّ)) لغتان : ((يئأسُّ)) بفتح العين، وهو الأصل، و ((يئسُّ)) بالكسر على خلاف الأصل، وجاء أيضاً فيها إبدال الألف من الياء، فقالوا في ((يئأسُّ)) بالفتح ((يئأسُّ))، وفي ((يئسُّ)) بالكسر ((يئأسُّ)) ^(٣). وجاء في مضارع فَعَلٍ يَفْعَلُ مِثْلُ ((وَجَلَّ يُوَجَلُّ)) أربع لغات : ((وَجَلَّ يُوَجَلُّ)) بِإِثْبَاتِ الواوِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهِيَ أَحْوَدُهَا، وَ ((بِاجَلَّ)) بِقَلْبِ الواوِ أَلْفًا عَلَى حَدِّ قَلْبِهَا فِي ((يَاتَعَدُّ)) وَ ((يَاتَسَرُّ))، وَ ((يِيَجَلُّ)) بِقَلْبِ الواوِ يَاءً ؛ وَيِيَجَلُّ بِكَسْرِ يَاءِ المَضَارِعَةِ ^(٤) ؛ لِتَكُونَ وَسِيلَةً إِلَى قَلْبِ الواوِ يَاءً ؛ لِسُكُونِ الواوِ حَيْثُ ذُكِرَ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَسْرُ هَذِهِ الْيَاءِ مِنْ لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ : تَعَلَّمَ، بِكَسْرِ حُرْفِ المَضَارِعَةِ ^(٥)، وَهُوَ التَّاءُ المَثْبُوتَةُ الفَوْقِيَّةُ، بَلْ لِأَجْلِ أَنْ تَقَلْبَ الواوِ يَاءً كَمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ : ((تَعَلَّمَ)) بِكَسْرِ التَّاءِ الفَوْقِيَّةِ لَا يَقُولُ ((يَعَلَّمَ)) بِكَسْرِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ فَهِيَ لُغَةٌ أُخْرَى . وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ الْإِبْتِدَاءَ بِالْيَاءِ المَكْسُورَةِ ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُوْجَدُ اسْمُ أَوَّلِهِ يَاءً مَكْسُورَةً غَيْرَ ((يَسَارِ)) لِلْيَدِ ^(٦)، فَاعْرِفْهُ.

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) وهم المحازبون . انظر المصنف ٢٠٥/١ .

(٣) وبعض العرب من أهل الحجاز ممن توثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء في هنا البدل ، فيقول : موتزن وموتس . النصف ٢٢٨/١ .

(٤) انظر في تفصيل ذلك : اللسان ((وَجَلَّ)) ٣٤٨/١٤ .

(٥) وهي الثلثة النسوبة إلى بهراء . انظر تفصيل هذه القضية في : الخصائص ١١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٥/١ ، ودرة النواص ١٤١ ، ولسان العرب ((وَقَى)) ٢٣٨/٢٠ ، وفصول في فقه العربية ١٢٤ .

(٦) لليد اليسرى . اللسان ((يسر)) ١٥٨/٧ .

ذكر بقاء افتعل من أفعال تذكّر

وهو (١) أنك إذا بنيت افتعل من نحو: «أكل»، و «أمر» جعلت همزة «أكل» ياءً، وأتيت بقاء افتعل بعدها فقلت «أَيْتَكَلَّ» و «أَيْتَمَّرَ»، والأصل «إَيْتَكَلَّ» بهمزتين، الأولى همزة الوصل، وهي مكسورة، والثانية فاء الفعل، وهي ساكنة، فقلبت الثانية ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، على حد قبلها في «ذئب» و «بشر»، ولا يجوز أن يقال في «أَيْتَكَلَّ» و «أَيْتَمَّرَ»: «أَيْتَكَلَّ»، و «أَيْتَمَّرَ»، بإدغام هذه التاء المنقلبة عن الهمزة في تاء افتعل، كما قيل في «أَيْتَسَّرَ»؛ لأن الياء في «أَيْتَكَلَّ» ليست لازمة؛ لعودها إلى أصلها عند زوال همزة الوصل في نحو مضارع: «يَأْتَكَلُّ» و «يَأْتَمَّرُ»، فتعود الياء همزة؛ لزوال الموجب لقلبها، وهو همزة الوصل، ومعنى «أَيْتَكَلَّ» أخذ أموال الرشاء، ويقال «أَيْتَكَلَّتْ أَسْنَانُهُ مِنَ الْكَيْسِ»، ومعنى «أَيْتَمَّرَ» قَبِلَ الأَمْرَ، وكذلك تقول «أَيْتَمَّرَ بِالْإِزَارِ» (٢)؛ لما قلنا من أن ياء «أَيْتَمَّرَ» غير لازمة، ولا يجوز فيه «أَيْتَمَّرَ»؛ لأن «أَيْتَمَّرَ» هو ركوب الوزر.

القول على الواو والياء عيين

إذا (٣) كانت عين الكلمة واواً أو ياءً، فإما أن تُعْلَى، أو تُحذف، أو تسلم، فذلك ثلاثة أقسام:

القسم الأول في إعلال الواو والياء عيين

اعلم أن إعلالهما قد وقع في عدة من الأفعال والأسماء، مما تحركت فيها الواو والياء عينا، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً طاباً للخفضة؛ لنقل الحركة على حرف العلة (٤). أما الأفعال المعتلة فنحو «قال» و «خاف» و «باع» و «هاب»؛ لأن أصلها «قَوَلَ»، و «خَوَّفَ»، و «بَاعَ»، و «هَابَ» (٥)، فتحركت الواو والياء فيهن، وانفتح ما قبلها، فقلبتا ألفاً، ثم أعلوا المضارع، كما أعلوا الماضي، وإن لم يقم فيه علة

(١) انظر: المنصف ١/٢٢٢.

(٢) انظر: المنصف ١/٢٢٢.

(٣) انظر: ابن عيش ١٠/٦٤، والمتع في تصريف ٤٣٧، والإيضاح ٢/٤٢٤، والمقتضب ١/٢٣٤، والكتاب ٤/٣٣٩.

(٤) انظر: لرضى على لشافيه ٣/٩٥، والجارودي ١/٣١٧، وابن عقيل ١٩٨، وشرح الأئمنوني ٢/٦٢٧.

(٥) في المنصف ١/١٩٠: «تبغى أن يعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في قام وباع: قوم وبيع، وفسى أخاف وأقام: أخوف وأقوم، وفي استعان واستقام: استعوم واستقوم أننا نريد به أنهم نطقوا مدة من الزمان: يقوم وبيع وغوهما، مما هو متغير، ثم أنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجه القياس بالحمل على أمثلة، لقل: قوم وبيع واستقوم واستعوم».

الإعلال؛ ليكون المضارع والماضي على سنن واحد، فقالوا ((يَقُولُ)) و ((يَخَافُ)) و ((يَبِيعُ)) و ((يَهَابُ))، والأصل ((يَقُولُ)) و ((يَخَوْفُ)) و ((يَبِيعُ)) و ((يَهَيْبُ))^(١)، بتحريك حرف العلة وسكون ما قبله، فنقلت ضمة واو ((يَقُولُ)) إلى القاف، بقى ((يَقُولُ))، ونقلت فتحة واو ((يَخَوْفُ)) إلى الخاء فانفتح ما قبل الواو، فقلبت أَلْفَا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها، بقى ((يَخَافُ))، ونقلت كسرة ياء ((يَبِيعُ)) إلى الباء، بقى ((يَبِيعُ))، ونقلت فتحة ياء ((يَهَيْبُ)) إلى الهاء، فانفتح ما قبل الياء، فقلبت أَلْفَا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها، بقى ((يَهَابُ))^(٢).

وأما الأسماء المعتلة : فنحو ((باب)) و ((ناب)) و ((رجل مال)) و ((لاع)) ؛ إذ أصل ((باب)) و ((ناب)) : بَوَّبَ وَنَبَّبَ ؛ لجمعهما على ((أبواب)) و ((أنياب))، والاسم إذا ساوى الفعل في الزنة ووقوع حرف العلة منه موقعه من الفعل حيث أُعْل، حُكِم عليه بحكم الفعل؛ فلذلك قُلبت الواو والياء في ((بَوَّبَ)) و ((نَبَّبَ)) أَلْفَا ؛ لتحركها وانفتح ما قبلها، وأصل ((رجل مال)) : مَوَّلَ، يقال ((مَوَّلَ)) مثل ((حَدَّنَ)) فهو حذر، واللاع : الجبان، وأصله ((لَوَعَ))، فتحركت الواو في ((مَوَّلَ)) و ((لَوَعَ)) وانفتح ما قبلها، فقلبت أَلْفَا، بقى ((رجل مال)) و ((لاع))، وكذلك ما هو من ذلك مما تحركت فيه وانفتح ما قبلها.

ومن ذلك أسماء فاعلي الأفعال المذكورة ومفعولها؛ نحو: ((قائل)) و ((خائف)) و ((بائع)) و ((هائب))، و ((مقول))، و ((مخوف))، و ((مبيع))، و ((مهيب)) مما أعلت لإعلال أفعالها على ما سيذكر في أثناء هذا الفصل.

(١) شرح الأشموني ٦٢٩/٢.

(٢) وقد ذكر الأشموني ٣٦٠/٢ شروطاً لهذا النقل:

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ، نحو قاول وبائع وعوق وبين ، وكذا همزة ، لا ينقل إليها؛ نحو: يأيس ، مضارع ((أيس)) ؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبيها ألفا.

الثاني : أن لا يكون الفعل فعل تعجب ، نحو : ما أبين الشيء ، وأقومه وأبين به وأقوم به.

الثالث : أن يكون من المضاعف اللام؛ نحو : ابيض واسود ، حتى لا يلبس مثال بمثال ، نحو : ((ابيض)) لـو أعلل لصار ((باض)) وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة.

الرابع : أن لا يكون من المنقل اللام؛ نحو : ((أهوى)) فلا يدخله النقل ؛ لتلا بتوالي إعلالان.

وانظر : شرح ابن عقيل ١٩٩ ، وأوضح المسالك ٤٠٢/٤ .

ومن الأسماء المعتلة مَفْعَل وإخوته : اعلم أنه قد جاء من هذه الأفعال المعلولة مَفْعَل ومفَعلة بفتح العين، ومفَعِل ومفَعِلة بكسرها، ومفَعلة بضمها، أما مفعِل بفتح؛ فنحو: ((معاذ))، أصله ((مَعَوَّذ)) فنقلت فتحة الواو إلى العين، فقلبت ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، بقي ((معاذ))، وأما مفعلة بفتح فنحو ((مقالة))، أصلها ((مقولة))، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلبت الواو ألفًا كما قيل في ((معاذ))، بقيت ((مقالة)).

وأما مَفْعِل بالكسر فنحو ((مَسِير))، أصله ((مَسِير)) على وزن مَفْعِل، فنقلت كسرة الياء إلى السين بقي ((مسير))، وأما مفعلة بالكسر فنحو ((معيشة)) أصلها : مَعِيشَة، فنقلوا كسرة الياء إلى العين، بقيت ((مَعِيشَة))، وأما مفعلة بالضم فنحو ((مشورة))، أصلها ((مشورة))، فنقلت ضمة الواو إلى الشين، فسكنت الواو وانضم ما قبلها، واستقرت وبقيت ((مشورة)) مثل ((مثنوية)) و ((معونة^(١))).

ذكر الأفعال المعتلة التي لحقها الزيادة

وهي تُعَلُّ كما أُعِلَّت الأفعال التي لم يلحقها الزيادة، لكن إذا لم يكن ما قبل حرف العلة ألفًا أو واوًا أو ياءً كما سيذكر، فالتى أُعِلت؛ نحو: ((أقام)) و ((استقام)) و ((اختار)) و ((انقاد))، فـ ((أقام)) أصله ((أَقوم))^(٢)، فقلبت فيه الواو ألفًا، وإن لم يفتح ما قبلها، لأن هذه الواو هي التي أُعِلت قبل الزيادة في ((قام))، فأجرى حرف العلة مع الزيادة مجراه قبل الزيادة، فنقلت فتحة واو ((أَقوم)) إلى القاف، وقلبت ألفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، بقي ((أقام))، وكذلك ((استقام))، أصله ((استَقوم))^(٣)، فقلبت واوه ألفًا؛ لما قلنا في ((أقام)) بعينه، وكذلك ((اختار))، أصله ((اختير))^(٤) على وزن اِفْعَل، و((انقود)) على وزن انقعل، تحركت الياء والواو فيهما، وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفًا، بقي ((اختار)) و((انقاد)).

(١) انظر : النصل ٣٧٦، وشرح الأشموني ٦٣٣/٢ .

(٢) انظر : النصف ١٩٠/١، وأوضح المسالك ٣٨٥/٤ .

(٣) انظر : النصف ١٩٠/١ .

(٤) انظر : النصف ٢٩٢/١ .

واعلم أن جميع ما أُعل، ولم يستكمل فيه علة الإعلال فإنما أُعل إبتاعاً للفعل الذى قامت العلة فى إعلاله، قال فى المفصل^(١): لكونها منها ولضربها بعرق فيها، ومعناه أن علة اعتلالها اعتلال الأفعال التى علتها كاملة؛ لأنها جارية عليها، أى ضرب فيها عرق الإعلال.

ذكو الأفعال التى لا تعمل لكون ما قبل حرف العلة ألفاً أو واواً أو ياء

أما الألف قبل الواو والياء فنحو ((قاول))، و ((تقاولوا))، و ((زايبل))، و ((وتزايلوا))^(٢)، فلم تعمل الواو والياء فيهما؛ لأن نقل حركتهما إلى ما قبلهما غير ممكن؛ لكون ما قبلهما ألفاً، وهى لا تقبل الحركة. وأما الواو والياء قبل الواو والياء فنحو ((عوذ))، و ((تعوذ))، و ((زين))، و ((تزين)) بالإدغام، فلم يُقلب حرف العلة المدغم فيه؛ لأنه لو نقلت حركته إلى ما قبله، وقلب ألفاً، لبطل الإدغام وزال البناء عما وُضع له.

القسم الثانى

فى حذف الواو والياء عيينين

وهما تحذفان على ثلاثة أضرب: لالتقاء الساكنين؛ وللتخفيف؛ ولضرورة الإعلال.

ذكر الحذف لالتقاء الساكنين

وهما هنا عين الفعل ولامه إذا كان عين الكلمة حرف علة، فمنه أن تسكن اللام فى الفعل المجرد، إما للأمر؛ نحو: ((قل)) و ((بع))، أو للحزم؛ نحو: ((لم يقل)) و ((لم يبع))، أو لاتصال ضمير الفاعل؛ نحو: ((قلت))، و ((قلن))، فيلتقى ساكنان: حرف العلة المسكن واللام المسكنة؛ لأحد هذه الأمور الثلاثة، أغنى للأمر أو للحزم أو لاتصال ضمير الفاعل، فيحذف حرفة العلة لالتقاء الساكنين.

واعلم أن ضمير الفاعل الذى تسكن له لام الفعل إنما هو البارز المتحرك للمذكر والمؤنث، للمتكلم والمخاطب؛ نحو: ((قلت))، و ((بعت))، و ((قلت))، و ((بعت))،

(١) انظر: المفصل ٣٧٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٨٥/٤.

والأصل ((قَوَّلْتُ))^(١) و ((بَيَّعْتُ))^(٢)، بضم الواو وكسر الياء، فنقلت الحركة عنهما إلى ما قبلهما، أعنى إلى فاء الفعل بعد حذف حركتها، فالتقى ساكنان : حرف العلة ولام الفعل، فحذف حرف العلة، وأما ضمير المؤنث فإذا كان للمخاطب؛ نحو: ((قَلْتُ))، وكذلك ضمير جماعة المؤنث أيضاً في الماضي والأمر والمضارع؛ نحو: ((قَلْنَ))، و ((بَعْنَ))، و ((يا هُنَدَاتِ قَلْنَ وَبَعْنَ))، و ((هَنْ يَقْلَنَّ وَيَبَعَنَّ))، والأصل فسى الماضي والأمر ((قَوَّلَنَّ))، بضم الواو، و ((بَيَّعَنَّ)) بكسر الياء، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما، وحذفتا، كما تقدم في ((قَلْتُ))، و ((بَعْتُ))، بقی ((قَلْنَ))، و ((بَعْنَ)) وأما في الأمر فأصله ((أَقَوْلَنَّ))، و ((أَبَيَّعَنَّ))، نقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت والتقى ساكنان حرف العلة ولام الفعل، فحذف حرف العلة، بقی ((قَلْنَ))، و ((بَعْنَ))، وأما في المضارع فالأصل ((يَقْوُلَنَّ)) بضم الواو، و ((يَبَيَّعَنَّ)) بكسر الياء وسكون ما قبله^(٣)، فنقلت حركتهما إلى ما قبلها، وحذفتا؛ لالتقاء الساكنين كما تقدم في ((قَلْتُ)) و ((بَعْتُ))، بقی ((يَقْلَنَّ)) و ((يَبَيَّعَنَّ))..

ومنه ما كان من هذا النحو مزيداً فيه؛ نحو: ((أَقَامُ)) و ((اسْتَقَامُ))، فيقال: ((أَقَمَّ)) و ((اسْتَقَمَّ))، فيحذف حرف العلة، والأصل ((أَقَوْمُ)) و ((اسْتَقْوِمُ))، فنقلت حركة حرف العلة فيهما إلى ما قبلهما^(٤)، وحُذِفَ حرف العلة كما حُذِفَ في ((قَمَّ))، ولا فسرق بين المزيد فيه والمجرد في ذلك.

فكرو الحذف للتخفيف

وهو جائز ولازم، أما الجائز فمنه: ((سَيِّدُ)) و ((هَيِّنُ)) و ((مَيِّتُ)) بالتخفيف، والأصل ((سَيِّدُ)) و ((هَيِّنُ)) و ((مَيِّتُ)) على فَعِيلٍ، بكسر العين^(٥)، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، بقسى

(١) انظر: النصف ١/٢٣٥.

(٢) انظر: النصف ١/٢٤٢.

(٣) انظر: النصف ١/٢٤٥.

(٤) انظر: شرح الأسموني ٢/٦٣٢.

(٥) انظر: النصف ٢/١٥، والخصائص ١/١٦٠، ١٦١، والجاريدى ١/١٩٨، وشرح التصريف اللوكي، لابن

بميش ٤٦٦، وأروض المسالك ٤/٣٨٩، والمفصل ٣٧٦.

(سَيْدٌ) و(هَيْنٌ) و(مَيْتٌ) ثم خففوه بحذف إحدى الياءين، وهى الياء التى كانت وَاوًا، وهى عين الكلمة، بقى (سَيْدٌ) و(هَيْنٌ) و(مَيْتٌ)).
 وأما التخفيف اللازم فمنه (قِيلولةٌ) و(كَيْونونةٌ)، والأصل (قَوِيلولةٌ) و(كَيُونونةٌ)، فقلبت الواو الأولى ياءً، وأدغمت الياء فى الياء على القاعدة، بقى (قِيلولةٌ) و(وَكَيْونونةٌ)، ثم خفف ذلك بحذف إحدى الياءين، ولزم (١) التخفيف لطول الاسم، والقيلولة النوم فى الظهيرة، والكينونة من (كان يكون)).

ذكر الحذف لضرورة الإعلال

فمنه (الإقامة) و(الاستقامة)، والأصل (إقام) و(استقام) (٢) وهما من المصادر التى أعلت أفعالها، فوجب إعلالهما لذلك، فنقلوا فتحة الواو فى (إقام) و(استقام) إلى ما قبلها، وقلبوا الواو ألفًا؛ لئلا تحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت إحداهما، وهى الثانية عند سيويه والخليل (٣)؛ لأنها الزائدة، وهى الأولى عند الأخفش (٤) التى هى عين الفعل، بقى (إقام) و(استقام)، فعوض المصدر التاء فى آخره عما حُذِف منه، بقى (إقامة) و(استقامة).

القسم الثالث فى سلامة الواو والياء عيينين

وهما يسلمان إذا فقدت أسباب الإعلال والحذف، أو وجدت لكن منع مانع، أما ما فقدت فيه علة الإعلال فمنه سكون ما قبل حرف العلة فى الأصل؛ نحو: (أعنين) و(أزواج) و(مِقُولٌ)، ومنه (٥) حركة ما قبل حرف العلة بغير الفتح؛ نحو: (قَوِيَاءٌ) (٦) و(خِيَلَاءٌ) (٧).

(١) حذف إلى ما قبلها فاستثنى عن همزة الوصل فحذفت والتقى ساكنان حرف العلة ولام الفعل فحذف حرف العلة بقى (فلن) و(بمن)).

(٢) فى الخصائص ١٢٣/١ - ١٢٤، «إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالسرور على ما حياء عليه. لم تنس فى غيره نحو قوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان»، فهذا سماع وليس بقياس».

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٦٣/٢، ٣٦٦.

(٤) انظر: ابن عميش ٧٨/١٠ - ٨١، والمتع فى التصريف ٤٥٤ - ٤٥٥، وشرح الأشموني ٦٣٢/٢.

(٥) انظر: النصف ٧/٢.

(٦) القَوِيَاءُ والقَوِيَاءُ: داء معروف. انظر: الصحاح (قوب) ٢٠٦/١.

(٧) الخِيَلَاءُ: الكمر. انظر: الصحاح (خيل) ١٦٩١/٤.

وأما ما وجدت فيه أسباب الاعتلال لكن منع مانع فمنه؛ نحو: ((صَوَّرَا))^(١) وهو اسم ماء يقرب المدينة، فلو قلبت واؤه ألفاً لبقى ((صَارَا)) فيلتبس، وكذلك ((حَيَّلَا)) وهو الحمار الذى يجيد من كل شيء، فلو قلبت ياؤه ألفاً لصار ((حَادَا))، فيلتبس بالفعل. ومنه؛ نحو: ((الجَوْلَان)) و ((الحَيَّكَان))^(٢) وهو مصدر ((حَاكَ يَحْكُ))، وهو مشى القصير إذا مشى حرك منكبیه، فهنا قد وجدت أسباب القلب، ولكن منع مانع، وهو كون الاسم ليس على مثال الأفعال، وشرط إعلاله أن يكون على مثال الأفعال؛ نحو: ((باب)) و ((دار))؛ لأن أصلهما وهو ((بَوَّبَ)) و ((دَوَّرَ)) على مثال الفعل بخلاف ما ذكر من ((الجولان)) وشبهه^(٣).

القول على أبنية الأفعال الممتلئة

وهى مثل أبنية الصحيحة، أما الممتلئة بالواو فمنها ما هو على فعل يفعل؛ نحو: ((قام يقوم))، والأصل ((قَوْمَ يَقُومُ)) مثل ((خَرَجَ يَخْرُجُ)) من الصحيح، ومنها ما هو على فعل يفعل؛ نحو: ((خَافَ يَخَافُ))، والأصل ((خَوَّفَ يَخَوِّفُ)) مثل ((عَلِمَ يَعْلَمُ)). ومنها ما هو على فعل يفعل؛ نحو: ((طَالَ يَطُولُ))، و ((جَادَ يَجُودُ))، والأصل ((طَوَّلَ يَطْوِلُ))، و ((جَوَّدَ يَجُودُ))، ومثل ((حَسَّنَ يَحْسِنُ))، وذلك إذا كانا لازمين، بمعنى أنه صار طويلاً أو جواداً؛ فأما إن أريد بـ ((طَالَ يَطُولُ))، و ((جَادَ يَجُودُ)) المتعدى، بمعنى أنه طال غيره وجاد على غيره، فلا يكون من فعل يفعل حينئذ، ولكن من فعل يفعل مثل ((قَتَلَ يَقْتُلُ))، واسم الفاعل من اللازم ((طَوِيلَ وَطَوَالُ)) كـ ((ظَرِيفَ وَسُرَاعُ))، وهو اسم الفاعل من ((سَرَعَ))، أما اسم الفاعل من المتعدى فـ ((طَائِلُ))، كما أنه من قال: ((قاتل)). وأما الممتلئة بالياء فمنها ما هو على فعل يفعل؛ نحو: ((بَاعَ يَبِيعُ))، والأصل ((بَيَّعَ يَبِيعُ)) مثل ((ضَرَبَ يَضْرِبُ)).

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٩٦/٤، وشرح ابن عيسى ٨٣/١٠.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٦٢٦/٢، وأوضح المسالك ٣٩٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٨.

(٣) انظر: النصف ٦/٢.

ومنها ما هو على فَعَلٍ يَفْعَلُ؛ نحو: ((هَابَ يَهَابُ))، والأصل ((هَيْبَ يَهَيْبُ)) مثل ((شَرِبَ يَشْرَبُ)).

ولم يجئ في اليائى ((يفعل)) بضم العين مثل ((يخرج))، ولا فى الواوى ((فعل يفعل)) بكسر العين مثل ((حسب يحسب)).

وذهب الخليل^(١) فى ((طاح يطيح)) و ((تاه يتيه)) أنهما ((فعل يفعل)) كـ ((حسب))، وهما من الواوى لقولهم: طوحت وتوحت، وشو أطوح منه، وأتوه منه، وإنما كانا من فعل يفعل بكسر عين الماضى والمضارع معاً؛ لقولهم: طحت وتيت^(٢)، بكسر فاء الفعل، ولو كانا من فعل بفتح العين وهو واوى، لضموا الفاء كـ ((قلت))، فلما جاء الكسر، وقد ثبت أنهما من الواوى، علم أن الكسر إنما يكون مما يكون عين ماضيه مكسورة، فثبت أنه لا يستقيم ((يطيح))، و ((يتيه)) من الواوى: إلا وأن يكون عين الماضى مكسورة، وهذا الذى قاله الخليل خارج عن القياس.

وأما من قال ((طحت)) و ((تيت))، فلا إشكال فى أنهما مثل ((باع يبيع))، وهما من فعل يفعل وهو القياس.

ذكو تحويل الأبنية المعتلة

إذا كانت عين الفعل واواً واتصل به ضمير الفاعل البارز المتحرك للمتكلم أو المخاطب حوّل ذلك الفعل من ((فعل)) بفتح العين إلى ((فعل)) بضمها، ثم تنقل ضمة العين إلى الفاء، وتحذف العين،؛ نحو: ((قلْتُ))، ((قلنا))، ((قلتُ))، ((قلتمُ))، ((قلْتِ))، ((قلنَّ))، كان الأصل ((قَوَلْتُ)) بفتح العين، فحول إلى ((فعل)) بضمها، فصار ((قَوَلْتُ))^(٣) ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء بعد حذف فتحة الفاء الأصلية فسكنت الواو، والنقت مع اللام الساكنة؛ لاتصال الضمير فحذفت الواو، بقى ((قلتُ)) ((قلنا)) إلى آخرها.

وإن كانت عين الفعل ياء حوّل الفعل مع الضمائر المذكورة من ((فعل)) بفتح العين إلى ((فعل)) بكسرها، ثم تنقل كسرة العين إلى الفاء، وتحذف الياء بغير ما قلنا فى

(١) انظر: الكتاب ٣٤٤/٤، والمفصل ٣٧٦، وابن يعين ٧١/١٠، والنصف ٢٦١/١.

(٢) ومن العرب من يقول: تبه وطيح. النصف ٢٦٢/١.

(٣) انظر: النصف ٢٣٥/١، والمجربدى ١٩٧/١.

الواو، فيبقى «بعت بعنا»^(١)، بكسر فاء الفعل إلى آخر الضمائر المذكورة. وإنما حول في الواوى من «فَعَلَّ» إلى «فَعِلَّ» وفي اليائي من «فَعَلَّ» إلى «فَعِلَّ»؛ للفرق بين بنات الواو وبنات الياء، وإنما غُيِّرَتْ حركة الفاء الأصلية بنقل حركة العين إليها؛ لتدل الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفين، وقد فرقوا هنا بين الواوى واليائي ولم يفرقوا في موضع بقاء العين؛ نحو: «قال» و «باع»؛ إما لتعذر الضم والكسر مع الألف؛ وإما لكون ما انتقلت إليه الواو والياء موجوداً، وكذلك لم يفرقوا فيما فيه العين مكسورة في الأصل؛ نحو: «خفيت» و «هبت»، والأصل «خوف» و «هيب»، فلم يحولوا فيه الواوى إلى «فعل» بضم العين، ولكن نقلوا كسرة العين؛ لكونها أصلية إلى الفاء للإيدان بأن المحذوف مكسور في الأصل، أعني «خوف» و «هيب»، ولا يكون هذا النقل والتحويل إلا مع الضمير البارز المذكور خاصة، فلا يقع مع الضمير المستكن في الفعل الماضى وغيره للبس بفعل ما لم يُسم فاعله؛ وأيضاً فإن النقل والتحويل إنما يكون عند حذف العين كـ «قلت» و «بعت» للدلالة على المحذوف.

وبعض العرب^(٢) لا يبالى باللبس، ويقول: «كيد زيد يفعل» و «ما زيل زيد يفعل كذا»، بمعنى «كاد وما زال»، وأصل «كاد» و «زال» ها هنا «كيد» و «زيل» فينتقل في «كيد» [وزيل] كسرة^(٣) العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، ويسكن العين من غير أن يحدفها، ولا يخاف اللبس بما لم يُسم فاعله؛ لأن «كاد» و «سا زال» لازم، وما لم يُسم فاعله لا يكون من اللازم، وهو شاذ؛ لخروجه عن القياس.

ذكو ما لم يُسم فاعله من الأفعال المعتلة

فمن^(٤) ذلك أنك تقول «قيل» و «بيع» بالياء وكسر الفاء صريحاً، وتقول «قيل» و «بيع» بإشمام الفاء شيئاً من الضمة، وقد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام^(٥)، وهى فى الحقيقة روم، فاعلمه.

(١) انظر: للنصف ٦٤٢/١.

(٢) انظر: للنصف ٢٥٢/١، والكتاب ٣٤٢/٤-٣٤٣.

(٣) زيادة لارمة.

(٤) انظر: للنصف ٢٤٨/١، والرضى على الشافية ١٥٥/٣.

(٥) انظر: للنصف ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦٩، وشرح الأشموني ٣٢٤/١، وأوضح المسلك ١٥٥/٢.

وتقول ((قُول)) و ((بُوع)) بالواو، وكذلك ((اخْتَبَيْ)) و ((انْقِيدْ لَهُ))^(١) ، بالياء والإشمام، وتقول أيضاً ((اخْتُور)) و ((انْقُودْ لَهُ)) بالواو، وقد تقدم الكلام عليها في ما لم يُسم فاعله في قسم الفعل^(٢) .

ومنه أن باب ((قِيل)) و ((بِيع)) إذا بُني للمتكلم والمخاطب جاز فيه أيضاً ثلاثة أوجه، فتقول عن نفسك إذا عادك الناس، وللمخاطب إذا عاده الناس : ((عِدْتُ)) و ((عِدْتُ))، والأصل ((عُودْتُ)) و ((عُودْتُ)) مثل ((ضُرِبْتُ)) و ((ضُرِبْتُ))، فنقلت كسرة العين، وهي الواو إلى الفاء بعد إزالة ضميتها، وحذفت العين لسكونها، وسكون لام الفعل ؛ لاتصال ضمير الفاعل، بقي ((عِدْتُ)) و ((عِدْتُ)) بكسر العين، ولك في ذلك الإشمام أيضاً، ولك أن تبقى ضمة الفاء فتقول ((عِدْتُ)) و ((عِدْتُ))، وباب ((اخْتَبَرْتُ)) كذلك، فتقول : ((اخْتَبَرْتُ يَا رَجُلًا)) و ((اخْتَبَرْتُ أَنَا)) بكسر التاء وضمها الخالصين، وبالإشمام، وجمع المونث المخاطب كقولك؛ نحو: ((عُدْتُنَّ)) و ((عُدْتُنَّ))^(٣) وأما باب ((أَقِيمَ)) و ((اسْتَقِيمَ)) لا يجيء فيه غير كسر الفاء ؛ لأن الأصل ((أَقُومَ)) و ((اسْتَقُومَ))^(٤) مثل ((أُخْرِجَ)) و ((اسْتُخْرِجَ))، فنقلت الكسرة عن العين، وهي الواو، في ((أَقُومَ)) و ((اسْتَقُومَ)) إلى الفاء، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها، فقلت ياء، بقى ((أَقِيمَ)) و ((اسْتَقِيمَ))، وقد تقدم الكلام على ذلك في قسم الفعل^(٥) .

(١) وهي لغة قليلة ، تعزى لقمص وديبر . انظر : شرح ابن عقيل ٦٩ ، وشرح الأشموني ٣٥٤/١ ، وأوضح المسالك ١٥٥/٢ ، والمفصل ٣٧٧ .

(٢) انظر : هذا الكتاب ٣٢/٢ .

(٣) وذهب ابن مالك إلى امتناع ما أليس من كسر كـ ((خفت)) ، و ((بعت)) أو ضم كـ ((عفت)) وأصل المسألة : خافني زيد ، وباعني لعمرو ، وعاقني عن كذا ، ثم بُني للمفعول ، فلو قلنا : خفت وبعث ، وبالكسر ، و ((عفت)) بالضم لترحم أنهن فعل وفاعل ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس .

انظر : أوضح المسالك ١٥٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٢٤/١ - ٣٢٥ .

(٤) المنصف ١٩٠/١ .

(٥) انظر : هذا الكتاب ٣٢/٢ .

ذكو صحة حرف العلة عينا

فمن ذلك ((عَوْر)) و ((حَوْر)) و ((صَيْد))^(١) و ((ازدوجوا)) و ((احتسروا))^(٢)؛ وإنما صح حرف العلة في هذه الكلمات مع تحركه وانفتاح ما قبله لأن ((عَوْر)) بمعنى ((اعور))^(٣)، و ((حَوْر)) بمعنى ((احول))^(٤)، و ((صَيْد)) بمعنى ((اصيد))، وهو داء يصيب البعير، فيرفع له رأسه، و ((ازدوجوا)) بمعنى ((تزاوجوا))، و ((احتسروا)) بمعنى ((تجاوروا)). وحرف العلة في هذه يجب أن يصح لسكون ما قبله، ولذلك صح فيما هو بمعناه. وشذ ((عارت عينه تعان))، قال الشاعر:

أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا^(٥)

ومنه ما لحقته الزيادة من ذلك؛ نحو: ((أعور الله عينه)) و ((أصيد بعيره))، وكذلك إذا بنى منها ((استفعل))؛ نحو: ((استعورت عينه))، فيصح حرف العلة في المزيد فيه، كما صح في ((عور)) و ((صيد))؛ لأن حكم المزيد فيه كحكم أصله. ومنه ((ليس)) وأصلها^(٦) ((لَيْس)) بكسر الياء مثل ((عَلِم))، وإنما لم تقلب فيها الياء ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها؛ لأنهم ألزموها السكون؛ ليكون ذلك إشعاراً بأنها لا تتصرف، فلم يقولوا في ((ليس)) : لاس، كما قالوا في ((هَيْب)) : هاب؛ لأنها لما كانت لا تتصرف صارت مثل الحرف الساكن أبداً؛ نحو: ((ليست))، ولقوة مشابهة ((ليس)) بـ ((ليت)) ولم يقولوا ((ليست)) كما قالوا ((هبت)). وقد جاء في ((صَيْدِ البعير)) : صَيْدٌ، وفي عَلِمَ عَلِمٌ، بالإسكان فيها مثل ((لَيْس))، وهو جائز فيها غير لازم؛ لأنهما لم يشبها ((ليت)) كمشابهة ((ليس)) لها، و ((صَيْد))

(١) انظر: النصف ٢٥٩/١، والخصائص ١٥١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح ٦٢٤/٢.

(٢) انظر: النصف ٢٦٠/١.

(٣) انظر: الخصائص ١٥١/١.

(٤) شرح الأشموني ٦٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٨.

(٥) من الوافر، وصلته: "مسألة بظهر الغيب عن" وهو لابن أحرر الباهلي في التاج (عور) ٤٣١/٣، والصحاح

(عور) ٧٦١/٢، وابن يعيش ٧٥/١٠، ذمة في الديوان ٧٦.

(٦) والحقيقة أن ((ليس)) عبارة عن لا وأيس، كما يبدو لنا من علم اللغات السامية.

انظر: فصول في فقه العربية ٤٨، ولحن العامة والنظور اللغوي ٣٧٣.

و ((عَلِمَ)) بالتسكين فرعان له ((صَيَدَ)) و ((عَلِمَ)) المتحركين ؛ لأن فَعَلَ بسكون العين لا يكون في الأفعال.

ومنه صحة العين في الاسم؛ نحو: ((هو أقوم الناس)) من إقالة اليع و ((هو أبيعهم))؛ لأن الاسم إذا جاء على مثال الفعل، وليس فيه ما يفرق بينهما صُحِّحَ؛ ليكون تصحيحه وإعلال الفعل فارقاً بينهما.

وأما صحة العين في فعل التعجب؛ نحو: ((ما أقوله)) من إقالة اليع و ((ما أبيعه))؛ فلكونه فعلاً غير متصرف، فأشبه الأسماء، فصُحِّحَ فيه حرف العلة كما صحح في الأسماء. وشذ^(١) ((أجودت))، والقياس ((أجادت))؛ لأن أصله الثلاثي ((جاد)) وهو قد أُعِلَّ، وكذلك شذ ((استروح إليه)) و ((استحوذ)) ومعناه غلب و ((استحود))، و ((استصوب))، والقياس ((استراح)) و ((استحاذ)) و ((استجاد)) و ((استصاب))، وكذلك شذ ((أطيت)) إذا جاءت بالطيب، و ((أغيت))، إذا أرضعت ولدها وهي حامل، و ((أخيت)) إذا تهيأت للمطر، و ((أغيمت))، و ((استفيل))، والقياس ((أطابت))، و ((أغالت))، و ((أخالت))، و ((أغامت))، و ((استفال))، وكذلك شذ ((استنق)) والقياس ((استناق)).

ذكو إعلال اسم الفاعل

إذا بنى من نحو: ((قال)) و ((باع)) على وزن ((فَاعِل)) قيل فيه ((قائل)) و ((بائع))^(٢)، بقلب عين الفعل همزة؛ حملاً له على فعله في الإعلال؛ لقربه منه، وقلبت همزة تشبيهاً لها بـ ((كساء))، و ((رداء))، أعني لوقوعها بعد ألف زائدة، كأنهم قلبوها ألفاً^(٣)، ولم يكن حذف إحداهما؛ لتلا بصير اسم الفاعل إلى لفظ الفعل ولا رد الألف الثانية إلى أصلها؛ لوجوب إعلال اسم الفاعل؛ لاعتلال فعله، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر؛ لأنها عين فاعل، فصارت همزة، لأن الألف لا تقبل الحركة، فقيل ((قائل)) و ((بائع))

(١) انظر: النصف ١/٢٧٦، والخصائص ١/١٢٣-١٢٤، والمفصل ٣٧٨.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/٦٣٣.

(٣) انظر: النصف ١/٢٨٠، وشرح التصريف المملوكي ٤٩١، وشرح الرضى على الشافية ٣/٩٥، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٢/٥٩٣.

بالحمز؛ وإنما وجب إعلال اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة؛ لاعتلال فعله؛
لقرب اسم الفاعل من الفعل، وربما حذفت العين؛ نحو: ((شاك))^(١)؛ أى تام السلاح.
وأما اسم الفاعل من ((جاء)) ففيه قولان موقوفان على معرفة أصله، وأصله
((جائى))، الجيم فاء، والياء عين، والهمزة لام، فالقول الأول أنه مقلوب^(٢)، بأن أخرت
فى اسم الفاعل العين التى هى الياء إلى موضع اللام، وقدمت اللام التى هى الهمزة إلى
موضع العين صار. ((جائى))، ثم حذفت الياء فى الرفع والجر؛ للتوين، فصار ((جاء))
مثل ((قاضى))، والثانى أن أصله كما قلنا، ولكن قُلبت الياء التى هى عين الفعل همزةً
على حد قلبها فى ((قاتل)) و ((بائع))، فاجتمع همزتان، فقلبت الأخيرة ياءً، ثم حذفت
للتوين، وقد تقدم ذلك أيضاً فى أواخر تحقيق الممز^(٣).

وقد صحت العين فى اسم الفاعل فى قولهم: ((عاور))، و ((صايد))^(٤)؛ لصحة
عينهما فى الفعل، أعنى ((عور))، و ((صيد))، وكذلك ((مقاوم))، و ((مباين))،
و ((مبايع))؛ لصحتها فى الفعل؛ وهو ((قاوم))، و ((باين))، و ((بايع)).

ذكر إعلال اسم المفعول

وهو يعتل لاعتلال فعله؛ لأنه جار على الفعل جريان اسم الفاعل، وإنما تُبنى صيغة
اسم مفعول من ثلاثى متعد؛ نحو: ((مقول))، و ((مبيع))^(٥)، والأصل ((مقول))
و ((مبيع)) على وزن مفعول، فاستقلت الضمة على الواو والياء، وهما عين الفعل،
ونقلت ضمتهما إلى ما قبلهما، وهو فاء الفعل، أعنى القاف والباء فالتقى ساكنان:
العين وواو مفعول، فحذفت إحداهما، والمحذوف عند الخليل وسيبويه^(٦) هو واو

(١) لأنه من الشوكة، وهو من المقلوب قلباً مكانياً. المعنى فى تعريف الأفعال ٤٢.

(٢) وهو ما ذهب إليه الخليل. انظر: المفصل ٣٧٨، وابن يعيش ٧٧/١٠-٧٨.

(٣) هنا الكتاب ١٧٦/٢.

(٤) وهنا ما قال به الخليل بن أحمد. انظر النصف ٣٣٠/١.

(٥) انظر: النصف ٢٨٢/١، وابن يعيش ٧٨/١٠، والمفصل ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ١٩٩-٢٠٠، وشرح
الأشعري ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣٤٨ والمفصل ٣٧٨، ودررة الفرائض ٣٥، وشرحها ٩٣، وابن يعيش ٧٨/١٠، وشرح
الأشعري ١٣٤/٢، والمتع فى التصريف ٤٥٤؛ وشرح الشافية ١٤٩/٣.

مفعول ؛ لزيادتها وأصالة العين، ولقولك ((مبيع)) ؛ إذ لو كان المحذوف هو الياء لقالوا: ((مبوع))، وعند الأختفش (١) أن المحذوف هو العين. دون أو مفعول مجيئها لمعنى، وما كان لمعنى فهو أولى بالبقاء، وأما قولهم ((مبيع)) دون ((مبوع))؛ فلأن الضمة لما نُقلت عن الواو والياء، قلبت كسرةً في باب ((مبيع)) ؛ إما للتبنيه على ثبات الياء أو للياء التي سكنت بعدها ثم حذفت، فلما قلبت كسرةً في باب ((مبوع)) انقلبت وأو مفعول ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ورجح مذهب الخليل وسيويه بأنه أقل تغييراً (٢).

وشد ((مشيب))، والقياس ((مشوب))، والأصل ((مشووب))، ولكن لما قالوا فى الفعل ((شيب)) الواو ياء، قالوا ((مشيب)) ؛ حملاً لاسم المفعول على فعله، وكما قالوا ((مشيب)) بناء على ((شيب)) قالوا ((مهوب))، بالواو، وهو من الياء بناء على ((هوب)) غنى لغة من قال فيما لم يسم فاعله ((قول)) و ((بوع))، فكانه قال ((هوب زيد نيبو مهوب)) وشد أيضاً ((مخيوط))، و ((مزيت))، و ((مبوع))، و ((تفاحه مطبوبة))، و ((يوم مقبوم)).

وجاء ذلك فى لغة بنى تميم، فإنهم يتمون مفعولاً فى اليائى دون الواوى؛ لأن الياء لما كانت من الواو وسكن ما قبلها أجروها بجرى الحرف الصحيح (٣) ، وقال سيويه (٤) : ((ولا نعلمهم أتوا فى الواو ؛ لأن الواوات أنقل عليهم من الياءات))

(١) انظر : للفصل ٣٧٨، ودررة الفواص ٣٥، وشرح درة الفواص للخفاجى ٩٣، وابن بيش ٧٨/١٠-٧٩، والنصف

٢٨٧/١، والمتع فى التصريف ٤٥٤، وشرح الشافية ١٤٩/٣، والجاربردى ١٩٥/١، وشرح الأثونى ٦٣٤/٢.

(٢) وحكى أبو عثمان اللزنى عن الأصمى أن بنى تميم يتمون مفعولاً من لياء، فيقولون : مخيوط ومكبول.

انظر : الخصائص ٢٦٩-٢٧٠، وشرح ابن عقيل ٢٠٠.

(٣) يروى أبو عثمان الأصمى يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت من العرب :

((وكانها تفاحه مطبوبة)) وكذا قال علقمة ابن عبدة:

يَوْمَ رَزَادٍ عَلَيْهِ الدَّجَنُ مَضِيومٌ

انظر : النصف ٢٨٦/١، وشرح الأثونى ٦١٥-٦١٦.

(٤) انظر : الكتاب ٣٤٩/٤، وانظر : الفصل ٣٧٨، وابن بيش ٨٠/١٠، والنصف ٢٨٦/١.

وقال غيره ^(١) : إنه ورد ((مَصُون))، و ((مَدُون))، بالإتمام فى السواوى، وورد بالحذف على القياس أيضاً قولك ((مَصُون))، و ((مَدُون)) ^(٢).

ذكر حكم الياء المضموم ما قبلها

فمذهب سيويه ^(٣) أن كل ياء هى عين ساكنة، مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، نحو: ((بَيْض)) جمع ((بِيضَاء))، والأصل ((بِيض)) بضم الفاء، مثل ((خمر)) جمع ((خمرَاء))، فانقلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء، ومذهب الأخفش ^(٤) أن تُقَلَّبَ الياء وأوَّافَتَقول ((بُوض))، هو يقصر قلب الياء وأوَّاف على الجمع؛ نحو: ((ببيض)) جمع ((أبيض))، فلو بنى نحو بُرد من البياض لكان الأصل ((ببيض))، بضم الباء الموحدة، فسكون الياء المثناة، فعلى مذهب سيويه يدل من ضمة الباء الموحدة كسرة؛ لتصح الياء، فتبقى ((ببيض))، وعلى مذهب الأخفش يدل من الياء وأوَّاف فيبقى ((ببوض))، ومذهب سيويه هو القياس؛ لأن الضرورة تلجته فى اجتماع الياء والضمة إلى تغيير إحداهما، وتغير الحركة أولى من تغيير الحرف؛ لأن المحافظة على الحرف أولى من المحافظة على الحركة ^(٥).

و ((معيشة)) على مذهب سيويه ^(٦) يجوز أن تكون ((معيشة)) على ((مفعلة))، بضم العين، وأن تكون على ((مفعلة)) بكسرها، أما إذا كانت ((معيشة)) بضم العين، فقد نقلت الضمة عن الياء، وهى عين الكلمة؛ إلى الفاء وهى العين، فحصلت ياء ساكنة، وقبلها ضمة، فوجب على مذهب سيويه قلب الضمة كسرة، فصارت ((معيشة)) وأما إذا كانت ((مفعلة)) بكسر العين فواضح؛ لأنك نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، فسكنت الياء، وانكسر ما قبلها، فاستقرت الياء وبقيت ((معيشة)).

(١) وقد اختلف فى ذلك، فقيل المراد، وقيل الكسائي. انظر: ابن يعيش ٨٠/١٠ وشرح الشافى ١٤٩-١٥٠.

(٢) انظر: فى تفصيل ذلك: المتع فى التصريف ٤٥٥.

(٣) انظر: الكتاب ٥٩٢/٣، والفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، والمتع فى التصريف ٤٥٨.

(٤) انظر: للفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، والمتع فى التصريف ٤٥٨، وشرح الأشموني ٦١٥/٢.

(٥) (جاء فى مفعل من ((ببس)) : موسى، ومثل ذلك موقت وموسر، من يقن ويسر النصف ٢٢٠/١.

(٦) الكتاب ٣٤٩/٤، انظر: الفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، والنصف، لابن حنى ٢٩٦/١-٢٩٧، وشرح

الأشموني ٦١٥/٢.

ومذهب الأَخْفَش (١) أن أصلها ((مَعِيْشَة)) بالكسر ليس إلا، ولا يجوز أن تكون (مَفْعَلَة)) بضم العين؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت ياء ساكنة قبلها ضمة فيجب قلب الياء واوًا على مذهبه، فيصير ((مَعوشَة)).

ولو بنيت من البيع على مذهب سيويه (٢)؛ نحو: ((تَرَبَّ))، لقلت تَبَّع، والأصل ((تَبَّع))، فنقلت الضمة عن الياء إلى الباء التي قبلها، فبقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة، فأبدلت من الضمة كسرة، لتصح الياء فصار ((بَبَّع)) وعلى مذهب الأَخْفَش (٣) ((تَبَّع))، والأصل ((تَبَّع)) فلما نقلت الضمة عن الياء إلى الباء انقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. وقد شدَّ ((مَضُوفَة)) وهو الأمر الذي يشفق منه؛ لأن أصله ((مَضِيفَة)) بضم الياء، على ((مَفْعَلَة))، وقياسها على مذهب سيويه نقل الضمة إلى الضاد، وقبلها كسرة، فيبقى ((مَضِيفَة))، ولكن جاءت ((مَضُوفَة)) على قياس مذهب الأَخْفَش، وشدت على مذهب سيويه (٤)، كما شدَّ ((القُود)) و ((القُصوى)) عنده، والقياس عنده ((القُصيا))؛ لأن بنات الواو إذا جاءت على ((فُعَلِي)) ترد إلى الياء كـ ((الدنيا)) و ((الدهيا)) و ((العليا))، فجاءت ((القُصوى)) شاذًا، وعند الأَخْفَش قياس (٥).

ذكر ما يحل وما لا يحل من الأسماء الثلاثية المجردة

أما ما يحل فقد تقدم أن الأسماء المجرّدة إنما تعل إذا كانت على مثال الفعل، بأن تكون على فِعَلٍ أو فَعْلٍ أو فَعْلٍ، يفتح الفاء وتحريك العين بالحركات الثلاث، وكيفما كانت العين فالقلب واقع بها؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فمن ذلك نحو: ((باب))، و ((دار))؛ لأن الأصل ((بَوَب))، و ((دَوْر))، كما أن أصل ((قام)) قَوْمٌ، فأعلًا كما أعلَّ ((قوم))، بقلب العين ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومنه ((شجرة شاكة))، والأصل ((شوكَة))، ومنه ((رجل مال)) والأصل ((مَوِّل)) مثل ((حَدْر)) وقد تقدم الكلام عليه.

(١) انظر: المفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠، وشرح الأشموني ٦١٥/٢-٦١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥٣/٤، والمفصل ٣٧٩، وابن يعيش ٨١/١٠-٨٢.

(٣) انظر: المفصل ٣٧٩، والمتع في تصريف ٤٧، وابن يعيش ٨١/١٠-٨٢، وشرح الأشموني ٦١٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٨٩/٤.

(٥) انظر: الجلبيري ٣٠٣/١، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٦٢١/٢.

وقد شذ (١) ما صح من ذلك التبيه على الأصل فيما جاء معتلاً؛ نحو: ((القَوْد)) و((الحَوَاكَة)) في ((الحَاكَة))، و ((الخَوَاكَة))، و ((الجَوَاكَة))، و ((رجل رَوَعَ))؛ أى فرع، و((حَوَل)) بمعنى ((أحوَل)).

وأما ما لا يعل فهو ما كان من الأسماء الثلاثة ليس على مثال الفعل وذلك بأن يكون إما على ((فُعَلَة)) بضم الفاء؛ نحو: ((نَوْمَة)) للكثير النوم و ((لَوْمَة)) للكثير اللوم، و ((عِيَة)) للذى يعيب الناس، وإما على ((فِعَلَة)) بكسر الفاء؛ نحو: ((العِيَوْض)) و ((العِيَوْدَة)) جمع ((عَوَد)) وهو الذى جاوز البازل، فصحت العين فى ذلك كله؛ لأنه ليس على وزن الفعل، فإن قيل فقد أعلوا ((قيما)) بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها، وكان القياس يقتضى أن يقال ((قِيَوْم)) بتصحيح الواو؛ لأنه على ((فِعَل)) مثل ((عِيَوْض))، فالجواب: أنه أعل؛ لأنه مصدر كالصغر والكبر، وفعله ((قام يقوم قوماً))، وهو بمعنى القيام، فأعل كما أعل ((القيام))؛ لاعتلال فعله، وقد جاء ((قِيَم)) صفة فى قوله -تعالى-: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾^(٢)، بكسر القاف وتخفيف الياء وفتحها، قرئ فى السبعة^(٣) كذلك، ولا إشكال فى الوصف بالمصدر؛ كقولك: رجل عدل، وأما القراءة الأخرى^(٤)؛ أعنى ﴿دِينًا قِيَمًا﴾؛ بفتح القاف وتشديد الياء وكسرها، فـ((قيما)) صفة مشبهة مشتقة من القيام مثل ((سَيِّد)) و((مَيِّت)).

وشذ من المصادر ((حَوَل))^(٥)؛ بمعنى التحول فى مثل قوله -تعالى-: ﴿لَا يَبْقُونَ عَنْهَا حِوَالًا﴾^(٦)، وكان القياس ((حِيَال))، بإعلال الواو ياء؛ لأن فعله، وهو ((حال))، معتل، فكان ينبغى إعلال ((حَوَل))؛ لاعتلال فعله، كما أعل ((قِيَم))؛ لاعتلال فعله، فصح على خلاف القياس^(٧).

(١) انظر: الخصائص، لابن جنى ١٢٩/١-١٣٠، وشرح الأشموني ٦٢٦/٢، ٦٢٨.

(٢) سورة الأنعام ١٦١/٦.

(٣) الكشف ٤٥٨/١-٤٥٩، والنشر ٢٦٧/٢.

(٤) وهى قراءة الكوفيين وابن عامر. الكشف ٤٥٨/١-٤٥٩، والنشر ٢٦٧/٢، وابتصرة ٢٠٠، والإرشادات الجلية ١٧٦.

(٥) شرح ابن عقيل ١٩٨، وشرح الأشموني ٦١٠/٢.

(٦) سورة الكهف ١٨/١٠٨.

(٧) ابن عيش ٨٣/١٠-٨٤.

ذكر فَعَلَ بضم الفاء والعين

ما جاء من الأسماء المعتلة من ذوات الواو على ((فَعَلَ)) بضم الفاء والعين تسكن عنه تخفيفاً ؛ لاجتماع الضمتين والواو، فيقال في جمع ((نُور)) وهى النُّور، من الرية ((نُور))، وفى جمع ((عُوان)) : عُون، والأصل ((نُور)) و ((عُون)) فسكنت الواو طلباً للتخفيف ؛ لأنه لما سكن نظره من الصحيح طلباً للخفة؛ نحو: ((كُتِب))، و ((رُسِل)) كان تسكينه فى المعتل أولى.

وأما فى ضرورة الشعر فيجوز التثقيل، وهو ضم الواو فى باب ((نُور))، و ((عُون))؛

نحو قول الشاعر:

أَغْرُ النَّايَا أَصَمُّ اللَّيَا تَ تَمْتَحُهُ سُوْكَ الْإِنْجَلِ (١)

أما ما جاء على ((فَعَل)) من ذوات الياء فهو كالصحيح؛ لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو، فقالوا ((رجال غير)) جمع ((نُور))، و ((بييض)) جمع ((بيوض))، ومن خفف ((كُتِب))، و ((رُسِل)) فأسكن الضمة فإنه يخفف؛ نحو: ((غَيْر))، و ((بييض)) أيضاً فيقول ((رجال غير))، و ((دجاج بيض)) ؛ لأنه لما سكن عين الكلمة كما أسكن فى ((كُتِب))، و ((رُسِل)) بقلب العين ساكنة وقبلها ضمة، فأبدل من الضمة كسرة ؛ لتصح الياء، وليس هذا التخفيف بواجب كما أن ليس تخفيف ((كُتِب))، و ((رُسِل)) بواجب.

القول على الأسماء المزيد فيها

وهى تنقسم إلى ما يعل وإلى ما يصح:

ذكر ما يجعل:

وهو ما وافق الفعل فى الزنة ؛ أى: فى الحركات والسكنات وفارقه إما بزيادة ليست من زيادات الأفعال، كالجم فى أوله، أو بكونه على مثال لا يكون الفعل عليه،

(١) من المتقارب وهذا البيت لعبد الرحمن بن حسان فيما حكاه أبو زيد عن الخليل وهكذا قال الزبيدي فى التاج ((سوك)) ١٤٦/٧ وقال: ((وقال أبو حنيفة وربما همز فعيل سوك، وفى التهذيب: رحل قول من قوم قسول، وقول مثل سوك وسوك))، وهو فى الديوان ٤٨. وغير منسوب فى الصحاح ((سوك)) ١٥٩٣/٤، وابن يعيش ٨٤/١٠، والمخصص ١٩٢/١١.

أما ما وافق الفعل في الزنة وفارقه بزيادة لا تكون في الفعل فحسو ((مقال))، و ((مسير)) و ((معوّنة))، فأعلت؛ لأنها بالإعلال لا تلتبس بالفعل؛ لأن الفعل لا تكون الميم في أوله، وأصل ((مقال)) : مَقُولٌ^(١)، فنقلت فتحة حرف العلة إلى ما قبله، وقلب ألفاً؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله، بقي ((مقال))، وأصل ((مسير)) : مَسِيرٌ، بكسر الياء، وليس فيه غير نقل كسرة الياء إلى ما قبلها، فبقي ((مسير))، وأصل معونة ((مَعُونَةٌ)) : بضم الواو، فنقلت الضمة إلى العين، بقيت ((مَعُونَةٌ)) والتاء فيها للتأنيث، بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا اعتداد بها في البناء.

وقد شذ ((مكوزة)) و ((مزيد)) و ((مريم)) و ((مدّين))^(٢)، إذ قياسها أن تنقل فتحة حرف العلة إلى ما قبله، ويقلب ألفاً؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله؛ فيبقى ((مكازة)) و ((مزاد))، و ((مرام))، و ((مدان)) كما قالوا ((مقام)) و ((مقال))، وإنما جاءت كذلك لأنها أعلام، والأعلام كثر فيها التغير بحسب الوضع؛ نحو: ((مُجِيب)) و ((مُوهِب)) وشذ في غير العلم ((مَشُورَةٌ)) بفتح الواو^(٣) والقياس ((مَشَارَةٌ))، وأما ((مَشُورَةٌ)) بضم الواو، وقياسها ((مَشُورَةٌ)) بضم الشين وتسكين الواو. وشذ أيضاً ((مصيلة))، وفي الحديث : ((الفكاهة مَقُودَةٌ إِلَى الْأَذَى^(٤)))، وقرئ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٥) والقياس ((مصادة))، و ((مقادة))، و ((مثابة)) بقلب حرف العلة في ذلك كله ألفاً. لا يقال قالوا ((مَقُول))، و ((مَحِيْط)) بغير إعلال، والقياس إعلاله، فيقال ((مقال))، و ((مخاطط))؛ لأنه على مثال الفعل، وقد فارقه بزيادة لا تكون في الفعل، وهو مثل ((مقام)) فالجواب أنه منقوص من ((مِقُول)) و ((مِخِيْط))، فكما لم يعل الأصل؛ لفارقته وزن الفعل بزيادة الألف؛ ولأن حرف العلة قد اكتسفه الساكن، فكذلك لم يعل الفرع.

(١) شرح ابن عقيل ١٩٩/٢٠٠.

(٢) انظر : النصف ١/١٩٥، وشرح الأشموني ٢/٦٣١، والنصل ٣٨٠.

(٣) انظر : النصف ١/٣٢٣.

(٤) ذهب ابن جنى إلى أن هذا مثل، وليس حديثاً، كما ذكر في النصف ١/٩٥، وهو من شواهد ابن يعش

١٠/٨٥، والكتاب ٤/٣٥٠.

(٥) سورة البقرة ٢/١٠٣ وقرأ تارة وابن بريدة وأبو السمال : ((لثوبة)). انظر : المختب ١/١٠٣.

وأما ما وافق الفعل في الحركات والسكنات وفارقه بمثال لا يكون للفعل، فنحو أن ينى من ((باع)) وبابه مثل ((تَحَلَّى))^(١) بكسر التاء الفوقية، وهو القشر الذى فيه على مثال المضارع ؛ لأن الأفعال ليس منها ((تَفَعَّل)) بكسر التاء، فتقول على هذا ((تَبَّيع)) بإسكان الياء وإلقاء حركتها على الساكن الذى قبلها، ولو صحت لقلت ((تَبَّيع)) بكسر الياء التحتية.

ذُكِرَ مَا صَحَّحَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَزِيدِ فِيهَا لِمَا ثَلَاثَةَ الْفِعْلِ

وهو^(٢) أن كل ما كان من الأسماء على مثال الفعل، وليس فيه ما يفارقه به فإنه يُصَحَّحُ فرقاً بينه وبين الفعل، فمن ذلك ((أدور)) بضم الواو، جمع ((دار))، ومنه ((أبيض)) و((أسود)) ؛ ومنه ((أعين)) بضم الياء، ((حوان)) و ((أخونة)) للذى يؤكل عليه و ((أعينة)) فصح حرف العلة فى ذلك، ولم يعل بنقل حركته إلى الساكن الذى قبله ؛ لأنه لو أعل كذلك، لبقى ((أدور)) و ((أبيض)) و ((أساد)) و ((أعين)) و ((أخانة)) و ((أعانة))، وهو جمع ((وعيان))، وهى حديدة فى رأس المحراث، فيصح فى ذلك كله، لأن الزيادة فى أوله همزة، والهمزة من زوائد الأفعال ؛ فصحيح ؛ لئلا يلبس بالفعل. ومما يجب فيه تصحيح حرف العلة أيضاً أنك لو بنيت ((تَفَعَّل)) بفتح التاء وكسر العين، أو ((تَفَعَّل)) بفتحهما من ((زاد يزيد))، أو ((قال يقول))، لَقُلْتُ فى الأول : ((تَزِيدُ وتَقُولُ)) على وزن ((تَفَعَّل))، وقلت فى الثانى : ((تَزِيدُ وتَقُولُ))، على ((تَفَعَّل)) بفتحهما، ووجب التصحيح ؛ لأنه لو أعل لالتبس بالفعل.

ذُكِرَ مَا يَجْعَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَزِيدِ فِيهَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ

ما تقدم من الأسماء المزيد فيها إنما أعلت لموافقتها الفعل فى الوزن ومفارقتها له بما تقدم ذكره، وأما الأسماء التى أعلت على وجه آخر، فهى أسماء مزيد فيها أيضاً، ولكن لم توافق الفعل فى وزنه، وهى أقسام : فعنها مصادر معتلة العين بالواو^(٣) ؛ نحو : ((قيام)) و ((عِيَاد)) و ((اجْتِيَاذ)) و ((انْقِيَاد))، إذ أصلها ((قِيَام)) و ((عِيَاد)) و ((اجْتِيَاذ)) و ((انْقِيَاد))، فقلبت الواو فى المصادر المذكورة باعْتِلَالِ أفعالها ؛ لأن المصدر يعمل

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٩٩، وشرح الأشونى ٦٣١/٢

(٢) انظر : المفصل ٣٨٠

(٣) انظر : النصف ٢٩١/١، وأوضح السالك ٣٨٥/٤، وشرح ابن عمير ١٩٦

باعتلال فعله، ويصح بصحته؛ كصحة ((قوام)) و ((لواذ))؛ لصحة فعله، وهو ((قاوم)) و ((لاذ))، لكن اعتلال الفعل وحده ليس بكاف في قلب الواو ياءً، بل لا يبد معه من وقوع الكسرة قبل الواو، والألف بعدها، كما في ((قيام)) وشبهه؛ وإنما اعتبرت الألف لأنها أقرب إلى الياء من الواو، وفعلوا ذلك طلباً للخفة؛ ليكون العمل من وجه واحد؛ لأن الخروج من الكسر إلى الياء إلى الألف أخف من الخروج من الكسرة إلى الواو إلى الألف. ومنها أسماء جموع أعلت لاعتلال الواحد مع وقوع الكسرة قبل الواو والألف بعدها^(١)؛ نحو: ((ديار)) و ((رياح)) و ((جيات))؛ إذ أصلها ((دِوَار)) و ((رِوِاح)) و ((جِوَاد))، فقلبت الواو ياءً؛ لاعتلال وحداتها، وهي ((دار)) و ((ريح)) و ((جيد))؛ لأن الجمع يعل لاعتلال الواحد كما يعل المصدر لاعتلال الفعل مع وقوع الكسرة قبل الواو والألف بعدها في الجموع المذكورة.

ومنها أسماء جموع لم تعل وحداتها^(٢)؛ نحو: ((سياط)) و ((ثياب)) و ((رياض)) و ((حياض))، فقلبت الواو ياءً فيها، وإن لم تقلب في وحداتها، وهي ((سَوَط)) و ((تَوْب)) و ((رَوْضَة)) و ((حَوْض))؛ لأن الواو في وحداتها ساكنة وميتة، فأشبهت ما اعتل؛ لأنها بالسكون صارت مثل ألف ((دار)) و ياء ((ريح)) المعتلين. وانضم إلى سكون الواو وقوع الكسرة قبلها والألف بعدها في الجموع المذكورة، فلذلك قلبت الواو ياءً فيها وقد تقدم الكلام على هذا القسم فيما مضى^(٣)، ومنها ما جاء شاذاً وهو^(٤)؛ نحو: ((نِير)) و ((دِيم)) جمع ((نارة)) و ((ديمة)) فأعل الجمع لإعلال واحده، لأن أصل ألف ((نارة)) و ياء ((ديمة)) الواو، فكان القياس ((نور))، و ((دوم))؛ لأن حكم الجمع يراعى فيه حكم الواحد، ولكن لما اعتل الواحد وانكسر ما قبل الواو في الجمع قلبت الواو ياءً. لكن إعلال الواحد مع الكسرة لا يستقلان بدون الألف؛ ولذلك

(١) انظر: الجاربردى ٣٠٢/١، وشرح ابن عقيل ١٩٦، وشرح الأشموني ٦١١/٢.

(٢) انظر: للنصف ٣٤١/١، والخصائص ١٦٣/١، وشرح الأشموني ٦١١/٢، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

(٣) هنا الكتاب ٢٣٠/٢.

(٤) انظر: للنصف ٣٤٤/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤.

كان قلبها ((نير)) و((ديم)) شاذاً، وكذلك ((ثيرة))^(١) جمع ((ثور))، وقياسه ((ثورة))؛ لأنه لما كانت الواو ظاهرة في واحد، كانت ظاهرة في جمعه؛ نحو: ((عود)) و((عودَة)) و((كوز)) و((كوزَة)) و((زوج)) و((زوجة)).

وعلة قلب الواو ياءً في ((ثيرة))، سكون الواو في الواحد ووقوع الكسرة قبل الواو في جمعه، وهما بدون الألف لا يستقلان؛ فلذلك كان شاذاً، وقد تقدم الكلام عليه أيضاً فيما مضى^(٢).

وقالوا ((طوال)) في جمع ((طويل)) بالتصحيح^(٣)؛ لتحرك الواو في واحده، وهو ((طويل))، وأما قول الشاعر:

وإن أعزاء الرجال طيالها^(٤)

فشاذ غير معروف، فإن قيل إنه قد اجتمعت الأسباب الثلاثة في ((رواء))^(٥) جمع ((ريان))، ومع ذلك لم تقلب فيه الواو ياءً، أما الكسرة قبل الواو والألف بعدها فنسى جمعه، أعنى في ((رواء)) فظاهر، وأما إعلال الواحد فلأن أصله ((رويان))، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء، فالجواب: أنه منع مانع من إجراء القياس فيه؛ لأنهم لو أغلوه وقالوا ((رياء)) لجمعوا بين إعلالين؛ إذ أصل الجمع المذكور ((ريوى))، فقلبت الياء التي هسى لام الكلمة همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة، فلو قلبوا الواو التي هي عين الكلمة ياءً لجمعوا بين إعلالين، وكانت اللام أولى بالتغير؛ فلذلك صحت الواو؛ لكونها عيناً.

(١) انظر: النصف ٣٤٦/١، والخصائص ١١٨/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٦.

(٢) انظر: هنا الكتاب ٢٢٩/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٨٦/٤، والمفصل ٣٨١، وابن عيش ٨٨/١.

(٤) عجز بيت من الطويل صدره: تبين لي أن القساء ذلة، وهو لأنيف بن زيان النهانمي الطائي فنى الكامل ٦٣/١، ٧٤/٣، وشرح الشافية ٣٨٥/٤، ولأثال بن عبيدة بن الطيب في الخزانة ٤٨٨/٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الشعري ٨٦/١، واللسان ((طول)) ٤٣٥/١٣، والمفصل ٣٨١، وشرح التصريح ٣٨٩/٢، والنصف ٤٣٢/١، وأوضح المسالك ٣٨٦/٤، والشاهد من جمع طربل على الطبال، والقياس أن يجمع على طوال، وفنى بعض الروايات ((دوال)) فلا شاهد.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣٨٧/٤.

وأما ((نواء)) بتصحيح الواو، جمع ((نار)) فلا يرد أيضاً؛ لعدم اجتماع الأسباب الثلاثة فيه؛ لأن واو واحده لم تُعَلَّ، فلا يكون نظيراً لـ ((رواء)) جمع ((ريان))؛ لأن الواو في ((ريان)) معتلة، وفي ((نار)) صحيحة متحركة، كما في ((طويل)) و((طويل))، يقال: ((جمل نار)) أى سمين.

ذكر الأمور المانعة من الإعلال

غير (١) ما تقدم: لأنه تقدم أن الاسم يصح إذا كان على مثال الفعل، وليس فيه ما يفارقه به، والذي هو غير ذلك عدة أمور:

أحدها: كون الكلمة اسماً؛ لأن أصل الإعلال للفعل لتغيره لفظاً ومعنى، فإن ((قام)) غير ((يقوم)) لفظاً ومعنى، بخلاف الاسم، فإن ((زيداً)) فاعلاً ومفعولاً ومضافاً هو ((زيد))، فلزم من تغير الفعل في نفسه وتصرفه أن يكون الإعلال له في الأصل. ثانياً: كون الاسم غير مناسب للفعل بالجرىان عليه أو بالزونة. ثالثاً: سكون حرف العلة.

رابعاً: سكون ما قبل حرف العلة أو ما بعده، وأما ما أعل مما سکن فيه ما قبل حرف العلة أو ما بعده فهو ما كان من الأسماء جارية على الفعل حملاً له على أصل له أجرى مجراه؛ نحو: ((الإقامة)) و((الاستقامة)) والأصل ((إقامة)) و((استقامة)) بسكون ما قبل حرف العلة، فكان القياس يقتضى تصحيحها، ولكن لما اعتل فعلها أعل المصدر بأن نقلت فتحة الواو إلى ما قبلها، وقلت ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما، وهى الأولى عند الأخفش، والثانية عند الخليل حسبما تقدم.

خامساً: كون حرف العلة أصلياً كما سيظهر مما يذكر من الأمثلة: فمن ذلك ((حول)) وصحت فيه الواو المتحركة المدغم فيها؛ لسكون ما قبلها؛ وكون الاسم غير مناسب للفعل، وليس فيه من أسباب الإعلال غير كون حرف العلة متحركاً، والسبب الواحد لا يؤثر، لا سيما مع وجوب أسباب التصحيح، و((الحول)) العارف بتحويل أموره. ومنه ((عوان)) وهو القذى في العين، و((مشوان)) و((تقوال))، وصحت فيها الواو؛ لوقوعها في الأسماء المذكورة بين ساكنين؛ وكونها أسماء غير جارية على الفعل.

(١) انظر: الجاربردى ٣٠٧/١.

ومنه «سُووق» جمع «ساقٍ»، وصحت واوه لسكون ما بعدها ؛ وكونها فى اسم غير مناسب للفعل (١).

ومنه «غُوور»، وهو مصدر «غار الماء غوراً وِغُووراً» ؛ وصحت فيه الواو الأولى لسكون ما بعدها، أعنى الواو الثانية ؛ ولأنه لو أعل لسكنت الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، فكان يجب الحذف، ويصير على فُعَل، فيلتبس فُعُول بفُعَل.

ومنه «طويل»، وصحت واوه مع تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لكونها فى اسم غير جارٍ على الفعل ؛ لأن الجارى إنما هو قولك «طائل».

ومنه «مقاوم» جمع «مقام»، فصح حرف العلة فيه؛ لكونه اسماً قد بَعُدَ عن شبيه الفعل بكونه جمعاً؛ لأن الفعل لا يجمع، وإن كان قد أعل واحده، وهو مقام ؛ لأن أصله «مَقوم» فأعل لشبهه بالفعل ؛ لأن «مَقوم» مثل «تَفَعَل».

ومنه «أهوناء»، و «أبيناء» جمع «هين»، و «بين»، وصحاه؛ لأن كلا منهما غير مناسب للفعل ؛ ولأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن.

ومنه «شيوخ» ؛ لسكون ما بعد حرف العلة ؛ وكونه غير مناسب للفعل.
ومنه «هيام» و «ضيان» ؛ لكونهما غير مناسبين للفعل، وما بعد حرف العلة فيهما ساكن.
ومنه «معايش» جمع «معيشة»، وأما «معيشة» فمعتلة حسبما تقدم الكلام فيها (٢)، وأما جمعها وهو «معايش» بياء صريحة، فإنما لم تعل بجعلها همزة ؛ لوجود سبب التصحيح فيها، وهو كون حرف العلة أصلياً، وقد وقع بعد ساكن، وهو ألف الجمع الذى أعل بالسكون فى معيشة (٣).

ذكر حكم حرف العلة بعد ألف الجمع

إذا كان الجمع على مفاعلٍ أو فواعلٍ مما بعد ألفه حرفان اكتنف الألف واوان، أو باءان، أو واو وياء، فإنك قلبت الحرف الذى بعد الألف همزة ؛ لاستثناهم حرفى علة بينهما ألف مع قرب الأخير من الطرف، فقلب همزة، تشبيهاً بـ «قاتل»، فمثال الألف بين

(١) انظر : الفصل ٣٨١.

(٢) انظر : هذا الكتاب ٢/٢٦٩.

(٣) انظر : أروض المسالك ٤/٣٧٤.

واوين ((أوائل)) إذ أصله ((أواويل)) جمع ((أول))، فقلبت الواو الثانية همزة لما قلنا . ومثاله بين ياءين ((خَيَان)) جمع ((خَيَّين)) من الخَيْر، ومثاله بين ياءٍ وواوٍ ((سَيَاتِق)) ؛ إذ أصله ((سَيَاوِق)) جمع ((سَيِّقَة))، والأصل ((سَيِّقَة)) وهو ما يسوقه العدو من الدواب .

ومثاله بين واوٍ وياءٍ جمع فوعلة من البيع، فإنك إذا بنيت من البيع فوعلة، قلت في جمعها: ((بوائع)).

وشذ ((ظَيَّان)) جمع ((ظَيَّون)) وهو السَّوْرُ الذَّكْر، وكان القياس ((ظَيَّان))، ولكن لما صحت في الواحد، وهو ((ظَيَّون)) صحت في الجمع، وهو شاذٌّ، كما أن ((القَوْد)) شاذ .
واعلم أن قلب الواو والياء بعد ألف الجمع همزة على ما ذكرناه إنما هو على مذهب سيويه^(١)، وهو الأصح، وأما الأخص^(٢) فيقصر القلب على الواو خاصة، ولا يقلب اليائي.

وأما إذا كان بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف، واكتف ألف الجمع حرفاً علة، على ما شرح، فلا يقلب الثاني همزة ؛ لأنه ليس من ذلك ؛ لبعده الثاني حيثن عن الطرف ؛ لأن حرف العلة يقوى ببعده عن موضع التغير، وذلك نحو: ((عواوين)) و ((طواويس))^(٣)، وأما قول الشاعر:

وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٤)

بحذف الياء من ((العواوير)) جمع ((عواير))، ولم تقلب الواو همزة ؛ فلأنه يريد الياء المحذوفة، وما كان مراداً بالنية فهو كالمفوظ، وهذا عكس قول الشاعر:

(١) انظر : الكتاب ٤/٣٨٥، والمتع في التصريف ٣٢٧-٣٣٨.

(٢) انظر : المتع في التصريف ٣٢٧-٣٢٨، وابن يعيش ١٠/٧٨.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٤/٣٧٤، والمفصل ٣٨٢، وابن يعيش ١٠/٩٢.

(٤) من الرجز ، ونسبته للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦، وضائر الشعر ، لابن عصفور ١٣١، وليس في ديوانه ، وغير منسوب في الكتاب ٤/٣٧٠، والخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، والمتع في التصريف ٣٣٩، واللسان ((عور)) ٣/٢٩٣، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، والمفصل ٣٨٢، وابن يعيش ١٠/٩٢، وسر صناعة الإعراب ٧٧١، والتبصرة والتذكرة ٨٩٩، وتاج العروس ((عور)) ٣/٤٢٨، والمختب ١/١٠٧، وأصول ابن السراج ٣/٣٩٧، وشرح الشافية ٣/١٣١، والتكملة ٥٨٧، ٥٩٤، وشرح الملوكي ١٢٦، ٤٨٧، ٤٨٩.

فيها عيائلُ أُسودُ ونُمرٌ^(١)

بإعلال حرف العلة الذي بعد الألف يجعله همزةً مع بعده عن الطرف ؛ وإنما فعلاً ذلك لعدم الاعتداء بالياء الثانية ؛ لأنها مزيدة ؛ لإشباع كسرة الهمزة، مثل قوله:

نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصَّيَارِفِ^(٢)

و ((عيائل)) جمع ((عيل)) وهو أحد العيال، يقال : ((عنده عشرون عيلاً))، فالياء الأخيرة في ((عيائل)) مقدر عدمها، من حيث كانت زائدة للإشباع، وهو عكس ((عوارر))؛ لأن ياءها المحذوفة قدرت موجودة، وهي معلومة، وهذه قدرت معلومة، وهي موجودة ؛ ولذلك لم يعتد بحذف ياء ((عوارر)) ولا بإثبات ياء ((عيائل)) . وقالوا ((صيم)) و ((قيم)) بقلب الواو ياء ؛ لقربها من الطرف، وهو جائز غير واجب ؛ ولذلك صحا ولم يعلا، فقالوا ((صوم)) و ((قوم)) و ((صوام)) و ((قوام))^(٣) بالتصحيح.

وشذ قولهم : ((فلان من صيابة قومه))؛ أي: من صحيحهم وخيارهم، والأصل ((صوابة)) ؛ لأنه من ((صاب يصوب)).

وكذلك شذ:

ألا طرقتنا ميةً بننةً مننر فمأ أرق النيام إلا سلامها^(٤)

والقياس ((النوام))، فقلب الواو ياء، مع بعدها عن الطرف.

(١) من الرجز ، لحكيم بن معية في شرح شواهد الشافية ٣٧٦/٤ ، وغر منسوب في أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، والنصل ٣٨٢ ، والمتنضب ٢٠٣/٢ ، والكتاب ٥٧٤/٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٢/٣ ، وأصول ابن السراج ٤٣١/٢ ، والمتع في التصريف ٣٤٤ ، واللسان ((عيل)) ٥١٨/١٣ لفظه ((عيائل)).

(٢) من البيط ، وصدرة ((تنفى بدها الحصى في كل هاجرة)) ، للفرزدق في : سر صناعة الإعراب ١٠٤ ، ٧٦٩ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، وابن السحري ٢١٥/١ ، ٣٣٧ ، ٣٢٣/٢ ، ٤١٩ ، وضائر الشعر ، لابن عصفور ٣٦ ، وشرح شواهد الأشموني ٥٤٩/١ ، وبدون نبة في المتنضب ، ٢٥٨/٣ ، وضائر الشعر ، للقرظي ١٢٨ ، وأسرار العربية ٤٥ ، وتلخيص الشواهد ١٦٩ ، والكمال ١٧٦/١ ، ١١٧/٢ ، والرضي على الكافية ٢٩٣/١ ، والمتع نسي التصريف ٢٠٥ ، والمغضب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، وعجزه في الأشموني ٥٤٩/١ ، وتهذيب إصلاح المنطق للشمري ٥٩/٢ ، وجاء ((تنقاد الصيارف)) في أوضح المسالك ٣٧٦/٤ ، وأصول ابن السراج ٤٥٠/٣ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٦١٠/٢ .

(٤) من الطويل ، والبيت لدى الرمة في الديوان ١٠٠٣ ، ولفظه : ((ألا خيلت مي وقد نام صحتي)) ، والنصف ٥/٢ ، وفي شرح شواهد الشافية ٣٨٣-٣٨١/٤ : ((وتب العيني لأبي الغمر الكلابي ، وهو خلاف الصواب ؛ فإن البيت من قصيدة لدى الرمة)) ، وغر منسوب في المتنضب ٤٩٨ ، وشرح الشافية ١٤٣/٣ ، ١٧٣ ، وعجزه في النصل ١٨٣ .

ذكر حكم الواو والياء المجتمعتين

إذا اجتمعت الواو والياء وسيقت إحداهما^(١) بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء؛ لما بينهما من المقاربة والمائلة، وإن تباعد مخرجاهما؛ ليكون العمل من وجه واحد؛ وإنما اشترط سكون السابقة منهما؛ ليتمكن الإدغام؛ لأن الإدغام من شرطه سكون الأول؛ وإنما قلبت الواو إلى الياء دون العكس؛ لأن الياء أخف.

فمثال اجتماعهما في الثلاثي ((شئ)) و((لي)) و((طى))، وفي المزيد فيه ((سيد)) و((ميت)) و((ديار)) و((قيوم))، والأصل ((شئ)) و((ليو)) و((طيو))^(٢) و((سيود)) و((ميوت)) و((ديوار)) و((قيووم))، فقلبت الواو في جميع ذلك ياءً، وأدغمت الياء في الياء، والصحيح أن وزن ((سيد)) و((ميت)) فيعل - بكسر العين - وهوناء مختص بالمتعل؛ لأن المتعل ضرب بذاته، ولا حاجة إلى أن يقال إنه ((فيعل)) بفتح العين، ثم نقل إلى كسرهما لعدم ((فيعل)) بكسر العين، لأنه إنما هو معدوم في الصحيح خاصة لا في المتعل^(٣) على حالهما؛ ولذلك كانت قراءة^(٤) ((معاش))^(٥) بالهمز خطأ^(٦)، فإنه لا يُعل بالهمز، وإن كان قد أعل واحده، وهو ((معيشة))؛ لشيبهها بالفعل؛ لأنها إن كانت ((مفعلة)) بالضم فهي مثل ((يخرج))، إذ لا اعتداد بالهاء في الوزن، وإن كانت مفعلة بالكسر، فهي مثل ((يضرب)) بخلاف جمعها، فإنه بعد عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، فوجب بقاء حرف العلة على حاله، لكن تحرك؛ لأنه لما وقع ساكناً بعد الألف

(١) انظر: الجاربردي ١٩٣/١، وشرح التصريف الملوكي ٤٦١، والرضي على الشافية ١٣٩/٣.

(٢) فراغ في الأصل.

(٣) وذهب الأشموني ٦٢٢/٢ إلى أن أصل طي ول: طوى ولوى مصدران لـ ((طويت)) و((لويت)).

(٤) وزعم البنناديون أن ((سيداً)) و((سيناً)) و((ميتاً)) وأمثالهما في الأصل على وزن ((فيعل)) بفتح العين، والأصل ((سيد)) بو ((ميت)) ثم غمر على غير قياس. انظر: المتع في التصريف ٤٩٩، والنصف ١٦/٢، وذهب الفراء إلى أن الأصل: ((سويد)) على فيعل، ثم قلب فأدغم. المتع ٥٠١، وشرح الشافية ١٥٤/٣.

(٥) قرأ الأعرج وخارحة عن نافع: ((معاش)) بالهمز، وقال ابن عطية: والوجه ترك الهمز؛ وعلل ذلك بما هو معروف في النحو، وقال الزعمشري: ((معاشي)) بياء صريحة، بخلاف الشمالي والجنابي، والصوراب الهمزة أو إخراج الياء بين يمينه. انظر: اكتشاف ٥٧٤/٢، والنصف ٣٠٧/١، والبحر المحيط ٤٣٢/٦، والبيان للمكوي ٢٦٩/١.

(٦) سورة الحجر ٢٠/١٥، وسورة الأعراف ١٠/٧.

(٧) انظر: في تفصيل ذلك: شرح الشافية ١٣٤/٣، وأثنع في النصف ٥٠٧.

فلم يكن بد من حذف أو تحريك، والحذف يزيل المثال، فوجب التحريك؛ لأنه كان متحركًا بحسب الأصل، أعني ((مُعَيْشَة)).

وأما إذا وقع بعد ألف الجمع ألف أو واو أو ياء وكانت في المفرد مدة زائدة لا أصل لها في الحركة نحو ألف ((رسالة)) وواو ((عجوز)) وياء ((صحيفة))، فإنها تُعَلَّ في الجمع بقلبها همزة، ولا تحرك، فتقول: ((رسائل)) و((عجائز)) يهمز الجميع^(١)؛ لأنه لما وقع بعد ألف الجمع المدات المذكورة التقى ساكنان، فلم يكن بد من الحذف أو التحريك، ولن يحذف خوفًا من زوال الأمثلة، ولم تحرك؛ إذ لا أصل لها في الحركة؛ لأن الزائد للمد لا أصل له في الحركة، فلم يبق، إلا قلبه همزة.

وأما إذا اجتمعتا على الوجه المذكور، وخيف من القلب اللبس، فإنها لم تقلب، وذلك في نحو ((سوير)) و((بويج)) و((سوير)) و((تويج))؛ لأنهم لو قلبوا، وقالوا ((سِير الأمين)) و((بِيح المتاع)) لالتبس ((فُوعِل)) بـ ((فُعَل))، فيلتبس ((سوير الأمين)) بـ ((سِير زيد إلى موضع كذا))، و((بويج)) بـ ((بِيح))، أى يلتبس ((فُوعِل)) بـ ((فُعَل)) نحو ((مُزق))، فاغترفوا الثقل خيفة اللبس، وذلك إذا وقع اللبس في أبنيتهم كما ذكرنا في ((فُوعِل)) و((فُعَل)).

ذكر ما يهمز من الجمع وما لم يهمز

إذا وقعت الواو^(٢) أو الياء بعد ألف الجمع، وكانت تلك الواو والياء أصلية ساكنة في المفرد حركت ولم تهمز، وذلك نحو ((مقاوم)) و((معاون)) و((معايش))؛ لأنها جمع ((مقامة)) و((مَعُونَة)) و((مَعِيْشَة))، أما سكون الواو والياء في ((مَعُونَة)) و((مَعِيْشَة)) فظاهراً، وأما كونهما أصليتين؛ فلأنهما من العون والعيش، وأما ((مقامة)) فالثبوت؛ واو أصلية، كما تقدم، فيجب في الجموع المذكورة التصريح بالواو والياء من غير همزة لأن كلا من الواو والياء بعد الألف إنما تقلب همزة لأحد ثلاثة أمور، وهي: إذا اكتف ألف الجمع حرف علة، وتطرفت الثانية، كما تقدم في ((أوائل))، أو إذا كانت عيناً في اسم الفاعل كـ ((قائل))، أو كانت زائدة، وليس ها أصل في الحركة، كياء ((صحائف))، وليس هذا الباب بواحد من ذلك، فوجب أن تبقى الياء والواو في نحو الجموع المذكورة.

(١) انظر: المصنف ٣٢٠/١ وشرح ابن عقيل ١٦٩، وشرح الأشموني ٥٩١/٢-٥٩٥، وأوضح السالك ٣٧٤/٤.

(٢) انظر: الجاربردى ٣١٩/١، وشرح لئضرىف اللوكى ٤٨٦، وأوضح السالك ٣٧٢/٤، والمفصل ٣٨٧.

وأما ((مصائب)) بالياء فشاذا^(١)، والأصل ((مصاوب)) بواو صريحة، لأن ((مصيبة)) أصلها ((مُصِوبة)) من ((صاب يصوب))، لكن لكثرة في كلامهم^(٢) خفف على غير قياس. وأما ((مدائن)) فتهمز ولا تهمز، فمن همز قال: هي فعائل من ((مدن))، فتكون الميم أصلية، والياء زائدة، فتهمز، ومن لم يهمز قال هي مفاعل من ((دان يدِين))، فتكون الميم زائدة، والياء أصلية، ولها أصل في الحركة فلذلك تحرك، ولا تهمز.

فكر حكم فَعَلَى

إذا كانت عين فَعَلَى ياء قلبت في الاسم واوا^(٣)، وبقيت في الصفة ياء على حالها، أما الأسماء فتحو ((طُوبى)) و((كُوسى))، والأصل ((طُيبى)) و((كُيسى))؛ لأنه من الطيب والكيس، فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، وهذا على قاعدة الأخفش^(٤)؛ لأن الياء إذا وقعت عيناً وقبلها ضمة، فالأخفش يقلب الياء واوا، وسيبويه يقلب كسرة لتسلم الياء.

وأما الصفات فتحو ((مشية حيكى)) و((قَسْمَة ضِيْزَى))^(٥) بإبقاء الياء على حالها، وفعلوا ذلك فرقاً بين الأسماء والصفات، ولما كانت الصفات أثقل اختاروا لها الأخف^(٦).

(١) انظر: شرح الأشموني ٥٩٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤.

(٢) فشيها الياء في ((مصيبة)) بالياء الزائدة في ((صحيفة))؛ فكما قالوا ((صحائف)) قالوا: ((مصائب)) هنا مذهب سيبويه، وذهب الزجاج إلى أنهم قالوا: مصاوب، ثم أبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهاً لها حشواً بها في أول الكلام. انظر: المتع في التصريف ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) انظر: ابن عبيش ٩٧/١٠-٩٨، وأوضح المسالك ٣٩٣/٤-٣٩٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٦١٧/٢-٦١٨.

(٤) انظر: ابن عبيش ٩٧/١٠-٩٨، وشرح الأشموني ٦١٨/٢.

(٥) سورة التعم ٢٢/٥٣.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٦١٨/٢ وأوضح المسالك ٣٩٤/٤.

القول على الواو والياء لامين

وحكهما^(١) أن تعلا أو تحذفا أو تسلما.

ذكر إعلالها:

وهو ينقسم إلى القلب وإلى التسكين، أما القلب فهو إما إلى الألف، وإما إلى قلب إحداهما إلى صاحبتها. أما قلبهما إلى الألف^(٢)، وشرطه أن يقعا متحركين، ويفتح ما قبلهما، ولم يقع بعدهما ساكن؛ لأن الساكن بعدهما يمنع قلبهما ألفاً؛ لئلا يجتمع ساكنان، فمثال قلبهما لامين ((غزاً)) و((رمى)) و((عصاً)) و((رحى)) كان الأصل ((غزواً)) و((رمى)) و((عصواً)) و((رحى))، فتحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفاً.

وأما قلب إحداهما إلى الأخرى فهو قسمان:

أحدهما: قلب الواو إلى الياء^(٣)، نحو ((أغزيت)) و((الغازي)) و((دعى)) و((رضى))، أما قلبها في ((أغزيت)) ونحوه مما جاء فيه الماضي على أربعة أحرف فصاعداً، فلا تقلب ياء في مضارعه؛ لسكونها فيه وانكسار ما قبلها؛ لأن الأصل في مضارع ((أغزى يغزواً)) بكسر الزاى وسكون الواو، فقلبت فيه ياء وجوباً؛ لسكون الواو وانكسار ما قبلها، وكونها طرفاً، وحمل الماضي الذي هو ((أغزيت)) عليه، ليحرق الماضي والمضارع على سنن واحد. وأما قلبها في الغازي، والأصل ((غازواً))؛ لتحريك الواو وانكسار ما قبلها، فليس فيه غير علة واحدة، وهي انكسار ما قبل الواو، ولكن لما وقعت طرفاً كفى في القلب علة واحدة، لكون الطرف موضع التغيير، وإنما يحتاج إلى علتين إذا بعدت عن الطرف، وكذلك قلبت الواو في ((دعى)) و((رضى عن زيد))، والأصل ((دعى)) و((رضى))^(٤) بفتح الواو للفعل الماضي، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها وكونها طرفاً.

وثانيهما: قلب الياء إلى الواو^(٥)، نحو ((البقوى)) و((الشروى)) و((الجباوة))، والأصل

(١) انظر: ابن يعيش ٩٨/١٠، والمتع في التصريف ٥١٨، والإيضاح ٤٥٢/٢، والنصف ١١١/٢، ولكتاب ٣٨١/٤.

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية ١٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٨، وأوضح المسالك ٣٩٥/٤.

(٣) انظر: شرح الرضى على الشافية ١٦٠/٣.

(٤) لأن مصدره ((رضوان)). انظر: الصحاح ((رضى)) ٢٣٥٧/٦.

(٥) انظر: الرضى على الشافية ١٧٣/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٦١٩/٢.

«البقياء» و«الشرياء» و«الجبائية»؛ لأنه من «بقيت الشيء» إذا انتظرت، ومن «شريت»، ومن «جيت الخراج»، فقلبت الياء في ذلك كله واو، استيفاء للواو من الياء؛ لكثرة دخول الياء عليها؛ وغلبيتها بها، وللفرق بين الاسم والصفة حسبما تقدم.

وأما الإسكان فنحو «يغزؤ» و«يرمى» و«هذا الغازى» و«راميك» و«قاضيك»، فسكنت اللام في ذلك كله، استقلا للحركة على حرف العلة.

ذكر حذفهما:

فمنه ^(١) نحو «لا تغزؤ» و«لا ترم» و«اغزؤ» و«ارم»، بحذف حرف العلة، وإبقاء حركة ما قبله، وحذف حرف العلة؛ للحزم والبناء فى الأمر، كما حذف الحركة لهما فى الصحيح. ومنه نحو «يد» و«دم» و«أخ» و«أب»، والأصل «يَدَى»، و«دَمَى»، و«أخو» و«أبو»، فحذفت اللام من ذلك؛ طلباً للتخفيف على غير قياس ^(٢)، وما حذف لغیر علة يسمى الحذف على سبيل الاعتباط، بالعين المهملة؛ لأن القياس لا يقتضى حذفها.

ذكر سلامتهما:

وتسلمان لامين فى نحو «الغزؤ» و«الرمى» و«يغزوان» و«يرميان» و«غزوا» و«رميا»؛ أما صحتهما فى «الغزؤ» و«الرمى» فليسكون ما قبلهما؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله صح، وأما فى «يغزوان» وما بعده فلام التى بعدهما، لأنها إذا وقعت بعد حرف العلة أوجبت صحته.

القول على إعراب حروف العلة

ذكر إعراب الواو والياء:

وهما إما أن يكون ما قبلهما ساكناً أو متحركاً، فإن سكن ما قبلهما كان حالهما فى الإعراب حال الصحيح، فيجران فى تحمل حركات الإعراب رفعاً ونصباً مجرى الاسم الصحيح؛ لخفتها بسكون ما قبلهما، ولا فرق بين أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً، كـ «دلو» و«ظبي» أو واو، كـ «عدو»، أو ياء «عدى»، أو ألفاً

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣/١٨٥.

(٢) انظر: الرضى على الشافية ٣/١٨٦.

كـ ((واو)) و ((زاي))، فيعرب ذلك كله بالحركات الثلاث كما عراب الصحيح؛ لأن الواو الأولى من ((عدو))، والياء الأولى من ((عدى)) وألف ((واو))، وألف ((زاي)) بمنزلة لام ((دلو)) و ياء ((ظبي)).

وكذلك ((آي)) جمع ((آية))، يعرب بالحركات الثلاث؛ وإنما صحت الواو الأخيرة في ((واو)) والياء في ((زاي)) و ((آي)) مع وقوعهما طرفاً بعد الألف، ولم تقلبا همزة، كما قلبتا في ((كساء)) و ((رداء))؛ لأن ألف ((كساء)) و ((رداء)) زائدة غير منقلبة، فلا يلزم من قلبهما بعدها همزة الجمع بين إعلالين، بخلاف الألف في: الواو والزاي والآي، فإنها منقلبة، فلوقلبتا همزة بعدها لزم الجمع بين إعلالين؛ لأن ألف ((واو)) منقلبة عن واو عند الأخفش، وعن ياء عند غيره^(١)، وألف ((زاي)) منقلبة عن واو أيضاً؛ لأنها من ((زويت))، وأما ألف ((آي)) جمع ((آية)) كـ ((تمر وتمر))، فأصل ((آية)): آية، بهمزة مفتوحة و ياءين متحركتين، فقلبت الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، بقي ((آية)) فلما كانت الألف منقلبة في الأسماء المذكورة، وهى عين الأسماء المذكورة، لم يجر قلب الواو والياء بعدها همزة؛ لأن الواو والياء لام الأسماء المذكورة؛ فلذلك لم تعلق بجعلها همزة؛ لتلا يجمع بين إعلالين، وإن تحرك ما قبلها قلبت ألفاً، لكن الاسم لا تقع لاه واو مضموماً ما قبلهما؛ لأن ذلك لا يوجد في الأسماء المتمكنة حسبما سبق الكلام عليه، فلم يبق في الأسماء غير الياء المكسور ما قبلها نحو ((القاضي))، وأما الفعل فتكون لاه واو و ياء متحركاً ما قبلها، نحو ((يغزو)) و ((يرى)).

فإذا وقعت الواو والياء كذلك كان لهما مع حركات الإعراب حالات:

أما حالهما مع النصب فهما يتحملانه دون غيره من حركات الإعراب، نحو ((لبن يغزو)) و ((ولن يرمى))، وأريد أن تستسقى وتستدعى، ونحو رأيت الرامسى والعمسى والمضوضى، وهو المصنوت، وقد شذتسكينها في موضع الفتح، كقول الشاعر:

أبى الله أن أسموبأم ولا أب^(٢)

(١) انظر: ابن عميش ٩٩/١٠، والنصف ١٥٢/٢.

(٢) من الطويل، وصلوه: ((فما سودتني عامر عن وارثة)). وهو لعامر بن الطفيل الماسرى قسى ابن عميش ١٠٠/١٠، ودبوانه ١٠، وشرح شواهد الشافية ٤/٤٠٤ - ٤٠٥ - وعجزه بدون نسبة في المنصل ٣٨٥.

وقوله:

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتَسِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَقِي حَتَّى تُتَلَقَى مُحَمَّدًا^(١)

وقوله:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَقَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٢)

فحذفت الفتحه من ((أسمو))، وهى منصوبة بأن، ومن ((تلاقى))، وهى منصوبة بحتى، ومن ((أثافيا)) وهى منصوبة على الاستثناء للضرورة، ومن ذلك فى المثل: ((أعط القوس ياريها))^(٣)، والأمثال يقع فيها ما لا يقع فى غيرها، وقيل إنهما سكتنا فى ذلك تشبيهاً للواو والياء بالألف، وقيل حملوا النصب على الرفع؛ لأن الرفع بالتسكين كما سيأتى.

وأما حالهما مع الرفع فهما تسكان فيه استقلاً للضمة عليهما، وقبلهما إما ضمة فى الواو وكسرة فى الياء، وقد شذ التحريك فى قول الشاعر:

مَوَالِي كَكَبَاشِ الْعُوسِ سَحَاحُ^(٤)

والعوس: ضرب من الغنم، و((سحاح)): سمان، والشاهد تحريك ياء ((موالى)) بالضم؛ وإنما جاء التحريك بالضم فى الياء دون الواو؛ لأن الياء أخف، فاحتمل ذلك. وأما حالهما مع الجر فهو يختص بالياء؛ لما تقدم من أن الاسم المتمكن لا يكون آخره واواً قبلها ضمة.

وحكم الياء لأمّا فى الجر حكمها فى الرفع، وهوانسكين، استقلاً للكسرة على الياء مع الكسرة التى قبلها، وقد شذ الرفع، فعنه قول الشاعر:

(١) من الطويل، وهو للأعشى فى المفضل ٣٨٤، وابن يعيش ١٠٠/١-١٠٢، وكتاب الشعر ١/١٩٥، والديوان ١٨٥، ولفظه ((تزو)) والإيضاح فى شرح المفضل ١/٥٢١/٤٥٦، وشرح أبيات المتن ٥/٢٠٤، ٢٠٥.
(٢) من البسيط للحطينة فى ديوانه ٢٠١، وعجزه: بين الطوى فصات فواديهما، والكتاب ٣/٣٠٦، وكتاب الشعر ١٩٥، وبدون نسبة فى أمال ابن الشحرى ٢/٢١٢، وضرائر الشعر، للقرناز ١٣٩، وابن يعيش ١٠/١٠٢، والناج ((نفس)) ١٠/٥٨، وشرح شواهد الشافية ٤/٤١٠ ٤١١، والخصائص ١/٣٠٧/٢٩١، والمخرب ١/١٢٦/٣٤٣/٢.

(٣) تنظر: مجمع الأمثال ٢/٣٤٥، والمثل من شواهد المفضل ٣٨٥، وابن يعيش ١٠/١٠٣.

(٤) من البسيط، لم يعزه أحد إلى قائل معين؛ وهو فى المفضل ٣٨٥، وابن يعيش ١٠/١٠٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٤٠٢، ٤٠٣، وصدرة: ((قد كان ينبع بالدنيا وبهحتها)).

فيوماً يُجازينَ الهوى غيرَ ماضى ويوماً ترى منهُنَّ غولاً تقولُ^(١)

وقوله:

لا باركَ الله في الغواني هلْ^(٢)

وقوله:

ما إن رأيتُ ولا أرى فى مدتى كجوارى يَلْبِغْنَ فى الصَّخْرَاءِ^(٣)
بتحريك الياء فى ((ماضى)) وفى ((الغواني)) و((جوارى)) بالكسر. وأما حالهما مع
الجزم، فهما تسقطان فيه سقوط الحركة من الصحيح، ولا يقع الجزم إلا فى الفعل،
وَشَدَّ إثباتهما فيه، كقول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَانَ لَمْ جَسْتَ مَعْتَرَاً من هَجَوْ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدْعُ^(٤)

وقوله:

ألم يأتِكَ والأنباءُ تنمى^(٥)

(١) من الطويل، وليت لجرير فى المقتضب ١٤٤٤، ١٤٣/١، والكتاب ٣١٤/٣، والديوان ١٤٠، والخصائص ١٥٩/٣،
والخزانة ٣٥٨/٨، وابن بيش ١٠/١٠، واللسان ((غول)) ٥٠٧/١١؛ ((معنى)) ٢٨٣/١٥، والمقاصد التحوية ٢٢٧/١،
والنصف ١١٤/٢، وبلا نسبة فى أمالي ابن الشحرى ١٢٨/١، والمفصل ٣٨٦، والمتع فى التصريف ٥٥٦، وشرح
الجميل، لابن أبى الربيع ١٠٤/١.

(٢) صليت من التمرج وعجزه ((يصحن إلا لمن مُطلب))، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات فى الديوان ٣ والكتاب
٣١٤/٣، والمغنى ٢٢٣١، وأمالي ابن الشحرى ٥٣٤/٢، والفصول الخمسون ٢٧٣، والخصائص ٢١١/١-٢١٢،
والمخصص ٣/٩، والمقتضب ١٤٢/١، والمفصل ٣٨٦، واللسان ((غنا)) ٣٧٥/١٩، وابن بيش ١٠/١٠، وبدون نسبة فى
ضرائر الشعر، للقرنات ١١٥، والمقتضب ٣٥٤/٣.

(٣) لم بسم أحد قائله، وهو من الكامل وهو فى المفصل ٣٧٦، وابن بيش ١٠/١٠، ١٠٤، وشرح شواهد
الشافية ٤٠٣/٤-٤٠٤.

(٤) لم أقف له على نسبة، وهو فى المفصل ٣٨٧، والخزانة ٣٥٩/٨، وشرح المعلقات العشر، للتبريزى ٣٨،
وضرائر الشعر للقرنات ٨٥، وشرح التسهيل ٥٦/١، والنصف ١١٥/٢، وابن بيش ١٠/١٠، وشرح شواهد
الشافية ٤٠٦/٤-٤٠٧، والمتع فى التصريف ٥٣٧/٢، واللسان (با) ٤٩٢/١٥، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢،
والمقاصد التحوية ٢٣٤/١.

(٥) من الوافر، لقيس بن زهر فى شرح شواهد المغنى ٣٢٨، ٨٠٨، والخزانة ٣٦١/٨، وابن بيش ١٠/١٠،
والمغنى ١١٠/١-١١٩/٢، وأمالي ابن الشحرى ١١٢٦/١، ١١٢٧، ٣٢٨، وشواهد الشافية ٤٠٨/٤، وغر منسوب
فى شرح الأشمونى ٣٠١/١، وأصول ابن السراج ٤٤٣/٣، وشرح التسهيل ٥٦/١، ١٥٣/٣، والجميل ٤٠٧،
والإنصاف ٢٢، وشرح المعلقات العشر، للتبريزى ٣٧، والصاحبى ٢٣١، وصدرة فى إصلاح الخلل ٤١٣،
وعجزه: ((بِمَا لَأْتِ لِيُونَ بِنَى زَبَانٍ))

وفى رواية ابن كثير^(١) ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر﴾^(٢)، وفيه تأويلان: أحدهما أن تكون ((مَنْ)) شرطاً، وقد حمل ((يتقى)) على الصحيح، نحو ((يقتدر))، ويكون -بصير- مجزوماً على ما يقتضيه الشرط .

وثانيهما: أن تكون ((مَنْ)) بمعنى الذى، فيكون ((يتقى)) مرفوعاً؛ لأن رفعه بإثبات الياء، و((يصر)) مرفوعاً أيضاً، لكن سكنت لامه تخفيفاً؛ حملاً للصحيح على المعتل؛ لأن المعتل تسكن لامه فى الرفع، والأول أولى؛ لأنه حمل للفرع على الأصل؛ لأن المعتل فرع والصحيح أصل، بخلاف الثانى؛ فإنه حمل للأصل على الفرع.

ذِكْرُ إِعْوَابِ الْأَلْفِ

وهى تثبت ساكنة، رفعاً ونصباً وجرأً؛ لأن تحريكهما يجرهما عن حقيقتها، وتسقط فى الجزم، كسقوط أختيها؛ إذ موجب حذفها موجب لحذفها أيضاً، نحو ((لم يخش))، وشذ إثباتها فى الجزم، كما شذ إثبات أختيها فيه، كقول الشاعر:

كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسْرًا يَمَانِيَا^(٣)

وقوله:

مَا أَنَسَى لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ بِالسَّمْعَاءِ رِيْعُ سَرَابٍ^(٤)

وقوله:

إِذَا الْعَجُوزُ كَثُرَتْ فَطَلَّقِي

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي^(٥)

(١) انظر: السبعة فى القراءات ٣٥١، والبصرة ٢٣١، والبيان ٥٨، والإرشادات الجلية ٢٦٩.

(٢) سورة يوسف ١٢/٩٠.

(٣) من الطويل، وصدرة: ((وتضحك منى شيخة عيشية))، لعبد يفرث بن وقاص الحارثى فى سر صناعة الإعراب ٧٦، وشرح اختيارات المفضل ٧٧١، والمفضليات ١٥٨، وابن يعش ١٠٤/١٠٧، والخزانة ١٩٦/٢، وشرح شواهد المعنى ٦٢٥، واللسان ((حذذ)) ٥/ وبدون نسبة فى المفصل ٣٨٧، والحجة، للفارسي ٦٨، ٢٤٣، والجمل ٢٥٦.

(٤) من الكامل، للحصين بن قفاعة، وهو فى المفصل ٣٨٨، وابن يعش ١٠٤/١٠٧، وشرح شواهد الشافية ٤/٤١٣.

(٥) من الرجز، وهو لرؤبة كما فى ملحقات ديوانه ١٧٩، والخزانة وشرح شواهد الشافية ٤/٤٠٩، وبدون نسبة فى المفصل ٣٨٨، والخصائص ١١/٣١٢، والأشياء والنظائر ١/٢١٨، وشرح التسهيل ١/١٥٥، وسر صناعة الإعراب ٧٨، والأمال الشعرية ١/١٢٩، وابن يعش ١٠/١٠٦، والحجة، للفارسي ٦٨، ٢٤٣.

بإثبات الألف في ((تري))، وحقها الحذف للجزم بـ ((لم))، وبإثباتها في ((لا أنساه))، وحقها الحذف للجزم على جواب الشرط، فقياسه ((لا أنسه))، وفي ((ولا ترضاه))، وحقها الحذف للنهي، وقياسه: ((ولا ترضها))، وثبت الألف في ذلك كما ثبتت الواو في ((لم تهج))، والياء في ((ألم يأتك)).

ذَكَرَ مَا يَصْنَعُ بِالْوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ طَرْفًا وَأَنْضَمَ مَا قَبْلَهَا

قد تقدم أنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها، ضمة^(١)، فإذا أدى إليه قياس فحكمه أن تقلب الضمة كسرة؛ لتقلب الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها واعلم أن ذلك لا يختص بالواو المنضم ما قبلها، بل كل لام هي واو متى تحرك ما قبلها بأي حركة فرضت، ولم يكن بعد تلك الواو علامة تنية فإنها تقلب؛ لأنها إن انفتح ما قبلها قلبت ألفًا نحو ((عصا)) وإن انكسر، قلبت ياءً أيضًا، نحو: ((غاز))؛ لأن الأصل ((غازو))، ولكن كلامنا في هذا الباب إنما هو في الواو، إذا كانت لاما، وانضم ما قبلها، من ذلك قولهم في جمع ((دلو)) و((حقو)) على أقول: ((أدل)) و((أحق))، والأصل ((أدلو)) و((أحقو))، مثل ((كلب)) و((أكلب)) فلما وقعت الواو في ((أدلو)) و((أحقو)) طرفًا، وانضم ما قبلها، وجب أن يفعل بها ما ذكر من قلب الضمة التي قبلها كسرة؛ لتقلب الواو ياءً، فتبقى ((أدلي)) و((أحقي))، فتصير من قبيل المنقوص نحو ((قاضي)). وكذلك إذا جمعت "عرقوة" وهي خشبة الدلو، و"قلنسوة" على حد جمع ((تمر)) على ((تمر))، فتحذف التاء للجمع، تبقى ((عرقو)) و((قلنسو))، فتقع الواو طرفًا، وقبلها ضمة، فيفعل بها ما ذكر، فتبقى ((عرقو)) و((قلنسو))، قال الشاعر:

لَا صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بَعْنِي
أَهْلَ الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي^(٢)

كان ((قلنسو)) بضم السين، وبعدها واو، فأبدل من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

(١) انظر: هذا الكتاب ٢/٢٨٦.

(٢) من الرجز، ولم يسم أحد قائله، وهو في الكتاب ٣/٣١٧، واللسان ((قلنس)) ٨/٦٤، وتصريف المسازني ٢/١٢٠، وجمهرة الأنساب ٤٠٥-٤٠٦، والمنتخب ١/١٨٨، والمفصل ٣٨٩، وابن عيش ١٠٧/١٠٨-١٠٨.

واعلم أن الجمع على حد ((عمر وعمره)) إنما يكون في المخلوقات كالتمر، وأما فسى
المصنوعات فقد جاء قليلاً ((عُرُقُو)) و((قَلْنَسُو))، ومنه ((سفينة)) و((سفين))، وأما إذا
وقعت الواو حشوا فإنها تسلم، ولا تَعَل، كما في نحو: ((قَلْنَسُو)) و((قَمَحْدُو))
و((أفَعوان)) و((عَفُون))، حيث لم تتطرف، ولها في إعلاها طرفاً وسلامتها حشوا
فيما ذكرنا نظير مما تقدم. أما نظير إعلاها طرفاً في نحو: ((أول)) و((قَلْنَس)) فنحو:
((كساء)) و((رداء))، وأما نظير سلامتها حشوا فسى ((قَلْنَسُو)) و((قَمَحْدُو))
فنحو ((النهاية)) و((العظاية))^(١) و((الصلاية)) وهي القهر^(٢)، و((الشقاوة)) و((الأبوة))
و((الإحوة))^(٣) فكما أن الماء في ((قَمَحْدُو)) منعت من قلب الواوياء والياء همزة؛
ونذلك أعلوا ((قَلْنَس)) جمع ((قَلْنَسُو)) ولم يعلوا ((قَلْنَسُو))؛ لمنع الماء من إعلاها.

فإن قيل فقد قالوا في ((صلاية)): صلاة، وفي ((عباية)): عباءة، وفي ((عظاية)):
عظاءة، فهمزوا^(٤) حرف العلة حشوا، وكان القياس يقتضى أن لا تقلب همزة؛ لوجود
الماء بعدها، وجريان الإعراب عليها، فالجواب أن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى
منضمة إلى التي قبلها، فيصير حرف العلة في ((صلاية)) وبابها كأنه وقع طرفاً؛ فلذلك
أعل، وإن كانت الماء حرف الإعراب فلم تجر ((الصلاية)) بجرى ((النهاية))؛ لأن الماء
لحقت ((الصلاة)) بعد النظر إلى الإعلال، وأما من قال ((صلاية)) فإنه لم ينظر إلى
انفصال تاء التأنيث، ورآها أنها من نفس الكلمة فلم تَعَل؛ لوقوعها حشوا^(٥).

ويشبه عدم اعتبارهم تاء التأنيث في ((صلاة)) و((عظاءة)) و((عباءة)) حيث أعل ما
وضع للمثنى من غير نظر إلى المفرد، نحو قولهم ((علقمة بثناين))^(٦) فلم تهمزه العرب؛
لأنهم بنوه على التثنية من أول الأمر، ولو كان تثنية ((ثناء)) لوجب أن يقولوا

(١) العظاية: دوية. اللسان ((عظي)) ٣٦٦/١٩.

(٢) القهر: المحر قدر ما يلق به الجوز، وما يملأ الكف. اللسان ((قهر)) ٣٧٣/٦.

(٣) انظر: النصف ١٣٥/٢.

(٤) انظر: النصف ١٢٨/٢.

(٥) في الفصل ٣٨٩: ((وسأل سيوبه الخليل عن قولهم: صلاة وعباءة فقال إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاة وعظاءة وعباءة، وأما من قال: صلاة، وعباية فإنه لم يجز بالواحد على الصلاة والعباءة كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام)).

(٦) انظر: الكتاب ٣٨٧/٤.

((ثنائين))، بالهمز كما قالوا ((كسائين))، ومثل ذلك قولهم ((مذروان))، فإنه وضع للمثنى؛ إذ لوثنى على واحده لقليل ((مذريان)) كما قالوا ((مغزيان))، ومثله ((خصيان))، فإنه لوثنى على واحده لقليل ((خصيتان)) بإثبات التاء؛ لأن مفرده ((خصية))، فكانه وضع أصلياً للمثنى.

ذكر حكم الواو المتطرفة بعد مدة

إذا اجتمع في الطرف واوان في اسم على وزن ((فُعول))، والأولى مدة مدغمة قبلها ضمة نحو ((عُتو))^(١) فإما أن يكون ذلك الاسم جمعاً أو غير جمع، فإن كان جمعاً قلبت الواو المتطرفة ياء نحو ((عُتِي)) و((جُتِي)) و((عِصِي))، جمع ((عات)) و((جات)) و((عصا))؛ لأمرين: أحدهما: لكون الكلمة جمعاً، والجمع مستقل، وثانيهما: لكون الواو الأولى في ((عتو)) و((جتو)) و((عصو)) مدة زائدة، فلم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها قد وليت الضمة؛ فلذلك قلبت الضمة كسرة، والواو ياء، كما قلبت في نحو ((أدل)) و((قلنس))، وكسروا العين في ((عصى)) كما كسروها في ((أدل))؛ ليكون العمل من وجه واحد.

وفعلوا بهذه الواو ذلك، ولم يعتد بالمدة التي قبلها حاجزاً نظير ما فعلوا في ((كساء)) و((رداء))^(٢)، حيث لم يعتدوا بالألف حاجزاً لكونها زائدة للمد، فقدرت واو ((كساو)) كأنها قد وليت فتحة السين، فقلبوها ألفاً ثم همزة حسباً تقدم في موضعه^(٣)، إجراء لـ ((كساء)) مجرى ((عصا))، حيث قلبوا الواو في ((كساء)) ألفاً ثم همزة؛ للفتحة التي قبل الألف، كما قلبوها بعد الفتحة في ((عصا))، وهذا الصنيع مستمر في ((عتو)) وبابه، أعنى فيما كان جمعاً، فإن الواو تقلب فيه ياء على الوجه المذكور قياساً مطرداً، إلا ما شذ من قولهم: ((إنك لتتظر في نحو كثيرة)).

وأما ما ليس بجمع، بل مفرد، نحو مصدر ((عتا عتوا)) و((جتا جتوا))، وكذلك ((مغزوا))، فالوجه إبقاء الواو صحيحة؛ لخفة المفرد، قال الله تعالى: ﴿وَعَتَّوْا عَتَّوْا كَبِيرًا﴾^(٤)، مع جواز القلب أيضاً فيه، كقولهم ((عتي)) و((مغزي))، قال الشاعر:

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٠٠، وشرح الأثوني ٦٣٨/٢.

(٢) انظر: الجاربردى ٣٠٦/١.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢١٨/٢.

(٤) سورة الفرقان ٢١/٢٥.

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلْكِيَّةُ أَنْتِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيَّ وَعَادِيَا^(١)

يروى ((معديا)) و((معدوا)) وقالوا: ((أرض مسنية))، والقياس ((مسنوة))؛ لأنه من ((سنوتها)) إذا سقيتها بالسانية، وقالوا ((مَرْضِي))^(٢)، والقياس ((مَرْضُو))؛ لأنه من الرضوان، وقد جاء ((مَرْضُو)) على القياس أيضاً^(٣)، قال سيويه^(٤): والوجه فيما كان واحداً صحة الواو من أن قلبها عربي أيضاً تشبيهاً له بالجمع، والوجه فيما كان جمعاً قلب الواو ياء ليس إلا، إلا ما جاء شاذاً حسبما تقدم.

ذكر حكم الواو والياء طرفاً بعد ألف

ما يقع طرفاً من واو أو ياء بعد ألف، فلا تخلو تلك الألف من أن تكون زائدة أو أصلية؛ فإن كانت زائدة قلبنا بعدها همزة، كما تقدم في ((كساء)) و((رداء))^(٥)؛ وإنما اشترط في القلب أن تكون الألف زائدة غير أصلية؛ إما لأن تقدير الزائد كالمعلوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعلوم، فيصير حرف العلة كأنه قد على الفتح، فيعامل فني القلب والإعلال معاملة ((عصا)) و((رحى)) كما تقدم في ((كساء))، أولاً لأن الزائد تكثر به حروف الكلمة، فتستقل، والواو مستقلة، فخففت بالقلب مع الحروف الكثيرة، وحملت الياء عليها؛ ولم تقلب مع الأصلي؛ لأنه لا تكثر به الحروف؛ ولذلك قالوا ((غزوت)) و((أغزيت)) فبقوها واو مع قلة الحروف، وقلبوها ياء مع الحروف الكثيرة.

وإن كانت الألف أصلية لم تقلبها بعدها، نحو الألف في ((واو)) و((زاي)) و((ثاية))، أما ألف ((واو)) و((زاي))، فإن أريد بهما أنهما حرفاً هجاء لم يحكم على ألفهما براو أو ياء؛ لأن ذلك تصريف، ويكُون في الحروف، وإن أريد بهما أنهما اسمان فسي نحو قولك ((هذه واو أو زاي حسنة)) جرى فيها حكم الأسماء، فيحكم على الألف

(١) من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص في الكتاب ((بولاق)) ٣٨٢/٢، ومر صناعة الإعراب ٦٩١ وشرح اختيارات الفضل ٧٧١، والحزاة ٢٠/٢، وإعراب ثلاثين سورة ٩٥، وبدون نسبة في الفصل ٣٩٠، وأوضح

المسالك ٤/٣٩٠، وابن يعيش ١١٠/١٠، وشرح شواهد الشافية ٤/٤٠٠-٤٠٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩٠، وشرح الأشموني ٢/٦٣٧.

(٣) وهو ما ذكره ابن هشام في القراءة الشاذة ((مرضوة)) سورة الفجر ٢٨/٨٩. انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٣٦٢، والمنصل ٣٩٠.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) هنا الكتاب ٢/٢١٨.

حينئذ أنها منقلبة، وألف ((واو)) في حالة كونها اسماً منقلبة عند الأحنفش^(١) عن واو، قال: لأنه لم يسمع فيها الإمالة، فيكون الواو عنده من ثلاث واوات، وكذلك ألف ((زاي)) منقلبة عن واو؛ لقولهم ((زويت))، فالألف الأصلية حينئذ تكون غير منقلبة كما في الحروف، وتكون منقلبة كما في الأسماء، وعلى كلا التقديرين لا يقلب ما بعدها لأمرين:

أحدهما: استبعاد تقدير الأصلي معدوماً كما قدر الزائد معدوماً، حتى صار حرف العلة كأنه قد ولي فتحة ما قبل الألف الزائدة كما تقدم.

وثانيهما: لكون الألف الأصلية في الأسماء لا تكون إلا منقلبة، فإذا أخذت تقلب ما بعدها واليت ما بين إعلالين، وذلك إحجاف؛ فلهذه العلة لم تقلب الياء في ((ثاية)) وشبهها من نحو ((غاية)) و((راية)) و((آية)) همزة؛ لأن ألف ((ثاية)) وبابها هسى عين الفعل وهي منقلبة، فلوقلبوا اللام بعدها لوالوا بين إعلالين، والثاية حجارة يجعلها الراعى حول الغنم، وألفها منقلبة عن واو؛ لقولهم ((ثويت))، وجاء إعلال ألف ((ثاية)) وشبهها على خلاف القياس؛ لأن القياس يقتضى تصحيح العين وإعلال اللام، فأعلت العين في ذلك وصحت اللام.

ذكر حكم الواو المتطرفة بعد كسوة

والواو إذا كانت لأمًا، وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً لا محالة، ولا يشترط فيها السكون؛ لاستقلالها لأمًا مع الكسرة قبلها، كما في نحو ((غازية)) و((مجنية))^(٢) والأصل ((غازوة)) و((مخوة))؛ لأنه من ((غزوت)) و((حنوت))، وإذا كانت الواو قد قلبت ياءً من أجل كسرة ما قبلها مع حاجز بينهما كما في نحو ((قنية)) و((هوابن عم دنى)) و((ابن عمه دنيا))، والأصل ((دنون)) و((دنوا))، فلينقلب إذا وليتها الكسرة مثل ((غازية)) بطريق الأولى.

(١) انظر: ابن يعيش ٥٨/١٠.

(٢) انظر: المنعسل ٣٩٠.

القول على فَعَلَى

بفتح الفاء وضمها وكسرها.

ذكر ((فعلى)) بفتح الفاء^(١).

وتكون يائيةً وواويةً، أما التي لامها ياءٌ فتقلب فيها الياء واواً فى الأسماء دون الصفات فرقاً بينهما، وخصت الأسماء بقلب يائها واواً؛ لأن الأسماء أخفُّ، فاحتملت الأثقل، وهو الواو، وخصت الصفات بإبقاء الياء؛ لأن الصفات أثقل؛ لقربها من الفعل، فخصت بالأخف، وهو الياء. فمن أمثلة ((فعلى)) أسماءٌ بقلب الياء واواً ((التقوى))؛ لأنها من ((وقيت))، و((البقوى)) من البقية، و((الرغوى)) من ((رغيت))، و((الشروى)) من ((شريت)). ومنها ((العوى)) أحد منازل القمر؛ لأنه من ((عويت))، أى لويست، فأصله ((عوياء))، فقلبوها الياء واواً، وأدغموا الواو فى الواو، بقى ((عوى))، وقلبوها فيه الياء واواً على خلاف القاعدة؛ محافظةً على الفرق بين الأسماء والصفات، ومنها ((الطغوى)) من ((الطغيان))^(٢).

ومن أمثلة فعلى صفة بإبقاء الياء من غير قلب ((خزياً)) من الخيزى، و((صدياً))، أى عطشى، و((رياً))^(٣) تأنث ((ريان))، وأصلها ((روياً))، فقلبوها الواو ياءاً، وأدغموها فى الياء؛ لكونها صفةً، ولو كانت اسماً لعكسوا، أعنى لقلبوها الياء واواً، وقالوا ((روا))^(٤).

وأما فعلى التي لامها واو، فلا فرق فيها بين الاسم والصفة، بل تبقى الواو ثابتةً فيهما على حالها، فمثال الاسم ((دعوى)) و((عوى))، ومثال الصفة ((شهووى)) و((نشوى))^(٥).

(١) انظر: حاشية الصبان ٣١٠/٤، والمقتضب ٣٠٦/١، والرشي على الشافية ١٣٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٧، وشرح الأشموني ٦١٩.

(٢) هذا ما عليه سيويه وأغلب النحويين، وذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أن إبدال الواو من الياء شاذ. انظر: حاشية الصبان ٣١١/٤.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٦٢٠/٢، وحاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٤) وفى حاشية الصبان ٣١١/٤: «أما ربا فالذى ذكره سيويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية».

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣١١/٤، وشرح الأشموني ٦١٩/٢.

ذكو ((فُعَلَى))^(١) بضم الفاء:

وتكون أيضاً واوية ويائية، أما التي لامها واو، فيفرق فيها بين الاسم والصفة بأن قلب الواوياء في الأسماء دون الصفات على عكس ما تقدم في فعلى^(٢).

فمن أمثلة ((فُعَلَى)) الواوية اسماً بقلب الواوياء قولهم ((الدُّنْيَا)) و((العُلْيَا)) و((القُصَيَا))^(٣)، فهذه وإن كانت في الأصل صفات، لكنها أخرجت عن صفات، وجعلت أسماء لهذه الذوات، فأجريت بحرى الأسماء.

وشذ من هذا الباب ((القُصَوَى))^(٤) تنبيهاً على الأصل، وشذ أيضاً ((جزوى))؛ لأنه علم^(٥)، والأعلام يقع فيها من التغيير ما لم يقع في غيرها، وتبقى الواو على حالها فى الصفة نحو ((عُزَوَى))^(٦) إذا جعلته صفة من ((عزأ)).

وأما ((فُعَلَى)) التي لامها ياء فلام يفرق فيها بين الاسم والصفة، بل تبقى الياء ثابتة على حالها فيهما نحو ((الفُتَيَا)) في الأسماء و((القُضَيَا)) في الصفات؛ لأنها من ((قضيت)).

ذكو ((فُعَلَى)) بكسر الفاء:

وليس ذلك في الأبنية، ولكن ذكرت فرضاً وتصويراً، وحكمها أن لا يفرق بين الاسم والصفة في ذوات الواو والياء.

ذكو الجمع الذي لا ينصرف من المعتل

الجمع^(٧) الذي لا ينصرف إذا كان ما بعد ألفه حرفان، وكان الحرف الأول همزة،

(١) انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمقتضب ٣٩١.

(٣) و((القُصَيَا)) لغة تميم على القياس. حاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح الأشموني ٦٢١/٢.

(٤) وهو قول المحازين، وهو شاذ في القياس، فيصح في الاستعمال.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣١٢/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، والجاربردى ٣٠٨/١، والنصف ١٦٦٢/٢، وشرح ابن عقيل

١٩٧، وشرح الأشموني ٦٢١/٢.

(٥) جزوى: اسم موضع. انظر حاشية الصبان ٣١٢/٤، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧.

(٦) وفي حاشية الصبان ٣١٣/٤: ((وأما قول ابن الحاجب: بخلاف الصفة)) كالغزوى - بمعنى تأنيث الأغزى -

نقال ابن المصنف: هو فئيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزبا، كما يقال العلبا. وانظر: شرح

الأشموني ٦٢١/٢.

(٧) انظر: النصف ٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤، وشرح الأشموني ٥٩٧/٢-٦٠٠.

والثاني ياء، قلبت الهمزة باء، والياء التي بعد الهمزة ألفا. فمن ذلك جمع نحو ((مطية))^(١) و((ركية))، فتقول ((مطايا)) و((ركايا))؛ لأنه مثل جمع ((صحيفة)) و((رسالة))، وهما يجمعان على ((صحائف)) و((رسائل))، فجمع ((مطية)) على ذلك ((مطاءى)) بهمز الياء الأولى مثل ((صحائف)) ثم قلبت الياء التي بعد الهمزة ألفا لما سنذكره، بقى ((مطاءء)) بألفين بينهما همزة، فتحتمع الأمثال؛ لأن الهمزة من جنس الألف، فكأنه قدر اجتماع ثلاث ألفات، وهو مستقل، فقلبت الهمزة ياءً، بقى ((مطايا))، وكذلك ((ركية وركايا))، وإنما قلبت الهمزة ياءً في الجمع المذكور إذا كانت همزةً عارضةً في الجمع، وهي التي لم تكن في الواحد.

ومنه ((شوايا)) و((حوايا))، جمع ((شاوية)) و((حاوية))، فاعلنين من ((شويت)) و((حويت))، والأصل ((شواوى)) و((حواوى))، فقلب الواو التي بعد ألف الجمع همزة؛ لتوسط ألف الجمع بين حرفي علة، كما تقدم في ((أوائل))، صار ((شواوى)) و((حواءى))، فقلبت الياء التي بعد الهمزة ألفاً، فصار ((شواءا)) و((حواءا))، ثم قلبوا الهمزة ياءً كما قيل في ((مطايا))، صار ((شوايا)) و((حوايا))، وإنما قلبت الياء في ذلك ألفاً، لتطرفها بعد الهمزة؛ طلباً للتحفة؛ لأنهم قلبوا اللام المعتلة ألفاً، وليس قبلها همزة في نحو ((عذارا))، والأصل ((عذارى)) بالياء، فقلبها مع الهمزة أولى؛ لتقل الهمزة.

وقد قال بعضهم ((هداوى)) في جمع ((هدية))^(٢)، وهو شاذ، والأجود ((هدايا)) ومن الجمع المذكور ما التزمت فيه الواو بدل الهمزة، وذلك في جمع نحو ((إداوة))^(٣) و((علاوة)) و((هراوة))^(٤)، فقالوا ((إداوى)) و((علاوى)) و((هراوى))، فأتوا بالواو في الجمع؛ ليكون الجمع مشاكلاً للواحد في وقوع واو بعد ألف في الجمع، كما كان في الواحد. واعلم أنه احتز بقوله: ((إن الهمزة إنما تقلب ياءً إذا كانت عارضة في الجمع، وهي

(١) انظر: شرح الأشموني ٥٩٨/٢.

(٢) شرح الأشموني ٦٠٠/٢ وقال ((وقاس الأخصى على)) ((هداوى)) وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا منه اللفظة. وانظر: المفصل ٣٩١، وابن عمير ١١٤/١٠.

(٣) الإداوة: للزادة الصغيرة يحملها المسافرون في أسفارهم. انظر: مبادئ اللغة ٨٦.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٤.

التي تكون في الواحد؛ فإنها لا تقلب في الجمع ياءً، بل تبقى همزةً على حالها، وذلك نحو جمع ((جائية)) و((سائية)) فاعلتين من ((جاء)) و((شاء)) فتقول ((جواء)) و((شواء))، لا ((جوايا)) و((شوايا))؛ لأنهم إذا كانوا يقولون في ((سفينه)): سفائن، فيأتون بهمزة، لم تكن في الواحد، فإذا كانت في الواحد كان مجيها في الجمع بطريق الأولى..

ذكر حكم الواو أربعة

كل (١) واو وقعت رابعةً فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها، قلبت ياءً، نحو ((أغريت)) و((غازيت)) و((رجيت)) و((ترجيت)) و((استرثيت)).

ولقلبها في ذلك ياء وجهان:

أما الأول: فلأن الواو لما وقعت رابعةً فصاعداً ثقلت الكلمة بها، فقلب ياء، وكان قلبها ياء؛ لثقل الكلمة بالطول أولى من بقائها واو؛ لأن الياء أخف من الواو، هذا الوجه هو المعتمد عليه في سبب قلبها ياءً.

واحترز بقوله ((ولم ينضم ما قبلها)) عن مثل مضارع ((غزوت)) وهو ((أغزوت))، فإن الواو قد وقعت في ((أغزوت)) رابعةً، ومع ذلك لم تقلب ياءً؛ لانضمام ما قبلها. وأما الثاني: فلأن الواو الرابعة فصاعداً ينكسر ما قبلها في بعض تصاريف الكلمة، فيجب قلبها ياءً^(١)؛ كقولك ((بغزى)) و((يستغزى))، فإن الأصل في الرباعي مضارع ((أغزى)) أن يكون ((بغزوت)) مثل ((يرسل))، فقلب في الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حمل الماضي على المضارع؛ لتمام اللفظ فيها، كما أعل المضارع؛ لاعتلال الماضي في نحو ((يقول)) و((يبيع)). وكذلك قلبت في ((غازيت)) و((رجيت)) ياءً، لانقلابها في مضارعها وهو ((أغازى)) و((أرجى))، وقالوا ((ترجيت))، وإن لم ينقلب في مضارعه الذي هو ((أترجأ))، لكن ألف ((أترجأ)) هي بدل من الياء في ((أرجى))، فوجب القلب بعد دخول تاء المطاوعة، كما وجب قبل دخولها؛ فلذلك قالوا ((ترجيت))، ولم يقولوا ((ترجوت)).

وكذلك قلبت في ((استرثيت)) ياءً؛ لقولهم في المضارع: ((أسترثى))، وكذلك قلبت في مضارع ((غزى)) و((رضى)) ياءً؛ لأن الماضي الذي هو ((غزى)) لما بنى لما لم

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٩٦، وشرح الأشموني ٦١٣/٢، ٦١٤، وأوضح المسالك ٣٨٧/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٨٨/٤.

يسم فاعله كسر ما قبل الواو مثل «ضرب» إذا بنى لما لم يسم فاعله، فقلب الواو فيه ياء؛ لانكسار ما قبلها، وحمل المضارع عليه نحو «يغزيان»؛ ليمتثل المستقبل والماضي، وكذلك تقول «يرضيان»، فقلب الواو ياء؛ لأنها قد قلبت في «رضى»، وتقول في «شاءى» من الشاؤ وهو السبق: «يشائيان»، فقلب في المضارع ياء، وإن لم تنقلب في الماضي، وقد اختلف في تعليقه، فقيل هو شاذ؛ لأنه لم تنقلب في الماضي؛ ليحمل المضارع عليه، وقيل إنما قلبت في المضارع؛ لانقلابها فيما لم يسم فاعله؛ لقولك «شوى»، ثم حمل المضارع عليه، والأولى أن يقال إنما قلبت في «يشائيان»؛ لوقوعها رابعة، ولم ينضم ما قبلها؛ ولذلك قلبت الواو ياء في «ملهيان» و«مضغيان» و«معيان» و«مستدعيان»؛ لوقوعها كما ذكر، أعنى رابعة فصاعداً، ولم ينضم ما قبلها.

ذكر حكم العين واللام إذا كانا حرفي علة

إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علة نحو: «حى» و«عمى» من مضاعف الياء لم يمكن إعلاهما معاً^(١)؛ لأنه إجحاف، ولكن تعل اللام؛ لأنها أولى بالإعلال، ولولا إعلال اللام لوجب إعلال العين في «حى» بقلب الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لما أعلت اللام في المضارع بقلبها ألفاً نحو «يحى»، أو بحذفها في الجزم نحو «لم يحى» كرهوا الجمع بين إعلايين، فصحت العين لذلك، ونزلت منزلة الحرف الصحيح؛ فلذلك لم تتغير الياء الأولى من «حى» و«عمى» أجرياً مجزئاً «بقى» و«فنى» لكن أكثر العرب يدغم العين في اللام إذا تحركت بجرمة لازمة نحو «حيى» «عمى» فيقولون: «حى» و«عمى»، إجراءً لذلك مجزئاً «شدى» قال الله تعالى: «ويحى من حى عن بينة»^(٢)، فتقول في الواحد: «حى زيد»، وفي الجمع: «حيوا»، ولم تستقل الضمة على الياء المدغم فيها؛ لسكون ما قبلها، وهو الياء المدغمة.

قال الشاعر:

عَيُّوا بِأَنَّهُمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٣)

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٩٥.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٢.

(٣) من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٨ ونظمه: «برمت بنوا سدكما برمت» والنصل ٣٩٢، وعيون الأخبار، لابن قتيبة ٧٢/٢، وابن بعث ١١٥/١٠، وابن مفرغ في ملحق ديوانه ٢٤٤، وسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ٢٤٦، وغر منسوب في المنتضب ١٨٢/١، والتكلمة، للفارسي ٢٧١، وأصول ابن السراج ٣/٢٤٨، والمنتضب ١٨٢/١.

فقال ((عيوا)) و((عيت)) كما يقال ((ظنوا)) و((ظنت)).

وإذا أدغمت جاز لك فتح الحاء من ((حى)) وكسرهما؛ أما فتحها فواضح على الأصل، وأما كسرهما فلأنه لما سكنت الياء التى بعدها للإدغام أشبهت الياء الساكنة فى ((لى)) جمع ((ألوى))، يقال: ((قرن ألوى)) و((قرون لى)) بضم اللام وبكسرهما، والكسرة فى لام ((لى)) أظهر من الكسرة فى حاء ((حى))؛ لاستئصال الضمة قبل الياء الساكنة، وليس كذلك ((حى))؛ لأنها فتحة، وهى قبل الياء غير مستكرهة.

واعلم أن الإدغام إنما يقع فيما حركه لازمة، نحو ((حى))^(١)؛ لأن فتح آخر الفعل الماضى لازم؛ فلذلك حسن الإدغام فى ((حى)) بخلاف ما لم تلزم حركته، فإن الإدغام لا يجوز فيه، ويجب فكه مثل مضارع المضاعف المذكور نحو ((لن يحى)) و((لن يستحى))؛ لأن من شرط المدغم فيه أن يكون متحركاً، والياء فى المضارع المذكور ساكنة فى الرفع، محذوفة فى الجزم، والفتحة فى النصب عارضة؛ لأنها حركة إعراب، تزول فى الرفع والجزم، فلا اعتداد بها؛ لأن الحركة العارضة كالمعلومة، بخلاف فتحة آخر الماضى، فإنها فتحة لازمة؛ فلذلك أدغم ((حى)) فى الماضى للحركة اللازمة، ولم يدغم فى المضارع؛ لعدم اللزوم.

واعلم أن إدغام ما ذكر ليس بلازم، بل يجوز فيه الإظهار؛ لأن هذه اللام قد تسكن، وقد تحذف فى المضارع كما تقدم، فليست مما تلزمها الحركة فى كل حال كالصحيح نحو ((شد))؛ لأن الدال لا تحذف بوجه، فنقول على الإظهار فى الواحد: ((حى زيد))، وفى الجمع: ((حيوه)) كما تقول ((عموا))، قال الشاعر:

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمُنْسٍ حَيَّوًا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْرَابًا^(٢)

والأصل ((حيوا))، فحذفت ضمة الياء الثانية تخفيفاً، فالتقى ساكنان؛ هى الواو، فحذفت الياء، وضمت الياء الباقية، وهى الأولى؛ لأجل الواو، بقى ((حيوا)).

وإذا بنيت من هذه الأفعال فعل ما لم يسم فاعله جاز فى ((أحى)) من ((أحيا))،

(١) انظر: ابن عيش ١١٦/١٠، والمتع فى التصريف ٥٧٩/٢.

(٢) انظر: من الطويل، وينسب لمودود العنبرى فى شرح أبيات الكتاب، للسمرانى ٤٣٤/٢، ولأبى خراية الوليد بن ضيفة فى شرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣/٤، واللسان ((حيا)) ٢١٨/١٤، ولمودود أو لأبى خراية فى اللسان ((كهمس)) ١٩٩/٦، والبيت غير منسوب نسى المنقضب ١٨٢/١، وابن عيش ١١٦/١٠، والكتاب ٣٩٦/٤، والمتع فى التصريف ٥٧٩/٢، والمنصف ١٩٠/٢.

وفى ((استحى)) من ((استحيا))، وفى ((حوى)) من ((حاياه بحايه)) الإظهار، كالأمثلة المذكورة، والإدغام كقولك: ((أحى)) و((استحى)) و((حوى))؛ لكون حركتها لازمة، وقالوا فى جمع ((حيا))، نحو ((حيا الناقة)): ((أحيه))، بالإدغام، وأحيه، بالإظهار، وكذلك يقال فى جمع ((ععى)): ((ععىا)) بالإظهار. وأما ((قوى)) نحو ((قوى زيد على كذا)) فهى مثل ((ععى)) فى أحد وجهيه وهوترك الإدغام، وأصله ((قَوو)) على ((فعل)) فقلبت الواو المتطرفة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، بقى ((قوى))، فلم يلتق مثلان، فلم يكن مثل ((ععى)) فى الوجه الآخر الذى هو الإدغام^(١).

ذكو حكم الواو وعيناً ولاماً

وهو^(٢) مضاعف الواو؛ إذا كانت عين الفعل ولامه واوين فلا يجىء إلا على ((فعل)) بكسر العين؛ لتقلب اللام ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ استقلاً لاجتماع الواوين؛ كقولهم ((قويت))، والأصل ((قَووت)) على ((فعلت))، فانكسر ما قبل الواو الأخيرة، فانقلبت ياءً، صار ((قويت)).

ولو بنوا من القوة نحو ((غزوت)) و((سروت)) على ((فعلت)) بفتح العين و((فعلت)) بضمها، لسلمت الواو، ولزم أن يقولوا ((قَووت)) أو ((قَووت)) وهو مستقل؛ لأنهم إذا كرهوا اجتماع الياءين فهم لاجتماع الواوين أكره كقولهم ((حيوان))، وأصله ((حيان))، فقلبوا الياء الثانية واواً؛ لقربها من الطرف مع أنهم قلبوا الأخرى إلى الأثقل؛ كراهة للضعيف فى الياء، واجتماع الواوين أثقل من اجتماع الياءين؛ لأنهم قد استقلوا الواو الواحدة فى نحو ((شقيت)) و((رضيت))، والأصل ((شَقوت)) و((رَضوت))، فبنوا الماضى على ((فعل))، فانقلبت الواو ياءً فيهما؛ لانكسار ما قبلها، صار ((شَقيت)) و((رَضيت)) وإنما صحت الواو فى ((قويت)) و((حويت)) لاعتلال اللام، لئلا يجمعوا بين إعلالين فى كلمة واحدة.

فأما إذا كانت العين واللام واوين وسكن ما قبل الواو الأخيرة فإنها تصح كما

(١) انظر: النصف ٢/٢١١.

(٢) انظر: النصف ٢/٢١٠.

صحت في «غزوّ» و«دَلَى»^(١)، وذلك نحو «القُوّة»^(٢) و«الحُسوة» و«الصُّوّة»^(٣) و«البَوّ»^(٤) و«الصو»^(٥) مما حصل فيه تضعيف الواو؛ وإنما احتل في ذلك ثقل التضعيف لأمرين:

أحدهما: تسهيل الإدغام للتضعيف؛ لأن اللسان ينطق بالمدغم دفعة واحدة، بخلاف المظهر، فإنه ينطق به دفعتين نحو «بت» و«بتت».

ثانيهما: أن هذا التضعيف وقع في الأسماء، والأسماء محتملات لذلك؛ لأنها لا تصرف كما يتصرف الفعل من الماضي إلى المستقبل.

القول على كيفية بناء بعض الأبنية المعتلة

إذا بنى فعل من الحوة ونحوها على أفعال مثل «احمار»، قيل في فعله الماضي «أحوأ»، والأصل «أحوأو» بفتح الواو الأخرى؛ لوجوب فتح آخر الفعل الماضي، وقبلها فتحة أيضاً، فقلت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، صار «أحوأو»؛ إذ لم يقولوا «أحوأ» بالإدغام؛ لقوات المثلين؛ لانقلاب الواو الأخرى ألفاً كما ذكرنا، فلم يدغم لذلك في «قوى»؛ لقوات المثلين، وهذا التعليل أشد مما ذكره في المفصل^(٦)؛ فإنه قال ما معناه أنهم لو أدغموا في «أحوأ» الماضي لأدغموا في المضارع، فيلزم أن تضم الواو في «أحوأ» المضارع؛ لوجوب تحريك المدغم فيه، فكان يلزم ضم الواو في «أحوأ» في الرفع، وهم يستثقلون الضمة على الواو؛ ولذلك قالوا: «هو يغزو ويسرو»، فأسكنوها رفعاً في المضارع استقلاً لضمها، فلو أدغموا نحو «أحوأ»؛ لوقعوا قيماً فروا منه، وهو تعليل ليس بباطل؛ لأنه كان من الجائز أن يدغموا في «أحوأ» الماضي دون المضارع كما أدغموا «أحوأ» الماضي، فقالوا: «أحوأ» دون المضارع الذي هو «أحوأ»، على ما تقدم^(٧).

(١) انظر: النصف ٢/٢١١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١٩٦.

(٣) الصورة: جماعة السباع. انظر: اللسان (صو) ١٩/٢٠٥.

(٤) البوة: ولد الشاقة. انظر: اللسان (بو) ١٨/٦٠٨.

(٥) الصو: الفارغ. انظر: اللسان (صو) ١٩/٢٠٥.

(٦) انظر: المفصل ٣٩٣.

(٧) انظر: هذا الكتاب ٢/٢٩٩.

وأما مصدر نحو ((أحواء)) فيجيء على وجهين^(١) :

أحدهما: ((أحوياء)) على وزن أفيعال، والأصل ((أحويوا)) مثل ((أشهب))، فقلبوا الياء الأخيرة المتطرفة همزة، كما قلبت في ((كساء))، وعلى هذا فقد اجتمع في المصدر المذكور أعني ((أحوياء)) الياء والواو الثانية، وسبقت إحداهما بالسكون، ومع ذلك لم تقلب الواوياء، وتدغم الياء في الياء على القاعدة، قالوا: لأنه مثل ((سوير الأمير))؛ لأن الياء في المصدر المذكور بدل من الألف الأولى في ((أحواء)) الفعل، فإنها انقلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها في المصدر؛ كما أنها في ((سوير))، بدل من الألف في ((سائر)).

ثانيهما: ((أحوياء))، وهو مذهب سيويه^(٢)، وذلك أنه لما اجتمعت الياء والواو الثانية في ((أحوياء))، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواوياء، وأدغمت الياء في الياء على القاعدة، بقي ((أحوياء)).

وإذا بنى من الحوة ونحوها فعل على أفعلتُ مثل ((أحمررت))، قيل ((أحويت))، ويجيء مصدره على وجهين أيضاً:

أحدهما: ((أحواء)) مثل ((أقتالا))، فكما لم يدغموا في ((أقتال)) لم يدغموا في ((أحواء)). ثانيهما: ((حواء)) مثل ((قتالا))، وهو مذهب الأخفش^(٣)، فإنه نقل حركة الواو الأولى من ((أحواء)) إلى الحاء، فاستغنى عن همزة الوصل، وأدغمت الواو في الواو، بقي ((حواء))، كما فعلوا في ((أقتال)) فصار ((قتالا)).

(١) انظر: المنصف ٢/٢٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٧٤، وابن يعيش ١٠/١٢٠.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٠.

الفصل التاسع فى الإدغام

وهو^(١) بتشديد الدال فى عبارة البصريين، وبتخفيفها فى عبارة الكوفيين، والإدغام فى اللغة إدخال شيء فى شيء؛ ولذلك سُمى هذا الباب إدغاماً؛ حيث كان اتصال الحرفين بالإدغام، كأنه إدخال حرفٍ فى حرفٍ^(٢).

وأما فى الاصطلاح^(٣)، فهو تشديد حرف متحرك لفظاً أو حكماً، بإيصال ساكن قبله من جنسه.

والغرض به طلب التخفيف؛ لأن المثلين^(٤) يثقل النطق بهما؛ لأنك تعود إذا نطقت بالثانى إلى موضع الأول؛ ولذلك شبه النطق بهما بمشى المقيد، فإذا أدغم أحدهما فى الآخر ارتفع اللسان بهما دفعة واحدة.

والمدغم والمدغم فيه أبداً حرفان؛ الأول ساكن، والثانى متحرك؛ لأن الأول إذا تحرك امتنع اتصاله بالثانى؛ لأن الحركة تحول بينهما؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده، وجميع الحروف تدغم، ويدغم فيها إلا الألف؛ لأنها ساكنة أبداً، فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها؛ لسكونها ولا إدغامها فيما بعدها؛ لأنها ليس لها مثل متحرك^(٥).

والتقاء المثلين على ثلاثة أضرب^(٦):

أحدها: أن يسكن الأول، ولم يكن حرف مد، ويتحرك الثانى فيجب الإدغام ضرورة؛ إذ لا حاجز بينهما من حركة وغيرها فيشتد ازدحامهما فى المخرج، فيجب الإدغام نحو ((لم يبرح حاتم)) ((لم أقل لك))، فأما إذا كان الأول حرف مد من كلمة أخرى فإنه لا يدغم فى مثله على المختار نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾^(٧) لزوال المد بالإدغام^(٨).

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٠، والإيضاح ٣/٣٩٩، والمعجم ٦/٢٨٠، والمتع ٦٣١، والرضى على الشافية ٣/٢٣٤، والجاريدى ١/٣٦٦، والمتنضب ١/٣٣٣، والكتاب ٤/٤٣١، والمقدمة الخزولية ٣١٢، والتسهيل ٣٢٠.

(٢) انظر: الصحاح ((دغم)) ٥/١٩٢، والتاج ((دغم)) ٨/٢٩١، وحاشية الصبان ٤/٣٤٥.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: المتع فى التصريف ٦٣١، وشرح الشافية ٣/٢٣٣-٢٣٨، وابن يعيش ١٠/١٢٠-١٢١، والإتقان فى علوم القرآن ١/٢٦٣، وحاشية الصبان ٤/٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/٦٥٩.

(٤) المقصود بالمثلين ما اتفقا مخرجاً وصفة. انظر: الإتقان فى علوم القرآن ١/٢٦٤.

(٥) والصحيح أن الألف لا تُدحرُفُ، وإنما هى حركة طويلة. انظر ما سبق ذكره فى هذا الكتاب.

(٦) شرح ابن عقيل ٢٠١-٢٠٢، وشرح الأشموني ٢/٦٥٩-٦٦٠.

(٧) سورة يوسف ١٢/٧١.

(٨) انظر فى تفصيل ذلك: إتحاف فضلاء البشر ١/١١٤.

ثانيهما: أن يتحرك الأول، ويسكن الثاني، فيمتنع الإدغام^(١)، كقولك ((ظللت)) و((رسول الحسن))؛ لأن حركة الحرف الأول تفصل بين المتجانسين^(٢)، فيتعذر الاتصال. وقد حكى قوم من بنى بكر بن وائل أنهم يسكنون الأول المتحرك، ويحركون الثاني الساكن، ويدغمون؛ لتقل اجتماع المثلين فيقولون في مثل ((رددن)) و((مررن)): رَدَنَ ومرَّـنَ. ثالثها: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه، ما يجب فيه الإدغام، وما يجوز، وما يمتنع.

ذَكَرَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْإِدْغَامُ

وهو^(٣) أن يلتصقا في كلمة واحدة وليس أحدهما للإلحاق^(٤)، ولا في معنى الانفصال^(٥)، ولم يود الإدغام إلى لبس، ولم يكن قبل ساكن، فإذا حصلت هذه الشروط وجب الإدغام^(٦)، نحو: رد يرد وفر يفر واحمر يحمر، وما أشبهها، إلا إذا اضطر الشاعر، فيردها إلى الأصل كقوله:

مهلاً أعاذلُ قد جرت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن صنتوا^(٧)

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٢، والأصول ٣/٤١٢.

(٢) كما أنه من شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني، وهو ساكن. انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٢.

(٣) انظر: الجاربردى ١/٣٢٩، وشرح الأشموني ٢/٦٥٩، ٦٦٠، وابن عقيل ٢٠١-٢٠٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠٨-٤٠٩.

(٤) الإلحاق: نحو: جلب وقردد، فهو ملحق بدرج. انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٢، والممتع ٦٣٥، ٦٤٨.

(٥) وذلك مثل ((اقتل))؛ لأن تاء الانتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها. انظر: الفصل ٣٩٣.

(٦) ويقع بأحد عشر شرطاً: الأول: أن يكونا في كلمة كـ ((شدت)) و((مَلَّ)).

الثاني: أن لا يتصلر أولهما كما في ((ددن)).

الثالث: أن لا يتصل أولهما بمدمغم كـ ((حَسَس)) جمع ((حاس)).

الرابع: أن لا يكون في وزن ملحق، سواء كان الملحق أحد المثلين كـ ((قردد)).

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على ((فعل)) كـ ((ظلل))، أو ((فعل)) كـ ((حدد))،

أو ((فعل)) كـ ((لمم))، أو ((فعل)) كـ ((درر)).

والثلاثة الباقية: أن لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو: ((انحصص ابن، واكفف الشرك)) وأن لا يكون الثلان يابن لازماً تحريك

ثانيهما نحو: حتى وعى، ولا تابين في الفعل كـ ((استن)) و((اقتل)). انظر: أوضح المسالك ٤/٤٠٨، ٤٠٩، وشرح الأشموني

٢/٦٥٩-٦٦١، وشرح ابن عقيل ٢٠١-٢٠٢.

(٧) من البسيط، لقعب بن أم صاحب في الكتاب ١/٢٩، وهو من شواهد المفتضيب ١/١٢٢، والمختص

١/١٦٥، والخصائص ١/١٦٠.

ذكر ما يجوز فيه الإدغام والإظهار

وهو ^(١) أن يكون المتلان المتحركان منفصلين، أى فى كلمتين وأن يكون قبلهما؛ إما متحرك أو حرف مد، نحو ((هويتعت تلك)) و((المال لزيد)) و((ثوب بكر))؛ لقيام حرف المد مقام الحركة؛ لأن زمانه أطول من زمان غيره، فإن سكن ما قبلهما، ولم يكن الساكن حرف مد لم يجز الإدغام؛ لأنك تسكن الحرف الذى تحاول إدغامه، وقبله ساكن غير مدة، فيجتمع ساكنان على غير حده، وما يجوز فيه الإدغام والإظهار أيضاً أن يكون المتحركان بالشرائط المذكورة فى حكم الانفصال، نحو ((قتل))، فمن أدغم نقل حركة التاء الأولى إلى القاف، وأدغم التاء فى التاء، فتسقط همزة الوصل؛ للاستغناء عنها، فيبقى ((قتل))، ويجوز فيه فتح القاف وكسرها ^(٢).

وإنما جاز فى ذلك الإدغام والإظهار لجريانه مجرى المتصلين من وجه، ومجرى المنفصلين من وجه الاتصال؛ فلأن تاء الافتعال وتاء ((قتل))، التى هى عين الفعل، متلان فى كلمة واحدة، فجاز الإدغام؛ لاجتماع المثليين فى كلمة واحدة، وأما وجه الانفصال فلأن تاء الافتعال اتفق فى ((اقتلا)) أنه وقع بعدها مثلها، وليس ذلك مطرداً، فإنه لا يلزم أن يكون بعدها تاء أبداً، فإنه قد يقال ((اقتسم)) و((افتقر))، فكانتا كالمنفصلتين فى نحو ((أنعت تلك))، إذ قد يكون معها غير التاء نحو ((اضرب تلك))، فمن أظهر هذا، أعنى لكونهما فى حكم المنفصلين.

ذكر ما يمتنع فيه الإدغام

وهو ^(٣) على ثلاثة أضرب:

فالأول: أن يكون أحدهما للإلحاق، نحو ((قردد)) و((حلب))، فإنهما ملحقان بـ ((جعفر)) و((دحرج))، فلو أدغم لخرج عما ألحق به، فيمتنع الإدغام لذلك.

(١) انظر: شرح الأشموني ٦٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠٢، وأوضح المسالك ٤٠٩/٤، ٤١١.

(٢) انظر: الكتاب ((بولاق)) ٤١٠/٢، وشرح الشافية ٢٨٣/٣-٢٨٥، والنصف ٢٢٢/٢-٢٢٦، وابن يعيش ١٢٢/١٠، والمنع فى التصريف ٦٣٨.

(٣) انظر: الجارردى ٣٣٣/١، وشرح الأشموني ٦٦١/٢، وأوضح المسالك ٤١٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٢.

والثاني: أن يؤدي فيه الإدغام إلى لبس مثال بمثال، نحو «سُرر»^(١)، «طُلُل» و«جُدُد» فلو أدغموا بقي «سرر» و«طلل» و«جدد»، فيلتبس «فعل» بضم العين «بفعل» بتسكين العين، فيمتنع لذلك.

والثالث: أن ينفصلا، ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مَكْدَّة، نحو «قرم» ملك^(٢)، «عدووليد»، فيمتنع، لاجتماع الساكنين، لا على شرطه؛ لأنك لو أدغمت ميم «قرم» في ميم «ملك» لالتقت راء «قرم» والميم الأولى على غير شرطية اجتماع الساكنين، وهذا قول التحوين، والقراء مطبقون على صحة إدغام مثل ذلك.

ويقع الإدغام في المثلين وفي المتقاربن، لكن بعد جعلهما مثلين؛ ليتمكن الإدغام. ومعرفة التقارب والتباعد يتنى على معرفة مخارج الحروف، فلذلك وجب ذكرها.

القول على مخارج الحروف

وهي^(٣) ستة عشر مخرجاً^(٤)، في جليل النظر، وأما في دقيق النظر، فلكل حصر فمخرج، فللهزمة والماء والألف اللينة^(٥) أقصى الخلق، وهو أول المخارج^(٦)، وللعين والحاء أوسط الخلق^(٧)، وهونانيه^(٨)، وللغين والحاء أدنى الخلق إلى الفم، وهوثالثها^(٩)،

(١) سرر: جمع سرير. انظر: الصحاح (سرر) ٦٨٢/٢.

(٢) القرم: يقال للسيد قرم مقوم تشبيهاً بالبعير المكرم، لا يحمل عليه ولا يذلسل. انظر: الصحاح (قرم) ٢٠٠٩/٥.

(٣) الكتاب ٤٣٢/٤، وشرح الشافية ٢٥٠/٣-٢٥٤، وابن يعيش ١٠٢٣/١٠-١٢٥، والمتع في التصريف ٦٦٨، والمتنضب ٣٢٨/١، والمقرب ٥/٢، والأصول ٤٠٠/٣، والإيضاح ٤٨٠/٢، والجارودي ٣٣٥/١، والتنزيل ٣١٩.

(٤) المخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده. ابن يعيش ١٠٢٤/١٠.

(٥) هكنا قال سيويه، وزعم أبو الحسن الأحمش أن الماء والألف اللينة مخرجهما واحد. ابن يعيش ١٠٢٤/١٠، والمتع في التصريف ٦٦٨، وشرح الشافية ٢٥١/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ٣٢٨/١.

(٧) وروى الليث عن الخليل أن الألف والمولو والياء والمزة حروف؛ لأنها تخرج من الجوف، ولا تقع في مدرجة سنانج الخلق، ولا للمهارة، ولا للسان؛ إنما هي هواء. ابن يعيش ١٢٤/١٠، وشرح الشافية ٢٥١/٣.

(٨) انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ٣٢٨/١.

(٩) انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ٣٢٨/١.

وللقاف أقصى اللسان فما فوقه من الخنك الأعلى، وهو رابعه^(١)، وللکاف من اللسان والخنك ما يلي مخرج القاف، وهو خامسها^(٢)، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الخنك الأعلى، وهو سادسها^(٣)، وللضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهو سابعها^(٤)، ولللام ما دون أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الخنك الأعلى فوق الضاحك والناب الرباعية والثنية وهو ثامنها^(٥)، وللتون ما بين طرف اللسان وبين فوق الثنايا وهو تاسعها^(٦)، وللراء ما هو أدخل في ظهري اللسان قليلاً من مخرج النون منحرفاً إلى مخرج اللام وهو عاشرها^(٧)، وللطاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا فهو حادي عشرها^(٨)، وللصاد والسين والزاي ما بين طرفي اللسان والثنايا، وهو ثاني عشرها^(٩)، وللطاء والذال والثاء ما بين طرفي اللسان وأطراف الثنايا العليا وهو ثالث عشرها^(١٠)، وللفاء باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وهو رابع عشرها^(١١)، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين، وهو خامس عشرها^(١٢)، فهذا الذي عدّه صاحب المفصل^(١٣)، وهو خمسة عشر مخرجاً، وترك السادس عشر، وهو الخيشوم، وله النون الخفيفة كما سنذكر، ولكن يشكل بانحصار الحروف التسعة والعشرين في المخارج الخمسة عشر المذكورة، فلم يبق شيء بين التسعة والعشرين حتى يكون مخرجه هو السادس عشر.

-
- (١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٨.
(٢) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٨.
(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٨.
(٤) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٨.
(٥) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(٦) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(٧) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(٨) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(٩) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(١٠) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(١١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(١٢) انظر: الكتاب ٤/٤٣٣، والمقرب ٥/٢، والمتنضب ١/٣٢٩.
(١٣) انظر: المفصل ٣٩٣-٣٩٤.

ذكر عدد الحروف

قال الزمخشري^(١): وهويرتقى إلى ثلاثة وأربعين حرفاً، فالأصول تسعة وعشرون على ما هو المشهور، أولها همزة، وصوّرت بصورة الألف، وصورتها بصورة الألف اللينة واحدة، كالباء والتاء، فاللفظ مختلف والصورة واحدة.

وكان المبرد^(٢) يعدّ الحروف ثمانية وعشرين حرفاً، أولها الباء، وآخرها الياء، ويدع الهمزة، ويقول: لا صورة لها؛ لأنها تكتب تارة وأوًا، وتارة ياءً وتارة ألفاً، فلا تُعد مع البنى أشكالها محفوظة معروفة.

والصواب أن الهمزة من حروف المعجم، وصورتها الألف على الحقيقة، وإنما كُتبت بغير الألف إذا خُففت، ألا ترى إذا وقعت أولاً لم تُكتب إلا ألفاً نحو ((أعلم أحمد أترجة))، وذلك لما وقعت أولاً ولم يمكن تخفيفها، فأما الألف اللينة التي في نحو ((قال)) و((باع)) فلا يمكن النطق بها منفردة مرة، ولا تكون إلا ساكنة^(٣).

وتتفرع من هذه التسعة والعشرين ستة أحرف مأخوذ بها في القرآن وفي كل كلمة فصيحة، وثمانية أحرف مستهجنة غير مأخوذ بها في اللغة الفصيحة. أما الستة^(٤) المأخوذ بها في اللغة الفصيحة: فالنون الخفيفة، وتسمى الخفية، وهمزة بين بين، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي.

أما النون الخفيفة^(٥) فالمراد بها النون الساكنة في نحو ((منك)) و((عنك))، ومخرجها من الخيشوم، وإنما لم تخرج من الخيشوم إذا وليها حرف من خمسة عشر حرفاً، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والشين، والزاي، والطاء، والذال، والتاء، والذال، والياء، والقاف؛ فإن النون متى سكنت وكان بعدها حرف من

(١) انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٥.

(٢) انظر: المنتقب ١/١٩٢.

(٣) فرق المؤلف بين الهمزة والألف وجعل الهمزة من حروف المعجم وذهب إلى أن الألف إنما هي مدة ساكنة، وهذا يتفق مع معطيات علم اللغة الحديثة. انظر تفاصيل هذه القضية في نصول في فقه العربية ٤٠٢-٤٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٤٣٢، والمنتقب ١/٣٣٠، والمقدمة الجزولية ٣١٥.

(٥) ذكر الرضي أن الرواية عن سيويه ((الخفيفة)) وكان السرافي يجب أن يقال: الخفية؛ لأن الضمير بدل على

ذلك؛ إذ هي تزيد ساكنة غير ظاهرة، ومخرجها من الخيشوم. انظر: شرح الشافية ٣/٢٥٤-٢٥٥.

هذه الحروف، فهي النون الخفيفة، ومخرجها من الخيشوم، ولا علاج للقم فى إخراجها؛ لاختلالها بإمساك الأنف.

والخيشوم الذى هو مخرجها هو أقصى داخل الأنف، حيث ينجذب إلى داخل الفم، فإن لم يكن بعدها حرف أو كان، ولكن من غير الخمسة عشر المذكورة فهى التى من الفم، وليست بالخفيفة.

وأما همزة بَيْنَ بَيْنَ، فهى التى تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها، فالمكسورة تكون بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمفتوحة بين الهمزة والألف، فعلى ذلك تكون همزة بَيْنَ بَيْنَ ثلاثة أحرف.

فيصير الحروف المتفرعة المأخوذ بها فى اللغة الفصيحة ثمانية لا ستة، وإذا انضمت الثمانية إلى التسعة والعشرين صارت سبعة وثلاثين.

وأما ألف التثخيم، وهى التى ينحى بها نحو الواو، كقولهم: الصلاة، و«الزكاة»، وكتب بالواو تبيهاً على ذلك.

وأما ألف الإمالة، وتسمى ألف الترخيم؛ لأن الترخيم تليين الصوت وتقيص الجهر فيه، وهى التى ينحى بها نحو الياء كقولك «عالم».

وأما الشين التى كالجيم فى نحو «أشدق» إذا أشربتها صوت الجيم^(١)؛ لأن الشين حرف مهموس رخو، والدال مجهور شديد، فتباينا فقرب بينهما بإشراب الجيم؛ لأنها قريبة من مخرج الشين، وموافقة للدال فى الشدة والجهر.

وأما الصاد التى كالزاي، فكقولك فى مصدر: مصدر، بإشمام الصاد الزاي للمناسبة على نحو ما تقدم^(٢).

وأما الثمانية المستهجنة^(٣)، وهى التى لا يؤخذ بها فى اللغة الفصيحة:

١- الكاف التى كالجيم، قالوا: وهى فى لغة بعض اليمن، يقولون فى «جمل»: كمل.

(١) الحقيقة أن الجيم من الحروف الازدواجية، وهى تتكون من حرفين، الشين والدال ولذا حينما تجاوز الحرفان صاروا كالجيم. انظر تفصيل هذه القضية فى: فصول فى فقه العربية ١٤٨.

(٢) انظر هذا الكتاب ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: الإيضاح، لابن الحاجب ٤٨٤/٢، وشرح الشافية للرضى ٧٥٦/١، وابن يعرش ١٢٧/١٠، والفصل ٣٩٠، والكتاب ٤٣٢/٤.

٢- الجيم التي كالكاف، وهى مثل الكاف التي كالجيم، وهما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الكاف، وأصل الآخر الجيم، وهما مما يعسر تحقيقهما، فإِنَّ إشراب الكاف صوت الجيم وبالعكس متعذر.

٣- الجيم التي كالشين وعكسها، وتقع فى الجيم الساكنة، إذا كان بعدها ناءٌ أو دالٌّ نحو ((اجتمعوا)) و((الأجدر))، وإنما كانت الجيم كالشين مستقيمةً وعكسها، أعنى الشين كالجيم مستحسن حسبما تقدم؛ لأنه كره اجتماع الشين والدال للبتاين، كما تقدم فى الأحرف الستة المأخوذ بها فى اللغة الفصيحة، فكان إشمام الشين الجيم مستحسنًا، ولم يُكره اجتماع الجيم مع الدال أو الباء؛ لعدم التباين، فلم يحسن إشمام الجيم الشين؛ لأنه انتقالٌ إلى المباين؛ فلذا حسنت الشين التي كالجيم، وقبحت الجيم التي كالسين.

٤- الضاد الضعيفة، وهى تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فتخرج بين الضاد والطاء، قال ابن الحاجب^(١) : كما ينطق بها أكثر الناس اليوم، ممن يقصد الفرق بين الضاد والطاء^(٢).

٥- الصاد التي كالسين، نحو قولك فى صبح: صبح.

٦- الطاء التي كالتاء، وهى التي تُسمع من بعض الأعاجم كثيرًا؛ كقولهِ فى ((طالب)): تالب^(٣).

٧- الطاء التي كالتاء، نحو قولك فى ((ظلم)): تلم.

٨- التاء التي كالفاء، نحو قولك فى ((ثور)): فور.

قال ابن الحاجب^(٤) فى شرح المفصل: وبقي حرف لم يُعرض له، وإن كان ظاهر الأمر أن العرب تتكلم به، وهى القاف التي كالكاف كما ينطق بها أكثر العرب اليوم، وإذا ضمت هذه الثمانية والقاف التي كالكاف إلى السبعة والثلاثين صارت الحروف ستة وأربعين.

(١) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٨٤.

(٢) يذهب السمراني إلى أنها لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها فى العربية اعتضت عليهم،

فربما أخرجوها طاء أو بين الطاء والضاد. انظر: شرح الشافية ١٠/٢٥٦-٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ٢١٥.

(٣) أى يهزق طاء، وهى لغة عمم أهل العراق؛ لأنها ليست لغتهم. انظر: ابن يعيش ١٠/١٢٧.

(٤) انظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٨٤.

القول على تقسيم الحروف على حسب صفاتها:

وهي تنقسم^(١) إلى المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة، وهما بين الشدة والرخوة والمطبقة والمنفتحة والمستعلة والمنخفضة كحروف القلقلة وحروف الصفير، وحروف الذلاقة والمصكئة والليننة والمنحرف^(٢) والمكرر^(٣) والهاوى^(٤) والمهتوت.

أما^(٥) المجهورة فتسعة عشر حرفاً^(٦)، ويجمعها النصف الثانى من هذا البيت مع النون والزاي:

الكظم أعظم ما فى المرء من خلق إذ قد طبع غوى ظالم ضجر

وهذا ترتيبها فى النظم:

ألف، ذال، قاف، دال، طاء، باء، عين، غين، واو، ياء، ظاء، ألف، لام، ميم، ضاد، جيم، راء، نون، زاي، وقد ذكر الألف مرتين، والمراد بالألف الأولى الهمزة وبالثانية الألف اللينة والتي لا يمكن النطق بها منفردة^(٧).

وإنما سميت مجهورة لأنها قوية مانعة للنفس أن يجرى معها عند النطق بها، ولم يخرج إلا بصوت قوى شديد.

وأما المهموسة^(٨) فعشرة أحرف^(٩)، ويجمعها ((ستشحك خصفه))، وهى: سين، تاء، شين، حاء، ثاء، كاف، خاء، صاد، فاء، هاء، وهى ما عدا المجهورة، وهى ضد المجهورة؛ لأنها حروف ضعيفة يجرى معها النفس؛ لضعفها عند النطق بها، ألا ترى أنك إذا كررت بعض المجهورة وجدت النفس محصوراً بحيث لا يحس مع النطق بها بشيء من النفس نحو ((تقق))، بخلاف المهموسة نحو ((ككك))، فإنك تجد النفس معها كلها فى حال النطق بها؛ لأنه لم يقو الاعتماد عليها فى موضعها، فيمنع النفس كما منعه المجهورة.

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٤، والمتض ١/٣٣١، والقرب ٢/٦، والمقدمة الجزولية ٣٢٠، وابن عيش ١٠/١٢٨، والإيضاح

٢/٤٨٤، والتمع ٦٧١، والتمع ٦/٢٩٦، والأصول ٣/٤٠٦، والمرضى على شافية ٣/٢٥٧.

(٢) الجهور: عبارة عن تذبذب الحبال الصوتية خلال النطق بصوت معين. انظر: علم الأصوات: لتربيل مالمسرج

١٠٩ وعلم الأصوات، للدكتور محمد فتوح ١٧١، وفى التطور اللغوى، للدكتور عبدالصبور شاهين ٢٤٨.

(٣) انظر: المتض ١/٣٣١، والقرب ٢/٦، والجاربردى ١/٣٤١، والكتاب ٤/٤٣٤، والمقدمة الجزولية ٣١٧-٣١٩.

(٤) ويرى بعض المحدثين أن الهمزة لا توصف بجه ولا همس؛ لأنها وليدة إنغلاق الوترين الصوتين وانفتاحهما فجأة. تنظر

علم الأصوات، للدكتور محمد فتوح ١٧١، وعلم الأصوات، للملرج ١١٢.

(٥) الهمس: هو عدم تذبذب الحبال الصوتية خلال النطق. انظر: علم الأصوات، لمالرج ١٠٩.

(٦) انظر: المتض ١/٣٣١، والقرب ٢/٦، والكتاب ٤/٤٣٤، والمقدمة الجزولية ٣١٦-٣١٧.

وأما الشديدة فثمانية^(١)، ويجمعها ((أحدك قطبت))، وهي: ألسف، جيم، دال، كاف، قاف، طاء، باء، تاء، ومعنى الشدة^(٢) انحصار صوت الحرف في مخرجه ولزومه له حتى امتنع صوت غيره أن يجرى معه عند النطق به.

وأما الرخوة فثلاثة عشرة حرفاً، وهي: ثاء، حاء، خاء، ذال، زاي، سين، شين، صاد، ضاد، ظاء، غين، فاء، هاء.

ومعنى^(٣) الرخاوة^(٤) ضد معنى الشدة، ويُعرف التباين بين الشديدة والرخوة أنك إذا وقفت على حرف من الحروف الشديدة نحو الجيم في نحو ((الحج))، وجدت صوت الجيم واقفاً منحصراً لازماً لموضعه، لا تقدر على مده، وإذا وقفت على حرف من الرخوة وجدته بخلاف ذلك نحو ((الطش))، فتجد الصوت به جارياً تقدر على مده إذا شئت، والطش المطر الضعيف.

وأما التي بين الرخوة والشديدة فثمانية، ويجمعها ((لم يروعنا)) وهي: لام، ميم، ياء، راء، واو، عين، نون، ألف، وهي الألف اللينة.

ومعنى كونها بين الشدة والرخاوة أنه ليس فيها ما في الشديدة من الانحصار، ولا ما في الرخوة من الجريان واللين، وإنما هي بين ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ((لم يتبع))، ووقفت على العين، وجدت في الصوت انسلالاً وامتداداً إلى موضع الحاء.

وأما المطبقة^(٥) فأربعة^(٦)، وهي: صاد، ضاد، طاء، ظاء؛ وسميت مطبقة لانطباق مخرجها من اللسان على ما حاذاه من الحنك، فينحصر بين اللسان والحنك الأعلى، وأقواها في الإطباق الطاء، وأضعفها فيه الظاء، والصاد والضاد متوسطتان.

(١) انظر: المنتضب ٣٣١/١، والمقرب ٦/٢، والجاربردي ٣٤١/١، والكتاب ٤٣٤/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: علم الأصوات، للملحج ١١٣.

(٣) الاحتكاكية في علم اللغة الحديث: خروج الصوت مستمراً في صورة تسرب للهواء محتكاً بالمرج - انظر: علم الأصوات، للملحج ١١٣.

(٤) انظر: المنتضب ٣٣١/١ والمقرب ٧/٢، والكتاب ٤٣٤/٤، المقدمة الجزولية ٣١٩.

(٥) في الإيضاح، لابن الحاجب ٤٨٨/٢: ((قال الشيخ: ثم علل تسميتها مطبقة بما ذكر، وهو في الحقيقة اسم متحوز فيها؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده، فاخصر فقبل مطبق، كما قيل للمشرك فيه مشترك ومله كثير في اللغة والإصطلاح)).

(٦) انظر: المقرب ٧/٢، والجاربردي ٢٤٢/١، والكتاب ٤٣٦/٤، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

وأما المفتحة^(١) فجميع الحروف بعد المطبقة، فيكون عدة المفتحة خمسة وعشرين حرفاً؛ وإنما سُميت مفتحة لأنها لا تنحصر بين اللسان والحنك، بل يبقى ما بين اللسان والحنك مفتحاً عند النطق بها، وبعضها ليس مخرجه من اللسان، وهو مع ذلك مفتوح، نحو حروف الخلق. وأما المستعلية فسبعة^(٢)، الأربعة المطبقة، والحاء والغين والقاف. والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك، أُطْبِقَتْ أو لم تُطْبِقْ^(٣). وأما المنخفضة^(٤) فما عدا المستعلية، فتكون اثنين وعشرين حرفاً، ومعنى الانخفاض ضد الاستعلاء، أى أن الصوت واللسان لا يستعلى بها عند النطق إلى الحدك، كما يستعلى بالمستعلية.

وأما حروف القلقله فخمسة^(٥)، وتجمعها ((قد طبيح))، وهى القاف، والبدال، والطاء، والباء، والجيم، ((والطبيح)) الضرب على الشيء الأجوف. والقلقله ما يحس به عند الوقوف عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط، والحفز: الدفع^٦ والضغط: الزحم.

وبعضها فى ذلك أشد من بعض، أئينها فى ذلك القاف، وإنما يظهر ذلك فيها عند الوقوف، فإذا وصلت لم يكن ذلك.

وأما حروف الصفير^(٧) فثلاثة، وهى: الزاى والسين والصاد؛ وسُميت بذلك لأن الصوت عند النطق بها يشبه الصفير^(٨).

وأما حروف الذلاقة^(٩) فستة، ويجمعها ((مر بنفل))، والنفل بتسكين الفاء: العطية، وهى الميم، والراء، والباء، والنون، والفاء، واللام؛ وسُميت بذلك للاعتماد فى إخراجها على ذلق اللسان، وهو طرفه.

(١) انظر: المقرب ٨/٢، والكتاب ٤/٤٣٦.

(٢) انظر: المقرب ٨/٢، والجاربرى ١/٢٤٢، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٣) انظر فى تفصيل ذلك: علم الأصوات، للملرج ١١٧.

(٤) انظر: المقرب ٨/٢، والجاربرى ١/٢٤٢، والمقدمة الجزولية ٣١٩.

(٥) انظر: الجاربرى ١/٣٤٣.

(٦) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠.

(٧) الصفير: هو كون الصوت شديد الوضوح فى السمع نتيجة الاحتكاك الشديد فى المخرج. انظر: علم الأصوات، للملرج ١٢٠.

(٨) فى الإيضاح، لابن الحاجب ٢/٤٨٨، ٤٨٩، والذلاقة: الاعتماد على النطق بها على ذلق اللسان، وهو طرفه. وانظر الجاربرى ١/٢٤٢.

وأما المصمّنة ^(١) فما عدا الذلّقيّة، فتكون المصمّنة ثلاثة وعشرين حرفاً؛ وسُميت مصمّنة لأنه لا يكاد أن يتكلم بكلمة رباعية أو خماسية مركبة من المصمّنة وحدها، بل لا بد أن يكون فيها حرف من حروف الذلّاقة، فمتى رأيت كلمة على تلك العدة، وليس فيها حرف من حروف الذلّاقة، فليست بعربية في الأصل، وذلك نحو ((عسجد)) ^(٢).

وأما اللينة ^(٣) فهي: الواو والألف والياء؛ وسميت باللينة لما فيها من قبول التطويل لصوتها، وهو معنى اللين، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرف مد ولين، فالألف حرف مد ولين أبداً، والواو والياء بعد الفتحة حرفا لين، والواو بعد الضمة، والياء بعد الكسرة حرفا مد ولين، والألف أشدها امتداداً؛ لأنه أوسع مخرجاً.

وأما المنحرف ^(٤) فهو اللام، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت؛ وسُمي منحرفاً لانحراف اللسان فيه مع الصوت الخارج من ناحيتي مستدق اللسان.

وأما المكرر ^(٥) فهو الراء؛ وسمى بذلك لتكرره عند الوقوف عليه فيتعثر طرف اللسان بما فيه من التكرير، كقولك ((سرى)) ^(٦) ونحوه، ويسمى منحرفاً أيضاً؛ لانحرافه إلى مخرج اللام.

وأما الهاوى ^(٧) فهو الألف، والمراد به الألف اللينة لا الهمزة؛ وسُمي الهاوى لأنه صوت لا معتمد له في الحلق، ولكن يهوى من مخرجه إذا مددته من غير عمل عضويه، ويتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو.

وأما المهتوت فالتاء؛ لضعفها وخفائها ^(٨)، قال السخاوي: كذا رأته فسى نسخ

(١) انظر: الجاربردى ٣٤٣/١.

(٢) العسجد هو الذهب، وقيل اسم جامع للحجر كله من الدرر والياقوت.

انظر: الصباح ((عسجد)) ٥٠٨/٢، واللسان ((عسجد)) ٢٨١/٤.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٤) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٥) انظر: المقرب ٨/٢، والمقدمة الجزولية ٣٢٠، والجاربردى ٣٤٣/١، والكتاب ٤٢٥/٤.

(٦) التكرار عبارة عن ضربات متوالية من اللسان على اللثة لتحقق الراء، وذلك يكون في السراء الساكنة أو المشددة، فأما الشكرية فتكاد تنفد هنا التكرار، وتصوّر له لسية. انظر: علم الأصوات للعرج ١١٩.

(٧) انظر: المقدمة الجزولية ٣٢٠، والكتاب ٤٣٥/٤.

(٨) في الإيضاح لابن الحاجب ٤٩٠/٢: ((لأنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يجرى معه فيتحقق خفازه، والكاف وأن شاركه في ذلك إلا أن مخرجه من أقصى الحنك فيقوى صوته، ولا يضعف كضعفه)).

المفصل، وأحسبه من غلط النقل فإن المهتوت إنما هو الماء^(١)؛ لضعفها وخفائها، قال الخليل^(٢): ولولا هتة في الماء لأشبهت الحاء، وامت الإسراع في الكلام^(٣)، وأراد الخليل بهتة الماء العصرة التي قبلها دون الحاء.

ذكر ألقاب الحروف المذكورة على رأى الخليل:

وهو يسمى الكاف والقاف لهويتين؛ لأن مبدأهما من اللهاة، والنهاة ما بين القم والحلق. والجيم والشين والضاد شجرية؛ لأن مبدأها من شجر القم، وهو مفرجه، أى مفتح. والصاد والسين والزاي أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، أى رأسه. والطاء والذال والتاء نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى؛ والنطع بكسر النون ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز... والطاء والذال والتاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللثة، وهى اللحم الذى فيه الأسنان. والراء واللام والنون ذوقية؛ لأن مبدأها من ذولق اللسان، ((وذولق اللسان وذلقه))، بتسكين اللام، واحد وهو طرفه.

والواو والفاء والباء والميم شفوية وشفهية، فالشفوية على أن المحذوف من الشفة واو؛ والأصل ((شَفْوَة))؛ لجمعها على ((شَفَوَات))، والشفهية على أن المحذوف هاء، والأصل ((شفهية))؛ لجمعها على ((شفاه)) وتصغيرها على ((شَفِيهَة)). والألف والواو والياء جوفاء^(٤)، واحدها ((أجوف))؛ لأن انقطاع مخرجهن وآخره الجوف. وزاد غير الزمخشري معها الهزمة؛ لاتصال مخرجها بالجوف أيضاً.

القول على كيفية الإدغام:

متى أريد إدغام حرف فى حرف مقاربه فلا بد من قلب أحدهما إلى الآخر، والقاعدة: قلب الأول إلى لفظ الثانى^(٥)؛ ليصيرا مثلين، ثم يدغم الأول فى الثانى؛

(١) انظر: المتع فى التصريف ٦٧٦.

(٢) انظر: المفصل ٣٩٦، وابن بيش ١٠/١٢٤.

(٣) انظر: الصحاح ((هت)) ١/٢٧٠، والتاج ١/٥٩٥، والقاموس المحيط ((هت)) ١/١٦٦.

(٤) ساء كانت لنا أو مفا ولنا.

(٥) ويعرف هنا بالنوع الرجمى وقد يكون تقديمًا، وإن كان الأول أكثر شيوعًا فى اللغة العربية. انظر: فى اللهجات العربية ٧٠.

لاستحالة إدغام المقارب في مقاربه بدون القلب؛ لأن الإدغام يُصير الحرفين كحرف واحد؛ ليحصل النطق بهما دفعة واحدة، وذلك مع اختلاف الحرفين محال؛ لأن لكل حرفٍ منهما مخرجاً غير الآخر، فلذلك وجب قلب الأول وتسكينه، إن كان متحركاً ثم إدغامه، كما إذا أردت إدغام الدال في السين في قوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾^(١) قلبت الدال سينا، وأسكنتها ثم أدغمتها في السين، وقلبت: ((يَكَاَسْنَا بَرْقِهِ))^(٢)، وكذلك التاء في الطاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾^(٣).

والمقاربان حكمهما في الاتصال والانفصالان كحكم التماثلين^(٤)، فالتصلان ما كانا في كلمة واحدة، والمنفصلان ما كانا في كلمتين.

فإن التقى المقاربان^(٥) في كلمة واحدة نُظِرَ، فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام نحو ((كنية))، فلا يقال ((كية)) بإدغام النون في الياء؛ لئلا يلبس، فيظن أنه من مضاعف الياء، وكذلك لا يقال في ((شاة زماء)): زماء، وهي من المعز ما له لحية، ولا في ((غنم زئم)): زم؛ لئلا يُتوهم أنه مثل ((شما)) و((شم))، ولا في ((عتد))، وهو الشديد التام الخلق ((عد)) بقلب التاء دالاً، وإدغام الدال في الدال؛ لأنه يلبس بالعد من العدد، وكذلك لا يقال في ((وتد يتد)): يد؛ لتوالي إعلايين، وهما حذف الواو من ((يوتد))؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم قلب التاء إلى الدال للإدغام، ومن ثم لم ينوا ماضى ((وددت)) على الفتح؛ لأنهم لو بنوه على الفتح لقالوا في مضارعه ((يودد)) على ((يفعل)) بكسر العين، وكان يجب حذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فكان يبقى ((يدد))، ثم يدغم، فيبقى ((يد))، فيتوالى إعلايان؛ فلذلك قالوا ((وددت)) بالكسر؛ ليكون المضارع على ((يودد)) بالفتح، فتسلم الواو مثل ((يوجل)).

وقالوا في مصدر ((وطد)) و((وتد)): طدة وتدة، ولم يقولوا وطداً وتداً؛ لأنه

(١) سورة النور ٤٣/٢٤.

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر ١/١١٨، والإرشادات ٣٨٢.

(٣) سورة آل عمران ٧٢/٣.

(٤) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣١، والرضي على الشافية ٣/٢٦٤، والأصول ٣/٤٠٥.

(٥) انظر: ابن يعيش ١٠/١٣٢، والمعجم ٦/٢٨٨، والأصول ٣/٤١٠، والجاربردى ١/٣٣٤، والمتبع في

اختصريف ٦٣٣.

مستقل إن لم يدغم، ومُلبس إن أدغم؛ إذ لو قلبوا الطاء والياء في ((وطدًا)) و((وتدًا))، وأدغموا لصار ((ودًا)) فلبس بقولك ((ود)) من غيره، فأما إذا لم يلبس الإدغام فإنه حينئذ يجوز، وذلك نحو ((أمحى)) و((همرش))، والأصل ((أمحى)) و((هنمرش)) مثل ((جَحْمَرَش))^(١)، فقلبوا النون، وأدغموا لعدم اللبس للعلم بأن مثل ((أمحى)) و((همرش)) ليس بأصل؛ إذ ليس في كلامهم ((أفعل)) ولا ((فعل)) فأدغموا لارتقاع اللبس، والهنمرش: العجوز الكبيرة.

وإن التقى المتقاربان في كلمتين لم يقع بإدغامها لبس ولا تغيير صيغة؛ لأن اللبس والتغيير إنما يقع إذا كانا في كلمة واحدة، لكن يشترط لصحة الإدغام فيها أن يكون قبل الحرف (أ) الذي تريد إدغامه ساكن صحيح؛ لأنك إن أدغمت وتركت الساكن على حاله جمعت بين ساكنين على غير حده، وإن ألقيت عليه حركة الحرف السني تريد أن تدغمه غيرت بناء الكلمة، فأما إن كان الساكن قبل الحرف المدغم حرف مد جاز الإدغام؛ لأن المد عوض الحركة.

واعلم أنه ليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع الإدغام فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمتباعدين من الخواص ما يسوغ إدغامهما^(٢).

أما ما لم يدغم من المتقارب للموانع: فمنه أنهم لم يدغموا حروف ((ضوى مشفر)) في مقاربتها^(٣)، ولكن يدغم مقاربتها فيها، فلا تدغم الميم في الباء نحو ((أكرم بكرًا))، ولا الشين في الجيم نحو ((نقش جوهر))، ولا الفاء في الباء نحو ((اعرف بكرًا))، ولا الراء في اللام نحو ((احتر له))، وكذلك لا يدغم في الضاد، ولا في الواو، ولا في الياء مقاربتها، لكن يدغم مقاربتها فيها.

وإنما امتنع إدغام حروف ((ضوى مشفر)) في مقاربتها؛ لأنها حروف فيها زيادة على مقاربتها في الصوت، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على

(١) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمحة، والجحمرش أيضًا المعجوز الكبيرة. انظر: اللسان ((جحمرش)) ١٥٩/٨.

(٢) الصحيح: ((الذي)).

(٣) انظر: ابن بيش ١٠/١٣٣، والفصل ٣٩٧.

(٤) انظر: الجاربردى ١/٣٤٦.

مقاربتها، ففى الميم غنة ليست للباء، وفى الشين تفش واسترخاء ليس للميم، وفى الفاء تأفيف ليس فى الباء، والتأفيف هو الصوت الذى يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء، وفى الراء تكرير ليس فى اللام، وفى الضاد استطالة ليست لشيء من الحروف، وفى الواو والياء المد.

هذا هو المشهور عند النحاة، لكن القراء لا يوافقونهم عليه، فإنه قد أدغمت الضاد فى الشين فى القراءة الصحيحة^(١) فى قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾^(٢)، وأدغمت الشين فى السين^(٣) فى قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾^(٤)، وأدغمت الفاء فى الباء^(٥) فى قوله: ﴿مُخَسَّفَ بِهِمْ﴾^(٦)، وأدغمت الراء فى اللام^(٧) فى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ﴾^(٨). ومنه أنهم لم يدغموا من حروف الحلق ما كان منها أدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق^(٩)، ومعنى ذلك أنه لا يدغم الأخرج فى الأدخل، فلا تدغم الحاء فى الهاء نحو ((امدح هلالاً))؛ لأن الحاء أدخل فى الفم، والهاء أدخل فى الحلق، لكن تدغم الحاء فى الهاء نحو ((أجبه حاتماً))؛ لأن الهاء أدخل فى الحلق، والحاء أدخل فى الفم أى أقرب إلى الفم، فلذلك أدغمت الهاء فى الحاء دون العكس، وقس على ذلك؛ وإنما كرهوا ذلك لأن الأدخل فى الحلق أثقل، فلو أدغموا الأخرج فيه لقلبوا الأخرى إلى الأثقل، بخلاف العكس، وهو إدغام الأدخل فى الأخرج، فإنه قلب الأثقل إلى الأخف، وهو أيضاً مثل ما تقدم من أن هذا هو المشهور عند النحاة، ولكن ثبت فى القراءة الصحيحة خلافه، نحو قوله تعالى^(١٠): ﴿فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ﴾^(١١)، قرئ بإدغام الحاء فى العين، فأدغموا الأخرج، وهو الحاء فى الأدخل وهو العين، وهو على خلاف القياس عند النحاة.

(١) انظر: الإرشادات الجلية ٣٨٤.

(٢) سورة النور ٦٢/٢٤.

(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٣٠٥.

(٤) سورة الإسراء ٤٢/١٧.

(٥) انظر: الإرشادات الجلية ٤٤٧.

(٦) سورة سبأ ٩/٢٤.

(٧) انظر: الإرشادات الجلية ٥٨٤.

(٨) سورة نوح ٤/٧١.

(٩) انظر: الجاربردى ٣٤٧/١.

(١٠) انظر: الإرشادات الجلية ١٠٧، والإتحاف ١٨٣.

(١١) انظر: سورة آل عمران ١٨٥/٣.

وأما ما يُدغم مع التباعد في المخرج، فمنه أنهم أدغموا الحرف في الحرف إذا تقاربا في الصفة نحو الواو والياء، فلما تقاربا في صفة المد والاستطالة قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء عند اجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون، وإن تباعد مخرجهما؛ لأن الياء من وسط الفم، والواو من الشفة.

وكذلك النون تدغم في الميم نحو ((من معك))، وهما متباعدان في المخرج؛ لأن النون من اللسان، والميم من الشفة لتقاربهما بالغة.

وكذلك ما أدغم من حروف طرف اللسان نحو التاء والطاء والذال في الضاد والشين والجيم، وإن كانت متباعدة في المخرج؛ لأن الشين بما فيها من التفشى اتصلت بمخرج حروف طرف اللسان، وكذلك الجيم، وأما الضاد فلما فيها من الاستطالة كما سيذكر ذلك مفصلاً.

القول على إدغام كل واحد واحد^(١) من الحروف

ذكر إدغام الهمزة

وهي^(٢) التي تسمى في أوّل حروف المعجم بالألف، فإذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا إدغام فيهما، بل يعاملان بما تقدم في تخفيف الهمزة^(٣)، فأما إذا التقت همزتان في موضع العين بأن تكون العين مضاعفة، نحو ((فَعَل)) و ((فَعَل)) مما عتبه همزة، فإنها تدغم قياساً حينئذٍ نحو ((سَأَل)) للكثير السؤال، و ((الدَّأَت)) اسم واد، وأعان على ذلكم وجود المدة بعدهما، كما رأيت من الألف التي بعد الهمزة المدغم فيها في ((سَأَل)) و ((الدَّأَت))؛ لأنها كالسهلة لأمرها.

ولا تدغم الهمزة في غير موضع العين، فلا تدغم في نحو ((قَرَأَ أَبوك))، لكن روي عن بعض العرب تحقيق الهمزتين في مثل ((قَرَأَ أَبوك)) ولم يسهلها على ما هو الأولى، فيجوز إدغام الهمزتين في غير موضع العين على قول هؤلاء في نحو ((قَرَأَ أَبوك))، وهي لغة رديئة^(٤).

وأما إدغام الهمزة في مقاربتها، سواء كانت عيناً مضاعفة أو غيرها فممتنع؛ لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذي يحصل به سهولتها، وعند التخفيف يتعذر الإدغام؛ لأنها إما أن تُحذف فلا إدغام، وإما أن تُسهل فتصير كحروف اللين، فلا إدغام على أنها همزة، بل تدغم على أنها حرف لين.

وإذا امتنع إدغامها في مقاربتها؛ امتنع إدغام مقاربتها فيها لذلك؛ ولأنه يؤدي إلى إدغام الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، لأن الهمزة أدخل الحروف في الحلق.

(١) مكرر في الأصل.

(٢) انظر: المقرب، لابن عصفور ٢/٢٠، وابن عيش ١٠/١٣٤، والإيضاح ٢/٤٩٦، والرضى على الشافية ٣/٢٧٦، والممتع في التصريف ٦٧٩، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤١٦، والمفئذ ١/٣٤٢.

(٣) انظر: هنا الكتاب ٢/١٦٧.

(٤) في المنصل ٣٩٧: قال سيويه: فأما الهمزتان فليس فيهما إدغام من نحو قولك: قرأ أبوك وأقرب أباك، قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وناس معه، وهي لغة رديئة، فقد يجوز الإدغام في قولك: هؤلاء، ولا تدغم نسي غيرها ولا غيرها فيها". وانظر: الكتاب ٤/٤٤٣.

ذكو الألف

وهي ^(١) لا تدغم البتة، لا فى مثلها، ولا فى مقاربيها، أما تعذر إدغامها فى مثلها ، فقد تقدم فى صدر هنا الفصل ^(٢)، وأما تعذره فى مقاربيها فلأنه إن كان الأذخلى فى الفم فلما يؤدى إليه من ذهاب ملحا من غير ما يقوم مقامه، وإن كان فى الأذخلى منها فى الحلق، وهو الهمزة فكذلك ولاجماع الهمزتين وإدغام الأذخلى فى الفم فى الأذخلى فى الحلق.

ذكو إدغام الهاء

وهي ^(٣) تدغم فى الحاء، سواء وقعت الهاء قبلها أو بعدها، فمثال الهاء قبلها قولك فى ((أَجِبْ حَاتِمًا))؛ ((أَجِبْ حَاتِمًا))، ومثال الهاء بعد الحاء قولك فى ((أَذْبَحْ هَذِهِ))؛ اذبحها، فقلبوا الثانى إلى لفظ الأول عكس باب الإدغام؛ لأنهم لو قلبوا الأول إلى الثانى لقلبوا الحاء ماء، وأدغموها فى الهاء، فكان يؤدى إلى إدغام الأذخلى فى الفم، وهو الحاء، فى الأذخلى فى الحلق، وهو الهاء.

وكذلك الاعتذار فى كل موضع قلب فيه الثانى إلى لفظ الأول فى هذا الفصل. ولا يدغم فى الهاء إلا مثلها نحو ((أَجِبْ هَلَالًا))؛ وأدغمت الهاء فى الحاء لتقاربيهما فى المخرج؛ لأن الهاء من أول الحلق، والحاء من وسطه.

ذكو إدغام العين

وهي ^(٤) تدغم فى مثلها كقولك ((ارْقَعْ عَلِيًّا))، وقُرئ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ ^(٥) بالإدغام ^(٦). وتدغم أيضاً فى الحاء، سواء وقعت العين قبل الحاء، كقولك فى: ((ارْقَعْ حَاتِمًا))؛ ارفحاً، أو وقعت بعد الحاء كقولك فى ((اذبح عتوداً))؛ ((اذبح عتوداً)).

(١) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٦، والرضى على الشافى ٣/٢٧٦، والمتع فى التصريف ٦٧٩، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٦، والإيضاح ٢/٤٩٨.

(٢) هذا الكتاب ٢/٣٠٤.

(٣) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٦، والرضى على الشافى ٣/٢٧٦، والمتع فى التصريف ٦٧٩، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٩، والإيضاح ٢/٤٩٨، والمنتخب ١/٣٤٢.

(٤) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٦، والرضى على الشافى ٣/٢٧٦، والأصول ٣/٤١٤، والكتاب ٤/٤٤٩، والإيضاح ٢/٤٩٩، والمنتخب ١/٣٤٢.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٥٥.

(٦) انظر: الإرشادات الجلية ٧٣.

ولا يدغم في العين إلا مثلها؛ لأنه ليس قبلها في المخرج ما يصح إدغامها فيه إلا الهاء، وهي تدغم في العين؛ لأن العين مجهورة، والهاء مهموسة رخوة، فقد خالقتها في جهة التحنيس.

وأما ما ورد من إدغام الحاء فيها في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرْحَ عَسْنَ النَّارِ﴾^(١) بإدغام الحاء في العين في القراءة الصحيحة فضعيف عند النحويين؛ لأنه إدغام الأدخل في القم في الأدخل في الحلق.

وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين، وإدغام الحاء في الهاء نحو قولك فسى ((مَعَهُمْ وَأَجِبَهُ عَنِّي)): ((مَحْمٌ وَأَجِبْتَهُ))؛ لأنهم لو أدغموا الهاء في العين، بقلب الهاء عيناً لأدى إلى الإدغام في العين مع شبهها بالهمزة، وهو مستكره، ولو أدغموا العين في الهاء، بقلب العين لأدغموا الأدخل في القم في الأدخل في الحلق، فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما قلبوهما جميعاً إلى حرفٍ يقاربهما، ولا يلزم منه شيء من ذلك، وهو الحاء.

ذكر إدغام الحاء

وهي^(٢) تدغم في مثلها نحو ((أذْبَحْ حَمَلًا)) و﴿لَا أُبْرِحُ حَتَّى﴾^(٣)، ويدغم فيها الهاء والعين؛ لقربهما منها؛ ولأنهما أدخل في الحلق، كقولك في ((أَجِبْهُ حَاتِمًا)): أَجِبْحَاتِمًا، وفي ((أَدْفَعْ حَمَلًا))، حسبما تقدم.

ذكر إدغام الغين والحاء المعجمتين

وكل^(٤) واحدة منهما تدغم في مثلها وفي صاحبها فإدغام الغين في مثلها، نحو قراءة^(٥) أبي عمرو ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾^(٦)، وإدغام الحاء في مثلها قولك: ((لَا تَمَسَّحْ خَلْقَكَ))، ومثال إدغام الغين في الحاء في ((ادمغ خلقًا)): ادخل خلقًا، ومثال

(١) سورة آل عمران ١٨٥/٣ .

(٢) انظر: ابن يعيش ١٣٧/١٠، والرضي على الشافية ٢٧٦/٣، والمتع نسي التصريف ٦٧٩ والأصول ٤١٤/٣، والإيضاح ٤٩٩/٢، والمقتضب ٣٤٢/١ .

(٣) سورة الكهف ٦٠/١٨ . انظر: النشر في القراءات العشر ٢٨٠/١ .

(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٧/١٠، والرضي على الشافية ٢٧٦/٣، والمتع ٦٧٩، والأصول ٤١٤/٣، والكتاب ٤٥١/٤، والإيضاح ٥٠٠/٢، والمقتضب ٣٤٣/١ .

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٨٠/١ - ٢٨١، والإرشادات الجلية ٩٤، والإتحاف ١٧٨ .

(٦) سورة آل عمران ٨٥/٣ .

إدغام الحاء في الغين قولك في ((اسلَخْ غَمَمَكَ)): اسلَغَمَكَ.
واعلم أن إدغام الغين في الحاء جارٍ على القياس؛ لأنه إدغام الأدخِل في الأخرَج،
وأما عكسه، وهو إدغام الحاء في الغين فعلى خلاف القياس لأنه إدغام الأخرَج في
الأدخِل، لكن سَوَّغ ذلك شدة تقاربهما، حتى لا يكاد يتميز الأدخِل منهما من
الأخرَج، فاعتُفر الأدخِل لذلك.

ذِكْرُ إِدْغَامِ الْقَافِ وَالْكَافِ

وهما^(١) في ذلك كالغين والحاء، أى كل واحدة منهما تُدغم فى مثلها وفى
صاحبتهما، فمثال إدغام القاف فى القاف^(٢) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ﴾^(٣) والكاف
فى الكاف^(٤) قوله تعالى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾^(٥).
ومثال إدغام القاف فى الكاف^(٦): ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾^(٧)، والكاف فى القاف^(٨)،
﴿حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا﴾^(٩).

وجمع ذلك على القياس؛ إذ لا يعتبر الأدخِل والأخرَج فى غير حروف الحلق، أعنى
السبعة التى تقدّمت، وهى: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء.

ذِكْرُ إِدْغَامِ الْجِيمِ

وهى^(١٠) تدغم فى مثلها ((أخرَجَ جابراً))، ولم يلتق فى القرآن جيمان، وهى
تدغم فى الشين نحو: ((أخرَجَ شيناً)) وقال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَاةً﴾^(١١)؛ وإنما أدغمت
الجيم فى الشين؛ لقربها منها مع كون الشين أفضل؛ لأنها أزيد صفة؛ ولذلك لم تدغم

(١) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٨، والكتاب ٤/٤٥٢، والإيضاح ٢/٥٠٠، والمنظوم ١/٣٤٤.

(٢) انظر: النشر ١/٢٩٣، والإرشادات الجلية ١٩٦.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٤٣.

(٤) انظر: النشر فى القراءات العشر ١/٢٩٣.

(٥) سورة طه ٢٠/٣٣، ٣٤.

(٦) انظر: النشر فى القراءات العشر ١/٢٩٣، والإرشادات الجلية ٥٢٢.

(٧) سورة النور ٢٤/٤٥.

(٨) انظر: النشر فى القراءات العشر ١/٢٩٣، والإرشادات الجلية ٣٨٢.

(٩) سورة محمد ٤٧/١٦.

(١٠) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٨، والكتاب ٤/٤٥٢، والمنظوم ١/٣٤٥.

(١١) سورة الفتح ٤٨/٢٩، وانظر: النشر فى القراءات العشر ١/٢٨٩، والإرشادات الجلية ٥٢٨.

الشين في الجيم، ولا في غيرها عند النحويين لما لها من الفضيلة بزيادة التفشى.
وقد أدغمت الجيم في قراءة أبي عمرو^(١) في قوله ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَفْرُجٌ﴾^(٢)
بإدغام جيم ((المعارج)) في تاء ((تعرج))، وليس بالقوى؛ لأن الجيم قريبة من الشين،
فكما أن الشين لا تدغم لفضيلتها، فكذلك الجيم.

ويدغم في الجيم الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، وإن لم
تقاربا؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والتأيا، والجيم من وسط اللسان، لكن
أجريت الجيم بحرى الشين في إدغام هذه الحروف فيها؛ لأنهما من مخرج واحد؛ وإنما
أدغمت هذه الحروف في الشين لما في الشين من التفشى المتصل بهذه الحروف.
فمثال إدغام الطاء في الجيم ((أرِيطَ جَمَلًا))، والدال ((أَحْمَدُ جَابِرًا))، والتاء ((وَجِبَتْ
جَنُوبُهَا))^(٣)، والظاء ((أَحْفَظْ حَارِكًا))، والذال ((إِذْ جَاءُوكُمْ))^(٤)، والتاء ((لَمْ يَلِثْ جَالِسًا)).
ولا تدغم الجيم في واحد من هذه الحروف الستة التي أدغمت فيها، كل ذلك؛
لمشاركتها للشين، فأدغمت هذه الحروف فيها كما تدغم في الشين من غير عكس.

ذِكْرُ إِدْغَامِ الشَّيْنِ

وهي^(٥) لا تدغم إلا في مثلها كقولك ((أقمش شيخًا))، لكن يدغم فيها ما يدغم
في الجيم، ويدغم فيها أيضاً الجيم واللام، فمثال إدغام الطاء في الشين ((لَمْ يَخَالِطِ
شِرًّا))، والدال ((لَمْ يَرِدْ شَيْئًا))، والتاء ((أَصَابَتْ شَرِبًا))، والظاء ((لَمْ يَحْفَظْ شِعْرًا))،
والذال ((لَمْ يَتَخَذْ شَرِيكًا))، والتاء ((لَمْ يَرِثْ شَسْعًا))^(٦)، والجيم ما تقدم من
((أَخْرَجَ شَيْئًا)).

ومثال إدغام اللام فيها قولك في ((دنا الشاسع)): دَشَّاسِع، وفي ((هَلْ شَرِبْتَ
شَيْئًا)): هَشْرِبْتَ شَيْئًا؛ لكثرة اللام في الكلام؛ وإنما أدغمت اللام في الشين، ولم تدغم
في الجيم؛ لنقص الجيم عن الشين في التفشى والاستطالة قليلاً.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٩٠، والإرشادات الجلية ٥٨١.

(٢) سورة المعارج ٧٠-٣-٤.

(٣) سورة الحج ٢٢/٣٦. انظر: الإرشادات الجلية ٩٦١، والنشر في القراءات العشر ٤/٢.

(٤) سورة الأعراب ٣٣/١٠. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢، والإتحاف ١/١٢٩.

(٥) انظر: ابن عبيد ١٠/١٣٨، والكتاب ٤/٤٤٨، والإيضاح ٢/٥٠١، والتنضيب ١/٣٤٥.

(٦) الشع: شع النعل: قالها الذي يشد إلى زمانها. انظر: اللسان شع ١٠/٤٥٠.

ذكر إدغام الياء

وهي ^(١) تدغم في مثلها متصلّةً وشبيهةً بالمتصلة، والمراد بالمتصلة: أن يكونا في كلمة واحدة، وبالشبيهة بالمتصلة أن يكونا في كلمتين في حكم كلمة واحدة، سواء كان قبل الياء فتحة أو كسرة، فمثال إدغام المتصلة وقبلها فتحة ((حى)) في ((حى))، مع جواز الإظهار، ومثلها وقبلها كسرة ((سى)) وهو المثل، ومثال إدغام الشبيهة بالمتصلة نحو ((مررت بغلامى وقاضى)) مضافين إلى ياء المتكلم؛ لأن ياء الإضافة لا بد لها مما تتصل به، فكانت مع ما أضيف إليها كالكلمة الواحدة.

وكذلك تدغم الياء في الياء منفصلتين، أى في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة، لكن يشترط في المنفصلة أن يفتح ما قبل الياء المدغمة نحو ((اندشى ياسراً)) وأما إذا كان حركة ما قبل الياء المنفصلة من جنسها نحو ((اظلمى ياسراً)) لم تدغم.

ولا تدغم الياء إلا في مثلها، لا في مقاربتها ولا في غيره، فإن الجيم والشين ممن مخرج الياء، ومع ذلك لا تدغم فيها؛ لما للياء من الفضيلة على غيرها بما فيها من المد؛ لأنها لو أدغمت في غيرها زال مدّها، ولكن تدغم في الياء الواو والنون.

أما الواو ففي نحو ((طياً)) و ((لياً))، والأصل ((طويّاً)) و ((لويّاً))؛ وإنما أدغمت السواو فيها مع انتفاء المقاربة بينهما في المخرج إما لمشابهتها لها في المد؛ وإما لإبدال الواو ياء استقلالاً بالواو، فلما أبدلت ياءً، واتفق أن ما بعدها مثلها وجب الإدغام؛ لاجتماع المثلين.

وأما النون فأدغمت في الياء في نحو ((من يعلم))؛ وإنما أدغمت فيها مع أنها ليست مقاربة لها في المخرج لتحسين الكلام بالغنة عند الإمكان في الحروف التى لا يستقل ذلك فيها.

ذكر إدغام الضاد

وهي ^(٢) لا تدغم إلا في مثلها عند سبويه ^(٣)، نحو ((أبيض ضَعَفَهَا))، ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة؛ لنلا يذهبها الإدغام.

(١) انظر: ابن عيش ١٠/١٣٢٩، والكتاب ٤/٤٤٦، والإيضاح ١/٥٠١، والمقتضب ١/٣٤٥.

(٢) انظر: ابن عيش ١٠/١٤٠، والكتاب ٤/٤٧٠، والإيضاح ٢/٥٠٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٦٦، والإيضاح في شرح الفصل ٢/٥٠٢.

لكن جاء إدغام الضاد في الشين في قراءة أبي شعيب السوسى ^(١) عن الزيدى عن
أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿لِيَعْضِ شَانِهِمْ﴾ ^(٢).

ويدغم في الضاد ما يدغم في الشين إلا الجيم، وذلك سبعة أحرف، وهي: الطاء
نحو ﴿حُطَّ ضَمَانُكَ﴾، والذال نحو ﴿زِدْ ضَحْكَكَ﴾، والتاء نحو ﴿شَدَّتْ ضَفَائِرَهَا﴾،
والظاء نحو ﴿احْفَظْ ضَانُكَ﴾، والذال نحو ﴿أَبِذْ ضَارِبِكَ﴾، والتاء نحو ﴿لَمْ يَلْبِثْ
ضَارِبًا﴾، واللام نحو ﴿الضَّاحِكُ﴾، وقوله تعالى: ﴿بَلِّ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾ ^(٣).

ذِكْرُ إِدْغَامِ اللَّامِ

وهي إذا كانت المعرفة ^(٤) فهي لازم إدغامها في مثلها، وفي ثلاثة عشر حرفًا،
وهي: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، والصاد، والميم، والزاي،
والشين، والضاد، والتون، والراء؛ لأن هذه الحروف منها أحد عشر حرفًا من طرف
اللسان، واللام من طرف اللسان، ومنها حرفان يتخالطان طرف اللسان، وهما الضاد
والشين؛ لأن الضاد استطالت حتى اتصلت بموضع اللام والشين كذلك.

وإن كانت اللام غير المعرفة، نحو لام ﴿هل﴾ و ﴿بل﴾، فإدغامها في هذه الحروف
جائز وليس بواجب، ويتفاوت جوازها حسنًا وقيحًا وتوسطًا بينهما، على حسب
القرب من اللام لمجاورة أو صفة، فإنه كلما قرب الحرف من اللام بنحو ذلك كان
إدغام اللام فيه أقوى إلا أن يمنع مانع.

أما الأحسن فإدغام اللام في الراء؛ لأنها أقرب هذه الحروف إليها نحو ﴿هل رأيت﴾.
وأما الأقيح فإدغام اللام في التون نحو ﴿هل نخرج﴾؛ وإنما كان قبيحًا مع
مقاربتها لخروج اللام بإدغامها في التون عن نظائرها، وذلك فإن التون تدغم في
حروف من جملتها اللام كما سيذكر في إدغام التون، وليس شيء من تلك الحروف
يدغم في التون إلا اللام، فلما خرجت عن نظائرها في ذلك كان قبيحًا.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٩٣/١، والإرشادات الجلية ٣٨٤.

(٢) سورة النور ٦٢/٢٤.

(٣) سورة الأحقاف ٢٨/٤٨. وانظر: الإرشادات الجلية ٥١٩، والإتحاف ٣٩٢.

(٤) انظر: الرضى على الشافية ٢٢٩/٣، وابن يعيش ١٤٠/١، والجاسردي ٣٤٨/١، والكساب ٤٥٦/٤،

والإيضاح ٥٠٤/٢، والمقتضب ٣٤٨/١.

وأما الأوسط بين الحسن والقبح فهو إدغام اللام فى باقى الحروف المذكورة، نحو:
 ﴿هَلْ تُوبَ الْكُفَّارُ﴾^(١) فى قراءة الكسائى^(٢) بإدغام لام ((هل)) فى التاء، ونحو ما
 أنشد سيويه:

فذر ذا ولكن هتعين متمما على ضوء برق آخر الليل ناصب^(٣)
 يريد ((هل تعين)) فأدغم اللام فى التاء، ونحو ما أنشد أيضاً:
 تقول إذا اهلكت ما للذة فكهة هتسىء بكفك لائق^(٤)
 أى: هل شىء، فأدغم اللام فى الشين، و ((فكهة)) اسم امرأة، ومعنى ((لائق))، باقى.
 ولا يدغم فى اللام إلا مثلها والنون نحو: ((هل لك)) و ((من لك)).

وإدغام الراء فى اللام لحن، كذا قال فى المفصل^(٥)، وهو مذهب سيويه والخليل^(٦)، قال
 السخاوى: وقد أدغم أبو عمرو الراء فى اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعاً غسى القرآن
 الكريم، وأبو عمرو حجة فيما ينقل وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه فى ذلك.

ذكر إدغام الراء

وهى^(٧) لا تدغم إلا فى مثلها كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بِكَ﴾^(٨)، وهو مذهب
 البصريين، فإنه لا يجوز عندهم إدغام الراء فى غيرها^(٩)؛ لما فيها مسن التكرير؛ لأن
 الإدغام يذهب، وأبو عمرو يدغمها فى غيرها، فإنه أدغمها فى اللام فى نحو: ﴿يَقْفِرُ

(١) سورة المطففين ٣٦/٨٣.

(٢) وكذا قرأها ابن محيص وهشام وأبو عمرو وحزة. الإتحاف ٤٣٥، ونشر فى القرابت ٦/٢، والإرشادات الجلية ٦٠٣.

(٣) من الطويل لزاحم القبلى، فى سيوه ٤/٤٥٩، ولفظه: فدع ذارليت فى ابن يعش ١٠/١٤١١.

(٤) من الطويل، لطريف بن نيم العنبرى فى شرح آيات الكتاب، للسرفى ٢/٤١٧، وابن بهيش ١٠/١٤٦١.

(٥) ١٤٢، والكتاب ٤/٤٥٨، واللامات ١٥٥، واللسان ليق ١/٣٣٤، هلك ١٠/١٠٥٥، فكك ١٣/٥٢٥،

والمقرب ٢/١٤، والمتع فى التصريف ٢/٦٩٤ وغير منسوب فى المفصل ٤٠٠، وسر صناعة الإعراب ٣٤٨،

وتخليص الشواهد ٣٥٢، ويروى: إذا استهلكت.

(٥) انظر: المفصل ٤٠٠، وابن يعش ١٠/١٤١١.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٤٤٨.

(٧) انظر: ابن يعش ١٠/١٤٣، وقرضى على الشافية ٣/٢٨٠، والكتاب ٤/٤٤٨، والإيضاح ٢/٥٠٦.

(٨) سورة الكهف ١٨/٢٤، وسورة آل عمران ٣/٤١.

(٩) انظر: النشر فى القرابت العشر ١/٢٩٢، والإرشادات الجلية ٥٨٤.

لَكُمْ^(١)، وقد تقدم في اللام أنه أدغم الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعاً في القرآن الكريم^(٢).

وأما الإدغام في الراء، فتدغم فيها اللام والنون، فاللام كقوله تعالى ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(٣)، والنون^(٤): ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾^(٥).

ذكر إدغام النون

ولها^(٦) في الإدغام وعدمه مع الحروف أربع أحوال، وهي: الإدغام، والبيان، والقلب إلى الميم، والإخفاء.

أما الحالة الأولى^(٧)، وهي إدغامها: فتدغم النون مع حروف ستة يجمعها قولك ((يرملون))، كقولك ((من يقول)) و ((من راشد)) و ((من موسى)) و ((ومن لسك)) و ((من رافد)) و ((من نكرم)).

وأما إدغام النون في مثلها فلا إشكال فيه؛ لاتحاد المخرج، وأما في الخمسة الباقية فأدغمت في الراء واللام^(٨)؛ لفرط تجاورهما في المخرج، ولذلك كان إدغامهما معهما أحسن من البيان.

وأدغمت في الميم، وإن كانت من حروف الشقة، لمشاركتها لها في الغنة. وأما في الباء والواو فلأن النون بمنزلة حروف المد.

وتدغم النون في الحروف المذكورة على ضربين: إدغام بغنة، وبغير غنة، أما إدغامها بغنة، وهي صوت من الخيشوم يتبع الحرف^(٩)؛ فلأن النون لها غنة في نفسها

(١) سورة نوح ٤/٧١.

(٢) انظر: هذا الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) سورة الفيل ١/١٠٥، وسورة الفجر ٦/٨٩.

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٩٢/١، والإرشادات الجلية ٢٧٩.

(٥) سورة إبراهيم ٧/١٤.

(٦) انظر: ابن يعيش ١٤٣/١٠، والرضي على الشافعية ٢٨٠/٣، والجارودي ٣٤٩/١، والكتاب ٤٥٢/٤، والإيضاح ٥٠٦/٢، والمقتضب ٣٤٧/١، والمفصل ٤٠٠.

(٧) انظر: الرضي إلى الشافعية ٢٧٢/٣.

(٨) انظر: الرضي على الشافعية ٢٧١/٣.

(٩) الغنة: يقصد بها أن أحد الصوتين هما الميم والنون إذا جاور صوتاً آخر يؤثر فيه بالإخفاء، فإنه يتخفى ويترك مكانه غنة، أي صوتاً أنفياً يبدل على وجوده، والغنة تعد من صفات القوة التي يميز هذين الصوتين عما سواهما من مقاربهما. انظر: في التطور اللغوي، للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٤٣ - ٢٤٤.

فأبقوها في الإدغام؛ ليكون لها أثر من صوتها، وأما بغير غنة فيأن تصير مع الراء راء، ومع اللام لأمًا، ومع الواو واوًا إلى آخر الحروف المذكورة، هذا إذا لم يعرض ما يمنع من الإدغام كما تقدم من عدم الإدغام في نحو ((شاة زمأة)) و ((غنم زئم))^(١).

وأما الحالة الثانية، وهي بيانها، فتبين النون من الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والفاء، كقولك ((من أجلك)) و ((من هائي)) و ((من عندك)) و ((من حملك)) و ((من غيرك)) و ((من حائك)) فتبين مع حروف الحلق الستة المذكورة ولا تُخفى ولا تُدغم، ووجب البيان لتباعد هذه الحروف عن النون أقصى البعد.

لكن في بعض اللغات أجزيت الغين والحاء بحرى حروف القم، فأخفوا النون معهما، كقولك ((منخل)) و ((منقل))^(٢)، والبيان أحسن؛ لأنهما من حروف الحلق.

وأما الحالة الثالثة، وهي قلبها، فتقلب النون إلى الميم قبل الباء، كقولك في ((شبناء)): شباء، وفي ((عنين)): عين؛ لأن النون لما اجتمعت مع الباء، وهي بعيدة عنها في المخرج، ومباينة لها في الخواص، لم يكن الإدغام، ففروا إلى حرف من مخرج الباء، وهو الميم، وجرى ذلك بحرى الإدغام.

وأما الحالة الرابعة، وهي إخفاؤها، فتخفى النون مع باقي الحروف بعد الحروف المقدّمة الذكر، فتخفى في خمسة عشر حرفًا، ويجمعها أوائل كلم هذا البيت وهو:
تَرَى جَارُ دَعْدُ قَدْ تَوَيَّ زَيْدٌ لِي ضُنَى كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سَوْءِ شَبَا ظُمْسِ
وهي تاء، جيم، دال، قاف، تاء، زاي، فاء، ضاد، كاف، ذال، طاء، صاد، سين، شين، ظاء.
قال أبو عثمان المازني^(٣): وبيانها مع حروف القم لحن لما ذكرناه مع التقارب في

المخرج.

(١) انظر هذا الكتاب ٣١٨/٢.

(٢) النزل: فساد الأديم في دباغه. انظر اللسان نفل ١٤/١٩٤.

(٣) انظر: الفصل ٤٠١، وابن بعش ١٠/١٤٥.

ذكر إدغام الظاء ، والدال ، والناء ، والطاء ، والذال ، والثاء

وهذه ^(١) الستة يدغم بعضها في بعض لما بينها من التقارب؛ لأنها من طرف اللسان وأصول الثايات، فلذلك لم يمتنع إدغام بعضها في بعض.

وتدغم هذه الستة أيضاً في حروف الصغير التي هي: الصاد والزاي والسين، من غير أن يدغم شيء من حروف الصغير في شيء من الستة المذكورة؛ لئلا يذهب ما قبلها من الصغير، لكن تدغم بعض هذه الثلاثة في بعض، أعنى حروف الصغير.

ومن هذه الحروف حروف الإطباق، وهي: الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، فإذا أدغمت فالقياس أن يترك الإطباق على حاله كقولك: ((اضْبِطْ دَاوُدَ)) و ((احْفَظْ ذَهَبَكَ)) و ((احْفَظْ صَدِيقَكَ))؛ لئلا يذهب الحرف في الإدغام ويذهب إطباقه.

ومعنى ظهور الإطباق أن يؤتى بالتشديد متوسطاً ليظهر الإطباق كما تقدم فسي النون من أن النون الساكنة تدغم مع إبقاء غنتها .

والقراء السبعة على ذلك في الطاء مع الناء ^(٢) في نحو ﴿قَوَّطَتْ﴾ ^(٣) و ﴿أَحَطَّتْ﴾ ^(٤) و ﴿بَسَطَّتْ﴾ ^(٥) ، وأما ذهاب الإطباق فمعناه أن تذهب الطاء مثلاً حتى يجعلها كالذال، كقولك في ((اخْطُطْ دَالًا)): اخْطُطْ دَالًا، لكن الأقيس بقية الإطباق.

ذكر إدغام الفاء

وهي ^(٦) لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى ^(٧): ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ ^(٨) ، لكن جاز إدغامها في غيرها، فإنها أدغمت في قراءة الكسائي ^(٩) في قوله تعالى: ﴿نَخْسِفُ بِهِمُ﴾ ^(١٠) ، وهو عند النحاة ضعيف.

(١) انظر: الرضى على الشافية ٢٨٠ ، والكتاب ٤٥٩/٤ - ٤٧١ ، والإيضاح ٥٠٨/٢ ، والمتنضب ٣٤٧/١ .

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٧٨/١ ، والإرشادات الجلية ١٣٦ ، ٤٠٢ .

(٣) سورة الزمر ٥٦/٣٩ .

(٤) سورة النمل ٢٢/٢٧ .

(٥) سورة المائدة ٢٨/٥ ، وانظر المفضل ٤٠١ .

(٦) انظر: الإيضاح ٥٠٩/٢ .

(٧) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٨١/١ ، والإرشادات الجلية ٦٣ .

(٨) سورة البقرة ٢١٣/٢ .

(٩) انظر: النشر في القراءات العشر ٨/٢ ، والإرشادات الجلية ٤٤٧ ، والإنحاف ٣٥٧ .

(١٠) سورة سبأ ٩/٣٤ .

ويدغم فى الفاء الباء للتقارب، كقولك فى ((اضْرِبْ فُلَانًا)) اضْرِبْ فُلَانًا؛ وإنما جاز عند النحاة إدغام الباء فى الفاء من غير عكس، لأن الباء بعدت من حروف الفم، والفاء هى الأدنى إليها^(١)، والأبعد عن حروف الفم يدغم فى الأقرب إليه من غير عكس.

فذكر إدغام الباء

وهى^(٢) تدغم فى مثلها فى نحو قراءة أبى عمرو^(٣): ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(٤) وتدغم فى الميم وفى الفاء^(٥) نحو ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٦) و﴿أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾^(٧). ولا يدغم فيها إلا مثلها إلا ما سبق فى ﴿تَخَسِفُ بِهِمْ﴾.

فذكر إظهار الميم

وهى^(٨) لا تدغم إلا فى مثلها، قال الله تعالى^(٩): ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ﴾^(١٠)، وأدغمت فى مثلها فى القرآن الكريم فى مئة وسبعة وثلاثين موضعًا، ولا تدغم فى غيرها لما فيها من زيادة الغنة، ولكن تخفى عند الباء نحو قوله تعالى: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(١١)، وعبر عنه الزيدى عن أبى عمر بالإدغام^(١٢)، وليس بإدغام فى الحقيقة. ويدغم فى الميم التون والباء، أما التون فكقولك: ((عن مالك))، وكقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(١٣)، وأما إدغام الباء فيها فكما سبق من قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَابُنِّي أَرْكَبْ مَعَنَا﴾^(١٤).

(١) فالباء صامت شفوى، والفاء صامت شفوى. انظر: علم الأصوات ١٠٢.

(٢) انظر الإيضاح ٥١/٢، والمنقضب ٣٤٧/١.

(٣) انظر: الإرشادات الجلية ٣٣

(٤) سورة البقرة ٢/٢٠.

(٥) انظر: النشر فى القراءات العشر ٢٨٧/١ والإرشادات الجلية ٣٣، ٤٢٠.

(٦) سورة العنكبوت ٢٥/٢١، وسورة المائدة ٥/٤٠.

(٧) سورة الإسراء ١٧/٦٣.

(٨) انظر: الإيضاح ٥١١/٢، والمفصل ٤٠١.

(٩) انظر: الإرشادات الجلية ٣٥، والإتحاف ١٣٤.

(١٠) سورة البقرة ٢/٣٧.

(١١) سورة الأنعام ٦/٥٣، وفى الأصل: أعلم.

(١٢) انظر: النشر فى القراءات العشر ٢٩٤/١، والإرشادات الجلية ١٥٦.

(١٣) سورة النبا ١٠٨/١.

(١٤) سورة هود ١١/٤٢.

القول على تاء افتعل وتاء استفعل وتاء تفعل وتفاعل.

ذكو تاء افتعل

ولها^(١) أحكام، فمنها أن يقع بعدها تاء مثلها، نحو «(اقتل القوم)»، فإذا وقعت كذلك جاز فيها البيان والإدغام، أما البيان فلائنه؛ وإن اجتمع المثلان في كلمة واحدة، لكنهما بمنزلة المنفصلين؛ لأن تاء افتعل ليس بلازم أن يكون بعدها مثلها أبداً كما في «(اجتمع)» و«(استمع)» و«(انتصر)» ونحوها، فلما لم يلزم ذلك أشبهتا المنفصلين، فجاز الإظهار.

وأما الإدغام فلا اجتماع المثلين في كلمة واحدة، ولم يمنع مانع من الإدغام، وسبيله أن تسكن التاء الأولى من «(اقتلوا)» وتلقى فتحها على القاف، وتدغم التاء في التاء، فنسقط ألف الوصل؛ للاستغناء عنها بتحريك القاف، فتقول: «(قتلوا القوم)» بفتح القاف، وتقول في «(يقتلون)» المضارع «(يقتلون)»، والعمل فيه كالحمل في الماضي.

ومنهم من يحذف حركة التاء الأولى، ويدغمها من غير نقل الحركة إلى القاف، فيلتقى ساكنان: القاف والتاء الأولى المدغمة؛ فتحرك القاف بالكسر لالتقاء الساكنين؛ فنسقط همزة الواصل لتحرك القاف، فتقول «(قتلوا)» «(مقتلون)» بكسر القاف فيهما، وتقول في مصدرهما «(قتالاً)»، والأصل «(اقتالاً)»، فنقلوا وأدغموا كما قلنا صار «(قتالاً)»، وتقول في «(مقتلون)» على لغة الفتح «(مقتلون)» بفتح القاف، وعلى لغة الكسر: «(مقتلون)» بكسر القاف.

ويجوز أيضاً «(مقتلون)» بضم القاف إتباعاً لضمة الميم كما قرأ بعضهم^(٢): «(مؤدِّفين)»^(٣) بضم الراء إتباعاً لضمة الميم، وهي قراءة لأهل مكة، والأصل «(مؤدِّفين)».

ومنها أن تاء الافتعال تقلب إلى غيرها إذا وقعت بعد تسعة أحرف، أعني أن تكون

تاء افتعل حرفاً، منها ما يلي:

١- الطاء	٢- الظاء	٣- الصاد	٤- الضاد	٥- الدال.
٦- الذال	٧- الزاي	٨- التاء	٩- السين.	

(١) انظر: فرضى على الشافية ٢/٢٨٣، والجارودي ١/٣٥٦، والنصف ٢/٣٢٤، والنفصل ١/٤٠١، ولكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) وهو نافع، انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٧٥، والإرشادات الجلية ٢٠٣.

(٣) سورة الأنفال ٨/٩.

لكن انقلاب تاء الافتعال بعد الحروف التسعة المذكورة على ثلاثة أوجه؛ فإن تاء افتعل لها مع الأربعة الأول من هذه التسعة حكم، ومع الثلاثة التالية للأربعة حكم آخر، ومع الحرفين الباقيين من التسعة حكم آخر كما سيذكر مفصلاً.

ذكر حكم تاء افتعل مع الأحرف الأربعة الأولى

وهن^(١) الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد، وهو أن فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الأربعة، وبعدها تاء افتعل، وجب قلب تاء افتعل طاءً كـ ((اطلب)) و ((اظطلم)) و ((اضطرب)) و ((اضطرب))، والأصل: اطلب واطلم واصتبر واضرب، فقلبت تاء افتعل طاءً؛ لموافقة الطاء هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق^(٢)، ومقاربتها للتاء في المخرج ثم لهذه الطاء المتقلبة عن تاء افتعل مع هذه الحروف الأربعة أحكام أخرى: أما مع الظاء فيدغم ليس إلا كـ ((اطلب)).

وأما مع الطاء فتبين^(٣) وتدغم؛ أما بيانها فنحو ((اظطلم))، وأما إدغامها فيكون بقلب كل منهما إلى صاحبها، أعنى بقلب الظاء المعجمة إلى الطاء كـ ((اطلم)) بطاء مهملة مشددة؛ وبقلب الطاء المهملة إلى الظاء كـ ((اظلم)) بطاء معجمة مشددة وإنما قلبت كل منهما إلى الأخرى لما بين الطاء والظاء من الاتفاق في الاستعلاء والجهس، وينشد بيت زهير على هذه الأوجه الثلاثة، وهو:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فيظلم^(٤)

بالباء والظاء بطاء معجمة مشددة.....^(٥) وبطاء مهملة مشددة.

وأما مع الضاد فكذلك تبين وتدغم، أما بيانها فنحو ((اضطرب))، وأما إدغامها فيقلب الطاء ضاداً، وإدغام الضاد فيها، فتقول ((اضرب))، ولا يجوز ((اطرب)) بقلب الضاد طاءً؛ لأن الضاد حرف مستطيل، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك^(٦).

(١) انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤ ، والنصف ٣٢٤/٢ - ٣٢٧.

(٢) أما من ناحية التاء، فإنها مهمومة متعنية، والمطن مجهور مستعل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من عرجهما، وهو الطاء. انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣٣١/٤.

(٤) من البسيط، وله في سر صناعة الإعراب ٢١٩، والمفصل ٤٠٢، وديوانه ١٥٢، ولنظفه: فيظلم، وابن يعيش ٤٧/١٠، وبنون نسبة في أوضاع المسالك ٣٩٩/٤، وحاشية الصبان ٣٣١/٤، وفيه أنه روي أيضاً: فيظلم بالنون.

(٥) فراغ في الأصل.

(٦) انظر: حاشية الصبان ٣٣٢/٤.

وحكى سيويه^(١) على طريق الشذوذ قلب الضاد طاءً وإدغامه فى الطاء فى قولهم ((اطَّجع)) فى ((اضطَّجع))، وهو غريب، مثل ما أبدلوا من الضاد لأمًا، فقالوا ((الطجع)) فى ((اضطجع))^(٢).

وأما مع الصاد فكذلك تُبين وتُدغم، أما البيان فنحو ((اصطَّي))، وأما الإدغام فقلب الطاء ضادًا، كقولك: ((مُصير)) فى ((مصطير))، و ((اصفى)) فى ((اصطفى)) و ((اصلى)) فى ((اصطلى))، وقرئ ((إلا أن يصلحًا))^(٣): ((أن يصطلحًا))^(٤). ولا يجوز أن تقول فى اصير ومُصيرِ اطرٍ ومُطرٍ، بقلب الصاد طاءً وإدغامها فى الطاء؛ لأجل ما فى الصاد من الصغير الذى يذهب بالإدغام.

ذكر حكم تاء افتعل مع الأحرف الثلاثة من التسعة التالية للأربعة المتعدية

وهى^(٥) الدال ، والذال ، والزاي ، وهو أن فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الثلاثة، وبعدها تاء افتعل، وجب قلب تاء افتعل دالًا؛ لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فحىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه، ويوافق هذه الحروف فى الجهر، وهو الدال، ثم لهذه الدال المنقلبة عن تاء افتعل مع هذه الحروف الثلاثة أحكام.

أما الدال فتدغم لا غير؛ لقولك ((ادان)) والأصل ((ادتان))، فقلبت التاء دالًا، وأدغمت الدال فى الدال، وأما مع الذال^(٦) فالأقوى أن تدغم مع جواز البيان، أما إدغامه فعلى وجهين: أحدهما: أن تقول فى ((مُذَّكر)) مذكر، بدال مهملة مشددة لأن الأصل ((مُذتكر))، فقلبت التاء دالًا مع الذال، فبقى ((مُذَّكر))، بدال معجمة، ثم دال مهملة، فقلبت الأولى إلى الثانى وأدغمت الدال^(٧) فى الدال، فبقى ((مُذكى))^(٨).

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٧٠-٤٨٣.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٢.

(٣) سورة النساء ٤/١٢٨.

(٤) انظر: المحتب ١/٢٠١.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٢، والنصف ٢/٣٣٠.

(٦) انظر: النصف ٢/٣٣٠.

(٧) فى الأصل النال.

(٨) فى الأصل مذكر.

وثانیهما: عكسه؛ كقولك ((مُذَكَّر)) بذال معجمة مشددة، وذلك بقلب الثاني إلى لفظ الأول، أعنى بقلب الدال المهملة ذالاً معجمة، وإدغام الذال في الذال، فيقى ((مُذَكَّر)). ولكن الأقيس أن يدغم الأول في الثاني، أعنى ((مُذَكَّر)) بدال مهملة.

وأما بيانها فقد حكى أبو عمرو^(١) عن العرب أنهم يقولون ((أذْذَكِر)) و ((مُذْذَكِر))، وأنشد:

تَنْحِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مَقْضَبًا
وَالهَرَمَ تُذْذِرِيهِ إِذْذِرَاءَ عَجَبًا^(٢)

((والجرز المقضب)): السيف القطاع؛ و ((الهرم)) جمع ((هرمة)) وهو ضرب من الحمصي. وأما مع الزاي فتبين وتدغم أيضاً، أما بيانها فنحو قولك ((ازدان))؛ لأن الدال توافق الزاي في الجهر، وأما إدغامها فنحو قولك ((ازان)) فنقلب الدال زايًا، وهو من قلب الثاني إلى لفظ الأول، والإظهار حسن، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْذِجْر﴾^(٣).

ذكر حكم تاء افتعل مع الحرفين الباقيين من التسعة

وهما التاء والسين، أما إذا كان ما قبل تاء افتعل تاء، فإنه يجب إدغام تاء افتعل في تاء افتعل ليس إلا، بقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتهما، فنقول في نحو ((مُشْتَرِد)) وهو مفتعل من الشريد مترد، بتاء مثناة مشددة، بقلب الثاني إلى الأول، والأصل: ((مُشْتَرِد))، فقلبت تاء افتعل تاءً، وأدغمت التاء فيها، صار ((مُشْتَرِد))^(٤).

وتقول أيضاً ((مُتْرِد)) بتاء مثناة مشددة^(٥)، بقلب الأول إلى الثاني على نحو ما ذكر، ونقل السخاوى وجهاً ثالثاً، وهو الإظهار، فقال: يجوز ((مُشْتَرِد))، قال: وجاز الإظهار؛ لأنهما ليسا بمثلين، وهو يخالف ما في المفصل^(٦)، فإنه قال: يدغم ليس إلا، والأقيس من ذلك إدغام الأول في الثاني، أعنى ((مُتْرِد)) بتاء مثناة مشددة.

ومن ذلك ((أَتَّار)) و ((أَتَّار)) وهو افتعل من التَّار، والأصل ((أَتَّار))، فمن قال ((أَتَّار)) قلب الثاني إلى الأول، ومن قال ((أَتَّار)) قلب الأول إلى الثاني.

(١) انظر: المفصل ٤٠٢، وابن يعيش ١٠/١٥٠، والمتع في التصريف ٣٥٧.

(٢) من الرجز، لأبي حنك في المتع في التصريف ٣٥٨، وسر الصناعة ١/٢٠٢، وغر منسوب في المفصل ٤٠٢،

وابن يعيش ١٠/٤٤٩، واللسان ذكر ٥/٣٩٥، والتاج ذكر ٣/٢٢٧، وحاشية الصبان ٤/٣٢٢.

(٣) سورة القمر ٩/٥٤.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/٣٣٢، والجاربردى ١/٣٥٣، والمفصل ٤٠١.

(٥) وفي حاشية الصبان ٤/٣٣٢: قال سيربه: ولياب عندى جيد، بمى الإظهار، فيقال: تترد.

(٦) انظر: المفصل ٤٠١.

وأما إذا كان ما قبل تاء افتعل سينا فيجوز في تاء افتعل أن تين وأن تدغم، أما يانها فنحو قولك ((مُسْتَمِع))، وجاز البيان لأنهما جنسان، وأما الإدغام فهو بقلب التاء سينا نحو ((مُسْمِع)) وهو مثل ((مُصْبِر))، فقلبوا الثانى إلى لفظ الأول، ولم يجز فيه ((متَمِّع)) بقلب الأول إلى الثانى؛ لأجل الصغير الذى فيه.

ذكر تشبيه تاء الضمير فى فعلت ببناء افتعل

وقد شبه بعض العرب ممن تُرتضى عربيته تاء الفاعل فى فعلت ببناء الافتعال^(١)، ففعل بها من الحروف المقدمة الذكر ما فعل ببناء الافتعال معها، فقلبوا تاء فعلت طاء مع الطاء، فقالوا فى ((حَبَّطَ)): ((حَبَّطَ))، قال الشاعر:

وفى كلِّ حِيٍّ قَدْ حَبَّطَ بِنِعْمَةٍ^(٢)

أى: حَبَّطَ، وقالوا فى ((مَرَضَتْ)) مرطاً، فقلبوا تاء الفاعل طاء مع الضاد، وأدغموا الضاد فى الطاء، وقالوا فى ((حَصَّتْ عَيْنَهُ)): حَصَطَ، فقلبوا تاء الفاعل طاءً مع الضاد، كما قلبوا تاء الافتعال فى ((مُصْطَبِّ))، و ((الْحَوْصُ)): الخياطة، يقال ((حَصَّتْ عَيْنَ الْبَارِئِ أَحْوَصُهَا)).

وقالوا فى ((فُزَّتْ)): فزذ، فقلبوا تاء الفاعل دالا مع الزاى كما قلبت فى ((أَزْدَانْ))، وقالوا فى ((عُدَّتْ)) عُدّه، وفى ((نَقَدَّتْ)): نَقَدّه، فقلبوا تاء الفاعل دالا مع الدال فى ذلك، قال سيويه^(٣): وأعرّب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب هذه التاء؛ لكونها منفصلة فى الحقيقة فى كلمة أخرى.

ذكر حكم تاء استفعل

نحو ((اسْتَعْظَمَ)) و ((اسْتَضَعَفَ)) و ((اسْتَدْرَكَ)) و ((اسْتَتَجَّ))، وحكم هذه التاء أن لا تدغم فى مثلها ولا فى مقاربها؛ لأن الأول فى ذلك كله متحرك والثانى ساكن،

(١) انظر: النصف ٢/٣٣٢.

(٢) صدرت من الطويل، وعجزة: فَحَقَّ لَشَلْسٍ مِنْ تِلْكَ ذُؤَبٍ، وهو لعلمة فى ديوانه ٤٨، وشرح آيات الكتاب للموافى ٢/٤٠٠، والكتاب ٤/٤٧١، واللسان جنب ١/٢٧٧، شلس ٦/١١٠، حبط ٧/٢٨٣، وابن يعيش ٥/٤٨٨؛ ١٠/١٥١، وغير منسوب فى سر صناعة الإعراب ٢١٩، وابن يعيش ١٠/٤٨، والمتع فى التصريف ٣٦١، والنصف ٢/٣٣٢، وصدرة فى النصف ٤٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٧٧، والنصف ٤٠٣، وابن يعيش ١٠/١٥١.

فلا سبيل إلى الإدغام، ولذلك لا تدغم التاء في نحو ((استدان)) و ((استضاء)) و ((استطال))، وإن كان الثاني متحركاً لأمرين: أحدهما: أنه لو وقع الإدغام لُنقلت حركة التاء إلى سين استغفل، وهذه السين لم تتحرك قط^(١).

وثانيهما: أن دال ((استدان)) وما في موضعها من طاء ((استطال))، وضاد ((استضاء)) في نية السكون؛ إذ الأصل ((استدين)) بسكون الدال؛ وإنما حُرِكت للإعلال، والساكن لا يدغم فيه.

ذكو حكم تاء تفعل وتفاعل

اعلم أن فاء الفعل الواقعة بعد تاء تفعل وتفاعل إن كانت حرفاً يصح إدغام التاء فيه جاز الإدغام، والحروف التي تدغم فيها التاء اثنا عشر حرفاً، وتجمعها أوائل كلم هذا البيت وهو:

سرى طيف رعد زانراً ذا ضنا ثوى شفى ظمأ جورداً صفاً فصظفاً

وهي: السين، والطاء، والدال، والزاي، والذال، والضاد، والتاء، والشين، والظاء، والجيم، والصاد، والفاء، فإذا كانت فاء الفعل أحد هذه الحروف الاثني عشر، وقبلها تاء تفعل أو تفاعل، جاز الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو ((تطيروا وتطايروا)) والإدغام بأن تسكن التاء، وتقبلها طاءً، وتدغمها في الطاء التي هي فاء الفعل، ويحتسب لأجل تسكين التاء للإدغام همزة الوصل، فنقول ((اطيروا)) و ((اطايروا))؛ ولذلك تقول في ((تزينوا)): ((وتزينوا)): أزينوا وأزايوا، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَخْسَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّتْ﴾^(٢)، وتقول في ((ثاقلتم)) و ((تدارأتم)): اثاقلتم وادارأتم، قال الله تعالى: ﴿ثَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾^(٤).

هذا في الفعل الماضي، فأما المستقبل فتقول في يتفعل نحو ((يتطين)): يطير، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾^(٥)، وكذلك تقول في

(١) وذلك لوضع بنية الفعل على هذه الصيغة لأداء معنى ما، كما أن سكونها علة لآلف الوصل.

(٢) سورة يونس ٢٤/١٠.

(٣) سورة التوبة ٣٨/٩.

(٤) سورة البقرة ٧٢/٢.

(٥) سورة الأعراف ١٣١/٧.

(يَتَذَكَّرُ): يذكر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١).

وتقول فى يتفاعل نحو يتدارك: يدارك، قال الله تعالى: ﴿تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾^(٢)، فتقلب التاء فى ((يتدارك)) دالاً، وفى ((يتساقط)) سينا وتدغمها كما ذكر، وإن اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان جاز إبقاؤهما وحذف إحداهما، قال الله تعالى: ﴿تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾^(٤). وشرط جواز الحذف أن تكون التاءان مفتوحتين، فإن انضمت الأولى امتنع الحذف نحو ((تُحْمَلُ)) إذا بنى لمفعول ما لم يُسم فاعله؛ لأنها لو حُذفت حصل اللبس، وإذا حذفت إحدى التائين، وقلت ((تَذْكُرُونَ)) فى ((تَذْكُرُونَ)) لم يجر إدغام التاء الباقية فى الذال؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء الواحدة وإدغام التاء الأخرى واختلف فى أى التائين هى المحذوفة: فقيل الأولى، وقيل الثانية، وهو الأصح؛ لأن النقل إنما نشأ منها.

القول على أسماء شذ فيها الإدغام

فمنها ((سِتُّ))، وهو من الإدغام الشاذ، إذ أصله ((سِئْسُ))^(٥) فقلبوا السين تاء، فصار ((سِتُّ))، ثم أدغموا الدال فى التاء، فصار ((سِتُّ))، ويبدل على شذوذه أنهم لم يقولوا فى ((سِئْسُ)) بضم السين ((سِتُّ))، ولأ فى ((السِئْسُ)) بكسر السين ست، و((السِئْسُ)) من أظماء الإبل.

ومنها ((وَدَّ)) فى لغة بنى تميم، وأصلها ((وَدَدَ)) أحد الأوتاد، فأسكنوا التاء كما أسكنوا فى ((فَحَذَّ))، ثم أدغموا التاء فى الدال، صار ((وَدَدَ)) وهو شاذ؛ لأنه يلبس بلفظ ((وَدَّ)) الذى هو الصنم^(٦)، واللفظ الجديدة ((وَدَدَ)) بغير إدغام، وهى اللغة الحجازية. ومنها قولهم فى ((عِدَّانَ)) جمع ((عِدَّانَ)): عِدَّانَ، بإدغام التاء فى الدال، وهو مع جوازه

(١) سورة آل عمران ٧/٣.

(٢) سورة مريم ٢٥/١٩.

(٣) سورة فصلت ٣٠/٤١.

(٤) سورة القدر ٤/٩٧.

(٥) ودليل ذلك تصفوه، فتقول: سِئْسُ. اللسان ست ٣٤٤/٢. وانظر: الإيضاح ٥١٨/٢، والمفصل ٤٠٤.

(٦) وكان لغوم نوح ثم صار لكلب، وكان بدمية الجنبل، وكان لغريش صنم يدعونه ودا، وقال الغراء قراء أهل المدينة: ﴿ولا

ننرون ودا﴾ بضم الواو، وقال أبو منصور: أكثر القراء قراوا: ودا، وقرأ نافع: ودا بالضم، وقال ابن سيده: ودد ورد صنم،

وحكاه ابن دريد متنوعاً لا غير. انظر اللسان ودد ٤٦٩/٤، والصاح ودد ٥٤٩/٢.

شاذ قياساً لا استعمالاً للبه بالمضاعف؛ لأنه يوهم أن العين واللام من جنس واحد.
وقال بعضهم ((عتد)) فى جمع ((عتود))^(١)؛ فراراً من سكون التاء قبل الدال فى
((عتدان))، وفراراً من اللبس فى ((عدان)).

ذكر ضرب من الحذف يجرى مجرى الإدغام فى التخفيف

وقد ورد ذلك فى عدة من الكلم:

منها: أنهم عدلوا فى بعض الكلم التى التقى فيها المثلان أو المتقاربان عن الإدغام؛
لتعذره إلى الحذف، فقالوا فى ((ظَلَّتْ)) و ((مَسَّتْ)) و ((أَحَسَّتْ)): ((ظَلَّتْ))
و ((مَسَّتْ)) و ((أَحَسَّتْ))، قال يصف الأسد:

خَلَا إِنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَابَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^(٢)

ووجه الحذف فى الأسماء المذكورة أنهم استثقلوا التضعيف، أسنى اجتماع المثلين،
ولم يمكن الإدغام لسكون الثانى، ولم يمكن تحريكه؛ لاتصال تاء الفاعل؛ لوجوب
سكون لام الكلمة فى فعلت، فعدلوا إلى وجه آخر من التخفيف، وهو حذف الأول
منهما على غير قياس بأن نقلوا حركة السين الأولى من ((أَحَسَّتْ)) إلى الحاء،
وحذفوا السين، بقى ((أَحَسْتُ)).

فأما إذا لم يتصل بالمضاعف المذكور تاء فعلت فلا يحذف منه شيء نحو ((أَحَسَّا))
و ((أَحَسُّوا))؛ لإمكان الإدغام حينئذ بتحريك الثانى؛ لزوال المانع، وهو تاء فعلت.
ومنها أن بعض العرب يقول: ((اسْتَحَدَّ فُلَانٌ أَرْضًا))، وفيه لسيويه^(٣) مذهبان:
أحدهما: أن يكون أصله، ((اسْتَحَدَّ))، فحذفت التاء الثانية بقى ((استحذ))،
وثانيهما: أن يكون أصله ((اتخذ))، فأبدل من التاء الأولى سين، بقى ((استحذ)).

(١) العتود: الجدى الذى بلغ السفاد. انظر: اللسان عند ٢٧٠/٤.

(٢) من الوافر، لأبى زيد، وهو حرملة بن المنذر بن معدى كرب الطامى، فى التبيين ٤٠٧، ولفظه: سوى
أن..... حسين به بدلا من خلا أن..... أحسن به، وبماز القرآن ١٨/٢؛ ١٣٨، وبمجلس العلماء ٤٨٦، وأمالى
القالى ١٧٤/١، والتهذيب ٤٠٨/٣، واخصب ١٢٣/١؛ ٢٦٩؛ ٢٧٦/٢، وابن الشحرى ١٤٦/١؛ ١٧٢/٢،
وابن يعش ١٠/١٥٤، ودبوانه ٩٦، وغير منسوب فى الإنصاف ٢٣٧، ولفظه حسين به والمقتضب ٢٤٥/١،
وعجزه فى الفصل ٤٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤٨٣/٤، والفصل ٤٠٤.

ومنها: أنهم قالوا: ((اسْطَاعَ يَسْطِيعُ)) فحذفوا التاء، والأصل يَسْتَطِيعُ، وقال بعضهم: ((استاع يستيع))، وهو يجوز أن يكون قد حذفوا طاء ((استطاع يستطيع))، وتركوا تاء الاستفعال، ويجوز أن يكون قد حذفوا تاء الاستفعال بقى ((اسْطَاعَ))، فأبدلوا من الطاء تاء، بقى ((استاع يستيع)).

ومنها أنهم قالوا فى نحو ((بنى العنبر)) بلعنبر، وفى ((بنى العجلان)) بلعجان^(١)، ووجهه: أنه لما التقت النون من ((بنى)) مع لام التعريف فى ((العنبر))، واتفق فى هذه اللام أنها ظاهرة فى اللفظ؛ لأنها لا تدغم فى العين فلم يمكن إدغام النون فيها؛ لسكونها، فحذفت النون تخفيفاً؛ لكثرة لام التعريف فى كلامهم، بقى ((بلعنبر))، فأما إذا لم تظهر لام التعريف فى اللفظ، حيث كان بعدها مما تدغم فيه نحو ((بنى الصيد)) و ((بنى النجار)) و ((بنى التمر)) فإنهم لا يحذفون النون؛ لأنهم لو حذفوها لجمعوا على الكلمة إعلالين: حذف النون، وإدغام اللام، ومنها أنهم قالوا: ((نزل بنو فلان عَلمَاءَ))، أى على الماء فحذفوا ألف ((على))؛ لسكونها وسكون لام التعريف، فالتقت لام ((على)) ولام التعريف، ولم يمكن الإدغام فى لام التعريف، لسكونها، فحذفت لام ((على))، بقى ((عَلمَاءَ))، قال قطرى بن الفجاءة^(٢):

لمعرك إنسى فى الحياة لزاهد	وفى العيش ما لم ألق أم حكيم
فلو شهدتنى يوم دولاب أبصرت	طعان فى فى الحرب غور ذميم
غداة طغت عَلمَاءَ بكر بن وائل	وعاجت صلور الخيل شطر قميم ^(٣)

الشاهد فيه ((علماء بكر بن وائل)).

وإذا كانوا قد حذفوا مع إمكان الإدغام، نحو حذفهم الفاء الأولى المدغمة فى ((يتسع)) و ((يتقى))، فقالوا ((يتسع))، ((يتقى)) بالتخفيف كراهة للتضعيف، فالحذف فى ((علماء)) أولى لتعذر الإدغام كما تقدم، وهذا آخر ما نقلناه من المشترك^(٤).

(١) ويجوز أن يكون هذا من قبيل النحت، كما فى عبرى وعيشى، فى عبد اللار وعبد الشمس.

(٢) هو قطرى بن الفجاءة، والفجاءة لقب لأبيه، لأنه غاب إلى اليمن ثم جاء فجاءة، واسمه جعونة بن يزيد بن زياد بن خنفر. انظر: جمهرة الأنساب، لابن حزم ٢١٢.

(٣) من الطويل، وهى فى ابن عيش ١١٩٥/٦، ١٢٥/١٠، والمفصل ٤٠٤، وأمال ابن السجى ٩٧/١.

(٤) يريد مشترك المفصل على ما صرح به فى بداية الفصل. راجع هذا الكتاب.

الفصل العاشر فى الخط

وهو ^(١) مرتب على قسمين:

الأول: فى حد الخط، وما جاء منه على الأصل، والثانى: فى أشياء جاءت خارجية عن الأصل.

القسم الأول: فى حد الخط، وما جاء منه على الأصل المقرر:

فنقول: أما الخط ^(٢) فهو تصوير اللفظ المقصود تصويره بحروف هجائية ^(٣)، كما إذا قيل: «اكتب زيداً»، وإنما يكتب مسمى الزاى والياء والدال، وهو هذه الصورة، أعنى «زيد»؛ لأن هذه الصورة هى مسمى هذه الحروف، فإذا قيل: «اكتب شعراً»، مع قرينة لفظه كتب صورته، وإلا ما ينطلق عليه الشعر، وكذلك إذا قيل: «اكتب»:
جيم، عين، فاء، راء، فإن قصد تصوير مسمى هذه الحروف فإنما يكتب «جعفر»، وإن قصد تصوير أسماء حروف «جعفر» دون مسماها كتبت: جيم، عين، فاء، راء؛ ولذلك خطأ الخليل ^(٤) [أصحابه] ^(٥) لما سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر، فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم باسم المستول عنه لا بالمستول عنه، والجواب «جه»؛ لأنه مسمى الجيم، فإن سمي بحرف الهجاء مسمى آخر كما لو سمي رجل أو السورة بـ «ياسين» جاز أن تكتب على صورة أسماء الحروف، نحو «ياسين»، وجاز أن تكتب على صورة مسمى الحروف، نحو «يس»، والأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، وهو أصل معتبر فى الكتابة، والخط مبنى عليه.
فما كتب على الأصل المذكور نحو «ره زيداً» وقه زيداً «بالهاء»؛ لأنك إذا وقفت قلت «ره» و «قه».

ومنه أنهم كتبوا «ما» الاستفهامية فى قولك: «مه أنت» «وبجى مه جئت»

- (١) انظر: شرح المقدمة التحوية، لابن باشا ٤٠٥، والرضى على الشافية ٣/٣١٢، والتسهيل ٣٣٢، والجاربرى ١/٣٧٠، والمع ٦/٣٠٥.
(٢) انظر: التسهيل ٣٣٢، والرضى على الشافية ٣/٣١٢، والمع ٦/٣٠٥.
(٣) وهو على ضربين: متبع ومنبوع، فالأول كتابة المصاحف، والثانى: ما اصطلاح عليه الكتاب، وقامه النحويون، ورسمه العروضيون. شرح المقدمة التحوية، لابن باشا ٤٠٥. انظر: الجاربرى ١/٣٧٣، وشرح الرضى على الشافية ٣/٣١٢.
(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٦١/٢ - ٦٢، والمنتخب ١/٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٩.
(٥) زيادة لازمة.

بالهاء؛ لأنه يوقف عليه بالهاء، بخلاف ((ما)) في ((حَتَام)) و ((إِلَام)) و ((عَلَام))؛ فإنه لا يكتب بالهاء إلا إذا قصد الوقوف عليها بالهاء كما سيذكر؛ وإنما لم تكتب ((ما)) بالهاء في باب: ((حَتَام))؛ لشدة الاتصال بحرف الجر، فصارت ((ما)) كأنها جزء مما قبلها، ويدل على ذلك أن الياء في ((حَتَام)) و ((إِلَام)) و ((عَلَام)) كتبت أَلْفَا مع ((ما)) الاستفهامية المحرورة المذكورة؛ لأن هذه الألف في الوسط حينئذ.

ومنه أنهم كتبوا ((من ما))، و ((عن ما)): مَمَّ وعمَّا، بغير نون؛ لشدة الاتصال بالحرف، فإن قصد في ((ما)) الاستفهامية المحرورة — ((حتى)) وأخواتها أن يوقف عليها بالهاء كتبت المَاء منفصلة مع ميم ((ما))، وجاز حينئذ أن لا ترجع الياء في باب ((حَتَى))، ولا النون في ((من)) و ((عن))، بل تبقى الألف ثابتة مع الهاء، كما كانت في ((حَتَام)) بغير هاء؛ لعدم الاعتداد بالهاء، كقولك ((حَتَامه)) و ((إِلَامه)) و ((عَلَامه)) و ((مَمَّ)) و ((عَمَّ))، وجاز أن يعتد بالهاء، فترجع الألف إلى أصلها في ((حَتَى)) و ((إلى)) و ((على)) وتثبت النون في ((من)) و ((عن))، فتقول على ذلك: ((حَتَى مَمَّ)) و ((إلى مَم)) و ((من مَم)) و ((عن مَم)).

ومنه أنهم كتبوا ((أنا زيد)) بالألف؛ لأنه يوقف على ((أنا)) بالألف؛ ومن قال ((أنه)) في الوقف كتبه ((أنه زيد)) بالهاء، ولذلك كتب قوله تعالى ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾^(١) بالألف فيمن وقف على ((أنا)) بألف، وبالهاء فيمن وقف بالهاء؛ إذ أصله ((لكن أنا هو الله))، فحذفت الهمزة، وأدغمت نون ((لكن)) في نون ((أنا))، بقي ((لكننا))^(٢).

ومنه أنهم كتبوا تاء التانيث في نحو ((رحمة)) هاء، فيمن وقف بالهاء، وكتبت تاء فيمن وقف عليها بالتاء، بخلاف ((أخت)) و ((بنت)) و باب ((قائِمَات)) و باب ((قامت هند)) فإن ذلك إنما يكتب بالتاء للوقف على الجميع بالتاء إلا في لغة رديئة، يقول أهلها: ((قائِماه)) بالهاء في الوقف على ((قائِمَات)).

ومنه أنهم كتبوا المنون المنصوب أَلْفَا؛ لأن الوقف عليه كذلك نحو ((رأيت زيدا))،

(١) سورة الكهف ١٨/٣٨.

(٢) وقرأ ابن عامر الآية السابقة بإثبات أ بعد الألف النون وصلا ووقفنا، والباقرن بمذغها وصلا وإثباتها وقفنا. انظر:

الإرشادات الحلية ٣١٦.

وكتب المرفوع والمجرور بالحذف، نحو ((جاءني زيد)) و ((مررت بزيد))؛ لأن الوقوف عليه كذلك، ومن وقف على المرفوع والمجرور بالواو والياء، كتبهما بالواو والياء^(١).
ومنهم كتبوا ((إذًا)) بالألف على الأكثر، وكتبها بعضهم نونًا توهماً منه أن الألف التي يوقف عليها بدل من النون التي في الأصل^(٢).

ومنهم كتبوا نحو ((اضرِبًا)) بالألف على الأكثر؛ لأنه إذا وقف على نون التأكيد الخفيفة في نحو ((اضرِبَنَّ)) قلبت ألفًا كقولك ((اضرِبًا))^(٣)، ومن كتبها نونًا ألحقها بـ ((اضرِبَنَّ)) بضم لام الفعل، فكان قياس ((اضرِبَنَّ)) التي بضم اللام، أن تكتب بواو وألف نحو ((اضرِبوا))؛ لأن الوقوف عليه كذلك، وأن تكتب ((اضرِبَنَّ)) بكسر اللام بياء نحو ((اضرِبِي))، و ((هل تضرِبَنَّ)) بضم اللام بواو ونون غير هذه النون، أعنى نون الإعراب نحو ((هل تضرِبون)) و ((هل تضرِبَنَّ)) بكسر اللام بياء ونون الإعراب نحو ((هل تضرِبَنَّ))؛ لأن الوقوف عليها كلها كذلك، أعنى بحذف نون التأكيد^(٤)، ورد ما كان قد حذف لأجلها، وهو نون الإعراب حسبما قدم في نون التأكيد؛ لأن الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، ولكن تركوا هذا الأصل في نون التأكيد، وكتبوا ذلك على لفظه؛ لأنه لو كتب على هذا الأصل لعسر تبيين التأكيد، ولم يدرك أصلاً؛ لأنه على هذه الصورة عند عدم إرادة التأكيد.

وإنما يقع اللبس المذكور في غير ((اضرِبَنَّ)) للمفرد المذكور، ولذلك كتب بالوجهين، أعنى بالألف وبالنون نحو ((اضرِبًا)) و ((اضرِبَنَّ))، أما من كتب ((اضرِبَنَّ)) بالنون الخفيفة التي فيه مثل النون في باقي إخوانه، وأما من كتبه على الأصل بالألف، فلقوات الأمريس المانعين؛ لأنه يبين التأكيد بكتابة النون ألفًا، ولا يعسر حينئذ تبيين هذا الأصل.
ومنهم كتبوا باب ((قاضٍ)) رفقًا وجرأً بغير ياء، لأن التثنية مراد، وباب ((القاضي)) بالياء على الأوضح فيهما؛ لأن الوقوف عليها كذلك في الأوضح، ومن وقف عليهما بياء فيلزمه أن يكتبهما بياء، ومن وقف عليهما بحذف الياء يلزمه أن يكتبهما بغير ياء^(٥).

(١) انظر: هذا الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) انظر في ذلك: شرح الكافية، لابن مالك ١٩٨١.

(٣) انظر: الإيضاح ٣٢١/٢، والكتاب ٥٢١/٣.

(٤) انظر: هذا الكتاب ١٢٩/٢.

(٥) انظر في تفصيل ذلك هذا الكتاب ١٥٨/٢.

ومنهم أنهم كتبوا الحرف في نحو ((يزيد)) و ((كزيد)) و ((لزيد)) متصلة؛ لأنه لا يوقف على حرف الجر، فصار مع الاسم الذي يعده كالجاء منه، كما كتبوا الكاف ونحوها في مثل ((منك)) و ((منكم)) و ((حسبكم)) متصلة؛ لأنه لا يتبدأ بهذه الكاف.

القسم الثاني: فيما لا صورة له تفضيه

وهو الهمزة، وفي أشياء جاءت خارجة عن الأصل المقرر في الخط، وهي أربعة: وصل، وزيادة، ونقص، وبدل.

القول على الهمزة

وليس^(١) لها في الخط صورة تخصها، وهي إما أن تكون في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

ذكر الهمزة أولاً:

وهي تكتب بالألف مطلقاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة نحو ((أحد)) و ((أحد)) و ((أبل)).

ذكر الهمزة وسطاً:

وهي تنقسم إلى ساكنة ومتحركة:

أما الهمزة الساكنة المتوسطة فتكتب بحرف حركة ما قبلها، أعني إن كان ما قبلها مفتوحاً كتبت بالألف، وإن كان مضموماً كتبت بالواو، وإن كان مكسوراً كتبت بالياء مثل ((ياكل)) و ((يؤمن)) و ((بئس)).

وأما الهمزة المتحركة المتوسطة فتتقسم إلى متحركة قبلها ساكن، وإلى متحركة قبلها متحرك، وأما المتحركة التي قبلها ساكن فتكتب بحرف حركة الهمزة نفسها، نحو ((يسأل)) و ((يلوم)) و ((يسئم)).

ومنهم من يحذف الهمزة في الخط إن كان تحقيقها بنقل حركتها إلى ما قبلها أو بإدغامها، مثال النقل ((يسأل)) و ((يلم)) و ((يسم))، ومثال الإدغام ((سوة))، والأصل ((سوة))، فقلبت الهمزة واواً، وأدغمت الواو في الواو، بقي ((سوة)) بواو مشددة. ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة في الخط بعد نقل حركتها، نحو ((يسأل)) دون

(١) انظر: شرح الرضى على الشافية ٣/٣١٩، والمع ٦/٣١١ - ٣١٧.

المضمومة والمكسورة نحو ((بَلُومٌ)) و ((يَيْسٌ))، والأكثر على حذف الهمزة المفتوحة بعد الألف في الخط، نحو ((سأَل)) والأصل ((سأَلَ)).

ومنهم من يحذف المضمومة والمكسورة أيضاً، فالمفتوحة كما مرت، أعنى ((سأَلَ))، والمضمومة نحو ((التسأَلَ))، والمكسورة نحو ((يسأَلَ))، والأصل ((سأَلَ)) و ((التسأَلَ)) و ((يسأَلَ)).

وأما الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك فتكتب على وجوه:
أحدها: أن تكتب على ما تسهل به، أعنى أن سهلت بالواو، كتبت بالواو، نحو ((مؤجَل))، وإن سهلت بالياء كتبت بالياء نحو ((فئة)).

وثانيهما: أن تكتب الهمزة المذكورة بحرف حركتها إذا لم يكن قبلها ضمة، سواء كان قبلها فتحة أو كسرة، والمراد بحرف حركتها أن المتحركة بالفتح تكتب ألفاً، وبالضم واواً، وبالكسر ياء، نحو ((سَأَلَ)) و ((لُومٌ)) و ((يَيْسٌ)) و ((مِنْ مَقْرَنَك)) و ((رِعُوف)).

وثالثها: أن تكتب الهمزة المتحركة المذكورة على الوجهين المذكورين، وذلك إذا كانت الهمزة مكسورة، وما قبلها مضموم، نحو ((سَلَّ)) — أو مضمومة وما قبلها مكسور نحو ((يَقْرِنُك))، فإذا كانت الهمزة كذلك جاز أن تكتب على ما تسهل به، وأن تكتب بحرف حركتها، فتكتب ((سَلَّ)) بالواو من حيث أن همزته تُسهَّل بالواو لضمة ما قبلها، وتكتب بالياء من حيث إن الهمزة مكسورة، وتكتب ((يَقْرِنُك)) بالياء من حيث إن همزته تسهل بالياء؛ لكسرة ما قبلها، وتكتب بالواو من حيث إن همزته مضمومة.

ذكر الهمزة آخراً:

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً، أما التي قبلها ساكن فتحذف ليس إلا، نحو ((هنا خبء)) و ((مررت بخبء)) و ((رأيت خبأ))، وليست هذه الألف صورة الهمزة، وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضاً عن التنوين مثلها في ((رأيت زيدا)).

وأما التي قبلها متحرك، فتكتب بحرف حركة ما قبلها، فالتى قبلها فتحة بالألف، والتي قبلها ضمة بالواو، والتي قبلها كسرة بالياء، سواء كانت الهمزة مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة.

أما المتحركة فنحو ((قرأ)) و ((يُقْرَى)) و ((ردَّ))، يقال: ردَّ الشيء يردُّ رداً إذا فسد.

وأما الساكنة فـ نحو ((لم يقرأ)) و ((لم يقرئ)) ولم يردؤ وإنما كتبت الساكنة ها هنا كذلك لأن الوقف بالسكون هو الأصل، فلما قدرت الهمزة ساكنة وقبلها متحرك ودُبرت بحركة ما قبلها، وإذا كتبوها متحركة لذلك فلأن يكتبوها ساكنة كذلك بطريق الأول.

وأما إذا وقعت الهمزة طرفاً، وكانت لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل أو تاء تانيث نحو ((جزءك)) و ((هزأة)) رفعا ونصبا وجرأ، فحكمها حكم الهمزة المتوسطة حسبما تقدم، فمن كتب المتوسطة بصورها، أعنى إما بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها، كتب هذه بصورها في الطرف، ومن حذف المتوسطة حذف هذه في الطرف، نحو ((هذا جزؤك)) بواو، و ((جزأك)) بحذف الواو، وكذلك ((مررت بجزئك)) و ((جزءك)) بالياء وحذفها، و ((رأيت جزأك وجزءك)) بالألف وحذفها، وتقول في تاء التانيث هزأة وهزءة بالألف وحذفها، خلا في نحو ((مقروة)) و ((برية))، فإن الهمزة فيهما، وإن كانت منطرفة، وهي لا يوقف عليها؛ لاتصال تاء التانيث بها، فإنها لا تجرى بحرى المتوسطة في جواز الإثبات، بل تحذف الهمزة فيهما من الخطأ؛ لأن همزتها لما سهلت يجعلها واوا في ((مقروة))، وياء في ((برية)) فسي اللفظ، التزموا حذفها في الخطأ، كما حذف في اللفظ.

ولا تجرى الهمزة الواقعة في الأول المتصلة بشيء قبلها بحرى المتأخرة المتصلة بشيء بعدها، في جواز الإثبات والحذف، لكن الواقعة أولا المتصلة بما قبلها ثبت ليس إلا، نحو ((ياخذ))، ونحو ((كأحد)) و ((لأحد))، فتكتب بصورتها التي كانت تكتب بها قبل اتصال حرف المضارعة وحرف الجر؛ لكن يرد على ذلك ((لثلاث))؛ فإن همزته وقعت أولاً، واتصلت باللام، فكان القياس أن تكتب بالألف كما كتب ((لأحد)) بالألف؛ لكن كتبت بالياء كراهة لصورتها لو كتبت بالألف مع حذف التون؛ إذ تصير صورتها ((لألا)).

وكل همزة بعدها حرف مد صورته كصورة حركة الهمزة^(١)، فإن تلتك الهمزة تحذف من الخطأ، فمثال الهمزة المفتوحة وبعدها الألف قولك: ((رأيت خطأ))، فإنه إنما يكتب بألف واحدة، وهي ألف تنوين الهمزة، وكان ينبغي أن تكتب الهمزة ألفاً وبعدها ألف التنوين، كما كان بعد اللال في: رأيت زيدا ألف، فكتبوا ((رأيت خطأ)) بألف واحدة كراهة اجتماع المثليين.

(١) انظر: الجارودي ١/٣٧٧.

ومثال المضمومة وبعدها واو ((مستهزون)) بهمزة مضمومة، وبعدها واو، فتكتب
بواو واحدة، هي واو الإعراب، وتحذف الهمزة من الخط التي هي لام الكلمة.
ومثال المكسورة وبعدها ياء ((مستهزين)) ياء واحدة هي ياء الإعراب، وتحذف
الهمزة التي هي لام الكلمة.

وقد تكتب الهمزة ياء في ((مستهزون)) و((مستهزين))، فيجمع بين الياء والواو
وبين الياءين؛ لأن الياء ليست في الاستقلال مثل الواو، كأنهم لما استقلوا الواوين لفظاً
استقلوها خطأ، ولم يستقلوا اجتماع الياءين ولا الياء والواو.

فإن قيل: فالألف أحف من الواو، فكان ينبغي أن تكتب الألف بدل الهمزة المحذوفة
كما ذكر، فالجواب: إنما لم تكتب الألف لكرهية صورة الألف مرتين في المثني رفعاً،
نحو ((مستهزأن)) بألفين، فلما استقل اجتماعهما في المثني رفعاً لم يكتب في غيره
طرداً للباب، بخلاف ((قرأ)) و((يقرأ)) فكتب بألفين خوف لبس المثني بالمفرد فسي
((قرأ))، وليس المثني بجمع المؤنث في ((يقرأ)) لو كتب بألف واحدة.

وكتبوا نحو ((مستهزين)) بياءين في المثني نصبا وجراً.

وكتبوا الجمع بياء واحدة؛ للفرق بين المثني والمجموع.

وكتبوا نحو ((ردائي)) في الأكثر بياءين لتغاير الياءين صورة؛ لأن الياء الأولى مخالفة
في الصورة للثانية، بخلاف ((مستهزين)) لو كتب بيائين؛ لأن صورتها متحدة.

وإنما قال في الأكثر لأن بعضهم يكتب رداى بياء واحدة.

وكتبوا نحو ((حنائي)) بياءين في الأكثر، للمغايرة والتشديد؛ فإن الثانية مشددة؛ لأنها
ياء النسبة، وعلم من قوله ((في الأكنى)) أن منهم من يكتب ((حناءى)) بياء واحدة.

وكتبوا نحو ((لم تقرئى يا امرأة)) بياءين، وفاقاً لما ذكرنا من تغاير الياءين صورة
واللبس بـ ((تقرى)) بغير ياء الضمير ((قرى يقرى)).

انتهى الكلام على الهمزة

القول على الوصل

وهو ^(١) ما خولف فيه الأصل المقرر في الخط:

فمنه أنهم وصلوا الحروف وشبهها بـ ((ما)) الحرفية نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٢)، و﴿أَيْمَانًا تُكَفُّنَ﴾ و﴿كَلِمًا أَتَيْنِي أَكْرَمَكَ﴾، بخلاف الاسمية نحو ((ما)) التي بمعنى الذي، فإنها تكتب منفصلة نحو ﴿إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ﴾ و﴿أَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي﴾ و﴿كُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ﴾؛ لأن ((ما)) الحرفية كالتمة للكلمة، بخلاف الاسمية؛ لاستقلال الأسماء بالدلالة.

ومنه أنهم وصلوا ((ما)) الحرفية بـ ((من)) و﴿عَنْ﴾ فقالوا ((مِمَّا)) و﴿عَمَّا﴾، نحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ ^(٣) و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٤)، وفصلوا ((ما)) الاسمية عنهما فقالوا: ﴿أَخَذْتُ مِنْ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ﴾ و﴿أَخْبِرْتُ عَنْ مَا فِي نَفْسِي﴾.

وقد تكتب ((ما)) الحرفية و((ما)) الاسمية متصلتين فيما سكن ما قبلهما نحو ((مِمَّا)) و﴿عَمَّا﴾ ولوجوب إدغام نون ((من)) و﴿عَنْ﴾ في الميم التي في ((ما)) مراعاة للفظ مع كون الأول حرفاً.

ولم يصلوا ((متى)) وإن كانت ((متى)) مثل أين بـ ((ما)) الحرفية لما يلزم من تغيير الياء بقلبها ألفاً؛ لاتصال ((ما)) بـ ((متى)) فيقع الوهم فيها.

ومنه أنهم وصلوا ((أن)) الناصبة للفعل المضارع مع ((لا)) وحذفت في الخط نحو ((أريد ألا تخرج))؛ لكثرةها في الكلام، بخلاف ((أن)) المخففة، فإنها تكتب منفصلة نحو ((علمت أن لا تقوم))، ونحو ﴿أَلَا يَقْلِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ ^(٥)؛ لقلة استعمال المخففة المذكورة.

ووصلوا ((إن)) الشرطية أيضاً إذا اتصلت بـ ((لا)) و﴿مَّا﴾ نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ ^(٦) و﴿إِنَّمَا تَخَافَنَ﴾ ^(٧)؛ وحذفت في الخط ليتأكد الاتصال؛ لأن هذه النون

(١) انظر: شرح المقدمة البحرية، لابن بابشاذ ٤٢٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/٣٢٥، والجارودي ١/٣٧٨، والمصم ٦/٣٢٠.

(٢) سورة طه ٢٠/٩٨.

(٣) سورة نوح ٧١/٢٥، وفي الأصل: مما خطاباهم.

(٤) سورة النبا ١/٧٨.

(٥) سورة الحديد ٥٧/٢٩.

(٦) سورة الأنفال ٨/٣٧.

(٧) سورة الأنفال ٨/٥٨.

تحذف مع ((لا)) و ((ما)) وجوباً لفظاً للإدغام، فحذفت فى الخط أيضاً؛ ليوافق الخط اللفظ، والمراد بهذا الحذف انقلاب النون فى اللفظ لاما أو ميماً للإدغام لا حذفها من اللفظ بالكلية.

ومنه أنهم وصلوا نحو ((يومئذ)) و ((حينئذ)) فى مذهب من يبنى ((يوم)) و ((حين)) بإضافتهما إلى ((إذ)) ثم كتبت همزة ياء، وإلا فالقياس أن تكتب ألفاً؛ لأنها وقعت فى الأول من ((إذن))، فهى مثل ((إبل))، ولكن لما وصلت ((إذ)) بـ ((يوم)) و ((حين)) صارت همزة كالمتوسطة، فصارت كالمتصلة، فدبرت بحركة نفسها، وهى مكسورة؛ فمن ثم كتبت ياء، وقد تكتب أيضاً كذلك، وإن لم يكن مثبتاً.

ومنه أنهم وصلوا لام التعريف بالاسم الذى بعدها نحو ((الرجل)) على مذهب سيويه والخليل^(١)، أما اتصالها على مذهب سيويه فعلى القياس؛ لأن حرف التعريف عنده هو اللام وحدها، فهو حرف واحد، فيجب اتصاله كما اتصلت اللام والكاف فى قولك ((إزِيد)) و ((كزِيد)) وأما على مذهب الخليل فيحتاج الاعتذار عن اتصاله؛ لأن آلة التعريف عنده ((أل))، أعنى الألف واللام معاً، فهما مثل ((هل))، فكان القياس أن تكتب منفصلة، كما كتب ((هل الرجل)) منفصلة، ويجاب بأنه اختصر بالوصل، لكثرة فى الكلام.

انتهى الكلام على الوصل

(١) الكتاب ١٤٧/٤، وانظر: الجاربردى ١/١٦٥.

القول على الزيادة

وهو^(١) ما زادوه فى الكتابة على خلاف ما يقتضيه القياس المقرر فى الخط.

فمنه أنهم زادوا ألفاً بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل الماضى أو الأمر^(٢)، نحو ((سادوا)) و ((جاروا)) و ((سودوا)) و ((جوروا))؛ للفرق بينهما وبين واو العطف^(٣)، وحمل عليه ما اتصلت به الواو نحو ((أكلوا)) و ((شربوا))، وإن لم تلتبس واوه بـواو العطف؛ لأن واو العطف لا تكون متصلة طرداً للباب، بخلاف نحو ((يغزوا)) و ((يدعوا))، فإنه لا يزداد بعد الواو ألف؛ لعدم لبس واوه بواو العطف، لأن المفرد ليس ((يغزوا)) ولا ((يدعوا))؛ إذ لا بد فى بيته من الواو^(٤).

واعلم أن واو الجمع متى وقعت متطرفة زيدت الألف معها كما تقدم، ومتى وقعت مع ما يخرجها عن حكم التطرف لم تكتب الألف معها، فمن ثم كتب ((ضربوا هم)) بألف إذا كانت لفظة ((هم)) ضميراً منفصلاً مؤكداً للضمير المتصل، فلفظة ((هم)) حينئذ كلمة أخرى مستقلة، و ((ضربوا)) التى قبلها كلمة أخرى أيضاً والواو فيها متطرفة^(٥).

وكتبوا ((ضربواهم)) بغير ألف إذا كانت لفظة ((هم)) ضميراً متصلاً مفعولاً، والمتصل كالجاء مما قبله، فكُتبت بغير ألف؛ لأن الواو حينئذ قد وقعت مع ما أخرجها عن حكم التطرف.

(١) انظر: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ ٤٢٩، والرضى على الشافية ٣/٣٢٧، والجاربرى ١/٣٧٩، والمجم ٦/٣٢٥.

(٢) انظر: تفصيل هذا المسألة فى الأشباه والنظائر ٢/١٤٦-١٤٧.

(٣) وهذا ما قال به أبو الأحفش، وأطلق عليها واو الفصل، وذهب الكسائى إلى أن هذه الألف دخلت للترقية بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب فى نحو قولنا: خانوهم، فخانوهم كتب بضم ألف؛ لأن الضمير منصوب، ولو كان مرفوعاً لظهرت الألف، وكان الخليل يرى قبل ذلك أن الواو ممتدة مشبعة متمكنة. الأشباه والنظائر ٢/١٤٦-١٤٧.

(٤) فى أدب الكاتب (٨٢): ((تراد ألف الفصل أيضاً بعد الواو فى نحو يغزوا ويدعوا، وليست واو جمع، ورأى بعض كتاب زماننا هنا ألا يلق بها الألف فى مثل هذه الحروف، فكتبوا: هو يرحو، بلا ألف إذا لم تكن الواو جمع)).

(٥) وربما زيدت فى نحو يدعوا. التسهيل ٣٣٧.

ومنهم من يزيد الألف بعد واو الجمع الذى فى اسم الفاعل نحو ((شاربوا الماء))،
((زائرُوا زيد))^(١).

ومنهم من يحذف الألف فى الجميع^(٢)، أعنى فى الفعل واسم الفاعل، ويغترف ما
ذكر من الفرق لندوره.

ومنهم أنهم زادوا ((مائة)) ألفاً فرقاً بينها وبين ((مئة)) فى الصورة، وألحقوا
بـ((مائة)) مئناها، أعنى ((مائتين))، وإن لم يحصل الالتباس فى المثنى؛ لأن صورة المفرد
ثابتة فى لفظ المثنى فعاملوه معاملته، بخلاف جمع ((مائة)) وهو ((مئات))، فإنه لم
يكتب كذلك؛ لفوات وجود صورة المفرد فيه؛ لسقوط تاء التانيث فى الجمع^(٣).

ومنهم أنهم زادوا الواو فى ((عمرو)) فرقاً بينه وبين ((عمر))^(٤)؛ لكثرة الاستعمال،
بخلاف ما أشبهه، وهو غير كثير، نحو ((عمر)) بعين معجمة علماً، و((عمر)) النكرة
جمع ((عمر)).

ولا تزداد الواو فى ((عمرو)) حال النصب، كقولك: ((رأيت عمراً))؛ لوجود
الفرق، وهو وجود الألف فى ((عمرو))؛ لكونه منصراً، وعدمها فى ((عمر))؛
لامتناعه من الصرف.

ومنهم أنهم زادوا فى ((أولئك)) واواً؛ للفرق بينه وبين ((إليك))، وأجرى ((أولاء))
على ((أولئك)) فى زيادة الواو^(٥)، وإلا لم يلبس لأنه هو هو.

ومنهم أنهم زادوا الواو أيضاً فى ((أولى)) نصباً وجرّاً، نحو ((مررت بأولى علم)) و ((رأيت
أولى علم))؛ للفرق بينها وبين ((إلى))، وحمل ((أولو)) رفعا عليه، وإن لم يلبس بـ ((إلى))
طرداً للباب.

(١) انظر: التسهيل ٣٢٧، وأدب الكاتب ٨٤.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٨٤.

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك ٣٣٧، والجاربرى ٣٨٠/١.

(٤) انظر: التسهيل ٣٣٧، والجاربرى ٣٨٠/١.

(٥) انظر: التسهيل ٣٣٧.

القول على النقص

وهو^(١) ما نقص من الكتابة على خلاف ما يقتضيه القياس المقرر في الخط. فمنه أنهم كتبوا كلّ مشدد من كلّ واحدة حرفاً واحداً نحو «شدّ» و «مدّ» و «أدكر»، وأجرى نحو «قتت» مجراه إذا كانت لام الفعل الماضي وتاء فعلت مثلين، وأدغمت لام الفعل في ضمير الفاعل؛ لشدة اتصال الفاعل، بخلاف نحو «وعدت» مما قلبت فيه لام الفعل الماضي تاء في اللفظ، وأدغمت في تاء الفاعل، فإن المشدد في مثله يكتب حرفين؛ لفقد المثلين حقيقة، وبخلاف نحو «أجبهه»، لفقد كون المدغم فيه فاعلاً؛ لأن التاء الثانية ضمير المفعول، وبخلاف لام التعريف المدغمة في الحرف الذي بعدها من كلمة أخرى، سواء كان ذلك الحرف لاماً، نحو «اللحم» أو غير لام نحو «الرجل»؛ فإنهما - أعنى المدغم والمدغم فيه - يكتبان حرفين؛ لكونهما كلمتين، أعنى كون لام التعريف كلمة والحرف الذي أدغم فيه لام التعريف من كلمة أخرى، بخلاف «الذي» و «التي» و «الذين»؛ فإن اللام المشددة فيها كتبت لاماً واحدة؛ لأن لام التعريف هاهنا لا تنفصل عما أدغمت فيه، أعنى عن اللام التي في أول «السدى» ونحوه، إذ لا يقال «الذي» و «الذين» و «التي»؛ كما يقال «لحم» و «رجل» و كتب نحو «الذين» في الثنية نصباً وجرّاً بلامين، وإن كان قياسه على ما تقدم في إخوته لاماً واحدة، لكن كتب بلامين؛ للفرق بينه وبين «الذين» الذي هو الجمع، وحمل «الذنان» و «اللتان» و «اللتين» عليه؛ لأنه مثني من بابه.

ولذلك كتبوا «اللاؤن»^(٢) وأخوته، أعنى «اللاتي» و «اللاتي» و «اللواتي» بلامين، وكان القياس لاماً واحدة؛ لعدم انفصاله عن لام التعريف^(٣)، لكن لما كان من جملة «اللاء»، بكسر الهمزة الأخيرة لجمع المؤنث، وهو مما يجب كتابته بلامين لالتباسه بالآء، لو كتب بلام واحدة، فكتبت إخوته بلامين طرداً للباب؛ لأنها بمعناه، ولفظها كلفظه كما حمل «أولاء» على «أولئك».

(١) انظر: الرضى على الشافية ٣/٣٢٨، والجاربردى ١/٣٨١، والمع ٦/٣٢٩.

(٢) لعله يريد: اللتين.

(٣) انظر: النسيب ٣٣٧.

ومن النقص ما تقدم من الحذف، أعنى حذف نون ((عن)) و ((من)) عند إدغامها في الميم التي في ((ما)) الاستفهامية والخبرية، نحو ((سَلَّ عَمَّ شَتَّ))، و ((عَمَّ يَتَّسَاءُ لُونُ))^(١) و ((مَمَّ خُلِقُ))^(٢)، وحذفت نون ((إن)) الشرطية أيضاً عند إدغامها في لام ((لا)) وميم ((ما)) نحو إلا تذهب اذهب.

فحذف في ذلك كله الحرف الأخير من الكلمة الأولى إذا أدغم في أول الثانية وهو حذف شاذ، لا يقاس عليه.

ومنه أنهم نقصوا الألف في ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))^(٣)؛ تخفيفاً؛ لكثرة استعماله، بخلاف ((باسم الله)) مقتصراً عليه، أو ((بِاسْمِ رَبِّكَ))^(٤) ونحوه.

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((الله))، وكتب بلامين وهاء من غير ألف بعد السلام الثانية؛ لكثرة استعماله، لئلا يشبهه بكتابة ((اللآت)) فيمن كتبها بالهاء^(٥).

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((الرحمن)) مطلقاً، أى مع ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))، وبدونها كـ ((عبد الرحمن))^(٦).

ومنها ما نقله السيد في شرح التصريف أنهم نقصوا الألف من ((الحرث)) علماء، ومن ((السَّلْمِ عَلَيْكُمْ)) و ((عبد السَّلْمِ)) ومن ((ملكته)) و ((سموات)) و ((صلحين)) ونحوها مما لم يخش فيه لبس^(٧).

ومنه أنهم نقصوا الألف من ((ثمنية)) و ((ثلث)) و ((ثلثين)) اختصاراً؛ لكثرتهم.

ومنه أنهم نقصوا الألف أيضاً من نحو ((الرجل)) و ((الدار)) إذا دخلت عليهما لام الابتداء أو لام الجر، فقالوا: ((للرجل خير من المرأة)) و ((للدار الأخيرة من الأولى))

(١) سورة النبا ١/٧٨.

(٢) سورة الطارق ٥/٨٦.

(٣) سورة الفاتحة ١/١.

(٤) سورة العلق ١/٩٦.

(٥) انظر: الجاربردى ٣٨١/١.

(٦) انظر: السهيل ٣٣٦.

(٧) انظر: السهيل ٣٣٦.

و ((هذا السيف للرجل)) و ((هذه الحصى للدار))^(١).

وإنما نقصوا الألف من ذلك، ومكان القياس إثباتها؛ لأنها مثل قولك ((بالرجل)) و ((كالرجل))؛ لكلا يلتبس بالنفى؛ لأنه لو كتبت الألف مع لام الابتداء ولام الجر لصار صورتها صورة ((لا)) بعدها صورة ((لرجل)) فكان صار ((لا رجلاً)) بخلاف قولك: ((بالرجل)) و ((كالرجل))، فإنه لا يلتبس بالنفى.

ومنهم أنهم نقصوا الألف واللام معا فيما أوله لام نحو ((اللحم)) و ((اللبن)) إذا دخلت عليه لام الجر ولام الابتداء، نحو قولك ((للحم)) و ((للبن)) أما حذف الألف فلما ذكر في ((الرجل)) و ((الدار))، أعنى لكلا يلتبس بالنفى، وأما حذف اللام فكلاً مجتمع ثلاث لامات، لام الجر أو لام الابتداء ولام التعريف، واللام التي هي فاء الكلمة الداخلة عليها لام التعريف.

ومنهم أنهم نقصوا ألف الوصل في الاستفهام من نحو ((ابنك بئر))، ((أصطفى البنات))^(٢)، إذا استفهمت عنهما، وكان القياس إثباتها؛ لأن دخول الحرف على الاسم إذا كان أوله ألف وصل لا يوجب حذفها كقولك: ((مررت بابنك))، ((هذا السيف لابنك))، فإنك تكتب ألف الوصل مع الحرف المتصل بها، فكذلك كان ينبغي أن تكتب مع همزة الاستفهام، ولكن حذفوا ألف الوصل كراهة لصورة الألفين في أول الكلمة مع وجوب حذفها لفظاً.

وقد جاء في الاسم المعروف باللام إذا دخل عليه حرف استفهام الأمران، أعنى إثبات ألف الوصل مع ألف الاستفهام وحذفها، وذلك في نحو ((أالرجل عندك)) بألفين، و ((الرجل عندي)) بحذف ألف الوصل، أما الحذف فلما قلنا من كراهة اجتماع الألفين، وأما الإثبات فلأنهم قصدوا أن يفرقوا بين الخبر والاستخبار خشية اللبس فيما كثر، بخلاف ((أصطفني))، فإنه لم يكثر.

(١) وربما يكون السبب وراء ذلك أن الألف، وعى الوصل، عندما دخلت اللام عليها لم تعد الحاجة إليها، فحذفت نطقاً وكتابة.

(٢) سورة الصافات ١٥٣/٣٧.

ومنه أنهم نقصوا من ((ابن)) إذا وقع صفة بين علمين ألفاً لفظاً وخطاً^(١)، مثل ((هذا زيد بن عمرو)) للطول ولكثرة الاستعمال، بخلاف رسم المصحف، وبخلاف مثاه؛ لأنه لم يكثر كثرة المفرد، وبخلاف ما إذا كان صفة لغير علم نحو ((يا رجل ابن عمرو)).

ومنه أنهم نقصوا ألف ((ها)) مع الإشارة، نحو ((هذا)) و ((هذه)) و ((هذان)) و ((هؤلاء))؛ لكثرة الاستعمال، بخلاف ((هاتان))، و ((هاتين))، فإنه لم يكثر كثرة ما تقدم، وبخلاف ما إذا صغر ما تقدم نحو ((هاذي)) و ((هاتيا))؛ لأنه لم يكثر أيضاً. فإن جاءت الكاف نحو قولك ((هاذاك)) رددت الألف، وكذلك في ((هاذالك))؛ لتلا يوهم جعل ثلاث كلمات ككلمة واحدة.

ومنه أنهم نقصوا الألف أيضاً من ((ذلك)) و ((أولئك)) و ((لكن)) و ((لكنن)) اختصاراً للكثرة أو كراهة لصورة ((لا)) في أول الكلمة.

ومنه أنهم نقصوا كثيراً الواو من ((داود)) و ((طواس)) و ((ناوس)) كراهة لاجتماع الواوين مع الكثرة^(٢).

ونقص بعضهم الألف من ((عثمن)) و ((سليمن)) و ((إبراهيم)) و ((إسحق)) و ((إسماعيل)) و ((معوية)) للكثرة مع العلمية.

القول على البدل

وهو^(٣) ما أبدل خارجاً عن قياس الكتابة الأصلي:

فمنه أنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء، إلا ما قبلها ياء، فكتبوا بالياء ((مَغزَى)) و ((بُغزَى)) و ((مُصْطَفَى)) و ((أُنثَى)) و ((قُرْبَى))؛ وإنما كتب بالياء إما تبيهاً على أن تلك الألف تنقلب ياء عند الشبية ونحوها، أو تبيهاً على أنها مما تمال.

ولم يكتبوا بالياء ما قبلها ياء نحو ((خزياً)) و ((صدّياً)) كراهة لاجتماع الياءين، إلا في نحو ((يَحسَى)) و ((رَبّياً))^(٤) علماً، إما للفرق بين العلم وغيره، وإما لكثرة العلم، وأما

(١) انظر: الجاربردى ٣٨٢/١.

(٢) كما أن الواو مضمومة فأغنت عن ذكر الواو الثانية.

(٣) انظر: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ ٤٤١، وشرح الرضى على الشافية ٣٣٢/٣ والجاربردى ٣٨٣/١، والمعجم ٣٣٦/٦.

(٤) انظر: الجاربردى ٣٨٣/١.

الألف الثالثة فإن كانت عن ياء نحو ((رَحَى)) كتبت ياء، وإن لم تكن مبدلة عن يساء كتبت أَلْفَاءً سواء كانت مبدلة عن واو، أو لم تكن مبدلة عن شيء. ومنهم من يكتب الياء كله بالألف، سواء كانت مبدلة عن ياء أو غير مبدلة؛ لأن القياس أن تكتب الألف بالألف، مع أنه أنفنى للغلط عن الكاتب.

واعلم أنه كتبت ((الصلوة)) و ((الزكوة)) و ((الحيوة)) بالواو في خط المصحف، وهو على خلاف الأصل، فيحوز أن يكتب ذلك على رسم المصحف وعلى القياس. واعلم أن الألف الثالثة التي تكتب بالياء إن كانت تلك الألف في اسم منون نحو ((رَحَى)) فالمختار عند ابن الحاجب^(١) أنه يكتب بالياء في الأحوال كلها، وهو قياس المبرد، وأما قياس المازني^(٢) فيكتب بالألف في الأحوال كلها، أى في النصب والجر والرفع، وقياس سيويه^(٣) أن يكتب المنصوب بالألف، والمرفوع والمجرور بالياء.

ويتعرف ذوات الياء من ذوات الواو بوجوه:

منها: التنية كما سمع فى ((فتى)) ((فتيان))، وفى ((عصا)) ((عصوان)).

ومنها: الجمع بالألف والناء كما سمع ((الفتيات)) و ((القنوات)).

ومنها: المرة كما سمع ((رَمِيَّة)) و ((غَزْوَةٌ)) بفتح الفاء، فيعرف أن ألف ((رمى))

من الياء، وألف ((غزا)) من الواو.

ومنها: النوع نحو ((رَمِيَّة)) و ((غَزْوَةٌ)) بكسر الفاء، فإنه يتعرف به كما قيل فى المرة.

ومنها: رد الفعل إلى الضمير المرفوع المتحرك كما سمع ((رَمَيْتُ)) و ((غَزَوْتُ))،

فيعلم أن ألف ((رمى)) من الياء، وألف ((غزا)) من الواو.

ومنها: المضارع كما سمع ((يرمى))، و ((يغزى)) بكسر الميم وضم الزاى.

ومنها: أن يكون فاء الفعل واوا: نحو ((وعى)) و ((ودى)) فيعلم أن ألفه من الياء؛

لأنه ليس فى كلامهم ما فاؤه ولامه واو، قالوا غير الواو أحد حروف المعجم.

ومنها: كون العين واواً نحو ((شوى))، فيعلم أن ألفه من الياء؛ لأنه ليس فى

كلامهم ما عينه ولامه واواً إلا ما شذ من ((القوى)) و ((الصوى)).

(١) الإيضاح ٤٧٧/٢.

(٢) ابن عيش ٧٧/٤.

(٣) انظر المنصف لابن جنى ١١٦/٢، وابن عيش ٧٧/٤.

فإن جهل ولم يجر فيه شيء مما ذكر فإن أمليت ألفه كتبت بالياء نحو ((متى))، وإن لم تمل كتبت بالألف.

وإنما كبرا ((لدى)) بالياء لقولهم ((لديك))، وأما ((كلى)) فنكتب على الوجهين، أعنى بالألف والياء؛ لأن قلب ألفها ياء فى ((كلتا)) بدل على الواو، وإمالتها تدل على الياء إذ لا جائر أن تكون إمالتها لكسرة الكاف؛ لأن الكسرة لا تمال لها ألف ثالثة، وهى بدل عن واو^(١).
وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير ((بلى)) و ((إلى)) و ((على)) و ((حتى))^(٢)، أما ((إلى) و ((على)) فكتبنا بالياء لقلب ألفهما ياء مع الضمير نحو ((إليك)) و ((عليك))، وأما ((حتى)) فلحملها على ((إلى))؛ لأنها بمعناها الأصلية فى الغاية، وأما ((بلى)) فلقوة إمالتها، والإمالة تستقل فى الدلالة على الياء غالباً.

والله أعلم بالصواب

وكان الفراغ من جمعه وتأليفه فى العشر الأوّل من شهر شعبان سنة سبع وعشرين وسبع مئة هجرية نبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام،
بالمشرفة من ظاهر حصص الشرقى الشمالى
الحمد لله رب العالمين .

(١) انظر: الجاربردى ١/٣٨٤.

(٢) انظر: الجاربردى ١/٣٨٤.



الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات.

٢- فهرس الأحاديث.

٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب.

٤- فهرس القوافي .

٥- فهرس الرجز.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس الكتب.

٨- فهرس المراجع .

١- فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة
		سورة الفاتحة
٣٥٣/٢ ، ١٦٠/١	١	بسم الله الرحمن الرحيم
١٨٧/١	٤	إياك نعبد وإياك نستعين
١٧١/١	٦٥	اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم
٢٧٤، ١٥٨/١	٧	غير المغضوب عليهم ولا الضالين
		سورة البقرة
٨٩/٢	١٣	ألا إنهم هم السفهاء
١٨٣/٢	١٦	أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
٣٣١/٢	٢٠	لذهب بسمعهم
٨/٢	٢٤	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار
١٩٧/٢	٢٩	وهو بكل شيء عليم
٣٣١/٢	٣٧	فتلقى آدم من ربه
٣٥/٢	٦٥	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت
٤٧/٢	٧١	فذبحوها وما كادوا يفعلون
٣٣٧/٢	٧٢	فادارأتم فيها
١٩٧/٢	٧٤	فهي كالحجارة
١٨٣/٢	٩٤	فتمنوا الموت
٢٨٨/١	٩٦	ولتجدنهم أحرص الناس على حياة
١١٤/٢	١٠٠	أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم
٩٧/٢	١٠٢	وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا
٢٧٢/٢	١٠٣	ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
٦٧/١	١٢٤	وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات
١٢٤/١	١٣٠	ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه

١٠٩/٢	١٤٤	وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره
٨٦/٢	١٦٩	إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله
٤٨/٢	١٧٥	فما أصبرهم على النار
١١١/٢ ، ٧٢/١	١٨٤	وأن تصوموا خير لكم
١٣٩/٢	١٨٦	فليستحيوا لي وليؤمنوا بي
٢٥٩/١	١٩٦	ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
٢٣/٢ ، ٢٠٦/١	١٩٧	وما تفعلوا من خير يعلمه الله
٣٣٠/٢	٢١٣	وما اختلف فيه
٤٩/٢	٢٢٨	والمطلقات يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء
٢٤١/١	٢٣٤	يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر
١١١/٢	٢٣٧	وأن تغفوا أقرب للتقوى
١٨٩/٢	٢٣٧	ولا تنسوا الفضل
٣٢١/٢	٢٥٥	من ذا الذي يشفع عنده
١٥٣/٢	٢٥٩	انظر إلى حمارك
٢٦٦/١	٢٦٠	ثم ادعهن يأتينك سعيًا
١٧٤/٢	٢٦٧	من الأرض
٣٣٨/٢	٢٦٩	وما يذكر إلا أولوا الأبواب
٥٣/٢ ، ٢٠٧/١	٢٧١	إن تُبدوا الصدقات فنعما هي
١٨٣/٢	٢٧٧	وآتوا الزكاة
٣٩/٢	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة
٢٣٣/٢	٢٨٢	وليملأ الذي عليه الحق
١٦٨/٢	٢٨٣	الذي يئتمن

سورة آل عمران

١٨٢/٢	٢ ، ١	آلم . الله
١١٨/٢	٧	فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه

٢٥/٢	٣١	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
٣٢٧/٢	٤١	واذكر ربك
١٩٧/٢	٦٢	لهو القصص الحق
٣١٦/٢	٧٢	قالت طائفة
٣٢٢/٢	٨٥	ومن يتبع غير الإسلام ديننا
١٣٠/١	٩٧	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
١٠٤/٢	١١٩	ها أنتم أولاء تحبونهم
٢٤٠،٢٣/٢	١٢٠	وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا
١٨/٢	١٢٨	ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم
٢٥٩/١	١٣٩	وأنتم الأعلون
١٠٩/٢	١٥٩	فيما رحمة من الله لنت لهم
٣١٨/٢	١٨٥	فمن زُجر عن النار

سورة النساء

٢٤٥/١	١	خلقكم من نفس واحدة
١٦٥/١	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام
٧٣،٢٠/٢	٢	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
١٤٢/٢	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
١٧٨/١	١١	ولأبويه لكل واحد منهما السدس
٢٣٢/١	٣٤	الرجال قوامون على النساء
١٨٤/٢	٤٢	وعصوا الرسول
١٥/٢	٧٣	يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما
٢٢/٢	٧٨	أينما تكونوا يدرككم الموت
٨٤/١	٨١	ويقولون طاعة
١٣٩/٢	٨٣	ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان
٣٤/٢	١٢٥	واتخذ الله إبراهيم خليلا

٣٣٤/٢	١٢٨	أن يصلحها
٩٥/٢	١٤٠	وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله
١٠٩/٢	١٥٥	فبما نقضهم ميثاقهم
٩٥/١	١٧١	انتهوا خيراً لكم
٥٠/٢	١٦٦	وكفى بالله شهيداً
١٨٨/٢	١٧٦	إن امرؤ هلك

سورة المائدة

٧٣/٢	٦	فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
١١٧/٢	٦	وإن كنتم جنباً فاطهروا
١٧٨/١	٨	اعدلوا هو أقرب للتقوى
٦٩/٢	١٣	بما نقضهم ميثاقهم
٣٣٠/٢	٢٨	بسطت
٣٣١/٢	٤٠	يعذب من يشاء
١٠/٢	٧١	وحسبوا ألا تكون فتنة
٢٤٦/١	٧٣	لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة
٢٤/٢	٩٥	ومن عاد فينتقم الله منه
١٧٧، ١٧٦، ١٤٧/٢	١١٦	أأنت قلت للناس
١٩٥/١	١١٧	فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم
٢٢٩/١	١١٩	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم

سورة الأنعام

٩٧، ١٧/٢	٢٧	قالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين
١٣٥/٢	٢٨	ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه
٣٣١/٢	٥٣	بأعلم بالشاكرين
١٨٨، ١٤٥/٢	٥٧	إن الحكم إلا لله
١٦٨/٢	٧١	إلى الهدى اتنا

٢٨/٢	٩١	ثم ذرهم في خوضهم يلعبون
٢٧١/١	٩٦	فالتق الإصباح وجعل الليل سكنا
١٩٧/٢	١٠١	وهو بكل شيء عليم
١٤٥/٢	١١٦	إن يتبعون إلا الظن
١١٧/٢	١٢١	وإن أطعموهم إنكم لمشركون
٢٨٩/١	١٢٣	وكنلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها
١٦٥/١	١٤٨	لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا
٢١٣/١	١٥٠	هلم شهداءكم
٩٤/٢	١٥٦	وإن كنا عن دراستهم لغافلين
٢٤١/١	١٦٠	من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها
٢٧٠/٢	١٦١	دينا قيما

سورة الأعراف

٢٢٠/١	٤	وكم من قرية أهلكناها
٢٨١/٢	١٠	معاش
١٠٩/٢	١٢	ما منعك أن لا تسجد
٤٨/٢	٢٢	وطققا يخضنان عليهما من ورق الجنة
٧٩/١	٢٦	وليس التقوى ذلك خير
١٥/٢	٥٣	قيل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا
٩٤/٢	١٠٢	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
٣٣٨/٢	١٣١	وإن تصبهم سيئة يطبروا بموسى ومن معه
٢٣/٢	١٣٢	وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بما فما نحن لك
٣٢٣/٢	١٤٣	قلما أفاق قال
١١٠/٢ ، ١١١/١	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا
١٠٦/٢	١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى
١٨٣/١	١٧٦	إن تحمل عليه يلهث

وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم
واؤمر بالعرف

١٨٥ ٩٤/٢
١٩٩ ١٧٣/٢

سورة الأنفال

مردفين
وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى
وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم
ويجى من حى عن بينة
وإما تخافن
إلا تفلوه

٩ ٣٣٢/٢
١٧ ٩٧/٢
٣٣ ١٤/٢
٤٢ ٢٩٨/٢
٥٨ ٣٤٨/٢
٧٣ ٣٤٨/٢

سورة التوبة

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
اتناقلتم إلى الأرض
من الآخرة
والله عزيز حكيم
لو استطعنا لخرجنا معكم
من أول يوم أحق
ثم تاب عليهم

٦ ١١٥/٢ ، ٦٨/١
٣٨ ٣٣٧/٢
٣٨ ١٧٤/٢
٤٠ ١٤٢/٢
٤٢ ١٨٩ ، ١٨٤/٢
١٠٨ ٧١/٢
١١٧ ١٠٠/٢

سورة يونس

حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت
فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس
قل الله يهدى للحق
أثم إذا ما وقع آمنتم به
ويستفتونك أحق هو قل إى وربى إنه لحق وما أنتم بمعجزين
فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون
ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون

٢٤ ٣٣٧/٢
٢٤ ٩٦/٢
٣٥ ١٣٥/٢
٥١ ١١٤/٢
٥٣ ١٠٦/٢
٥٨ ٢٨/٢
٦٢ ١٠٤/٢

١٤٠/٢	٦٨	إن عندكم من سلطان بهذا
سورة هود		
٤٣/٢	٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
٢٧٦/١	١٢	فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك و ضائق به صدرك
١١٥/٢	١٧	أفمن كان على بينة من ربه
٣٣٢ ، ١٩٧/٢	٤٢	وهى تجرى بحم
٣٣١/٢ ، ١٠٢/١	٤٢	يا بنى اركب معنا
٩٤/١	٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
١١٧/١	٧٢	وهذا بعلى شيخا
٩٣/١٩٧،٢/١	١١١	وإن كلا لما ليرفيتهم ربك أعمامهم
سورة يوسف		
٥/٢	٣	نحن نقص عليك أحسن القصص
١٤٠/٢	٣	وإن كنت من قبله لمن الغافلين
١٨٣/١	٢٠	وشروه بثمن بخس
٦٥/٢	٢٣	وغلقت الأبواب
٢٤/٢	٢٦	وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل
١٠٥ ، ٩٥/١	٢٩	يوسف أعرض عن هذا
١٨٧/٢	٣١	وقالت اخرج
١٤٧/١	٣١	وقلن حاش لله ما هذا بشرا
١٩٨/١	٣٢	فذلكن الذى لمتنى فيه
١٣١ ، ١٢٩ ، ٨٠/٢	٣٢	ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين
٢٥٤/١	٣٩،٤	يا صاحبي السجن
٢٧٢/١	٤٣	إن كنتم للرؤيا تعبرون
٣٠٣/٢	٧١	قالوا وأقبلوا
٢٢١/٢	٧٦	من وعاء أخيه

٢٤/٢	٧٧	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل
١٠/٢	٨٠	فلن أبرح الأرض
٨١ ، ٤٢/٢	٨٥	قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف
٢٨٨/٢	٩٠	إنه من يتق ويصبر
١٧٧/١	٩٢	لا تثريب عليكم
١٠٨/٢	٩٦	فلما أن جاءه البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا

سورة الرعد

١٥٩/٢	٧	ولكل قوم هاد
١٦٢/٢	٩	الكبير المتعال

سورة إبراهيم

٣٢٩/٢	٧	وإذ تأذن ربكم
-------	---	---------------

سورة الحجر

٧٦/٢	٢	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
١١١/٢	٧ ، ٦	وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون. لو ما تأتينا
٢٨١/٢	٢٠	معاش
٢٥٧/١	٢٣	ونحن الوارثون
١٨٧/٢	٤٦ ، ٤٥	إن المتقين في جنات وعيون . ادخلوها

سورة النحل

٢١٠/١	٢٤	ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين
٢١٠/١	٣٠	وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا
٤١/٢	٥٨	إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا
١٥٩/٢	٩٦	وما عند الله باق
١٤٠/٢	١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم

سورة الإسراء

٧١/١	١٣	ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا
------	----	---

٣٧/٢	٢٢	لا تجعل مع الله إلها آخر فتتعد مذموما مخذولا
٣١٨/٢	٤٢	إلى ذى العرش سبيلا
٣٣١/٢	٦٣	أذهب فمن تبعك منهم
٢٨٤/١	٧٢	ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى ...
١١/٢	٧٦	وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها
١٣٦/٢	٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس....
٢٩٦/١	٨٠	وقل رب أدخلني مدخل صدق
٥٠/٢	٩٦	وكفى بالله شهيدا
١١٥/٢	١٠٠	قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي
١٨٣/١	١٠٦	ونزلناه تنزيلا
١٣٥/٢	١٠٧	يجزون للأذقان سجدا
١٠٨،٢٣/٢	١١٠	قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء

سورة الكهف

٢٧٠/١	١٨	وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
١٩٨/٢	١٩	فلينظر
٣٢٧/٢	٢٤	واذكر ربك
٣٤٢/٢	٣٨	لكننا هو الله
٣٤/٢	٥٢	ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم
٣٢٢/٣	٦٠	لا أبرح حتى
١٩٤/١	٧٦	قد بلغت من لدن عذرا
٢٧٠/٢	١٠٨	لا يبيغون عنها حولا

سورة مريم

١٢٧/١	٤	واشتعل الرأس شيئا
٣٣٨،٦٤/٢	٢٥	تساقط عليك رطبا جنيا
١٢٧،١٢٥،١٠٨/٢	٢٦	فإما ترين من البشر أحدا فقولى إن نذرت للرحمن

٤٠/٢	٢٩	كيف نكلم من كان في المهد صبيا
٣٤/٢	٣٠	وجعلني نبيا
٢٠٩/١	٦٩	ثم لترعن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيا
		سورة طه
٢٨٦/١	٧	يعلم السر وأخفى
٢٠٦/١	١٧	وما تلك بيمينك يا موسى
١٥٥/١	١٨	هي عصاى أتوكأ عليها
٣٢٣/٢	٣٣	كى نسبحك كثيرا
١٩٩/١	٦٣	قالوا إن هذان لساحران
٧٣/٢	٧١	ولأصلبنكم فى جذوع النخل
١٩٦/١	٧٤	إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم
١٤/٢	٨١	ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى
٩٥/٢	٨٩	أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا
٣٤٨/٢	٩٨	إنما إلهكم الله
٤٨/٢	١٢١	وظفقا بخصفان عليهما من ورق الجنة

سورة الأنبياء

١٣٨/٢، ١٣٨، ١٣٧/١	٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا
١٣٨/١	٣٠	وجعلنا من الماء كل شىء حى
٢٥/٢	٣٤	أفإن مت فيهم الخالدون
١٣٦/٢	٤٧	ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
٧٩/٢	٥٧	تالله لأكيدن أصنامكم

سورة الحج

١٩٨/٢	١٥	ثم ليقطع
١٩٨/٢	٢٩	ثم ليقضوا
١٩٨/٢	٢٩	وليوفوا

٧١/٢	٣٠	فاجتنبوا الرجس من الأوثان
١٥١/١	٣٥	والصابرين على ما أصابهم
٣٢٤/٢	٣٦	وجبت جنوبها

سورة المؤمنون

٨٢/٢	٢٨	فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك
١٧٧/٢	٨٢	إذا متنا

سورة النور

١٧٦/١	٣٥	يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية
٦٨/١	٣٧، ٣٦	يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال لا تلهيهم
٤٧/٢	٤٠	إذا أخرج يده لم يكذب يراها
٣١٦/٢	٤٣	يكاد سنا برقه
٣٢٣/٢ ، ٢٠٨/١	٤٥	والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه
١٨٦/٢	٥٢	ويتقه
٣٢٦، ٣١٨/٢	٦٢	لبعض شأنهم
١١٣/٢	٦٣	قد يعلم الله

الفرقان

٢٩١/٢	٢١	وعتوا عتوا كبيرا
-------	----	------------------

سورة الشعراء

٧٣/٢	١٩٣	نزل به الروح الأمين
------	-----	---------------------

سورة النمل

٨٤/٢	٦	من لدن حكيم عليم
٣٣٠/٢	٢٢	أحطت
١٦٤/٢	٢٢	من سبأ
١٠٦/١	٢٥	ألا يسجدوا لله

عسى أن يكون ردف لكم

٧٢ ٧٤/٢

سورة القصص

ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسكتون ٢٣ ٥/٢
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة ٧٦ ٨٩/٢
فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا ٧٩ ٩٧/٢

سورة الروم

يومئذ ٣ ١٢٢/٢
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ٣٦ ٢٥/٢؛٢٢٥/١

سورة لقمان

وأمر بالعرف ١٧ ١٧٣/٢
ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ٢٧ ١١٦،٩١/٢

سورة السجدة

أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون ٢٦ ٢٢٠/١

سورة الأحزاب

إذ جاؤكم ١٠ ٣٢٤/٢
قد يعلم الله ١٨ ١١٣/٢
هلم إلينا ١٨ ٢١٣/١
لو أنهم بادون في الأعراب ٢٠ ١١٦/٢
وكان الله قريبا عزيزا ٢٥ ٣٨/٢

سورة سبأ

نخسف بم ٩ ٣٣٠،٣١٨/٢
لولا أنتم لكننا مؤمنين ٣١ ١٩٠/١
فهو يخلفه وهو خير الرازقين ٣٩ ١٩٧/٢

سورة فاطر

١٠ ١٩٥/١ ومكر أولئك هو يبور

سورة يس

٣٢ ٩٣/٢ وإن كل لما جميع لدينا محضرون

٨٢ ٤٠/٢ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون

سورة الصافات

٤١، ٤٢ ١٧٢/١ رزق معلوم . فواكه

١٠٤ ١١٠/٢ وناديناه أن يا إبراهيم

١٤٧ ١٠٠/٢ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون

١٥٣ ٣٥٤/٢ أصطفى البنات على البنين

سورة ص

٦ ١٨٨/٢ أن امشوا

٤١، ٤٢ ١٨٧/٢ أنى مسنى الشيطان بنصب وعذاب . اركض برجلك

٤٤ ٥٥/٢ إنا وجدناه صابرا نعم العبد

٤٧ ٢٥٩/١ وإهم عندنا لمن المصطفىين الأختيار

سورة الزمر

٦ ٢٤٥/١ خلقكم من نفس واحدة

٥٣ ٧٢/٢، ١٠٠/١ قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله...

٥٦ ٣٣٠/٢ فرطت

٦٠ ١٢١/١ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة

٧٣ ١٤١/٢ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها

سورة غافر

٣٢ ١٦٢/٢ يوم التناد

٣٣ ١٦٢/٢ ومن يضل الله فما له من هاد

٦٢ ١٣١/٢ ذلكم الله ربكم خالق كل شىء

سورة فصلت

٣٠ ٣٣٨/٢ رَتَبْتُ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ

سورة الشورى

١١ ٨٣/٢ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
٣٥، ٣٤ ١٨/٢ أَوْ يُؤْتِيهِنَّ بِمَا كَسَبْنَ وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ
٥٣، ٥٢ ١٧٢/١ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ

سورة الزخرف

١٩ ٣٤/٢ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا
٤١ ١٠٨/٢ فِيمَا نَذهَبُ بِكَ
٦٨ ١٠٠/١ يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ
٧١ ٢٠١/١ وَفِيهَا مَا تُشْتَهَى الْأَنْفُسَ

سورة الجاثية

٤٤٣ ١٦٧/١ إِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ
١٤ ٧١/١ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ
٢٤ ٩٩/٢ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا

سورة الأحقاف

١١ ٧٤/٢ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ
١٣ ٨١/١ إِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ
٢٨ ٣٢٦/٢ بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ

سورة محمد

٤ ٩١/١ فَشَدُّوا الرِّبَاطَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءً
١٤ ١١٤/٢ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ
١٦ ٣٢٣/٢ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا
١٨ ١٧٦/٢ جَاءَ أَشْرَاطُهَا
٢١ ٨٤/١ طَاعَةٌ

وأنتم الأعلون ٣٥ ٢٥٩/١
وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ٣٦ ١١٦/٢

سورة الفتح

أخرج شطأه ٢٩ ٣٢٣/٢

سورة الحجرات

ولو أنكم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لكم ٥ ١١٥/٢

وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ٩ ٢٥٦/١

سورة قى

هذا ما لدى عتيد ٢٣ ٢٠٧/١

معتد مريب . الذى ٢٥ ، ٢٦ ١٨٩/٢

سورة الذاريات

يسألون أيا ن يوم الدين ١٢ ٢٢٦/١

إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ٢٣ ٢٢٩/١

فنعم الماهدون ٤٨ ٥٥/٢؛ ٢٥٧/١

سورة النجم

قسمة ضيزى ٢٢ ٢٨٢/٢

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ٣٩ ٩٥/٢

عادا الأولى ٥٠ ١٧٤/٢

سورة القمر

وازدجر ٩ ٣٣٥/٢

إلا آل لوط نجيناهم بسحر . نعمة من عندنا ٣٤ ، ٣٥ ٢٣٦/١

وكل شىء فعلوه فى الزبر ٥٢ ١١٠/١

سورة الواقعة

إذا متنا ٤٧ ١٧٧/٢

أنتم ترزعونه ٦٤ ١٧٧/٢

١٣٩/٢	٧٠	لو نشاء جعلناه أجاجا
١١٢/٢	٨٧، ٨٦	فلولا إن كنتم غير مدينين . ترجعوا
		سورة الحديد
٣٤٨، ١٠٩، ٢١/٢	٢٩	لئلا يعلم أهل الكتاب
		سورة المجادلة
٨٦/١	٢	ما هن أمهاتهم
٢٤٥/١	٧	ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم
		سورة الحشر
١١٧/٢	١١	وإن قولتم لننصرنكم
١٤٠/٢	١٣	لأنتم أشد رهبة
		سورة الممتحنة
٢٥/٢	١٠	فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار
		سورة الصف
٧٣/٢	١٤	كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله
		سورة الجمعة
٥٤/٢	٥	بئس مثل القوم الذين كذبوا
١٨٤/٢	٦	فتمنوا الموت
٨١/١	٨	قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم
٢٠٦/١	١١	قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة
		سورة المنافقون
١١٢، ٢٧، ١٥/٢	١٠	لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق
		سورة الطلاق
٢٠/٢	٧	لينفق ذو سعة من سعته
		سورة الملك
٩٢/١	٤	ثم ارجع البصر كرتين

سورة الحاقة

١٧٨/٢	٢٠١	-	الحاقة . ما الحاقة
١٦٠/١	١٣		نفخة واحدة
٢١٢	٢٠		حسابه
١٣٢/٢	٢٩٠٢٨		ما أغنى عنى ماله هلك عنى سلطانيه

سورة المعارج

٣٢٤/٢	٣٠٤		ذى المعارج تعرج
٢٢٩/١	١١		يود المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذ ببنيه

سورة نوح

٣٢٨٠٣١٨٠٧٢/٢	٤		يغفر لكم من ذنوبكم
١٣٨/٢	٢٣		ولا يغوث ويعوق ونسرا
٣٤٨٠١٠٩/٢	٢٥		مما خطيئاتهم

سورة الجن

٢٤/٢	١٣		فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
------	----	--	--------------------------------------

سورة المزمل

٢٣٢/١	١٦ ، ١٥		كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . . .
٩٥/٢	٢٠		علم أن سيكون منكم مرضى

سورة القيامة

١٠٩/٢	١		لا أقسم بيوم القيامة
٢٤٩/١	٢٩		والنفت الساق بالساق
١٤٤/٢	٣١		فلا صدق ولا صلى

سورة الإنسان

١١٣/٢	١		هل أتى على الإنسان
٥٤/١	٤		إنا اعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا

ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا ١٦،١٥ ٥٤/١
ولا تطع منهم أثما أو كفورا ٢٤ : ١٠١/٢

سورة المرسلات

أقتت ١١ ٢٠٥/٢
ألم نخلقكم من ماء مهين ٢٠ ١١٤/٢
ولا يؤذن لهم فيعتذرون ٣٦ ١٥/٢

سورة النبأ

عم يتساءلون ١ ٢/
يوم يقوم الروح ٣٨ ١٤٩/١

سورة عبس

أن جاءه الأعمى ٢ ١١١/٢
ثم أماته فأقبره ٢١ ٦٤/٢

سورة المطففين

ويل للمطففين ١ ١٣٦/٢
هل ثوب الكفار ٣٦ ٣٢٧/٢

سورة الانشقاق

إذا السماء انشقت ١ ٢٢٥/١

سورة الطارق

إن كل نفس لما عليها حافظ ٤ ١٤٠/٢
مم خلق ٥ ٣٥٣/٢

سورة الأعلى

سنقرئك فلا تنسى ٦ ٧/٢

سورة الغاشية

وجوه يومئذ ناعمة ٨ ١٢١/١

سورة الفجر

والفجر . وليال عشر . والشفع والوتر ١، ٢، ٣ ١٦٢/٢

١٦٢/٢	٤	والليل إذا يسر
٣٢٨/٢	٦	كيف فعل ربك
١٦٥/٢	١٥	أكرم
١٦٥/٢	١٦	أهان
٧١/١	٢٣	وجيء يومئذ بجهنم

سورة البلد

٩٥/٢	٧	أيجب أن لم يره أحد
------	---	--------------------

سورة الشمس

١٥٠، ٨٠/٢، ٢٤٩/١	١	والشمس وضحاها
٢٠٦/١	٥	والسما وما بناها
٨٠/٢	٩	قد أفلح من زكاه

سورة الليل

٢٢٥/١	١	والليل إذا يغشى
-------	---	-----------------

سورة الضحى

١١٨/٢	١١، ١٠، ٩	فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر
-------	-----------	---

سورة الشرح

١١٤/٢	١	ألم نشرح لك صدرك
-------	---	------------------

سورة العلق

٣٥٣/٢	١	باسم ربك الذي خلق
١١٩/٢	٦	كلا إن الإنسان ليطغى
٢٢٦، ١٢٩/٢	١٥	كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية
١٧٤، ١٧٢/١	١٦	ناصية كاذبة خاطئة

سورة القدر

٣٣٨/٢	٤	تنزل الملائكة والروح فيها
-------	---	---------------------------

سورة البينة

٧/٢	١	لم يكن الذين
١٣٧/٢	٥	وما أمروا إلا ليعبدوا الله

سورة العاديات

١٣٦/٢	٨	وإنه لحب الخير لشديد
٨٩/٢	١١	إن رحمهم يومئذ لخبير

سورة التكاثر

١٢٧/٢	٧	ثم لترونها عين اليقين
-------	---	-----------------------

سورة العصر

٨٠/٢	٢، ١	والعصر . إن الإنسان لفي خسر
------	------	-----------------------------

سورة الكافرون

٩٩/١	١	قل يا أيها الكافرون
------	---	---------------------

سورة الإخلاص

١٨٢/٢	١٧٨، ١٧٩/١	٢، ١	قل هو الله أحد . الله
٢٥١/٢	٣	لم يلد ولم يولد	

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٢٠٧/١	أحب حبيك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما
٢٢٢/٢	أحد أحد.....
١٩٣/٢، ٣١٣/١	العين وكاء السه
٢٧٢/٢	الفكاهة مقودة إلى الأذى
١٤١/٢	تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بتمرة.
٢٨٥/١	جوف الليل أجوب دعوة.
٧٨/١	خمس صلوات كتبهن الله على العباد
١٣٦/٢	صوموا لرؤيته.
١٦/٢	لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتسمه النار إلا تحلة القسم.
٢٦٠/١	ليس في الخضراوات صدقة.
٢٣٨/٢	ليس من امر امصيام في امسفر
٢٩٨/١	نهي رسول الله ﷺ النساء عن الخروج إلا عجوز في منتليها

٣-- فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل أو القول	الصفحة	المثل أو القول
٥٠/٢ ، ٧٧/١	شر أهر ذا تاب	٢٦/٢	اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه
٤٤/٢	عسى الغوير أبؤسا	٢٥٨/١	أحمق من رحلة
١٢٥/١	على التمرة مثلها زبداً	١٠٦/١	أصبح ليل
٧٢/٢	قد كان من مطر	١٠٦/١	أطرق كرا إن النعام في القرى
١٤٢/١	قضية ولا أبا حسن	٢٨٦/٢	أعط القوس باربها
٣٧/٢	قعدت كأنها حربة	١٤١/٢	أكلت خبزاً لحمًا تمرًا
٢٦٧/١	لا رديداً في الصدقة	١٤/٢	الذى يطير فيغضب زيد الذباب
١٤٢/٢	لا وأصلح الله الأمير	١٣٥/١	اللهم اغفر لى ولمن سمع
١٠٧/٢	لعن الله ناقة حملتى إليك	٢٨٨/١	أنت أشعر أهل بلدتك
٢٦٧/١	لو أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت	١٣٩/١	الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير
٤٣/٢	ليس الطيب إلا المسك	٢٨٨/١	الناقص والأشج أعدلا بنى مروان
٣٧/٢	ما جاءت حاجتك	٩٥/١	امرءاً ونفسه
١٦٧/١	ما كل سولء تمره ولا يضاء شحم	٦٧/٢	إن البغاث بأرضنا يستنسر
١٢/٢	مرض حتى لا يرجونه	١٠٢/٢	إنما لإبل أم شاء
١٧٤/١	رأيتكم أولكم وأخركم	٩٥/١	أفلاً وسهلاً
١٢/٢	شربت الإبل حتى يجيء البعير	٧٢/١	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه

٤- فهرس القوافي

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
	الهمزة		
١٩٦/١	الأخطل	خفيف	طباء
١٧/٢	الحطيئة	وافر	الإحساء
٣٨/٢ ، ٧٧/١	حسان بن ثابت	وافر	ماء
٢٨٧/٢	مجهول	كامل	الصحراء
	البياء		
١٣٧/٢	مجهول	طويل	الكلبا
١٨٣/١	الأعشى	طويل	الصبا
١٦١، ١٢٣/٢	جرير	وافر	أصابا
٧٦/٢	ربيعة بن مرقوم	وافر	التهابا
٧١/١	جرير	وافر	الكلابا
١٩٠/٢	جرير	وافر	كلابا
١٠١/١	أعرابي	كامل	ربا
١٨٩/١	عمر بن أبي ربيعة	مجزوء	رقيا
٣٣٦/٢	علقمة بن عبدة	طويل	ذنوب
٩٨/٢	كعب بن سعد الغنوي	طويل	قريب
١٣١/١	الكميت الأسدي	طويل	مشعب
١٤٣/١	رجل من مذحج	كامل	ولا أب
٧٦/١	نصيب بن رباح	طويل	حبيها
١٠٢/١	ذو الرمة	بسيط	ولا عرب
٤٥/٢	هدبة بن خشرم	وافر	قريب
٢٨٥/٢	عامر بن الطفيل	طويل	ولا أب
٢٨٧/٢	ابن قيس الرقيات	منسرح	مطلب
٢٦٦/١	مالك بن أبي كعب	طويل	من الكرب
٣٢٧/٢	مزاحم العقيلي	طويل	ناصر
١٧٢/٢	حسان بن ثابت	بسيط	تصب
٢٩٢/١	أبو نواس	بسيط	من الذهب

١٦٥/١	مجهول	بسيط	من عجب
٨٥/٢	عمرو بن معد يكرب	بسيط	نشب
١٠٢/٢	مجهول	خفيف	الشباب
٤٠/٢	مجهول	وافر	العراب
٢٨٨/٢	الحصين بن قعقاع	كامل	سراب
١٧٤/٢	لقيط بن زرارة	منسرح	ملكذاب
١٢٥/٢	الأعشى	مقارب	أودى بما
	التاء		
١٢٥/٢	جذيمة الأبرش أو لعمر بن هند	مديد	شمالات
١٤٤/١	عمرو بن قنعاس	وافر	تبيت
٢٠٢/١	سنان الفحل	وافر	طويت
٢٢٣/١	عبد الله بن يعرب	وافر	الفرات
١٦٣/٢	عبيد الله بن قيس الرقيات	خفيف	الطلحات
	الجيم		
٢٢/٢	عبيد الله بن الحر	طويل	تأججا
١٧٣/٢	عبد الرحمن بن حسان	وافر	راجي
١٩١/١	عمر بن أبي ربيعة	سريع	لم أحجج
	الحاء		
٢٤٦/٢	مضر بن ربيعى وغيره	وافر	شيعا
١٤/٢	المغيرة بن حبياء	وافر	فأستريحا
٤٧/٢	ذو الرمة	طويل	يرح
٢٨٦/٢	مجهول	بسيط	سحاح
٨٧/١	سعد بن مالك	مجزوء	براح
	الذال		
١٣٦/٢	الأعشى	طويل	ترددا
١٦٧/٢	الأعشى	طويل	فاعبدا
١٧٧/٢	جامع بن عمرو	طويل	قردا

٢٨٦/٢	الأعشى	طويل	محمد
٢٥٩/١	الصمة القشيري	طويل	مردا
١٣٨/٢	المعري	طويل	طريدا
٩٣/٢	مجهول	طويل	لعميد
٢٨٠٢٢/٢	الخطيبة	طويل	موقد
٢٤٤/٢	النابعة	بسيط	أحد
٨٨/٢	النابعة	بسيط	فقد
١٠٧/٢	النابعة	بسيط	يدي
٢٨٧/٢	قيس بن زهير	وافر	زياد
٢٣٢/٢	امرؤ القيس	وافر	سادي
٩٤/٢	عاتكة بنت زيد	كامل	المتعمد
٢٤٢/٢	عبد الأسود بن عامر	كامل	المرد
١١٢/٢	النابعة	كامل	قد
١٨٢/٢	مجهول	بسيط	الجلالعيد

الرواء

٢٤٣/٢	امرؤ القيس	مقارب	بشر
٢٩٩/٢	أبو خرابة أو غيره	طويل	أعصرا
١٤٥/١	رجل من بني عبد مناة	طويل	تأزرا
٢٣٣/١	امرؤ القيس	طويل	شمرا
١٨/٢	امرؤ القيس	طويل	فتعدرا
٢٦٤/٢	ابن أحمر	وافر	تعارا
١٨٠/١	الأعشى	مقارب	عارا
١٦٧/١	أبو دؤاد الإيادي	مقارب	نارا
٢٥٤/١	تأبط شرا	طويل	أجدر
٩/٢	تأبط شرا	طويل	تصفر

٢٢/٢	ليد	طويل	شاجر
٣٤/٢	أبو دهبيل الجمحي أو عروة بن أذينة	طويل	كبير
٨١/٢	المؤمل بن أميل	بسيط	مقر
١٠٠/١	جرير	بسيط	عمر
٢٢٦/١	عثير بن ليد، أو عثمان بن ليد، أو مريث بن جبلة	بسيط	مياسير
٣٨/٢	خداش بن زهير	وافر	حمام
١٨٢/١	الشماخ	وافر	زمر
٤١/٢	عدى بن زيد	خفيف	الدبور
١٤١/٢	الأخطل	طويل	البكر
١٤١/٢	الأخطل	طويل	الغدر
٢٢٨/١	مجهول	طويل	المناحر
١٢٤/١	رشيد بن شهاب	طويل	عمرو
٢٤٠/٢	امرؤ القيس	مديد	قترة
١٤٤/١	حسان	بسيط	الجماخير
٥٢/٢	العرجي أو كثير أو للمحنون وللحسين بن عبد الله	بسيط	والسمر
١٢٤/١	خزيق بنت هقعان	كامل	الأرز
١٥٦/١	مؤرج السلمى	كامل	دار
٢١٢/١	النابعة	كامل	عرعار
٢٢٢/١	الفرزدق	كامل	عشارى
٢٣٥/١	الأعشى	سريع	الفاخر
٢٨٦/١	الأعشى	سريع	الكاثر
	السين		
٢٦٦/١	زيد الخيل	طويل	المكيس
٨١،٧٤/٢	أمية بن أبي عائد أو لعبد مائة أو لأبي	بسيط	والآس
٣٣٩/٢	أبو زيد الطائى	وافر	شوس

١٠٩٠٢١/٢	العباس بن مرداس	كامل	المجلس
٩٣/١	سحيم بن بنى الحسحاس	طويل	لابس
١٢٩/٢	طرفة أو ابن أذينة	منسرح	الفرس
الصاد			
٢٣٣/١	أبو ذؤيب الهذلي	متقارب	العصى
الضاد			
٣٩/٢	ابن كتزة ولذى الرمة وغيرهما	طويل	بيوضها
٩٣/١	طرفة	طويل	بعض
الطاء			
٧٦/٢	المتنخل الهذلي	وافر	الرياط
العين			
١٦٢/٢	تميم بن مقبل	بسيط	صنع
٢٠٨/١	سويد اليشكري	رمل	يطع
١٩٢/١	متمم بن نويرة	طويل	أجدعا
١١٢/٢	جرير أو الأشهب بن زميلة	طويل	المقنعا
١٣٦/٢	متمم بن نويرة	طويل	معا
١١٥/٢	هشام المرى أو مرة بن لؤى	طويل	مفزعا
٣٧/٢	القطامي	وافر	الوداعا
١٧٥/١	المرار الأسدي	وافر	وقوعا
١٨١/٢	مجهول	منسرح	جزعا
١٢٨/٢	الأضبط بن قريع	منسرح	رفعه
٣٩/٢	العجير السلولى	طويل	أصنع
١٥٠/١	ذو الرمة	طويل	البلاقع
٨٠/٢	الكميت	طويل	أوسع
١٥٥/١	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	مصرع

١٧١/٢	الأعلم بن جرادة	طويل	ويسمع
٢٨٧/٢	مجهول	بسيط	تدع
٩٩/١	النمر بن تولب	كامل	فاجزعى
١٤٣/١	أنس بن العباس	سريع	الراقع
	الفاء		
١٨٣/٢	عبد الله بن الزبيرى	كامل	عجاف
٢٧٣/١	قيس بن الخطيم أو لغيره	منسرح	نطف
٢٧٩/٢	الفرزدق	بسيط	الصاريف
١٨/٢	ميسون بنت بحدل	وافر	الشفوف
	القاف		
١٥/٢	جميل بثينة	طويل	سملق
٩٥/٢	مجهول	طويل	صديق
٣٢٧/٢	طريف العنبرى	طويل	لائق
٩٦/١	قتيلة بنت النضر	طويل	معرق
٩١/٢	بشر بن أبي خازم	وافر	شقاق
٢١٩/٢	مهلهل	خفيف	الأواقى
٢٢/٢	عبد الله بن همام	خفيف	للتلاقى
	الكاف		
٢١٤/٢	الأعشى أو لأخى الكلجة	طويل	أولالكا
١٥٦/١	مجهول	وافر	أبيكا
٢١٢/٢	مروان بن الحكم	متقارب	بأماتكا
	اللام		
١٣٩/٢	الأعشى أو حسان أو أبو طالب	وافر	تبالا
٢٥٠/١	عامر بن جوهر الطائى	متقارب	إبقالها
٢٨٧/٢	جرير	طويل	تغول

١٠١/٢	جعفر بن علبة	طويل	سلاسل
٢٧٥/٢	أنيف بن زيان أو أنال بن عبدة	طويل	طيالها
١٠٨/٢	الأعشى	بسيط	نتعل
٨٥/٢	مجهول	بسيط	والعمل
٩٥/٢، ١٩٧/١	الأعشى	بسيط	ينتعل
١٧٤/٢	شمير بن الحرث	وافر	الصهيل
٧٩/٢	امرؤ القيس	طويل	تنحلى
١٦١/٢	امرؤ القيس	طويل	فحومل
٨٢/٢	مزاحم بن الحارث	طويل	مجهل
٨١/٢	امرؤ القيس	طويل	وأوصالى
١٠٧، ٨٠/٢	امرؤ القيس	طويل	ولا
٢٣٠/١	ابن الأسلت	بسيط	أوقال
١١٧/١	لييد بن ربيعة	وافر	الدخال
١١٥/١	شعبة بن قميير	وافر	الطحال
٤١/٢	عنترة	كامل	المأكل
٢٣/٢	الأعشى	كامل	فستنحلى
٢٠٧/١	خفيف أمية بن أبي الصلت أو حنيف بن عمير اليشكري أو لغيرهما	خفيف	العقال
٢٧١/٢	عبد الرحمن بن حسان	متقارب	الإسحل
	الميم		
١٠٨/٢	ابن صريم اليشكري	طويل	السلم
١٣٨/٢	عمر بن عبد المحسن أو عبد الحق أو الرجل جاهلي	طويل	عندما
٢٣٩/٢	مجهول	بسيط	نغما
١٨/٢	زياد الأعجم	وافر	تستقيما
٢٩٨/٢	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	الحمامة
٢٧٩/٢	أبو الغمر الكلابي، أو لذي الرمة	طويل	سلامها

٢٢٤/١	طرفه	مديد	قدمه
٢٤/٢	زهير	بسيط	حرم
١٩٧/٢	زياد بن حمل أو زياد بن منقذ	بسيط	حلم
١١٨/١	كثير	وافر	مستلم
٣٣٣/٢	زهير	بسيط	فيظلم
١٦١/٢	جرير	وافر	الحيام
٢٤٩/١	جرير	وافر	شام
٢٧٥/١	حارث بن خالد أو للعرجي	كامل	ظلم
١٧/٢	الأخطل	كامل	عظيم
٢٤٣/١	الفرزدق	طويل	الأهاتم
٣٤٠/٢	قطرى بن الفجاءة	طويل	تميم
٣٤٠/٢	قطرى بن الفجاءة	طويل	حكيم
٣٤٠/٢	قطرى بن الفجاءة	طويل	ذميم
١٧٧/٢	ذو الرمة	طويل	سالم
٢١٥/١	ذو الرمة	طويل	سلام
٢٣٤/٢	للعجاج أو كثير عزة	طويل	فيأتمى
٩٠/٢	مجهول	طويل	واللهازم
١٩٠/٢	جرير	كامل	الأيام
١٤١/٢	مجهول	خفيف	الكريم
النون			
١٦٦/٢	الأعشى	متقارب	أنكرن
١٩٢/١	لبشامة أو للمرقش الأكبر، أو لأوس	بسيط	فادعينا
١٤٨، ١٠٧/١	فروة بن مسيك أو للكमित	وافر	آخرينا
٢٠٨/١	حسان	كامل	إيانا
٢٤٣/٢	جميل بن معمر	كامل	وجفانا
١٠٧/٢	ابن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	إنه

٨١/٢	خليفة بن براز	مجزوء الكامل	تكونه
٦٧/١	عمرو بن معد يكرب	سريع	أنا
١٩٦/٢	قيس بن الخطيم	طويل	قمين
٣٠٤/٢	قعب بن أم صاحب	بسيط	ضنونا
١٩٦/١	مجهول	وافر	سكون
١٣٦/١	الفند الزمانى	هزج	دانو
١٨٥/٢	أو عمر الخيش، أو لرجل من أزد السراة	عمر الجنى، أو	أبوان طويل
٢٣١/٢	عامر بن جرير	طويل	إيسان
١٩٠/١	أبو الأسود الدؤلى	طويل	بلبانها
٢٥/٢	حسان ولغيره	بسيط	مثلان
١٣٨/١	عمرو بن معد يكرب	وافر	الفرقدان
١٦/٢	الأعشى	وافر	داعيان
١٠٠/١	مجهول	وافر	عني
١٩٣/١	عمرو بن معد يكرب	وافر	فلينى
١٧٩/٢	المثقب أو سحيم ، أو أبو زبيد	وافر	يبتغنى
٩٦/٢	مجهول	هزج	حقان
	الهاء		
٢٣١/٢	أبو كاهل اليشكرى، أو النمر بن تولى	بسيط	أرانيها
٢٨٦/٢	الخطيمة	بسيط	فواديتها
١٣٧/٢	سابق البربرى	بسيط	نبنيتها
١٥٧/١	مجهول	مجزوء	ذروه
	واو		
١٩١/١	يزيد بن الحكم	طويل	منهوى
	ياء		
٨٧/٢	زهير	طويل	جائيا
٥٩/١	الفرزدق	طويل	مواليا
٢٩٢/٢	عبد يغوث بن وقاص	طويل	وعاديا
٢٨٨/٢	عبد يغوث بن وقاص	طويل	يمانيا

٥ - فهرس الأراجيز

الهمزة

١٣٣/٢	عروة بن حزام	شاء
١١٣/٢	عروة بن حزام	عفراء
٢٢٢/٢	مجهول	أفياؤها
٢٢٢/٢	مجهول	أنواؤها

الباء

١٦٤/٢	رؤية أو أعرابي أو ربيعة بن صبح	أخصبياً
١٦٤/٢	رؤية	جدبا
٣٣٦/٢	أبو حكاك	مقضبيا
٣٣٥/٢	أبو حكاك	عجبا
١٥٧/٢	زياد الأعجم	اضربه
١٥٧/٢	زياد الأعجم	عجبه
٢١٢/٢	قصي بن كلاب، أو ليلي بنت حلوان	أبي
٢٥٥/١	مجهول	الوطب
٩٦/٢	رؤية	خلب

التاء

١٦٣/٢	أبو النجم وقيل غير معروف قائله	الغلصمت
١٦٣/٢	أبو النجم	أمت
١٦٣/٢	أبو النجم	بعدمت
١٦٣/٢	أبو النجم	مسلمت
٢٤١/٢	علباء بن أرقم	النات
٨٤/١	رؤية	بني
٨٤/١	رؤية	مشني

الجيم

٨٦/٢	التابعة الجعدى	بالفرج
٢٤٦/٢	لرجل من أهل البادية	بالعشج
٢٤٦/٢	لرجل من أهل البادية	علج

الحاء

٤٦/٢	رؤية	بمصحا
------	------	-------

الذال

٢٣٢/٢	بجهول	الفرقد
-------	-------	--------

الراء

٦٣/٢	عمرو بن العاص أو أرطاة بن سهيبة	خزر
٦٣/٢	عمرو بن العاص أو أرطاة بن سهيبة	عوز
١١١/٢	العجاج	شعر
١٥٧/٢	بجهول	عمر والقصر
١٧٥/١	أعرابي أو روية	عمر
٦٣/٢	عمرو بن العاص أو أرطاة بن سهيبة	عور
٢٣٣/٢	العجاج	بدر
٢٣٣/٢	العجاج	كسر
٢٧٩/٢	حكيم بن معية	نُمر
٢٧٨/٢	حنديل بن المثني أو العجاج	بالعواور
٢١٢/٢	أبو النجم	فرقار
٢١٢/١	للتابعة	عرعار
٢٣٩/١	أبو النجم	قصورها

الزاي

٩٩/١	رؤية	التزي
------	------	-------

السين

٦٢/٢	رؤية	تقيسا
٧٦/٢ ، ١٣١/١	جران العود	العيس
٧٦/٢ ، ١٣١/١	جران العود	أنيس
٢٨٩/٢	مجهول	القلنسي
٢٨٩/٢	مجهول	بعنس

الضاد

٩٤/١	العجاج	ورحصنا
٢٨٤/١	رؤية	أبيض

الطاء

١٦١/١	العجاج	قط
١٦١/١	العجاج	المختلط

العين

٢٤٤/٢	منظور بن مرثد	فالطجع
١٧٠/١	مجهول	أجمعا
٩٨/٢	العجاج	رواجعا
٢٢٤/١	مجهول	طالعا

القاف

٢٨٨/٢	رؤية	تملق
٢٢٣/٢	مجهول	هزوق
٢٨٩/٢	رؤية	فطلق

الكاف

١٢٢/٢ ، ١٩٢/١	رؤية أو العجاج	عساكا
٢٥٢/١	منظور الأسدي	سك

اللام

٢٩٧/١	مجهول	عيالا
٢٣٢/٢	مجهول	التالى
٢٣٢/٢	مجهول	تبالى

الميم

١٢٤/٢	أبو حيان الفقعسى وغيره	معما
١٩/٢	رؤية أو الخطيئة	فيعجمه
٧٧/٢	رؤية	قتمه
٢٣٨/٢	رؤية	انبام
٢٣٨/٢	رؤية	التمنام
٨٣/٢	العجاج	المنهم

النون

١٢٣/٢	رؤية	المخترقن
١٢٢/٢ ، ١٩٢/١	رؤية أو العجاج	عساكن
١٩٤/١	مجهول	قضى

الهاء

٢٤٣/٢	أعرابى	أمكنه
٢٤٣/٢	أعرابى	فمه
٢٤٣/٢	أعرابى	هنه

الياء

١٣٤/٢	مجهول	للسانيه
١٣٣/٢	مجهول	تاجيه

٦- فهرس الأعلام

٢٢١/٢	أبي بن خلف
٢٥٥، ٢٤٥، ١٩٢، ١٨٦، ١٠٩، ٩٩، ٨١، ٧٨، ٦٤/١	الأخفش
٢٧١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٢/٢، ٥٠، ٥١، ٧٢، ٩٩	
١٤٢، ١٥٦، ٢١٣، ٢٥٠، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٦	
٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٣٠٢	
٣١٦/١	الأصمعي
١٦٧، ١٦٥، ١٣٦، ١٠٨/٢، ٢٨٦/١	الأعشى
٢٤٠، ١٠٧، ٨٠، ٧٩، ١٨/٢	امرؤ القيس
٦٦/٢	أبو البركات بن الأنباري
٨٠/٢	التريزي
١٩٠/٢	ثعلب
١٢٤/٢	جزيمة الأبرش
١١٢/١	الجرمي
١٩٠، ١١١/٢، ٢٢٢/١	جرير
٧١/١	أبو جعفر المدني
١١٥/١	ابن جني
٣٣٨، ٣٢٣، ٢٩٤/١	الجوهري
٢٨٩، ٢٨٥، ٢١١، ١٧٤، ١٧١، ١٤٦، ١٢٢، ٧٤/١	ابن الحاجب
٣٥٦، ٣١٠، ٢١٦، ١٨٦، ١٧٦، ١١١، ١١/٢	
٣٨، ١٧٢/٢، ١٧٢، ٧٧/١	حسان بن ثابت
٩٧/٢، ١٦٧، ١٦٥/١	حمزة
١٠٤، ٥٠/٢، ٣١٠، ٢٨٥، ٢١٣، ١٩٥، ١٠٥/١	الخليل ابن أحمد
٣٤١، ٣٢٧، ٣١٥، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٥٠، ١٣٩، ١٣٨	
٣٤٨	
٢٣٨/١	خويلد بن نفيل
٩٥٥/١	أبو ذؤيب الهذلي
١٧٦، ٤٧/٢، ١٥٠/١	ذو الرمة

١٢٣ ، ٨٧ ، ٦٢ ، ٤٦/٢	رؤية
٢٢٧ ، ١٨١ ، ١٣٤ ، ٩٢/١	الزجاج
٢٢٦/١	الزجاجي
٢١٥ ، ٣٠٨ ، ٢٥٧ ، ١٦٧ ، ١٣٣ ، ٨٥/٢ ، ١٧٤/١	الزخشي
٣٣٣ ، ٨٧ ، ٢٤/٢	زهير بن أبي سلمة
١٥٧/٢	زياد الأعجم
١٤١ ، ٩٨ ، ٦١/٢ ، ٥٨/١	أبو زيد الأنصاري
١٣٧/٢	سابق البربري
٣٣٥ ، ٣٢٧ ، ٣١٤ ، ٢٤٢ ، ٢١٦ ، ١٣٥ ، ١٣٣/٢ ، ٣٠٦ ، ٢٧١/١	السخاوي
١٠٧/٢	ابن السراج
٢٢٢/٢	سعد بن أبي وقاص
٢٢١/٢	سعيد بن جبير
٣٢٦/٢	السوسي
١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٤ ، ١٢٩ ، ٩٢ ، ٨١ ، ٧٨ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٠/١	سيويه
١٤٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٢ ، ٢٤٥ ، ٢٨٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٣	
٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧/٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٩	
١٠٢ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢	
١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠	
٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤١	
٣٥٦ ، ٣٤٩	
٣٥٣/٢ ، ٩٦/١	السيد ركن الدين
١٠٩/١	السيراف
٩٣/١	طرفة
١٨٦/٢	عاصم
١٧٦ ، ٩٧ ، ١٨/٢	ابن عامر
١٠٧/٢	عبد الله بن الزبير
٢٣٣/٢	العجاج
١٣٨/٢	أبو العلاء المعري

١٩١/١	عمر بن أبي ربيعة
١٤٢/٢ ، ٢٦٧/١	عمر بن الخطاب
٢٦٧/١	عمر بن عبد العزيز
٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٢ ، ١٧٤ ، ١٦٥ ، ٢٧/٢ ، ٩٨/١	أبو عمرو بن العلاء
٣٣٥ ، ٣٣١	
٢٥٠/٢ ، ٢٩٠ ، ١٢٢ ، ١١٨ ، ١٠٩/١	الفارسي
٩٧/٢ ، ٣٢٤ ، ١٦٧ ، ١٥٢ ، ٦٩/١	الفراء
٢٢٢ ، ٥٨/١	الفرزدق
٣٧/٢	القطامي
٢٤٤/٢	قطرب
٣٤٠/٢	قطري بن النخاعة
١٩٦/٢	قيس بن الخطيم
٢٨٨/٢	ابن كثير
٩٧ ، ٦١ ، ٢٧/٢ ، ٣٢٤ ، ٢٧١ ، ١٦٧ ، ١٠٦ ، ٦٩ ، ٥٨/١	الكسائي
٣٣٠ ، ٣٢٧	
٤٢/٢ ، ١٦٨/١	ابن كيسان
٢٢/٢ ، ١١٧/١	ليد
٣٥٦ ، ٣٢٩ ، ٢٢١ ، ١٦٠ ، ٥٠/٢ ، ١٢٩ ، ٩٩/١	المازني
١٤١/٢ ، ٢٨٩/١	ابن مالك
٧٦ ، ٧٣ ، ٥٢ ، ٢٤/٢ ، ٣٠٨ ، ٢٦٣ ، ٢٤٥ ، ١٥٦ ، ١١٢ ، ٩٧ ، ٥٨/١	المبرد
٣٠٨ ، ١٦٠ ، ١٤٥ ، ١٥٤ ، ٩٣ ، ٧٩	
١٣٦/٢	متمم بن نويرة
١٧٥/١	المرار
١٠٧ ، ٨٨/٢	الناطقة الذبياني
١٨/٢ ، ٧١/١	نافع
٢٨٨/١	نصيب

٢٩٢/١	أبو نواس
٩٦/١	النينى
٣٣١ ، ٣٢٦/٢	اليزيدى
١٩٣/٢ ، ٢٧١/١	ابن يعيش
١٩٤ ، ١٥٩ ، ١٢٩ ، ١٢٦/٢ ، ٣١٣ ، ٣١٠ ، ١٠٥ ، ٥٨/١	يونس

٧- فهرس الكتب

٢٢٦/١	الجمال للزجاجى
٣٥٣/٢	شرح التصريف للسيد
٣١٠/٢	شرح ابن الحاجب على المفصل
١٣٤/٢ ، ٣٠٦/١	شرح السخاوى على المفصل
٣٢٣ ، ٢٩٤/١	الصحاح
٩٥ ، ٩١ ، ٣٨/٢	الكتاب
٢٦١ ، ٤١/١	الكناش
٢١٥ ، ٢١٦ ، ١٧٧ ، ١٣٤/٢ ، ٥٨/١	المفصل
٣٢٧ ، ٣١٥ ، ٣٠١ ، ٢٥٧ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩	
٣٣٥	

٨ - قائمة المراجع

- ١- الإبدال والمعاقبة والنظائر، للرجاجي، تحقيق عز الدين التوحي - دمشق ١٩٦٢م.
- ٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي - تحقيق أحمد عبد الدايم - رسالة دكتوراه بدار العلوم ١٩٨٠م.
- ٣- أبنية الفعل في اللغات السامية، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد الرابع (١٩٧٤) ص ٥٥ - ٦٨.
- ٤- أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري - القاهرة ١٩٦٤م.
- ٥- أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح شلبي - القاهرة ١٣٨٨هـ.
- ٦- الإتياع لأبي الطيب اللغوي - تحقيق عز الدين التوحي - دمشق ١٩٦١م.
- ٧- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - (منتهى الأمانى والمسرات فى علوم الكليات للبنات - حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨- الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث - القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩- الإحكام فى أصول الأحكام، لابن حزم - القاهرة (مطبعة الإمام بلا تاريخ).
- ١٠- اختيار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافى تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٥٥م.
- ١١- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨هـ.
- ١٢- الإرشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية، محمد سالم محسن - الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - طبعة مدرسية ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ١٣- إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك، لعبد المجيد الشرنوبى - القاهرة (بلا تاريخ).
- ١٤- أزهار الفصحى لعباس أبو السعود - طبعة دار المعارف (بدون تاريخ).
- ١٥- الألفية فى علم الحروف، للهروى - تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٦- الأساليب الإنشائية فى النحو العربى، لعبد السلام هارون - الخانجى بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٧- أساليب الجملة الظرفية فى القرآن، للدكتور محمد يسرى زعيم - القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨- أسباب حدوث الحروف، لابن سينا - راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة (بدون تاريخ).

- ١٩- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني - تعليق السيد محمد رشيد رضا - مطبعة العربى بدمشق ١٩٥٧م.
- ٢٠- الأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى - طبع بمطبعة دار المعارف الثقافية - حيدر آباد الركن بالمهند ١٣١٧هـ.
- ٢١- الاشتقاق، لابن دريد - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الخانجى - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٢٢- الاشتقاق، لأبى بكر بن السراج - تحقيق محمد صالح التكريبى - بغداد ١٩٧٣م.
- ٢٣- اشتقاق الأسماء، للأصمعى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الحادى - القاهرة ١٩٨٠م.
- ٢٤- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى، للسيد البطيوسى - تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله الشرتى - دار المربخ - الرياض ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٥- إصلاح المنطق، لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٤٩م.
- ٢٦- الأصوات والإشارات، لكندراتفوف - ترجمة شوقى جلال - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٢هـ
- ٢٧- الأصول، لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - سوريا ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٨- أصول النحو العربى فى نظر النحاة، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٣م.
- ٢٩- الأضداد، لأبى بكر بن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الكويت ١٩٦٠م.
- ٣٠- الأضداد، لابن الدهان - نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٣م.
- ٣١- الأضداد، لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) نشر هفتر - بيروت ١٩١٣م.
- ٣٢- الأضداد فى كلام العرب - لأبى الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٣م.
- ٣٣- الأضداد، لقطرب - نشر كوفلر، فى مجلة إسلاميكا ١٩٣٢م.
- ٣٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه - مكتبة المتى - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣٥- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه . تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الخانجى - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٦- الأعلام، للزركلى - بيروت - لبنان ١٩٨٠م.
- ٣٧- الأفعال، لأبى عثمان المعارفى السمرسطى - تحقيق الدكتور حسين محمد شرف والدكتور محمد مهدي غلام - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- ٣٨- الأفعال، لابن القطاع - حيدر آباد الدكن - ائند ١٣٦٠هـ.
- ٣٩- الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطى - حيد آباد بالهند ١٣٥٩هـ.
- ٤٠- الإقتضاب فى شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسى - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد - القسم الأول - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.
- ٤١- الإقناع فى القراءات السبع، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش - الرياض ١٤٠٣م.
- ٤٢- ألف باء، لأبى الحاج البلوى - القاهرة ١٢٧٨هـ.
- ٤٣- الإمالة فى القراءات واللهجات العربية، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل - نهضة مصر ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ٤٤- الأمل، لابن لشجرى - تحقيق الدكتور محمود لطاحى - الخانجى - لقاهرة ١٩٩٢م.
- ٤٥- الأمل، للقالى - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٤٦- أمالى المرتضى فى التفسير والحديث والأدب - صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه الشيخ الشنقيطى - مطبعة السعادة - مصر ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.
- ٤٧- أمالى المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الخلى بالقاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٤٨- الأمل النحوية (أمالى القرآن الكريم)، لابن الحاجب - تحقيق هادى حسن حمودى - النهضة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٩- إنباء الرواة على أنباء النحاة، لابن القفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٧م.
- ٥٠- الإتناف فى مسائل الخلاف، لابن الأنبارى - تحقيق ودراسة الدكتور جسودة مسروك محمد - الخانجى - القاهرة ٢٠٠٢م.
- ٥١- الأتمودج فى النحو للزحشرى، بشرح الأريلى جمال الدين محمد عبد الغنى - تحقيق الدكتور حتى عبد الجليل يوسف مكتبة الآداب - القاهرة ١٣٩٠م.
- ٥٢- أوضح المسالك لألفية ابن مالك، لابن هشام - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - بيروت (بدون تاريخ).
- ٥٣- إيضاح شواهد الإيضاح، للقبسى - دراسة الدكتور محمد بن حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٤- الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى - تحقيق مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩م.
- ٥٥- البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، للدكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ١٩٨٨م.

- ٥٦- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
- ٥٧- إنبداية والنهاية، لابن كثير - دار الفكر العربي (بدون تاريخ).
- ٥٨- البرهان في علوم القرآن، للزركشى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٥٣- ١٩٥٨ م.
- ٥٩- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع - دراسة وتحقيق الدكتور عياد ابن عبد الشيبى- دار الغرب الإسلامى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦ م.
- ٦٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٦٤ م ١٩٦٥ م.
- ٦١- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبى البركات بن الأنبارى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - دار الكتب ١٩٧٠ م.
- ٦٢- البيان والبيان، للحافظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨- ١٩٥٠ م.
- ٦٣- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة- تحقيق السيد أحمد صقر- بيروت ١٩٨١ م.
- ٦٤- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦هـ.
- ٦٥- تاريخ آداب اللغة العربية، لجورجى زيدان - القاهرة.
- ٦٦- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون - دار المعارف - القاهرة.
- ٦٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب - بيروت . لبنان (بدون تاريخ).
- ٦٨- البصرة والتذكرة، لابن إسحاق الصيرى - تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى عيسى الدين- دار الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- ٦٩- التبيان فى إعراب القرآن، للعكبرى- المكتبة التوفيقية - القاهرة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م.
- ٧٠- التبيين، للعكبرى - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين - بيروت - لبنان (بدون تاريخ).
- ٧١- تذكرة النحاة، لأبى حيان الغرناطى - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن- بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- ٧٢- التذكير والتأنيث فى اللغة، مع تحقيق رسالة أبى موسى الخامض فيما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس - للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م
- ٧٣- تسهيل القوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك - حققه محمد كامل بركات- دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧ م.
- ٧٤- تصريف الأفعال، لعبد الحميد عنتر - مطبعة الاستقامة ١٩٤١ م.

- ٧٥- التصريف الملوكي، لابن جنى - صححه محمد بن سعيد بن مصطفى - دار المعارف
الطباعية (بدون تاريخ).
- ٧٦- تصحيح الفصح، لابن درستويه - تحقيق عبد الله الجبوري - بغداد ١٩٧٥م.
- ٧٧- التضاد فى ضوء اللغات السامية، للدكتور وبجي كمال-بيروت ١٩٧٢م.
- ٧٨- التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب-الخانجي - القاهرة
١٤١٥هـ- ١٩٩٥م
- ٧٩- انظور النحوى للغة العربية، لبرجستراسر - أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور
رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م.
- ٨٠- تفسير الطبرى = جامع البيان عن تأويل القرآن - تحقيق عمود محمد شاكر وأحمد محمد
شاكر - دار المعارف - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٨١- التكملة والذيل والصلة، لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للساغاني - تحقيق عبد
العليم الطحاوى وآخرين - القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٩م.
- ٨٢- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد، لابن هشام - تحقيق الدكتور عباس مصطفى- دار
الكتاب العربى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ٨٣- تلقيب القوافي، لابن كيسان (ضمن حزمة الخاطب ونحفة الطالب)- نشر رايت - لندن ١٨٥٩م.
- ٨٤- تسيهات على أغاليط الرواة، لعلى بن حزمة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميضى - القاهرة ١٩٦٧م.
- ٨٥- التبيه والإيضاح، لابن برى - تحقيق مصطفى حجازى - راجعه على الجندى - الهيئة
العامة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.
- ٨٦- التوطئة، لأبى على الشلوبنى - دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ١٤٠٢هـ- ١٩٨١م.
- ٨٧- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥م.
- ٨٨- تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزى - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٨٩- تهذيب التهذيب، لابن حجر - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٢٥هـ.
- ٩٠- تهذيب اللغة، لأبى منصور الأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة
١٩٦٤ - ١٩٦٧م.
- ٩١- ثلاثة كتب فى الحروف، للخليل وابن السكيت والرازى - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور
رمضان عبد التواب - الخانجي - القاهرة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م
- ٩٢- الجامع الصغير فى النحو، لابن هشام - تحقيق الدكتور أحمد عمود الهرمبلى - القاهرة
١٤٠٠هـ- ١٩٨٨م.

- ٩٣- الجمل فى النحو، لأبى إسحاق الزجاج - تحقيق الدكتور على توفيق - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٩٤- جهرة الأمثال، لأبى هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش- القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٩٥- جهرة الأنساب، لابن حزم - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف- القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٩٦- جهرة اللغة، لمحمد بن دريد - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤هـ - ١٣٥١م.
- ٩٧- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن على - صنعة راميل بديع يعقوب - بيروت ١٩٩١م.
- ٩٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى - تحقيق طه محسن - مؤسسة دار الكتب جامعة الموصل ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٩٩- الجيم، لأبى عمرو الشيبانى - تحقيق إبراهيم الإيبارى وآخرين - القاهرة ١٩٧٤- ١٩٧٥م.
- ١٠٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ١٠١- الحجة فى القراءات السبع، لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم مكرم - بيروت ١٩٧١م.
- ١٠٢- حسن الصحابة فى شرح أشعار الصحابة، لعلى فهمى - دار السعادة- القاهرة (بدون تاريخ) .
- ١٠٣- الحروف، للرازى - ضمن ثلاثة كتب فى الحروف - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٢م.
- ١٠٤- الحروف، للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩م.
- ١٠٥- حماسة أبى تمام، بشرح التريزى - نشر فرايتاج- بون ١٨٢٨م.
- ١٠٦- الحماسة، للبحرئى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩م.
- ١٠٧- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصرى - تحقيق مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤م.
- ١٠٨- الحيوان، للدجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٥م.
- ١٠٩- خزنة الأدب ولب لبان العرب، لعبد القادر البندادى - بولاق ١٢٩٩هـ وتحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٧٩م.
- ١١٠- الخصائص، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢- ١٩٥٦م.
- ١١١- خلق الإنسان، للأصمعى (ضمن الكثر اللغوى فى اللسن العربى) نشر هفتر - ليزج ١٩٥٠م.
- ١١٢- خلق الإنسان، للزجاج - تحقيق للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦٣م.

- ١١٣- دراسات فى فقه اللغة العربية، للدكتور السيد يعقوب بكر - بيروت ١٩٦٩م.
- ١١٤- دراسات فى علم اللغة المقارن، للدكتور محمد عبد الصمد زعيمة - القاهرة ١٩٨١م.
- ١١٥- دراسات فى اللغة، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦١م.
- ١١٦- دراسات مقارنة بين العربية والعبرية، للدكتورة سنوى ناظم - دار الثقافة العربية القاهرة (بدون تاريخ).
- ١١٧- الدراسات اللغوية فى البصائر للدكتور حامد أمين شعبان - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١١٨- ثروة العراض فى أوهام الخواص، للحريرى - مطبعة الجوايب باستنوبل ١٢٩٩هـ
- ١١٩- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاتى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨ - ١٣٥٠هـ.
- ١٢٠- الدرر اللوامع على همع الموامع، للشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨هـ.
- ١٢١- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق محمود محمد شاكر - القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ١٢٢- دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨م.
- ١٢٣- دور الكلمة فى اللغة، لأولمان - ترجمة الدكتور كمال بشر - القاهرة ١٩٦٢م.
- ١٢٤- ديوان ابن أهر الباهلى - جمعه وحققه حسن عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (بدون تاريخ).
- ١٢٥- ديوان الأحرص - جمعه وحققه عادل سليمان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٠م.
- ١٢٦- ديوان الأدب، للفارابى - تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٨م.
- ١٢٧- ديوان أبى الأسود اللؤلؤى - محمد حسن آل ياسين - (لا توجد دار نشر) ١٩٨٢م.
- ١٢٨- ديوان الأعمشى - تحقيق محمد محمد حسن - مؤسسة الرسالة - ط٧ بيروت ١٩٨٣م.
- ١٢٩- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨م.
- ١٣٠- ديوان أمية بن أبى الصلت - نشر بشرى يموت - بيروت ١٩٣٤م.
- ١٣١- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٦م.
- ١٣٢- ديوان بشر بن أبى خازم - تحقيق الدكتور عزة حسن - ط٢ دمشق ١٩٧٢م.
- ١٣٣- ديوان تابط شرا - تحقيق على ذؤ الفقار شاكر - ط١ دار الغرب الإسلامى ١٩٨٤م.
- ١٣٤- ديوان جران العود النمرى، رواية أبى سعيد السكرى - تحقيق نورى حمودى القيسى - وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢م.
- ١٣٥- ديوان جريو - تحقيق د. نعمان أمين - ط٣ دار المعارف - القاهرة (بدون تاريخ)

- ١٣٦- ديوان جميل بشينة - جمعه وحققه إميل يعقوب - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٢م.
- ١٣٧- ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي - تحقيق عادل سليمان - ط ٢ المخانجي بالقاهرة ١٩٩٠م.
- ١٣٨- ديوان الحارث بن حلزة - تحقيق إميل يعقوب - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩١م.
- ١٣٩- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق الدكتور سيد حنفي - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م.
- ١٤٠- ديوان الحطيئة - شرح أبي سعيد السكري - بيروت ١٩٨١م.
- ١٤١- ديوان الخرنق بنت بدر، رواية أبي عمرو بن العلاء - تحقيق يسرى عبد الغنى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
- ١٤٢- ديوان الخنساء، رواية ثعلب - تحقيق أنور أبو سويلم - دار عمار ١٩٨٨م.
- ١٤٣- ديوان أبي دؤاد الإيادي - نشر جوستاف جرونباوم - ترجمة الدكتور إحسان عباس - مكتبة الحيرة - بيروت ١٩٥٩م.
- ١٤٤- ديوان دعبل الخزاعي - تحقيق محمد يوسف نجم - دار الثقافة - بيروت (بدون تاريخ) .
- ١٤٥- ديوان أبي ذؤيب الطائي - جمعه وحققه الدكتور توري حمودي القيسي - بغداد ١٩٦٧م.
- ١٤٦- ديوان ذى الرمة - شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب - تحقيق عبد القدوس أبسى صالح - مؤسسة الإيمان - بيروت ١٩٨٢م.
- ١٤٧- ديوان روبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٠م.
- ١٤٨- ديوان الراعي النميري - تحقيق راينهت فايرت - بيروت ١٩٨٠م.
- ١٤٩- ديوان ابن الرومي - تحقيق عبد الأمير علي مهنا - مكتبة الخلال - بيروت ١٩٩١م.
- ١٥٠- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤م.
- ١٥١- ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار الكتب ١٩٥٠م.
- ١٥٢- ديوان الشماخ بن ضرار - تحقيق صلاح الدين الهادي - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨م.
- ١٥٣- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت - ١٩٨٠م.
- ١٥٤- ديوان الظرماع - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٨م.
- ١٥٥- ديوان طفيل الغنوي - تحقيق محمد عبد القادر - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨م.
- ١٥٦- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٥٨م.
- ١٥٧- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦م.

- ١٥٨-ديوان العجاج، براوية الأصبعى وشرحه - تحقيق الدكتور عزة حسن- بيروت ١٩٧١م.
- ١٥٩-ديوان عدى بن زيد - جمعه وحققه حسن محمد نور الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
- ١٦٠-ديوان علقمة - تحقيق لطفى الصقال وآخرين - دار الكتاب العربى - حلب ١٩٦٩م.
- ١٦١-ديوان عنزة - تحقيق محمد سعيد - ط٢ المكتب الإسلامى - بيروت ١٩٨٣م.
- ١٦٢-ديوان الفرزدق - دار صادر- بيروت ١٣٥٤هـ.
- ١٦٣-ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس - بيروت - لبنان ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٦٤-ديوان كعب بن زهير - تحقيق على قاعور - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.
- ١٦٥-ديوان كعب بن مالك - تحقيق سامى مكى - بغداد ١٩٦٦م.
- ١٦٦-ديوان لبيد - تحقيق الدكتور إحسان عباس - ط٢ الكويت ١٩٨٤م.
- ١٦٧-ديوان متمم بن نويرة - تحقيق ابتسام الصفار - بغداد ١٩٦٨م.
- ١٦٨-ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة.
- ١٦٩-ديوان أبى محجن الثقفى - تحقيق امتياز على - مجلة الثقافة بالهند - سبتمبر ١٩٥٢م.
- ١٧٠-ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي - نشر كرنكو - لندن - ١٩٢٠م.
- ١٧١-ديوان مزود بن ضرار الغطفانى - تحقيق خليل إبراهيم العطية - بغداد ١٩٦٢م.
- ١٧٢-ديوان مضرس الربعى - تحقيق خليل إبراهيم العطية وآخرين- بغداد ١٩٧٠م.
- ١٧٣-ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٢م.
- ١٧٤-ديوان النابغة الجعدى - تحقيق مارية نلليو- روما ١٩٥٣م.
- ١٧٥-ديوان النابغة الذبياني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م.
- ١٧٦-ديوان ابن نباته - مطبعة عابدين - القاهرة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
- ١٧٧-ديوان الهذليين - شرح أشعار الهذليين، للسكرى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج- القاهرة ١٩٦٥م.
- ١٧٨-ذم الخطأ فى الشعر، لابن فارس - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م.
- ١٧٩-الرائد الحديث فى تعريف الأفعال - دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٧م.
- ١٨٠-رصف المعانى فى شرح حروف المعانى، للمالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط- دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ١٨١-الركام اللغوى للتواهر المندثرة فى اللغة العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - المحلّة التعزية السنة الرابعة العدد الأول - الرياض ١٩٧٧م.
- ١٨٢-الزمن واللغة، للدكتور مالك يوسف المطلبى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

- ١٨٣-زينة الفضلاء في الفرق بين الصاد والظاء، لابن الأنباري - حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - مؤسسة الرسالة بالقاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٨٤-سر صناعة الإعراب، لابن جنى - دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندواي - دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٨٥-سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبد البكري - تحقيق عبد العزيز الميمنى القاهرة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ١٨٦-الشاه، للأصمعي - نشر هفتر في مجلة SBWA - فينا ١٨٩٦م.
- ١٨٧-شرح ديوان الأخطل - تحقيق إيليا سليم الحاوي - دار الثقافة - ط٢ بيروت ١٩٧٩م.
- ١٨٨-شرح شواهد المغنى للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت (بدون تاريخ).
- ١٨٩-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابن الأثيري - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٤م.
- ١٩٠-شرح الكافية، للرضي - القاهرة ١٣٠٦هـ.
- ١٩١-شرح كتاب سيبويه، للسمراني - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي حجازي - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٦م.
- ١٩٢-شرح اللمع، لابن برهان المعكوي - حققه الدكتور فائز فازس - السلسلة التراثية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٩٣-شرح المفضل، لابن يعيش - عالم الكتاب - بيروت (بلا تاريخ).
- ١٩٤-شرح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٤٥م.
- ١٩٥-الشعر والشعراء، لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاکر - القاهرة ١٩٦٦م.
- ١٩٦-الشفاء والمنطق، لابن سينا - تحقيق محمود الخضري - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٩٧-شواذ بن خالويه - مكتبة المتنبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ١٩٨-شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك النحوي - تحقيق محمد فواد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧م.
- ١٩٩-شرح أبيات سيبويه، للسمراني - دار المأمون للتراث- دمشق ١٩٧٩م.
- ٢٠٠-شرح أبيات سيبويه، للمرزباني - تحقيق محمد علي - راجعه طه عبد الرؤوف - دار الفكر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٠١-شفا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، بيروت - لبنان ١٩٥٣م.
- ٢٠٢-شذرات الذهب، لابن العماد - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي - دار الأوقاف - بيروت.

- ٢٠٣- شرح اختيارات المفضل، للخطيب التبريزي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - بيروت ١٩٨٧م.
- ٢٠٤- شرح أدب الكاتب، للجوالقي - شرح مصطفي صافق لرضي - القاهرة ١٣٥٠هـ.
- ٢٠٥- شرح الأشعري على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٠٦- شرح الأعلام الشتمري لأبيات سيويه - بهامش الكتاب ببولاق.
- ٢٠٧- شرح ابن عقيل على الألفية لابن مالك - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٠٨- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سيد والدكتور محمد بندوي المختون - حجر للطباعة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٠٩- شرح شواهد الأشعري، للعيني - بهامش شرح الأشعري على الألفية - مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٢١٠- شرح التصريح على التوضيح، لخلد الأزهرى - المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٥هـ.
- ٢١١- شرح الجامى على الكافية - الفوائد الضيائية على الكافية، لعبد الرحمن الجامي - القاهرة ١٣٩٣هـ.
- ٢١٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - العراق (بلا تاريخ).
- ٢١٣- شرح حساسة أبي تمام، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ١٣٨٧هـ - ١٩٦٣م.
- ٢١٤- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص، للخفاجى - إستنبول ١٢٩٩هـ.
- ٢١٥- شرح السمودى على متن الدررة المتممة للقراءات العشر، لابن جزرى - تصحيح الشيخ الأستاذ على محمد الضباع - مكتبة صبيح بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢١٦- شرح الشافية، للاستزبازى - تحقيق محمد الرزاق وآخرين - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢١٧- شرح شواهد ابن عقيل، للجرحاوى - عيسى بلبي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢١٨- شرح شواهد المغنى، للنوطى - تصحيح لشنتيطى - القاهرة ١٣٢٢هـ.
- ٢١٩- الصحاحى فى فقه اللغة، لابن فارس اللغوى - القاهرة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
- ٢٢٠- صبح الأعشى، للقلقشندى - دار الكتب المصرية ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م.
- ٢٢١- الصحاح، للجوهري - تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق أحمد عبد الغفور - القاهرة ١٩٥٦م.
- ٢٢٢- صحيح البخارى بحاشية السندى، للبخارى - دار إحياء الكتب العربية نعىسى البابي الحلبي بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٢٣- صحيح مسلم، للإمام مسلم - بيروت (بدون تاريخ).
- ٢٢٤- الصناعتين لأبى الهلال العسكري - تحقيق على الجحاوى وعمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢م.

- ٢٢٥- صيغة فعلان وتأنيثها بالناء وجمعها جمع مذكر سالم، للشيخ محمد على النجار - مجلة
المجمع العلمي العراقي - مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين ببغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٢٢٦- ضرائر الشعر، لابن عصفور - تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد - بيروت لبنان
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٢٧- ضرائر الشعر = ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرناز - تحقيق الدكتور محمد زغلول
سلام والدكتور محمد مصطفى - القاهرة.
- ٢٢٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي - القاهرة ١٣٥٥هـ.
- ٢٢٩- الطالع السعيد، للإدغوي - مطبعة الجمالية - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٣٠- طبقات الشافعية الكبرى، لابن بسكى - المطبعة الحسينية بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٣١- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٧٧م.
- ٢٣٢- الطبقات الكبرى، لابن سعد - دار تحرير للطبع والنشر بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٣٣- العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك، مع تعليقات المستشرق
الألماني شيتالر - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م.
- ٢٣٤- العربية ولهجاتها، للدكتور عبد الرحمن أيوب - القاهرة ١٩٦٨م.
- ٢٣٥- العقد الفريد، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨م - ١٩٥٣م.
- ٢٣٦- علم الأصوات، ليرتيل بالمرج - ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٨٤م.
- ٢٣٧- علم اللغة، للدكتور على عبد الواحد وافي - القاهرة ١٩٥٧م.
- ٢٣٨- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، للدكتور عاطف مذكور - دار ثقافة ١٩٨٧م.
- ٢٣٩- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق - القاهرة ١٩٠٧م.
- ٢٤٠- العين، للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور عبدالله درويش - بغداد ١٩٦٧م.
- ٢٤١- عيون الأخبار، لابن قتيبة - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠م.
- ٢٤٢- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للشيخ تاج القراء محمود حمزة - تحقيق الدكتور شمران
سركال يونس - جدة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - م.
- ٢٤٣- غريب الحديث - لأبي عبد القاسم بن سلام - جيلر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ - ١٩٦٧م.
- ٢٤٤- غريب الحديث، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري - بغداد ١٩٧٧م.
- ٢٤٥- الفائق في غريب الحديث للرحمشرى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٨م.
- ٢٤٦- الفاضل، للمبرد - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٦م.

- ٢٤٧- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري- القاهرة ١٩٥٧م.
- ٢٤٨- فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال للبكرى - تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين - بيروت ١٣٩١هـ.
- ٢٤٩- الفصول الخمسون، لابن معط- دراسة وتحقيق الدكتور محمود الطنحاحى - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٢٥٠- فصول فى فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٥١- الفصول والغايات، لأبى علاء العرى- نشر محمود زنتانى - القاهرة ١٩٣٨م.
- ٢٥٢- فقه اللغة، للدكتور على عبد الواحد واقى- القاهرة ١٩٥٦م.
- ٢٥٣- افقه اللغة وسر العربية، للثعالى - القاهرة (بلا تاريخ)
- ٢٥٤- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، لجورجى زيدان - مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل - دار الهلال بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٥٥- القوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان، المنسوب إلى ابن القيم الجوزية - مكتبة التنبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- ٢٥٦- فهارس كتاب سويه - صنع محمد عبد الحنان عزيمة - القاهرة ١٩٧٥م.
- ٢٥٧- الفهرست، لابن التديم - المكتبة التجارية بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٥٨- فى التطور اللغوى، للدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٩١م .
- ٢٥٩- فى علم اللغة العام، للدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٢٦٠- فى اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٥م.
- ٢٦١- القاموس المحيط، للفيروزآبادى - القاهرة ١٩١٣م.
- ٢٦٢- قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمرضا كحلة - بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٢٦٣- القراءات السبع، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف بالقاهرة ١٤٠٠هـ
- ٢٦٤- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضى - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (بلون تاريخ).
- ٢٦٥- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد- القاهرة (بلون تاريخ).
- ٢٦٦- قواعد الطارحة، لابن أثير - صورة معهد للخطوط العربية رقم ١٢٥ (نسخ).
- ٢٦٧- القوافى، لأبى الحسن الأفش - تحقيق أحمد رجب لفاخ - بيروت ١٩٣٤م.

- ٢٦٨-الكافي فى العروض والقوافى، للخطيب التبريزى - نشر الحسانى حسن عبد الله -
الخانجى - القاهرة ١٩٦٦م.
- ٢٦٩-الكامل فى اللغة والأدب، للمرد - وقف على طبعه وشرح ألفاظه الشيخ إبراهيم
الدجمنى الأزهرى - المطبعة الأزهرية بمصر) - (تاريخ) -
٢٧٠-الكتاب، لسيويه - بولاق ١٩٢٠م. وتحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى -
القاهرة ١٩٨٨م.
- ٢٧١-كتاب الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب)، للفارسى - تحقيق وشرح الدكتور
عمود محمد الطناحى - الخانجى بالقاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٧٢-الكشاف عن حقائق وغوامض التزويل وعيون الأقبول فى وجوه التأويل، للزمخشرى - رتبته وضبطه مصطفى
حسين أحمد - بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٧٣-الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكى بن أبى طالب - تحقيق محى الدين رمضان -
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢٧٤-كشف الظنون، لحاجى خليفة - إستانبول ١٩٤١هـ - ١٩٤٣م.
- ٢٧٥-لحن العامة والطور اللغوى، للدكتور رمضان عبد ثواب - القاهرة ١٩٦٧م.
- ٢٧٦-لسان العرب، لابن منظور - بولاق ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ.
- ٢٧٧-اللغة لتتريس - ترجمة عبد الحميد لبواطفى ومحمد انقاص - القاهرة ١٩٥٠م.
- ٢٧٨-اللغات السامية، للمستشرق الألمانى نولدكه - ترجمة الدكتور رمضان عبد الثواب -
القاهرة ١٩٦٣م.
- ٢٧٩-اللمع فى العربية، لابن جنى - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٨٠-اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس - دار الفكر العربى بالقاهرة (بلا تاريخ) -
- ٢٨١-ما تلحن فيه العامة، للكسبى - تحقيق رمضان عبد ثواب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٨٢-المؤتلف والمختلف، للأمدى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- ٢٨٣-ما اختلفت ألفاظه وانفقت معانيه، للأصمى - تحقيق مظفر سلطان - دمشق ١٩٥١م.
- ٢٨٤-مبادئ اللغة، للخطيب الإسكافى - القاهرة ١٣٢٥هـ.
- ٢٨٥-مجالس نطب، لأبى العباس نطب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨م.
- ٢٨٦-مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم - بيروت - لبنان (بدون تاريخ) -
- ٢٨٧-مجموع اللغة، لابن فارس - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨م.
- ٢٨٨-مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط، للجرردى - عالم الكتب - بيروت.

- ٢٨٩- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني - بيروت ١٩٦١م.
- ٢٩٠- المختص في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى - تحقيق على الجندي وآخرين - القاهرة ١٣٨٦هـ.
- ٢٩١- مختار الصحاح، للرازي - القاهرة ١٣١٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٢٩٢- المنصر في أخبار البشر = تاريخ أبي القلاء، لأبي لثناء - القاهرة ١٣٣٥هـ.
- ٢٩٣- المنصر في اللغة، لابن سيده الأتلسي - بولاق ١٣٦هـ - ١٣٣١هـ.
- ٢٩٤- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، لعبد المجيد عابدين - القاهرة ١٩٥١م.
- ٢٩٥- مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - القاهرة ١٩٩٢م.
- ٢٩٦- ملرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي الخزومي - القاهرة ١٩٥٨م.
- ٢٩٧- المدرك والمؤنث، للقراء - تحقيق للدكتور رمضان عبد ثواب - القاهرة ١٩٧٥م.
- ٢٩٨- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥م.
- ٢٩٩- المرجل، لابن الخشاب - دراسة وتحقيق على حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٠٠- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨م.
- ٣٠١- المسائل العسكرية، للفارسي - دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشاطيء أحمد محمد - القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٠٢- المسائل المشكلة الإعراب المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي - دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السكاوي - بغداد (بلا تاريخ).
- ٣٠٣- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، للدكتور فهمي حسن النمر - القاهرة ١٩٨٥م.
- ٣٠٤- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢م.
- ٣٠٥- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواسي - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ).
- ٣٠٦- معالم اللهجات العربية، للدكتور عبد الحميد محمد أبو سكة - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٣٠٧- معاني القرآن للأخفش - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأحد محمد أمين لورد - عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٠٨- معاني القرآن للقراء - تحقيق محمد على النجار - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٣٠٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل شليبي - عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٣١٠- معجم البلدان، لياقوت الحموى - نشر أحمد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦م.
- ٣١١- المعجم العربى، نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٦م.
- ٣١٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبى عبيد البكرى - تحقيق مصطفى السقا- القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١م.
- ٣١٣- معجم المؤلفين، لعمرضا كحالة - مكتبة المنشى - بيروت (بلا تاريخ).
- ٣١٤- المغرب، للحوالقى - تحقيق أحمد شاكى - دار الكتب القاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٣١٥- المغنى فى تصريف الأفعال، للشيخ محمد عبد الخالق عظمة - دار الحديث ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ٣١٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام - القاهرة (بدون تاريخ).
- ٣١٧- مفتاح الإعراب، للمحلى - تحقيق الدكتور محمد عامر - مكتبة الإيمان بالقاهرة ١٩٨٥م.
- ٣١٨- المفردات فى غريب القرآن، للأصفهانى - القاهرة (بلا تاريخ).
- ٣١٩- المفصل فى علم العربية، للزحشرى - القاهرة ١٣٢٣هـ .
- ٣٢٠- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية، للعينى - مطبوع بهامش خزنة الأدب - دار صادر (بلا تاريخ).
- ٣٢١- مقاييس اللغة، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١هـ.
- ٣٢٢- المقتصد فى شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان- سلسلة كتب التراث ١٩٩٢م.
- ٣٢٣- المقتضب، للمبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عظمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.
- ٣٢٤- المقدمة الجزولية فى النحو، للحزولى - شرح وتحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد- القاهرة ١٩٨٨م.
- ٣٢٥- المقرب، لابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار والدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٢٦- المقصور والممدود، لأبى البركات بن الأنبارى - نشر الدكتور عطية عامر - ستوكهلم ١٩٦٦.
- ٣٢٧- المقصور والممدود، لفظويه - نشر الدكتور حسن شاذلى فوهود - مجلة مكتبة كلية الآداب بجامعة الرياض (المجلد الرابع) ١٩٧٥ - ١٩٧٦م.
- ٣٢٨- المتع فى التصريف، لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٣٢٩- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٦م.

- ٣٣٠- من أسس علم اللغة، للدكتور محمد يوسف - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - م.
- ٣٣١- النصف، لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٣٣٢- النقص والممدود، للفراء - تحقيق عبد العزيز المينى - القاهرة ١٩٦٧م.
- ٣٣٣- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزبانى - تحقيق على محمد البحارى - القاهرة ١٩٦٥م.
- ٣٣٤- الموفى فى النحو الكوفى، للكفروى - نشر محمد بهجة البيطر - دمشق (بلا تاريخ).
- ٣٣٥- النبات والشجر، للأصمعى (ضمن البلغة فى شذور اللغة) نشر هفتر ولويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩١٤م.
- ٣٣٦- النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى - طبعة مصورة عن طبعة دار الكب - وزارة الثقافة بالقاهرة (بلا تاريخ).
- ٣٣٧- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧م.
- ٣٣٨- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى - نشر على محمد الضباع - مطبعة مصطفى حمد - المكتبة التجارية الكبرى (بلا تاريخ).
- ٣٣٩- النقض = نقاض جويو والقرزوق - تحقيق ينان - لندن ١٩٠٥ - ١٩٠٧م.
- ٣٤٠- النوادر فى اللغة، لأبى زيد - بيروت ١٩٦٧م.
- ٣٤١- النوادر فى اللغة، لأبى زيد - تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد - دار الشروق ١٤٠١هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٤٢- المنهز، لأبى زيد الأنصارى - نشر لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩١١م.
- ٣٤٣- النهاية فى غريب الحديث والأثر - تحقيق الدكتور محمود محمد الطنجاحى - القاهرة ١٩٦٥-١٩٦٣م.
- ٣٤٤- همع الهوامع، للسيوطى - تحقيق للدكتور عبد العال سالم - طبعة دار البحوث العلمية - الكويت (بلا تاريخ).
- ٣٤٥- رفيات الأعيان، لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت (بلا تاريخ).

فهرس المجلد الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١٠	الحرفان المصدّران	(٦٨-٣)	القسم الثانى: فى الفعل
١١١	حروف التحضيض	٤	الفعل الماضى
١١٢	حرف التوقع	٤	الفعل المضارع
١١٣	حرف الاستفهام	٢٨	صيغة الأمر
١١٤	حرف الشرط	٣٠	فعل ما لم يسم فاعله
١١٩	حروف الردع	٣٢	الفعل المتعدى
١٢٠	تاء التأنيث الساكنة	٣٣	أفعال القلوب
١٢١	التنوين	٣٦	الأفعال الناقصة
١٢٤	نون التوكيد	٤٣	أفعال المقاربة
١٣١	حرفا الخطاب	٤٨	فعل التعجب
١٣٢	حرفا التعليل	٥٢	أفعال المدح و الذم
١٣٢	هاء السكت	٥٦	أبنية الأفعال ومعانيها
١٣٤	حرف الإنكار	(١٤٧-٦٩)	القسم الثالث : فى الحرف
١٣٤	شين الوقف وسينه	٧٠	حروف الجر
١٣٤	حرف التذكير	٨٧	الحروف المشبهة بالفعل ...
١٣٥	اللامات	٩٩	حروف العطف
١٤١	الراو	١٠٤	حروف التنبيه
١43	الفاء	١٠٥	حروف النداء
١٤٤	حروف النفى	١٠٥	حروف الإيجاب والتصديق
١٤٦	حروف الاستثناء	١٠٧	حروف الزيادة
١٤٦	حروف الاستقبال	١١٠	حرف التفسير

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المهزة	١٤٧	الفهارس الفنية	٣٥٩-٤١٤
القسم الرابع : فى المشترك	١٤٨-٣٥٧	فهرس الأيات	٣٦٠
الفصل الأول فى الإمالة	١٤٨	فهرس الأحاديث	٣٧٩
الفصل الثانى : فى الوقف ...	١٥٤	فهرس الأمثال وأقوال العرب	٣٨٠
الفصل الثالث: فى تخفيف الهمز	١٦٧	فهرس القوافى	٣٨١
الفصل الرابع: فى القاء الساكنين	١٧٨	فهرس الأراجيز	٣٩٠
الفصل الخامس : فى حكم أوائل	١٩٢	فهرس الأعلام	٣٩٤
الفصل السادس : فى زيادة	١٩٩	فهرس الكتب	٣٩٧
الفصل السابع: فى إبدال الحروف	٢١٥	المراجع	٣٩٨
الفصل الثامن : فى الإعلال	٢٤٩	فهرس الموضوعات .	٤١٥، ٤١٦
الفصل التاسع: فى الإدغام...	٣٠٣		
الفصل العاشر : فى الخط	٣٤١		

